



بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۷۲-۷۳

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب	کتاب المودیر	
مؤلف	شهبه اول	شماره ثبت کتاب
مترجم		۸۰۶۹۸
موضوع	۸۳۸۹	۹۰۳۴
شماره قفسه	۳۴۷۶	

تاریخ فهرست شد
۸۳۸۹



بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۴۷ - ۴۸

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	کتاب بزرگ
مؤلف	مؤلف
مترجم	مترجم
موضوع	موضوع
شماره ثبت کتاب	۸۰۵۹۸
شماره قفسه	۳۴۷۶
شماره	۸۲۸۹

کتابخانه
۸۲۸۹

درودک شمس‌الدول



تلفظ فرستاده

۸۳۸۹



بِهِ تَسْتَعِينُ ^{مُعِينٌ} إِنَّهُ جَيُّرٌ
هَذَا كَلَامُ اللَّهِ يُسَبِّحُ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ مِنَ الْيَقَاتِ الشَّهِيدِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْفَقَ الْمُسْتَفَائِمَ وَاللَّهُمَّ قُلُوبَنَا بِشُكْرِكَ وَأَطْلُقْ جَوَارِحَنَا لِلْقِيَامِ
بُورِهِ وَالصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَعِزِّهِ وَجِدْ صَلَواتَهُ بِدَوَامِ مُحَمَّدٍ
وَعَبْدِهِ فَإِنَّ عِلْمَ الْفَقْهِ لَا يَفِي شَرَفَهُ وَعِلَوتَهُ وَمَقْلَدَهُ وَسَمُوهُ وَعِزُّهُ حَاجَةٌ
إِلَيْهِ أَقَالَ الْخَلَاءُ عَلَيْهِ وَقَدْ شَفَّ عِلْمُ الْإِسْتِخَارَةِ لِلَّهِ عَلَيْهِمْ فِيهِ الْكثيرُ وَخَرَجَ عَنْهُمْ
الْحَمْدُ الْغَيْرُ الْمُتَصَلِّ بِأَيُّهَا الْعَظِيمُ قَصْدُ الْعَظِيمِ الثَّوَابِ فِي الْأَجَلِ وَجِسْمِ الشَّافِي الْعَالِمِ
فَلَا أَنْفَكُ التَّوْبَةَ الْيَانِعِينَ أَنْ تَسْبَحَ عَلَى مَوَالِهِمْ وَتَقْدِسَ بِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ
فَكُنْ بَيْنَهُمْ وَأَيُّهَا الْمَذْكُورُ وَالْبَيِّنُ وَتَرْتَابُهُ الْمُخَصَّرُ لِلتَّبَيُّنِ لَا قَصْدَ الْوَلَدِ
الْمُوقِنِينَ أَنْشَأَ اللَّهُ الْخَيْرَ إِلَى طَالِبِ مُحَمَّدٍ ^{لِوَمَنِينَ} وَالْقَاسِمِ عَلَى دَفْعِ اللَّهِ عَنْهُمَا الْقِيَرُ وَفَقَّهُمَا
لِلْخَيْرِ وَمُقَاتِلَةَ الدُّرُوسِ الشَّرْعِيَّةِ فِي فَهْمِ الْأَهَامِيَّةِ وَاهْتِدَائِهِمْ أَنْ يُلْهِمُوا فِيهِ الصَّلَاةَ
وَيُجَنَّبُوا الْخُلُقَ وَالْأَخْطَرُ أَنْ يَكُونُوا الْكِرَامِ الْوَهَّابِينَ الطَّاهِرِينَ الْغَنَاءَ التَّزَاهِدِينَ
الْأَوَّاسِينَ شَرَعَ السَّعْيَ فِي طَهْرِ مَشْرِطِ الْبَيْتِ لِابْتِغَاءِ الصَّلَاةِ وَهِيَ صَوْرَةُ عَسَلٍ
وَكُلِّ مِنْهَا أَرْجَى نَدْبٍ فَالْوَجْهُ مِنْهَا بِمَجْمُوعِهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْقَوَاعِدِ
خَطَا أَقْرَانٍ وَتَحْقِيقُ الْغُسْلِ وَالتَّيَمُّمِ بِدُخُولِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَاللُّبْنِيِّ بِلِقَاءِ
وَقِرَاءَةِ الْعُرَى وَمَوْعِظَةِ الْحَائِضِ وَالْمُسْتَحْيِ وَالْجَنَابِ إِذَا صَادَ لِقَاءُ الْبَيْتِ عَلَى تَفْصِيلِ

سباني ^{وَيُحْتَضِرُ} التَّيَمُّمَ بِخُرُوجِ الْمَجْنُبِ مِنَ السَّجْدَةِ وَكَذَا الْخَائِضُ فِي الْأَحْرَابِ لَوْ
أَمَكَ الْغُسْلُ مِنْهَا وَسَاوَى زَمَانِ التَّيَمُّمِ قَدَّمَ الْغُسْلَ وَجَاءَ بِخُرُوجِ بَاقِرِ الطَّرَفِ لِلتَّيَمُّمِ
وَيُجِبُ الثَّلَاثَةَ أَيْضًا بِالْمَدْنَةِ وَشَبَعَهُ وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ مِنْهَا وَجِبَاطُ الْمَطْلَقِ فِي الْأَحْرَابِ وَتُسَبِّحُ الرُّسُودَ
لِنَدْبِ الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ حُلُّ الْمَصْحُوفِ وَأَفْعَالُ الْحِجَابِ الْبَاقِيَةِ وَصَلَةُ الْحِجَابِ وَطَلَبُ الْحِجَابِ
وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ وَتَلَاوُفُ الْقُرْآنِ وَالتَّائِبُ لِلْعَزْمِ قَبْلَ الْوَقْتِ وَالْكَوْنُ عَلَى الطَّهَارِ وَكُلُّهُ يَزِيدُ
وَيُطَيِّرُ الصَّلَاتِ وَفِي الْمَجْنُبِ عِلْمُ الْخَلْعِ وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ وَفِي الْمَحْضَرِ وَهَذِهِ الْأَتْرَافُ
وَلَا يَجِبُ فِي الْحُجَّةِ قَوْلُ نَوِي بِالرَّيْعِ وَتُسَبِّحُ الْغُسْلَ لِلْمَجْمُوعَةِ مَا بَيْنَ طَلْعِ الْفَجْرِ إِلَى زَوَالِهِ
يَوْمِ الْحُجَّةِ تَعَدُّ يَوْمَ الْحُجَّةِ وَالْأَيَّامُ الْوَقْتِيَّةُ أَفْضَلُ وَقَصْدُ الْإِسْرَارِ السَّجْدَةِ لَهُ أَفْضَلُ
شَهْرُ رَمَضَانَ وَالْأَكْثَرُ نَفْضُهُ وَسَبْعُ عَشَرَ وَتِسْعُ عَشَرَ وَاحِدِينَ وَثَلَاثِينَ وَغَيْرَ ذَلِكَ
وَلَيْلَةُ الْفِطْرِ يَوْمِي الْعِيدِ وَطَلَبُ نِصْفِ حَبِّ شَعِيرَةٍ وَيَوْمَ الْبَعَثِ وَالْوُلْدِ وَالْعَدَّةِ
وَالزَّوْبَةِ وَعَزْزُ الدَّجْوِ وَالْمَبَاهِلَةِ وَالنَّهْرِ وَفِي الْحَرَمِ وَالطَّوَافِ وَفِي الْحِجَابِ
وَالسَّعْيِ إِلَى الْمَصْلُوبِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ عُمَلَاءٍ وَزِيَارَةُ النَّبِيِّ وَأَحْدِلَ كَهْمَةٍ وَالْإِسْتِسْقَاءُ وَكَرَمُ
مَكَّةَ وَالْكَبَةِ وَالْحَرَمِ وَالْمَدِينَةِ وَمَسْجِدِهَا وَصَلَةُ الْحَاجَةِ وَالْإِسْتِسْقَاءُ وَالْوَلَدِ
حِينَ يَلِدُ وَالْكَسُوفُ الْمُسْتَوْبُ مَعَ نَعْدِ التَّرَدُّدِ وَالتَّوْبَةُ وَقَتْلُ الْوَبْخِ وَنَقِيضُ غَسْلِ الْمَاءِ إِلَى
الثَّلَاثِ بَعْدَ الْفَجْرِ وَابْتِغَاءُ الْبَيْتِ بِالْإِسْقَاءِ وَلا يَزِيدُ الْغُسْلَ الْمُسْتَدْبِ الْحَدَّثَ خَلَا الْمَرْغُ
وَيُقَدِّمُ مَا لِلْفِعْلِ إِلَّا التَّوْبَةَ وَالسَّعْيَ إِلَى الْمَصْلُوبِ وَالزَّوْبَانَ فِيهِ دَانَتْ مَكَلَّتْ سَخَا
الْقَصْدُ مَطْلَقًا وَبِحُجَّتِ التَّيَمُّمِ بِالْأَعْيُ الْوُضُوءِ الْمُسْتَرِافِ وَالْوُضُوءُ وَالصَّلَاةُ الْحِجَابُ أَنْشَأَ اللَّهُ

بالنحو وقد بينا بالصَّلوات على رواية دريس على الوجه بالبول والفاط والريح
من لثما طبيعيا او عرسيا والنوم العاليج ^{الخاصة} الحاسدين ولو فقدوا أو غلب العقل وبعض
الاستحسانة والمخارج من التسليين اذا استحبوا فاضاوا ^{بعض} خرج من الوجه من الذكر
وابن الجند الحنفية والمذنب عن شهوة والتفصيل عنها ومثل الرجل فوجها والصدق بالطن الذكر
والاعطيل او فتحه وكلمته بليت لا ينقض طهر المرأة ولا طهر الظفر وجرح الشارب ^{الابط}
واكل لحم الابل والار تداوم الفيل بالحناء والدماء الثلثة ومثبت ادعى الحرج ^{التي}
بوجها فاعند مقدمها وموجبها ^{الوجه} وتداخل وكذا موجبها الغسل على الكوي
والاجرة بغسل الحنابة دون غير متكم وفي تداخل اسباب السعال ^{الندوة} فاعند
كان معها واجب فوالله ^{لا} ويجوز معها الوضوء الا في غسل الحنابة وغسل اليدين ^{ويستحب}
المبتدئ في التنديب ^{يجب} مع غسل الحنابة ^{بمسح} على المشايخ ^{الفرقة} من غير الماء ^{فهم} واستقبال
واستدبارها ولو في الابنية خلان ^{لا} ان الجند مطلقا للصدق ^{الابنية} ويجوز غسل موضع البول
بالالمزبل ^{ولا} اعتبار بالريح ^{بالوجيز} وذات الحنابة الثلث ^{وتجزئة} المسح ولوله بنو الثلثة
الرائد ولو نفى بالقل وجب ^{الكل} على الاقوى ^{وكذا} لو شك في انما لا يجزئ ^{الوجيز} في السبق
الرجوع ^{فهم} ويجزئ الروك والعظم والطعوم ^{والحنجرة} وان حرمت ^{وبسبب} التدن
والعبد واعلم بالسبل ^{والاعتماد} على الذي ^{والدعاء} داخل بالذي ^{وحاجا}
بالعق ^{وعند} الاستحسان ^{والفرغ} والصبر ^{هنيئة} والاستبراء ^{بان} ^{يوسع} من ^{المقعد}
الحاصل ^{القضية} ^{يقب} الى ^{راسه} ^{من} ^{الحشفة} ^{ثلاثا} ^{الفتح} ^{ثلاثا} ^{والفتح} ^{بين} ^{الحجارة}

في ترك العين والفرق بين ما يقدر على تركه وبين ما لا يقدر
ظاهر من الدين لا الكافي

الحجارة

الحجارة والماء واختيار الماء حيث يجزئ الاستحسان والاستحسان بالاستحسان ^{بالبصر} وقدره ^{الذي}
استقبال قوس الشمس والقر في البول والغايظ لاجتماعهما واستقبال الريح واستدبارها
والبول في الصلبة والحجارة والافنية والشارع والمشاريع والشارع والشارع في
الشارع وفي الماء والجاري استحق كراهة الاستحسان ^{بالبصر} وقدره ^{الذي}
اسم الله تعالى ولما لم اوصف محمد بن مريم والكل لم يغير ذكر الله تعالى ^{الذي}
على قول والبول فاعند مطحا وطول الجوارس ^{استحب} ما عليه اسم الله ^{استحب} ادهم
يخرج من مرفق ^{الرجل} لا استحب ^{اسطر} في ^{معدة} ^{الوضوء} ^{التيتم} وان ^{دعى} ^{في} ^{النيم} ^{الضيق} ^{ويصح}
الاستحسان في غير الخرج اذا عيذ ^{لله} ^{ميتة} ^{والله} ^{بالحجارة} ^{ولو} ^{استعمل} ^{فما} ^{له} ^{الحاجة}
وحمل الماء كان كات نجاسة ^{واما} ^{الحجارة} ^{فما} ^{له} ^{الحاجة} ^{ولو} ^{استعمل} ^{فما} ^{له} ^{الحاجة}
الا مكان ^{فما} ^{له} ^{الحاجة} ^{ولو} ^{استعمل} ^{فما} ^{له} ^{الحاجة} ^{ولو} ^{استعمل} ^{فما} ^{له} ^{الحاجة}
الحكم ^{لا} ^{يعند} ^{الحجارة} ^{فما} ^{له} ^{الحاجة} ^{ولو} ^{استعمل} ^{فما} ^{له} ^{الحاجة}
والاستحسان والمبطون والسلس ^{والاستحسان} ^{بالبصر} وقدره ^{الذي}
الطاعة لله خلا لا ابن زهر ^{رحم} الله ^{والقار} ^{لا} ^{يعند} ^{الحجارة} ^{فما} ^{له} ^{الحاجة} ^{ولو} ^{استعمل} ^{فما} ^{له} ^{الحاجة}
الدين ^{استحب} ^{وعند} ^{الحشفة} ^{والاستحسان} ^{بالبصر} وقدره ^{الذي}
للوضوء ^{واجب} ^{فلا} ^{يعد} ^{عنه} ^{واستدانة} ^{حكميا} ^{الى} ^{الاشرة} ^{والنوى} ^{نفع} ^{سدت} ^{بعض} ^{الاشياء}
صلوة ^{بعضها} ^{فلا} ^{يخرج} ^{ولو} ^{نفى} ^{عن} ^{ما} ^{يحل} ^{بالطهارة} ^{كالكل}
اجزا ^{ولو} ^{نفى} ^{عن} ^{ما} ^{يحل} ^{بالطهارة} ^{كالكل}
من العبادات ^{من} ^{الكاف} ^{ولو} ^{نفى} ^{عن} ^{ما} ^{يحل} ^{بالطهارة} ^{كالكل}
ويستأنف مع الحفا ^{ولا} ^{يخرج} ^{ولو} ^{نفى} ^{عن} ^{ما} ^{يحل} ^{بالطهارة} ^{كالكل}
فلا ^{يخرج} ^{ولو} ^{نفى} ^{عن} ^{ما} ^{يحل} ^{بالطهارة} ^{كالكل}

الوجه انما هو

اوفى من وجب عليه الذب بطلان الاقوى ولو فوى لكل عضو كماله بطلان اولى
 منه لو فوى دفع الحدث عنه لا غير ولو غسلك المنة بقصد الذب بجلد اوجبان
 وفي التجديدا بعد وفي الغسل الثانية اشد منه بعدا وابتعد من الجمع لو اغسلت
 في الثالثة وطهارة الصبي تميمة فينوي الرجوب فليبلغ في الوقت استانف
 بقى قدر الطهارة وركبه ولا فلا يغسل الوجه وهو ركن وكذا غسل باقى الاعضا
 وهو من القصاص الى المحارط ولا وما لا يغسل عليه الا بهام والوسطى عضا ولا ينع
 الاغم وقصر الاصابع وطولها يغسلون ما يغسله المستوى وليس الصرغ والعذار
 منه وان غسلا كان حوط والعذار ما حاذ الاذين والصدر والمراض والمواشا
 من الوجه قطعاً وبما الشعر المخط عن القدر المجازى للاذن الى الزفر وهو جمع الخمين ولا
 يجب غسل التزخمين وبما البياضان المكشوفان للناس فيه في اعلى الجبين ولا يغسل
 مشرب الحية وتخليلها من الاعلى على الاصم وتخليل ما يمنع وصول الماء اذا خفف
 احتياطاً والمشهور عدم الرجوب فم استحباب كفى كما استحب افاضه الماء على ظاهر الحية
 وغسل الاذين ومحمها بدمعة ولا يطيل ويجزى في الغسل سواه ولو كان الدهن مع الحريان
 ولا يجب ذلك فلو غسلى العضو اخرا ثم غسل اليدين من المرفق متدايلاً الى اطراف الاصابع
 ولو تكرر بطلان الاصم ويجب تخليل شعر اليدين وان كفى وغسل اضم وغسل الظفر
 وان طال والسلة تحت المرفق واليد الزائدة لكل ذلك ولو كانت فوق المرفق غسلك
 مع الاشتباه والا الاصلية ولا تقطع بغسل ما بقى ولو استوعب سقط واستحب
 غسل العضد نصاً ولو افقر الى معين باجرة وجب من دس باله ولو كان مريضاً وان
 عن اجرة المثل ما لم يحفف ولو تمزدت الاجرة قضى مع الامكان ويجب بدمع العين
 على اليسرى ثم مسح مقدم الراس بماء ولا يحسل باقل من اصبع وقيل ثلاث مضمة

بر
 اشملت

المختار

المختار ولا يجوز استقبال الشعر فيه على المشهور ولا المسح على جليل ويجب كونه زباداً
 الرضو ويجوز ان لا يجيد غيرها عند عدمها شاذ ولو جفهاه أخذها على الحية
 الحجاب ولا اشعار فان قد استانف الرضو ولا يجزى الغسل عنه ولا المسح بالبخير
 اليد ويكره مسح جميع الرأس وحرمه ابن سيرة وفي الخلاف بدعة اجماعاً والزيادة عن اصبع
 من الثالث مستحب ثم مسح بشرة الرجلين من رؤس الاصابع الى الكعبين وبما اعلى القدمين
 بالبلل العاليه وطولها ان كانت ولا يجزى التمسك على الاولى ولا تقديم اليسرى على اليمنى
 ولا مسحها مع احتياطاً والمقطوع بمسح ما بقى ولو لم يصب سقط واستحب المسح على موضع
 القطع ولا يجوز المسح على جليل من سفاد غيره الا لليقية او ضرورية ولو زال السبب فالأقرب
 بقاء الطهارة وقيل ينقض **فروع** لو عاد السبب فان كان قبل التمكن من الاعادة فلا
 والا فلا اقرب الا إعادة وان كان كالرضو الاول ويجوز المسح على العربي وان لم يرد غسل
 شذو والتزخيم كما ذكرنا في **المزلة** والا اقرباً مراعاة الخفاف ولا تحقيقه في الذكرى
 فلو غلى جف بطل الاصم فاطم والحرم وشبهه ولو فرق ولم يحفف فلا اثم ولا ابطال الا ان
 يفحش التزخيم فياثم مع الاختيار ويصح تزيينها بغيره ويحل الاخلال بالرضو ان جف
 والافقية وجمان ويكفران تين والمباشرة مع الاختيار بعد ان الجند ذلك بما اطل
درس شعر الرضو وضع الاناء على اليمنى ولا اغترافها باليسرى والدعاء بالسرك والضمضة
 والاستنشاق ثلاثاً والدعاء بها وتبيل الغسل لا المسح فيكره وتحريم الثالث شريف بطلان مسح
 بما لها والكاران ما يورث التنية الضعيف كما ضعف قولنا في عقل يدم تحريم الشاة وقولنا في
 الصلاح ابطالها الرضو ولو قيد بالمسح عما يدا وبلة الرجل بظاهر ذراع في الاولى
 باللمنة في الثانية عكس المرأة وتيج الخنثى واكثر لا يحل ابطال فلو ابداه الرجل بالظهر والمرأة
 بالطن والدعاء عند الغسل والمسح وبدر الفراغ وتفتح العين عند الرضو في اللبن بابر الوجه

تنبيه

وقدم الشافعية

معد وكبره الاستعانة والتفكير في المشهور وقيل لا يكره والوضوء في المسجد من الجلب
والغايط وتقدم المخفضة على الاستشاق مستحب وفي المبسوط لا يجوز العكس
ولو شك في عدد الغسل في على الأقل ولو شك في فعل الوضوء فيه وهو كالقرب
ولو جف اللبل استأنف ولو اغتسل عن محله ولو تقديرا لم يلتفت ولو تيقن في المطلقا
ولو شك في الطهارة وفي الحديث اني على المتيقن ولو يتقنها لا يتقنها يظهر ولو افاد
التعاقب استسحب ما يني عليه ولو ذكر بعد الصلوة تركه وجب اعادة ما كان قد تركه
الوضوء به يعلم محل المنزلة اجزاء الوضوء في الفلان دون الواجب والندب على
الاقوى ولو تعدد بالنسبة الى بعض الصلوات اعاد الاخرى ولو عمل في صلوة يوم ثم
يجزى صلي ثلاثا وفي القصر اثنتين ولو فصل بينهما رتان على المتم اربعا والمقصود ثلاثا
المتشبه خمس من غير الترتيب والنجاسات يرفع او تحلل فان تعدد مسح عليهما ولو في
موضع الغسل وكذا حكم الطلوع والصلوة ويجوز استيقنا ذلك بالمشي والنجس اجزاء الماء
والنجس يزيل ما حوله ولو لم يكن المسح عليه وجبة الاقرب ولو لم يكن بصوفه وجب
ولو زال الغدق كوضوء القبة والسلس والمبطون موصفا لكل صلوة حالها المبسوط
ولو نجح في الصلوة قضا المبطون وحسب المشهور بخلاف السلس الا ان يكون قنات في
المبطون **وس** ان حنابلة تحصل للرجل والمرأة بانزال الماء طلقا ومع الاشتباه يعتبر بالرجل الطلع
والجبين طبيا وبياض البصر جافا ويقارنه الشهوة وقوة الجسد والوقوع في الماء الا في المرض
تكتفي الشهوة والتقاء الحناتين بمعنى التقاضي وحصل عوارات الحنفية وتقدمها من القطوع
والدبر كما قبل مطلقا والقبيل كالفاعل والحكم كالمبت وفي اليمامة لان احاطها بالوجوه
وواجب المنع على جسده او ثوبه المختص بغسل ويعد كل صلوة لا يمكن سبغها في المبسوط بعد
ما صلاها بعد آخر غسل رافع وهو احتياط الحس ولو اشتركت الوضوء بالعلم فلا غسل

ها

حتى يصل الماء
حتى ص

نعم

بارك

نعم استحى ولو قيل بان الاشتراك ان كانا مسقط عنهما وان تقائما وجب على صاحب
التوبة كان وجها واوله يعلم صاحب التوبة فكما لمعتة واما عما قطع محبت على الاقر
ولو خرج المني من المرأة بعد الغسل اجبت ان حلت اختلاطها او شك في الاقر والافلا
ولا يحى بعض الحنفية ولا بايلاج الحنفية فربما في مرارة حتى ولا بايلاج الرجل في
قبله على الاقرى وحسب الواجب الرجل في دبره او الواجب رجل في قبله والرجل الحنفية في فرج
امرأة ولما الرجل والمرأة فاحدهما حنفية لا يقينه ولا قريب فعلق الاحكام بايلاج الصبي
والصبية والمغوف وفي المقطوع والله البيهية نظروا محي على الكافر ولا يحل الايلاج
وتعلق بالحنابة حرمة الصلوة والطواف ومس خط المصحف وما عليه اسم الله
اراسما الانبياء والائمة عليهم السلام وقراءة العرايم وبعضها ولو اشتركت الايلاج
فوزي بها حرم ودخول المساجد والاجتياز الى المسجدين ووضع شيء فيها ويجزى
الاخذ منها ويكره قراءة ما نازل على منبج وله يجوز الزيادة ابن البراج وعن سلا شريم
الفراه مطلقا ومن الحنفية وحمله ويحذف من الكتب المنسوخة وما نسخ تلاوته و
الاكل والشرب والنوم ما لم يتوضأ وكيف في الاكل والشرب المخفضة والاستشاق
والحنفية والادهان وكيف الغسل النية مقارنة كاسلف في الوضوء والغسل للراس
مستند الحكم والبداه بغسل الراس طلع ثم الجانب الايمن ثم الايسر وتحليل ما يمنع
وصول الماء والترتيب كقوله الا في المرض والحج والطرف والجرى وليس بذلك ولا يحى
غسل الشعر بل ايصال الماء الى ما تحته وان كف والمباشرة وفي الاستبراء فلا يحى طهرا
الوجوب على المترل بالبول ثم الاجتهاد فلو وجد بلبلا مشبهما بعده لم يلفظ ولو كان
بعد البول خاصة قنوا ولو كان بعد الاجتهاد لشذ البول فلا شيء ولو لم يشترط
حسب من حين الروية لا قبلها واستحب غسل اليدين بل انما المخفضة والاستشاق

ونواها حرم

واما اليد على الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء والذراع والاولى والغسل بصاع و
 يكره الاستعاذه ولو وجد لغة غسلها وما بعد لها ولو كان من مسا اعادة ولو احدث
 في ثايرة اعادة على الاقرب وفي وجوب ثمن الماء على الزوج نظر نعم يجب تكبيره منه
 ولو اقام على مكان نجس غسل ما نجس ثم افاض عليه الماء الغسل ولا يجرى غسل
 النجاسة عن رفع الحدث على الاصح ولا يجب غسل باطن القدم ولا ^{نفس} ~~نفس~~ ^{نفس} ~~نفس~~ غسل
 الحيض كغسل الجنابة لانها فيوضا قبله او بعده والحيض الدم المتعلق بالمرء
 حارا غليظا غالبا لثنية الولد وحلة البيا لغير تسع اجزى بمكالة ستين سنة قوشية
 او بطنية او خمسين غيرهما ويمنع عن العذرة ببلوث القطنة فيه لا بظهوره من
 الفرج الجناسا الامن وفي الصدوق من الايسر والرواية مضطربة وفي الحامل
 خلافا قربة حيضها او قلته لست ايام متواليه على الاصح واكثر عشرة في اقل الشهر واحد
 لاكثره وتحديد في الصالح لاكثر ثلثه اشر تغلبا وتثبت العادة بميزين يتساوين
 وبالقنوين وقد تعدد العاوة وما امكن الحيض حكم بقاعدة بديهي فاعلمنا
 والمبتدأة والمضطرة بعض ذلك على الاقرب لان تظلم المضطرة الحيض فعمل عليه
 بين السنة الى العشرة حبس وان انقطع واختلف لونه اذا انقطع عليها وتسبى بغيرها عند
 الانقطاع بقطنة وجوبا فتغسل بقاها والا فالعادة تختص من الاستظهار بيوم
 او ازيد الى العشرة ثم تغسل وتعمل فعل المستحاضة فان طابق ولاقت الصوم ^{نفس} ~~نفس~~ ^{نفس} ~~نفس~~
 ما تركت من الصلوة والصيام في الاستظهار اذا ظهر له استحاضة ولا استظهار مع
 النفا الا ان تظلم العادة اما المبتدأة فظاهر لا يحيا بها فمكة في القدر الاول
 الى العشرة فاذا تجاوزا عتبرت القين فيما مضى وشروطه اختلف لون الدم وان لا
 ينقص القوم عن ثلثه ولا يزيد عن عشرة وان تجاوزا الدم العشرة فان كان يقض صومه

تغليب

فان

خاصة

خاصة وقضت الصوم والصلوة فيما عداه فان فقد التميز جعلت عادة نسائها ان
 اعقن او اقرأها من بلد ما حيصا وفلت كما قلنا في التميز فان فقدت جعلت الى
 الروايات وانهرها ستة اوسبعة من كل شهر وثلثه من شهر وعشرة من آخره اذا جاز
 الدور وانما في اجزى التميز وعادة النساء والروايات نفس العشرة وتعدت في الزا
 على ذلك لما لم يمتدح في ما اشتهر التميز والروايات جميع ادوارها وهل تستظهر
 اذا رجعت الى ذلك بما تستظهر به المعقاة الظاهر نعم وروى في الاستظهار بعد
 عادت لهن ايام ولوعارض التميز العادة رحت عليه ولوراء قبلها او بعدها
 تجاوزا العشرة فالحيض العادة لا فالحجج وكذا حكم روية الطرفين ^{دس} ~~دس~~ ^{دس} ~~دس~~ الصفرة والكدر
 في ايام الحيض حيض كما ان السواد في ايام الطهر استحاضة وان كان لا غلب العكس
 بحج اعتبارهما فاما لا يتقرب الكسف وجب له الوضوء لكل صلوة وجعل المحسن
 غير ناقض وان تغيبه ولو سئل وجب مع ذلك قيل الخثرة والغسل للعداة وان سالفع
 ذلك غسلا نجمع في احدهما بين الطهرين وفي الاخرين المشايين والحسن او يجب
 الاغسال السلا في هذين ولغيري في الوضوء وفي المعبر ان ظهر على الكسف فعدا لغيره
 والا فالوضوء ويجوز ان يدخل المساجد ^{المسجد} ~~المسجد~~ ^{المسجد} ~~المسجد~~ امت التلوين لرواية زارة عن الباقر
 واستثنى ان حمرة الكمية واجب الشيخ وابرايم معا فبالصلوة للظاهرة وهو
 حسن ولا يضر الاشتغال بمقدسات الصلوة او تنظرا للحاجة ولها الجمع من الليالي
 والصبح فضل قبل الصبح بما سعه الليالي ولو لم تنقل اعتدلت بعد الفجر الا ان زيد
 الصوم فقد سد مع الافعال في طاهرة وبترك بعضها بطل صلواتها وبترك الغسل
 بطل صومها والا قرب كراهة الوطء وان لم تات بالافعال قال الشافعي لا يجوز
 بدنها وانما برئت وجب ما كان قبله من وضوء وغسل على الاقرب وينوي فيه

حضر

رفع الحدث الا ان يصادف الوضوء والغسل الا انقطاع المستمر فلا شيء ولو انقطع في
 اثنا الصلوة فالأقرب البطلان والاعتبار في كثيره باوقات الصلوة في ظاهر
 الصحاح عن الصادق ع لم يثبت عادة ما وقفها واستمر الدم فالروايات والأحاديث
 في الجمع بين التكليفين ضعيف ولو ذكرت العدد فقط تخيرت في تخصيصه ثم هي طاهرة
 ولو كان في زمان نقص نصفه حصلت ضعف ما زاد على النصف ولو ذكرت أنه
 فقط كملت ثلاثه ولها العود إلى البتة والسنة ولو ذكرت آخره فذكره فذكره
 عليها الاستطها وبالشأن المحم والاحتياط ان احتج اليها وكذا السلس والمطون ولو
 سبق الدم او حدث لتقصير عيبت الطهارة ولا فلا **درس** النفاس دم الولادة معها او
 غيرها ودم الطلواستحاضة الا ان تحلل منه بين الولادة عشرة فيكون حيضاً
 بشرائطه ويكون الضيف لا العلقه **نظم** لان شهيد أربع نسأعدول بانها سبب الولد
 وله ترداً فلا نفاس ولا أحداً قلعه غير مائة وأكثره عشرة ولو زادها لا قرب جميع
 المعتادة إلى العادة والمبتداه والمضطره إلى العشرة ولو دأتم انقطع ثم اتم في العشرة
 فبما وما بينهما نفاس والويمان نفاسان ما الولد الواحد لو قطع ففي تعدد النفاس
 نظر بتقارب الحيض في الأقل والزيادة على البالغ وقضاء العدة الا في المطلقة حاملها
 من الزنا ويشتركان في تحريم الصلوة والطواف والصوم فضا كانا وفلا وسكانة
 القرآن وما عليه اسم بني وامام ودخول المساجد الا اجبا زاعداً السجود بوضع
 شيء فيها وتحريم الوطأ قبل او حرم المرفعي الاستمتاع الا بما فرق الميز وجهه من المرأة
 إلى الركبة وبأباح عند الحيض أي المرأة والركبة والظاهر الكراهية ويعزى الوطأ على
 حاملها ويكره على حامله ولو دأتم ونصفه وسطه ووجه آخره ولا يخفى القبر على
 الأقرب ولو عجز تصدق على مسكين ولو عجز استغفر الله تعالى ولو كانت امرأة تصدق

ما التلميح

ثلاثة امداد طعام ويكره وطوها قبل الطهر قبل الغسل على الأصح ويجزم طلاقاً حاملاً
 مع وصوله وحضوه او حكمه وطل ولا يقع حدثاً بوضوء ولا غسل وقراها العزائم
 ابعضها **نظم** لو نذرت العزيمة او غيرها مما يمنع منه الحيض في وقت معين فاتفق فيه
 الحيض فالأقرب وجوب القضاء ويجب عليها الغسل عند الانقطاع وقضاء الصور
 دون الصلوة الا المندورة ودكتي الطواف واذا ذات الدم وفرض من الوقت ما
 يسع الطهارة والصلوة قضتها ولو تطهرت وقد بقي قدر الشروط وذكره وجب الاطوار
 ومع الترتب القضاء ولو تكرر الوطأ فالأقرب تكرار الكفارة مطلقاً ولا كفارة على المرافعة
 فتردوا الأقرب ذل الكراهية الوطأ او تحريمه ليم بعد الانقطاع لتعد الغسل لرواية
 أبي عبيدة عن الصادق ع ويحتمل او عن السبيل على الأصح وسحب الحلو من مصلحتها
 بقدر زمان الصلوة ذاك الله نعم وحمل فريها بعد الانقطاع لا يطوي كره حمل
 المصحف ولمسها مشد وقراءة غير القرآن الا السبع والخضاب والارهاق والاحتياز
 في المساجد امتن التلوين وكل يجوز للسلس والمطون والجرجع مع الاستسجى للصبي
 النجس والحق المفيد وابن الحنفية المشاهدين بالمساجد وحسن **درس** يستحب المريض البصر
 وعدم الشكوى والاندل العاينين فكل واحد دعوه مستجابة ولا عياد في وجع العين
 والافيا نقص عن ثلاث ايام ولكن غيباً فاطال تلك وعياله ولا يفيد ارتقى اهلها
 ولها العايد شيئاً ويشل المريض الدعاء ويضع العاين يده على ذراع المريض وينعني له
 ويجعل القيام الامع التماسه القعود ويستحب الا تكاثر من ذكر الموت وان لا يحدث
 نفسه صباح ولا مساء ولا استعداد بر المظلمة والتزينة والوصية وليكتب فيها
 اللهم فاطر السموات والارض عليم بر حسن الظن بالله وخصوصاً عند الاختصار
 تلقين الثمادتين والاقارب بالأمم عليهم السلام وكلمات الفرج ونقله إلى مصلاته ان

كذا

عمل الموت وقراءة الصافات ومن وجب ترجيد القلب مستلقيا عشتا وحس
استقبل فادقني نجبة استحب قميص عينية واطباق فيه وشد الحجة ومديد إلى
الجنينة وساقية وقطيفة ثوب وقراءة القرآن عنده والأسراج ليلادري دوام
الأسراج في البيت وابدأ المؤمنين بتميزه ولو بالنداء والبعث إلى مجاورته من القرى و
تجبل تجهيزه لا مع الاستباه فيستبرأ بالعلامات أو ثلاثا أيام كالغربي والصعوف
والبطون والمهدوم والمدرخن والاسترجاع وويل اللهم أكتب عندك في الحسنين
وارفع درجاتي في عليين واخلف علي عقبه في الغابرين وحسنه عندك بار البارطين
والمسا عتق في خضاردينه وانقاد وصاياه ويكره ان يحضره حينا صاين ومجمل على
طه حديد **ف** يجب تفصيله على الكفاية وكل ابا في احكامه والاولى بالارتاح
والرجال من النساء ومن الاول له فالامام والحاكم ويجب المساواة في الزكوة
او الاقرب الا الزوجين يجوز لكل منهما تفصيل الاختيار وفي كفاي الاختيار اضطرارا
والاظهر انهم من وراء الشباب وطفلا او طفلة لم يزد على ثلاث سن اختيارا والحر
مع عدم الحائل من وراء الشباب وهو من يحرم نكاحه بنسب او رضاع او مصاهرة ولو
مع عدم الحائل **ف** قد احرم جانا الاجانب من وراء الشارب عند المعين والشيخ في التذنب وتبعهما الي
الصالح وان هجره مع بعض الغنيين وقيل يوم وفي النسيان يرفق بغيره على ولا يتم
وفي رواية الفضل بن عمر عن الصادق **ف** يفضل بطن كهناء يفضل وجهها ثم كهناء
فلو قلنا هذا السكنا استحب في الرجل يفضل النساء الاجانب منه تلك الاعضاء
ف لو وجد صدقة ميتة فادأ الاسلام محمول النسب خال عن غير الذكر والاول
فالاولى استحب هذه الاقوال فيه وتوالاه الرجال والنساء ولست بالاسلام اللع
فقد السلم وذي الرحم والمشتور وجواز من الكافر والكافرة ومنعه في العتق لصعف

فليست

ويتركه

الاول

الرواية وقعد الزينة والنحو الشكل بقسلة محاربه من الرجال والنساء وام الولد كالتز
ولا يقع عن الخمين على الاقرب ومنع الجعفي من مباداة الحب والحالض وهو نادر وانما
يجب تفصيل المسلم او من يحكم ولو مطلقا ثم له ان يعتاشه والصدرك كالميت وكل القلب
ففضل القلقة بظلم ولا يصلي عليها والحالية تلفت في خفة تدفن بغير غسل وفي المقبرة بين
قطعة بظلم من الحي او قتل ودفت والاقرب الغسل ولا يفضل الشيد اذا مات في المعركة
بين يدي الامام ولا يكن وكذا في الجهاد الساج على الاقرب ولو كان جنبا فكمرة خلاه الكبر
فلا فرق بين الصغين والكبير والذكر والانثى والمقتول بجديد وغيره حتى من قتله سارحه
ويترفع عنه الخلفان والغرقان احديهما يم ولا يفضل الكافر لا يكن ولا يصلي عليه ولا
يدفن وكذا الناصب والخارجي والعالى وقاد البعيد لا يفضل الخائف ولا يصلي عليه
الضرورة والاشهر كراهية تفصيله ففضل كفقده ولا تضع الجريدة معه واخفنا ترجم
المخترق والمجدد تيم ثلثا مائل جنبتين وكل الرفق المأ او فقد العاسل ووجد الموم والكل
صل المأ على المجدد ورجب ومن وجب قتله بنا او قرا من تقديم الغسل ولكن في الخط
ثم لا يباد بدقله والاقرب الحاق كل واجب من المسلمين **ف** لو سبق الموت او قتل بغير
ذلك السبب **ف** غسل **ف** كغيره افضل اذ لا يجاسه عن ولا له ثم لا ييه وتقبله بها السدة
ثم يباد الكافر ثم القراح مرنا كفضل الجنائز وترجيد القلب كالحشر على الاقرب وضو
العورة ولو قذر المغلظ غسل ثلاثا بالقراح ولو وجد ماء غسله قدم السدة ويقوى
القراح ويتم مرتين احتياطا ولو قذر ما غسله تيم عشا وسحب وضوء على سائر ان
سدبر برقع وتلين اصابعه يرفق ولو قذر تركها وتفصيل تحت مقفول الدعاء والذكر
والاستغفار وجعل خوفة على العاسل ان كان فارح او محرم او فوق فمصة والخارج
يدبرونه وجهمها على عورتها وان لم يكن فيض سترت العورة ولو كان العاسل مكفرا قال
بمنه وصحة

وثق الصبر من نفسه بالحفظ استحب السرة وتحتته من تحت الثوب بما السدود الحوض
 ثلاثا وغسل يدي المست الى نصف الذراع ثلاثا وتوضوء وغسل راسه بغرة السرة
 ومسح بطنه مسحا رفيقا في الصلابة لا يلق الا الحامل واللباة بشق راسه الايمن
 الى اسفل العنق ثم لا يرس وغسل كل عضو ثلاثا ثم تيمم بماء الكافور والحوض ثلاثا ثم
 فصل يديه ايم ثلثا ثم يغسله بماء الكافور على الصفة المذكورة ثم يمشي بماء القراح ثلاثا
 ثم يغسل يديه ثلثا ثم يغسل ثلاثا على الصفة ويغسل الفاسل يديه ايم مع كل غسلة
 وروي غسل راسه بالحوض قبل السدة لئلا يقل اليدين سبع ورقات وان الملقى من الكافور
 في الحجرة نصف حبة وان راسه يغسل بالخطمي والذراع اهل لكل غسلة صاع وروي
 ستقربا وسبع وكره مسح بطن في الثالثة فلو خرج منه شيء بعد الغسل غسل الموضع
 ولا يعاد الغسل خلافا للحسن وقيل تغارده وتطبخها بالخلال وتخرج تحيته وراسه
 واخاذه وركوبه والرواية فعلها متروكة ولو سقطت من شجرة او حمار او طرفة جعلت كهيئة
 وسحر بن حمزة القص والحلق والتزجيل وكره ذلك الشيخ وكما حلق الراس والعانة ولا يط
 وحفا الشارب ويكره ارسال الماء في الكيف ويستحب في حفرة معدة ولا يمس بالبقعة
 وعجب يغسل الفرج ويسقط الرقيب الرص في غير النفل الملقاة **مس** عجب كهيئة
 في ميزر وقص وازا من جنس ما يصل في الرجل طاهرة غير مفضولة ومع العجز كهيئة
 ولو تعذر افراده ولو تعذر كفن من بيت المال او من الزكوة فان لم يكن نقطه واستحب
 بذر الكفن ويجب تحيط مساجد السبعة بالكافور واقله مسماه وقال الشيخان
 اقله مثقال واوسطه اربعة دراهم وروي اربعة مثاقيل واكثره ثلاثة عشر درهما
 ثلث وقيل بن ادریس المتغال بالدرهم وهو تحكمان فصل جعل على صدره قنابل
 الصدوق يحفظ الاقف والسمع والبصر والعمى والمغناين وهي الاياط واصول الشفاة هو

فليس

ويؤلاه

مروي

مروي وروي الكراهية وهو اشر وروي تحيط اللب والحيه والطن القدمين و
 موضع الشرايين ولا يضاف اليه المسك خلافا للصدوق ولا يحيط الحرم ولا يضع في
 ماء غسله كافور ولا يمسح الكفن والرواية بخير متروكة ويستحب الكافور باليد وبالكبر
 هيرها واستحب الذيرة للحلل على الكفان وروي على قطن الفرج وعلى الرجز مع
 الكافور في الغسل ولا يجوز تطيبه بعزها ويستحب جرة يمينه عجزه غير مطرزة الذهب
 والحري فان لم يوجد بعض الاوصاف اقتصر على ما وجد ولو تعذر البيت كغيرها
 وشرة لشدة الفخذين لحي الحامسة طولها ثلث اذرع ونصف عرض شبر ونصف
 قمر ياريش واللف وان خشى حدوثا من خشى دبره وكرن تحت الحامسة قطن عمامة
 للرجل بشر وسطها على راسه ويحكيه بما يحمل طرفها على صدره وروي على حبه
 وظهره لا كهيئة الاعلى في شريك وخمار المرأة وشرة لشدة ثديها الى ظهرها ونظ وهو
 قريب في خطوط وليس الحبرة خلافا لابن ادریس واختلفت الرواية في كون العانة من
 الكفن والجمع انما من الكفن الذنب لا الفرج واستحب على ابن بابويه غطال الرجل فرق
 الحبرة فاللقايف عنده للرجل والمرأة ثلاث وهو قنابل البراج وسلاسل التقي وابن هجر
 ودواه الجحفي ومنع جماعة من الزيادة على سبع في المرأة وخمس في الرجل غير العانة
 والقناع واستحب القطن الا يرض والمغالات فيه وان يحاط بمحوطه وكره الكفان و
 المتخرج بالحرر والاسود وبالحيط بالريق وحياطة القميص المبدأ للكفن وجعل
 اكمام له وقطع الكفن بالحديد ومنع ابن البراج من الذهب وابن الحنيد من الورق واستحب
 جريدتان من الخلف فالسدة في الخلاف فالرمان فالرطب بطول عظم الذراع وروي شبر
 والمغناين اربع اصابع فضاها ويجوز ان يكون مشقوقا يصب احدهما بماء بارد والاخر
 بقوة والاخرى من رقة جانية لا ليس من القميص والاذا رعا لبا بالبرق

مروي

عند روكه ما بين القريض والاذا روقا للجحفي احدهما تحت ابطنه الايمن والاخرى
نصفها على الساق ونصفها على الخخذ ورواه بنو ناس والكل جائز ولو اتى في القبر
ولو انشيت عليه ويضعان مع كل ميت حتى الاصابع ويكتب عليه ما على القريض
والاذا روقا الحجر واللقافة والعمامة تبرية الحسين عليه السلام امرؤ به شهدان
لا اله الا الله وان محمدا رسول وزاد الشيخ واسما الا انه عليه السلام ومع عدم التبر
بالطين والماء ومع عدمه بالاصبع ويكره بالسواد وغيره من الاصباغ وكيفية الكفين
ان هتدل الفاسل قبله او يوضا رافعا للحدث بهما ويفضل يد الي النكبين اذا
كفنه ولو كفنه غير الفاسل فالاقرب استحباب كونه مطهر القوي امر الفاسل بهما
يجتنب ثوب طاهر ويفرش الحجر ويضع الاذا روقا القريض وعلى كل خطم
الميت ويثد الحامسة وعليها قطن وحنوط ويكثر القطن في فرج المرأة الى نصف
من ثم تودره ثم ينقله الى الكفان او يغسلها اليه ثم يطوى جانب القافية اليسرى
على جانب الايمن وجانب الايمن على جانب الايسر ويقدر طرافها على الي اليا من
الرجلين وان شئت خاشية احدهما وعقد هاجاز وسحب الذكر واستقبلا القبلة
ممكن في حال غسله وان اخرج الى خياطة او اشد ارجاز ولو خرج منه خاشية غسلت
عن الدين مطلقا وعن الكفن ما لم يوضع في القبر فيقرض ولو كفنه في قميص نزع ازاره
الا احكامه ومحوه تقبيله بعد غسله وقبله ولا يمنع اهله من رويته بعد كفنه الكفن
الواجب مقدم على الدين من اصل التزك والواو على بالند بغير الثالث الاصح الاجازة
وكفن الزوج قبل الدفن على الزوج وان كانت طينة وكل امرؤ التحجير والحنوط والوص
في تركها ولو وجد الكفن بعد اليا من الميت فزارت ولو كان من بيت المال والركن
من تبرع به عادى اصله ويحجب اعدا الكفن في الحياة **مسألة** يحجب حمل الميت الى المصل

فلي

نوته

وكذا التقطع اركاناً اثنتين
ص

ويشترط

والقبر

والقبر على الكفاية وافضل التبرع بفعل اليد اليمنى بالكف اليمنى والرجل اليمنى كذلك ثم الرجل
اليمنى بالكف اليسرى ثم اليد اليسرى كذلك ويستحب تشيعه والمشي ودا والمجا فيه
لا تدا له الا ضرورة او قية وقرن من آفة اكرهنا ما وعد الله ورسوله وصدق الله
ورسوله اللهم زدنا ايما ناولسليما الحمد لله الذي تعزنا بالقدرة وقهر العباد بالموت
الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحترم ويكره الركوب الا ضرورة او في الرجوع و
الاسراع بما وروى ابن ابي ربه ان الميت ان كان من اهل الجنة نأدى عجل اليه ولو كان من
والجحفي ظاهرهما الاسراع والشيخ نقل ذكره في الاجماع والصحاح والماء ووضغ الصوة
والاتباع بما لا ضرورة الظلم والاتباع النساء والقيام للحجاة والحلوس قبل وضعها
في اللحد على الاقرب وحملتين على حجارة وخصوصا الرجل والمرأة والرجوع قبل الدفن
الا اذن الوفا ويستحب النفس للمرأة وتجب الصلوة على كل مسلم ومن يجحد من ائمة
سنة ولو اشبه المسلم بالكافر صلى على الجميع بافاد المسلم بالنية ولا يصلي على الكافر
الغالي وان اصاب طلبا غي ومنع المعيد والتقي من الصلوة على الخالف غير اشد الجحالك
او اكان الامام لا للقيقة وارجب ابن الحيد الصلوة على المشرك ومنع الحسن من وجو
الصلوة على غير ابا الفخ وما مترك وكان ولا صلوة على الغائب ومن دفن بغير صلوة صلى
على قبره يوما وليلة وقيل الى ثلاث ايام وكل من فاته الصلوة عليه ولو ادركه قبل
الدفن وله نياق التحيل فالاولى استحباب الصلوة ولو نزع من اوصلي عليه صلى عليه
مطلقا وفي استحباب تكرار الصلوة عليه ههنا نظروا فيصلي على المجرم والغافل من الغيبة
وقال نفسه والمقول انكر الصلوة ولا مستحى لا واطاع الطرفين ويستحب الصلوة على
من نقص عن ست اذ ولد حيا ولا اولى بها الا حتى بالادب وامام الاصل اولى طلقا
ولا يحتاج الى اذن الوفا وقال الشيخ لا بطلب ثم الولد ثم اما قلتم الجحلاب ثم

وان كان من اهل النار
ارفعوا ص

وسية

من الملك ولوا مسمى يدفن في ملكه في الثالث الامع الاجازة واتحاد الميت فيكون الجمع
ابتداء الا لضرورة فيقدم افضلهم الى القبلة والصبي بعد الرجل ثم الحنث في المرأة ثم الاب
مقدم على الابن والام على البنت وليراع الرجال والنساء الحرية ان مكنت فان
اخرج الى جميع الاجانب فخرج من كل منين ويعيق القبر فامة او الى التفرقة الاموال
الامع رخصة الارض وكذا للجد ما يلي القبلة وسعة للجالس ووضع الميت او اعند
رجل القبر ثم نقله ثلثا واتزاله في الثالث سابقا راسه والراة دفعة عرضا وقبضة
قبرها شوب وحل الثاني اذ راسه وكشف راسه وحفاه وكذا اجنبا الا في المرأة
والدعاء فليقنه الثمادتين والامه عليهم السلام وجعل التربة تحت خده وجعل
وسادة من تراب تحت راسه ومدده خلف ظهره وجعل عقد الاكفان ووضع خده
على التراب ويشرح الحد باللبن والدعاء عنده ويكره فرش القبر بالساج او غيره الا
لضرورة وقال ابن الجوزي لا بأس به والوطاء هيل التراب بظهره الا كف من تحت
داعين له ورفع القبر لرفع اصابع مفرجات وترسيه وتسطيحه ووضع علامة على
رأسه ووضع الحصاة عليه والحجارة افضل تاسيا بغير النبي ص وان لا يوضع فيه من غير
تراب ودفن الماء عليه مستقبل القبلة بادا من الراس الى الرجلين ثم يري الماء عليه
الفاضل على وسط القبر ريشا متصلا ووضع اليد عليه مقابل القبلة وتأثيرها في
ترابها والترح عليه وتلقين الوفا ومن يامر بعد الاضراف مستقبل الميت والقبلة
ويكره البناء عليه واشجاذه مسجد الا قبل الامنة عليهم السلام والاكاء عليه
القبور والشي عليه وعن الكاظم عليه طاه القبر فاللون من استريح والمناق والم
محدديه بالجيم والحاء والحديث بين القبور والضحك وسحق الصبر والتعزير واقلها
الروية قبل الدفن وتعبه افضل ولا كراهة في الجباؤها ملائما وليقل خير كلفه في
جبهته

هناك

سنة

هناك واحسن غراكم ورحم من فاكم وعمل للعلماء لاهل البيت ثلاثا ويجوز الكارو
الفرج بالحنث شعروا ثلثا او زيادة القبول مستحبة واهدا شي من الثمرات اليهم وثلاثة القدر
سبعاء وكلما يندى الى الميت من وجه القرب ينفضه دهازا واستغفارا او صدقا او
قرا او فعلا لا تخله الزيادة كالحج والصلوة هذه واجبا وندى **باسم** بحسب العمل على من
مس ميتا انما يجزئ يندى لا يغتسل بعد رده او من قطعة فيها عظم وان يجزئ **سنة**
سوا الميت من حتى اوبت ولو غلت من عظم غسل به ولو صغر قبل رده فلا يغسل
وهل تجس به الا قرب المنع ولو من ماء غسله فلا يغسل ويحب غسل الميت بالماء والكماني
واللهيم ومن غسله كافون غسل فاسدا ومن سبق من يترقبه او قتل بسبب غيرا
اغسل له ولا فرق في من الكافر قبل غسله اربعه والا قربا الجواب من العظم المحرور
متصلا بالميت او منفصلا اما عظم الحنث المتصل به فلا اما السن فلا يجزئ مما يغسل
سوا اقلتها وان فصلت من الحنث ولو من من الميت فالاقرب المساواة لانها في حكم
الشعر والظفر **ف** لو من عظمتا في مقبرة المسلمين فلا يغسل ولو كانت مقبرة الكفار
فالاقربا الجواب ولو جهلت تعت الدار فلو فانا وب على الدار المسلمين والكفار
فالا شبهة السقوط وضقة كحل الحنثية الا انما الرضوخ ولا يمنع هذا الحديث من
الصوم ولا من دخول المساجد في الاقرب نعم لو لم يغسل موضع العضو اللازم من
خيف سرعان الحاسة الى المسجد حرم الدخول والا فلا **سنة** الماء المطلق في اهر مطهر
ما دام على اصل الحلقة فان خرج عنها بنحو الطهارة فهو على الطهارة فان سلب الاقل
فصاف والا كراهة الطهارة برهان خالطه بنحس فاضاها ربة اخرها الملقف الثقيل
وهو ما تفكص عن الكراهة بنحس الملافة تغيل لا كانت الحنثية وما لا يرد
الطهر على الاصح **ل** الطهارة بالقاء كعليه دفن ويل قنبره ان كان في حجره القبر
وطهر به

الى اخره هكذا وكذا يطهر الجارى وقول ابن ابي عمير توقف بخاسته على التغير
 الحشا ولا يطهر باتمامه كراسا كما يابحسب واحد على الاخرى وثانيها الوافد
 الكثير وهو ما يقع العا وماتى بطل او ثلثه اشبار وصف في ابعاده الثلثة او ما سواها
 هاتى بلوغ مضربا ولا يغسل الا بغير لونه اظلمه ادرجه بالنجاسة قيل بحق لا بعد
 ويطهر بما مره ولو تغير بغيره وكان الباقي كرا طهر بمرجه والا نجس ولا فرق بين
 مياه الجياض والآنية وغيرها على الاصح **فرو** لو ساءت اسدا او تغير الى النجاسة
 فالاصل الطهارة ولو جعل الماء الحى بالجاسدا نجس الموضع الملاقى بيطهر بالقاء
 النجاسة وما يكتنفها ولو اتصل الرضع بالكثير فان زال العين وتحلل طهر ولو جعل
 النجس فطهره بالاختلاط الكثيره اذا صار ما يدا ولو قد تجمل له اسكن الطهارة وانما
 الجارى باجماع ولا يغسل الا بالتغير ولو تغير بعضه نجس دون ما فوقه وتحتة لان نجس
 ما تحت النجاسة عن الكرويتو عبا التغير عود الماء فينجس التغير بما وما تحتها من
 يتأقده حتى يزول التغير ولا يشترط فيه الكثرة على الاصح نعم يشترط دوام النجس ولو كان
 الجارى لا عن مائة ولا قلة النجاسة له نجس ما فوقها مطلقا ولا ما تحتها ان كان
 جميعه كرافصاعا الامع التغير وماء الحمام ولو انزع الحمام من الناجع فحكمه
 وماء الغيث نازلا كالناجع وليس للجيرة حكم بانقراضها مع التوصل ولو اتصل الوافد
 بالجارى انجماع مساواة سطحها او كون الجارى اعلا لا العكس ويكفى في العلو
 فدان الجارى من تحت الواقف وانما ساء البير والاشهر نجاسته بالملاقات
 ويطهر طهره بنزع جميعه للسكروا القناع والمني واصل الماء الثلاثة ومرت
 الثور والبير والنجاسة لا يضر فيها على الاخطى غير المنصوص وقيل اربعون و
 دوى ثلثون ولعمري الحنبل حراما وعرق الابل الحلاله والصل عند ابن البراء وث

التغير

وصل الى هذا الموضع
 ووردى لمون

وولد غيره ما كولد عند ابي الصلاح وكر الدابة والبغل والحمار البقرة وسبعين دوا
 للانسان ونجسين للعدنة الرطبة وان كانت متجذرة او انما يسه او الدم الكثير لا يبيت
 للشلب والازيت والحزير والسوي والشاة وولد الرجل ثلاثين يوما المطر الحار الط
 للبول والعذرة وخر الكلاب وقطرة خبيث مسكر في دابة تركه ويزرع عشر نقطة
 الحنظل عند الصدوق والدم والحكم الحنظل في دابة تركه ولعاب الدابة عند الصدوق
 والى سدا ولو غسلا بلس العذرة وتقليل الدم وتسع ان غسلا الشاة عند الصدوق
 وسبع لوت الطير وغسل الحنبل والغارة مع التمسح او الاشعاع الكلب حيا
 وولد الصبي غير الرضيع ونمس لوزة الرجاس وخضه جماعة بالحلال والاذن الغارة
 مع عدم الامرين ودوى نجس والحجيرة لا شاهد به ولا ونغة والعقرب وقيل
 سخر لها وولد بول الرضيع والصغير ولو تغيرت البير نجاسة ان غلب الماء الغير
 اكثر الامر من زوال الغيرة والمقد وقيل بالتراجع مع الاغلب كما في كل موضع
 يجب تزجما فيتح اربعة رجال شتى يوما الى الليل ولو قصر النهار ولا يجزئ الليل
 ولا الملاقاة منه ومن النار ولا النساء على الاقرب ولا الخناق ويجزئ ما فوق
 الاربعين الرجال وارتفعت الجارى طهرت وكذا بالكثير مع الانزال اما
 لو تسما عليها من علو الا لا عدم التطهير لعدم الاشارة في المسعى ولا تطهر ارجلها
 ولا نعال غيرها من نفسها ولا تصفىق الرياح ولا بالعلاج باسجام طاهرة
 وكما سكر في المياه النجسة ويلزم من قال بالطهارة بانماها كرا طهارة ما بالركلة
 ولا هتير في المزبل للتغير ولو حث لا مقدرو في المعدود ونظر قربة اعتبارها وقيل
 يجزئ ان تسع المعدود ولو لم يمتنع في المعتادة وقيل هجره ثلاثون يوما وقيل اربعون
 ولو تضاعف النجس تضاعف الترحح فالحاقا تمام في الاسم وفي المقدور فيقضى

والنبي

المتساظ من الدلو عن جوارها وحامها ولو غارت ثم عادت فلا تزح وظهور
 يظهر المباشر والدلو والرشاء ولو شكت في تقديم الجيفة في الأصل عدمه لا الخ
 بول المرأة بيول الرجل خلافا لابن ادريس والتزح بعد اخراج الجاسة او بعد ما
 ولو تعط الشعر فيها كفي غلبة الظن بخروجها وان كان شعر الجاسة ولو استخرج
 استوعبت فان تعذر واستخرجت حتى يظن خروجها واستحالتها ولا ينحس
 بالبالوعة القريبة الا ان يغلب الظن بالاتصال فينحس عنده من غير الظن و
 الاقوى العدم ويستحب عدتها عن اخر اذ مع فريقة الير وصلابة الارض والا
 قسيع وفي رواية ان كان الكيف فربما فاثني عشرة ذراعا **في الاستعمل في الرضوء**
 طهورا وكذا في الاعمال المستنونة وفي دفع الحرف الاكبر طاهر وفيه شبهة فلو ان
 اقر بها الكراهية واستعمل المقيد الشروع من غسل الرضوء والاستعمل في الاستنجاء طاهر
 ما لم يغير او تلاقيه نجاسة اخرى وقيل هو عفو ولا فرق بين الخرجين **في الاستعمل**
 وبغيره وفي ثالثة الجاسة نجس ان تغير ولا تنحس في الاولى على قول ومطلقا على قول
 وكذا في الاكبر على قول وطاهر اذا ورد على الجاسة على قول والاولان ما انفكتهما
 قبلها وفي الخلاص طاهر وغسل في الولوج والاخبار غير مضمرة بنجاسته والمضاف
 ما لا يتناول له اطلاق الماء كما في الورد والمزج بما يسلبه الاطلاق طاهر ونجس
 للملاقاة وان كثرت بظهره ضرورة مطلقا وقيل باختلافه بالكثر وان بقي الاسم
 ولا يرفع حدثا خلافا لابن بابويه ولو اضطر اليه نيم ولم يستعمل خلافا لابن ابي
 عقيل ولا يزال الحدث خلافا للرضي ولو زج بالطن موافقا له في الصفا اعتبر
 الخالفة المقددة والشيخ يبرحكم الاكثر فان تساويا استعمل وابن البراج طرح
 ويظهر الجوارح بالخالص وان عوج اذا كان بطاهر والصبر المشد بلوزها تشبه

يسئل

الفتا

الغليان والرق الجف يسلب الدم بطهر الغليان في المشهور اجابا بسوط و
 لاشتبه المطلق بالمضاف وقد عجز ما طهر كل منهما بخلاف المشتبه بالحق والعص
 او يخرج المطلق بالمضاف غير السالب وجوابه عدمه ما مطلق ويجوز بينهما عند
 وجودهما والسود يقع الجوان طهارة ونجاسته وكذا عند كون سور الحمل له
 وكل الجيف مع الخلو عن النجاس والحايض المتقنة والرجاس وسور جردا اكل اللحم
 على الاقرب ومنه الفارة والوزعة والحبة والغلب والارنب والمسخ ونحوها
 الشح وولد الزنا وامات فيه العقرب يحرم استعمال الماء النجس والمشتبه به في
 الطهارة فلو صلى به اعادة في الوقت ونجاسته على الاقوى وفي ازالة الحدث فيعيد
 ان علم قبله وتعفى وان جهل فلا ويجوز شدة الضرورة ولا يشترط في التيمم عند
 استبراء الاية اهرقها على الاقرب **في النجاسات عشر المول** والنايط من غير المأكو
 وان عرض تحريمه وكان طيرا على الاقوى او بول وضع له اكل اللحم خلافا لابن
 الجبدي وفي بول العائنة والبغل والحمار قولان اقرهما الجواهري والمضى من ذي
 النفس السائلة وان كان مجزعا كالتساح او كان علقته في البضة ام غيرها اما الدم
 المتخلف في اللحم بعد الذبح والقنف طاهر وكذا دم البراعث وقيل عفوا والدم من ذي
 النفس حل او حرم كذا ما قطع من الحيوان ما يحل الحياة ولا ينحس منه بالانفس
 لثوبه ولا منه والكلب والخنزير ولعابها وفروهما وان كان كلب صبي لم ينجس
 الرش خلافا للرضي والمسكران خلافا لابن بابويه والحسن والحسين والقناع
 والكا فراصليا او من ثوبا او متحلا للاسلام جاحدا بعض ضرورياته كالخارج و
 الناصبي والغالي والنجسي والافحط طاهرة ولوس الميتة وكذا اللبن من الميتة في
 الاصح ولو اشتبه الدم الطاهر بغيره لاصل الطهارة وكذا كل شئ يطاهر منه

الميتة

خلافا لابن بابويه ونجس
 ما لا يخلو الحيوة كالغظم و
 الشعر صح

انية الشرب ولو اشتبه الدم المفقود به غيره كرم الفصل دم الحيض فالأقرب العفو ولا
 يحس لبن الميتة ولا النقي والقيح والصدى الخالي عن الدم والمساك وذرق الدجاج
 غير الجلال وعرق الحب حراما ولا بل الجلالة والمذى وإن كان عقيب شهوة خلافا
 لابن الحنبل والردى بالذال المثلثة وهو الخارج عقيب البول والودى بالجمجمة عقيب
 المنى ويجب ذلك نجاسة للصلوة والطواف ودخول المسجد مع التعدي في الأكل والشرب
 وعن المعصم والمساجد والضارح المقدسة والواجب نوال العين ولا عيرة بالرد
 واللون إذا شق زواله ويستحب صنع الدم بالمشق والعصر في غير الكبر ولو لم يمكن تنقع
 الماء عن المغسول لم يطهر إلا الماء وفي المايعات إذا اختلطت بالكبر وجبر الطهارة
 ولا يجب العصر في الحشايا والمجلود وكفى التغيير في طهارة تحديد الشرب بالخمر إذا شرب
 بكبر احتمال وظاهر الجواب المبتهل والخمر إذا علم الوصول في الكبر وكفى مرة بعد زوال
 العين ودوى في البول من شغل غيره عليه وفي ناله ولو غلب الكلب من أن يمد تعفيره
 بتراب ظاهر يريح بالماء أو لا فان فقد التراب مناسبه فان فقد فالأقرب اجراء مع
 نوال اللعاب ولا تراب باقى أعضاء خلافا للحنبل ولا في الخمر خلافا للشافعي
 والأقرب السبع فيه بالماء وفي المفارقة والخمر يغسل إلا أناس غير ذلك ملأنا صب
 فيه الماء ثم يجرى ويقعج وهكذا وإن كان آثا والخمر غير معصوم ولا مقبى في الأقوى
 وقيل كفى المرة ويقتطع العدد في الكبر ولا يكفي غير التعفير مع القدرة عليه على نوال
فصل المظفر عشرة المآكل كسرو الشرس إذا جفت الأرض والحجر والوارى وما لا
 سفل وزالت العين لا بتخفيف الرمح خلافا للشافعي وطهر الأرض والخمر النفل
 القدم إذا زالت العين معنى غيره وفي رواية يبيى خمسة عشر ذاعا وإن أراح حاله
 أو دخانا أو جرا أو خرفا عند الشيخ والاستحاضة في النطفة والمعلقة حيوانا وفي الخس

الدق

والنباتات وشبهها
ص

إذا

إذا استحال للحا أو ترابا وأدوات الاستحاضة وأسلام الكافر واستبراء الحيوان ونقص
 العصب وانقلا برة وانقلا في الخمر خلافا لظاهر الأرض بكبر الماء وبالذوق في قول
 مشهور إذا التقى على البول ويشترط ورود الماء حيث يمكن ويظهر الدم انقلا إلى البص
 والبريزخ والبواطن نوال العين ولا يطهر الدم بالبصاق خلافا لابن الحنبل
 والردى بضعفقه ولا الحجم الصغيل كالصيف المسح حلافا للحنبل ولا يتعدى
 النجاسة مع البوسة وفي الميت رواية يفهم منها النجاسة مطلقا وبعضها غيرها
 والردى غير مطهر وقول ابن الحنبل إذا شرب من قربة ابن أبي البراءة بالرضو
 الشرب من جلد الميتة وعن جابر عن سبعة الدرههم ^{الطاهر} باسكان النبي من الدرههم
 الثلثة ونجس العين وقدره الحسن بسعة الدينار وابن الحنبل يعقل إلا بهام الأمل
 وطرد الصبي العفو عن هذا القدر في سائر النجاسات وعن دم القروح والجروح
 التي لا ترقا وعن نجاسة ما لا تتم فيه الصلوة رجده وإن خلطت نجاسة وعلاينا
 بالبريزخ العمامة واشترط بعضهم كمنافى عاها واخرون كمنافى ملابس الخمر عاتم
 كل ما على الإنسان أو معدن عن نجاسة ثوب البريزخ للصبي ذات ثوب واحد إذا
 غسلكه كل يوم وليلة مرة ولجئ به الضيق والمربي والولد المستودع عن منسج يتوار
 بوله إذا غسل ثوبه في النهار مرة وعن النجاسة مطلقا مع تعدد الأجزاء **فصل** في
 مع نجاسة ثوب بريزخ عالم عامدا مختارا أو بطلت ولو جعل النجاسة فالأقوى
 الصحة وقيل صيد في الوقت وحملته في الذكرى على من لم يبرئ منه وثوبه عند
 المظنة للردى ولو جعل الحكم لم ينعقد ولو نسي فالأقوى الإعادة مطلقا ولو علم في
 أثناء الصلوة أنها لها وأتم وإن أفقر إلى فعل كثر بطلت وعلى القول بإعادة الجاهل
 في الوقت بطل وإن تمكن من الأنا للبريزخ في جردتها وتقدمها أزالها ولا إعادة ولو

اضطر الى الصلوة فيه ليرد شبهة وليس غيره فلا اعارة على الاصح ولو لم يكن ضرورة
 فالاقرب تحريمه بين الصلوة فيه وعاريا وقيل يتعين الثاني وهو انه لو شابه الطاهر
 بالخروج فقد عجزها صلى فيها ولو تعددت زاد على عدد النجس واحدا ولو جمل العدد
 صلى في الجميع ولو ضاق الوقت فالاقرب الصلوة فيما يحتمل الوقت والشهر لا يصلي
 عاريا وعلى ما قلناه من التحريم هناك فيشأ اولى ولو عدم احد الثوبين لم يثبت حتى
 في الباقي قيل عاريا وقولنا ان ادريس بالصلوة مع الاستبراء عاريا قد دخل على صلى
 حاملا لم يجز ان يطهر مع وفي القارورة المضمومة للنجاسة خلافه في السوا والحيوان
 اذ كانا لا تخضع للصلاة او يحرم الامرين ولو جاز فليعلم نجس وجب قلنا جماعا لما
 يخفى الثلث والمثقة الشديدة ونجسه الاسام ولو بان لم يعلل ولو شرب خمر او سجن او
 اكلمتة او الحلق تحت جلده دم غش احتل وجوبه لما قاله مع امكانه او علة القارورة
 بانها من ابل الغفر احتل ضيفا لظنه هنا ولا يلحق بالباطن ومحمدا اتخاذ الاثنيين
 الذهب والفضة للاستعمال والترين على الاقرب للرجل والمرأة وفي المقتضفين وبيان
 والكرامة اشبهتهم بحجب موضع الفضة على الاقرب ولا بأس ببقية السيف ونقله
 من الفضة وصية الانا وحلقة الفضة وتخلية المرأة بما يدرى جواز تخلية السيف و
 الحصى بالذهب والفضة والاقرب تحريم النجاسة منها وظروف الغالية اما البيل فلا
 ولا يحرم المأكول والمشروب الا انما الحرام لا يوسعهم بحسب سبكه على الشرى ولا سطر
 الطعام منه او فدية ولا يحرم غيرهما من الجواهر ويجوز الاتمن الطعام مع طهارة اصلها
 الا الاذى وكل ما لم يمتد الحياة ولو من الميتة بشرط في انما المجلد مع طهارة الاصل
 التركية والذبيح ان كان عينا كاكل اللحم في قولنا لا يستحب الاحتكام عينا ولو لم لا بدية
 والحجفة افضل وسوله يمين والوعاء عند نزع الثياب وعند الغسل ووضع الماء
 وصية

وقيل عاريا

الحار على الهامة والرجلين ما تلامع جرحه وسواك النجاسة والاستفادة من النار والاعانة
 والخضاب والنعيم عند الخروج شاة وصيفا وان يقال له طاب ما طهر منك وطهر ما
 طاب منك ويكره الا بكافيه وغسل الرأس بالطين ومسح الوجه بالازار والسر الشفاه و
 دخوله على البرق وغيره من محرم ارا المودة حيث انظره ليجب التيقن بما وفي كل خمسة
 عشر يوما ونهى عن ترك العائز اربعين يوما وحلق الابط افضل من تنفد وطيلة افضل
 من حلقة وصحى القلم والاحذ من الشارب يوم الجمعة وقولنا بحسن الله وبالله وعلى سنة
 محمد وآل محمد عليهم السلام فبما وحلق الرأس وغسل الرأس بالسدرة الحطى وقصر الخيطة
 سبعين مرة وجز ما فضل عن الفضة عنها والتمشط بالعاج وخدمة الشعر لمن الخنزير وفوقه
 يكره ثقب الشب ولا بأس بنجسه ويكره المرأة ترك الحلى والنسج الحنفية خضرة الرأس
 والاستنثاق والسواك وفوق الشعر وقص الشارب وخضرة اليد من فضل الاظفار وحلق
 العاتول الاطمين والختان والاستحباب وانما كل السواك عند الوضوء والصلوة والحجزة
 القرن وتغيير النكاح ويكره ترك ازيد من ثلاث ايام وفيه اثنا عشر حمله هو النشوة و
 مطهرة للفم ومجلا للبصر ويضيق الرحمن ويغسل الاسنان ويذهب بالحناء ويشد اللثة
 ويمشي الطعام ويذهب بالبلغم ويذوق الحنظل ويضع الحنظل في الفم ولا يلامح
 وصحى الاكل بالاثم عند النوم وتلاوة وفراغة العائز وحسن وجرة الماولة و
 انما را النعمة ودرى ان النبي صلى الله عليه وآله لعن الواصلة والمستوصلة اي في الشعر
 والواشمة والمستعمدة والراشرة والمستورة اي في الاسنان بالفرق **وس** من الجيد
 الماء تيمم بالصعيد وهو التراب باى لون اتفق او المدد والمجردون المتصل بالارض من
 النبات الطاهر والمشوب بغيره مجزأ لم يخرج عن الاسم والرخام والبرام وارض النورة
 وارض الجبس وجوز المرتضى النورة والجبس ونزع ارجل الجيد والحقوق لا يجوز

بالصن

بالمعدن والنخس والمقصود والرماد ومجوز تراب القبل لا ان يعلم اختلاطه بالصد
 ولما يستحل ترابا ويجوز في المستعمل وهو النقوص والمسوح به لا الضرر عليه ومع
 فقد الصعيد فصار ثوبه ولبده سرجه يعرف دابة ثم الرجل ويستحب من العوالي ويكره
 الطريق ويجب نيل التراب واستنجاه وجوز للرغص التيمم مداوة السيلج والشيخان
 قدما التراب عليه فان فقداهن به ويظهر من المبسوط اعتبار الغسل بربا لا التيمم
 بالتراب ويجب الطلب في الجهات الاربع علوة في سائر الارض والافلوقين الا مع
 العدم وقيل يطلب ما دام في الوقت ودوى كالمطلب ولو وهب الماء اذ اراقه في الوقت
 اوترك الطلب وصلى اعاد واولى بالاعاد ما لو وجد الماء في موضع الطلب ولو لم ي
 فالأقرب لا عادة ومجوز التيمم سقرا وخضرا ولا يبعد الجاهل خلافا للوقت في وجوب شرا
 الماء ولو بلغ الغدر معهم مع القدرة وعدم الضرر الحائل ولو وهب الماء او غير ذلك او سيع
 بمن سرجل يتقدم عليه عند الاصل وجب بخلاف ما اذا وهب الثمن او الآلة والالتفات
 عن الثوب والبدن والشرب اولى من الطهارة اذا كان الشارب حيوانا له حمة ولو قد
 ما تيمم عليه فاطهارة اولى من ازالة نجاسته وكذا لو كانت النجاسة معقولة ولو
 وجد ما يكفي بعض اعضائه تركه وتيمم ولو تضرر الماء في بعض الاعضاء تيمم وفي المبسوط
 يغسل الصحيح وتيمم ولا تيمم عن نجاسة البدن اجماعا ولو خاف من اوسع على نفسه
 او ما له او خاف المرأة على نفسها او خاف التلف باستعماله او الشين تيمم وان خاف
 عدا على نفسه او وجب المقيت على الماسد الغسل وان خاف على نفسه وفي النهاية اذا خاف
 التلف تيمم وصلى واعاد وهو ضعيف وكذا لا يبعد التيمم لنجاسة عرقه او نجاسة
 ثوبه على الاقوى والمجنب اولى من الميت والحديث بالماء المذبول للمرجوح وكذا يقد
 المحب على باقي الحديثين ومن لم ينجسه اولى من الجميع وقاعد الطهورين لا يشترط قضاء

التيمم

لا يجوز

وروي لا يجوز تقديم التيمم على الوقت لجماعا وقت الغاية ذكرها في الاستسقاء الا
 في الصحراء وفي صحته مع السنة خلافا لثبوت وجوب التيمم الى الضيق ومخصوصا
 مع الطمع في الماء ولو عجز عن ضيق الوقت فتم فظهر خلافا لا قرب الاستسقاء الا
 مع الضرورة نحو ارتحال القافلة وغيره ولو دخل الوقت عليه شيئا فخرجت اخر
 الصاوة اضعف وقطع في المبسوط بصحتها في اول الوقت ويجب فيه نيل الاستسقاء
 لا نزع الحدث الا ان يقصد رفع الماشي والقريب والبدلية ومقارنتها للضرب
 على الارض وان شامتها كما وشعرها شرة الارض يدير معا لا يكفي التعرض
 لمسبوح ولا يفيك الاغصان في التراب والا قربيا لا يشترط الاغصان على اليد
 بل يكفي وضعها على الارض والاشهر في عدد الضرب اثنتان المعدن واحدة
 للضرورة كالتيمم في الغسل الكمل بالوضوء لا يشترط علوق القنار بالدين
 خلافا لابن الجنيد ويجب مسح الجبهة من قصاص الشعر الى طرف الانف الاعلى اياها
 باعلاها ملصقا باطن كف يدها ولا يجزى الواحدة احتيا لكون كانت يمين خلافا
 لابن الجنيد ثم مسح ظهر الكف اليمنى بطن اليسرى من الزنخ الى اطراف الاصابع ثم
 مسح السرى بطن اليمنى والرجلين بايديه استيعابا للرجلين والذراعين واليدين
 ولو كانت يمينه من غسل ويحون تقريع ولا يضرب الفضل عما لا يبعد تقريفا و
 المباشرة بنفسه الامع العذو وطهارة موضع المسح ولو قد زل الاقرب الصحة
 مع عدم النجاسة الى التراب ولا يشترط طهر غير الاعضاء عن النجاسة في اقوى
 الوجهين ويقدم الاستسقاء واول النجاسة عليه ان اعتبر ضيق الوقت و
 استحباب السراة والقبعة وتقريع الاصابع عند الضرب ونفض اليدين ومسح القطع
 مستوعبا ما بقي وان لم يرفع يده عن العضو حتى يكمل مسحه ولا يستحب تخليل الاصابع

١٢٤

والاجتناب عن طم

روايات اخرى

بندتم

سنة الصلاة

في المسح ولا التكرار في المسح ويستباح بكل ما يستباح بالماء آية حتى الطواف ويحوي
 الكعبه على الاظهر ولا يطيل بالبردة ولا يرفع العمامة والحف ولا يظن الماء او ثقله
 وسطل بالمكن من استعمال الماء فلم وجده قبل الصلوة تطهر بعدها الاغارة
 وفي اشها روايات اقربها البناء على التكرار بعد بعضهم العدول الى النقل وهو
 ضعيف ولو فقد الماء بعدها قبل التمكن من استعماله لم يجز عاده سوا كان
 في فرض او فقل في الاقربى نعم لوجده في صلوة غير مغنية عن القضاء بعد من قال
 به في الاقتران قطع الصلوة وكذا لو وجد التراب في أثناء صلوة لمحوه الوقت
 ولو احدث التيمم في الصلوة وجب له الماء تطهر به وان كان الحدث سببا لاعد
 السجود والوايز الصحيح مطلقا وعليها الحسن ولا يرفع التيمم الحدث فلو تيمم
 المحجب ثم وجد ما يكفيه الوضوء فلا وضوء بخلاف المرفعي وبعد التيمم لا من العمل
 وعنده بلا من الوضوء ويجوز المسح على الجوار مع تعدد زعماء فلو زال العذر بعد
 التيمم فالاقربى بقا التيمم ولو وجد الماء بعد ان تيمم البيت وجب تغييره واعادة
 الصلوة لم يسقط نعم لا كما لو قد ان يقلع **كتاب الضلوة** وهي اما
 واجبة وهي سبع اليومية والجمعة والعيد والايات والطواف والجنائز و
 المشرم بنذر وشبهة او مندوبة وهي ما عداها فالأيومية خمس الظهر والعصر و
 العشاء كل واحدة اربع ركعات والمغرب ثلاث والصبح ركعتان والوسطى هي
 الظهر عند الشفق والعصر عند المرفعي ولا تجزئ الوتر ووافلها اربع وثلاثون ركعة
 في فتوى الاصحاب وهو اشد روايت في رواية يحيى بن حبيب عن الرضا ع وان يصبر
 عن الصادق ع تسع وعشرون بتقيصة اربع من سنة العصر والوترية وهي ركعتان
 بعد العشاء ايدان ركعة يصليها من جلوس ويجوز القيام فيها وروى زرارة عن

الصادق

الصادق ع سبعا وعشرين فاقصر من سنة المغرب على ركعتين مع سقوط ما مر
 في وا فضلها ركعتا الفجر ثم ركعة الوتر ثم ركعتا الزوال ثم اربع المغرب بعدها
 ثم تمام صلوة الليل وهي ثمان مع الشفع وهي ركعتان ثم تمام فوافل النهار هي
 ثمان للظهر قبلها وثمان للعصر قبلها وقال الحسن اكرها الليلة وفي السفر
 والحجوف تقصير في البايتا وتبسط فوافلها سفل وفي الحجوف نظروا كره الكلام في
 المغرب وان قلنا ويجوز السجود بينهما والافضل بعد الزا فله وكل التوافل صلى
 ركعتين تشهد وتسليم الا الوتر وصلوة الاعراب وهي عشر ركعات كالصبح
 والظهر من كيفية وتر قريبا ولما استبقت طريقتها في اجازة اذ تها عذارها عمار
 الجمعة والا قرب عدم شرعية الركعة الواحدة في غير الوتر ويستحب الضجعة بعد
 نافلة الفجر على الجانب الايمن وقراءة النحر من اخوال عمران الى الميعاد والردعا
 فيها والشفع مفصول عن الوتر في اشهر الروايات وسحب الاستقاة في فتوى
 الوتر سبعين مرة والدعاء فيه للاخوان وانما لهم اربعون ويجوز الدعاء فيه على الوتر
 ويستحب ركعتا الغفيلة من المغرب والعشاء يقرأ في الاولى بعد الحمد في التوراة ذهب
 الايتين وفي الثانية بعد الحمد وعنده مفاتيح العيب الا يروى الى حاجته ومن
 قبل الفجر فصل الشفع والوتر وسنة الفجر كبت له صلوة الليل ويستحب الدعاء بالمائة
 في التوافل ويجوز من جلوس اختيارا والافضل القيام ثم احتساب كل ركعتين من
 جلوس ركعتين قيام ويستحب ثمرين الصبي على الصلوة لست ويضرب عليها
 عشر ويجوز ثمة الجوب والدندب وخص للصبي الجمع من العشاء بين الظهرين
 ويستحب تفرقهم في صلوة الجماعة والبلوغ بالابيات والاحتلام في الرجل
 والمرأة والحجض فيها وبلوغ خمس عشرة في الذكر وتسع فيها وقيل عشر وروى فيها

ونوافلها

ثلاث عشرة وهو شاذ **درس** لا يجوز تقديم الصلوة على وقتها ولا تأخيرها عنه ولا
 الحلبى يجوزها المسافر في غير وقتها محمول على ان اجبر عن وقت الغضيلة وجب
 باول الوقت مساواة البعد لو مات قبل اداها في الوقت كان ضيقا
 ان بقي فادها عفي عنه فوقت الظهور والشمس يعلم بزيادة الظل بعد قصه
 او حذوته بعد علمه كما في مكة وصنعها كما في طول الايام وبميل الشمس الى الجانب
 الايمن مستقبل قبله العروق وتختصر بقدر اداها ثم يدخل وقت العصر فيظن فيل
 الظهر فصلى العصر او قدمها ناسيا عدل وان فرغ صحت العصر واتي بالظهر ان عاد
 المشترك ولا اعادها **قري** لو صلى الظهر اول الوقت ولم يبق من الاصل كالقراءة
 او الاذكار لم يجب تأخير العصر عن الفراغ منها بقدر الاذكار المنسية على الاقرب
 ولو كانت مائلا في رجب فله قبل العصر وكذا الاحتياط وكلما سحرنا السهر على
 الاحتياط ويمتد وقت الغضيلة الى ان يصير ظل الشخص الحادث بعد الزوال مثله لا
 مثل المختلف قبل الزوال العددي اربع اقدام وروي ذراع او قدما واختلاف المداير بحسب
 حال المشغلين في السرعة والبطء والفراغ والشغل او بحسب الافضلية والوقت وقوت
 الاجزاء الى ان يبقى للمزود بقدر اداها ثم العصر وفضيلة العصر الى المثلين والدرامين
 واجزأها الى ان يبقى للمزود بقدرها او يستحب تأخير العصر الى اخر وقت فضيلة الظهر الى
 مع العدا وفي يوم الجمعة وظهرى عرفة ودواير عباس الناقلي عن الصادق عليه السلام
 الحج غير صريحة مع معارضتها باثر منها واول وقت المغرب غروب الشمس وسيله
 بزهاب الحرة المشرفة على الاقرب لا باستدار القوس ومختص بقدر اداها ثم يخل
 وقت العشاء الاضحية وفضيلة المغرب الى ذهاب المغرب واجزأها الى ان يبقى لا نصا
 الليل قد اجزأ العشاء وفضيلة العشاء الى ربع الليل واجزأها الى ان يبقى للنصف

مقدار

در

عاجز اذا

قد اداها وفي المغرب آخر وقتها طلوع الفجر الثاني المستطير في الافق وتضيئ الى
 التورين وغيره من الامساك وطلوع الحمرة واجزأها الى طلوع الشمس **درس** وقت
 نافلة الزوال مثلا ان يصير الفجر الحادث على قدمين زانقة العصر الى بعد ان تمام
 وليس الاولى صلوة الاولين والثانية البقرة وقيل عند ان يستدار وقت الاختيار
 وله شواهد من الاخبار وروح الاقرب استثنى كمالنا خلتين يجمع وقت الاختيار وقت
 المبرط استثنى مقدار يقع الغرضين من المثل والمثلين روي حوازا للمثلين
 في كل النهار وحملت على الضرورة لهم في يوم الجمعة بزيادة ربعا وربعين عند
 انساك الشمس ثم ارتفاعها ثم قيامها وكذا ان عد الزوال ويجوز تأخيرها عن العصر
 وصلوة ست بين الغرضتين والقديم على الزوال افضل على الاثر ولا يخرج وقت
 انطلق الزوال وقد تبس بكنة ما في عز يوم الجمعة وفيه لا منسبة بعد الزوال وكذا
 لا منسبة لوقتنا بان اداها طولا منها اذ يستثنى منه قدر الغرضين ولو بقي قدر الغرضين
 لا يخرج قطع النافلة مطلقا والاقرى بها مع الزاوية اذ وقت نافلة المغرب من زواياها **عند**
 الى ذهاب الغرضين في المشهودين المتأخرين ولا زاحمها ولو قيل بانسدادها كوقت
 الغرضين كان وجهها ثم تقدم بها افضل ووقت الوتيرة بعد العشاء وتمتد كوقت
 في الحتم بها وقت الليلة بعد نصفه مقربا من الفجر الثاني افضل وروي جوازها
 قبل النصف وحمل على العذر كالشباب والمسافر ولا يعود بوقت الليلة والجمعة
 بطورها وان كان فاعلمها في المشهود افضل ولو قارن تقديم الليلة وقضاها
 فالقضا افضل وطلوع الفجر الثاني وقد تبس باربع اتمها مخففة بالمحدا اذا ولو
 كان دون الاربع قطعها ووقت الشفع والوتر بعد صلوة الليل والافضل من
 الفجرين ويجوز تقديمهما حيث يجوز تقديم ثمان الليل والظن بضيء الوقت اقصر

طلوع الفجر وهو روي
 لكن الامساك واشهر
 اول وقت الصبح صم

الغرضين

والشيخ والوزن سنة الفجر فلو تبين انما الليل اضاف الى ما صلى ستا واعاد ركعة
 الزيادة ركعتي الفجر قاله المفيد في السبيل على بن بابويه بعد ركعتي الفجر لا غير وفي السبيل
 لولم يركعتين من صلاة الليل ثم ذكر بعد ان اورد قضاءها واعاد الوقت وكذا في الفجر
 بعد الفراغ من الليلة وقا حيزها الى طلوع الفجر الاول افضل وليس بالماستين لهما
 في صلاة الليل وتعد وقتها الى طلوع الحقة ويستعي اعادتها ان قدر بها على الفجر الاول
 بعده والاشهر انقضاء النافلة في وقت الغريضة اذا كانت النافلة او قضاء والبطانية
 عن البارز لا تطوع بنا فله حتى تقضى الغريضة يمكن حملها على الكراهية كما شئت
 ان النبي صلى الله عليه وآله قضى النافلة في وقت صلاة الصلوة الصبح وحملها الشيخ على
 اشطار الجحاة ونكره النافلة لتبدأ عند طلوع الشمس حتى ذهب الحجة وروى حتى تسع
 وخديها وهو مائلها الى الغروب اي اصفها حتى يكمل الغروب بها والنفق الشر
 وقبيلها نصف النهار لا نصف يوم الجمعة وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وبعد
 العصر الى غروبها ولا يكره قضاء الغريضة فيها الا ما رواه ابو بصير عن الصادق عليه
 في قضاء عند طلوعها ولا قضاء الا في خلافه في المقيدين في الطلوع والغروب ولا تأملته
 لها سبب خلافا لظاهر النهاية ولا تحرم النافلة بعد طلوعها الى الزوال خلافا للمرضي
 ولا يكره اعادة الصبح والعصر في جماعة ولو تعرضت سببا النافلة كان لا بد من صلاة
 خلافا للمفيد في الطلوع والغروب ولا فرق بين مكة وغيرها ولا يكره سجود التلاوة
 في الاوقات الخمسة ولا الموعظان الا ما رواه عمار عن الصادق عليه السلام تحب معزة
 الوقت لئلا تضل في غيره فكيفي النظر الامع فقد العلم بفعل على الامارات كما لا ريب
 والاحزاب وروى في الزوال تجاوب الديكة وقصبة تلك فلو صلى ظانا ثم ظهر خلافه
 فان وقعت بعد الوقت لحزات وقبلة لا تجزى الا ان يدخل عليه الوقت متلبسا ولو

تصلي

صلى بعد اقبل الوقت بطلت وقاها لنهاية كالتان اما الثاني فقيه ولا يلزم
 ان كالماسد الا ان يصادف الوقت اما الجاهل فالحقة ابو الصلاح الثاني الملقى
 بالظان عنده ويشكل ان كان جاهل الحكم اذا اقرب الاعادة الا ان يحمل المراءات
 ويصادف الوقت باسره والمكفوف يقلد المادل العارف بالوقت موقفا او غيره وفي حكمه
 المحبس والعالي الذي لا يعرف الاوقات اما العارف المتكبر ففي تعويله على الاذان
 وجهنا اقربها المنع الامع حصول اليقين وفي وقوع صلاة لليقين سبقا على الوقت
 نغلا وجها ويقرى المنع لوركم في الثالثة عا ولا يلزم الجحاز العدل بها الى قضاء
 فانية فزاد وظن الخروج فنوى القضاء ثم خالف فالاقرب الاجراء ولو كان الوقت
 باقيا ولا قصر قضاء يخرج منه اذا ظهر فساد فيود بها ولا اضل تقديم الصلوة اول
 وقتها الا في الظاهر لا لادعاء عند شدة الحر سوا كان في بلاد حارة ولا وسوا الجماعة
 والاقرب اذا زاد المنع فلهما في المسجد فيسحب التاخير وقيل رخصة في آخر الظاهر
 حتى ياتي بالسبطين والعصر الى الثلث والعشا الى النفق ونافلة الليل ويجزى
 الحاج العشاين الى جمع الجمع والسحرة الظهر والغروب الى دخول الثانية والعاشي
 يخر الا اذا الى آخر الوقت على الاقرب والصائم تارة نفسه لو وقع غيره فطره ولا اضل
 الجماعة والمتكبر من الطهارة واستيفاء السد بابا ولو زال العذر مع رجائيه بكرة تاخير الصبح
 عن الاسفار والعصر الى الاسفار بل يكره التاخير عن وقت الغضبة الا العذر بها استثنى
 ولو شك في مثل صلاة وهو في وقتها اعادها ولا افلا صلاة الصبح من صلاة النهار
 وتار الصلاة الواجبة من المسلمين مستحلا لم يرد يقتل ان كان ولا على الاسلأ
 ويستأبر ان كان مسلما عن كفر فان امتنع قتل ولو ادعى الشبهة المحملة قبل منه
 اذا المكن لقرب عهده بالاسلام وشبهه والملة لا تقتل بل تحل الجحز ويضيق عليها

بجهد المراءات وصح

ينس

المتبين

عند الاستنابة
ص

وقضربا وقامت الصلوات وان كانت عن غفلة ولو تركها غير مستحل غرقان كركب النخيل
قتل في الرابعة والمثرون اصحاب الكبار يقتلون في الثالثة وفي الميسر اذا خرج وقت
الصلوة امر بقضائها فان لم يخرج وان اقام على ذلك حتى رزق ثلث صلوات وعرضها لثلاث
مرات قتل في الرابعة ولا يقتل حتى يستتاب فان غلب والا قتل متعمدا في المعبر ولو صلى
الكافر لم يحكم باسلامه وان كان في دار الاسلام فلو اعترف الكفر بعد ما طهرت **عند**
موجب قضائها في الغرائض مع البلوغ والعقل والاسلام والسلامة من الاعذار والحسن
والنفس فلو فاتت بنوم وسكر او ردة قضيت وفي المعنى عليه رواية بقضاء يومه انما كان
قبل الغروب وروى ثلث ايام وروى جميع الاغمار وكلها سنة وكذا القضاء على الخائف
اذا استنصر وكان قد صلى وقت القضاء المذكور ان يتحقق الحاضرة والاضحى بخبر محمد
بن القضاة لا دام مع سنة وقت الحاضرة والقضاء افضل واكثر الاحكام على وجوب الفدية
واخير الحاضرة وهو الحوط وموجب تيممها كافات والقضاء تابع في القصر والتمام فيفضى
الحاضر ما فات من سفر قصر او قاما ولا اشتهت زيمها صلى بحسب خطه او هو ولو اشفيا
صلى كيف شاء ولو جهرا الاختلاف كافات ليل كان القضاء او سارا ولو فاتت بالجمعة جازي
ظن البراءة فلو علم تعدد الغائبة للمنية ذكرها حتى يذهب الوقت ولو كانت الغائبة غير ملتزمة
العين ولا العدوى صلى الحاضر صحيحا ومفرا واربعة ثم ردة حتى يذهب الوقت والمساقر
مفرا وثباته ويستحب قضاء التوافل الرابعة وتجزي خطه ولو لم يعلم كتبها ولو شق عليه
اجزاء الصدقة لكل ركعتين مبدغان شق فكل كل اربع متفان بخبر قد اصابه الليل ومد
النهار والصلوة افضل للمريض لا ياك عليه قضاء ما فاتت منها لكن يصدره يستحب تحجيل
فانية النهار وليلا كالمعكس وروى تحرق مثل وقت الفوات وقضى الترت وراى بارودى
اذا زالت الشمس من يوم فواته صلى شئ يحجزان جمع او تار في ليلة او قضاء ولا اتمح

والمساقر ما فاتت حرقا
ولا اتمحت الغائبة صلها
وقضاه

قضاء

قضاء فريضة فقلت على غير الوجه الاكل اذا تحجل فيها فوات شرط وعرض مانع وجب
ان يقضى الوفاء جميع ما فاتت الميت وخير ابن الجيند به ومن الصلوة المذكورة انما وبر
كاس المرفعي وابن زهره وقال ابن ادريس وسطره لا يقضى الا ما فاتت في مرض من قول
الحق يقضى ما فاتت العذر كمرض وسفر وحجر لا ما تركه والى هو الاول الا كذا ذكره
ظاهر الروايات ان الاقرب مطلقا وهو الحوط ولو اوصى الميت بقضائها سقطت عنه وجب
اخراجها من ثلث ماله مع عدم الحاجة وقيل بى كالحج من اصل المال ولو لم يوص بها
ولا يارس وقد ذكرنا الروايات الدالة على القضاء عن الميت لما فاتت من الصلوات والحكام
ذلك في الذكرى **عند** محبة المرأة في الصلوة وهو شرط في صحتها وى السراير الرجل
لا الا لسان والفخذان ورجل الحلي والطالبى ستر ما بين السرة الى الركبة وهو الحوط
وبلن المرأة وراسها عورة الا الوجه والكفين والقدمين ظاهرهما واطمها الا الامة
والصبيه فيما جها كشف راسها وروى استحباب كشف الرأس للامنة والمعتق بعضها كالمكر
والخفى كالمرة ولو غلقت في الاثنا فتشافا فانفى من الوقت معج الصلوة والظاهر ان
الوقت والصبيه اذا بلغت الاثنا فتشافا فانفى من الوقت معج الصلوة والظاهر ان
الاثنين والشعر في الحرة من العورة والا فضل للرجل ستر يده والعمامة والسراويل والرداء
والخفك وتجزي الا يضر ويكره للرجل الاسود الاحمر والزعفر والعصفر الا العمامة السراويل
او في ثوب مثل لوسلم او خاتم او سيف مثلين ولا فرق بين صورة الحيوان وغيره انما
لا يارس جث خض الكواحة بالحيوانية واستمال الصبا بان يلحق الا اذا ريد دخل طرية
تحت يديه ومجمها على منك واحد ذلك التحريك والصلوة في قور الائمة بالخامسة
او العصبية وفي الرق غير الحاكى والشمع من الكلم الواجبة والنقاب
للزوجة كذلك واستحب ابي الحديد بازاء النخاسة اذا لامع طهارة وفي قبا مشددة

بالسنة الى الصوم
الاكثر

ممنوع

غير الحرب ومشدد الوسط السدول وهو القاطع طريق الرداء من الجانبين بل ينقي رداءه
طريقه على الكف والازار فوق القميص بل تحتها وكذا التوشيح فوق القميص والرداء
فوق الوشاح والصلوة في حرة الخضاب وصلوه الرام عطلال بقلادة وان اشدت
والصلوة في الثوب الذي تحته وبالشعالب والا راسل في رقعة وفي الثوب الصلب
على قول واستحب في الفعل العربية وزد الثوب وجعل الدين بارزين وفي الكمين لا
تحت الثياب وجعل المصلي في ساريله سار على عاتقه ولو ذكر ان خطا او يقلد سيفا
وليس لخنس واعلمنا ودوى اجماعها ولا ينظر الصلوة بانكاف العورة في الاثنا عشر
عزير فعل المصلي نعم تجلب المبادرة الى الستر ولو صلى عاريا ناسيا فالاصح الاعانة في الوقت
وخارجة ولو وجد سائر احد العورتين فالقبول على ولو كان في الثوب خرق فاسكر يده
اجزاء اذا جمع ولو ستره سده لم يجز ويجوز الاستناد بكل ما ستر العورة ولو لم يجز في وقت
التجسس مع هذا الثوب ولو قدر ذلك طين العورة وستر حجرا ولو غشا اخر ولو في الحمام
وسر اللون اخر امع التذوق في الياض نظر ولو وجد ما كذا وسائر غيره استتره
ولو لم يجد الا حفرة وكما يدركه ويجوز عند المحقق للرواية وتحجب شر السائر واستجاره
ان زاد عن عرض المثل مع القدرة وعدم الضرر ولا يلحق الستر من تحت ولو قدر السائر
اصلا صلى عاريا فامع من المطلق وحال السامع وجوره ودوى براسه للمكبح والسجود
السجود ازيد وقال المرتضى يصلي حاله مطلقا ما لم يدرك قايما مطلقا وشرع الحجة
للمرافعة بسون ويبنى الامام وركع المأمور من خلفه والسجود في الرواية لا يبنى من عمار
عن الصادق ع والمرضى والمقيد يبنى الجميع ولو كان فيهم مستورا منهم ان كان في الخياط
ولسحب اعادة الثوب للمقارن ويقع المراءاة ثم الخنثى ثم الافضل بربع او علم **وس** لا
تحوز الصلوة في جلد الميت ولو دبع سبعين مرة او كان ما لا تتم الصلوة فيه منفردا ولو

ميت

ميتا وفي حكمه ما يوجد مطروحا او يوحى من يد كافرا ومن سوق الكفار او مستحل
الميتة بالرواغ على قول الا ان يجزى بالثنية فيقبل ويجوز فيها كان في سوق الاسلام
امع مسلم غير مستحل او مجزى بالحالة الاستحلال ولا يجوز في جلد ما لا يؤكل لحمه وان
ذكر ودفع ولا في شعره ووبره الاخر وبرا وجدا على الاصح والشجاع وفي الثعلب والاذن
والغضنك ودايرة الجواز متروكة وفي العانة موقوفة والكعبة على كل حجر تدور اشهد المنع
الحاصل الجواز منه ودايرة الجواز مجوزة ولا في الحجر المحض للرجل والرواية بالكراهية
منزل على الحجر وكذا لا يجوز له لبسه الصلوة في الحرب او الضرورة ويجوز الكفاية واللبنة
منه وفيها لا تتم الصلوة فيه خلافا لقرب الكراهية ويجوز ان تراه والصلوة عليه و
التكبير ويجوز لبسه للنساء اجماعا والصلوة فيهن خلافا للصدوق ويجوز التمشيح
للرجل ولو قل الخياط الامع صدق الحجر وما الحشرة فالاقرب المنع وفي مكانة العكر
خراذه ولو لم يرجع الى الحجر صلى عاريا ولا يضر فحده مع التجسس تجزى الجسس ولا يجوز في ذلك
للرجل ولو غشا على الاقرب ولو موهبا بوقر الباصلاح بكراهة المنع صنفه
الخنثى كالرجل في هرب ولا يجوز في الغصوب فتقبل مع العلم بالنصب وان جهل الحكم
الاقرب عادة الناس في الوقت خاصة ولا يخص الجلاد بما اذا ستر العورة اوقام فوه
خلافا للمحقق والمستحب مفسر كالحاقهم وشبهه كاللباس خلافا له ولو اذن بالذلة للمعا
اوليته تحت الصلوة ولو اذن مطلقا حازه لغيره القاصي ولا في سائر ظهر القدم على الاقرب
الا ان يكون له سابق كالحنف والجورق ولا في الرقيق الحاكى للمعورة ولا القيل المانع من
بعض الدسجبا الامع الضرورة ويجوز لبس جلد الميتا كونه غير الصلوة اذا كان طاهرا
في حال الحوة وكذا ولا اشهر استراط **دفع** يستحب اكلها والنعم ونظا فخر الثوب و
الترتين حتى للصاحب وكذا راس الثياب واجادتها واستشفا والغليظ ومحب ما فيه

للحق

شدة والافضل القطن الايض ولا يابس بالمصبرغ والوشى في غير الصلوة ويسحق قصر
الثوب ونفع الثوب الطويل عن الارض ولا يتجاوز الماحم لطرف الاصابع ولا يبدل ثوب
الصوف ويستحب نزع الثوب والهدام على الخنك وخصوصا المسافر وخصوصا حاله
الحرج وروى يبدل طرفي العمامة من قدم واخره ويحوز لبس الغنم اذ ينسج ويستحب
اجادة الحدا والبداة بالحق حالسا ولا يخلع باليسار واقفا والتحفي عند الجلوس واختيار
الصفراء السوداء ولبس الخف ويكره الايض المقصور والغال المسر المسر حاله ينعى
المحصر ولا يركب معقب النعل ويكره عقد الشراك ويبغى القبالان ويسحق الختم في
في اليمن ويكره في اليسار ولكن الفض مما يلي الكف والختم بالعقيق في الفقر والتفان
ونقص في اليد المحسنة ويا من في سفره والياقوت في الفقر بالزمرير لا عريفه بالغير ونح
وهو الظفر وبالحجر المروى على الضلالت الوان ولا ستر افضل وبالجموع البياض ونقص
الخاتم ويكره الختم بالحديد ويستحب القناع بالليل ويكره بالنهار ويكره لبس البريلة واليا
على ثلث فريش له ونقصه ويستحب التبرك حالسا والتعمق انما **دور** تحوز الصلوة في
المكان للباسح او المملوك ما عينا او منقده موضع او جرحه او المان في المان صريحا
كفله صل فيه او تضما كفله كن فيه او فخرى كادخال الضيف منزله او بشاهد الحال
كالصغارى ما لم يره منها المالك او توجه عليه ضرر بذلك وتحرم في المكان المنصور
ولو كان محورا خلافا للرقي والمال من اذ الفتح الكراجل وحده الله ولواذن المالك
صح لمن اذن له ولا يدخل القاصبة الاذن المطلق بل ولا العام ولو صرح بالاذن
له صحت مع بقا الغصبة ويطل الصلوة في المكان المنصور عندنا ولا للفقرة
كادعاء الرصية بها ولا لا شجار كذا وكذا خارج دوسا او باط في المنع عنه ولا
فرق بين المحنة وغيرها ولو صلى المالك في المنصور صح صلاته خلافا للزبير ولو

بالصلوة

بالصلوة والكون ثم نهى قبلها ركن فلو ضاق الوقت صلى الوقت صلى خارجا ولو
كان في انائها ثالثا لوجه الصلوة خارجا وراعيها الاتمام ولواذن في الصلوة
بخارج الكون ويطل الطهارة بخلاف الكون ويطل الطهارة في المكان المنصور بخلاف
المقبر وكذا اذا ذكره والخمس فيه وعمره المذو فيه اما الصدم فلا يستتر طهارة
موضع المحنة مطلقا اما مساقط الاعضا فلا الا ان يتعدى النخاس على المصلى او ثوبه
فاغتسلها رتبا ايا الصلح واعتزلها رتبا ايا الصلح واعتزل الرقن طهارة جميع
المصلى وفي جواز محاذة المرأة للرجل او قدما عليه روايتان اقربهما الكراهية
فرق بين الحرم والاجنبية والمقدرة والمنفردة والصلوة الواجبة والمذمومة وفروله
المنع بالثياب بعد عرسا ريع ولو تعدد استحجب بقدم الرسل الاعاضيق الوقت وعلى
المنع لواتر ما بطلت ولو سبقت احداهما ثم تحقت الاخرى فالاقرب بطلانها وفي رواية
لوصلت حال الامام السابق عليها احاد وحدها ولو اقتدت بامام بطلت صلوة
من على جانبها ودرها من الرجال ولو جاوزت الامام وعلم المومنون بطلت صلوة
الجميع ولو جازوا بطلت صلوة او صلوة الامام وادامق الشيخ صحة صلوة المائتين
ويكره الغريضة جوف الكعب ولا تحرم طلاقا لخلاف بناه على ان القبلة جميع الكعبة و
لو اذنه عن بن سالم عن الصادق ع وروى انه لو اضطر الى الصلوة فيها صلى الى جانبها
الا بقره وروى جوازها عند خوف الفوات وكذا يكره على سطحها وعن الزهراء ع تاني
ويصلى سر ميا الى البيت المعمور وله ثبت سنده ولا يكره الشافعية فيها الى المقابر
الاجائل ولو غزاة او ثوبا او قدرا لينة ولو كان قبرا امام وعلى ظهر القبر ولو ذكر التبرش
وعلم نجاسة التراب بالصديد لم يجز اذا وقع عليه المحنة او تعدى الى الصلوة وفي البيع
والكفايس وفي المصور ما كرسيت الجوس والحجامة ظاهرة وعلى الجادة لا الظواهر

مراتب الخيل والبغال والحمير دون الغنم في سويك الغايط ومعاطن الابل والصدآء
 ذات الصلاصل ومجنان وفي الطين والماء والحمام لا المسلح وقرى النمل ويجري
 الماء والسبح والشح والرميل الثمال لا الملبد وفي بيت فيه خيل وسكر او مجوس والى
 مصحف مشهور او باب مفتوح وانسان مولى لغيره جلد يذوار ولرسا او حجرة وسورت
 التيران ودارى الشقرة وكل موضع يخسف او عذب اهلله وفي التزيلة والحجرة والتجبر
 الى السلاح السردى والسيف المشهور اشد كراهية والى المرأة النامين والى جاطين من
 بالوعة البول والغزو قال الجعفى لا يصلى خلف نيام ولا يتدثر من ربي عن الصلوة على
 كرسى المحطة الطين وان كان سطحاً وروى كراهة الصلوة فى المساحد المصدرة الا
 فى زمان غيبة الامام وسبق الستة بطريق الحياض المكان وفى الصحى يجعل ثلثا
 من يدى ولو عثرة او حجا او دهما او كثر من تراب او خطا فى الارض والسبح الدون من الارض
 وروى المار لقلب الله وسنة الامام الماسوم وسكر كبرها خلافا للتذكرة وكذا الحرم **وروى**
 سبى الكور فى المساجد والمشاهد وفى مسجد الحرام نعمة الاف ومسجد المدينة بالف
 وروى عشرة الاف وفى المسجد الحرام بمائة الف ومسجد الكوفة والاقصى الف وفى الجامع
 بارس وفى مسجد القبله مائة وعشرين وفى مسجد السوف مائة عشرة وسبى اتحاد المسجد
 المساجد وكسبها وقسطها فى الصلوة وعدم الشرف والحارب بالداخل وعدم قسط التارة
 بل جاطها وعدم قسيتها وترك الزخرفة والتصوير وقيل بحربان وترك البيع والشرآء
 المجانين والصبيان والاحكام وتعيين الصلوة واقامة الجود ورفع الصوت وترك الخلع
 المحسانها فيما دليها اولى اولى غيرها وقيل بحرم اخراجه وترك البصاق والصن
 من البول والغايط وترك الشعر والنوم فيها وخصوصا المسجدين الا الضرورة وترك
 رطانة الاعاجم وعمل الضايح وترك الجاربث الزنادى المحصا حذفا وترك كشف

العورة والسرور والفخذ وترك سل السيف وبرى النبل وجعلها طريقا وفضل هذه التذكرة
 مكرره وسبى كسبها والاسراج فيها وكثرة الاختلاف اليها وتعاقد النبل واليد
 البين والخروج بالسار والدعائها وصلوة التحي والدعاء عقبها والجلوس مستقبل
 وحدا لله والصلوة على النبي وآله وسؤال حاجته ومجرب لموتها بالنجاسة وقلمها
 ان ذالت اثارها او جعلها فى طريق او ملك وكذا البيع والكايين وفى مسجد لواندس
 اهلها او كانوا اهل حرب ولا يجوز اتحادها فى الاماكن المفصولة ولا فى الطريق ولا فى الدف
 فيها ولا فى كين المشركين مغرطا وسبى الف والاختلاف اليها كارجال وان كانت
 البيت اغسل وخصوصا التذات الحيات وسبى المقف عليها وروى ابن بابويه
 وقصير سجدا بالوقوف وقوله جعلت مسجدا مع صلوة واحذ فيه ولو نوى المسجد
 اذن بالصلوة فيه وصلى فظاهر الشيخ صبره وتر سجدا ولو اتخذ في داره مسجدا لنفسه
 لم يقف ولا اذا بالصلوة فيه حازله فنيين **وروى** لا يجوز السجود بالجبهة الاعلى الارض
 او ما يثبت بها ما لا يركل ولا تلبس ولا يخرج عنها بالاستحالة كالعندل والخزف والظفر
 سجد على القطن والكتان لا اختيارا على الاصح فان صدر فى المعدن او الغبرا والصبر
 فان تعدد فعل كذا يجوز السجود على الخفة المموية نحو وسجود السجود عليها او عدلت
 لغيره لا شرط وقرع الحجة على غير السجود يجوز السجود على ما هو حامله ان كان بالشرط
 ولا كراهية فى السجود على المروحة والسواك والمعدن ولا يجوز السجود على ما لا يتكئ عليه
 الحجة كالرميل الثمال وسبى زيادة النكس ولا باس بالقطاس ويكره الكوب
 منه للقارى والبصر ولو اتخذ القطاس من القطن والكتان والحجر لم يخر ولو قعبت
 الجبهة على ما لا يسجد عليه فان كان اعلى من رتبة دفنها وان كان ثلثه فادون
 حرها ويكره السجود على ما وضع على الثلج الا مع تلبده ولو كان ما لا يستقر عليه الحجة

لوحج والواجبة المساجد بها والاشباع افضل وقد بان بابي موضع الجمعة
بدم ولا يجوز علو موضع الجمعة عن الموقف بادي من لبنة موضوعة على كبريت
وفي رواية عماد ساواة التروال العلوق لا يجوز ان يكون موضع الجمعة منخفض عن الموقف
بما يرد عن لبنة والظاهر اعتبار ذلك في بقية المساجد ويكره فتح موضع السجود ولو
خاف من المظلمة من اذى الهوام وليس معه الا التراب جاز السجود عليه ولو خاف على
بقية الاعضاء ولو خاف ان لا يبار وكذا في كل موضع معذر السجود وادنا الجمعة الى ما
مكن والرجل والمطر يحزان لا يما ولو سجد فيها حازا زادت مكانة الجمعة وسجد السجود على
الارض وعلى التربة الحسينية **وروي** بحسب استقبال القبلة في الصلوة الواجبة والتمتع
في السواك السابقة وعند الحج الامع التقدر وسحب الاستقبال في الدعاء واللقضاء
بل مطلقا الا في مواضع التحريم والكراهية والكعبة معتبرة للثأد من يحكمه على
ان شاهدها لو كان بالصورة على سطح ما لم يفتن مشاهدتها وكان من الحرم اذا كان
راها ملو على الجبال والى في توجهه الى الجمعة لا الحرم على الاقرى ولو صلى فوقها اثر
من يديه منها قليلا ولا يحتاج الى شاخص فالصلى على جبل في قيس ليقتل جهنما
في العلو ولو خرج صف الماسومين عن البيت مع الشاهدة بطلت صلوة من خرج وللانسل
دواحلها صححت لكن ينبغي ان يكون الماسوم مساويا في القرب الىها الامامة او بعده
ولو صليا داخلها واستدراهما صاحبها سكن الصحة اذا علم افعال الشاهدة
لو في بعض الاحسان وسجد كل قوم الى تركهم فلا بد من العرق جيل الجدي خلف منكبه
الا بمن والفرع عن يمينه والمشرق على يساره وعين الشمس عند الزوال على طرف النجاة
الا من مالى الا ف وعلا من الاف وعلا من الشام جيل الجدي طاما على الكنف
الا لير ومهيل طالع العينين وعاد على العين اليمنى وبنات نفس خلف الاذن

البحر وعلا من المغرب جيل الثريا على العين والعروق على اليسار والجدي على النخل الا لير
وعلا من العين جيل الجدي طالع العين اليمنى ومهيل فايما من الكنفين والمخرب
على مرجع الكنف اليمنى وما بين هذه البلدان قد ذكرنا علامتها في الذكرى والمشهد
استجاب القياس لاهل العراق **وروي** القادر على العلم والقبلة ليس له الاجتهاد والقادر
على الاجتهاد ليس له التقليد الا مع خوف فوات الوقت بالاجتهاد وقيل يصلى الى اربع
او الى ما يحتمل الوقت ولو خفت عليه الامارات فقيه العولان اما العاجز عن الاجتهاد
وعن التعلم كما لا يخفى فليقل السلم العدل العارف بالادلة وان كان عبدا او امرأة وفي
الفاستق والكفار عند التقدر وجبه قري بالحوار وقيل يصلى الى اربع ولو سجد جيل
قلد احد هما فان ساء يا بخير والعالم ان امكن التعلم وسجد الاصح ان فرض عين له
وجيل العاجز مجبر عن علمه والامر عن اجتهاده عند الاول ولو وجد القادر على الاجتهاد
عاجز عن علمه مكن الرجوع اليه وان مناه من التقليد ولو اجتهد فاجزوا بخلافه كن
اليه فلو اجزوا جهنم بخلافه عول على اقرى الظنين وقيل على اجتهاد نفسه ويعمل
على قبلة البلد ما لم يعلم بناؤها على خطا ويجوز الاجتهاد في تمامها وفيها سها وفي
التعديل على قبل اهل الكتاب مع تدبيرها احتمال قري ومع تدبر الامارات والتقليد
فالصلوة الى اربع جهات مع ستة الوقت ومع ضيقه الى المختل ودرجته واحدة ولو اختلف
الامام والماسوم في الاجتهاد يتامنا ويتاسرنا لا اقرب جهادا للقدوة ولو في اجتهاد
الماسوم في الاثنا الى اخلاف يسير اجزوا مستورا وان كان كراوى الا فقره عول
المقلد على بابر لا ماره صحيح والا اعاد وان اصاب ولو اصر في الاثنا وكان عاميا استمر
وان كان مجتهدا اجتهدا فان وافق اركان تخفى تاسير الاستقام لا موان كان كرا عول
للفقر الى زمان طويل افضل كثيرا لا قري بالبناء على حاله ولو كذا البصر في الاثنا ربي فان

التوى فلد في استقامته فان معذرت قطع مع سنة الوقت واستمر مع ضيقه لاخذ واحد
ولو مع اربع اكر واحسب بما هو فيه ومن صلى الى جهة واجتهدا وعلقت الوقت
ومن الخطا فان كان يتجرقا لسبب استقام ان كان في الاثنا ولا اجزا وان كان الى
عين العين واليسار امتانف ولو كان قد فرغ اعادة في الوقت لاخارجة ولو كان متجرا
فالاثر بالمساواة ومثل بعض المخرج واما الناسي فالظاهر ان كان الطمان ويقط
الاستقبال عند الضرورة وان علم قبله كصلوة المطاردة كالمصلي والمريض الذي
لا يجد من يوجه اليها ولا يصح القرينه على الرحلة اختيارا وان تمكن من استيفاء
الشرايط والافعال على الاصح وكذا لو كان الثعب معقولا وفي الارض جنة عجمنا اما ان
التعلق بين حاطين او محلين فجاز ما لو مضطرب المصل حلب ولو احتمل قوم سريا
عليه فمضى واسم منهم المضطرب والاشراف فالأثر بالمنع وظاهر المنع الاصح اب
ان الصلوة في السفينة مقبلة بالضرورة الا ان تكون مشدودة ولو اضطر الى الصلوة على
الراحلة او السفينة وجب تحري القبلت فان قدر في البعض فان قدر في الشجرة فان
معدت سقط اما النافلة فحارة فيما وقبلته راس الناس ولو سكن الترجي الى القبلة
في الجميع او البعض فهو افضل والمضطر الى الصلوة ما شيا حكمه حكم الراحلة ويجوز النافلة
ما شيا اختيارا فيرى مع التقدير **وس** يستحب ترك الاذان والاقامة بصورة الاذان
الله اكبرا ربيع مرانا شهدنا لا اله الا الله شهدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
على الفلاح صلى الله عليه وسلم الله اكبر لا اله الا الله شئ شئ ممكن ثمانية عشر فضلا
والاقامة فصولها شئ لا التليل اخرا فان ترة وزيد قيات الصلوة بعد الصل
مرتبة وروي ان الاذان عشرة وثلاثة عشر في اخره وان الاقامة عشرة وثلاثة
ايضا واية تهليل اخرها وسادة التكبير في اهل الاذان وروي اثنان وعشرون

تكررت

تكررت في اخرها ايضا قال الشيخ لا يام هذه الزوائد واما الثمانية على عليه السلام
بالاوية وان محمدا وآله خير البشر فمما من احكام الایمان لان الفاظ الاذان وقطع
في النهاية خطية قائمة ونسبة ابن ابي بربل وضع المفروضة وفي المبسوط لا يام برك
الرجوع وهو تكرار التكبير والثناء بين الا للثنية وكذا يجوز تكرار ما في الفصل المذكور
التشبيب وهو قول الصلوة حين من التزم في الصبح وفي النهاية لا يجوز في المحل في شرب
العشاء بعد الصلوة وفي ابن الجين لا يام بربل البرنط وهو شارب ويجوز ان يقرأ
سفره ولا يامه التامة افضل من اقره ولا ياكف حتى الشاء ومحرر من التكبير والثناء فان
ولا يقدم على الوقت الا في الصبح فيا دونهما المعنى والمرضى وروي التقديم
في الصبح لا الجامع والرتب شرط فيها والامانة افضلها وان يوم افضل منهما ولا
لشيخ الجمع بينهما وان يوم لا من الشرايط والشيخ الحكاية ويجوز التحول بل الجملة
فيخرج الصلوة الا الجملة فيخرج في قطع لاجل الكلام وان كان قرا فاقم الحاك ما قصر
الموزن ويدعو الطهارة وفي الاقامة اكد والقيام وفيها اكد والقيام في الاقامة
ولانهم القبلة من غير التماس وضع اصبعيه في اذنيه والارتفاع ولو على منارة وان
كره علوها ورفع الصوت للرجل واقله امتاع نفسه وذكر الله ثم من الفصل والصلوة
على نية والله عند ذكره فيها والوقوف على الفصل بلا اعراب فيها والتليل فيه
والتحذيرها وحفظ الصوت بها وروي الاذان ويستحب رفع الصوت في المنزل **ويكره**
الولد وتعلل العلل ويكره الكلام في خلالها وفي الاقامة اكد في الاذان لو تكلم
وبعد الاقامة وتناكر كراهته بعد قد قامت حجة جماعة الا التمس بصف
او قد تم امامه وكما كره ذكر الموزن لمجانا او غير ضيق او عي الامسدد ويسحب الفصل
منها بركتين في الظهر من بينهما ومجلس في الصبح والعشاء وروي في القرب

والمتن فيهما مخطوطة أو مكتوبة أو شفهية ومحرى السلافة في الكل ولستط اسلام المرد
وعقله وصحوه من السكر لا يعا وذكريته اذا اذن للرجال الاجانب ومحرى اذان
النساء للنساء ومحرى الرجال للرجال وبان الفاسق خلافا
لابن الحنبل لا ياذن الخالف فلو خشي الفوات اقصر على قوله قد قامت الصلاة الى اخر الاذان
وكما لو خشي من الجهر اسر ولا يسترط المحرمه ولا ينجى عدالة من شرطه
واعطى لغيره من الوقت واحكام الاذان ومع التشاح تقدم من فيه صفة كالفرقة
ومحرى تنويه وضع في الخلقة من الزيادة على اثنين فيكون جميعا ومع السنين
وبكره التماسل ومحرى ان يصيح غير الموزن والاقامة منوطه بالامام ولولا وجوبه
جاء الزق من حيث السام من الامام ومن الرعية ومحرى اخره وكما المرفعي
لا يحيا الاذان غيا ولا على اهل البلد كما يروى في الخبر خاصة جماعة وقد ادى
وقضا حصل منقول ما كفي الجماعة واجبه جماعة لا يعني استراطة في الخبر بل في
قرب الجماعة وفي المحرر اكد في العادة والمعرى اشترط واجبه فيها قوم واجبه الاما
في السابق ولسقطان وجبا عند منق الوقت وبدا عن الجماعة الثانية قبل تفرق الاولى
وكما عن المنفرد قبل التفرق ومحرى اذان غيرهم واقامة مع ان لو اذن من الافراد
ثم اراد الجماعة لم يحرمه الاول ما استأنت واجترأ في المعبر وهذا درو يسقط استحباب
الاذان في عصر عرفه وعشا من خلفه وعصر الجمعة وقابل كما هتف في الصلاة خصوصا
الاخير والفرس قال بالجمع ولستقط الاذان مخصوصة بالجمع لا للكان والزمان بل
كل من جميع من الصلوتين لم يوزن ثانيا على الشهر بل الاذان اصاحبه الوقت فان
كان الوقت للثانية اذن لها وعلى الاولى باقائه ثم قام للثانية ومحرى الفاتحي
بالاذان الاول ورواه الاقامة للثاني وان كان الجمع بينهما افضل وهو في مقوله

عن

عن جمع الآراء الا ان يقول السقوط فيه محققا وان الساقط اذان الاعلام محمول
لحصول العلم باذان الاولى لا الاذان الذكرى ولكن الثابت في القضاء اذان الذكرى
وهنا جهة وانما يرجع ما لم يركب فيسلم على النبي ويقطع الصلاة ولا يرجع العائد
الا بجمع ويرجع العلم الا لا يردى التلطف بعد قد قامت الصلاة من وهو بعيد ومن
الذين في انما يما تظروا الا فضل اعادته لا قامه ولا حدث في الصلاة احادها ولا
بعد الاقامة الاعلام وسحب الاذان في مواضع الموحنة وفي اذن من شأ خلقه
وفي اذن المولد المعنى وقام في العري وفي الاذان والاقامة ثواب كبير لوردها طرفا
منافق الذي ولما افعال الصلاة في اذان واجبة او مندوبة والواجبات اعمانية لها
التيه ويطال الصلاة بركها عمدا وسهوا وهي تشبه الشرط من وجهه لما كان القسوطا
علم المقصود وجب لسان ذات الصلوة وصفاته من الرعية من التبيين ولا اذان
القضاء والوجوب المقصود الى هذا المعلوم لوجوبه في الله تعالى الاول التكرير من اذنه
الى آخر التكرير فلا يذم الى آخر الصلاة حكما فان عسر استدامه فعلا الى آخر التكرير في قوله
ولا يسترط تبيين الافعال مفصلة ولا اعداد الركعات الا في مواضع التحيير على الاقرب
فهم محب التبيين في صلوة استباده القصير اتمام اذا اراد قضاء **فروع** لو نوى الغرض في العدا
وهو مخاطب بالقيام او بالعكس بطلت **الثاني** لا يبقى النافله من تيسرها كالعيد في
الاربع مثنى ما كان في **الثالث** لو نوى الخروج من الصلاة او فعل المثنى في الرجوع
الاطلاق وكذا لو شك هل يخرج ام لا اما ما يحظر في النفس من السرايس فلا **الرابع** لو نوى
الربا او قصر الصلاة بعض الافعال بطلت **السادس** يجوز النقل الى الثانية ويجب على
السابق من الآراء والقضاء ومن الغرض الى النقل دون العكس في **الاصح** لو نوى
الغرض ثم ذهب وعاد الى النافلة فاقامتها الثانية اقله اجزات للرواية عن الصادق

وثانها كبره الافتتاح وهي ركن تطل الصلاة تركها منافي في شهر الروايات وعليه
انفق الامام وسيقين فيها الله اكبر من غيرها هذه الصيغة مادة بصورة ويجب فيها
الموالاة والعربية ومع ضيق الوقت يحرم بالترجمة ولا السنة متساوية على الاشياء
زعمنا حج السرا في والعراقي عم الفارسي ومحب العلم طول الوقت واعتبر فيها جميع ما
عبر في الصلاة من الطهارة والقيام وغيره فلو كبر وهو اخذ في القيام او تخفي في
الاصح او كبر الماسوم اخفا في الهوى او خرو لو فوي بها الافتتاح والركوع فطلعت الاعلى
دوانه ولو كبر ثانيا للافتتاح فطلعت وجهها الثالثة وهكذا كل فرد صحيح وكن يطلع
الا ان نرى الخروج فيصيح ما بعده ولا يجوز منه هرة الله فصيل يستهنا ما ولا يذبا اكره فيصير
جميع كبره ولا يصل الهزتين منها وتسحب فيها ان يرفع يديه مع حال التكبير الى حد الذي يثبت
بالتكبير عند ابتداء الرفع ويثني عند انما به ولا يكبر عند وضعهما في الاصح ولا في حال
فادما واوجبا الرفع المرتضى فيها وهو سائر التكبيرات والاصح استحبابه في الجميع وتاكيد
في كبره الافتتاح وتياكيد في حق الامام في الجميع ولو وضعهما تحت ثياب الجوارح والجمود
للإمام والاسرار للماسوم وغير المنفرد وضافت اليها كبره لا تأوي دعوتهم اثنتين
يرعون اثنتين ويترجمه وروى احد وعشرون ومجوزا لولا ولا افتضا على خمس فثلث
والترجيه عام في جميع الصلوات حتى التوافل ولا يخص المراضع السبعة على الاصح
وثالثها القيام وهو ركن او بدله وحده الانتصاب ويحصل نصب العنقا وافتات الصلب
وروى الصدوق عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من لم يقم صليبه فلا صلوة له ولا
يضل طريق الراس ومحب الاقلال بحيث لا تستد الى ما اعتد عليه وروى على جميع
عن اخيه عليهما السلام لا تنافيه ولو عجز عن الاغصاب بوضا وكبر او خوف وشبهه صلى
تحنيا ولو الى حد الركوع ولو عجز عن الاقلال استدل ولو ناجوه اذا كانت مقدورة فان

عجز قد سار قدر على المشي بقدر زمان صلواته ولا الاعلى دواته ولو قدر على الصلوة
ما شاق اقل فقدمه على القعود ونقص كيف شاء ولا افضل التمتع قاربا وثني الرجلين
راكعا والتورك مشهدا ومحبان رفع الخدين في الركوع ونحي قدما محاذي جسمه
مدام وركبتيه من الارض **وقد** لولم يقد القاعد الاعلى هذا الاحتيا فله مرة للركوع وثني
للجود ولا يحب ركن السجود هذا اخفض لعدم العدة عليه وليس له ان ينقص من تخاير
في الركوع لصير السجود اخفض لان نقص الركن غير جائز **ثاني** محور القعود مع القدرة على القيام
تخفيف العدا وزيادة المرض والشفقة الشديدة وكنا يجوز لفصل الشف **ثالثا** الاشياء ورجحة
الاعتداد على الرجلين ما في العمام ولا يكتفى الواحد للعاد **الرابع** لا يجوز تباعد الرجلين ما
يخرج عن حد القيام ولو قاعد في الاحتيا وتقرن الرجلين ففي رجب ايها انظر ولو عجز عن
القعود استند فان عجز اضبط على جانبه الايمن كالخود في الاستلقاء والتخضر ويومئ باليد
م بقبض العينين في الركوع والسجود وتقمهما في الرفع منهما في التلطف بالاذكار فان عجز كما
تصورها ويصود الا فمال عند الايمان ويجوز الاستلقاء للقادر على القيام لاجل العين
ويتقل القاعد للعاجز الى الاعلى والادنى وليستان فان قيل ويقر في الاشياء الى الادنى
لا الاعلى ولو خفف بعد القراءة قام للركوع والاسوط وجوب الطمانينة للهوى ولو خفف
في ركوعه قاما قبل الطمانينة كفاه ان يقوم لركعا ولو خفف بعد الطمانينة قام للاعتدال
من الركوع ولو خفف بعد الاعتدال قام الطمانينة فيه ولو خفف بعد الطمانينة قام للهوى
الى السجود ولا يجوز الاضطجاع والاستلقاء في النافله الا مع العجز ومن القيام للرعاة
عند اذنه يقولهم اللهم اني اقدم اليك محمد بن زيد حاشي واقربه اليك فاجعلني
بروحها في الدنيا والاخرة ومن المقرين واجعل صلواته مستقبله وتثني برقوقه وانها
به مستجابا انك انت الغفور الرحيم وان لا تقوم متكاسلا ولا متساعا ولا مستجلا

وان يكون على سكتة ووقال وان تخشع وان تحشع وينظر الى موضع سجوده وان يقيم سجده
ومحفل من رجله قد دلا اصابه الى سبر وان لا يراعي من رجله في الاعتماد وان
ليقبل بايديها القبلة وان تترك التقدمة والتأخر وان لا يرفع بصره الى السماء وان
يقبل بقلبه على الله ويقوم قيام العبد الدليل بين يدي الملك الجليل وان يقتل
الركع في كل ثمانية وفي مرفة الركعت قبله بعده وفي الجعة قنات في الركعة الاولى
قبله وفي الثانية بعده واجبة ان يابو في كل صلاة والحسن في الجعة وتذكر في الركعة
والجعة والدعاء فيه كلمات الفرج والتكبير في الاصح ورفع اليدين تلقاء وجهه وقوله
الفيد محاذي بها صعدة وجعل بطونهما الى السماء مبسوطتين وبفرق الابهام بين
الجهر فيه مطلقا والركعتي هو تابع في الجهر والاستخفاف للصلوة وتخصيه الناس في الركعتين
ثم بعد الصلوة وهو جالس ولو انصرف قضاءه في الطريق مستقبل القبلة فقلد المسلمة
مالا ان سبحان الله خمس او ثلثا وعند الفجر لا يرفع يديه ولا يركع فيه وسجدة الجند
تامين الماسوم فيه وهو شارد ويجوز الدعاء فيه وفي سائر الصلوة للدين والدنيا ما لم
يكن محورها ومحور غير العربية مع القدرة والجهر بخلاف الاذكار والواجبة ونوع سجدتين
الدعاء الفارسية وتبضع الماسوم فيه الامام وان لم يكن ثمانية الماسوم **وهي** واجبة
الفرة وهي واجبة وليست بتعين الحمد في الشاسه وفي الاولين من غيرها والبيدلة
اتر منها ومن كل سورة والرواية بعد منه متاولة وقول ابن الجندب انها ليست اتر من
غير الحمد شاذ ومجيب سورة كما ملتمسها في موضع تعيينها وتجب سجدات على ما لو بناها
وترتبتها على الوجه المعلوم واخراج حرورها من خارجها وقد رويها وهو الاثني فبيد
اذا قرأ خلاها من غيرها فسيان او سجدا وقيل تطل صلاة العابد وكذا الركعت
في اثنا عشرية القطع والاقرب بناؤه على ثاثيرية المشافى او على طول السكون بحيث

محرج من عن اسم الصلوة ومحور الفرة السبع والعش لا الشراء ومنع بعض الاححاب
من العشر ومحب عدم الفاتحة على السورة فيعيد الفاتحة سادسا لها بل سادس
ماله ركع وتجب القراءة بالمرية فلا يجزئ الجعية ولو مع الجع لفتات ما يحصل الاعجاب
ومن لم يجز القراءة مقطعة كما ساء العدد ومحب عن ظهر القلب على الاصح ويجزئ من
الحصى عند صيق الوقت ومحب التعلم مع السعة ومع الضيق لقرا ما يحسن منها اذا سعى
قرا فان احسن معه غيره من القرآن عوض عما سعى منها من اعيان الترتيب بين العوض
الاصل فلو حفظ الضعف الاول اخر العوض والعكس يقدم العوض ولو لم يحسن سببا
وضاق الوقت فاما يحسن من غيرها بقدرها قرا ما تاليا وان سذر التالى جاء فقرأ
وان احسن ما قصر عن قدرها الجزاء راسي قرا وفي وجوب تكرار ما يحسن منها او
من غيرها حتى يصير قدرها نظرا قدر عدم ولو لم يحسن شيئا عوض بالسبع وهو الجوى
عفا في موضع التحجير على الاقرب وقد مرنا في الذكرى ولو احسن بعضه في ركعة
الرجاء ولو احسن الذكر الجوى الاقرب وجوبه وفي ترجيح على القراءة بالجعية نظر ولو لم
يحسن قرا ولا ذكر كان حبا الوقوف بقدرها ولو لم يكن الا اتمام وجب ولا يقطعه سجدة
القلم وفي السجدة بقرا ما يسر عند العجز عن الكاملة فان سذر لجزات الفاتحة عند الضيق
فروع لو علم في اثنا الصلوة انتقل من البدل اليه ولو كان بعد فزاع منه ما لم يركع
الاخر من محركات السائة وتعقد قبله معناها ان ممكن فمرد لا تنع وتبسطه محب عليه
اصلاح المشافان بقدر اجزا ولا شبه عدم وجوب الا اتمام عليه ومجزي في غير
الاولين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر لثا وقال الحسن الاكل سبع او
خمس والا في الثلث والاقرب استرا باقى الا قول من الاربع وجوب الاختفات
فيه والترتيب ومحب الموالاة والعربية للاع الجوى ومحب الجهر بالقراءة في الصبح والضحى

والذي لا يلبس لا يلزم ذلك نعم لو لم يكن ان يفتقره حال فرائض على سبيل رفع بعض الركوع
لم يحيد زيارته الا تخافا فطعا او محبا ان يفتقد به الركوع ولو هو في قصد غيره لم
يغيبه وجوب الاضباب ثم الركوع ولو افتقر الى ما يفتقر عليه في الاضباب وجب
حتى الى احد الجانبين لو تعدد الاضباب المعبر عنه في الملبس وبجواب الطائفة فيه
وان لم يحسن الذكر وفي ركنيتها قولان ولا يخرج في الزيادة في المحرر عنها مع اتصال
الحركات وحدها ان يكون تعدد الذكر الواجب عليه او لا وهو سبيلان وفي العظيم
ويجوز على الاضباب وسبيلان الله ثلثا ويخرج في المضطرب احد وسبيلان في تحميمه
وتسبيحه ولم يرد الاضباب وفي رواية ان عن الصادق ع ثمث في ركنيه وفي رواية عن
ابن حنبل ان ركنيه ثلثون وثلاثون وهو حسن للمنفرد مع اقبال القلب واللام ان ركنيه
الما مومن وانحصروا في الاضباب والثلث ويكره البعض عنها مطلقا الا لضرورة
في رواية الهشام بن يحيى الذكر المطلق وسبيلان الدعاء امامته واثاره وتزيله واعايد
وجب رفع الرأس منه مستكلا مطعنا فيه بان يجمع الاضباب الى مستورها وتسكن والجماع
وفي ركنيتها ورفع قولان وسبيلان ان يقول بعد انصا به سمع الله من حمده الحمد
رب العالمين اهل الجحيم والكبرياء والعظمة الله رب العالمين سمع الله من حمده الحمد
قبل الحمد كما لا وادى ربنا لك الحمد رواه محمد بن مسلم عن الصادق ع والما مومن
بعد تسبيح الامام وانكره ورواه بعض الاصحاب مع انه حوزة وزاد ان يصير في رواية عنه
سبح الله وقوته اقم واقعد ولا يأس به والا قربان بطول الدعاء ههنا غير مستحب
فلهذا الا قربان عدم البطالة ما دام اسم الصلوة وسبيلان التكبر للركوع قائما وفي الخلافة
محوزها وادى ورفع البدن به كما سلف ووضع البدن على الركبتين والبدن باليمين
تفريق الاصابع وحيل سبيلانها ومن الرجلين تقربا وسبيلان الركبتين وسبيلان العصد

رفع الاطمين واخراج الدراعين عن الحمين والنظر الى ما بين القدمين وحمل البدن
باردين او في الكمين ويكره كونهما محبا للثياب وحذاء الجند داخلها للمؤثر او للمستر
وحمل التسبيح الاولى الواجبة فلو جعل غيرها فالأقرب للجواز **فروع** لا توصف الطائفة
الزائدة فيه وفي الاضباب منها والجواب في صورته عدم الذكر المستحب على الاضباب
كأن يذره القيام الا في تطويل السجدة والوقوف المستحب في القراءة واجوب سبيلان الجنب
تكبر الركوع والسجود وروى معوية بن وهب وابن مسكان استحب ان يضع اليدين عند
الاصابع من الركوع واختاره الصدوقان والحسيني وهو قريب لوجه الرواية ويقارن بآوله
اولا الركن من الركوع ودرج السبع حتى ينصب على الاضباب وسبيلان للامام رفع يده
والذكر والتسبيح ويجوز الصلوة على النبي وآله في الركوع والسجود وفي الفتوى على الاشبه
ويكره قراة القرآن بينهما ولا يبدل التكبر للركوع والسجود وروى ابن زين العامرين كان اذا
يحدرك وهو كبر **فروع** خمسة الاول لو اني ذكر قبل اكمال الهوى او اني بعد رفعه
عائد ابطل فان تاركه صحيحا لم يخرج عن حد الركوع **الثاني** لو منع من الاضباب سقط
سقط ذكره ولو قدر قبل الشروع في السجود لم يعد عند السجود **الثالث** لو سقط قبل الركوع
اعاده ولو سقط بعد الطائفة لجزاء وقبلها قولان **الرابع** لو ترك الطائفة بعد اتي
النافلة فالجواب لطلان ركنها وترك كل ما يطل الفريضة لا السجدة والثلث في الدعاء
والزيادة فهو وان كان نكاحا على الظاهر **الحكم** لو ترك في اكمال الهوى بعد الاضباب سقط
وكذا لو ترك في الركوع او في الاضباب لم يفسد كماله لم يترك بعد جوبه للسجود على
الاضباب **فروع** وسادسها السجود ومحبته كل ركعة سجدة ان مما يشارك في كائنا في
الركعتين الاخيتين على الاصح ولا سطل الاحلال بالاحدة فهو وان كان في الركعتين
على الاضباب وسبيلان الاضباب فيه الى ان يساوي سجدة المحبة موقعه او يعلو عن سبيله

لا ازيد فان تعدد الاحتياطات مما يمكن منه فان تعدد دفع ما ليس عليه فان تعدد دفعها
وحجب السجود على الحجة واليدين والركبتين واليدين والرجلين والواجبة منها سائر
ولا نقص في الحجة عن درهم واحترافه في روي الزندين وحجب الاعضاء على الاعضاء
غير تخاف من غير ما قلنا من دفع الحجة فالمراد احتفاء صغيرة له فان سجد على
احد الحنيتين فان تعدد على الذوق وقيل الشيخ ليس على احد الحنيتين فان تعدد
فعل الذوق وان احتقر جان ولا اخرى ملاذاة الاعضاء منطحا الاعضاء ووضع الحجة
على ما يصح السجود عليه والذكر فيه الا قرب تعين سبحانه ربي الاعلى وسجدة او حجاب
الله ثلثا ومخرى الصغرى للضرورة وحجب الطمانينة تعدده ولعله يعلم والاعتدال في
الرفع منه مطلقا وحكم الشيخ بركنية الطمانينة فيما بينهما **فخرج** لوانحى لا للسجود له
مخرى عليه العود له ولو وضع الحجة والاعضاء يقصد غير السجود واحتل البلدان فم
لرصارا حاديا يقصد السجود ولا ضده فالقرب لا يميز او ما اول منه ما اذا قصد
نفسه على مساجده اتفاقا ولو زال العاقل السجود على الحنيتين وعلى الرقبة فان كان
يقول الذكر اجرا والاستدراك ومنه الكبر له قايما بقايد في الهوى بحسب ما عاين
معا وروي السناء بالهوى وروي التغيير من السناء باليدين والركبتين وحجب من يحجب
اذنه مضمين على الاصابع وروي ميمما الى القبلة والتسليم ورفع الدراهم عن الارض و
التخافي ومساواة مواضع الاعطاء ومخرى المغاوت بلفظه لا ازيد ولا اقل في
السجود بحسب السبب والادعاء بالانف ولا سبب فلهذا لا على خلاف للرقي ونظيره
الى طرف من السجود من الى الحجر والذكر امام التسليم وتكراره كما سبق في الركوع والعا
ميتما بينهما والسكر للرفع من الاولى معتدلا ثم للهوى الى الثانية ثم للرفع منها معتدلا
ولفعله في الهواء والارتفاع كان دون فصول التورك من السجود من ويكره الاعضاء

على الاقرى وقيل لا وحسب الاسترخاء متوركا وروى عقيب الثانية حث لا شئنا فيها
المرتضى قبل ويقول فيها السجود لله وقربا قدم واقعدوا لاسهل ان يقال هذا في قنانه
وفي يد عبد الله بن سنان عن الصادق ع اللهم اني محولك وقوتك اقم واقعد
وان شئت واركن وسجد واذا قام اعتمد على يدي مسوطتين ساقتا رفع ركبتيه
وكبره ففتح موضع السجود مما لا يودي الى حرفين وركب تصد المرأة على الحنيتين
لحاكتهما والسجود للرجل كفا في الاعضاء او ما كلف قد سجد السجود فواجب عليهما
درس وما بعدا وانما التمدد والتسليم وحجب التمدد في الشاسية وفي المداشيه
والدباغية مرتين وليس ركبا وفي الخلاف الصلوة على النبي وآله ركن وصورة انما كان
لا اله الا الله وحده لا شريك له وانما كان سجدة عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل
محمد وحجب الامان لفظه ومعناه ومع التمدد مخرى الترجمة وحجب التمدد ومع ضيق الوقت
مخرى الوقت الحمد مقدرة الفخرى وروى ركن حبيب عن الباقر ع والحلوس بقدره طسنا
ولسحب التورك ووضع الدين على الفخذين مسوطتين مصحوبتين الاصابع والظفر الى حجر
ومسند اسم الله وبالله والمحمد لله وخير الاسماء الله وذا له الشار والحيات في الشهد الذي
سلم فيه في الاول والزيادة في الصلوة على النبي وآله والدعاء واسماح الامام من خلقه
ويكره الاقافية كراهية من لفظه وقال الصدوق والشيخ لا يحب محو زم حجب التسليم اخر
الصلوة وصورة السلام عليكم وعليه المرحون وبعضهم اضاف ورسوله وبركاته
وهو على ما رواه ابن اذينة عن الصادق ع في صلاة الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله
واكثر القدام على الخروج بقوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وعليه
منظم الروايات مع فواهم من جهاتهم من قال يخرج بالصلوة على النبي وآله صلى الله
عليهم في الشهد وخير بعض المتأخرين من الصفتين ولا بأس بوجوب الحلو من قننه

والطمانينة فيه وسراعات لفظه ولا يحب فيه الخروج به وبسته تقديم السكوة
على النبي وسائر الانبياء والملائكة والائمة واتباعهم السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين كل ذلك وهو لازم تحت القبلة منفردا كان وغيره فاذا لفظ بالسكوة
عليكم اوما الامام بها عن يمينه صفحه وجهه والمنفرد بمخرجيه والمأموم سلم
مرتين عن يمينه وان لم يكن على يساره احد ولا حائط اخر ايمنه وفي رواية
على بن جعفر عن اخيه عليه السلام السلام على الجاهل مرتين مطلقا ويقصد
المصلي الانبياء والملائكة والحفظة والائمة عليهم السلام والمؤمن سوى الاولي
الرد على الامام ويقصد بالثانية للمؤمنين **في الصلاة** كالرجل في جميع الاعمال
الا ما سبق وانما تجمع بين قدميها فاقية وتضم يديها اليها وتضع يدها في الركوع
فوق ركبتيها وساق في الهوى بالركبتين قبل الدين وبالحاجوس قبل السجود ويجوز
لاطبيه بالارض وتضمه من غير نجاف واذا جلست بين السجود وفي الشبهة ضمت
فخديها ورفعت ركبتيها من الارض فاذا نهضت لم ترفع محرمها الا بل مقدم على جنبها
بديها وتفضل انسلالا والتخشي تخشع بين هنيه الرجل والمراه كل ذلك رتب
تستحب الدعاء عند اداء الصلوة بالماثور والدعاء باب الى المسجد السكينة والوقار
وحفظ القلب في الصلوة وعدم ما يقول وان محطها بالانها صلوة مودع ويكره الالتفات
يمينها والساو وب التمطي والعبث والشتم والامتناع والبصا وقرن الصالحين
والنور كحال القيام وهو ان يمد يديه على ركبتيه وكذا يكره المراهجة بين القدمين
في القيام ومسح وجهه من ارا السجود قبل القرائة وتركه بعده والتأخر في سجدة وسأفنه
الحديث حيثما كان او يجا انوما وليس الخفا الضيق والاعياء والاشارة الا الضرورة
في يديه يديه او يديه او يديه او يديه على الاخرى والتنشيد بالتسبيح والتكبير

المران اول وفي رواية الجليل عن الصادق ع الرجل لوى سديه وليس براسه والرة
تصفق يديها وكره ابو الصلاح التخشع والتعقيب موكما وليد الكبر
ثلثا وانما بكل واحد يد الى اذنيه ثم التمايل والدعاء بالماثور وتسبيح الرجل
عليها السلام من فضله وهو التكبير اربع وثلاثون ثم كل من التمجيد والتسبيح ثلاث
وثلاثون والدعاء ايضا بيه لنفسه ولوالديه ولأخواته والمؤمنين وسؤال الحاجة
ولا استعاذه من النار ومسح وجهه بياعدا الفرج وصدرة وقول سبحان ربك
رب الفرة عما يصقون الامين وافتتاح الدعاء واختتامه بالصلوة على النبي و
آله والاقبال بالقلب وسبق الاجابة ومحمدنا السكينة والتعقيب بيدها وسؤال الحاجة
فيها وقول سكر ما مودة او غفوا ويحرق لثما فمدا او رفع يديه فوق راسه
والانصراف عن اليمين ومحب سجدة التلاوة في الغرام الاربع على التالى المستمع في
السامع قران احوطها العجوب وتسبيح في باقي السجرات مطلقا ولا استرط
الطمانينة ولا استقبال القبلة على الاصح ويقضي لرفات وجوبها اذنها فوري
وتستحب الذكر فيها والكبر للرفع منها حاضرة ومطل الصلوة مبطل الطمانينة وان
كان سهوا على الاصح والردة والالتفات ديرو الكلام بحرين عمدا ولو في التفتيح
والاثنين والتأخر وفي الاكرام عليه واثارة الشكر والخوف المفهم نظروا وكلم
لظن الخروج بعد ان سلم عاصمنا الاقرب انك كالتاسي وفي النهاية بعيد الصلوة الكمال
اما الواحد او استدبر في الاشياء الاعادة وكما يفعل فضلا كثيرا المشهور انما لا
يطلقان مهادر الفضة البسم والكساة للدنيا الا الاخرة والفعل الكبر عارضا لا الغيل
كصل الحية والكفا لا التقيده وكره ابو الصلاح والمحقق واستحب تركه ان المجيد
وقد سبقهم الاسراع والاكل والشرب اذا اكثر الا اذا تامل الاعراض عن الصلوة لا

بالتلويح ما يخرج من بقايا الفداء ويثمه وحوز الشيخ الشريعة النافذة وروايز عبد
الاعرج محضه بالوتر لمدا الصيام وهو عطشان خاف فجاه الصبح والا قرب
كراهية قص الشعر ورواية مضاد عن الصادق ع إعادة الصلوة منه عجل
على التوب وحوز سميت العاطس والحمد عند العطاس والرد على السنت ورد السلام
هر عليك السلام وحوز بصفتي القرآن ويقول السلام عليكم لو ان محمد بن مسلم
عن الباقر ع ولو جاز ان السلام حاز الدعاء ولو ترك اجابة السلام فعل حرام ولا
يطل الصلوة ويحرم قطع الصلوة الا ضرورة كفوات مال وزدى طفل **درس**
حجب صلوة الجمعة ركعتين بكلام الطهر لشرط الامام او نايه وفي الغيبة يجمع
الفتحا مع الامن ويحرم عن الظهر على الاصح مع البلوغ والعقل والحكم والخبر
والذكورة والصحة من العمى والمريض والا فساد السجدة المانعة وعدم البعد
من فرضين وعدم استغاله سجدة ميت او مريض او جالس باطل او نحو عجز
عنه او خوف على نفسه خطا او ماله او مظهر او رجل شديدا او حذر او حجت
عليهم وانعدت بهم الا غير المكلف والمرأة على الاصح وحجب الحضور على من
بعد فرضين فناقضا او صلاها في منزله ان احققت الشرايط وبعد فخرج ولا
يعين الحضور الا سلام شرط الصحة لا الوجوب والعقل شرط فيهما ويصح
المين واجتماع خمسة احدهم الامام في الاصح وانما الجماعة في فسخ فلو تعد
واقترنا بطلنا وان سبقت واحدة وتبينت صحته وصلنا للاختلاف الظاهر والهر
سقين صلنا الظاهر ولو اشبهه السبق والاقران اعاد الجماعة على الاصح مع بقاء
الوقت والظهر مع الخروج ونه لاقتا فلا تقع فزادى والا قرب وجوبه
الامانة هنا وفي كل ما حجب الاجتماع فيه وعدم الحظيين ولا يقدرون بها ولا

كفى

كفى الواحدة وحجب قيام الخطيب مع القدره وحمد الله والثناء عليه والصلوة على
النبي وآله والوعظ وقراء سورة حفيضة في الاولى وفي الثانية كذلك وصلى و
على امير المسلمين واستغفر فيها للمؤمنين والمؤمنات والمحج الجاهلين بينهما على
الاقرى وانقاعهما بعد الزوال وفي المعتكف بشرط الطهارة من الخبث ولا يخلو
الاصغر والاوى وجوب الاضغاء ومحرم الكلام في ثانيا لا بعد ما حرم المرتضى
فيما كلف في الصلوة واستحب الربعة الخطيب فصاحبه وتصافه عبايا من رعاها
عياي عندها نظفة على اوقات الصلوات والنعيم ولو قضا ولا رتا وير
يمينه وصورة على حال والاعتماد على قدس وسيفا وقضيب والتسليم على الناس
قبل جلوسه يجب عليهم الرد واستقبالهم وجلوسه حتى يفرغ الموقوف وقال
ابو الصلاح يودون قبل صعوده ويردوا بقطوعة ورفع صوته والا قرب عدم تحريم
الكلام عليه في الاثناء وجوبا سماع النداء وجواز معارضة الخطيب للامام خلافا
للرازي واسرطه حاله كالا امام ما السروع والعقل وطهارة المولد الامان
فشرط بينهما والا قرب حوازا مائة العبد والمسافر ولا عصى ولا اجذم ولا برص
ان كره ذلك وقت الجمعة وقت الظهيرة او قبل يختص بوقت الاختيار وقد
ابو الصلاح بالاذان والخطبتين والركعتين من الزوال فلو خرج وقد تلبس بركعة
اتمها وقيل يحرم التحريم وحجب الخول فيها اذا علم وظن او شك في ستة الوقت
للخطبتين وركن والشهود باعنا اركعتين مع الخطبتين وحجب على البعيد السعي قبل
الزوال ليدركها والمأموم يدركها اولا لا الامام راكعا ولو في الثانية ولا يضرك
فوات الخطبتين وشرط الشيخ اولا سجدة الركوع ولونا الركوع في الثانية صلى
ظهورا وعلى ما قلناه لا تحقق فوات الجمعة مع الشرايط الا يخرج وقت الظهر على

القولين الآخرين تفوت ويبقى الظاهر ولو صلي الظهر الكلف بها بطلت وجب
عليه السعي فان ادركها ولا اعاذ بخلاف غير الكلف بها لما الصبي لو بلغ فصل
الظهر لم يحجره وجبت الجمعة ولا تسحب لغير الكلف بها بالظهر الى مراع الجمعة **ويجب**
السعي حين من لم يحج عليه اذا كانت صحته كالبعيد والمسافر والمسل والسافر
الى المسجد وطنه الا اذا فضل ما فيه من امر تريا قد خلق راسه وقلم ففاره اريا
محصن العسري خافا محض العيني فاما لا يسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وجزئنا ربنا فاما لذلك ولست انذره عاقيل خروجه بالمأثر والشغل
عما امر بالمسي بالسكنة والوفاء بالجلوس حيث ينبغي بالكاه ولا يحل الصفا الا
ان يكون فخر امامه وليس له اقامه غيره من مجلسه ولا يصير له بفراشه واسبقا
الخطيب وقراءة الجمعة والمناقضين والجمعة والقراءة واخراج المصنفين لصلوة الجمعة
ولسبحي يوم الجمعة الاكثر من الصلوة على النبي وآله الى الف مرة وفي غيره ما مره
والاكفار من الصدقة والعمل الصالح وقراءة القرآن وهود والكف والصافات والرحمن
وذرية النبي وآله ثمه وخصه صامنا الحسين عليه السلام وقراه الاخر من الصبح
ما مره ولا استغفار ما مره واقامع الظاهر في المسجد الاعظم ويقدر ما على جمعه
غير المقدى به ولو صلي معه ركعتين وانما بعد فراعته حازم كره فيه المحجوات وانما
الشروط هنا مسائل لو نقص العدد في انما الخطيبا ونعدها قبل التحريم سقطت و
بعد هاتما ولو بقي واحد ولو مات الامام او عرض له عارض قد من ثم بهم وامام
الاصل يتعين عليه التحنن لا مع العذر والمعتبر في سبق الجمعة بالكر لا بالانجيل ولا
جمعة الامام الاعظم ولو علم في الايام سبق غيره استأنف الظهر ان لم يتبع الوقت للمسي
اليوم ولا يجوز العدول وسقط عن المدي والكاتب ولو حصر فيضها وهما ياه مراه

انفت

انفت في فريته على الاقرب وتسحب للولي الاذن لعينه في الحضور ومحب على **معد**
ففرحين على الاقرب خلافا للصدوق لم يرداه الصحيح عن الباقر ع ولا تكفي
وتعارض يوموم الا بوجهين محمد بن مسلم عن الصادق ع ولو في المسافر الا فانه
عشر محجب ولا يكفي له خلافا لابن الحنفية وكفي ثلثون يوما للثمة ووجهين
كان في الاماكن الاربع ولا شرط المص ولا الفرع خلافا للحسن مما لم يحرم من كل
وترد فيه الشيخ في المبسوط ومحرم السبع بعد الاذان على الخاطب بالجمعة ولا يحرم
على غيره ولو عقد معه كره في حقه عند الشيخ والاقرب التحريم وكذا ما سلبه السبع
من العقود والاقرب افتقارها ومحرم الاذان الثاني بالانسان سوا كان بين يدي
الخطيب او لا ومختل ان يحرم غيره وان يقدم عليه ناسيا بالاذان بين يدي النبي
صلى الله عليه وآله والكرهية تقي وسرا براديس بالاذان بعد فراغ الخطيب و
المرام عن السجود لا يجزى على غيره بل يسجد بدعيها موليحي ولو تفرع بعد كرم
الامام في الثانية لم يابعه وبجده معه فية انما للاول والاقرب الا كفا بعدم
نية انما للثانية ولو فواتها للثانية بطلت وفي رواية برخص عن الصادق ع
يسجد اخرين للاول ولو قدر السجود في الثانية فانت الجمعة واستأنف الظهر ولا
شك العدول ولو قدم عن ركعة الاولى في الثانية ثم بعد فراغ الامام ولو
ركع في ركعة الاولى وسجد هاتما فاما في الثانية ولو شك انما سجد هل دخل
قبل رفع الامام من الركوع او بعده رجحا الاحتياط على اصل البقاء ومحرم السفر
عدول الزوال على الخطيب بما يكره بعد طلوع **البحر في** لو سافر بعد الزوال لم يقصر
في الزمان الذي يمكن العود اليها فاذا مضى اعتبر المسافر بعده **درس** محس صلو
العبد من سراط الجمعة الا انما مع اختلافها اتصل في ناسجاعة وفراوى وكراه

فانت مع الامام وتظاهر الحسن والصدوق سقطا فعرفنا الامام الصحيح بحديث مسلم
عن احمد ما علمنا التمام قدس على بن بابويه وابن الجوزي يصلي مع الشرايط كعتين
ومع اختلافهما اربع المرات عن علي بن محمد عن الفضل بن محمد بن بابويه عنهما
بشليم وابن الجوزي تسليمتين بشرط فيها الاتحاد كما بحجة اذا كانتا واجبتين
فيقتل في الفرج الراحة مع النوبة والمندوبان فصاعدا ولا تقضي مع القوات
وجواب حوزة الشيخ واسمي به ابن ادرس وفصل ابن سحره بعضا من الخطة دون
غيره الصحيحه وذا ره عن الصادق عليه السلام وضع الحلي من القضاء مطلقا والعدي كما بحجة
قال الحسن بسنة هذا الحليتان عدوها وقد يما بعد غير خيرة ومما سلف في المشهور
وصفتها كما وسجي ذكر الفطرة واحكامها في عيد الفطرة والاضحية واحكامها في
الاضحية والحج عليها وما الحاج ذكر المناسك ولو قلنا ان جرحها لم يوجب الغيام
وقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال وسجي باجز صلوة الفطرة عن الاضحية وان يطعم
فل جز جرحه وقد عورده في الاضحية من الجرح ومحرم السهر بعد طلوع الشمس على الخا
مما يكره بعد الفجر والاقرب محريم السع وشهد الا ان الموزنة الصلوة وكيفيتها انما
تصلي ركعتين كما ير الصلوات وبعد تسع تكبيرات وجواب في الاخرى خمس للركعة
الاولى واربعة للثانية وتسع قنات وجواب ما سجي والمسلم افضل ومنها الاضحية
مما لا يمكن صل والدينه وسقط الاضحية والمطر وشهد وخروج الامام حافيا
ما شيا السكينة والوقار اذ كان الله نعم منصرفا بما ذكرناه في الجمعة وذكر المناسك
البحر الغلات والقنوت وقراءة الاعلى في الاولى والثمن اوامر الشمس في الاولى
الغاسية في الثانية وبالعكس وفي الاولى العاشية وفي الثانية الاعلى ورفع البدن
بالكبر ويكره الخروج بالسلاح الا الصلوة والشغل بلباسها وبعدها الامسح بالتراب

والحق ابن الجوزي مسجد مكة وكل مكان شريف نحو ارضه فانه يصلي ركعتين فيه قبل
خروجهم وضع الحلي الصلوة من التطوع والقضاء قبلها وبعدها الى الزوال لا يجزى
التي صلى الله عليه وآله ولم يثبت ويميل في الصحاح ولا سهل من الحامس ولو قد
الكبر على القراءة ناسيا اعاد ولو نسيه حتى ركب قبل نفيه بعد التسليم ولو سبق
الماسوم والى ابن بكيرين فان فقد قضاءه ونحو سجدة السهو لنسيانه ولو ادق العبد
الجمعة بخير مصلى العبد في صلوة الجمعة وان كان من اهل البلد ويحب المحذور على
الامام واوجب المحذور الحلي والقاضي مطلقا وابن الجوزي على غير قاضي المنزل والسجدة
الكبرى في الفطر عقبا بربع صلوات ولها المغرب ليلته واخرها صلوة واذا كان
بابير الظهرين وفي الاضحية عقيب خمس عشرة للناسك يعني اهلها لهم العبد في الاضحية
عقيب عشر واجل الرقعة وابن الجوزي وهو الله اكرثا لا الله والله اكرثا لله
على ما هانا وله الشكر على ما اولا ناذر في الاضحية ورتبناهم من بهيمة الانعام
ومر يجب صلوة الابات لكسوف الشمس والعمر والزلزلة وكل خوف مرادى ولا يجب
يكسوف الكواكب ولا يكسوف النيران بها ووقتها في الكسوف من الاختلاف الى تمام
الاختلاف وفي غيرها عند حصول السب فان قصر الوقت سقطت في الكسوف ووجب
اداء في غيره وبعضه مع القوات عددا ونسيانا لا جهلا الامع ايعا بالنيران ولو انقضت
مع الحاضرة وانفس الوقتان بخير مقدم الحقيق منهما ولو قضيتا قدم الحاضرة ولو
قضيتا قدم الحاضرة ولو كان في الكسوف فضيق وقت الحاضرة قطعها ثم في في
الكسوف على الرواية الصحيحة والمشهور بين اصحاب وكيفيتها كالرواية وما يجب
ولسحب وتورث الا في الركوع فانه خمس في كل ركعة وفي حوزان البعض في السورة فلا
تكرر الفاتحة ولو اكل السورة وحب القاتح وقال ابن ادرس يسجد واقل الجزى

في الجمعة الفاتحة وسوره واكثره الحمد خمس والسورة خمس وسبح الجماعة وخصوا
 مع الامام والصدوقان نصيا الجماعة في غير الموعود والجمعة بالسلاوتين
 وقراءه الطوال كالهمف والقنوت على كل من روج من القراءة واقله على الخامسة
 والعاشره ومساوات الركوع والسجود والقنوت للقراءه والتكبير عند كل رفع وفي
 الخامس والعاشر مع الله من سجده والبرق بحسب السماء والاعادة لو فرغ قبل الا
 ونفاها ابن اديس وادجها المرفعي سجد صلوه الاستسقاء كالحمد والقنوت
 بالانفجار وسؤال الرحمة ونقير الماء وفضل المرسوم وسبح امر الامام الناس
 في خطبة الجمعة بالخروج عن المطالع والتوبة وصوم الثلثة التي تليها فان لم يكن
 فالثلاثاء الجمعة والخروج في الثالث خفات بالسكينة والوقار وفيهم اهل الصالح
 والسيور والشيخات والاطفال معرقا بينهم وبين الامهات ولا يكون معهم كافر و
 يقول المودن الصلوة ثلاثا وصلي جماعة ويحوز فرادى ولو في الاوقات الخمسة ويحرم
 فيها بالعادة فاذا فرغ منها دخل الامام دواء من اليمين الى اليسار والعكس قبل ولا
 يسجد لغيره ثم يستقبل القبلة ويكبر ثمانية ثم يسجد عن يمينه ثمانية ويصل عن يساره ثمانية
 ويحمد مستقبل الناس ثمانية واقفا صوته بالجميع وسايكون على ذلك ثم يخطب خطبتين
 ويحزى الدعاء والذكر وهما ان لم يحضرا ويكرما بالخروج لئلا يتأخر الاجابة ولكن
 في الصحراء ويستحب دعا اهل الحطب لاهل الجوب ولو رد صلوة الاستسقاء ردت
 في وقتها وهو فتوى الامطار جفاف الابار ولا يلزم غيره الخروج بعد وسبح
 بالخروج فمن طبعه ولو سقر في ثاء الخطبة صلوا سكر ولو سقر في ثاء الصلوة
 اتموها ولو كرا الغث وخيف منها سجد الدعاء بازالتة وتكره سنة المطر الى
 الاول ويحرم اعتقاده وسبح نافله شهر رمضان خلافا للصدوق وفي الفد كنه

خمس مائة في الشر من الاولين لكل ليلة عشرون ثمان من العشاين واثنا عشر بعد
 ومائة في ليلة تسع عشرة وخمس مائة في العشر الاخرة في ليلة ثلثون ثمان من العشاين
 ومائة في ليلة احدى ثلث ويجوز الاقتصار في الليلة الى الثلاث على المائة فيصلي
 في الجمع الاربع بقنوت بالسورة بصلوه على وفاطمة وجعفر عليهم السلام وفي اخر جمعة
 عشرون بصلوه على عم وفي ليلة السبت عشرون بصلوة فاطمة عليها السلام ويستحب
 زياد مائة ليلة الضف وقراءة التوحيد في الليلة الى الثلثة في كل ركعة عشر والاعاءة كل
 ركعتين بالمرسوم وسجد صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الجمعة وفي ركعتان
 تقرا في كل منهما الحمد مرة والقدر خمس عشرة مرة ثم ركع وقراها كذلك ثم في رفعه
 ثم يسجد برفع يديه وصلوه على عم ركعتان تقرا في الاولى الحمد مرة والقدر مائة مرة وفي
 الثانية الحمد مرة والتوحيد مائة وصلوة فاطمة عليها السلام اربع ركعات في كل ركعة
 الحمد مرة والتوحيد خمسون مرة وقيل هذه صلوة على والاوطى ان صلوة فاطمة عليها
 السلام وصلوة الحمد في ركعة تسليمن تقرا في الاولى الزلزلة وفي الثانية
 والعاذيات وفي الثالث النصر وفي الرابعة الاخلاص كل ذلك مع الحمد ثم يقول سبحان
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم يقول في ركعة وسجود والرفع
 من كل منها عشر ذلك ثلثا تسعة وسجود تجزيها وقضاه عند المحلة وصلوة ليلة القدر
 ركعتان تقرا في الاولى الحمد مرة والاخلاص الف مرة وفي الثانية الحمد والاخلاص مرة و
 صلوة الكاملة يوم الجمعة وصلوة ليلة النصف من شعبا وصلوة العید وليلة النصف
 ويوم والجمعة والشكر والامتنان والتوبة والاستغفار ركعتان يقول بعدهما
 اني حاجب فاطمي فانه يطعم وللعافية والغنا ودفع الخوف والحيل ركعتان بعد الجمعة
 يطيل فيها الركوع والسجود ثم يقول اللهم اني اسالك بمالك بركا اذ قال لا

تدري في هذا وانت خير الوارثين اللهم هب لي دعة طيبة لك سمع عليم اللهم اسمك
استعملتها وفيما انت احد ما فان قضيت في جميعها ولما نأجله علاما ولا تجعل
للسيطان فيه نصيبا ولا شركا **روى** كل من اخل بركن او وسط اطل صلواته وان كان سهوا
وكذا لو سجد عدا وان كان جاهلا لا في البحر والشركا الوضوء ما يحب وكذا ويحقق
الغرات بالتحليل في اخر فلو لم يدخل ثلثا فاه ركعا كان او غيره في الاولين او غيرهما يقي
بعد التسليم التيمم في سجدة واحدة والصلوة على النبي وآله عليهم السلام اذا ذكر ذلك بعد الركوع
او بعد التسليم بنية لا اداء ما دام في الوقت وروى قضا كل فابت وان كان ركعا او
سجدا او تكبرا بطريق عبد الله بن سنان الصحيح عن الصادق عليه السلام ولو ترك سجدة في شك
انها من ركعة او ركعتين اعاد وكما هي لركعتك في عدد السجدة او الثلاث او اللاتين
من الركعة او لم يجز زعماء ولو شك في فعل في ركعة او بعد لا حكم له ولو ترك فعله
طلعت ان كان ركعا الا الركعة اذا لم يرفع راسه على قول قوي ولا تطل بركعتين زياده
غير الركن وزاده سهوا بخلاف زياده زيادة الركن فانها تطل عدا سهوا ولا تطل بركعتين
غير الركن كالقراء والحج والاضحاة والنسيح في الركوع والسجود والطمانينة فيها والرفع
منها والطمانينة فيه ونسيح بعض الاعضاء ولا حكم للشك مع الكثرة ومحصل التيمم
لثا وان كان في ثلث فاربض على وقوع ما شك فيه فلو فعله فالركعة البطلان
ولا شك الا امام وحفظ المأموم والعكس ولا للمهوى في الشك انما يجوز في
المهوى في عدد ما او بعض فعلا لم يفتي على فعل ما شك فيه لما الشك في عدد الاحتيا
او اضاف فظاهر المذهب عدم الالتفات ولو تلافى في سجدة المنسية فشك في
اثابها فذكر لك ولزمها عن تسجيها او عن بعض الاعضاء لم يسجد لها حتى في السهو
ولو شك في الركوع او السجدة فاقى برغم شك في اثابها في ذكر او طمانينة فالركعة التارك

ولو سجد عن واجب في السهو كذا وطمانينة لم يسجد له ولو شك هل وقع منه
سجدا وفي كون الواقع له حكم فلا يصح وبما هذه الشك استعمل السهو في معناه وفي
الشك ولو شك في الغائبة وهو في السجدة اعادها وقال ابن اديس لا يلفظ وقوله
عن المعتمد ومن هذا لو شك في انما سجدت وهو في الاحتياط ولو شك في السجدة او احداهما
وقد قام لم يلفظ واوجب في النهاية التارك ما لم يرجع وكذا التيمم والاطمان تبيع
لانه وان كان في الاولين ونظير من ابن اديس تخصيصه بالخيرتين ولا يطل الشك
في اخاه الاولين على الاصح ونقل الشيخ الطلان وفي النهاية يطل بالشك في الركوع
منها ولو في سجدة فصاها بعد الصلوة وسجد للمهوى وان كانت من الاولين على الاصح
ونقل الشيخ الطلان وفي النهاية يطل بالشك في الركوع منها ولو في سجدة وقال في
التمديد يطل الصلوة فيها وظاهر الحسن الطلان وان كانت من الخيرتين لم يطل
من حبس ولا تقضي السجدة المنية في ثلث الصلوة خلافا لعل بن بابويه حدث يقضي
السجدة من ركعة في ثلثها ولا يطل زيادة السجدة سهوا خلافا لابن اديس مع موافقة
على ثلث السجدة الواحدة اذا لم يرجع **روى** لو شك في عدد الاولين طلعت الصلوة
وقال علي بن بابويه اذا شك بين الواحدة والاثنتين والثلث والاربع صلى ركعة من
قيام او ركعتين من جلوس قال وان شك بين الواحدة والاثنتين اعاد فان شك
بين اثنتين واعتدل وهو محرمين ركعة قائما واثنان جالسا وكذا يطل بالشك
في الغروب وقال ابنه لو شك فيما بين الثلث والاربع اتمها بركعة وان قويم الثلث سلم
واحتاط بركعتين جالسا الرواية عن ابي القولان اذا كان ولو شك في الركعة بين الاثنتين
والثلاث في على الثلث اتمها واحتاط بركعة قائما او ركعتين جالسا قال علي بن
بابويه ان قويم اكثرى عليه واحتاط بركعة بعد التسليم وان قويم اقل في عليه

مهد في كل ركعة ويجعل للمهمل وان اعتدل ظهره بين الاربعين ولو شك من الثلاث
الاربع في على الاربع واحاط كالاول وقال لا يسهل بين البناء على الاقل ولا يسهل
والاكثر فحاط بركعة قائما او ركعتين جالسا ولم يذكر الحصر في هاتين المثلتين
سوا ركعتين من جلوس الرواية للحسين بن ابي العلاء الصادق ع ولو شك من الاثنين
والاربع سلم وصلى ركعتين قائما وطاهر الصدوق في البطالان لم يذكر مقطوعا والركعة
بالشك على السجودين ولو شك من الاثنين والثلاث والاربع سلم وصلى ركعتين جالسا
والاول مروي وعليه لاكثر حوزة المفيد ثلاث ركعات قائما ههنا والاولى التي لم يسهل
ابن ابي عمير عن الصادق ع ولو شك من الاربع والخمس في المشهور وجوب سجدة في المهد
لا غيره قال الصدوق يصلى ركعتين جالسا فاول بالشك قبل ذكره وفي رواية اخرى
الصحيح عن الصادق ع انه لم يندرجا صليت او خذت وتقصت فشهدت سلم
واسجد سجدة في المهد ثم ركع ولا قراءة تشهد فيها ثم احبها ولو شك من الاربع
والخمس فصاعدا فكما تخشع عند ابن ابي عمير لم يهمل مفهوم الرواية واصالة الصحيح وعدم
الزيادة ولو شك في التافله حيز في البناء والاقل افضل **في ربيع الاول** كل شك يتناول
بالاولتين فالظاهر انه مشروط بكمال السجودين فلو حصل في الركعة او قبله او بعده
ومن السجود او فيه بطلت والشك من الثلاث والاربع غير مشروط بذلك اما الشك
من الاربع والخمس فان كان قبل الركوع فهو شك من الثلاث والاربع فغير شك
نفسه وخطا احتياطه وعليه المرحمان ونفاهما ابن ادریس وان كان في
الركوع او بعده ولم اكمل السجود فقولان اقربهما الا تمام والمرعنان **في ربيع الثاني** الخط
الشك في السابل الاولى الشك في الخامسة فالحكم واحد لا اثر في المرحمتين
يحتمل البطالان اما الشك من الاثنين والخمس فمثل مطلقا والشك من الثلاث

والخمس كذلك ما لم يكن قبل الركوع فيكون شك من الاثنين والاربع **في ربيع الثاني** لو شك
في ركوعان الكسوف في على الاقل ولو شك في الركعتين بطلت ولا يوطأ ومن هنا
قول ذكره في البصري حقه في الذكرى **في ربيع الثاني** مشروط في احتياط اليه وجميع ما يعتري
الصلوة وقراءة الفاتحة فوجدناها اخفانا ولا يخفى التسليم خلافا للمفيد وابن ادریس
في ربيع الثاني لا يطل الصلوة تجلبل المتأني بين وبين الصلوة ونفا لابن ادریس فظاهر الاخبار
يقضي البطالان نعم لو تنقن النقض في الاقرب البطالان ولو تذكر بعده لم يفتت ناداه
نفس طالق او خالف وفي اثاره ثمان طابق وان خالف فاسكال يشتمل امتثال
الامر التقضي للاجرا ومن حصول الزيادة والنقص في الصلوة وفي الاحتياطين رايي
المطابقة للتقدم منهما **في ربيع الثاني** الاقرب المانع من الاقتداء فيه وبذلك في الشك المشترك بين
الامام والماموم **في ربيع الثاني** لو زاد ركعاته سهوا والمهمل والبطالان مطلقا وفي صحيح جميل عن
الصادق ع تصح الصلوة ان كان قد جلس عقيب الرابعة بقدر التمشد وفي قدر الحكم
الى غير الرابعة والى زيادة ركعتين فما زاد نظره ولو تلا في السجدة والمنسب قبل ركعة
وجلس الجلوس لم يسجد ما لم يكن قد جلس بعد السجدة الاولى ولو تلا بها الاستراحة
ففي اجراما نظره قبل الاجزاء وفي المبسوط نفى وجوب الجلوس هنا مطلقا ولو تلا
بعض التمشد فمادونا الاقرب اجزاء المنسب ويحتمل الاستيناف تحصيل المبالاة و
يصعفا اذا كان المنسب الصلوة على النبي والذكران فضاها بعد التسليم مفردة مستلزم
انقضاءها هنا بطريق الاولى وانكار ابن ادریس قضاها بعد الصلوة لعدم النص ولا
نفى المرحمان عن قضا التمشد المنسب خلافا للصدوق ولو تلا التمشد الثاني قضا
كالاول ولو احدث قبلها وقبل قضا السجدة المنسب فجهان اقربهما صحة الصلوة
ويظهر وبأن المنسب وقال ابن ادریس لو كان المنسب التمشد لا خير بطلت وهو يحكم

ولما حدث بعد الحج وقبل التمتع الثاني فالسجود الطلوع واجترار الصدوق الطهر
وفعله في مجلسه لرواية عبيد بن زرارته عنهما عليهما السلام وخبر فيها من الجلس
في مكانه وغيره ومحب المحمدين لما سبق وقضا الحجة والتسليم للكلام بهما
والسلام في غير موضعهما وقال المقيّد محبان إذا لم يدرك سجدة أو نقص سجدة
أو زاد ركعاً أو نقص ركعاً وكان الشك بعد سجدة أو سجدة وقال المرتضى والصدوق
نحان للمعتمد في موضع قيام وبالعكس وإذا الصدوق من لم يدرك سجدة أو نقص
في الشك من الثلث والأربع إذا توهم الرابعة لرواية يحيى بن عمار عن الصادق ع
إذا ذهب وهلك إلى التمام أياً في كل صلاة فاستجد بسجدة من غير ركوع وهو ترك
ونقل الشيخانها محبان في كل زيادة ونقصاً ولم ينفرد بها لم يركعاً بما حذر الأربعة
الحلبي السابق وليست صريحة في ذلك لأنها الشك في زيادة الركعات ونقصاتها
أو الشك في زيادة فعل ونقصها وذلك غير الذي عني إلا أن يقال أول مرة الذي عني
المقصود ونزع الشيخ عليه وجهها بزيادة الفعل ونقصه وأوجه الحلبي للحج
مما رواه ابن الجيزي في القنوت قبل الركوع وبعبارة من قبل أن تسلم في تشهد وسجد
سجد في السهم **ف** لو تردد سبب السجود ترددنا وقال ابن الجيزي لنقصه قبله لرواية
صفوان وحملها الصدوق على التيقية ومحب فيها التيقية وما حجب سجدة الصلاة إلا
أن ذكرهما بسم الله والله الصلح على محمد وآله وأبى الله والله السلام عليك
أيما النبي ورحمة الله وبركاته وتشهد بعد ما تشهد تخفيفاً وتسلم التسليم المخرج من
من الصلاة وقال الحلبي يخرج منها التسليم على النبي صلى الله عليه وآله والأقرب
فعلها قبل الكلام ولو أخرهما إلى بعدها وليست شرطاً في صحة الصلاة خلافاً
للخلاف وقد يرد به محتم فعلهما والأحوط متابعة ما مره للمأموم فيها خلاف السبب

ودرجها ما عليه وإن خلا الإمام عن السبب وفي الخلاف تحقيل الإمام سهل المأموم
اجتماعاً وفي الخلاف أن كان سكا جمعاً من جزئ منها لوجوبها على المأموم و
حفظ بعد **ف** محب قصر الرابعة بخلاف الأخيرين إلا في الأماكن الأربعة وعشم
الصدوق وشرط فيها إقامة عشرة عشر والرقتى وابن الجيزي الحكم في شاهد الأعمام
السلام وظاهرهما محتم التمام في هذه المواضع والأقرب التحصيل بالساجد وما زاد
عليه سجدة الحسنة فلا تمام في بلدانها والفطر في الصوم الوجبة للصوم يوم
التنقيد والبزلة للقيض من غيره والنداء المقيّد بالسفر شرطان **ف** لو ربط القصد بمعلوم
فلا يقصر الهائم وطالب الأبق وشبهه في عهده إذا حلت المسافة وشرط الرفقة على حد
مسافة سفر وعلى حد البلد مقيم وبها ما أنضم السفر فسافر وإن وقع عليها فقيم
والكره على السفر إذا طعن الوصول ولا مندوحة بقصر وقصد المتبع كما في عن قصد
الناج كالتوجه والبدولة لا يفتح عروضة المحن في الأثناء كما لا يخفى ولا يمنع السفر
فكسر الرفقة وكذا لو دنت الرحلة **ف** لو كان المقصود مسافة فصاعداً وهي ثمانية فراسخ
والفرسخ لمشيال والميل أربعة آلاف ذراعاً ومداً بصرف الأرض المستوية ولو دنت
لمزيد الرجوع لومداً وليت ولو تردد في أقل من أربعة لم يقصر وإن نادى الضابط
سواء شئ إلى محل التمام أو لا ولو قصد أربعة لم يرد الرجوع لومداً فلو تباين جمع
منها بالخير وأهل مكة إذا قصدوا عرافات من هذا القبيل وفي الخبر الصحيح قصرهم
وكفى سير يوم مع الشك في النهار والغير المعتدلين ولو لم يفرق وشك فلا يقصر ولو
تعارفت البيتان قصر **ف** لو ضرب في الأرض فلا يكفي القصد من دون ولا يشرط
بقا الضرب بالنسبة إلى ما قصرة فلو صلى قصر ثم مال عن المسافة لم يدرك وإن
بقي الوقت على الأقرب لم يكن كان قد خفي الجوار إذا كان قبل القصد أكنى الأقرب

ولا اشتراط خفا وما لا يكفي احدهما على الاقرب وكما في رجب وعرفا على بن ياقوت
كفي الخروج من منزله قصر حتى يعود اليه ولا عجرة بالاعلام والاسرار بالبلد
العظيم فالاقرب باعتبار رحلته والبدوي اعتبر صلة المنزل للرفع او التحفظ بقدر
فيه التساوي ولو ترجح فيه قبله اعاد وان كان جاهلا وفي الكفاة لو افطر
جاهلا اختلفا في قربهما **الراجح** كون السفر بايفا فلا يقصر العاصي به كالابن وبارك
وقر عرفة والحج مع وجوب عليه وسالك الخوف مع طر العطب والمصيد للوطى
والشهر بان صيد التجارة يقصر فيه الصوم خاصة اما الصيد للحاجة فيقص مطلقا
والعاصي في مائة لا يقصر ولو كانت الغاية مباحة وعصى فيها قصر ويقصر في سفر
الزهد لا يستعمل على غاية محرمه مقصورة **قلم** بقاء القصد فلو غزم في اثناء المسافة
اقامة عشرة اثم حذله ولو كان ذلك في ابتداء سفره اعتبر المسافة الى موضع الغزم
ولو خرج بعد غزم الاقامة وقد صلى تماما اشتراط مسافة اخرى ونقطع السفر ايضا
ان يعصى عليه في قصر ثلثون يوما وان نفي الغزم الجازم او تردد ولو جمع عن الاقامة
وقد صلى على التمام اتم ما دام مقبلا ولا قصر وفي الاكفا يخرج الوقت على الغزم
او الشرع في الصوم او بالصلوة السابعة في احد الاربع او باتمام الصلوة ناسا نظر
ولو جمع في اثنائها قصر ما لم يركع في الثالث ولو نوى المقام في اثنائها **الراجح**
عدم وصوله الى منزله فيه ملك واستيطان شديدا ولو متفق والاقرب اعتبار
كونه من صلى تمامها وفي اعتبار كون نية الاقامة نظيرة الغاية لو صلى تمامها
بعد مضي ثلثين يوما ولو لم ينو الاقامة او صلى تمامها في احد الاربع وله نية انزل
او صلى تمامها ناسيا وخارج الوقت او صلى تمام الكثرة السفر ولو كان ناسيا سفره
لو نوى المقام فصل صلاة على التمام ثم بالرفا ستر على التمام فالاقرب اجتناب

من متلة الاشر ولا يشترط كون الملك صالحا للسكنى بل يكفي الصيغة بل النحلة واستيطان
كل احد من البلد والظاهر ان حده محل الترخص واشترط بعضهم بقاء الملك فلم يخرج
عند ساي وغيره وبعض المعاصرين سبق الملك على الاستيطان فلو نزل به عند ساي
قربان ومن اشد بدلا وارقامته فالاقرب الحاقه بالملك ولا يكفي الوقوف العامة
كالربط والدارس والمساكن في الملك اما الوقوف الخاص فالاقرب الاكفاة ولو
شك في المقام قبل النصا فالاصل عدم **السلام** ان لا يكون السفر فتم الكاري والملاح
والهجين والراعي والتاجر اذا صدق الاسم وهو الشائنة على اقرب وقال ابن ادريس
اصحاب الصنفه كالمكاري والملاح والتاجر فيكون في الاولى ومن لا صفة له في الثالثة
وفي الخلف الا تمام في الثانية مطلقا ولو اقام احد عشر ايام بنه الاقامة في غير بلده
ادى بلده وان لم ينو قصر وكما يكفي عشرة بعد مضي ثلثين في غير بلده وان لم ينو قصر
ثلاثة **الراجح** لو سافر البدوي الى مسافة لا للفطر والبيت والاقرب القصر لتقليل اثمها
في الرأية بهما ويمكن ذلك في الملاح لتقليل اثمهم بان سوتهم معهم بل يمكن التخصيص
الا تمام يكون السفر لتلك الضاعات فلو سافر والغيرها قصر **الراجح** لو سافر وابعد
اقامة العشرة فلا بد من الكثرة المعبرة ابتداء سو كان ذلك صيفا لهم ام لا **الثالث** لو
تردد في قرى دون المسافة فكل مكان يسمع فيه اذان بلده فحكمه وما لا فلاحهم لو كل
لعهشرة متفرقة في بلده قصر اخر الشخ اقامة خمسة في قصر صلوة النهار وليس
بقري واخر ان التحديد في الخروج عن السفر باقامة خمسة ايام وهو ترك ورواية
محمد بن مسلم به بحوله على المقام بالاربع **الراجح** ان تسوي السفر الوقت فلم يخرج
بعد وجوبها ودخل في وقتها فراجع الا قول التمام في الموضعين وهو اقرب الظاهر
انه لشرط معنى كمال الصلوة في اول الوقت ويكفي بركعة في اخره والقضاء باجم

للاذاعة وتقضي نافذة الزوال المسافر بعد دخول الوقت **مس** لا تصرف في وقت الحضر
او صلاحها سفر او قصر ولا اعتقد وجوب القصر اعم وقضى قصر اذا كان يعلم
المسافر ولو لم يعلم ما ثم علم والوقت باق اعم وقصر ولو خرج الوقت ففي القضاء
تماما او قصر انصرف وكذا الوصل بنبيه التمام ثم سلم على الاولين وانصرف
ناسيا ثم تبين المسافة في الوقت او بعده ولو كان يعلم المسافة والقصر فمضى التمام
مهما انصرف ناسيا على القصر فلا شك الاقوى ولو قصر المغرب جاهلا لم يفت
الا في رواية سارة ولو قصر الثانية اعم واجماعا ولو اتم المسافر جاهلا فلا اعم
في الصلوة والصوم وقال الحلبي هذا الصلوة في الوقت ولو كان ناسيا فلا اقرب
الاعادة في الوقت خاصة وقال علي بن ابي بصير والحسن بن علي مطلقا وهو قبيح
على القول بوجوب التسليم اما العائد بعد مطلقا اجماعا اذا تختم القصر
ولا ينقطع السفر بوصول منزل القريب والرواية خلاف لابن الجوزي للرواية
محمل على نية المقام ولو خرج ناولي المقام عشر الى ما دون المسافة فان غزم
العود والمقام عشر مستأنفة اتم ذاهبا وعائدا ومقيما وان غزم على المفارقة
قصر وان نزل العود ولم يسع عشرة فوجدنا اقربهما القصر الا في الزهاب ولا عبر
ما قد اتم القصر بمقام ولا اقرب استحبابا لجمع من الفريقين سفر واستحباب
الفريق حضرا وسجدا المقصود بالتسبيح الاربع بعد ثلاثين مرة **مس**
صلوة ذات الرقاع وشرطها الخوف مفضل لمفضل كيفية الصلوة مع عدم التمكن
من تمامها اجماعا وكذا قصر العبد في الاقوى سواء صليت جماعة او فرادى
وي اذاع **مس** اصلوة ذات الرقاع وشرطها اكد العبد في غير القبلة وقته
محت مخاف هجومه وكثره المسلمين بحيث يمكنهم الاقتراف فميتين ولا يحتاج

الى الزيادة على فترتين والحج اذا القتال على قول فيقف الامام بباطنة حتى
لا يبلغهم ضرب العدد والاخرى تحريمهم فبصل بالاولى ركههم بفارق بعد
قيامه على الاقوى ومن ثم يخرج من وافي الاخرى فيدخل معه في الثانية
ثم يفارقونه في تشهده بنية الانفاد على الاقوى ومحبا القراءة في الثانية لهم
طول السجدة ثم سلم بهم ولو سلم ولما نظروا المروي بحجوز في المغرب صلى الا
ركعتين والثانية ركعة او العكس والاول افضل على الاظهر ولا شرط لساوي
الفريقين عددا ومحبا على الفريقين اخذ السراج وان كان بخفا على الاقرب
لعموم راجيا في الصلوة بخيارا ولا يحجب الوجوب بالفرقة المقامه
على الاقرب ولا حكم له هو لما سمع حال المتابعة ولو وصلت مع الامن او مع
تحريم القتال وحال طلب العدو الصلح فربما ولو صلى بهم الجمعة في المحضر خطب
للاول واستطروا كنهنا كمال العدد ولو كان السفر مما لا يقصر فيه لكنه مسافة
فالاقرب بانك تحضر في غير الخلاف وبنا في الجمعة **فانما** صلوة بطر الخلل
وي ان كمل الصلوة لكل فرقة والثانية فعل له وهذه لا تستطعن بها الخوف
نعم ترجح فعلها حال الخوف الامن ولا تجوز الجمعة الثانية **هنا** صلوة
عصفان ونقلها كيفيتان ان صلى كل فريق ركعة ويسلموا عليها فيكون له
ركعتان وكل فريق ركه واحدة رواها الصدوق وابن الحنبل ورواهما جزي
وان صفهم صفين ومخرومهم جميعا ويركع بهم فاذا سجود سجدة الصف الاول
وحسن الثاني فاذا قام سجود الحارسون وفي الركعة الثانية لسجد مع الحارسين
اولا وحسن الساجدين سوا شغل كل صف للموضع الاخر ولا وان كان الشغل
افضل وهو المذكور في المبسوط ولا اقرب جواز سنة الصف الاول والركعة

الأولى والثاني والثاني والثاني بل يجوز قولا الصف الأول في الركعة الأولى والثاني
 في الثانية بل يجوز الواحدة الحراسة في الركعتين وهذه الصلوة وان لم يكن لها
 كثير من الأصحاب فهي ثابتة مشهورة وكفى بالشيخ ذكرا وشوطا كون العدو في
 القبلة وامكان الافتراق ودوية العدو والاقرب جواز تعدد الصفوف وتوزيع
 في السجود والحراسة وفي جواز هذه الصلوة في الأمن وجهنا اذ ليس فيها الا
 التخلف بركن وهو غير فاضح في الافتناء **واما** صلوة المطاردة والمعافاة بحيث لا
 يمكن الطيات السابقة فالواجب ما يمكن ما شاءوا ركبا وسجدا على قرون من سجده
 او عرف دأبه فان تعدد او ما يحصل السجود اخفض وتجب الاستقبال ولو كثر
 الاحرام فان عجز سقط وجوز الامام هنا اذا خذرت الجمعه ولو اختلفت فالاقرب
 انك لا استداره حول الكعبة والغرف بينهم وبين مختلفي الجماد ان صلوه كل
 الى جهه يعلمها روى قبله في حقه بخلاف المجتهدين والافعال الكثره من الطعن
 والضرب مغفورها اذا احتج اليه مع هذا الاضال محرم عن كل ركعة الشجاعة
 الاربع مع السنة والنيك والشهد والتسليم على الاقرب روى صلوة على امرئ
 ليلة الهرب في الظلمين والعشائين ولم يامرهم باعادة هذا ولا فرق في الخوف بين ان
 يكون عدوا ولصاوسع لامن وحل وعرق بالنسبة الى قصر العدد اما قصر الكيفية
 ضابط بحث لا يمكن غيرها ولا افضل باخر الخاف ايضا الرجح للامن ولعدا الخوف
 الوقت باق اتم ولو خرج قضى قصر ان استوعب الخوف الوقت اما الكيفية فلا
 يراجع الاحالة فضل الصلوة ادا وقضاء ولا يقضى ما صلوه خائفا مطلقا الا
 ان يكون غارا من الرخاء وعاصيا بقائه وفي العاصي بغيره لاحتاج الى
 الايمان ونظر ولو قصر كفا او كاطن العدو وظهر خطاه حرجا بل فلا

منه

ولو خاف في اثناء الصلوة قصرها ولو امن اتمها وان كان قد استبد بخلاف اللبس
 والاقرب جواز التفريق في المغرب ثلثا ولو شوطا في القصر السفر جاز التفريق
 في الرباعية اربع ثلثا واثنين لاختصاص اعدا ومنع الشيخ من زيادة
 التفريق على فرقتين ولو قلنا باشتراط السفر في القصر اقتضار اعملى موضع القتال
 ومنع ابن الجوزي من قصر النساء في الحرب وهو بعيد ويجوز صلوة الكسوف في
 العيد والاستسقاء في الخوف بيته اليومية ولو خاف الحرم فوات الوقوف في الاقرب
 جواز فصل الكيفية وفي جواز نقص العدد والاقتضار على التسليم مع الحاجة اليه
 تردد كذا الكلام في المديون المعسر لما روي من الدين والمدافع عن ماله وان كان
 غير حيوان اما مستحق القدر لو هرب رجاء العفو فالاقرب عدم التسليم القصر
 في حقه **واما** الجماعة مستحبة في الفرائض وتاكد في الخمس ويجب فيما سبق بالذلة
 ويجزم في النافله الا الاستسقاء وما اصله فرض كالاعادة والعيد والحق الجلي
 صلوة الندى وفصلها عظيم لقول النبي صلى الله عليه وآله صلوة الجماعة
 تفصل صلوة الفداة محبس وعشرين درجة وقال من صلى صلوة الفداة
 والشاء الاخرة في جماعة فهو في ذمة الله ومن ظلم فانما يظلم الله وامر محي
 ان يجرد خطا من داره الى المسجد لما كان يسمع النداء وقال صلى الله عليه وآله من
 ثلاث في قرية ولا يؤذن ولا نعام فيهم الصلوة الا استجروا عليهم الشيطان
 قال صلى الله عليه وآله عليه طالع من صلى الخمس في جماعة فظنوا به كل خير او بعد الحرق
 بيوت من لم يحضرها والكلام في شروطها واحكامها والشروط عشرة **احدا**
 اهلية الاما بهلما نزلت وعدائته وطهارة مولده وصحة صلوة وقبائه ان ام
 القيام وبلوغه وعقله واتقان القراءة الا بمثله وذكره ان ام الرجال اذ

الخائف وكذا غير موثق فلا تصح امامة الكافر والخالف والفاسق ولذا ان ارادوا
اموا مشاهيرهم وتعلم العدالة بالشيعاء والمعاصرة الباطنة وصلوة العبد
خلفه ولا يمكن الاسلام في معرفة العدالة خلافا لابن الحنيفة ولا التعويل على
حسن الظاهر على الاقرى ولا تفرج في الفروع الا ان يكون صلوته باطلا عند المالك
ولا تصح امامته فاذا شر بطه صحة الصلوة اذا علم المأموم فلو ظهر المانع من
الاقتداء بعد الصلوة فلا إعادة وان كان باقيا خلافا للمرضي وكذا في
الاقتداء انفراد ولا يستأنف خلافا له ولا امامة الجني وان بلغ عشرين عارا خلافا
للشيخ الامثله وفي الشغل ولا يجوزون وان كان ادوارا جاز وقت الاقامة على
كراهيته ولا الاخرى والافى واللاحق والمبدل الامثله ولا المرأة رجلا ولا
ولا الخنثى رجلا ولا الخنثى خلافا لابن حنيفة وروى المرأة النساء خلافا للمرضي
يجوز امامته العبد مطلقا على الاقرب والمكفر بمسدد والخنثى بالسليم خلافا
للحلي والتميم والمساقر والاعرابي والاجزم والمفلوج والابص والاعرج وغير
المتكبر من الختان والمحدود الساب عن عقابهم ولا اقرب كراهية اتيام المسافر
بالحاضر ولو تشاح الامية قدم خنثى او مؤمن فان اختلفوا في الاقرب فالأقرب
فالحاشي فالأقدم هجرة فالأسنى في الاسلام فالأصغر حجما او ذكر او اقرعة والرا
والامير وذو المترك قدس من على الجميع قيل والهاشمي **فانها** العدد واوله اثان
الافى الجعدي والعبيد وما روى ان المؤمنين وحده جماعة يراى به الفضيلة **فانها**
ان لا يقدم المأموم على الامام بعبه ولا غيره بمجرد الا في المستدبرين
اللعبة بحيث لا يكون المأموم اقرب اليها **فانها** الاقتداء بعبه الامام ولا
بحري منها على الاصح فيقطعها بغيره ثم يستأنف ولا يشترط في انعقادها به

الامامة

الامانة الا في الجماعة الواجبة فعمى شرط في استحقاقه ثواب الجماعة **فانها**
عبد الامام فلو كان بينه وبينه ثمان وثوى الاقتداء باخذها لا بعينه بطل **فانها**
وحده الامام فلو اقتداء بالمقدد دفعة بطل نعم يجوز الاقتداء من امام الى اخر
عند عرض مانع من الاقتداء **فانها** بالاول **فانها** لا يعلو الامام على المأموم بما لا
يخطى وقيل يشتر ولا يجوز في الاض المحدثين وعلو المأموم جاز بالمقدد **فانها**
مراتب القرب بين الامام والمأموم وبين الصفوف والمحكم العرف ونظيره الشيخ
سوزن ثمانية ذراع ومن الحلي القديري بما لا يخطى وهو مروي في تحمل على التذ
ولو كثرت الصفوف فلا حد للمبدل الا ان يودى الى التاخر للخروج عن اسم الاقتداء
فانها لو انتهت صلوته الصفوف المتوسطة قبل التاخر اشكلوا الى حد القرب ولو
كان لا اشكال قبل الاشارة كان ادنى ما يودى الى كثرة العمل فيفقد **فانها** **فانها**
مشاهدة المأموم الامام ولو بوساطة وتحت الحمله من الرجال والنساء وبالمنز
وشبهه والحرم والقصر المانع حينا ولو صلى الامام في محراب داخل بطل صاوة
الخاص من الصف الاول خاصة **فانها** فراق الصلوة في التظلم في النوع
والشخص فلا يقتدى في اليومية بالكسوف ومحو زباط المرض بالعل والظهور
بالعصر والعكس ومنع الصدوق من صلوة العصر خلف الظهر والعصر والعكس
الا ان يؤم العصر وهو نادر وعجز المأموم مع نقص صلوة من التسليم وانظار
الامام حتى يسلم وهو افضل ولو زادت صلوة المأموم فله الاقتداء في البقية
من المؤمنين وفي جوازها امام اخر او منفرد وجها سببا على جواز تجديدها
للمنفرد وجوزها الشيخ وهو فرقى **فانها** يجب متابعة الامام في الاقوال والافعال
فلو تقدم المأموم عمدا ثم واستمر في المبسوط لو فارق الامام وبطلت صلوة

فانها

ولو ركع أو سجدة قبله سهوا رجع ولو ترك الركوع فهو متعد والطان كالساحي ولو كان
ركوع التور قبل فراغ قراءة الإمام بطلت صلواته إن علم وتجيل الإمام القراءة
في الجهرية والسرية وفي الحرم أو الكراهية والاستحباب فيها المأموم أقوالا منها
الكل أهية في السرية والجهرية المسموعة ولو هممت ولا يستحب فيها الركوع سبع فلو
نقصت قرائته عن قراءة الإمام أتى بقى إن ركع عنها وكذا لو خلف عمره الركني
وذكر المأموم الركعة بأدراك الإمام لا كما إذا ركع قبل رفع رأسه على الأصح
أن كان بعد الذكر واجب ولو شك هل أدرك أم لا أعاد وفي تركه في منزلة من تركه
في السجدة ويجوز مع عدم يتأنف النية فظهر ولا ذكره تشهد أكبر وجلس مع آخر
عن كراهية فتبين أن معنى من الصلوة شيء ويتم لنفسه إن لم يبق ولا قرأ بذلك
فضيلة الجماعة في الموضعين وكذا لو أدرك معه سجدة ويتأنف الكبر ويأمر
المسبوق نظم صلواته فيقرأ في الأخيرين بالحد وحدها أو التسبيح وإن كان الإمام
قد سجد على الأصح وفي كراهية الجماعة الثانية في مسجد أو مع أحاد الفريضة
ومحزون في السفينة والسفر مع مراعات القرب ويستحب تسوية الصف باستل الماكب
واحتصاص الفضلاء بالأول ويمنيه أفضل ووقوف الإمام وسطه ويكره تمكين
العبد والصبي والمجانين منه وليقف المأموم الرجل عن يمين الإمام وكذا الصبي
وإن تعدد وانخافه والنساء صف وكذا المرأة والمرأة الواحدة خلف الرجل والمرأة
عن يمين المرأة وقف النساء خلف المحامي وانحاز إلى خلف الرجال استحبابا على
الأقرب ولو جاز رجالنا نحن مع عدم الوقف ما هم ولو أحرمت الإمام حال لبس
الغير بأقله قطعها واستأنف عهده معه ولو كان في فريضة ولم يكن نقلها إلى
القليل فدل أن خافي الفتنة قطعها ولو كان الإمام الأعظم قطعها مطلقا

مستحب في الجميع وكذا الحرزنا العدول إلى الأقيام من الأفراد ولو كان مما لا
يغني عن استمرار مطلقا فإن أقيم في شهادته فعله فأيما وكذا التسليم ويكره أن
يصلي بأقله بعد الأقامة ووقت القيام عند قد قامت وقيل عند فراغ الأذان
ولو خاف الدخول فركع ركع مكانه ونحوه من السجدة ثم الحاق بالصف ومن
الشيء في ركوعه إليه فيستحب سائر الجليلين غير تخطو الذكر في حال العزلة ويستحب للإمام
التطويل إذا استشعر ما خل مقدار ركوعه ولا يفرق بين الداخلين ويستحب
للإمام تخفيف الصلوة ويكره التطويل وخصوصا إذا طار لمن يأتي وإن يتأهب
المسبوق بل من يثبدا الأقامة فيؤى بالتسليم السجدة ويستحب للمأموم قول الحمد
رب العالمين إذا فرغ الإمام من القاء **ترديد** بركه وقوف المأموم وحده واختيارا
جذبه آخر من الصف إليه على قول وتخصيص الإمام نفسه بالرداء بل من ولا يكره
إمامة الرجل النساء الأجانب والسجدة المنقردة عادة صلواته مع الجماعة والأقرب
الاستحباب للجماع أيضا ما مومنا ونوى الذنب ولو نوى الفرض جاز له أن يهشام
بن سالم ونحو الله سبحانه إليه ولو أفرد في المسبوق في الخامسة من الأجزاء وإن
ذكر في الأثناء أفرد تباع المأموم الإمام في الأذكار والندوة تزيلا ولو كان
مسبوقا فإنه في الفتنة والشهادة لا يخرج عن طيقته ويجوز التسليم قبل
الإمام بعد فتوى الأفراد ولو سلم لا بعد رعدا فهو مفارق وإن أدى الأفراد
حيث يمكن التسليم فلا ثم ويرى الإمام المسبوق بالتسليم ودوى إن تقدم رجلا
نهم فسلم بهم ولو علم تخاسر على الإمام أو علمت المومنة عن من أمها مع كيف
رأها ففي جواز الاقتداء بنظر ولو امتلات الصفوف جاز وقوف المأموم عن جاني
الإمام والعين أفضل ولا معنى ترك الجماعة لا بعد دعاء كالخطب وخروج المريض

فصل في منزله جماعة ان امكن ولو كان ذلك عند واداء الجماعة استحب التاخير
يستحب للامام التجمل في المحتور وقيل يتوسط ولو علم تاخير المأمومين حاز التبرير
ماله يخرج وقت الفضيلة وكذا تاخير الامام ولا يحد ذلك عادة ويستحب حضور
جماعة العامة كالحائض بل افضل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كان من
صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة مع الجاهل في الجهر يبرأ ولو
مثل حديث النفس وسقط لو في ركوعهم فيتم فيه ان امكن ولا سقط حتى لا ينشأ
للإمام لو عرض له عارض وللمأمومين لو مات او جرح او ترك الاستسنة والاشارة
في أثناء القراءة حاز الناسب اليها والاستيفان افضل وفتح المأموم للامام لو اخرج
عليه وبنيته اذا اخطأ وجوبا فلو تركنا لا قرب صحة الصلوة وان لم يقبل للزوجة
كان حسنا ولا فعوت القدرة بقوات ازيد من ركن وان نقص عدد المأموم فيتمه
بعد تسليم الامام ويستحب قصد كبر المساجد جماعة الا ان يكون في جهده مسجد
يقطع عن غيبه فيصلي فيه ولا زنته الامام مجلسه حتى يتم السبوق ولا يصلي
فيه نافله بل يحول الى غيره **كتاب الزكاة** وهي الصدقة المقدسة بالاصالة
ايتا وثيقة الظهور والبرهان لله تعالى واتوا الزكاة وقال رسول الله صلى الله
عليه وآله ان الله فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلوة ذكر الاموال لكم يصل صلوا
واخرج خمسة من المسجد وقال لا تصلوا فيه وانتم لا تركون وقال صلى الله عليه
والآله ما من دى كره مال يخل او يزرع او يكرم بمسح زكاة ماله الا قلده الله ثمرة
ارضه يطوق به من سبع ارضين الى يوم القيمة وقال صلى الله عليه وآله ملعون
ملعون من لم يركب وقال الصادق ع وضع رسول الله صلى الله عليه وآله الزكاة
على تسعة اشياء الخط هو الشعر والتمر والنخيل والذهب والفضة والابل

والنقر والغنم وعلها الاجماع وقول بونس وابن الحنفية بوجوبها في جميع الحيوان
شاد وكذا الجبابرة الجند الزكوة في النخيل والتمر في الارض المشربة وكذا
الفصل فيها لا في الخراجية نعم يستحب فيما كمال او وزن عند الحنفية كالبطخ
القصب وروي سقوطها عن الفضل كما لغرضك وهو الخوخ وبشبهه وعن الاشارة
والقطن والزعفران وجميع الثمار والعلس حنيفة والسك شعبة عن الشيخ
يكفر من سئل ترك الزكاة للجمع عليها الا ان يدعى الشهادة الممكنة وتقابل ما فيها
حتى يدعى ولا يكفر ولا يسي لطفه وليس في المال حق واجب سوا الزكاة
الحسن وقيل يجب اخراج الضعف عند الجند والحنفية عند الحصار ولا زكاة
واجبة في مال الطفل وان كان غله او ما شئ على الاقرب الا ان يحول الى الوفاة
والاقرب استحبابها في القلة والمأشية ايضا وتولي الاخراج الوفاة في غير العمل
مع العدة في ماله وحوا او نداء في مال الطفل ويحوز للولي المولى اقتراض مال
الطفل فالأخبر استحباب الزكاة عليه ولو امتت الملاءة والرجح لليتيم ان اشترى
بالعين والا قرب استحباب زكاة التجارة ح وان امسرى في الزكاة فهو له ويضم
المال وما تم لواقت الولاية واستوى في الدمة فهو له فان اشترى العبد او حاز
الوطع والرجح لليتيم والا فالبيع باطل وحكم الحزن حكم الطفل **دوس** لستط
ايضا في وجوبها للمملوك لا زكاة على العبد وان قلنا بملكه لعدم الممكن من التصرف
ولو صرفه من لاه فهو تصرف منزلة ولو حرر بعضه وجبت في تعيينه الحرز
تجب في مال بيت المال ولا في الموهوب قبل القبض ولا الرصبة قبل الموت
والقبول ولا الغنم قبل القيمة والقبض وغرل الامام كما في ذمة على قوله
اكان التصرف فلا زكاة في الوقف وان كان خاصا والمبيع محقا والمبايع

يجوز في الحول من حين العقد على الأصح والصد من عقد النكاح والحال من حين
والقبول واللاجرة من حين العقد وان كان ذلك في معرض الزوال ولا في الرهن مع
عدم التمكن من فكها لتأجيل الدين والحجزة ولا يكفي في الرهن المتعارف في التسمين
من القاك ولا يحل في المال المقصوب والضال والحجور مع عدم الرصلة اليه ولا في
المال الغائب ما لم يكن في يد وكيله ولو عادت هذه اليه استحب ركاها السنة
في النفقة المتخلفة لعماله مع الغيبة وحجبه مع الخصومة قول ابن ابي عمير
مرفوع ولا يمنع الدين من وجوبها ولو لم يملك سواها يركب الكفر نعم لو سلمت
الحول ولما الردة فان كانت عن نظرة انقطع الحول ولا فلا داله يقتل ويمت وفي
المبتوط او يثقل اليد والحرب وليس المتع من التصرف هنا ما فاعا كما لا يمنع حجر البقية
والمرض وقال الشيخ يمنع حجر الغلس وفي وجوبها في الدين مع استا اذ ان اخرا الى
المدين فإن اقرها السقوط نعم استحب ذكره لسنة بدعيه ولو شرط المقرض
الزكاة على المقرض فالرجح بطلان الشرط ولا اقرى ابطال الملك ايضا ولو تبرع المقرض
بالاخراج عن المدين فالرجح سوطا في الاجزاء وامكان الاداء شرط في الضمان
لا الوجوب كما لا سلام فلو تلف النصاب قبل التمكن من الاداء فانه ان تلفت
العضبة بالنسبة وكذا تلف قبل الا سلام او بعده ولم يحل الحول ولا يقطر الزكاة
بالموت هذا الحول وفي سقوطها باسباب الفراق لان استيفها السقوط في
الصدقات ولو نظر قبل الدخول وبعد الحول فالزكاة عليها وفي حوران اقتصرت هنا
نظرا في الرجحان وضمانا في قطع في البسوط فلو تعدد اخر الساعي عن نصيب
الزوج ورجع الزوج عليها ولا يقطع للرجوع الزكاة في الضقة هذا لاطلاق
قبل امكان الاداء الرجوع العرض اليها **الثاني** لو استرد المهر وبتا بعد الحول

فالزكاة

فالزكاة عليها وبتا بعد الحول والكره وتفرقه للزوج ولو كان المهر حيوانا او عقدا في الترة
فلا زكاة عليها في الموضعين على الاق **الثالث** لو طلقها بعد الاخراج من النكاح عرت
له نصف المخرج ولا يخص حقها في الباقي خلافا للبسوط **الرابع** يستزاد في زكاة الغنم
شرطا احدها الحول وهو مضي احد اعشئ شهر كما ملته واحتسابا بالحول الثاني
من اخر الشهر اليه في عشر وسقط اختلال بعض الشرط فيه كالمعارضة ولو كان
بالجنس وصدق المالك فيه بمن في عدم الحول الا مع قيام البنية ولو تعدد ولا
اخراج سقط من المال في كل حول قدر المستحق وذلك الباقي حتى يقض النصاب
وللمحال حول باقراها بعد غناها الرعي قاله الحلبيان واعتبر السج والحنيد
الحول من حين التناج وهو المرعي **الخامس** لو حال الحول عليها ولم يكن فيها الفريضة كانت
وعشرين فصلا ليس فيها بنت مخاض اخرج منها مع فديتها وفي النصف المتخلفة في
الفريضة وكذا الركانت بنت مخاض او بنت لبون او حقا اخرج منها وتساورت
النصف على اشكال في الجميع ويحتمل اعتبار قيمة الصغار والكبار ويقض من الواجب
بالنسبة فلو تساورت خمس وثلاثين صغارا مائتين وبكاد وضعها اخرجت
بنت لبون خبيثة بقيت نصفها محررة ولو ملك ما الاخر في اثنا الحول من جنس ما
عنده فان كان نصابا مستقلا كالحسن من ابل يلد خمس وكاد يصير بقرة وعنده
لشون او مائة واحد وعشرين من الغنم وعنده اربعون فكل كل حول باقرا به ولو
كان غير مستقل كالاشناق استوفى الحول للجميع عند تمام الحول الاول على
الأصح ولو ملك احدى وعشرين ببد خمر في الشاة بجاهها وكذا الى خمس وعشرين ولو
ملك ستا وعشرين حدره فيها بنت مخاض عند تمام حولها وفي اربعين من الغنم
بعد اربعين وثلاثين من البقر بعد ثلاثين وجب بالوجوب وقيل لو ملك بعد حول

الأربعين إحدى وثمانين فللكل حول بافراده ورد ثلث النصاب المستحق المسكين
فاستقر زيادة واحدة وهو ميسر ولو قلنا بان الزكاة في السنة على القول النادر
الثاني السوم فلا تجب المعلوفة وإن كان لا مزية فيه أو بعض الحول ولا يجوز بالخطأ
وفي اليوم في السنة بل في الشهر تداد قير بقاء السوم للمعروف الشيخ اعتبر الألب
ولا فرق بين أن يكون المبلغ عندنا ولا بين أن تختلف فيها أو المالك وغيره من
دون أن المالك وبأنه من مال المالك أو غيره ولو استري من عاقل الظاهر غلف
أما استيجار الأرض للمعري وما يحضره الظالم على الكلا فلا **الثالث** أن لا يكون حول
ولو في بعض الحول فلا زكاة فيها وإن كانت سائمة وسط سار كننا أنا ناوه
متروك **الرابع** النصاب ففي الأبل اثنا عشر حمداً واحد خمس وفيه شاة ثم ست
وعشرون ففيها بنت مخاض دخلت في الثانية ثم ست وثلاثون بنت لبون دخلت
في الثانية ثم ست وأربعون فحقه دخلت في الرابعة ثم إحدى وستون فحقه
دخلت في الخامسة ثم ست وسبعون فبنا لبون ثم إحدى وتسعون فحقها
ثم مائة وأحدى وعشرون ففي كل خمسين حمداً وفي كل أربعين بنت لبون وقال
الحسن وابن الجوزي في خمس وعشرين بنت مخاض وقال ابن أبي نويه في إحدى وثمانين
ففي ذلك الموضع لا يتغير الفرض من إحدى وتسعين إلا بما يؤولين وكلمه
شرك وتخير المال في مثل ما بين بين الحقائق وبنات اللبون وفي الخلا
ولا فرق بين الرائي والحجائي وفي الإخراج ليقطو وكذا في البقر والحاموس
والغز والضأن والسوا من النصب ولا زكاة فيه ولو تلف بعد الحول لم يقطن
الفريضة شي وكذا الوقصة في البقر والعقوف في النعم والبقير نصابان لثلاث وفيه
تبيع وتبعه دخل في الثانية وأربعون وفيه سنة دخلت في الثالثة و

أوقاصها

أوقاصها تستدل بالما بين أربعين إلى ستين فتسعة عشر ولتعم خمسة نصب على
الأقوى أربعون وفيه شاة وقال ابن أبي نويه لسترط إحدى وأربعون ثم مائة
وأحدى وعشرون فتشأنان هم ميثان وواحدة ثلث ثم لثمانه وواحدة فاربعة
ثم أربعاً ففي كل مائة شاة وقيل لسقوط الاعتبار من لثمانه وواحدة وعلى
الأول لا يتغير الفرض عن الرابع حتى يبلغ خمسا وروى الثاني لا سبعين عن الثالث
حتى تبلغ أربعاً واما الثعبير معنوى نظير فائدة في الحول وتيفر على الضمان
وقد بيناه في شرح الأرضاء والشاة للمخرجه هنا وفي الأبل أقلها الحن من
الضأن لسبعة أشهر وقيل ابن الهرميين لثمانية أشهر واستثنى من الغز الذي دخل في
الثانية **خامس** لو فقد في عمه دفع الأقل وأتم القمل والأكثر واسترد ولا فرق بين
إحدى خمسة عشر يوماً لها كالفصال الأكره والفحل وفي غيرها فإن
والمدى المنع ولا ذات عولاً ومرضته أو هنزلن الأملن مثلن ولا الأردى والهجور
بل الأوسط والخيار إلى المالك وقال الشيخ يفرع ومحب للمرئاة خاصة في الأبل
ثلاثين وأربعين درهماً فيساوي فاليها وقيل الجحر شاة ويدفع الساعي ذلك في
الزائدة ولا جبر تضاعف الدرع ولا فيما زاد على الحذرة ولا في غير الأبل بل القيمة
ومحوى في الجميع والعين أفضل وابن اللبون عن بنت المخاض وقض كل نصاب أعلى
عن الأدنى وفي إجزاء البعير عن الشاة فصاعداً لا بالقيمة وجمنا ومنع المعيد من
القيمة في الأنعام ومحوى شاة الأبل من غير غنم البلد ما شاة النعم فلا إلا أن
يكون الجرد والقيمة ومحوى الذكر والأنثى عن مثلهما ومخالفهما ولا يفرق عن مجتمع
في الملك كما لا يجمع بين مفترق فيه ولا جرة بالخطه سوا كانت خطه أعيان
كأربعين بين شركين أو ثمانين بينهما الشاة أو خطه لوصاف كما لا اتحاد في

المرعى والمشرب والمراح مع لبن المآدى ولا يخرج من **الزكوة** تستطفي زكوة
التقديس الحول والسك والمان هجوت فلا زكوة في السبايل والغار والحلى
وزكاته اعادت هو النصاب فلا زكوة فيما دون عشرين مثقالا من الذهب ولا فيما
دون اربعة مده ولا فيما دون مائتي درهم من الفضة ولديين بعد هذا المخرج
دفع العشر عينا او قيمة والدرهم نصف المثقال وحصة ورا او عمانية واربعون حبة
شعير اى ستة دراقم والمعشوش يستطيلع خالصه نصابا فان سلفه فلا
سوى وان علم وشك في قدر العشر صفى ما كس ثم يخرج عن المعشوشه منها صافيه
محاسبيا ولا عبرة بالرغية والاخراج بالقسط وفي المبسوط يحكى الادون مع
تساوى العيار وسنط في الغلات ملكها الزكاة وانفقها الحجب وبرد الصالح
وكفى اشغالها قبلها الى ملكه فلا زكوة في البلح وعجينة البسر والحرم على الاصح
ووقت الاخراج عند الجفاف والصفية والنصاب وهو القاطل سبع مائة
رطل بالعراق هولاء صاع في خمسة اوسق ويعبر جافا مشتملا فيخرج منها العشر
سقت سيجا او بعلا او غزرا ونصفه ان سقت الدواول والغزف وما فيه من
ولو اجتمع العنبر الاغلب في عشرة الدايغ والشجر فان تساوى امثلة ارباع العشر
حبة الزايد وان قل كل ذلك بعد الموت وحصة السلطان ولو جازا وفي الخلا
والمبسوط الموت على المال لا يتل في زكوة بعد واد مضى عليها الحوال
وضم النوع والممار المتباعدة في النصاب وان اختلفت في الاطالع والاداء
وفيما يحل مرتين قولان ويجوز الغرض فيضمن للمالك الزكوة او الساعى للمالك
او يبقى ما تفر واستقر الضمان مشروط بالتلازمة وتصدق المالك في ملكها
نظام وغيره عينيه ويجوز التخفيف للحاجة ونسقط الحصاد يجوز دفع العشر

على الشجر والغيب الذي لا يصير مساو الرطب الذي لا يصير غير الحرض على تقدير
الجفاف وعلى الامام يث خاص ويكفى الواحد المعدل والمعدل ان افضل
والخطه والشعر حسان هذا ولو اختلفت الثمار والزرع في الجوزة فسطح
لواخذ الغن عن الزبيب والرطب عن النرجس بالقيصه عند الجفاف ولا يكتفى
المخرج عن الزكوة **فروع** لومات المديون قبل بدو الصلاح وزرع الدين على التركة
فان فضل نصاب لكل وارث ففي وجوب الزكوة عليه قولان ولومات قبل
بدو الصلاح وجبت ولو ضاقت التركة قدمت وفي المبسوط تزنع ونجى الزكوة
على عامل المزارعة والمساواة السر بطر خلا لا بن زهر فم لواجب رضا
طعام لم يترك وحكم ما يستجى فيه الزكوة من الغلات حكم الواجب ولو باع
النصاب كان نصيب المستحق من اى الاخراج لتعلق الزكوة بالعين ومن ثم
لومعها الدين **درر** يستجى زكوة التجارة واوجها ابن بابويه والامتناع للمالك
المسل بعقد العارضة فلا زكوة في الميراث والموهوب ولا في القنية ولو تجدد
قصد لا لتساب كفى على الاقوى وسنط فيها حول التقدين وبصا اياما ولا
من بقاء النضا وسلامة راس المال طول الحول ولو زاد لعبر له حول من
حين الزيادة ولا يستطيقا العين في الاصح فلو تبدلت زكيت وفيما يحل
العرض على حول التقدين قولان ولا اسكال في با حول التقدي على حول العرض
مادات التجارة ويتعلق بالقيمة لا بالعين فلو باع العين صحت ولو ارتفعت
قيمتها بعد الحول اخرج ربع عشر القيمة عند الحول ولو نقصت بعده وقيل
امكان الا اذا رافلا فان والاضمن النقص سوا كان لعيان ونقص سوق وفي
المعتبر لا نسب قتلها بالعين فلي هنا ثبت بقبض الاحكام ولا ينعها الدين

فالأقرب بان على القول بالعمى لا يمنع الضم ولو استرى فصا بان ذكرها واساسه قدمت
 المالية ولو قلنا بوجوبها ولا محتمل اجتماعا ولو زرع ارض التجارة واستتر
 نخلاها فشرها الا لا معنى عن زكاة التجارة في الاصل خلافا للمبسوط ولا يمنع
 انعقاد الحول على الفرع وعامل المضاربة مخيرهما اذا بلغ نصيبه فصا بان
 وفي تجليل الاحراج قبل القسمة في لان والجمع من كون الرجوع فيه ويجوز
 الارواح بتفريق العامل قول محدث مع ان فيه قسرا بل بالمالك للعصر
 العامل فنتاج مال التجارة منها ويجزئ منه نقضا الزكاة والعبرة في التفرع
 بالنقد الذي استر بكم نقدا للبلد فلما استرد راسه وباعها بعد الحول قوت
 السلعة دراهم ولو باعها قبل الحول قوت الزايز دراهم عند الحول وقيل
 لو بلغت باحد التقدين الضمان استحب وهو حسن ان كان راس المال عرضا ولو
 مضى عليه ستون ناقصا عن راس المال استحب ذكره سنة والسحب في الخيل
 شرط الا فوزه والسوم والحول ففي الصبح دينار وفي البر دون دينار والاف
 ان لا زكاة في المستر حتى يكون لكل واحد فرس في استراط كونهما غيرا
 نظر اقرب نعم لو ائير ذرارة ولا زكاة في البغال والحمير والرقول الا في التجارة
 والعقار الخلد للمنازحة في الزكاة في حاصد الغنم ولا مطرقة الضاب ولا
 الحول والخروج ربع العشر ولا زكاة في الفرس والانيه والافش للامية وروي
 شبيب عن الصادق ع كل مبي حرم عليك المال فركه وما ودهته اذا ثبتت باستقل
 بروي عبد الحميد بن عوف عليه السلام اذا ملك ما لا اخر في اثاره حول الا لا
 دكاها عند حول الاول وفيها دالة على اد حول الاصل يستتبع الزايز في
 التجارة وبغيرها الا السخال ففي رواية نذارة عنه حتى يحول عليها الحول من يوم

فتح وروي زكاة عنه لا عشر في التجارة وفي اخرها ما اخذه الظالم ذكره
 قولان احوطهما الاعادة **روى** اصناف المستحقين للزكاة ثمانية الفقراء
 المساكين ومملوهم من لا يملك مائة سنة له ولعاليه وقيل من لا يملك فصا بان
 ولا قيمته والمروءان المسكين سوم حاله او يعطى ذو العار والح خادم والداير
 مع الحاجة واعتباره لذلك وينع من يكفي بكسبه ولو ملك خمسين كالا
 يمنع من لا يكفي بربو لو ملك سبعمائة درهم وكذا ذو الضعة والضعيف ولو كان
 اضلها يقوم به دون النما السخي وهل ياخذ قيمته السند واسترسل الاخذ لان
 ولو اشتغل بالبنفقه ومحصلاته عن التكسب جازا لاخذ ولو تقففت السخي
 فقي روايه هو كمن يمنع من اذاما وجب عليه وحمل على الكراهية لان يخاف
 التلف فيجزم الامتناع والعاملون وهم السعاة في تحصيل حاجاته وكاتبه
 حسابا وحفظا ودلالة والوفقة قلوبهم وهم كفار يستملون بها الى الجهاد
 قال ابن الحنبل هم المنافقون وفي مولده الاسلام قولان اقربهما انهم باحد
 من مهم سبيل الله وفي الرقاب وهم المكاتبون والصيد في الشدة وفي جواز ش
 العبد منها غير شدة او كغير في المرتبة والخيرة مع المجزئ خلاف ويجوز صرفها الى
 المكاتب والى سيده بعد حلول النجم وقيله اذا لم يصرفه في غير كتابه وقيل
 قوله في المكاتبه الا ان يكبر السيد ولو دفعه في غيره ارجع والغارمون وهم
 الدينون في غير عصبية ولا تمكن من العصابة ولو كان في عصبية حاز من مهم
 الفقراء مع قبله ان سوطا العدا لولو حمل الحال فالرعي المنع ومحو الذمغ الى
 ديالدين فبما ان العار من بعد وفاء ثودين واجبه الفقير ويجوز ان لا يجب
 قضاءه منه ويجوز معاونة المستحق حيا وبنا اذ لم ير لها بصرفه دين وقيل

وان ترك مع لطف المال واعطاه الغارم لاصلاح ذات البين وان كان عينا في
سبل الله وهو الجهاد سوا كان الغارم مطوعا او موقعا مع قصور الزرق والاقرب
الحاق الكفر القرب به كراهة المساجد والربط ومعرفة الحاح والزاوية والسبل
وهو المنقطع برقي غير بلده وان كان عينا في بلده ما خد ما يبعه بلده ولو فضل
احاد وقيل ينسب السفر كذلك وهو حسن مع فقره الى السفر ولا مال يملكه وان
كان له كفاية في الحضر وقيل ان السبل هو الضمان اذا كان محتاجا في الحال فان
كان عينا في بلده رواه الشيخان ولو نرى المسافر اقامته عشر خرج عن ابن السبل عند
الشيخ وله يخرج غدا بن ادريس ولو كان السفر معصية فلا استحقاق **مس** بشرط
فيهم الا المولى لا امان تدعوى الخالف وان كان مستضعفا ولا في زكوة الفطر
على الاقرب يعطى لطفال المؤمنين وان كان باوهم فاقادون اطفا غيرهم وفي
استراط العمله اقول ثالثا استراط محايه الكبار وفي الساعي بمنزلة اجاعا ولا
يعطى واجبا النفقة كالزوجه والمد في رواية عمران القمي يجوز للولد وفي رواية اخرى
يعطى ولد البنت ويحملان على المذوب ولو اخذ من غير الخاطب بالاتفاق فلا
جوازه الا الزوجه لامع اعتبارا والزوج وفقرها ويحوز للزوجه عطاء زوجها
واعطاء الزوجه المستقيم بها وفي اعطاء الناصر على القول بجواز اعطاء الغائب
تدوا شهيد الجواز اما المفقود عليها ولما سدل التمكن فيها وجها استرابطا والاول
بالمنع ولو قلنا باستحقاقها للنفقة فلا اعطاء ولا يعطى لها سعي الا من قبله او
قصودا الخمس فيعطى القيمة لا غير على الاقرب ويصل دعوى الفقر والحج عن التكسب
الامع عالم المكذب ولو ادعى تلف ما لكلف البينة عند الشيخ ودعوى العزم عالم
كذب السخري ولا يعطى العرو ولا المدبر ولا ام الولد من المالك ولا غيره وفضل الخالف

ما اعطاه فريضة اذا استعصر ولا يعيد غبابة فعلا سوى الزكوة ولو ظهر الاخذ غير
مستحق اجزات مع الاجتهاد والا فلا ولو امكن ارتجاعها احدث ولو ظهر عبده
له يخرج بخلاف ما لو ظهر واجبا النفقة كالزوجه وفي الزوجه مع عدم الغناه عليها
تظهر فهم لا يرجع منها مع الثلث لو قلنا بعد الاجزاء ولو دفع زيادة على النفقة الواجب
ان يجتات ان امكن والا اجزات ولو صرف الغارم والمعازي وابن السبل في غير سبب
استحقاقه ارجع ولا حجر على الماين ولو فضل عن العزم او السفر اعاده بخلاف ما
يفضل مع التمازي ولا يسترط فيه ولا في العاقل الفقير ويحوز الدفع الى واجبا للنفقة
عاز ياوكا تبا وعاملا وابن السبل ما زاد على النفقة في الحضر ويحوز الامام بن
الاجرة للعامل والمحمل المعين فلو قصر النصب ان لم الامام من بيت المال من ثم
آخر اذا كان موصوفا بسبب ذلك السموم ويحوز ان يعطى جامع الاسباب بكل سبب
واعنا الفقيه ليقول الباقية اذا العطين فاخذ نعم لو قد دفع حرم الراي على ثم
النسبة ولا افضل لبطها على الاضاف ولو خص صنفان واحد بها جاز لا يوجب
التفضيل لرجح كالعقل والنفقة والمجزة في الدين وتلك السؤال وشدها الحاحه و
القراتر واعطاء زكوة المحم والخلط المحمل وباقي الزكوات المدفع والتوصل به الى
من يستحق من قبولها هدية ودوى محمد بن مسلم ان له يقبلها على وجوه فلا تنظر
فاذا نرى بما اخرجه من مال اعطاه رجل معين فالأفضل اتصاله اليه ولو عدل
براي غيره حازنيكه حصل الزكوة وقاير للمال بل معنى ان يدفع الى من لا يبيت الا الهدايا
اليه ويرده من غيرها ودوى الوائتي حجاز شره الاب من الزكوة ودوى عبيد
بن زرار جواز الاعتناق مطلقا مع عدم المستحق فان مات ولا وارث لغيره لاهل
الزكوة ميراثه لا تستر باهم وفيه عناية الى ان لا يستري من هم الرقاب لم يطرد

الحكم اذا استرى بغيره لاجال غيره غير ان الامام وروى ابو بصير جواز التوسعة
بالزكوة على عيال وروى جماعة ذلك بعد ان يدفع منها شيئا الى المستحق كل
ذلك مع الحاجة وروى علي بن يقطين فبين مات وعليه زكوة وولده حيا يخ
يدفعون الى غيرهم منها شيئا ويقولون بالباقي انفسهم واقل ما يعطى الفقير ما
حاجة النصاب الاول من العدين الاسع الاجتماع والقصور ولو كان الوكيل في
دفعها من اهل السهمين والروى جواز اخذه كواحد منهم لان عين له قوام
يكفه اعادته الزكوة الى ماله ولو عادت عليك قيمته كالا رث فلا بأس وبكواله
اضطر اليها **مسألة** يجب دفع الزكوة عند وجوبها ولا يجوز تأخيرها الا لضرورة كإظهار
المستحق وحصول المال فيضمن بالتأخير وكذا الوكيل والرعي بالتأخيرها او لغيرها
المحقق في المالية وهل باثم الا قرب منهم الا ان يطر بها الفضل او التيمم وروى
جواز تأخيرها سبعا وثمانين وحل على المذنب ولا يجوز تقديمها على وقت الوجوب
وروى جوازها باربعه اشهر وسبعة اشهر وفي اول السنة وقال الحسن مقدم من
ثلاث السنة وحل على القرض فيجب عند الوجوب بشرط تقاير على صفة الاستحقاق
ولو استغنى بها اجزاء وان لم ينفذ عيانه ثم يعيدها اليه لا يستحق
فيها لم يجز بان كان غناها او ارتفاع قيمتها وللمالك ان يجلبها وان كان
باتيا على الاستحقاق فيعطيه اعز او يعطيه غيرها او يعطى غيره غيرها ولو تم بها
النصاب سقط الوجوب بخلافه لا الشيخ مع بقا العين ولا نقاد الزيادة المفصلة
ولا المتصلة على الاقرب بل لم اعطاه القيمة يوم القرض وقال الشيخ يخذ منه
من الزيادة لانه انما اخذها زكوة فلا يملك ولو كان القرض شليا فمقتضاها ان يؤخذ
فقيه يوم التقدر ولو اقترضها غنيا او فاسقا فاضا وعند الوجوب هلاجان

الاختصار

الاختصاص ولو قلنا الساعي باذن المستحق وهلك فن مال المستحق بخلافه
ما اذا كان المالك هو الاذن فانها من ماله ولو اذنا قال الشيخ كون منها ولو
اختلفا في كونها زكوة وقضاهما للفظ فان اختلفا فيه حلف المالك فان اختلفا
فيه حلف المالك واستدعها ولو قال هذه صدقة ثم ساردت القرض فالاقرب
عدم السماع فان ادعى علم القابض اختلف فان بكل حلف المالك واستدعها
ويجب دفع الزكوة الى الامام ونائبه مع الطلب والا استحب دفعها الى الفقير
المأمون وخصوصا الاموال الظاهرة واجبا المقيد والحالي جملا الى الامام
فنايبه فالفقيه استبداد مع الوجوب لو فرض ما انفسه لا جرم عدم الاجزاء ويجب
على الامام الدعاء لصاحبها عند الاخذ وقيل يستحب ولا يجوز تقبلها مع وجود
المستحق فيضمن وقيل يكفه ويضمن وقيل يجوز بشرط الغمان وهو قرض ولو عدم
المستحق ونقلها له فيضمن وحرة الاعتبار على المالك ويجوز للمالك تفريقها
بنفسه ونائبه وتجب اليه عند الدفع الى الوالي والمستحق بمسئله على الوجوب او
الذنب وكونها زكوة مالا وفطرا وصدقة ولا يقبل المال ولا يقبل الساعي
الى غيره اخرى عند الدفع الى الفقير ولو نوى المالك بعد الدفع فالاقرب الاجزاء
مع بقا العين اختلفا وعلم القابض بعد اليه ويجب على الوكيل اليه عند
الدفع الى المستحق والاقرب وجوبها على الموكل عند الدفع الى الوكيل فان تقدرت
احدهما فالاقرب اجزائه الوكيل وقال الشيخ لا تجزى الا بتماما ولو لم يملك
عند اخذ الامام والساعي او الفقير اجزائا اخذت كلها ويجب عليهم
اليه عند الدفع الى المستحق ولو احدث طوعا عفوا اجزا اقربها الاجزاء اذا نوى الثلث
ويجب فيها الحرم فلوقال هذه زكوة او خمس او قرض او نقل وان كان مالا القابض

باقية مذكورة ونقل لم يخرج ولو قال ان لم يكن باقيا ففصل اجزا ولو دفعها عن المال
الغائب فإن ما لغاها الاقرب جواز صرفه الى غيره مع بقاء العين او لغاها وعلم القاض
بالحال **مسألة** او اقضى احد الثلثة الزكاة عن المال كبريت ذمته ولو تلف بخلاف
ما لو قبضها الوكيل وكان قد تقدم تفريط من المالك فتلقت ذمته للوكيل ولو غرها
المالك ما وجب ابعاده ولا الوفاة او غنا فان لم يكن يمكن من الاخراج فالتفريط مع
التلف والافتن ولو عين المالكها والفطرة في مال قيم مع عدم السخى والا قرب
التعيين مع وجوده فليس لها بالذمة في الموضعين في وجه نعم ان كان له ودي الكلي
عن الباقر ع ان لو اخرجها بغيرها او لو اخرجها له ولما دفعها فلهما فطرته الا اؤتمنت
عليها ولو كان المال غائبا عن شخص بنقله الى بلد اخر ويسخى صرفه الفطرة في بلده
المالية في بلدها صرفه صدقة البادى على اهلها او الحاضرة على اهلها او لم تتم
في القوى الظاهر كما للحال في الابل والبقر واصل الاذان في الغنم وكتبه الميسم اسم الله
طها زكاة اصدقها وجره وحج على الامام بعث عامل الى كل بلد ويراعي فيه البلوغ
والعقل والايمان والعدالة والفقعة في الزكاة وان لا يكون هاشيا ولا عيبا على الاقرب
ولو كان مكاتبنا الاقرب اجزاء ولو تولى الهاشمي العمال على قبيلة او حمل الخوازن وكما
لو تطوع بها غيرهم ولو فرقها الامام والفقهاء سقط سهم العامل وكما لو فرقها
المالك بنفسه على الاضاف ويقط مع الغيبة ايضا لا مع تمكن الفقير من نصيبه
وسهم المولفة الا مع وجوب الجهاد ولا يسقط سهم سبيل الله ولو قصرنا على الجبل
كان ما يوجبنا الذم الى مولى الهاشميين وكذا هذا بنجد والى بنى الطليح خلا
للفيد **مسألة** يجب زكاة الفطرة عند هلال شوال على البالغ العاقل الحر غير المجنون
عليه المالك اخذ نصيب الزكاة او فرق منه على الاقرب ولا يجب على الفقير خلافا

لأن المجند ويجب على المكتسبة سنة اذا فضل عنه صاع ويجب اخراجهما عن عيال
اذا وجبت نفقتهم كالزوجة والمودين والرقوق او سخي كالقريب والضيف ولو
كان كافرا ولو ابق العبد فالوجوب باق ما لم يملك مائة او يملكه غيره مكلف الفطرة
ولو كانت الزوجة صغيرة او غير مكنة او ناشرة او مستعبا بها فلا وجوب على الزوج
خلافا لان ادريس ولو اعز الزوج فالاقرب الوجوب عليها مع بقاءها ولو اطلق
الصغير فلا زكاة الا ان يملكه الاب برعاها وجهها الشيخ على الاب ويجب فطره خا
لم يرد حرة والولد الاب مع الرمانة ولو عصب العبد وقال العاصب وجبت عليه الا
فعل المالك الا ان يحمل الزكاة ناعته للعبودية ولو ثبتت الحرية وجبت بالنسبة
للشيخ قول بعدم الوجوب عليها ويجب على المكاتب المشرط خلافا لابن البراء لان
الطلاق لا مع العيلة وفي سنة محمد بن يحيى يجب عن المكاتب وما اعلق عليه
بافريق خمسة لومات المولى قبل الهلال وعليه دين مسترعب فلا زكاة في رقيقه
عند الشيخ بناء على ان التركة لم تنقل الى الوارث **مسألة** لو وصي له عبدا وقيل لم يملكه
وجبت زكاة على العاقل اذا كانت الوفاة قبل الهلال وفي المشرط لا زكاة على احد
مسألة لو وهب له عبدا قبله فاشترى القبط عن الهلال على ذلك الموهوب والشراء
انما القبط ولو مات الموهب قبل العول وقبل القبط فبلى استلزام القبط خطا للهبة
على عدم قبض الوارث **مسألة** فطرة العبد في خيار الثلثة على المستر في الخلاف
على البايع لانه لو تلف كان منه **مسألة** فطرة المشتري على ملاكه بالنسبة وقيل لا
فطرة فيه ويسخى الفقير اخراجهما ولو بصاع يديره على عياله فية الفطرة من كل
واحد ثم يصدق جبره على غيرهم ولو ملك عبدا او لدا وروح بعد الهلال استحب
الى صلوة العبد والمراد بالهلال دخول سول ويكفي في الضيف ان يكون عنده في

اخر جزء من رمضان متصلا بشوال سمناه ساكرة والاقر بان لا بد من الافطار
 عنده في شهر رمضان ولوليله وقيل عشرة الاخير ونصفه كل واحد وقتها يحل
 وقال الحسن يوم الفطر ولا تقدم على شوال والمشرع حان هان اول شهر رمضان
 والاول جعلها فضا واحتسابا على الوقت وقال الرضوي والمفيد وفيها طالع الفجر
 من يوم الفطر قبل صلاة العيد واختاره الشاميون الثلاثة والاجماع على اخراج
 يوم الفطر قبل الصلاة افضل ولو خرج وقتها فالاقرب وجوب قضاءها سواء
 اولا في سائر ايام ليس يكون اذا والواجب صاع فقل اهل الحرمين وزنة الف
 درهم وبما وسبعون درهما شرعية من القوة الغالب واكثر الاصحاب حصرو
 في السبعة النمر والزبيب والخطبة والشيرة والازر والاقط واللبن والاقرب في التفضيل
 وافضل القرظ ثم الزبيب ثم القوت وفي الخلاف في السجوة القوت الغالب وقال ملا
 اعلاها قيمة وتجرى القيمة بغير الوقت وروى درهم في الفداء والخض وروى ثلثاه
 في الرخص **وع** الدقيق والسويق والخمر ليست اصولا وكذا الرطب والنب وفيها
 نظر وقال ابن ادريس الجوز اصل **الثاني** لا يجزئ الموب ولا جز الصفي الا بالقيمة **الثالث**
 لو اخرج نصف صاع اعلى قيمة مساوي صاعا اذ في فخر ابره ودد وقطع بالاسراء
 في مختلف **الرابع** لو اخرج صاعا من جنسين او اجناس فالاقرب المنع سواء كان
 عن عبد مستر كمن اثنين مختلفي القوت ولا يصرف المال الى ربيح ولا خسر
 الفارزة والحجران بها مع الصفا فان لا يعطى المستحق اقل من صاع مع الا مكان
كاسب الصدقة وهي العطية التبرع بها من غير رضا بالمقر قال
 الله نعم وما اشفقوا من غير خوف اليكم ولا النبي صلى الله عليه وآله الصدقة ترفع
 ميتة السوء وقال عمار الله ليدفع الصدقة بالبلاء والوسيلة والمحرق والفرق والهم

والحجوز الى ان عز سعين بابا من السوء وقال الصادق ع المعروف بي سوى الزكاة
 فتقرى الى الله باليس وصلة الرحم وقال علي عليه السلام كما توارى الصدقة ترفع
 بها عن الرجل الطلوع وقال الباقر ع ضائع المعروف ترفع مصارع السوء وقال
 النبي صلى الله عليه وآله عشرة والعشرون ثمانية عشر وصلة الاحوان عشرين وصلة
 الرحم باربعة وعشرين وقال الصادق ع داود مرصا كرم الصدقة وادعوا بالبلاء
 واسترلوا الزد وبالصدقة وبى هقع في يد الرب قبل ان تقع في يد العبد ويسحق
 للمترين ان يعطى السائل بيده ويا من يدعاه الله والصدقة عن الولد ويستحب بيده والكبر
 بالصدقة لرفع شريته وكذا في اول الليل للحاضر والمساقر ويكره السائل ان يكون
 على فرس وخصوصا ليلا لاثواب اطعام الهوام والحيثان عظيم والصدقة تعفى
 الدين وتكف بالبركة وتزيد المال وان التوسعة على الغيال من اعظم الصدقات
 ويستحب زيارة الورقة لهم في الشتاء ويجوز على المدي وان كان احشيا وعلى الخالف
 الا التايب ونزع المحسن من الصدقة على غير المومن ولو كانت ذبا وفي رواية في
 الجهمول حال اعطى من وقت الرحمة في قلبك واكثر ما يعطى ثلث درهم واعطاء
 السائل ولو اختلفا تحتها او قره او سقها واكثرها افضل ولو كثر السؤل اعطى ثلثه
 وتخير في الزايد ويوم السائل بالدعاء ولو كان كافرا او وكيل في الصدقة احد
 المستفيدين ولو قدره افضل الصدقة جهد المقل وهو الاشارة وروى افضل الصد
 عن ظهر غني والجمع بينهما ان الاشارة وروى افضل الصدقة على نفسه مستحب على قدر
 على عيال ويستحب الصدقة للمجرب وتكره بالحيث والضياف من افضل الصد
 وكذا سفي الماء والحج عن الميت خصوصا الرحم وبذل الجاه والكلمة المنيرة و
 الصدقة على الرحم والعلى والاموات وروى رسول الله صلى الله عليه وآله والكفاية

وأنفق له وانظار المعسر والاهتمام الى الاخوان والبراءة بها قبل السؤال وتحويلها
وتصغيرها وتسرها وتحويلها الى شكر المنعم بها ومحرم كغيرها وان صدق بجميع ما له
الاسمع وثوقه بالصبر ولا عمل له وصلة المديون بالمحبة والصدق مع التضرع بها
المن بها والسؤال غير الله فمن فتح باب مسئلة فتح الله عليه باب فقر وقال زيد العائدين
عليه السلام من سأل من غير حاجة اضطر الى السؤال من حاجة وظلها والحاجة وسكان
الفقر ولو اضطر الى المسئلة فلا كراهة وتلك بالاجاب والمقبول والقبض فان كان
بالفعل ولا بد فيها من نية القرض فلا يصح الرجوع فيها بعد القبض ان حكم كانت ولا يجزى
وجز الشيخ الرجوع فيها ولو هو بيد والصدق من افضل الا ان تنهم من المراساة او
بقصد اقتداء غيره بما الواجبة فانظرها افضل مطلقا **كتاب الخمس**
وهو حق ثبت في النعمان على ما شرطه الاصل المتفق ضاعن الزكاة وتجب في سبعة اقسام
ما غنم في دار الحرب على الاطلاق الا ما غنم في دار الاسلام او سرق او اخذ عليه
فلا اخذه وما يملك من اموال البغاة عني وكذا فداء المشركين وما سواها عليه
الحزب ان الجند الجزية وعشور اهل الحرب **الثاني** جميع المكاسب من تجارة وضاعة
ورزق وعمرى بعد مائة سنة ولعلها لواجب الفقهاء والضيف وشبهه واعمال
سجنى الفقهاء غير موزنة ولو سرق حسب عليه ولو فتر حسب عليه ورجوان
الجند في ترك حرس المكاسب واذن الجلبى والميراث والهبته والهدية والصدقة
ومنه ان ادرس وهو ظاهر ان الجند واذن الشيخ العمل المحلى والمن واذن
الفضلاء الصنع وشبهه ولا يترفع الجوز على الحول خلافا لابي ادريس نعم
حوز ناحيته احتياطا للكلف ولا يعتبر الحول في كل كسب بل سأل الحول من حين
الشرع في التكسب بانواعه اذا تم خمس ما فضل ولو ملك قبل الحول ما زيد على الموزن

دفعه او دفعت بحسب في التجليل والتأخير ومن الحجج الخمس فيما غنم من اجتمعت من
فضلات ولو صادف سأل الرقة الحول وحول الخمس والاقر بان الحول هنا تام
فلا يحرم الطعن في الثاني عشر والموتة بالخذة من لا المال في وجبه ومن طار في
وجبه ومنه ما بالنسبة في وجبه ولا يحجب ما تلف من التلاد والطارف ولا يحجب حرس التجارة
والصناعة والزراعة والربح في الحول الواحد والدين المقدم والمقادير المحل مع
الحاجة اليه من الموزن ولو وهب المال في ائنة الحول واستوى معين حيلة لوقف
ما وجب **الثالث** الحلال المختلط بالحرام ولا يعلم صاحبه ولا قدره ولا يملكه جماعة
من الاصحاب ولو علم صاحبه صالحه ولو علم قدره صدق به ولو كان الخليل مما
يجب فيه الخمس ففي قدره نظر ولو علم زيادة على الخمس خسه وصدق بالزيادة
ظنه **الرابع** ارض الذي اذا استراها من مسلم وان لم يكن في اصلها الخمس اما من رقبها
او من ارتقا عمدا والنية هنا غير مقترنة من الذي وفي وجبه على الامام ولو احاكم
نظر اقرب الوجوب عنما لا عنه عند الاخذ والرفع وهذه الاربعه لا تضاربها بل
محب فيها وان قلته يظهر من المصنف في المراءى اعتبار عشرين دنيا في الغنمة **الخامس**
الكثرة والركان اذا وجد في دار الحرب مطلقا او في دار الاسلام ولا ان لم يكن
عليه ان الاسلام فلفظ خلافا لوجهه في ملك متباع عرف النابع ومن قبله ان
لم يعرف فلفظ اورد كان بحسب ائنة الاسلام وعدمه والظاهر ان مجرد قول المعروف كاف
بلا يميز ولا يمين ولا وصف نعم لو تعاين مكان لدى اليد عني ولو كان راسا
فقولان للشيخ ولا فرق في الركان بين اضافة الاموال ولا بين الواحد حتى العبد
والكافر والصبي ولا يسقط الخمس بكما نوهضاه عشرين دنيا راعيا او قنينة
بدر الموزن ولا يعتبر فيه نصاب ثان ولا حول **سادس** المعادن على اختلاف انواعها

حتى المعرة والجمر والنزدة وطين الفضل والعلاج وحجارة الرحي والملح والكبريت
ونصابه عشرون دينارا في صحيح البرقي عن الرضا ع واعتبر الحجابي دينارا للرعايا
والأكثر لم يميزوا نصابا وكل ذلك بعد من لاخراج والتصفية ولا فرق بين أن يكون
الأخراج دفعة او دفعات كالكنز وان حددت بقاها او اوقاها ولا يسخر المخرج
مسما ان كانا بادن الامام وصيا او عبدا ولا يخرج المعدن والكنز خمس ومجما
بعد الموت **السابع** كلما خرج به العرض اذا بلغ قيمته دينارا دفعة او دفعات لعرض
او لا والمعتبر بالخذ بالعرض ولو كان مفرغ من خصال الاقرب من معدن وصيد البحر
بالكاسب على الاصح وفي قول لا خمس فيه وفي وجده من العرض والحق ان العبد
التقل من الغنم وقال الشيخ لا خمس فيه درس صحيح النجاشي الامام ع واليا في
المساكين وابتأ السيل من الهاشميين بالاب فمروني به وبنهم صفيين وفي رواية
له خمس النجاشي انهم الله يليه الامام ومهم الرسول لا تقرب اليه ومهم ذي
القرى بهم ونصف النجاشي الثلثة الباقية من المسلمين بعد كتابته وفي القري بهم
المتعقبن وهو شادوا اعطى المرتضى المستوف بامه والمفيد وابن النجاشي الطلب
ويعتبر في الاضاف الايمان لا العدالة على الاقرب وفي المسكين وابن السيل
ما مر وفي اعتبار فقر اليتيم نظره ولو اعتبره الشيخ وابن ادريس وكذا في اعتبارهم
الاضاف اما الاشخاص فمهم الحاضرين ولا يجوز النقل الى بلد اخر الا مع عدم الشئ
كالزكاة ومع وجود الامام بصرف الكل اليه فيعطى الجميع كهايتهم والفاضل
لولا العوز عليه وانكره ابن ادريس وفي عتب قبل يفر او تسقطا ونصرت الى
الدور العلوية وفقر الامام به مستحبا او رضى به والاقر ب صرف نصيب
الاضاف عليهم والخير في نصيب الامام من الدفن والايا وصلته الاضاف

والا فمهم وفي رواية الثلث مظاهر النجاشي

مع الاعوان اذن نائب الغيبة وهو الفقيه العدل الامام الجامع لشرائط الفتوى
فحب بطله عليهم ما استطاع بحسب حاجتهم ونحوهم وهو نصابهم فان فضل
عن المرحومين في بلد فله حمله الى بلد اخر وفي درجة نظره والاقر بان لا يحمل
مع وجود المستحق لطلب المساواة من المستحقين وهم ولا رافط البس والعباس و
الحارث وادى غيب وخفي توفير الطالبين على غيرهم وولده فاطمة عليها السلام
على الباقيين ولا يجازى ولا اعطاء من السنة وقضا الدين ونحوه لقاصد المحسن
للحق والميت على الاقرب لان جهة الغنم اقرب من جهة المسكين والكهين به وصرف
المختلط بالحرام والمعدن والزركار صرف الباقي لا مصرف الزكاة ولا افعال للقيام
وفي الارض التي ياراهلها ويخلو عنها او سطرها فيزنتال ومنها البحر في رواية
محمد بن مسلم والمغاز وسائر الارض وروس الحال وبطون الادوية وما يكون بها
والام وصفا يملوك الكفر وقطاعهم غير المصنوعة من مسلم او مسلمة وصفا يا الفنا
كالامة اللقية والفري الجواد والشوب الفاسخ والسيف القاطع والذرع وميراث
الحثري وان كان كافرا وعينه من غير ائمة اذ نرد في دابة العباس المرسل عن الصادق
ولا يجوز التصرف فيه حقه فيزاد في الغيبة على المساكين كالاته السبية ولا يجب
اخراج جسمها وليس من باب التخليل بل فليكن الحسد والجمع من الامام والاقر ب
ان هو الفاسد من المباح وان تعددت لولاير سالم ما لم يرد الى الارواح كالحار
التدريج والتفريق وتخل المساكين اما من المحض الامام كالحار في هذا الكفار
من الارواح بمعنى انه يستثنى من الارواح مسكين فاذ راع الحار واما التاجر
فمنه ابن النجاشي على العموم لرواية يونس بن يعقوب وعنه ابن ادريس ان يشتري
معلق النجاشي من لا خمس فلا يجب عليه اخراج النجاشي الا ان يحرقه ويربح

والاشبه تعميم باحتال انتقال حال الغيبة كالصرف في الارضين للموات والاحياء
وما يكون بهما من معدن وسجرو نبات الفحوى وولاية يونس والحارث نعم لا يباح للزنا
الا فقرا للمد الميت واما المعائن الطاهرة المطلقة فالاشهر ان الناس فيها شرع جعلها
المفيد وسلا من الانفال وكذا الحارث **كتاب الصوم** وهو قسطن التفرقة
على ترك الثمانية الاكل والشرب للمعاد وغيره والجماع قبل او بعد الاحدى وغيره
على الاقرب والاستنابة اصال العباد الغليظ الى الحق والبقا على النجاسة مع علمه
ليلا لا يحقنه بالماء والارتماس على الاقرب من طالع الفجر الثاني الى عروب الشمس
من المكلف والميزن السلم الخاضع عن السفر والمرض والحض والغفاس والحجبة على حج
والاغما والسكن وطول الزم فستوطنة الوجوب والندب والقرية ليلا او نهارا
للناس الى ذوال الشمس وكذا الجاهل بحجب ذلك اليوم من تجرد الغرم على صوم
غير معين زمانا كقضاء او النقل والا قربا بعد العمل باستداد النهار لا الفرض
خلا فالابن الجند وفي التهذيب رويان يجوز فيه القضاء بعد الزوال بشرط
ما عدا شهر رمضان معين سبب الصوم وان كان ندبا سيما وشهد على الاقرب
وفي المبسوط فريضة القرية ان ينرى صوم شهر رمضان ولا يباين افضل وكذا
الافضل ان ينرى الاداء ولا يحجب بعدها بعد الاكل والنوم او النجاسة على الاقرب
سواء عرض ليلا او نهارا بالاختلاف وتنقد والنية بعد الامام في غير شهر رمضان
اجماعا وفيه قولان اجود مما التردد ولو قدر عليه في شعبان لم يحرم على
الاقرب ولستط الحرام مع علم اليوم وفي يوم الشك بالمتزودة قول قري
محبا استمر اها حكما فلو نوى الافطار في الاثناء او اذ ندم عاها المشهور
الاجزاء وان ثم وكذا لو كره الامتناع عن المفطرات باثم ولا بطل اما الشهر

نظار
لها مع بغا ارادة الامتناع او الاستمرار عليها حكما فلا اثم ولو تردد في الامتناع
او في كراهة الامتناع فوجهان شرقيان على الجزم واولى بالصحة هذا الوجه
الافضل في الجميع ولو نوى افطار غد ثم جدد قبل الزوال في شهر رمضان
واولى بالاطال ولو نوى الذب فظهر الوجوب جدد فيه الوجوب واخر
ولان كان بعد الزوال وكذا لو نوى الوجوب عن سبب فظهر استحقا قسما
اليوم بغيره جدد التعين وهنا محبا التعين في رمضان **فصل** لو عدل عن
فرض الى فرض لم يحرم مع تعيين الزمان للاول ولو صلح الزمان لهما فالاقرب
المنع ايضا ولو كان بعد الزوال في قضاء ضمان لم يحجر قطعا ولو عدل عن فرض غيره
متعين الى نقل فوجها امرتيان واولى بالمنع ويجوز العدول من نقل الى نقل
ما دام محل النية باقيا وتبادى رمضان بنية النقل مع عدم علمه ولا اقرب
سرمانه في غيره من الواجبات المعينة ويتبادى رمضان وكل معين بنية
الفرض غيره بطريق الاولى وفي تادى رمضان بنية غيره فرضا او نقلا منع
علمه فلا ان اقربهما المنع ومسحبان في المعين غيره ولو نوى فيه غيره ولا
يجزى عما نواه في الموضعين اجماعا وتبادى قضاء رمضان بنية طاهر
في الجاهل بالشهر ولو ظهر سبق صومه على رمضان لم يحرم وحكم المعين
كذلك ويجب على هذا في كل سنة شهر بحسب طئنه ولو فقد الظن بحج
ويجعله هلالا ان اسكن فالاعداد يافظ فظهر نقص الهلال غير رمضان
قضى يوما وشهر ايضا بادر الدهر لم يحرم في نية التعين لرمضان
ولو فقهه بالسفر وسافر لم تحر في افطاره ولا افطار العبددين ومحرر
المحرر في كل صوم متعين ولا يحجب في النية المقارنة لطلوع الفجر وان

وان كان جائزا وظاهر المفيد والحسن منه **ليس** لا يجب الصوم على الصبي وان اطاق
هم يحرم عليه السبع ويشد دلتع ويكون صوما شرعيا بمعنى استحقاق الثواب
ودخوله في اسم الصائم ولو اطاق بعض النهار فصل وقيل انما يوم اذا اطاق
ثلثة ايام تباعا ولو بلغ في اثنائها النهار اسك مستحبا ان كان له شيا ولو في
التخلف محب وقاديا ان تناول ولو شك في البلوغ فلا وجوب ولو نظر في
معي بالجماع لم يجب القرض له ولو وجد على ثوبه الخصر ميتا فلا فرق بالبلوغ
مع اسكانه ولو كان سكرانا فلا ولو استرك بين صبيين واحدهما بالغ فالاولى
تقديرا ولا يجب على المحرم ولو سقط هريضة وان كان سببا المكلف ولا تترين
في حقه ولا على المعنى عليه ولا يقتضي سبق النية ولفظا وشرائط المفطر
خلافا للمبسوط وقيل المفيد رحمه الله يقتضي ما لم ينزل قبل الاغمار فحرم
ولا يصح من السكران وان وجب عليه والنايم يحكم الصائم مع سبق النية او
انتباهه من الزوال ويجوزها ولو نام اما قضي ما لم ينزل وفي المبسوط نص
كلها مع سبق النية بناء على احوال النية للامام والكاف يجب عليه ولا يصح
منه الا ما ادركه من قبل او في المبسوط لو اسلم قبل الزوال اسك ورواية
العيس تدفع ولو اذن السلم في الاثنان الوجه فساد الصوم وان عاذا خلافا
للمبسوط والمعتبر ولا على المسافر حيث يجب القصر ولا يصح منه صوم رمضان
واروده ولو صام رمضان نيا او كان عليه شهر مفيدا السفر صام عنه
نظاها الشيخ الجوار ومنه القاضلان ولا يصح في السفر غيره من الواجبات الا
للائه الحريم وثمانية عشر للبدن المفوض من عرفات والند المفيد بالسفر وحز
المرضى صحه صوم المسلمين اذا وافق السفر وروايتان وابنا ابو خرا الصيد

والمفيد باعدا رمضان في فحوى كلامه والكل منزول والا قرب كراهة الذب
سفل الا انك لما لم الحاحر المدينة والنحن المفيد المشاهد وابنا بابويه وابن ادرين
الا عتكان في المساجد الاربع ولما نطق اذا خرج قبل الزوال على الاقرب بيت
النية او لا ويفطر المسافر للترهه خلافا للحسن حيث وجب الصوم والنساء والخمر
السفر على من شهر الشهر حاضرا خلافا للحلبي نعم يكره الى ثلث وعشرين ولو قدم قبل
الزوال ولو قينا ولا مسك واحسا فالا ناديا ولو علم التقديم قبل الزوال تخير في
الافطار والامساك وهو افضل لرواية رفاعه وهو تخير في صوم رمضان تابع
لسببه كما تخير المسافر بين نية المقام وعدسه صعد الصوم والتقدم يحصل بروية
الحمداد وصاع الاذان ولا يحرم الجماع على المسافر خلافا للنهاية وحرمة الحلبي على
كل مفطر الا مع الضرورة وكذا النكاح من الطعام والشراب والوجع الكراهة ولا على
الريض للتضرده بحسب وجبنا ولفظه يقول عارف ولو صام لم يخرجه ولو كان
جاهلا على اسكال الرواية غفيرة من احرامه المريض فحمل على الجاهل او على
من لا يضره ورويه كقعود المسافر ولا على الحائض والنفسا ولو في جن من النهار ولو
زال عنها الاثنا استحب الامساك ولو طهرت ليلا فتركت الغسل قضت ولا كفارة
على الاقرب ويصح من المستحاضة اذا اعتلت على النهار فلو تركت فمك الحائض
ومن الحائض اذا تممكن من الغسل والا قرب وجوب التيمم ولو تمكّن ليلا
تعد البقائض وكذا لو نام عينا والغسل او عاود الزم بعد انتباهه فصاعدا ولو
ولو اصبح حيا ولم يعلم انفق الميسر خاصة وفي الكفارة وما وجبتنا بعد
وان كان نفلا ففي رواية ابن كبري حقه وان علم بالحائض ليلا وفي
رواية كليب طلاق الصحة اذا اغتسل وتخل على الميسر والذنب للني عن

قضا الجنب في رواين سنان ولو احتمل هذا لم يفيد مطلقا ولو لم يفسد
فالوجه وجوب قضاء الصوم كالصلوة ومجا القضا على كل تارك مع كل
واسلامه ولا يقضي الخالف صومه لو استبصر لمواغبي عليه بفعله فقي كالكفر
ولو لم يعلم فاداه الشاؤ الى الاغيار والسكر فلا قضاء ولا بد من قول الزمان
للصوم فلا يصح صوم العيدين مطلقا ولا ايام التشريق لمن كان مكي والحنبل والشيخ
مكي واسترطا القاضل كونه ناسكا لمجاعة وعمره والرواية مطلقه ولو نذر هذه الايام
بطل ولو ما نفت نذره لم يصح ما في صيام بها فلو ان احوطهما الوجوب
لاصيام يوم الشك بنيه شهر رمضان على الاظهر قال الحسن وابن المجدي
الشيخ في الخلاف لا يجزم وعزى ولاصيام الليل فان حمل الى النهار فبطل الاصل
المنهي عنه وكذا جعل عشاءه محرم **درس** يفيد الصوم بفعل الثانية
عمدا الا نهوا وان كان في النفل للرواية على وجه لا يجب القضا والكفارة على
العالم الا في الحقيقة فانها كفارة وكذا لا يكفر الجاهل على الاقرى ولو كان بعد
انقضاء ناسيا اذا نوى اعادة الا فطار وفي حكم تعدد البقاء على الجناية والاعراض
عزمية الغسل ومعاودة النذر وفي حكم تعدد البقاء على بعد انتباهه من ان نذر
الغسل اذا طلع الفجر وفي حكم الاستئنا النظر لمعاد والاستمتاع والملاعبة والتجمل
اذا قصده ولو اكره على الا فطار فلا افساد وسرور في حلقه وخوف على الاقرى
ولو اكره وجب تجمل فيها الكفارة لا القضا وفي التجمل عن الامنة والاجنب
والاجنبى وجب للمرأة لو اكرهته ومحل الاجنبى لو اكرهها نظرا لقرينة التجمل في
الاجنبى ولو تزوج الجاهل مع الجاهل فلا شيء ولو استدام كفره وكذا لو تزوج بنيه
الجماح وتيقن الكفارة تنبأ له غير المتبادر من الماكل والمشرى بخلاف المرتضى

واسقط

واسقط القضا ايض ونقل وجوبه ولا يقطع الكفارة لعروض الحيض والسفر
الضروي على الاشد والكفارة عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او طعام
سنتين مكيًا وقال الحسن والمرتضى من تبه ولو انظر على محرم كذا او مال حرام
وحسب الثلاثة على الاقرب ولو عجز عن بعضها ففي بيله نظر ويجب القضا واجتنبه
تناول المعصطانا بقاء الليل ولما يصدق القدره من اجنبه غيره متا بوا
زواله ولا الا ان يكون معلوما صدق او عدلين فيكفر وكذا لو انظر لظن بخلاف
الليل مع قدرته على المراعات ولو ادعى فطن ففى القضا قوله ان شهرهما القضا
او بعده التي ولو زرع فلا **قال المرتضى** لا قضا بعده ونقل وجوب
الكفارة ولو تابع ما خرج منه كفره واقتصر في النهاية وكذا القاضى على القضا وفي
رواية محمد بن سنان لا يفطر ويحمل على عوده فينقض ويسق الماء الى الحلق
اذا قطنض او استنشق للمبرك ولا للطهارة للصلوة وازالة الجفاسة وفي الصلوة
المتدبر رواية حسنة القضا تركه المبالغة فيه للصيام وقال يونس الا فضل
ان لا يقطنض ولو سبق بالندوى او طرح شيء فيه لغرض صحيح فلا شيء بخلاف الغيب
وبعدا ونالزم مبداء تنبيه غير نذر يعقب الجناية فيطالع الفجر ولا شيء في التوبة
الاولى وان طلع الفجر والنظر الى المحرمة بشئ يعنى مبرقصد ولا اعتياد **درس**
اختلفت في وجوب القضا والكفارة بالكذب على الله او رسوله والامر عليهم السلام
متعدا وتعد الارفاق والسموات والوجوب وان صفت الماخوذ وتعد ذلك النية
فا وجهما الحلبي وبعض شيخنا المعاصرين وهذا ذووهم الراية العليظة التي
تصل الى الجوف ووجهما الشيخ والقاضى ونقل المرتضى وجوبهما بالمحقنة
ومما ستر وكان السعوط بما يتدلى الحلق متعدا كالشرب لا ما يصل الى الدماغ

انصر

واوجهما المفيد مطلقا ولو اتبع ما اخرج به الحلال لم يمتد كراه في الحلال
 القضا ولو قصد الامتناع بالملأ عينه فلا كراهه خلافا لابن الجني وختلف
 في وجوب القضا بالحكمة بالحامد والصبي الاحليل فصل الجوف وفي طهره
 نفسه برح كذا لك او اوى جرحه كذا وكذا وقطر في اذنه هذا او مضع او
 حبسنا المرأة في الماء وكرهها الزوج على الجماع او امدى عن ما رغبة فيفترصد
 الاشبه عدم القضا في الجماع وسكر الكفارة بتكرار الوطئ مطلقا وتغايير
 الامام مطلقا ومع تحلل التكفير على الاقرب وفي تغاير الجنس في لان اسقطها الكفر
 ومع اتحادها لا تكرار قطعاً ومن افطر في شهر رمضان ستمائة من دراهم غيره
 مرتين وقيل بقتل ثالثه لم يلزم سماعه وبى مقطوعاً ولو استعمل غير الجماع
 والاكل والشرب المعتادين لم يكفر خلافا للحلي ولو ادعى الشهادة المحككة قبل
 منه وبغير الجماع بمائة وعشرين سوطاً والمطأ وعته مثله ولو اكرهها غيره
 حسين وانما تجزى الكفارة في شهر رمضان بعد الزوال وقال المحقق والزندليني
 وشبهه ولا اعتكاف الواجب وقضاه رمضان وهو شاذ وانما يكون القضا
 في المتعين ولما عجزه فلا يصح قضا وان وجب الصوم ثانياً بالفساد ولو افطر
 نحو فالتلف في الاقرب القضا وفي الرواية شرب ما يملك من الرغوة خاصة و
 فيما دل على بقاء الصوم وعدم وجوب القضا كما اختاره القاضى وكفارة
 التذوق بعد رمضان وكفارة المتعين بالعين عيين وكفارة القضا الطعام
 عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثاً بام ودرى كفارة كرهه كقول ابن ابي
 عيين كقول القاضى ولا شئ كقول الحسن وظاهر الحسن والحلي عجزه
 افطاره قبل الزوال والحلي ابن بابويه على والحلي قضا الدرية ولا يجب

في الزوال والقاضى

في القضا الفدية خلافا للحلي ويستحب التتابع لا الفدية على الاصح ولا ترتيب
 فيه فلو قدم اخوه فلا شبهة الجواز وهل يستحب تقديم الاول فالاول ام لا
 وكذا في وجوب تقديم القضا على الكفارة ويكفي في تتابع الشهرين يوم من التتابع
 فاسح التفريق بعده على الاقرب ولو انظر لعدم مطلقاً ولا يجب الفدية
 بعد ذوالالحجة والعبد مائة خمسة عشر يوماً في كفارة في الافطار والظهار
 على قرب الشيخ وكذا من تدرى شهر اقتاباً ويجب في الرقبة الاسلام او حكمه
 على الاشبه واطعام المسكين مائة او مائة ولا يجب مائة خلافا للشيخ ولو
 عجز عن التحصيل الثلث مائة ثمانية عشر يوماً تتابعاً على الاشبه او صدق بما
 يطبق جمعاً بين الروايتين وان كان الاول شهر ولو عجز عن الثانية عشر في المكن
 من الصوم والاطعام وفي وجه متفرقين وجب ولو عجز فخرج وهو الايتان
 بالممكن منهما ابتداء حتى لو امكن الشهران متفرقين وجب ولو عجز استغفر الله
 فلو قد بعد الاستغفار فاشكال اذا تجزى الكفارة على الفدية من الامتناع
 اما لو قد بعد الثانية عشر وما امكن منها فلا شئ ولو تبرع عن غيره بالكفارة
 اجزأ اذا كان مباحاً في اقرب القولين وفي الحى وجهان من بيان واراد بالمنع لعدم
 اذنه وفي وجه ثالث محرم غير الصوم لا كقضا الدين **درس** لا يفطر بالتبلاع
 رقيقه ولو خرج للسان نعم لو تفضل عن باطن الفم افطر بابتلاعه وكذا لو
 ابتلع رقيقه وان كان احد الزوجين والمرور جواز الامتناع وهو لا يستلزم
 الابتلاع نعم في التهديد عن ابى وكذا لا شئ في دخول رقيق اليد المقبلة في الحنك
 وتحلل على عدم القصد والفضلات المسترسلة من الدماغ اذا لم يصير في
 قضا الفم لا باس بابتلاعه للرواية ولو قد على اخراجها ولو صادف في القضا

افطر لوانبعلما وفي وجوب الكفارات الثلث هذا نظر ويجب لو كانت نخامة
غيره وكلما يحرم في غيره الصوم تباكر فيه كالمسابة والكذب ويجوز التبرؤ بالفضل
وصبا الماء على الرأس ولو علم دخوله الأذن ولو غس رأسه في الماء دفعة أو
على التعاقب ففي الحاقه بالارتعاس نظر نعم لو سبق الماء إلى حلقة فبقي ولو
سبق في الأغسال الواجب والمستحب فلا شيء وفي التبرؤ احتمال ولا افطار
بسبق الغبار إلى الحلق والذباب وشبهه ومحجب التحفظ من الغبار لمن لم يكره
مضغ الملوك وتقطير الدواء في الأذن والسموط بما لا يتعدى إلى الحلق ويستحب
للمتقصر أن يقل ثلثا وكذا دابن الطعام وشبهه ولا بأس بالسواك أول النهار
والآخر وذكره الشيخ والحسن بالرطب للرواية وتركه مباشرة النساء لمجماع
الأمم لا يخرج من هوته والاحتياط عما فيه مسكنا وصبر وإخراج الدم المضعف
ودخول الحمام المضعف وشم الراحين وخصوصا الزجبر ودهاء ولا يكره شم
الطيب بل روى استحبابه للصائم وعن علي عم بطريق غياث كراهة المسك لهم
في رواية الحسن بن راشد كميل شمس الرمان باللذة ولها مكره هذه للصائم و
يكره نزول الفرس لكان الدم يواه عمارا ولا احتقان بالمجاهد على الاتربة
بل التوب على الجسد وإنشاد الشعر وإن كان حقا والهدوء والمرا والسفر إلى الحج
أو غرا وضرورة كحفظ مال أو أخ في الله أو تشيعه أو تلقيه ويستحب الأكل
من ثلاثة ألقان والربح والتسبيح بالماء أو الصدقة وتقطير الصائمين و
لزم المساجد والحق ولو بشرت ماء وفضله السونق والترويت كذا السور
في الواجب وفي المعين أكد وفي رمضان أشد أكبرا وكلما اقرب من الفجر كان الفضل
مجهول الفطور لمن تنازع نفسه موخره عن الصلوة إلا أن يترفع غيره

فطره ويستحب الإفطار على الماء الفاتر أو الحلو كالتمر والريش واللبن ولينان
الخبث أو أول ليلة القدر لأنه يفضل ذوق القلوب بأحيا الثلاث الفردى
وخصوصا إحدى تلك وقراءة سورة العنكبوت والروم في ليلة ثلاث و
عشرين ولا اعتكاف في العشر الأواخر والمواظبة على النوافل المختصة به يدعى بها
المأثورة والربح عند الإفطار فيقول اللهم لك صمتنا وعلى ذنوبنا فطرنا فقبله
من ذهب وابتلت العروق وبقي الأجر اللهم تقبل منا وأغنا عنه وسلمنا
فيه ونسلمه منا ودعا الصائم مستجاب وخصوصا عند الإفطار يوميا كاستحباب
الاستغفار في الصيام ولحم ميمون وبصره وجوارحه ولطيفه عليه رقاد الصوم و
يجوز ذوق المرق ومضغ الخبز لفضل فاطمة عليها السلام ورق الطايرو من الخاتم
ويكره من الزواجر **وروى** نقيم الصوم بانقسام الأحكام الأربعة وهو واجب
مندوب حرمان ومكره فالواجب منه صوم رمضان والتذوق وشبهه والكفارات
ودم النحر والاعتكاف إذا وجب وقضائه الواجب والمستحب صوم جميع الأيام إلا
ما ذكره وتأكد أنه خمسين في العشر الأول والاول اربع في العشر الثاني وآخر خمسين في
العشر الأخير وروى خمسين من أربعين من أربعين خمسين كقول ابن الجعد
وروى مطلق الخمسين والأربعين في الأعياد الثلاثة كقول أبي الصلاح وخمسين
الصيف إلى الساعه المشقة ثم يقضى بل يستحب قضاءها عند الفوات مطلقا
أو يصدق عن كل يوم مائة مائة ومائة والموت والموت والموت والموت والموت والموت
وعنه لمن لا ينعف عن الدعاء بحق الهدال والمباهلة وأول ذي الحجة وفي
العشر واجب وشعبا وكل خمسين وكل جمعة وقول ابن الجعد صيام الاثنين
والخميس منسوخ لم يثبت نعم روى كراهة الاثنين وكراهة ريثب قوله بكراهة

أفرد الجمعة وإن كان قد رواه العامة عن أبي هريرة ومن المستحب التاسع والعشرون
 من ذي القعدة وأول يوم من الحرم وثالثه وسابعه وروى عشرة وكلمة وشهر
 أيام بعد عيد الفطر وفيما بحث ذكرناه في القواعد وروى صحيحاً كراهة صيام ثلثه
 بطريقين ثم صوم داود ويوم التزوية وثلاثه أيام للحاجز وخصوصاً بالبدنية و
 يوم النصف من جمادى الأولى وروى المقيد من صام الخميس والجمعة والست من
 شهر حرام كتب الله له عبادة تسع مائة سنة وفي صوم عاشوراء كراهة والى العطار
 تركه روايات وروى يصعد من غير تبيت وفيه ممة منه استحباب ترك المظلات لا
 على الصوم حقيق وهو حسن وكذا اختلفت الروايات في صوم الست والثلاثين
 استحبابه خلافاً للمفيد الأصم مانع الزوية ولا يجب صوم النفل بالشرع فيه إلا الاحتكاك
 على قولهم يمكن الاضطرار بعد الزوال إلا أن يرجع إلى طعام وعليه تحمل رواية
 بوجوبه بعد الزوال ويشترط فيه كل خلل الذمة عن صوم واجب يمكن فله فحج
 حيث لا يمكن كشعبان لمن عليه كفارة كبيرة ولم يبق سواه حج والمرضى الشغل طلقاً
 والرواية بخلافه ويستحب الأمساك للسافر والمرضى نزول عند ما وقفاً ولا أو
 فإن بعد الزوال والحائض والنفساء إذا طهر الدم في أثناء النهار وانقطع فيه
 والكافر يسلم والصبي يبلغ والمكروه وصوم الدهر خلافاً لآيام الحرمه ويوم غفره
 مع شك الهلال والضعف عن الدعاء والمنافلة سعر كما سلف والمرد عن الطعام
 طائفتان إذا لم يؤمر ولم فيه المضيف وروى كراهة العكس أيضاً وأما الولد
 التزويج والعبد فالأقرب باشتراط الأذن في صحته وفي القبر لا يلزم استئذان
 العاقل يستحب ودأبه هشام بن الحكم مصر حنة بغيره والمختار صوم العبد
 والتشريق ويوم الست بنية رمضان ولو نواه واجبا عن غيره لم يحرم ونذر

المصية والصمت والوصال ويظهر من ابن الحنفية عدم تحريم الوصال وهو مروي
 والواجب سفر كما مر وصوم الأربعة المذكورين مع التني وعدم الأذن على
 الخلاف وروى زوارة عن الباقر ع جواز صيام العيد والتشريق للقائل في الشهر
 الحرم بل طاهرها الوجوب وروى احتج به عمار عن الصادق ع صيام أيام التشريق
 بدلا عن الهدى والأقرب بالمنع فيها وفي رواية الزهري عن زين العابدين جعل قلم
 من باب التخيير وهو الجمعة والخميس واليُسُ وستة الفطر وغفره عاشوراء وهو سنة
 بعدد التاكيد صام شهر رمضان بوجبه هلاله وإن أقرب بعد لا روت شيئا
 أولا ولو لم يره وصفي من شعبان ثلثون يوما وروى سماعا أو شديدا عدلان في الصحاح
 والغفر من البلدان من خارج وجب الصوم على من علم الشياخ أو سمع العدلين و
 أن لم يحكم بهما حاكم لقول الصادق ع هم لم يزلوا هلالا وروى لم يوتيه فان شهد
 عندك شاهان من ضياع بانها رايه فاقضه وفي رواية أبي الربيع مير حسن
 مع الصحاح وإثان من خارج مع العلة وحملت على عدم العلم قبل التمسك وعلى التمسك
 واجتزأ سلالا بالواحد في أوله والمرضى بوجبه قبل الزوال فيكون الليلة
 الماضية لرواية حماد وروى حسنة لكنهما معارضة وعمل بما الفاضل في أوله
 خاصته فلو لم ير الهلال ليلة الأحد وثلاثين صام والصدوق جعل غيبوبة
 بعد الشفق لليلتين وروى ظل الراس فيه لالاب وبعده الشيخ إذا كان هناك
 علة وجعل الطرق لليلتين عند العلة أيضاً والمشمس عدم اعتبار الثلاثة
 ولا عجرة بالعدد وهو نقيضه شعبان أجاز قيام رمضان بأخلاق الحسن
 ولا بالحدود خلافاً لثلاث من الأصحاب ولا بعدم طلوعه من المشرق في
 دخول الشهر الليلة المستقبله إلا في رواية داود الرقي ولا بعد خمسة أيام من

الماضية وستتفي كسبها الا ان نعم الشهر وكلها ولا تقبل شهادة الفسار فيه
منعدبات ولا مضعات ولو حصل بين الشياخ او بالفاسق من البلاد المتقاتلة
كالبحرة وبغداد متحدة لا كعباد وصرقاه الشيخ ويجعل ثبوت الهلال في البلاد
القرينة لرويته في البلاد المشرقية وان تباعدت للقطع بالروية عن عدم المنافع
وليس في الرأي ليلقي الشك وارجبه الغاضل على الكفاية وليس في الرواية عند
روية الهلال بالمأثور ولو جيل الحسن ان يقال عند هلال رمضان الحمد لله
الذي خلقني وخلقك وقد مرنا ذلك وجعلك مواقيت الناس اللهم هله علينا
اهلا لا مبارك اللهم ادخله علينا بالسلامة والاسلام واليقين ولا يمان
البر والتقوى والتوفيق لما تحب وترضى ولعله اراد تأكيد الذب وروى الترمذي
النهي عن ان يقال رمضان بل شهر رمضان عن النبي صلى الله عليه واله على عليه
السلام والباقر ع وهو للثبوت اذا الاخبار مائة عنهم عليهم السلام بفطر رمضان
ووقت الافطار غيبوبة الشفق المشرق ولا اعتبار بثلاثة ايام خلافا للصدوقين
ولا يكفي سنن الغرض على الاصح ولو افطر قبله كذا لا فيه يخاف مما التفت في قضى
كما لو افطر مع الرواية اول يوم للثبوت وهو منصوص عن فعل الصادق ع في زمن
الصفاح ثلاثه لروى الهلال في ليلة وسافر الى اخر بخلافه في حكمه اشقل
حكمه اليه فيصوم زائما ويفطر على ثمانية وعشرين حتى لو جمع معدا ثم اشقل امسك
ولو اصب صائما للرواية ثم اشقل فوجوا الافطار نظر ولو روى الاحتياط في هذا
الفرض كان اولى لو اختلف الشاهدان في صفه الهلال بالاستقامة و
الانحراف فالاقرب بالاطلاق بخلافه والاختلاف في زمان الرواية مع انحاز الليلة
ولو شهد احد ما برؤية شعبان الاربعاء وشهد الاخر بربوية رمضان الجمعة احتمل

القبول لا يكفي قول الشاهد اليوم الصوم والفطر بخلاف استادهما عقيدة بل
يجب على الحاكم استفساره وهل يكفي قول الحاكم وحده في ثبوت الهلال الاقرب نعم بل
قال اليوم الصوم والفطر ففي وجوب استفساره على السامع ثلاثة اوجه بالهنا
ان كان السامع محمدا لا يجوز تأخير قضاء رمضان عن عام الفطر لاختياره
يسمح للمبادرة به ولا يكون في عشرة ذي الحجة والرواية عن علي ع النبي عنه مدخولة حيث
تجب الكفاية تقدم ما شرآنها ومن القضاء قال ابن ادریس فان اردك رمضان
اخر وكان غائبا ما على القضاء الا ان مرض او حاضرت المرأة عند التصديق فخصه ولو
كان غائبا زام او غائبا على تركه او بعد الافطار وقد تصيق وحيث الفدية ايضا بعد عا
كل يوم ويسمح بمران على الاصح لست في الزكاة لحاجتهم والخلق الصدوقان وجوب
الفدية على من اردك رمضان وكان قادرا فلم يقض واكتفى ابن ادریس بالقضاء وان توافي
وجز محرمين مسلم بغيره ولكن جعل دوام المرض مقابل التواني وهو بشر بقول الصدوقين
ولهذا الاقرب ولو استمر المرض الى رمضان اخر فالفدية لا غير وقال الحسن القضاء الاخير
والاول مروي واحاط ابن الجني بجمع بين القضاء والصدقة وهو مروي ايضا
ويجوز على الذب ولا تكرار الفدية بكون السن ولا فرق بين فوات رمضان واحد
وقد يظهر من ابن بابويه ان رمضان الثاني يقضى بعد الثالث واستمر المرض ولا
يجزله هل يلحق غير المريض بكالمسافر توقف فيه المحقق في العبرة بنظر الفقهاء
في وجوب الفدية على القادر وسقط القضاء عن العاجز وكلام الحسن والشيخ في
بطر الحكم في ذي الاعذار وربما يطرد في وجوب الكفاية بالتأخير لا سقوط القضاء
عن العاجز وكلام الحسن والشيخ تؤذن بطر الحكم في ذي الاعذار وربما يطرد
في وجوب الكفاية بالتأخير لا سقوط القضاء بدوام القدرة ولو مات قبل التمكن

من القضاء فلا قضاء ولا كفارة ولا سحى القضاء وفي التهذيب يقضى ما فات بالسفر
ولو مات في رمضان لم يلزم منصرفه من حان عن القصد فيه يمكن السفر من الأداة
وهو يلزم من التمكن من القضاء إذا كان تركه السفر مائلا ولو تمكن من القضاء ومات
قبله فالشهيد وجب القضاء على الولي سواء كان صوم رمضان أو لا وسواء كان له مال
أو لا ومع عدم الولي يصدق من أصل ما له من كل يوم بمقدار ما لم يقضى تصدق
عند فان لم يكن له مال صام وليه وقال الحسن يصدق عنه لا غير وقال الحلبي مع عدم
الولي يصام عنه ماله كالحج والأول أصح والمرأة هناك لا رجل على الأصح ما العبد
فشكل المساواة قريب ثم الولي عند الشيخ أكبر وأكبره الذكور لا غير وعند المفيد
أكبر الولد من أكبر أهله من الذكور فان فقدوا فالنساء وهن ظاهر المقدم والأجانب
والخيار ولو كان له وليان فصاعدا ملتا وإن توفى إلا أن يبرع بعضهم
القاضي بقرع بينهما فقال ابن ادریس أو قضاء والأول ثابت ختمه لو
استأجر الولي غيره فالأقرب الأجر أسوأ قدرا وعجز لو تبرع الغير بقبضه احتمل
ذلك لزمان الولي ولما يقضى فان لم يتمكن من القضاء فلا شيء على وليه
وان تمكن فالظاهر الوجوب ويحتمل الصدقة من تركه والاستحجار لو كفر
يوم فكفر من الكفارة فان لم يفرق بينهما وجب عليهما فلو كان من قضاء رمضان
وافطر فيه بعد الزوال فالأقرب عدم الكفارة ولو قلنا بما ففي قدرها أو اتحادها
عليها بالسوية أو كننا فرض كمانه كاصل الصوم فطره لو افطر أحدهما فلا شيء
عليه إذ اظن بقاء الآخر والأثم لا غير لو استأجر أحدهما صاحبه على الجميع
يطلق في حصة الأجير ولو استأجره على ما يخصه فالأقرب الجواز ولو صدق
الولي بلا عن الصوم من مال الميت أو ماله ويظهر من كلام الشيخ التخيير نعم لو كان

عليه شهران متتابعان صام الولي شهر وصدق من مال الميت عن آخره ولكن الشهر
الثاني لو أتته الرشا أو وجب ابن ادریس قضاءهما إلا أن يكن ناسن كحارة خيرة ناسن
الفاضلان رحمهما الله لضعف الرواية والأول ظاهر المذهب وجب المساك
مع عدم حصة الصوم في سعة الأقطار لغير سبب صحيح وفي التناول يوم الشك فيظهر
وجوبه ولو افطر كفر وجب المساك عن جميع المحرمات مؤكدا في الصوم وإن لم يقيد
بإحكامها وفي الخامس قول الشيخ بالاستحباب ولعله أراد به ما يحظر بالقلب ولو
أكره المحضون والمسافر زوجته فلا تحل ونحو الغدبة في الحاصل المقرب والضعف
القليل للبدن إذا خافنا على الولد مع القضاء وكذا يجبان على من يعطى من نفقة
وعلى الشيخ والشيخة إذا لمكهما القضاء أو لا الغدبة لا غير قال المفيد ولو تفتى أن يحجر
فلا غدبة وإن طاقاه مشقة فربما وقال فيمن يعطاش برجي بروه يقضى ولا غدبة
فقال سائر لولم يرج بروه لم يغدبه ولم يقضى وفي التهذيب عن أبي بصير يصوم عنه
بعض ولده فان لم يكن له ولد فادنى قرابته فان لم يكن يصدق به فان لم يكن غدا
شيء ثلاثي وظاهرها أنه في حوته ويحجل على الذنب وظاهره على بن بابويه وجوب
الغدبة وسقوط القضاء عن الحاصل تخاف على ولدها ودوايته محمد بن مسلم جلاز والقرعة
مد لا مدان على الأصح سنة لا فرق بين الرجوع والعطش تخاف التلف ولا بين
الهرمين والأسنان لو خافت المرأة على نفسها دون ولدها ففي وجوب الغدبة
وجبان والرواية مطلقة ولكن الأصحاب قدروا بالولد هذه الغدبة من أهلها
ولو كانت ذات بعل لا فرق بين خوف الموضع على ولدها نسباً ورضاعاً
لا بين المستأجرة والمترعة على الظاهر إلا أن يقوم غيرها مقامها لو قام غير
الأم مقامها روى صلاح الطفل فان ثم بالاحتمال فالأقرب عدم حيلالة الأقطار

هنا مع التبرع أو تساوي الأجرين ولو طلبت الأجر زيادة لم يجب تسليمها إليها
وجاز أن لا يفطر هل يجب هذا الإفطار عليها الظاهر نعم مع ظن الضرر بتركه
أن لا يرضه الأراضعها هذا الصوم أو المعاهرة عليها أو الخلف يوجب بحسب
السبب فالوطلق إجماعاً يوم ولو عين عدد الأوقات أو نعتين ولو قد صوم زمان كان
ختمه أشهر وحين ستة أشهر ما لم يتغير بها وإنما يجب تناوب مع التيقن لفظاً كغيره
متتابع أو معنى كغيره من ولا تنكح حوازة النصف للمعين مطلقاً ولا في المطلق غير
الشهر الواحد أو الشهرين وطوره الشيخ في السنة وهو أعلم وقال القاضي لو نذر شهر
مطلقاً أو يجب فيه التتابع كما لو شرطه وهو خلاف المشهور ولو نذر الصوم الواجب
كمضان لم ينعقد عند المرتضى والشيخ والحلي وابن أدريس وكما لو نذر يوماً أو نذر
شهر رمضان والأقرب انعقاد كل نذر واجب للطف بالإنسان هذا الكفارة
فعلية هنا يجوز تراخي النذر بعد الكفارة بتعددته وينبغي التخصيص بالنية للموكل
الأصل ولا يجب إتمام اليوم والشهر والنذر مطلقاً بالشروع خلافاً للحلي ويجب
فعله في مكان عينه بالنذر وما قاله للشيخ في قول وقدره الفاضل بالمرء ولو نذر
صوم ما ودفعت إليه استأنف عند الحلي وكفر للخلف عند ابن أدريس وإجماع عند
الفاضل ولا كفارة ولا يبطل نذر صوم يوم قدوم زيداً قدوم هذا قبل الزوال
ولما يتناول على الأقوى وقال للشيخ بل لم يعلم قدومه نوى ليلاً وإن قدوم بعد
الزوال ولو نذر صوم الدهر صرف إلى غير الحرم منه ولم يقصد الحرم صح في الحل وقبل
يحل إذا صوم سفره الأعم التقييد ولا يحرم عليه السفر ولكن الأقرب
وجوب الفدية بعد عن كل يوم كما لما جاز عن صوم النذر على الأصح وإيان الكلي
ولو عين سقط الأيام الحرمه إذا أوقضا ورمضان وعلى القول يجوز نذره

يرحل

يرحل هنا نذر الكفارة ولو نذر سنة مطلقاً أم بهما أو بول شهر رمضان ونحوه
في نذر الشهرين أو الثلاثين أو ثلثون يوماً ولو وجب على نذر الدهر قضاء رمضان فذره
على النذر فإن كان قد قصد سبب القضاء فالأقرب الفدية عن النذر ويجوز سقوطها مع
إباحة السبب كما السفر لا مع تحريمه نذر الإفطار ولو وجب عليه كفارة فهو عاجز عن
الصوم ولو نذر الخمسة أو ثمانية ليس بعاجز عن الصوم على الأصح ولا يصدق في تتابع
الكفارة لأني الشهر الأول ولا في الثاني ويجوز نذر الصوم فمر عليه صوم واجب
يقدم النذر إن عينه زمان على ما في ذمة من غير تعيين زمان ولو لم يسهل فالأقرب
التخيير نعم لو كان عليه قضاء رمضان وقضى قدومه على النذر قال الحسن لا يجوز
صوم النذر والكفارة لمن عليه قضاء رمضان ولو عين زماناً نافق من رمضان فالأقرب
قضاؤه وكذا العاجز ولو حلف على صيام يوم وجب قضاؤه وكذا لو حلف على عهد
الإفطار في النذر أو نذر وفي بعض هذا الصرم قطراً فيه ذلك في نوى الرجوع
أما لو نذر تمام النذر بنذر صوم وينتقد على الأقرب بخلاف ما لو نذر بعض يوم وقال
ابن الجوزي لو حلف الإفطار فمال من يرى حقه لفطره فطره وكفر ويشكل إن كان
لا ب فلا كفارة ولا إفطار الصوم ما مضى إلى لا بد له وهو شهر رمضان
الأقرب الشهرين والنذر الأعم الجوزي لا اعتكاف وصوم كفارة الجمع على الظاهر لما أخرجه
كفارة رمضان وأذى الحاق وخلف النذر والمهدد والاعتكاف وما خلق بالنذر
تخييراً وأما مرتب كفارة العيبن وقتل الخطأ والطمار وحزأ الصيد على الأقرب
بدل الهوى والبدنة في الأفاضة من عرفات وكفارة قضاء رمضان على الأقرب
وما تعلق به النذر تيمناً وأما تخيير بعد الترتيب وهو كفارة الواطئ استلحقه من
بأذنه وهو محفل وقيل الصوم يلزم فيه التتابع الأخصه النذر المطلق خلافاً لما

ظهر من كلام الساميين وجزار الصيد لا بدل النعامة عند المفيد والمرضى وسلا
وقد في الصوم في المختلف المسمولان فيها شهرين متتابعين والبعث في بلد
الهدى خلافا للحسن والحلي وهو لا فيه على رواية حسنة وقصا رخصان وقصا
النذر المعين ولو كان قد شرط فيه التتابع ففي وجوبه في قصاه وجهما اقرهما التتابع
واما بدل البدن للفيض فالاصح فيه التتابع وذكر الشيخ صوم الرقيق في جنابة
الاحرام وذكر اخر صوم الامه تجامع في الاحرام بدلا عن البدن ولا يصح فيه ولا في
تابعه وقد روي الحميري عن ابي الحسن عمن الصيام الذي لا يفرق كحارة الطعام
والقتل واليمين وكل تلك وجب تامينها واخذ بها والظاهر استينافا اسر كان
لعدو ولا الاثنية الهدى انا صام يومين وكان الثالث العيد فانه يفي في البسوط
لغيره فصل العبد واما الثمران والشهر فكما سر وفي رواية في التهذيب يستأنف
المرضى ويحل على مرض غير من وجب للانتظار ولا يقدر شجاءه مثل رمضان او
العبد سواء علم ولا بخلاف فحاجة الحوض والنفس واما السفر الصوري فعذر اذا
حدث بسبب بعد الشروع في الصوم وهو المثلث في مسجد

جامع لشراياهم فصا صاماما للعبادة فلا يصح في غير المسجد وان كان المعتكف
امراة وشروط الاكثر المساجد الاربعه وضاف بعض مسجد المداين وكلما لم يصح الصوم
باختيار المكلف والزمان لم يصح الاعتكاف وضمن عليه الصبي وهو جسد في صيام
مستحق وان كان قد نذر الاعتكاف على قوله في ثبوت النية في ابتداءه وهو قيل
طلوع الفجر فيكون في الايام الثلاثة ليلتان وفي موضع من الخلاف ان شرط التتابع
فكذلك ولا اجزا تلك ايام ليلتين وهو يتروك ولو قد نذر او نذر اقل من ثلثه
بطل انما نفي الا زيدا لو تردد اعتكاف يوم فانه يقيم الى اخرين ويشترط الاسلام

فلا يصح من الكافر ولو تردد في الاثنا وكذا لا يتراد في الصوم والا قرب المجزم بالطلا
هنا للمنفى عن ثبوت الكافر في المسجد واذا في النجس والموت والملاذ ولما روي في الجمع بالمر
يجب والبعض كالقن نعم لوهاياه واعتكف في مدينته والاخرى جوازها ما لم يؤد
الى الضعف في قوة السيد فيستلزمه ولو نذر باذن الملك فله المبادره مينا كان او
مطلقا على الاخرى وقال الفاضلان المغربي المنع في المطلق والا قربان لا يجزى
الضيف ليستا اذنان في الاعتكاف ولو نذر المانع في الاثنا كعتق العبد وطلاق الزوجه
لم يجزى الا تمام اذ كان الشروع بذلك الاذن وقال الشيخ يجب لو اعتق ولو لم يجزى
فلا يخرج بطل الاضدرة او تشييع جنازة وعيادة مريضه او اقامه شهادته وان
لم يتبين عليه اذ اقامه الحجة ان قيمته في غيره وصلوة العبد قاله في البسوط وهو
مستحب على جواز صومه للقائل في شهر الحرم ولا يجلس لخرج الاضدرة ولا يمشي
تحت ظل كذلك وفي البسوط لا يجلس تحت ظل وقال المفيد لا يجلس تحت سقف
فخصاه بالجلوس واختاره الفاضلان وهو المروي ولا يصح خارج المسجد الا بكنة
او يضيق الوقت عن الرجوع ولو طلعت اعتدلت في شهرها مع عدم قياس الزمان ولا
في المسجد ولو اخرج كرها ففي بطلان الاعتكاف واجزا لهما البطلان طول الزمان
اما السامى فعند وجوب عليه العود كما ذكرنا فلو لم يطل وكذا من خرج للصلاة
فزال ولو دامت فخرج عن كونه معتكفا بطل وكذا لا يجب تجرد ليله اذا عاد
لسرعة وتخرج الحائض والنفسا والمرضى اذا لم يمكن فريضه فيه او اسكن فاذى
الى بلوى المسجد والحرم اذا خاف فرت عرفه والشعر ومن يخاف على نفسه وما
له عقابه وبعضه ككلمه والاخراج الا ان يخرج راسه ليصل بآسيا النبي صلى الله
عليه وآله ولو خرج للصلاة تحرى اقرب الطرف وفي خبر وجب للاذان في الموزنة

قول وقيد بعضهم بكون معتادا للادان ولا يبلغ صورتهما الا باليهاب ولو صعد
سطح المسجد كما يخرج وقبل لا يحرم عليه نهارا ما يحرم على الصائم وما البيع الشر
والطيب حتى الریحان على الاقوى والاستمتاع بالنساء والملازمة ليلها ونهارها اضطر
الى شرائه وتعددت المعاطاة جانبا وكذا البيع والشيخ قول بجزم محرمان الاحرام
ولا يفسد العقد خلافه وحملته ويجوز الطرف في معاشه والمخوض في السباح وان كان
تركه افضل وما درس العلم وتدينه ولا لاداة القرآن فهو افضل من الصلوة ذبا
ولا يستحب له الصمت عن ذكر الله ان اعتقده ولو بداه في اعتكافه بطل واجعل
كلامه في اغراضه بالقرآن كره لا يجب اعتكافه لا بتدبيره وعندها ومن اب
ما نزع عن الابا وغيره باستجارا ومضى يومين في التدرب على الاقوى وفي البسط
ان شرط الرجوع عند العارض رجع متى شاء ما لم يضر ببيان وان لم يشترط وجب
بالحرج تلك ايام وقد لم يرضى لا يجب التعل مطلقا والملازمة بخلافه ولو زاد على
الثلاثة يومين وجب السادس وكذا كل ثالث ولو قيد في الزد القعد تعيين
ولا يجب فيه المتابعة الا في كل ثلاثة الا ان يشترط ذلك او يمين زمان ولو نذر
اعتكافا بعد علمه بحال الزيادة ولو نذر خمسة فالاقرب وجوب السادس وتجب
الليالي في الجميع الا اليوم الاول الا ان يمين الزمان كره في الاقرب وجوب
البداة والاول ويستحب له ان يشترط في اعتكافه الرجوع مع العارض كالحرم في جميع
عند العارض وان مضى يومان على الاقرب وفاقا للنهاية تعين الزمان والا بدو
شرط الرجوع متى شاء اتبع ولم يفيد العارض كره وان مضى يومان على الاقرب
ولو حصل الشرط في نذره وعنده او عينه فكذلك ولو خلا النذر من الشرط فلا
عبرة بالشرط عند الشروع في الاعتكاف ولذا خرج للشرط في الاعتكاف المنسوب

فلا قضاء وان كان في الواجب المعين فكذلك وان كان غير معين ففي القضاء
قطع في المعتبر بوجوبه وقال ابن ادریس اذا شرط التتابع ولم يمين الزمان وشرط
على بدو خراج فله البناء والاقام دون الاستيناف وان لم يشترط استأنف
لعله اراد ان شرط على بدو خراج فله البناء والاقام دون الاستيناف في التتابع
لا في اصل الاعتكاف وان لم يشترط ولو شرط قبل الشافي بطل راسا ويفسد الاعتكاف
ثم ارمض الصوم ومطلق الاستمتاع بالنساء والخروج من المسجد وما البيع و
الشراء والمراء والتباينات عند ابن ادریس خلافا للشيخ ثم انفسه وكان
متينا ولم يفتي يومين كقرآن كان بجماع او ارال وغيره من مفصلات الصوم
نقل الشيخان ما عدا الجماع يوجب القضاء خاصة والظاهر ان سراد مع عدم التعيين
ولو نذر بالخروج او باستمتاع لا يفسد الصوم او بسبب يوجب قضاء الصوم خاصة
فكفاره خلف النذر والعهدة واليمين بحسب سبب الموجب ولو كان بالخروج
في ثالث النذر فلا كفارة وان اوجب القضاء ثم كفاره افساده لمفسدات الصوم
كبرة ان وجب بتدبيره وعندها يمين وان وجب باليمين فالظاهر انها كفارة
يمين وان كان الفاسد غير متين فان وجب وجب الكفارة بالجماع وغيره في
كلام ظاهر الشيخين وبالجماعة خاصة عند اخرين وهو ظاهر الرواية ثم هي بخيرة عند
الاكثر ورر عند ابن ادریس لرواية زارده ولم يجمع نهارا في رمضان في المعين
فكفارتان وليل واحدة واطلاق الاكثر التفصيل ولم يشرع التعيين ولا رخصا
ولعله الاقرب ولان في المنار صوما واعتكافا ولو كانا مستكفين فعلى كل منهما
ذلك ولو اكرهما نهارا في الشهر ما رجع لا يعلم فيه مخالف سوى المعتبر في المقصر
على كفارتين واما تارك الاعتكاف بعد فساد فانه ان كان ذبا او شرطا فلا

تدارك الاعلى قول المعبر في تدارك غير المعين وان اشترط وان كان واجبا ولم
يشترط فان كان معينا وجب الايمان بما تبقى ونقص ما ترك وصح ما مضى ان كان
ثلاثة فصاعدا الا ان يكون قد شرط فيه التتابع فاذا كان ثلثة فصاعدا وباني
بما بقي ان شرط التتابع استأنف ولو عين شرطا لم يعلم به حتى خرج قضاءه
كفارة ولو اشتبه فالظاهر التحريم وكذا لو غشا السهم عليه ولو اطلق المهر كفاه
الهلال والعدوى وكذا لو عين الشهر الاخير كفاه النقص ولو مات بعد قبل
القضاء بعد التمكن وجب على الولي قضاءه عند الشيخ والرواية لا دلالة فيها الاعلى
قضاء الصوم وجوز الفاضل الاستانبة فيه للولي ولو بقي من الاعتكاف اقل من ثلثة
او تدارك اقل اكله ثلثة وجب الجمع ولو عين ثلثة فجاء ذلك العيد بطل من
اصله ويحيى على القدر بقضاء صومه وجمعة ثلثة غيرها ولو فرق الاعتكاف والندوة
في ثلثة اعتكافا اخر يجب الا يحصل الخرج من مسمى الاعتكاف قبل صح ما تفرع
الساعات فلا يلزم جبة للبدن وتبعه في المعبر قضاء الاعتكاف على الفروع
الظاهر في رفع الفريضة في الامر لطلاق الامن خصوص الاعتكاف **كتاب**
الحج **درس** وهو لغة القصد وشرعا القصد الى مكة لاداء المناسك **المختصة**
وقيل هو اسم للمناسك والثبوت في المشاء المختصة ويلزم منه القتل ومن الاول
التخصيص وهو خير من القتل وجب الاسلام فرض على من استكمل شروط ثمانية
من الرجال والنساء والحران احدها البلوغ فلا يجب على الصبي ولا يصح منه
مباشرة الا ان يكون مميزا واذن له ولو بلغ قبل احد الموقنين صح حجه وكذا لو
فقد التمييز وبشره الولي فاتفق البلوغ والعقل ولو بلغ بعد الوقت والوقت
بان حجة الثانية واجزا والولي هو ولي كالأب والمجد والوصي يذكل احرم والام

كتاب الحج

على

على الاقرب والنفقة الزانية على نفقة المختزن تلزم الولي وكذا كفارة الخطايا
اللانزلة عمدان هو كالحصد واما اللانزلة عمدان خاصة كالوطي واللبس فيها
الشيخ على ان عمدان الصبي هل هو عمدان وخطا وقد صرحوا على ان عمدان في الجنابة على
الادبي خطأ واما الهدى فعلى الولي وان كان مميزا وقد الهدى جاز للولي
الصوم عنه وامره به ولو وطى قبل احد الموقنين متعمدا على العهد والخطا
وقوى الشيخ ان خطا وقوى الشيخ ان خطا فلا افساد ولو قيل بالانذار لم يخبره
القضاء حتى يبلغ ولا يخبر عن حجة الاسلام الا ان يكون قد بلغ في الفساد
قبل الوقوف ويجب تقديم حجة الاسلام حيث يحيان فلو قدم القضاء الجزاء
عن الاسلام وفي وجوب مؤنة القضاء على الولي نظر اقره الوجوب وثابتا
العقل فلا يجب على المحنون ولا يصح منه يحرم به الولي كغير المميز ويجوز للولي
الاحرام بهما محلا ومحرما لانزليس نانا عمدان الى غاها جاعلها محرما فيقول
اللهم لم يقدحتم بهذا الى اخر النية ويكون حاضرا مواجها له وكرهه بالثبوت
ان احسنها والابن عنه ويلبسه الثوبين ويحنيه محرمات الاحرام ولذا لطاق
به فليكونا مستظهرين وكفى في الصبي صورة الوضوء ويجعل الاستبراء بطهارة
الولي ولو اركبه دابة فيه او في السعي وجب سائقا به او قال اذ لا قصد
للصبي او المحنون ويصل عند ركعتي الطواف اذ لم يكن مميزا لا حكمه لصلوة
غير المميز وعلى ما قال الاصحاب من امرين سنت بالصلوة يشترط نقصه عنها
ولو قيل بان بصورة الصلوة كما بان بصورة الطواف اسكن ولو كان المحنون
دوريا وجب عليه ان وسعت التوبة الافعال ولو افاق قبل الوقوف فكما للصبي
لو استقر الحج في ذمته فمجن لم يجب على الولي الخروج به فلو قيل

واقف عليه من ماله ثم افاق قبل الوقوف اجزاء ولا عزم ولا اعزم والى النفقة
الزائدة وثالثها الحرمة فلا يجب على العبد ان يثبت بالحرمة وتصح من المباشرة
بازن الولي فلو يادد فلولي فسخه ولو اذن فله الرجوع قبل التمسك لا بعده
ولو رجع ولما يعلم حتى احرم فالاقرب بطلان الرجوع نه لا الشيخ اجرامه
صحيح والسيد فسخه ولو اعتق قبل الوقوف اجزاء عن حجة الاسلام بشرط نقد
الاستطاعة ويقامها ويجب الدم لو كان متمتعاً وكذا الصبي والمجنون لو كل
ويجب عليهم تجديدية الوجوب لا استيناف الاحرام ويتبدل امره المتقدر
لو كان الحج متعاقباً ظاهر القوي لو حج العبد الا ففى الميز كذا اقرأ
اذا فرأى الحج الولي بغير التمسك والمجنون كذلك وكلوا قبل الوقوف ففى المدول
الى التمسك مع سعة الوقت نظر من الامر بتمام النفس والاقرب العبد والحكم
بالاجزاء مطلقاً ومع عدم القول بالعبد ولا يمكن المدول ففى اجزاء الحج هنا
نظر من معاريفه فزعمهم ومن الضرورة المسوغة لاشغال الفرض وهو قوي ولو
باعه محرراً صح وتخير المشتري ان لم يعلم على الفور الا مع قصر الزمان الباقي
محيث لا يفتى شئ من المتافع والامة تستاذن الزوج والسيد والمبعض كالفن
الا ان بها وتسع التوبة ولا خطر ولا ضرر على السيد فالاقرب الجواز والاضد
المأذون ثم وقضى في الدور وقيل يجب على الولي تمكينه منه ولو اعتق في القاسد
قبل الوقوف اجزاء مع القضاء عن حجة الاسلام ولو كان الفسخ بعده لم يجز
ووجب حجة الاسلام مقدمة فلو قدم القضاء قال الشيخ يجزى عن حجة الاسلام
وجوب القضاء كفى في الاستطاعة العادية بخلاف حجة الاسلام فانه الاستطاعة
الشرعية فلو حصل قصر فيها الى حجة الاسلام والا فانها اهلان القضاء مقدم

ولا ينظر استطاعة حجة الاسلام ولو تدر العبد باذن مولاه وعين زمانه فليس
للولي منعه منه وهل يجب على الولي الزايد على نفقه الحضرة الا قرب الوجوب
ولو اخل بالمعين حتى صا بقضاً او كان التدر مطلقاً فالوجه عندي عدم
منع السيد من الباء وكذا الزوجة ولو ازم المحضرات على العبد ويكون الصبر
عوضاً عن الدم قاله الشيخ وقال السيد على السيد قضاء الصيد وفي المعتبر
حجاً يانه كلها على السيد لرواية حرر بوعاضها واما عبد الرحمن بعدم وجوب
فداء الصيد على السيد وحمله على انه احرم بغير اذن وتخير الولي في الهدى بينه
وبين امره بالصوم لرواية جميل وفي وجوب التمكن من الكفارة وقضاء القاسد
على السيد وجهان واما مالك الزاد والراحلة في الفقير الى قطع المسافر
ويكفي ملك المتقة فلا يجب على فاقدها ولو سهل عليه المشي وكان معقداً
للسؤال ويكفي البدنة الوجوب مع التملك والثوبه وهل ينظر لوجوب
البدل من غير قول اشكال من ظاهر القتل وعدم وجوب تحصيل الشرط فلو
جج كذلك وفي نفقه غيره اجزاء بخلاف مالوك كع فانه لا يجزى عندنا وفيه
ولا له على ان الاجزاء في الوجوب فيقوى الوجوب بجرد البدل لمحق الاجزاء
الا ان يقال الوجوب هنا القول بالبدل ولو وهب فادار اخطا لم يجب عليه الفدية
وفي الفرق نظر ابن ادريس قال لا يجب الحج بالبدل حتى يملك البدل وخرج
السيد الفاضل لا يمنع الدين الوجوب بالبدل وكذا لو وهب ما لا ينظر
الحج بما لو وهب ما لا ينظر فانه يجب عليه قضاء الدين منه ولا يجب على
البدل لمراد فالحج مع اليسار خلافاً للشيخ نعم ليس لرواية عبد ويصر
في الاستطاعة داره وثاير وخادمه واداره وكفى عليه فروع ثلثة في اشتنا

ما يضطر اليه من انية التزلف والساج في الآلات الصايع عندي نظر
لوعلت هذه الاستثنائات وامكن الحجج بينهما والاعاص عنها الظاهر الوجوب
ويجب لو زادت اعيانها عن قدر الحاجة قطعاً ولا يجب سبها لكان يعاخر
عنها بالوقوف العامة وبشبهها قطعاً ولو تكن هذه الاستثنائات وملكنا
لا يستطيع بصرف منها ولا يجب الحجج اذا لم يتبع المال اما الكسح تزويجاً او تبريراً
فالحج مقدم عليه وان شئ تركه الامع الضرورة الشديدة والمديون ممنوع
الا ان يستطيع بدقضاير من جلا كان وحالاً والمدين مستطيع مع استيفاء
قدر الاستطاعة والا فلا ولا يجب الاستدانة عينا اذا اقتضى مع مال الركان وانيا
بالقضاء او تخيراً اذا كان يمكن الحجج بماله وروى سعيد بن يسار من مال الولد
الصغير وجعلت على الاستدانة وقال في الخلاف لم يرد خلافاً فدل على اجماعهم
عليها وبصرف العقار والبضاعة في الاستطاعة وان الحق بالمساكين الا ان
يشترط الرجوع الى كفاية ولا ينفع الصرا به للمال وان لا يفر ويغير من جلا اذا
كان عند سبها لو قد وجب الحجج المستطيع لكما اوفى نفقة غيره او بمال موصوب
اجزاء ولو طاف ادعى على موصوب وكان ثمن الهدى او ثوباً الاحرام موصوباً
مع الشراء بالعين او مخز والمعتبر في الحلق ما ياسبه ولو جلا اذا عجز عن العقب
ولا يكفي علق موصوب في اعتبار الحمل او الكسبية فان البني والامه عليهم السلام
سجوا على الروايل والآلات والارعية من الاستطاعة ويجب حمل الزاد والعلف
ولو كان طول الطريق ولو وجب الشيخ حمل المازية على من اهل المعنادة
ولو زاد في الثمن عن المتأخر وتمكن منها فالاولى الوجوب ولا يجب تحصيل
الاستطاعة بطائفة او تزويجاً او كسب وان مهمل والموصوب لو بدل له النيا عجزه

لوجوب عليه امره عند الشيخ ولا يستقر بتركه وان فلق بوعده سواء كان بالاذل
ولما ولا اهلاً للباشرة ولا مستطيعاً ولا مشغولاً بحجة الاسلام ولا وسواً كان
الموصوب آيأس من الرد ولا ذائلاً ولا الا ان نقول بوجوب الاستئجار عليه وهو
الا ترى ولو وجب قبول البذل على غير الموصوب وهو المشهور فيجب ان هذا على
تردد ولا اشع اجرة الحاكم ولو حجج عن الموصوب فيما حجج ثانياً فلو مات استجبر
عنه من ماله والا قربان وجوب الاستئابة فودي ان من من البر والاشح
الغنى وفي حكم الموصوب المريض والهرم والمجنون بعد سوا كان قد استقر عليه الوجوب
او الاخلاقاً لا بد ان يدرى ولو بدل الموصوب الفقير مال يكفي للثبات فحق قبوله ثانياً
سنيان على قبول الصحيح واولى بالمنع ويلزم من وجوب قبول المال وجوب
قبول النيا به بطريق الاولى ولو وجب عليه الحجج باصداً ويدر منه كحجة الاسلام
بل اقرى لوانساب الموصوب فحق التفتيش النيا به ولو بان بعد الاحرام
فا لا قرب الا تمام فان استمر الشفاج ثانياً وان عاد المرض قبل التمكن فالأقرب
الاجزاء وخاسماً ان يكون له ما يبرهن عياله حتى يرجع اذا كانوا واجبي التفقه
لان حتى الادنى مقدم ولو دابة الى الربيع الشاى وماءها الصلح من المرض والغصب
وهو شرط في الوجوب البدني والمالي ولو لم يضر بالركوب وجب رساها
تخلية السرب فليقطع مع الخوف على النفس او المال والبضع اذا غلب الظن على
ذلك ولو احتاج الى خفارة او مال للدفع وجب مع الكثرة ما لم يخف ولو دفع اليه
مال لمصالحته العدو فيلزم وجوب قبوله ولو دفع الى العدو خلا السرب وجب
سلوك الامن من الطريق وان بعداً وكان في البحر وان اشتركت في العطب سقط
وكذا لو خاف هيجان البحر لو خرج مع الامن فحادثه اثناء الطريق وهاج

عليه الرجوع ان تساوى الزهاب والاياب والمقام في الخوف احتمل ترجيح
الزهاب ولا يجب قتال العدو وان كان كافرا وطن السلامة نعم يستحب الخيال
ما لو كان مسلما من الامم حيث انتهى عن المنكر ويجلب الجوارح مع اول دفعه الا ان
ينوى بالمسير مع غيرها وثانها التمكن من السير بسعة الوقت فلو ضاقت
احتاج الى سير عتيقا بطوى المنازل وعجز سقط في عاهه وكذا لو قد بلغه عجز
محتملة ولو حج فاندفعه الشرايط لم يحجره وعندي لو تكلف المريض والمضروب
والمنعرج بالعدو وضيق الوقت اجزا لان ذلك من باب تحصيل الشوط فانه لا يجب
ولو حصله وجب اجزاء نعم لو ادى ذلك الى اضرار بالنفس محرم ايماله ولو كان
بعض الناس احتل عدم الاجزاء وهما شوط غير معتبر عندنا وبني اربعة
الاسلام فيجب على الكافر وان لم يصح منه واولى بالوجوب المرد ولو اسرها
فان زال المنافع اعاد ان ادرك الوقت ولو ادى بعد الحج لم يبد على الاقوى
ولو كان في اثناء الحرام وعاد الى الاسلام بني وثانها البصر فيجب على الكافر
اذا وجد قاتلا او مكنها الاستقلال وثالثها الحرم في النساء الا مع الحاجة
اجتهه ونفقتة جزا من الاستطاعة ولا يجب على الحرم الاجابة وتحقيق الحجة
بالخوف على البضع فلو ادعى الزوج الخوف وانكرت عمل بشاهد الحال او
البينة فان اشفياء قدم قتلها والاقر بانه لا يمين عليها ولو زعم الزوج انها غير
سامة تز على نفسها وصدقته فالظاهر الاحتياج الى الحرم لانه دواعي الي
يصير وعبد الله بن حنبل في غير محرم اذا كانت سامة وان اذنته وقام بنيد بذلك
او شهدت به القرابة فكذلك والا فالقول قتلها وهل يملك الزوج منعها بالظن
وراهما اذن الزوج وليس شرط في الوجوب ولا في البوار في الحج الواجب المضيق

نعم يستحب استيذانه فان اشع خالفته وليست طراذنه في التبرع والمعدة وجمعية
ذو جنة بخلاف البازن ونفقة المحضر على الزوج حيث يحدد الخروج واختلاف في
الرجوع الى كفاية جواز ساعة او بضاعة وضيفة فنقل الشيخ الاجماع عليه واكثر
الحاكمين وهو اصح واختلاف في اشتراط الايمان في الصخرة والتمتع رعدة اشتراطه فله
حج الخالف صح ما لو دخل ركن عندنا لاعتده فلو استبرأ له حيا لا إعادة وقال ابن
الحجيد والقاضي يجب لرباية ضعيفه معارضة بهيجه محمولة على الذنب ولو حج
الحق غيره جاهلا به الاجزاء تردد من التفريط واستناع تكليف الغافل مع مساواة
الخالف في التهمة وتقع من الضعيف وتجب مع الاستطاعة فان انقضى حيا فالحج
جزا منها فانقسمت الشرايط الى اربعة اقسام ما يشترط في الصخرة خاصة وهو
الاسلام ما يشترط في المباشرة وهو الاسلام والتمييز ما يشترط في الرجوع
وهو ما عدا الاسلام ما هو شرط في الاجزاء وهو ما عدا الثلاث الاخيرة وفي
ظاهر الفتاوى كل شرط في الوجوب والصحة شرط في الاجزاء ومع الشرايط يجب في
المرور لجماعا والرواية بوجوبه على اهل الجدة في كل عام ما لم يترك التارك والاشتراف
المذكور ويشترط الوجوب بمعنى زمان يمكن فيه على جامع الشرايط ولا يكفي مكان
دخول الحرم فيقتضي من اصل تركته من منزله ولو ضاق المال فمن حيث يمكن ولو
من المقات على الاقوى ولو قضى مع السعة من اليقات اجزا وان اتم الولد و
ملك المال الفاضل ولا يجب صرفه في نسك او بعضه من وجوه البر ولو حج فقات
بعد الاحرام ودخل الحرم اجزا ولا يكفي الاحرام على الاقرب ولا فرق بين منزله
في الحل والحل او في الحرم محلا او محرما كما لو مات بين الحرمين والمشي افضل من
الركوب فنقد حج المحسن بن علي عليها السلام عشرين حجة ماشيا ولو ضعف به

عن عدم العبادة بمكان الركوب بفضل ولو قصد بالشيء حفظ المال ولا حجة
 اليه بحجانه على الركوب بطر من الشقة والنيه قد يجب الحج والعمره بالنذر
 والعهد واليمين والنيابة والافاضة وليست في صحة النذر وتسمية التكليف
 الاسلام واذا نذر الحج والمالك واجان تمامه او زوال الولاية عنهما قبل ابطال
 الولي واذا نذر الاب في العهد واليمين وفي النذر نظر من الشك في التيميم وفي
 تبعض الحل احتمال قوي لو كان في الاجترار او في الاوصاف وعدل التزم
 الثلاثة بحسب القضاة اكان مشروعا كما مسمى او وقع من انواع الحج بعينه او
 ركوبا ومسمى حيث يكون افضل ولا يعقد نذر الحفا في الشيء للحج عن الشيء
 ولو اطلق تحري في اي الانواع وهل يحجز النذر المطلق عن حجة الاسلام لا يحجز
 النذر على القولين ولو نذر حجة الاسلام وقد وجبت فهو من باب نذر الواجب
 والاقبال بالاستطاعة ولا يجب تحصيلها الا فيما هو من كليف المبرور وبه على
 اشكال اقرب عدم الوجوب ولو نذر المستطيع الصلوة ان يحج في عامه غير حجة
 الاسلام لم يعقد مادام مستطيعا وان قصد مع فقد الاستطاعة لم يصح ولو
 خلا عن القصد فالاقرب المراجعة فان عتلا استطاعة لغا النذر وهو الاصح
 والظاهر ان استطاعة النذر شرعية لا عقلية فلو نذر الحج ثم استطاع صرف ذلك
 الى النذر اخل واستمرت الاستطاعة الى القابل وجبت حجة الاسلام ايضا
 ظاهر المحجوب بغير حجة الاسلام مطلقا وصرفا استطاعة بعد النذر كما
 الا ان يمين سببية النذر فيصرف الاستطاعة فيها الى حج النذر ولو حج النذر
 عن غيره اجزا في صحيح رفاة واختاره الشيخ والاقرب عدمه وتحمل الرواية
 على من قصد مطلق الحج وقال الشيخ محب الدين يحيى بن سعيد رحمه الله لا يشترط

في وجوب حج النذر بالاستطاعة بالمال الا ان يشترطها وفي المبسوط وغيره لا يري
 في صحة النذر شروط صحة النذر شروط صحة الاسلام فيعتقد نذر من ليس له
 النذر والراجل من مات وعليه حجة الاسلام والنذر اخرها من صلب
 ماله على الاصح ومع القصور الا عن واحدة يصرف في حجة الاسلام ويستحب للحج
 ان يحج عن النذر وقد يظهر من كلام ابن الجوزي الوجوب ولو نذر الحج ببلده او عنه
 لزم فان مات الناذر استبرج عنه من الاصل ولو مات الولد قبل التمكن فالاقرب
 السقوط ولو مات بعده وجب القضاء والظاهر مراعاة التمكن في وجوب القضاء
 على الناذر ايضا ولو قيد الحج بعام فرض او صنفه فقضاء وكذا لو لم يستطع ولو قيد
 بالشيء وجب من بلده على الاقوى ويسقط الشيء بعد طواف النساء ولو ركع طرفة
 اعمدا شافا فان تعين الزمان قضى وكفر في المبرور يمكن اجزاء الحج وان وجبت الكفا
 وان ركع بعضه قضى بملفقا فبشيء ساكب وتخير فيما شئ منه ولو اشتملت الاماكن
 احتاط بالشيء في كل ما يحتمل فيه ان يكون قد ركع ولو يحجز عن الشيء فالاقوى انه
 يحج اكله وفي وجوب سؤدد لرواية الحلبي او استحبابه جبراقولان واذا جاز في
 محرا ونهرا فالاقوى القيام لمراعاة السكنى في تجوز النيابة في الحج وتقع المنوب
 بشرط اسلامه واعان المنوب عنه الا ان يكون المنوب ابا والاقرب اختصاص
 المنع بالنائب واستثنى الاب ولحق بالحد له لا للام ولو حج المحالف عن مثله
 اجزا قبل وعن المومن لصحيحة صحة حجة فلو استصر الوفا والنائب لم يجب
 القضاء بشرط النيابة في الواجب موت المنوب او محجزة ولا يشترط ذلك في
 النذر اجماعا فنحو الاستسنا في الحج زيا وفيه فصل كثير فقد اختلف في عام
 واحد فمن انزه وخون رجلا يحجز عن علي بن يقطين صاحب الكاظم لم يلقم

سبع مائة دينار وأكثرهم بشرة الآف وليست طي في الناس العقل فلا تصح نية بل الحلق
ولا الصبي غير المميز وفي صحة نية الصبي وجه للمحقق يجمع عنه في المعبر والعدالة
شرط في الاستئابة عن الميت وليست شرطاً في صحة النية فلا حجج القاسم عن غيره
اجزاء وفي قول اخباره في ذلك زهداً قريباً لقبول لظاهر حال المسلم ومن عدم قوله
تعالى فبينوا ولا يشترط الذكورة فحقق نية المرأة عن الرجل والمرأة وإن كانت صرورة
على الأقوى ومنع في التذنب من نية صرورة عن الرجل لزيادة الشكامة وفي
الرواية اطلاق المنع من نية المرأة وفي المبسوط صرح بالمنع عن الرجل والمرأة ولا
تشرط المحرمية على الاشبه اذا اذن السيد ويشترط الخلق من حج واجب على النسا
الا ان يخرج عن الرصلة اليه فيجوز عند ضيق الوقت ولا يقدح في صحته تجديد
القدرة وكذا لا ينفخ الاستحجار تجديد الاستطاعة بحج الاسلام ولا يشترط حج
الاسلام الايقان الاستطاعة الى القابل ويشترط قدرة الاجرة على العمل وفقهه
في الحج وفي الاكفاء العلم الاجمالي احتمال نعم لو حج مع مرتد عدل اجزا ولا
يشترط ان يشترط على الاجر السن الكبار خلافاً لابن الجوزي ويجوز تعيين المنسوب
عند فعل كل واحد ويستحب لفظاً في جميع الافعال فيقول عند الاحرام اللهم
اصبني من ثيابا وكعبا وضرباً خيراً فلان بن فلان واجزى في نية نية عنه
فلما حرم ثم عدل الى نفسه لما العدول فان اتم الافعال عن نفسه اجزا عند
الشيخ عن المنسوب عنه بناءً على ان نية الاحرام كافية عن باقي الافعال
وان الاحرام يستبعد في الافعال وان النقل فاسد لمكان النهي وتعد في
المعتبر دون الشرايع وفي رواية اخرى لو حج الاجر عن نفسه وقع عن المنسوب
وهذا المبلغ من الاول ولو احرم عن نفسه وعن المنسوب فالمراد عن الكاظم

وقرعه عن نفسه وليست المنسوب عنه ثواباً بالحج وان لم يقع عن وقال
الشيخ لا ينفقد الاحرام عنهما ولا عن احدهما ولا يجوز ان ينوب عن اثنين في
حجتين لعام ويجوز في عمرتين وعمره مفردة وحجته مفردة ولو استاجر العالم
صحح الاسبق فان اتمنا في العقد وزمان الايقاع بطل وان اختلف زمان
الايقاع بطل وان اختلف زمان الايقاع صحح الا ان يكون المستاجر يجر من
يحج عن منوبه لذلك العام فالاقرب بطلان العقد المرخر ولو حج اثنان عن
فرضي سباً ومضروباً عام واحد فالاقرب الاجزاء وان كان مشع من المنسوب
حجتان بالمباشرة في عام ولا فرق بين ان يكون بينهما حجة الاسلام ولا ولو قلنا
بوجوب تقديم حجة الاسلام من المنسوب اما يسبق وجوبها او مطلقاً ففي وجوب
تقديمها من النائب نظر ولو تقدم نائب المندورة فقصيه كلام الشيخ وقرعها
عن حجة الاسلام وليست الاجرة على اشكال اقرب ذلك لا ما بهما استوجبهما والقلب
من فضل الشارع وحديثه يفسح اجارة الآخر ويجوز ان ينوب الراصد في النسك
المندوب عن جماعة ولا يجوز في الواجب فلو فضل عنهم لم يقع لهم وفي وقرعها
لنفسه تردد لرواية اخرى ولا نزلوه عن نفسه ولو اشتركوا في درجة شترك
صح من النائب الواحد وان كان واجبا على جماعة وتجدد النية في ابدل الحج
القابلة لذلك كالطواف والسعي والرمي والذبح لا الاحرام والوقوف والمبيت
مبنى والحلق ويشترط في الجمع الحج بعينها ويجزها وفدت الغيبة بعسر واسأل
في الطواف والحل حائز في الطواف والسعي ويحسب لها الا ان يستاجر على حمله
لا في طوافه ولو قد دلت الطهارة عليه في الطواف استأب فيه وفي الصلوة
وفي استئابة الحائض عندى تردد ويجوز ان ياتي بالنوع المشترك عليه فلو

عدل الى الافضل جازا اذا قصد المستاجر ذلك وكان الحج نيا او واجبا بخيرا
 كالنذر المطلق وحج متساوي الاقامة بمكة وبغيرها والا فلا وجه للشيخ القدر
 الى الافضل مطلقا ولو عدل الى الحج من العرة والعكس وتعين الزمان بطل
 ولو استاجر مطلقا وقع عن المنوب وعنه ولا يسقط فضاء المستاجر عليه ولا
 اجرة وهذا يتم على القول بان الامر بالتى نهى عن جميع اضياده وعلى القول
 بالفرق بين الواجب على النذر بسبب الشرط وبين الواجب على الفور بسبب
 الاطلاق وفيهما منع ولو شرط سلك طريق معين وجب مع الفائدة فلو سلك
 غيره رجع عليه التفاوت وقال الشيخ لا يرجع لاطلاق رواية حرير في استجر
 للحج من الكوفة فخرج من البصرة فالتكليف لا يفسد على التبعين للسيرين
 نفس بلد الميت ولو شرط سنة معينة ولا يجوز لولي الميت تاخير الاستحجار الى
 عام اخر مع الامكان ولو اطلق اتقنى التحجيل فلو خالف الاجر فلو اجرة له
 اهل لعذر فكل منهما الفسخ في المطلقة في وجه قولى ولو كان لا لعذر تغير
 المستاجر خاصة ولو صدق احسن تحلل بالهدى والفسخ الاجارة ان تعين
 الزمان وان كان مطلقا ملكا الفسخ كما قلناه ويملك من الاجرة نسبة ما عمل
 ويستاجر آخر من موضع الصد ولو كان من الميقات ومكة فمن الميقات ولو
 مات بعد الاحرام ودخل الحرم اجزا عنهما ولا يكتفى الاحرام خلافا للخالين
 وكفارة جناية الاجير في ماله ودم الهدي عليه ويستحب له إعادة فاضل
 الاجرة ويستحب للمستاجر الاتمام لو اعزذ وفي استحباب اجابة الوارث الى
 احد الزيادة واجابة النائب الى قبول التكملة نظروا جامع قبل الوقوف اعاد
 الحج واجزا عنهما سواء كانت الاجارة معينة او مطلقة على الاقرى

لا بشرط في صحة الاجارة تعيين الميقات فان عينه تعين فان خالف اجزاء
 قال الشيخ لا يرد التفاوت ولو شرط الاحرام قبل الميقات ان كان قد وجب
 على المنوب النذر وشهدوا الاضد العقد والشيخ حكم بالطلاق مطلقا ولا يجوز
 النيابة عن الحج الا ان يخرج الميقات ولو كان الفسخ مندوبا لم يشترط اذن الحج
 على الاشبه وتجوز النيابة في ذلك لو يجب عليه وان وجب عليه الفسخ لا يخرج
 وكذا لو استاجر احدهما العرة والاخر لحجة مفردة ولو اعتمر عن نفسه ثم اتى بالسائر
 عليه ثانيا اجزا وان قد عذر عليه العود الى الميقات قال الشيخ يحرم من مكرو
 يحزى ولا يرد التفاوت وقيل يرد بنسبه ما فات من الميقات الى مكرو ويجوز
 ما بينهما ومن يرد ولا يمكن العود الى الميقات لم يحز وقال الفاضل يحزى ويرد
 التفاوت مع تعيين الميقات ويشكل صحة الحج اذا تعدلنا النيابة الاعتذار عن نفسه
 ولما يعدل الى الميقات سواء عذر عليه العود ولا الا ان يظن امكان العود او
 يفرق بين المعتمر عن نفسه وبغيره وفي الخلاف لا خلاف في اجزا مع تعدد العود
 ولا يجوز للنائب الاستئابة الامع التقريض وعليه تحمل رواية عثمان بن عيسى
 يستحب الاجرة بالعقد لا يجب التسليم الا بالعمل ولو توقف الحج على الاجرة فالأثر
 جواز دفع الاجرة ولا يجوز لوصي الميت التسليم قبل الفصل الامع الاذن صريح او
 بعد الحال وتجوز الجمالة على الحج والعمرة فان عين الجمال والنسك وان به
 استحقة وان لم يعين الجمال فله اجرة المثل ولو قال من حج عني واعتمر فله غنم
 فالأثر بطلان صحة الجمالة لا يجوز الاجارة وتوجب سائر الاجر مع اول رفقة فان
 ناسخا وادرك اجزا وان فات للموقوفان فلا اجرة له ويجعل بعرة عن نفسه ولو
 فاته غير تفرط فله من المسمى بالنسبة الموصى لا النائب والفرد تفرط ولا يجب

على الثاني القبول ولو زاد القدر عن حصة الثلث من الثلث لا يمنع إجازة
الوارث فلو امتنع المعين وإذا زاد الزيادة عن حصة الثلث لم يعط لأننا رخصنا
بشرط النيابة ثم يتنازع غيره بذلك القدر أن علم أن عرض الوصي تحصيل الحج
وأن تعلق العرض بالمعين استوجبه غيره بأجرة المثل ولو أطلق الأجل وعين المجر
أعطى أقل حصة من يجد من حج عنه فإله في المبسوط ويجوز أن يعطى حصة مثله
أن السبع الثلث فإن امتنع استوجبه غيره ولو أطلق الوصية فكذلك ولو مات
من استقر عليه الحج أخرج عنه وإن لم يوص ولو لم يخلف شيئا استحب للمولى الحج
عنه ويتأكد في الوالدين ولو تبرع عن إيجي آخره ولو ترك مالا ولو خلف شيئا
لا يقيم به الحج من أقرب المواقيت ولو من مكة عاميلنا ولو وسع أحد السكبن
فالأقرب وجوبه ولا كذا لو وسع بعض الأفعال ولو أوصى بالحج الواجب مع واجب
آخر وضائق التزكرو زعت فإن قصر نصيب الحج صرفت الباقي ولو كان معه
ندب قدم الواجب وكذا لو جمع الوصايا في الثلث ولا يوزع على الأقرب ليدبر
معيون بن عمار فلو أوصى بحج واجب وعق وصدة ذبا وقصر المال والثلث
عماد الحج سقط لا يحجب صرفه في عاتل الحاج والساعي في ذلك رتبة في الصدقة
ولو أطلق الوصي الحج حمل على الندب إذ لم يعلم الوجوب ولا يحجب التكرار إلا أن
يعلم الوجوب ولا يحجب التكرار إلا أن يعلم منه ذلك فخرج عنه ثلث ماله وعليه
تحمل رواية ابن أبي خالد ولو عين لكل سنة قدر أقصر ثم في الثانية ما يبد
ولو فضل عن سنة صرف في حجة أخرى مثل تلك النسبة فلو قصرت الفضلة كلها
من الفضلات لا ينفذ ولو قصر ماله لا ينفذ عن السنة كلها بثلث الفضلة فروع
ثلاثة هل للوصي التكب بين المال والوارث منع الضمان بمجمل ذلك

للأهل

للأهل والمنع لعدم دخوله في ملك الوارث فلو كتب به ورجح وكان الشرايا العين
احتمل صرفه إلى الحج أو إلى الوارث على يبد الأقرب الاستيجار من بلد الميت مع
السنة والأقرب حيث يمكن وسيله سبل حجة الإسلام لو كان الوصية بنسبة
أو دار في ما على الوارث لأن الأصل ملكه ويجوز تقديمها على الوصية لقولنا
عليها كوروى يزيد فمن استوعب ما لا فضلك وعليه حجة الإسلام يحج عنه ولو دفع
حملها الأصحاب على العلم بأن الوارث لا ينفذ وطردوا الحكم في غير الوارث كالدين
والغصب والإمامة الشرعية فروع خرج بعضهم وجوب استيفان الحاكم مع
امكانه ظاهر الدعاية مباشرة الحج بنفسه والأقرب جواز الاستيجار والظاهر
أن الحج هنا من بلد الميت كغيره لو قدر الوارث أن يذبح الأجرة ويمكن حمله من
فروض الكفايات ولو حجوا جميعا قدم السابق ولا غرم على الباقي مع الإجماع
على رد ذلك لائق إجماعهم دفعة سقط من روية كل منهم ما يخصه من الأجرة الموعدة
ولو علموا بعدم اتفاق الأحكام أقرع بينهم وتحلل من لم يخرج له الفرع الظاهر
أطراد الحكم في غير حجة الإسلام كالندب وفي العرة بل نقض الدين وما حج الأضاد
فتبين أن شاء الله نعم وما بعد ذلك مسنون ويشترط في حجة الذب التحلوس والواجب
سوا كان حجة الإسلام أو لا فلو نوى الذب لم ينفذ إحرامه وقال الشيخ ينفذ
ويجزي عن حجة الإسلام وفي التهذيب يظهره جواز الحج ذبا وإن لم يخرج عن حجة
الإسلام ولو أوصى بالحج ذبا أخرج من الثلث ولو كان هناك واجبا فاقعها
الأجران في عام فالأقرب الصحة وإن تقدم الندب وأقرن الواجب ولو قصرت
الأجرة عن الرعية تقي الصدقة بما أوقدتها لأن ويجوز الحج ذبا بعين ذات
الابدين وإن كان الأفضل استيفانها قاله الشيخ ويكره تركه خمس سنين لما روى

انما مجموع ثلث النفع والقران والافراد وافعال التمتع الواحدة مرتبة
 خمسة وعشرون النية والاحرام بالعمرة والتلبية وليس ثوبا الاحرام والطلا
 وركناه والسعي والتقصير والنية والاحرام بالحج والتلبية واللبس والوقوف بعرفات
 والكرن بالمسعى والوقوف به ورمي حرة العقبة والذبح والحلق والتقصير وطواف
 الزيادة وركناه والسعي وطواف النساء وركناه والبيت بمنى الى الشرب و
 رمي الجمرات الثلاث وفي البيت ان يستحب الحلق والتقصير الى ما مضى وهو رك
 والاركان من ذلك ثلثه عشر النية والاحرام بالعمرة والتلبية وطوافها وسبعه
 النية والاحرام بالحج والتلبية والوقوف بعرفات والكرن بالمسعى وطواف الحج
 سبعه والترتيب وتحقيق البطالان بفوات شي من الاركان عمدا لهوا الا ان يكون
 الغائب الموقفين فيطل بفوات باقي الافعال وان كان عمدا وفي ذلك التلبية
 خلافة وروايتان عارضة تقضي توقف الاحرام عليها وهذه الافعال بقية فوات
 العمرة عن الحج ويريد ان فيها طواف النساء وركناته بعد الحلق او التقصير وكذا
 في كل عمره مفردة وقال الحلبي الحلق والرواية بخلافه فظاهر الجمع ان ليس
 في المفردة طواف النساء ونقل عن بعض اصحاب ان في التمتع بها طواف النساء
 وفي البسوط الاثر في الروايات عدمه وشارت الى روايت سليمان بن حفص عن
 الفقيه التمتع بها اذا قصر فعليه لتحل النساء طواف وصلوة ولا هدي على
 المفردة وبساق الهدى بمنى عنه القارن في المشهور فقال الحسن القارن ما في
 وجمع بين الحج والعمرة فلا تحلل بها حتى يحل الحج من عنده مثابة التمتع الا
 في سرق الهدى واجر التحلل وتعد بالسعي فان القارن عنده كفارة سعيه
 في الاول عن سعيه في طواف الزيادة فظاهر الصدوقين الجمع بين التكيين نية

واحدة وصرح ابن الجوزي بان مجموع هاتين ساق وجب عليه الطواف والسعي
 قبل الخروج الى عرفات ولا تحلل وان لم يسق جدد الاحرام بعد الطواف ولا تحلل
 للنساء ولا قصر وقال الجمهور في القارن كالتمتع غير انه لا يحل حتى ياتي
 بالحج للسباق وفي الخلاف انما يحلل من اعم افعال العمرة اذا لم يكن قد
 ساق فلو كان قد ساق لم يحل له التمتع ويكون قارنا عندنا وظاهر ان
 التمتع السابق قارن حكاية الفاضلان عنه ساكنين عليه ثم انما يفاد
 الاحرام وقال المفيد انه يعقد على القارن اجزاه قبل دخول الحرم
 عزيمته عن النائي عن مكة بمانيه واربعين ميلا من كل جانب ولما نصياه
 فما نقص عنها الرواية زرارة والحلي والي بصيرة في البسوط والحلي
 وابن ادريس اثني عشر ميلا ولا تعلم مشددة وتخير المكي بين القسمين والفقهاء
 افضل وتخير الحاج في باقي الثلاثة وكذا في الناذية وشبهه ونحو المنزلة
 المتساوية في الاقامة والتمتع افضل مطلقا لقول الباقر ع لو حججت الفا
 والفا التمتع ولو غلب احد ما عمل عليه ولو اقام النائي بمكة شئ من ثقل
 فرضه اليها في الثالثة كما في البسوط والنهاية ويظهر من اكثر الروايات ان في
 الثانية وروى محمد بن مسلم من اقام سنة فهذا بمنزلة اهل مكة وروى حفص
 بن الجعفي ان اقام اكثر من سنة اشهر لم تمتع واختلاف جواز تمتع المكي
 اختار في حجة الاسلام باختلاف الروايات فجوزها الشيخ جواز الافراد
 اليه عجبا بالاجماع وبعده في المعبر واسقطه الشيخ عن المكي لو تمتع قال
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله حج فاراعى نفسه بالاعلى انما جمع بين
 الحج والعمرة والذي رواه الاصحاب والعامه انه لم يصح بعد حجة فيكفركان

قانا على تغيير الشيخ نعم يتم على تغيير الحسن وابن الجبجد والجعفي صحيح
 الحسن ان يخرج قانا وقبل ان يخرج مشعرا لم يحلل مكان السباق فيصير التراجع
 لعطيا ويجوز عدول الكلي والساق الى فرض الاخر عند الضرورة مخوف الحيف
 المتقدم في العدول الى القران والافراد وخوف الحيف المتأخر عن التمتع عند
 لها الى المتعة وكذا لو خاف عددا او قوت الصحة ويجوز للمقاتل والمفرد
 اذا دخل مكة الطواف ندبا وتقديم طواف الحج وسعيه على المضى الى عرفات
 خلافا لابن ادريس في التقدير وصحاح الاخبار فتاوى الاصحاب على الجواز
 والاولى تجد بدلية عقيب صلوة كل طواف فان تركها ففي التحلل روايات
 قالها المفرد دون السابق ولا يجوز تقديم الطواف والسعي للمتع الا الضرورة
 كخوف الحيف والغاس والاولى تجد بدلية في حقه لقول الباقر ع
 من طاف بالبيت والصفاء والمرءة احل استحواكه واماطوف النساء فلا
 يجوز نقل العرة المفردة الى المتعة اذا اهل بها في مثل الحج الا لمن اتى بمطوفه
 وسعيه فان لم يفلح في التلبية بعد النقل تردد ابن ادريس لم يعتبر التلبية
 بل النية وكفر احكام تلبية فاسخ الحج الى العرة وابن الجبجد حوذا العدول بن فطر
 في العدول من الحج الى المتعة ان يكون جاهلا بوجوب العرة وان لا يكون قد
 ساق ولا لم يبدطوافه ولا سعيه لا يجوز ادخال الحج على العرة الا في
 حق من تقدم عليه اتمام العرة فانه يعدل الى الحج ولو احرم بالحج قبل التحلل
 من العرة فهو فاسد ان تقدم ذلك الا ان يكون بعد السعي وقبل التقصير فانه
 يصح في الشهر ويصير الحج مفردة ولا قربانها لا تجزى بالنهي عن الاطرام
 وبوقوع خلاف ما نواه اذا دخل حج التمتع وعدم صلاحه الزمان اذا

ادخل

ادخل غيره فالبطالان السب ودوا في بصيرة قاصرة الدلالة مع مكان حمله
 على تمتع عدل عن الافراد ثم لم يعد السعي لانه روى التصريح بذلك في رواية
 اخرى ولو نسي سعيه بالحج هذا ويسحب جبره بشاة على الاقرى ولو نسي
 فاحرم به قبل كمال السعي لم ينعقد وكذا لا يجوز ادخال العرة على الحج الا في
 صورة الفسخ كما سلف او عند الضرورة مخوف تعقيب الحيف فلو احرم بالعرة
 قبل كمال التحلل من الحج لم ينعقد والظاهر انه يؤخره عن الميت يعني روى
 الجرات ولا شفعدا الحرة الواجبة قبل ذلك ولا السدرة التي عن عمر
 التحلل في ايام التشريق كما رواه معوية بن عمار غيرها اولى وكذا لا يجوز ادخال
 حج على حج ولا عرة على عرة ولا نية حجتين ولا عرتين فلو فعل فالبطالان
 وقبل ينعقد احدهما ولا نية حجة وعرة معا الا على قول الحسن وابن الجبجد
 ولو فعل بطل احرامه وفي المبسوط يحذر ما لم تلزمه احدهما ولا ينعقد الحج
 وعرة التمتع الا في اشهر الحج وهي مثل الذوا القعدة وذو الحجة في الاقرب للذوا
 وفي المبسوط والخلاف والى قبل طلوع فجر النحر قال الحسن والمرفضي وعشر
 ذى الحجة وذي الحجة والجلبي وثمان من ذى الحجة وذي الحجة ابن ادريس والى
 طلوع الشمس من العاشر قبل وهو راجح لفظي ولو احرم بالحج في غيرها لم ينعقد
 وروى انعقاده عمة مفردة ولو احرم بعرة التمتع في غيرها احتمل انعقادها
 مفردة واختلفت في ذوات المتعة فقال في النهاية بفوات عرفة وقال على
 بن بابويه نفوت المتعة المرأة اذا لم تطهر حتى تعول الشمس يوم التوبة وقال
 الحلبي وقت طواف العرة الى عروب الشمس التوبة للحائض وللخطا الى ان بقي
 ما يدرك عرفة في اخر وقتها وظاهر ابن ادريس استداره ما لو بقيت اضطر الى

عرفه وفي صحيح دلالة اشتراط احتيارها وهو قوي وفي صحيح جيل المتعة الى ابطال
عرفه والحج الى ذوال الحجة وفي صحيح العيص وقت المتعة بغير شمس التوبة وهو
خيرة الصدوق والمفيد ولعل الخلاف في اشهر الحج نياط منها وكل ما كانت المتعة بالحج
مفردة اذا اراد الوقوف بالحجرة والا فقد صارت عمرة مفردة للحلل ولا يجوز التمتع
بعد قضاء عمرته الحج من مكة بحيث يقتصر الى استيفاء احرام بل اما ان يخرج
مكة ما او يعود قبل شهر فان اشغى الوصفان جددت هي عمرة التمتع وفي استدراك
طوائف النساء في الاصل احتمال ولو جمع في شهر دخلها فيه محلا فان احرم فيه
من اليقات بالحج فالمرور عن الصادق انه فعله في ذات عرف وكان قد خرج
من مكة اليها وبيع الشيخ في النهاية وجماع من الخروج من مكة لا رباط عمرة
التمتع بالحج وان خرج صارت مفردة والرواية بذلك عليه واطلاق خلق المتع وعلامة اراد
الخروج الخروج الى عمرة كما قاله في المبسوط والخروج لانباء العمرة وفي كلامهم وفي الحديث
دلالة على وجوب حج التمتع بالشرع في العمرة وان كانت ذبا عجزهم بالخروج وان ادري
قال بكراهية الخروج وهو ظاهر المبسوط والافضل للعمرة في اشهر الحج مفردة الاقائمة
بمكة حتى ياتي بالحج ويجعلها سنة وقال القاسمي اذا ادرك يوم التوبة فليد
الاحرام بالحج وقصير متمتع وفي رواية عمر بن زيد اذا اهل في الحج حج ويجعل على
الذبح لان الحسب مع خروج بعد عمرة يوم التوبة وقد يجاب بان مضطر
تجبر العمرة كالحج بشرائطه فحري التمتع بها للتمتع واحدة فليس القارن على ما روي
كلام الشيخ والقائد على قول الحسن وقد تجب التمتع والعمدة اليقين والاشجار
والافساد وفوات الحج ولو جوب الدخول الى مكة وجوبها هنا فحري اذ لو دخل
حج اجزا ولو كان مكررا كالحطاب والحساس ودخل لقتال مباح سقط البنا

الوجوب وكذا لو كان محظيا لجلال من احرام ولما لم يحض من الاحلال ولو
دخلها بعد احرام اساء لا قضاء عليه ونسخت العمرة كاستحباب الحج ووقت العمرة
المفردة الواجبة باصل الشرع عند الفراغ من الحج وانقضاء ايام التشريق او غيرهما
بن عمار السلفا وفي استقبال الحرم وليس هذا العذر منافيا للغدير وقيل
بغيرهما عن الحج حتى يتمكن المومني من الراس ووقت الواجبة بالسبب عند حصول
وقت المنذور بجميع السنة وفضلها الواجبة لانها تقابل الحج في الفضل ومحصلها
بالاحرام فيه وروي فضل العمرة في رمضان ويجوز الاتباع بين العرتين اذا مضى
عشرة ايام لرواية ابن ابي حمزة واجمع الروايات اعتبار شهر واعتبار الحسب من وجوب
التمتع وان ادريس فيزجده لقول النبي صلى الله عليه وآله العمرة الى العمرة كعادة
لما بينهما صفاتهما ميفات الحج او خارج الحرم وفضل الجعفر لانه احرام النبي صلى الله
عليه وآله منها ثم التميم لانه بذلك علم احكامه ولا احرام به ولا احرام به من الحرم
لانه تجزأ الضرورة ويستحب الاشتراط في احرامها واللفظ بها في دعاء احرام
الاحرام وفي التلبية ولو استطاعها لم يجب ولو استطاع الحج مفردة الاقرب
الوجوب ثم يراعى الاستطاعة لها ولا تدخل افعالها في افعال الحج ولا يكره افعالها
في يوم عرفه ولا يوم النحر ولا ايام التشريق ولو ساق فيها لم يكره بخروج قبل ان
يجلج بالنحرورة على الافضل ولو جامع فيها قبل السعي عالماعدا فندرت
ووجب عليه بذنه وقضاهما في زمان يصح فيه الاتباع بين العرتين وعلى
المرأة طارعة شمله ولو اكرهها تحمل البدن ولو جامع بعد السعي فالظاهر وجوب
البدن ولو كان بعد الحلق ولو جامع في التمتع بها قبل السعي فندرت روي
الفساد الى الحج في احتمال ولو كان بعده صل المتقصر حج ولو كان موسرا فغير

ان كان متوسطا وشاه ان كان معسرا فقال الحسن بن نرفال سلا بقره واطلغا
وعلى المطاوعه مثل وان اكرهها تحمل ولو قبلها قبل التقصير نشاه واطلغن
انما السعي فجامع وقصر وقلم اظفاره كان عليه بقره واطلغا السعي لم يات بقره
ومسيد بن يسار وليس في رواية ان مكان سوي الجحام شروط التمتع
اربعة النية والاحرام بالعمرة في الاشهر والحج في سنته والاحرام بالحج من
مكة والمراة بالنية نية الاحرام ويطهر من سلا وانهية الحزج الى مكة
المبسوط افضل ان يقارن الاحرام فان كانت حاز تجددها الى وقت التحلل
ولعله اراد نية التمتع في احرامه لا مطلق نية الاحرام ويكون هذا التجديده
على جواز الاحرام المطلق فيها هو مذهب الشيخ او على جواز المعدول الى التمتع من
احرام الحج والعمرة المفردة وهذا يشترط النية المعدولة نية الفروع المخصوص
والاعتبار بالاهلال في اشهر الحج بالافعال والاخلال ويجب كونه من الميقات
مع الاختيار ومع الضرورة من حيث يمكن ولو من ذى الحبل بل من مكة ولو في
الحج في وقت السنة القابلة فليس يمتنع نعم لو بقي على احرامه بالعمرة من غير اتمام
الافعال الى القابل احتمل الاجزاء ولو قلنا انه صار معتبرا بقره من خروج
اشهر الحج ولما يحل له يحز ولو قد احرامه من مكة بحجة اسرم من حيث يمكن
لو يعرف ان لم يتعد ولا يبطل حجه ولا يسقط عنه دم التمتع والاحرام من ميقات
النية وفي المبسوط اذا احرم التمتع من مكة ومضى الى الميقات ومنه الى عرفات
صح واعتد بالاحرام من الميقات ولا يلزم دم وعنى بر دم التمتع وهو يشترط
لوانشا احرامه من الميقات لا رم عليه بطريق الاوف وهذا بناء على ان دم
التمتع جيران لا نسك وقد قطع في المبسوط بان نسك ولا جماعا على جواز الاكل

منه وفي الخلاف قطع ذلك اخص ويعدم سقوط الدم بالاحرام من الميقات على الاصح
وشروط القران والافراد ثلثة والاحرام في اشهر الحج من ميقاتين لم يكن مكانا
والافق دورية اهله والحج من سنته قاله الشيخ وفيه ايماء الى انه لو قارن الحج انقلب
الى العمرة فلا يحتاج الى قلبه عمرة في صورة القنات والمواقف عشرة فلا هل
المدينة ذوالخليفة وافضل مسجد الشجرة والاحوط الاحرام منه ولا هل الشام
حصرا للحجفة ولا هل اليمن بل لم ولا هل الطائف وراى المنازل يكون الرار ولا هل
العرف وافضل المسج واوسطه عرق واخره ذات عرق وقاهر على بن بابويه والشيخ
في النهاية ان التاخير الى ذات عرق للثقة المرض وما بين هذه الثلثة من الغيب
فيسوغ الاحرام منه وهي المرض ما من غير اهلها ولو اضطر الى جزء من الحج
من ذات عرق ولو عدل اليها اختيارا بعد سروره على ميقاته لم يحز ولو صار اليها
فالحق قربة وان ساء ولو لم يحز على ميقاته فالاقرب الجواز على كراهية وفي رواية
من دخل المدينة فليس له ان يحرم الا منها فكنا يثقل الشاى الى مسجد الشجرة المفردة
او لمرة عليه ولا يحتاج الى المواقف بغير احرام فان تعدل الى جاز وجب العود الى
ميقاته في رواية الحلبي ولا قرب اجزاء غيره فان تعدل بطل النسك وان كان
ناسيا او جاهلا وتعد العود رجع الى حيث يمكن والا احرم من موضع ولو لم
ادى الحبل ولو قدم الاحرام عليها لم يحز الا لنا وخرقا لابن ادريس فان كان
للعمرة المفردة ففي اى شهر شاء وان كان للثقة او الحج اشترط اشهر الحج ولا يقصر
الى تحدي احرام عند الميقات خلافا للرواية المعترف في حجب طي حوجه
قبل الميقات وان كان منزله دون الميقات فيمقاته منزله وهذه موافقة للحج
مطلقا للعمرة التمتع والمفردة اذا سمر عليها وميقات حج التمتع اختيارا مكة والا فصل

المسجد وفضلها المقام أو تحت الميزاب ولو سلك طريقا من ميقاتين أحرم عند عذائهما
 الميقات في بر وجوزة سابرا ريس ميقات من صعد البحر جبهه ويكفي الظن
 فلو شين تقدره أعاد ولو شين تأخره فالظاهر الإجزاء ولا دم عليه ولو عجز
 ميقاتا ففي إحرامه من أدنى الحل أو من مسافة أقرب الميقاتين إلى مكة ومجان
 ولو منع ما منع من الأحرام من الميقات جاز تأخره قاله الشيخ وحمل على تأخير
 ما يتقدمه كلبس الترمين وكشف الرأس من دون المكن من التنية والتلبية ولو
 جرت الميقات أو غي عليه أحرم عنه وليه وجنبه ما يجنبه المحرم وأحرام
 الصبيان من فح وقيل من الميقات ويجزئون ثم يضع بهم ما يضع بالمحرم والمجاورة
 قبل اشغال فرضه يخرج إلى ميقات أهله أو غيره فان تعذر في أدنى الحل فإن تعذر
 فمكة ولو تجاوز الميقات من لا يريد النكاح جمع إليه أن سكن والأفصح
 المكنه يستحب لمن أراد الحج أن يقطع العلائق منه ومن ماله وبهوى ما
 بهم وإن جمع أهله ويصلي ركعتين وليأل الله الحجرة في عاقبة ويدعو بالمأثور
 فإذا أخرج وقف على ياتر تلقاء وجهه وقرأ الفاتحة ثم بقراها عن يمينه ويساره
 وكذا آية الكرسي ويدعو بالمنقول ويصدق بئني وليقل بحول الله وقوته يخرج
 ثم يدعو عند وضع رجله في الركاب وعند الاسوار على الراحلة ويكثر من ذكر الله
 تعالى في سفره المخرج يوم السبت والثلاثاء استحب الصبي خصوصا اللؤلؤ
 المروقي في شراسه وحجته من أول ذي القعدة وتذكر عند هلال ذي الحجة
 وقاب المنيد يجب ولو حلق فذى القعدة فدم والأول أظهر والمعتمر يؤخر شهر
 أو استكمل التظيف بأزالة شعر الأبط والعانة والحلق والأطلاق أفضل ولو كان
 طليبا أو قد زال الشعر فبغيره أجزاء ما لم ينقص خمسة عشر يوما والأعادة أفضل

ان قرب العهد بوقوع الشارب والاطفار وإزالة السعد والغسل وأوجه
 الحسن ولو فقد الماء يتم عند الشيخ ويجزئ غسل اليدين يومه والليل لليلة
 ما لم يتم فبعده خلا فالأمر بارساء الأقدام والحسن كذلك ويجزئ تقديمه
 على الميقات بخلاف الأعز فان تمكن بعد استحب الأعادة وكذا استحب إعادة الوضوء
 أكل أو قطيب أو لبس بعده ما يحرم على المحرم ولو قلتم اطفأه بعد الغسل لم يعد وجها
 بالماء وصلوة سنة الأحرام وهي ست وأربع وركعتان والأفضل إحرامه عقب
 الظهر ثم الفريضة مطلقا ولو لم يكن وقت فريضة فالظاهر أن الأحرام عقب فريضة
 مقضية فصل فان لم يكن فعبثا لنافله ويقفل في الركعتين المحجوزة الأولى والوحيد
 في الثانية وقال ابن الجوزي لا يستعد الأحرام بعد ما استحب خلا فالأمر بارساء الأقدام
 تبقى الأعادة مع حجة الأحرام والمعتمر هو الأول ويستحب أن يقول بعد صلوة اللهم
 إلى أسألك أن تجعلني ممن استحب إليك وأن تبرئني من أسأله ثم يقول اللهم
 اربح ما أرت به من الفسق والعزلة إلى الحج على كمالك ومنه غيلك محمد صلى الله عليه
 وآله وألفان والألفان والألفان عرض على عارض يحسن فخلق حتى جعلتني بقدر
 الذي قدرت على اللهم أن لا تكون حجة فقرة أحرم لك شعري وجسدي وشعري
 من النساء والطيب والشباب انني بذلك وجهك والدار الآخرة ومحبة الأحرام
 أربعة ليس الشرب غير محظون من جلس ما يصلي فيه خالين من نجاسته ويجزئ
 للنساء الأحرام في الخيط والحريم على قول المعتمد لرواية يعقوب بن شبيب عنه
 الشيخ لروايات أخرى وهو الأصح ولو لم يجد دارا أو السراويل ولو فقد الرداء
 أجزاء القبا والقميص مكرما ولا يكفي قلبه ولا فدية في الموضعين ولو كان التواضع
 طويلا فأنزله بعضه وأرندى بالباقي أو توشح بجزءه لو حكي الأزار العروة المخرجة

اما الرواية فالاصح انه كذلك ولا يجوز عقد الرأه ويجوز عقد الاراء ويجوز لبس الطيبات
ولا يده عليه وجوبا ولا اقرب تحريم لبس ما احاط بالدين من اللبس وغيره وكنا ما
ما اشبه الحنيط كالدرع المنسوج والثوب المعقود الخوى ذر الطيبات وما يهتبه
الحنيط في التزود والتساقط وان لم يكن يحيط ويجوز ان يلبس اكثر من ثوبين لغير المحرمين
وان يلبس الثياب وليس له الطواف فيها احرم فيه وروى محمد بن مسلم انه سئل عن رجل
وان توشح بالانجاسه وروى معاوية بن عمار كراهته بهما وهل لبس من ثياب
الصحة حتى لو احرم عاردا ان لبس الحنيط لم ينعقد نظره وظاهر الاصحاب ان عقده حرام
فالراي احرم وعليه قيس بن عمار ولا يثبته ولا يثبته ولا يثبته بعد الاحرام واجب شفه والحق
من تحت كاهه وروى ظاهر ابن الجند اشراط التجرد وافضل الثياب البصر من
القطن ويجوز في غيره ولكن يكره السواد والشمع بالصعق وغيره ولا بأس بغير الشبع
كما المشرق المضى عن علي عدا والوشحة والمعلقة والنوم على الفراش المصنوع وخصوصا
الاسود والمنسج بالحري جازي قاله يصدق عليه اسم الشافى فيه وروى القصد الى
الحج والعمرة ونوع الحج من التمتع وضميه ونوع العمرة من التمتع والمفردة وضمها بين
الاجابة والذنب والسبب من حجة الاسلام والتدوير العمرة كذلك والتقرب الى الله تعالى
ولا يطلق الاحرام صح عند الشيخ ويحق ان كان جزا الاثمه وتحذر ان كان فيها من الحج
والعمرة ولو قال كالحرام فلان صح ما روى عن علي عدا عليه السلام اللهم هلاكا هلاكا
نبيك فان لم ينكشف له حاله منع احتياط الحج والعمرة وان طهر غير محرم تحريم الحج
والعمرة فان طاف قبل تعيين احد ما فلا حكم له ولو لم يمسح بما اذا احرم صرفة الى ما في
ذمته فان كان خاليا منها تخير ولو شئت قبل الطواف بما اذا احرم وكذلك لو
شك بعد الطواف قال الفاضل يمتنع وهو حسن ان لم يتبين عليه غيره والاخر

البه

اليه ولو نوى سكارا لقط بغيره فالمعتبر ما قواه وبسبحي المتلطف كما سددى ذرارة
ان المتنع يلبس بالحج فاذا طاف وسعى وقصر اهل الحج وفي صحيح البخاري عن الصادق
دخلت العمرة في الحج الى يوم القيمة وروى احمد بن محمد بن عمار نية المتعة وروى البخاري
ان عليا ع قال لبس بحة وعمرة معا وليس بيد اجزا الجمع اذا الحج المنوى هو
الذي دخلت فيه العمرة فهو ال عليها بالتخصيص ونهيا معا باعتبار دخول الحج فيها
والشيخ بالغ في الاقتصار على نية التمتع والاهلال بها وتاول الاضمار والعدا
هذا الثالث مقارنة النية للتبليغ فلو تأخر عنها ان تقدم من لم ينعقد نظيره
من الرواية والقوى جواز تأخير التبليغ عنها وروى معاوية بن عمار بعد دعاء الاحرام
ثم قام فاشهتة فاذا استردت لبنا الاضرب قلبه وعبد الله بن سنان نحوه
قال ابن ادريس التبليغ كما التحريم في الصلوة وبعض الاصحاب جعله مقادير
لشرا لا واروعقل بعضهم من قبل الشيخ تجديدها الى وقت التحلل الجزا لانه من
التبليغ وعلى ما ضربنا به لا دلالة فيه الرابع الثبات الاربع واما لبسك اللهم لبسك
لبسك ان الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك لبسك ويجزى لبسك اللهم لبسك
لبسك لا شريك لك لبسك وان اضاف الى هذا ان الحمد والنعمة والملك لك
لا شريك لك لبسك كان حسنا والاخرس يعقدها قلبه ويجزى بها السائر
يشير اليه وقال ابن الجند يلبس غيره عنه ولا ينعقد على الاعجى التبليغ ففي
ترجمتها قطروا غيره يلبس غيره ويستحب ان يضيف اليها لبسك ذا العارح لبسك
لبسك بعمرة ومدة الى الحج لبسك الى اخر التبليات المشهورة وقال الشيخ في موضع
يستحب ان يقول بحة وعمرة معا كما سلف وروى عن ابي بصير الصادق ع وفيه
دلالة على قول الحسن وابن الجند ومنه في التهذيب عن ذلك لا التفسير وكذا ابو

الصلاح وعلى ما قلناه لا يتحقق الخلاف ونكرنا التلبية في اداء الصلوات المفردة
والمستزادة وانما يصح بغيره او علا شرفا او هبطا واداءا او لفي راكبا او ساقط
بالا سوار عند اختلاف الاحوال والحجس بالرجل وفي التندب يجب والرجل
حتى يحرم والراكب اذا علت راحلته الپدار والحاج فمعا اذا الشرف على الاطبع
ويستحب فيها الطهارة والتتالي بغير تحلل كلام الا ان يرد السلام والصلوة على
البي صلى الله عليه وآله عند فرائضها والدعاء بعدها ويجوز من الحجب والحائض
ويقطعها المتنع اذا شاهد بورت مكرهها عقب الدينين وعقبة طوى
المعسر مفردة اذا دخل الحرم ولو كان قد حرم من مكة للحرام فبشاهدة الكعبة
الحاج يقطعها بزوال عرفه واجب على بن بابويه والشيخ قطعها عند الزوال ونقل
الفخ الاجماع على ان المتنع يقطعها وجوبا عند مشاهدته مكة وخبر الصدوق في
العمرة المفردة من القطع عند دخول الحرم ومشاهدة الكعبة ويستحب ان يذكر الله
وحفظ اللسان من غير نوم من تمام الحج والعمرة ينقض احرام الحائض و
النساء لكن لا يفسد له ولا تدخل المسجد تلبس ثيابا طاهرة فاذا احرمت رجعتا
ويبقى ان تستفر بعد الحش وتنفق ثم تحرم ولو تركت الاحرام لظن فساد رجعت
الى الميقات فان تعذر فزاد في الحل وفي رواية معوية بن عمار ترجع ما قدر عليه
فان تعذر فن خارج الحرم فن مكة ولا ينقض احرام غير القارن الا بالتلبية و
لو نوى ولم يلبس وفعل ما يحرم على الحرم فلا يخرج ولما القارن فيخرج منها ومن
الاشارة بشق تمام البدن من الجانب الايمن والخطيرة ولو كان بها دخل
بها واشترعها والاخرى يسارا والتقليد المشتهر فيها ومن القرب والغنم
تعلق فصل قد صلى فيه في الفتاوى خطا او شبهه صلى فيه ولو جمع بين

الثلة واحد ما كان الثاني مستحبا وتحقق السياق بذلك وقال المرتضى وابن ادریس
لا عقد في الحج الا بالتلبية ويدفعه قول الصادق ع بوجوب الاحرام ثلثا التلبية
والاشعار والتقليد فاذا فعل شيئا من هذه الثلث فقد احرم والحج القاهني المفرد
بالقارن في الانقضاء بهما ورد بعدم الفرق بينهما حينئذ وقد عيى بالقارن واحد
فتمى المتنع بالمعنى الاعم وناسي الاحجاب حتى يكمل ناسكك يصح فمكة في فتوى الاحباب
الا ابن ادریس فانزحكم بفساده ولو نجز شاهدها هم سري من سلة حبل في رجل نسي
ان يحرم او حبل وقد شهد المناسك كلها وطاف وسعى فجزا اذا كان قد نوى ذلك
وان لم يحبل وفيما دليل على ان النسي هو التلبية لا التنية وان الجاهل بعد وظاهر
انجاهل الحكم وروى على بن جعفر عن اخيه في المتنع حبل الاحرام حتى يرجع الى
اهله اذا قضى المناسك ثم حجه وكلما يجب ويستحب في اسرار العمرة فهو كذلك في الحرم
الحج الا في نية الحج والتلفظ به ولا يخلط الطواف والسعي بعده ولا يحرم ان وفي
رواية عبد الرحمن بن الحجاج لا يحتاج الى تجديد التلبية وقال الشيخ لا يجوز الطواف
بعد الاحرام حتى يرجع من منى فان طاف ساهيا لم ينقض احرامه غير ان يعقده
بتجديد التلبية وقال ابن ادریس لا ينفى الطواف ولو فعل لم يجد التلبية وقال
الحسن بطواف سبوعا بعد الاحرام والوجه الكراهية لا غير وحكمهما في الاستحباب
الاشتراط ايضا واسدوفان بجزا اصل التحلل عند العارض كقول ابن حمزة في الجاهل
الشارع جزا التحليل المحصر كقول النافع او سقط الهدى عن المحصر والمصدود عن
السائق كقول المرتضى وسقوط قضاء الحج لمقتنع فانه الموقفان كقول الشيخ
في التندب لرواية فضيل بن عبد الملك الصحيح يجب على الحرم ثلاثا
وعشرين الاول الصبر وهو الحيلولة للحلل الا ان يكون اسدا او مسلما واربا

او ضبا او قنقا او بوبعيا المشع الا صاله البرى فلا يحرم مثل الضبع والعرو والصفر
وشبهها والقاروه والحجيه ولا رى الحناة والغراب عن البعير ولا الحيوان الا هدي ولو
صار وحيا ولا الرجاج وان كان حبسا ولا يحمل المشع بصير وزنه هلبا النبا
ويراعى في التولد بين الحرم والحلل الاسم ولا صيد الجور وهو ما يضي ويفرغ فيه تجلا
البط وان لا زرع الماء فان رى اعدم فيه فيه وكذا الجراد لا يمس في الماء فيجوز
الصيد اصطبا اذا اكله وان زججه المحل ذبحا واشاره ودلالة واغلافا فباثرة
وتسبا ولو باجارة سلاح من لا سلاح له ويجوز الصيد في الحرم ايضا على المحل
والحرم فلو ذبح فيه كان ميتة كما لو ذبحه الحرم ويستحق دفنه ولا يحمل استعمال
جلده ويجوز للمحل اكل لحم الصيد في الحرم اذا كان من ذك في المحل والحرم كلفة في المنص
يقدر ما يسكن الرمي ولو وجد ميتة اذا تمكن من القاء الا اكل من الميتة ولا يملك
الحرم الصيد بوجه من الوجه نعم لو احل دخل المروءة فملكه ولا كذا لو ائمت
به عليه محرما فاحل بل يحيا رساله ولو تلف عنده ضمن ولو كان مقصدا
او مريضا حفظه حتى يستقل وموته عليه وكذا الواحرم وجب عليه رساله
ما منه من الصيد ولو كان وديعة او عارية وبسبها وقدر والمالك والحاكم و
بعض العبد او سله وضمن ولا يرفع عن ملكه ما نأى عنه من الصيد ودوى الرب
الربيع عن الصادق ع من حج حاجا فالتف حمامه طائر لا يعرض اهله له في الوقت
الذى يظنون احرامه فيه الا ان يحل بل يطعم لا غير الشجرة النابتة في الحرم كالحرم
وان تفرعت في المحل ولو مت في المحل وتفرعت في الحرم كانت تلك الفرع يحكم
الحرم لا غيرها والصيد الذي بعضه في الحرم محرم ولو اثم الحرم كره على الاقوى
واسماح الحرم فالاولى تحريمه في المحل ولا يحرم الصيد في حرم الحرم وهو ربي

من كل جانب بل يكره على الاقوى ولو رى من المحل فقتل في الحرم او بالعكس ضمن ولا
يضمن بغيره مودا السهم في الحرم والقوى والدباسي مستثنى من الصيد فيجوز على كراهيته
شراؤها واخراجها من الحرم للمحل والحرم على الاقوى لا انلاهما ولا فرق بين العائد
بالناسي والجاهل والعالم ولو كان الصيد مملوكا فلهما الجواز والله والقيمة للمالك
وفي القاروى في الحرم نظر اقرب وجوب جزاء وقيمة للمالك ضلي هذا يجب جزاء الله
تعالى ايضا ولو قيل بالسواة بين الحرمي هذا بخلافه كان قرا ولو اضر الطائر على فتر
محرم فقتله فلم يحسنه ضمنه عند الشيخ ولو مال عليه صيد ولو رفع الا بالقتل
او الجرح فلا ضمان والعرج والبصير نافع في الحرم والمحل والبصير كالكل
حرم الحبلي قتل جميع الحيوان ما لم يخفف منه او كان حية او عذرا او فارة او غرابا
ويذكر له ذنبا ولا يعلم وجهه الا ما رواه معوية بن عمار ان قتل الدواب كلها الا
الافعى والعقرب والقاروه والحناة والغراب يرميها عن ظهر بعير وعن حسين بن ابي
العلاء قتل كل شئ منهن بريدك الا ان تردوى معوية ايضا قتل النمل والبق والقمل
في الحرم والاجماع على جواز ذبح النعم في الحرم ومحبة القيمة فيها الاض فيه ومنه
البطر والاذرة والكركي وقتل فيها شاة لادوى ابن سنان في ذبح الطائر ومنه
البصير الخالي عن فض واما المنصوص فيه ما الكفار من المائتة من مخصوص وهو شدة
القائمة وفرجها وفيها بن منة فصاعدا وفي النابز خرو وما مروي
عز ان البذر في الصحيح وقال العبد في فرجها البذر منة فان عجز ففض قتها على
البر والطعم ستين سكا الكلى واحد سمان ولا يجب الا كمال والفاضل له فان
عجز صام عن كل مدين يوما وفي الخلاف عن كل مدين يوما وان كان البذر انصا
ناقصا على قول فان عجز صام ثمانية عشر يوما والحبل يصدق بالقيمة فان

عجز قصها على البر وقال ابن بابويه والحسن فان عجز عن البر اقطع من سبكا
لكل واحد فان عجز صام ثمانية عشر يوما الصحيح معدي بن عمار
بقرة الوحش وجماره وفي كل منهما بقرة اهلية ثم نفس قيمتها على البر والطعام
ثلثين كما سبق ثم صيام بعد المساكين ثم صيام تسعة ايام والحلبي على اصله الصدقة
بالقيمة ثم الفض وقال الصدوق في الحجام بنية الصحيح ان يصر وحيار بن الحيدنها
وبين البقرة وفي صغارها من صغار البقرة في سنة قاله المقيد الضي
وفيه شاة ثم العصف فطعام عشرة مساكين كما سبق ثم صيام عشرة ثم صيام ثلثة و
الحق الثلثة بالعلب والاربع والحلبي انهم ثم هو على اصله فيما لم يوج من كلاله
فان لم يقل به عاد الى الرواية الاسد والابال الثلثة الاولى في الاقسام الثلثة
على التحجير في قول الخلاف وابن ادریس والترشيح بغير العاصم وفي كسره
مع تحريك الفرج للمضة بكرة لا اوسل فحولها لابل ثمانية اوقات بعد الفرج فأتى
هندي بالغ الكتب فان عجز شاة فان عجز فطعام عشرة اسراف فان عجز صيام ثلثة
ولما اتفق بالحسن قال له امير المؤمنين نعم قد علمت ان الابل ربما ازلت وكان فيها
ما يزلن فقال والبعض ربما امرت وكان فيها ما يمرت فقال صدقت ولما ظهر
او الفرج سياتي فلاشي بعض القطاة والقبض وفي كسر البعض مع تحريك الفرج فأتى
من العلم اي من شاة الحمل والارسل فحولت الغنم في انائها بالعدد فان عجز اطعم
عشرة عشرة فان عجز صام ثلثة ايام وقيل مع العجز تحجب الشاة ثم الاطعام ثم
الصيام وهو بعيد وقال ابن حمزة مع العجز يتصدق عن بعض القطاة بدم ولم
نقف على ما خذه والحق القاضى بعض الحجام وطه ما بن الحيد في كل ضئذ
امها شاة في الحجام وهو كل مطوق شاة على الحرم في الحل ودرهم على الحل

في الحرم ودرهم على الحل في الحرم وفي فخرنا حمل فطم ودرهم سنة اربعة اشهر او سبعة
في رواية على الحرم في الحل ونصف درهم على الحل في الحرم وفي بعضها درهم على الحرم
في الحل وربعة على الحل في الحرم ويجمع الامران على الحرم في الحرم ومع العجز عن
الشاة من حل في عدم صحيح معوية بن كان عليه شاة فلو عجز اطعم عشرة مساكين
له عجز صام ثلثة ايام في الحج وكن اكل شاة لا ضرر بها وقال الحسن في الحامة على
الحرم في الحرم شاة ولو كسر بعض ضئض حامة تحرك فخرنا وجب ما في الفرج مع الناف
وفي كل من القطاة والدررا حدة والحجاة حمل وهو ياتي وجوب بخاض في فخرنا مع ثمة
ودوى سليمان بن خالد في ضئضها بكرة من الغنم وبي جميع بكرة وفي بعض رواية بخاض
ولعل الخاض اشارة الى بنت الخاض تو فخرنا من العبادتين ومن ما يحجب في القطاة
والقبض او تقول فيه دليل على ان في القطاة خاضا بطريق الاولى وقد روى سليمان
ابنه ان في كتاب على عن من اصاب قطاة او حجلة او دررا حدة او قطير من غنله دم و
يجمع بين الاخبار بالتحجير ويشتري بقيمة حجام الحرم علف لحامه وليكن لحاؤه
حرام بن عثمان وفي رواية بن فضال حرام الصدقة بشر العلف وكذا في رواية على
بن جعفر وفي رواية بن زيد بن خليف ان قيمة البض يعلف بحرام الحرم انهم ومثله روى
على بن جعفر وقيمة الاهلي اذا كان في الحرم صدقة ويحمل كذا للمالك مع العدة
وفي القنفذ مع الصب واليربع جدوى والحق الشخان ما اشتهرهما قال الحلبي فيها
حمل فطم وفي العصفور والصقور والبقرة واشبهها من طعام وقال على بن بابويه
في كل طير شاة وفي الجمادة مرة ومنه خير من حرامه وروى محمد بن مسلم كفى من
طعام فتيحير وان كان كثيرا شاة ولو لم يمكن التحريم فلاشي وفي العظاير
كفى من طعام ولو كان الصيد ميسا جزا مثله خلا لا بن الحيد وفي ثروين

الطبية في المحرم دم وقيمة اللبن والمرق دم وجزاء وفيد المحرم في الوتر فيقتل
وجوب القيمة على المحل في المحرم والدم على المحرم في المحل وفي عيني الصيد كال
قيمة وفي احدهما النصف وكذا قيل في دية ورجليه وفي قربه نصف القيمة
وفي احدهما الربع لرواية ابي بصير وقال المفيد يصدق وفي الزنجر عدا كذا
من طعام او تمر وقال المفيد في الواحد تمر وفي الكرم تمر طعام او تمر وقال الحلبي
في الواحد كذا من طعام وفي الزنجر صاع وفي كثيرها شاة واختلف في القمل
والبراغيث فخر قتلها في البسوط وان القاهافها وفي النهاية لا يجر قتلها
للمحرم ويجوز للمحل في المحرم وقال المفيد المرتضى في قتل القمل او دية كذا طعام
لصحيح حماد بن عيسى وفي صحيح مسعود بن عمار لا شيء فيها ولا في البق وفي التهذيب
لا يجوز قتلها ولا قتل البق والبراغيث للمحرم ويجوز قتل الانعام والعقرب والغاة
والاسد اذا اراده ولو لم يرده فقتل ان احدهما اكش اذا قتله في المحرم سواء كان مجالا
او محرما تجمع الغداة والقيمة على المحرم في المحرم وقال المفيد المرتضى وابن
الحسين عجب الجزار مضاعفا ولو بلغ منه لم تضاعف والرواية من سبله رضاعه
ابن ادريس وقال الحلبي تضاعف الصوم في البنية والبقرة والضبي اذا كان
قال في موضع اخر عليه الغداة او القيمة وروى الجزار مضاعفا ولو لم يذكر البنية
ولا فرق في التضاعف وعدمه بين العائد والحاطي والعالم والجاهل وقال
المرتضى على العائد جزاء في المحل وفيه في الناصرية بقصد نقص احرامه و
على الحاطي والجاهل واحد ونقل عنه وجوب جزاء من على المحرم في المحل اذا تعد
وضعتا لو كان محرما في المحرم ولو اخطا احد الممين فهو كالمصيب في الغداة
ونقاه ابن ادريس والاولى روى وفي معديه الى الرماة نظر المشتري كون يتعد

عليه الجزاء المحرمين كذا في المحل في المحرم ولو اؤتدانا في المحرم فوقع فيها صيد
تعد الجزاء ان قصدوا والا فواحد ولو قصد بعضهم تعدد على من قصد على
الباقين فواحد ولو كان غير القاصدين واحدا على اشكال ينشأ من مساواة
القاصد ويجعل مع اختلافهم في القصد ان يجب على من لم يقصد ما كان يلزمه
مع قصد الجميع فلو كانا اثنين مختلفين فقتل القاصد شاة وعلى الاخر نصفها لو
كانا الواقع كالحجارة ولا اشكال في وجوب الشاة على الموقد الواحد قصد ولو
نقصه ولو قتر حمام المحرم فواحد من الجميع شاة ولو لم يبد من كل واحدة شاة قاله
علي بن ابي ربه ولو عجب الشيخ بجزء سنان ع لو كانت واحدة فالظاهر المساواة
وفي السجادة على الظباء وعجزها نظر لعدم التخصيص وفي وجوب الغداة والقيمة على
المحرم مع العود والامعة نظر ولو شك في العود على الاقل ولو شك في العود
فكفيين عدله ويكفي اعادة من بقوله وفعل غيره ولو شك في كون المقتول صيدا
وكرر في المحرم وفي المحل فالاصل العدم وكذا في الاصابة لا عند القاضي ولو شك
في تأثير الاصابة في البروض من كمال الجزاء ولو داه سبب الجرح فربع الغداة
والذي روى عن الكاظم ع في صيد كسرية او رجله ثم روى فيه ربع الغداة وعن
الصادق ع ربع القيمة والشيخ الحقن او ماله بزينك ولو ضرب الجاهل فماتت فماتت
فان تعدد قوم الجزاء حلالا ولو القته ثم ماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت
فالا روى وكذا الوقيع احدهما او قيعب مطلق الصيد ثم الارش جزء من الغداة و
القيمة وقيل لا يلزم الجزاء من العين الماع مشارك وتضاعف بالاض فيه
بتصغير قيمته وما يقيه نفس غير الدم لو جرح بجمته فزكاة الصغفر فيه تدقيمة
ودوى سليمان بن خالد في القرى واليا سي والصغفر والبيلبيل القيمة فان كان

الصيد اذا قتله فان اكله او طرحه فعليه فداء اخر على الرواية فروع اربعة لو وجد
 الحرم في المحصة امكن كونه دكيا لا باسحته وحرمه الشيخ داود بن ابي
 الاحمال قائم وان كان الذبح في الحرم نعم لو امكنه دججه في الحل وجب
 تب يجوز للحرم اذا دخل اكل لحم مصادره محل في الحل وان كان في ايام الشرف
 ومنع منها ابن الجندب ج الظاهر لا ينزل ملك الحرم عن الصيد الثاني عنه
 يلزم منه دخوله في ملكه نائبا كما قرأه الشيخ وقوى ايضا دخول الحاضر في ملكه
 ثم ينزل ونظير القابض في الضمان مع اليد وفي تلك المباح المن ذلوا يصيد
 يصيد دكانا محرمين فعلى القول بعدم التملك ضمن المتبايعان الصيد
 اذا اتنا ايديهما عليهما وعلى قول الشيخ ينبغي ذلك ايضا لان نزول ملك الحرم
 عنه فلا يصاد في البيع ملكا لو اشترى محل من نعام لم يحرر ما كاله فلي
 المحرم عن البضاعة شاة وعلى الحل درهم هذا اذا اشتراه مكسورا او كسر الحل
 او كان مسلوفا اذ لو لم يكن يكون كذلك وكسره المحرم فعليه الارسال كما سلف
 ولا تسقط الشاة لوجوبها بالاكل وفي تعدد الجزاء هنا لو كان الحرم في الحرم
 وكذا لو وجد الارسال فتجى القيمة فيه معه ويمكن وجوبها في صورة الارسال
 لا في غيره لسبق التلف على كل الحرم وفي الخشاب شره غيره عليه نظره ولو كان
 المشتري محرما ففي وجوب الشاة او الدرهم تطرل بحمل وجوب الدرهم لو
 اشترى الحرم لنفسه واكله او دبره الحل له من غير شر الحل او تملكه بمنزلة البيع
 ويحمل وجوب الدرهم هنا على الحل ويضمن الحرم ما تلفه غيره باذنه
 ان كان محلا في الحل وفي وجوب جزاء ما قتله الصيد المأذون في الحرم على
 المولى روايان اصحهما الوجوب ولا يجوز الصدقة بالحيوان المأثل بعد الذبح

مسخفة الفقراء والمساكين بالحرم وفي رواية اخرى بن عمار يحزى الذبح عند
 اهله لو خرج من مكة ويتصدق به ويتركه ولا يجوز الاكل من الجزاء في
 الاثر وروى عبد الملك الاكل من كل هدى مكان او جزاء وجوزة الشيخ اذا
 تصدق بثمنه ولا يحزى اخراج الجزاء قبل استقرار الجنازة على الاقرب ويجوز
 في الاطعام التملك والاكل ولا فرق بين الحمام السرول وغيره ولا بين فضل الحرم
 وغيره ولا بين الجميع وابعاضه ولا بين الفارن وغيره فلا يند الجزاء بسبب القران
 وجزا الشيخ فيما لا مثل له بين اطعام المساكين بقيمة وبين الصوم عن كل مدنيا
 ولم يجوز الصدقة بالقيمة وكذا الحلبي الا انه لكل نصف صاع يوم والظاهر ان
 عدم البس ثقل الى الصيام لا الى اطعام اخر مع احتمال وقيل يحزى كل طعام
 فيكون البر على الفضل وفيه قوة ويجوز ذى القربى والحلم عن بدنة لرواية عبد الله
 بن سنان وكذا القراء عن غيره وروى معاوية بن عمار عدم جواز الفداء بالحلم عن
 البعير ولو استناع الصيد فالقربان كالتلف وقاتل الشيخ ويحمل الارش نعم
 لو ابطال احد الاستناعين فالارش قطعاً ونقدى الذكر مثله وبالاتى وبالعكس
 ولو حكم عدلان بان للصيد غير المنصوص مثلاً منهم من النعم رجع اليهما اذا سكن هذا
 الفرض قال الشيخ في الخلاف وروى في التهذيب عن الصادق ع منيا سوى الغنائة
 والبقرة والحمار والظبي قيمة وروى ايضا ان ذوى عدل منكم النبي والامام فيبيع
 حكم غير ما فعل في الاول لو عارضهما مثلهما اما في مثل اخر واشهد انه لا مثل
 له ففي الترجيح نظر الترتيب الثاني الاستناع بالفداء بالجماع ومقدماً
 حتى العقد فيطل اذا كان احدهما محرماً سوى عقد لنفسه ولغيره محلاً او محرماً
 او عقده غيره كمن ملك نعم ولو كره حال الاسرام فقد حال الاحلال اصح وكذا

تحريم الشهادة على العقد واقامتها وان تحملها محلا او كان في عقد من محلين و
لو اقامها لم يسمع قاله الشيخ وابن ادریس وقيده ان الشيخ فيه بما اذا تحملها
وهو محرم ولو ادعى احد الزوجين الاحلال حال العقد قضى برفع اليمين وعرض
البينة ويلزم مدعى الاحرام لو ازم الفساد فحرم عليه لو كان المدعى وظاهر
الشيخ انفساخ العقد حينئذ وجوب نصف المهر ان كان قبل الميسر وجميعه
لو كان بعده ويشكل بانه اقرار على العرف فيجب كمال المهر في المصين ولو كان
المكسر فليس لها مطالبة بالمهر مع عدم الدخول وبعده تطالب باقل الامرين
من المسمى ومهر المثل مع جهلها ولو شكافي وقوع العقد حال الاحرام والاحلال
قال الاصل الصحة ويجوز الطلاق ومن اجمعه المطلقة وان كانت غثله ما اذا
رجعت في البذل وشرأ الامة للشرى وفي جواز تطرها للسوم وتطهر المحلوة
بغير شهوة تطهر اقر بها زوجها وكذا النظرة المباحة في الاجنية بغير شهوة وتقسم
الكهارات بانقسام الاستماع الى انواع الجماع قبل المشعر وان كان قد وقف
بعرفة على اقرى القولين واعتبر المعيد وسلا روا الحلي قبلية عنده للمرضى القبول
وفيه على المستند العالم بالتحريم بدنه وانما الجماع وعادته من قابل فريه ان كان
الاصل كذلك وعلى المرأة المطاوعة ذلك ويجب عليها الافتراق من حين الجماع
الى انقضاء المناسك فاذا اجماعا في القابل على تلك الطريق وبلغا موضع الفاحشة
افتراقا الى اخر المناسك ومعناه مصاحبة ثالث ولو جمعا على غير تلك الطريق
فلا تفريق وقال ابن الحنفية يستمر التفريق في الحجة الاولى وعجز الجماع الى ان يوق
الى مكان الخطئه وان كانا قد اخلتا فاذا قضيا وبلغا الموضع لم يفتحا حتى يبلغ
الهدى محله ولو اكرها تحمل عنها البدن ولا قضاء عليه عنها البغاة حجة حرمها

ولو اكرها تحمل منها البدن ولا قضاء عليه عنها على الجماع او احد مما فلا شيء
على المكروه ولو اكرهه ففي تحمله البدن نظر ولو اكرهته تحمل عنها الكهارة
لا يجب الحرج بها خلافا لابن الحنفية ومحمدا وجوب نكحتها قويا ولا فرق بين الوط
قبلا او دبرا ونقل الشيخ ان الذين لا يتعلق به الاضاد وان وجبتا البدن وكثيرين
الاصحاب اطلقوا ان الجماع في الفرج يوجب البدن لا غيره ولا ينكرن الموطنة
او زوجته او امه او كان ذكرا او قال الحلي في الذكر بدنه لا غيره ولا ينكرن الاثرال وبعده
لا يوطئ البهيمية ونقل الشيخ الاضاد به وهو قول ابن حنبل ولا يكرن الحرج واجبا في
اصله او نكاحا ودوى ذنابة ان الاولى فضه وتسميها فاسدة محارزا وقال ابن ادریس
الثانية فضه وتظهر القابلية في الاجرة وفي كفارة خلفا للذر لو عتبه تلك
السنة وفي المصدر المفسد اذا تحمل ثم قد على الحرج لتلك وغيرها الجماع
المكسر بعد الاضاد وجب تكرار البدن لا غير ما كثر عن الاول والاخر في الخلاف
اذا لم يكره نعم لوجامع في القضاء الزم ما لم يزل الجماع بعد الموقنين قبل
اكمال طواف الزيارة وفيه بدنه فان عجز فبقرة فان عجز فشاء وفي رواية بسورة زعماد
وبما اطلق الجماع قبل ان يطوف من طواف النساء حصة وفيه بدنه وقال الشيخ
تكفي الارضية وهو مروي عن ابى بصير ودوى حمران الاشئ وجب البدن الاطاف
ثلاثه واعتزل ابن ادریس البناء في الارضية لا في سقوط الكهارة جماع امته
لحرمة بادسه وهو محل وفيه بدنه وشاء فان عجز عن الارضين تجزئ من الشاء في
صيام تلك اليام وفي التهذيب عليه بدنه فان عجز فشاء او صيام للشاء يام والاو
مروى الاستماع وفيه بدنه ودوى اسحق بن عمار الحنفية انما اذا استنى بعد الذكر ولم
تقف على مساضة لها النظر الى غير اهله فبقي في حجب بدنه فان عجز فشاء وفي

رواية أبي بصير على الموسى بن رواحة في بقره والقيس شاة وفيه قصر صريح بان الكراهة
للظن لا للاسناد وقال الصدوق بخبر من اخبرنا ابو البرق فان عجز شاة لصحيح ذرارة
ولو نظر الى غيرها هل بغير شهوة فلا شيء وان انشئ ولو كان بشهوة فاسي فجزء
لو قيل امراته بشهوة فجزء اوله ولو طأ وعنه فليها مثله ولو قبلها بغير شهوة
نشاة وقال ابن ادریس في القبلة للشهوة فيتل جزوء وبغير انزال شاة ولو قبلها بغير
شهوة وبجوزله فتقبل امته رجحة لا شهوة في الملاعبة اذا انشئ بغيره عليها طأ
مثله لو عجز لحم على امرأة ودخل فعلى كل واحد كفارة وان كان المأخذ معللا
ولو كانت المرأة محملة فلا شيء عليها لو سار امراته بشهوة فعليه شاة انشئ اوله
بغير شهوة لا شيء وان انشئ قال المعين من قبل امراته وقد طاف للنساء ولو قطعت
بى مكرها فليها دم فان طأ وعنه فالدم عليها دون عدو طأ ذرارة بالدم هذا ليس
فيها ذكر الا كراهة ولا شيء في الامناء بالنظر ولو كانت مجردة وكذا لو ذكر فاشي والسمع
فامني ولو عجز عن البدن الواجب بالافساد فعليه بقره فان عجز فبيع شاة فان
عجز فبيعة البدن وراحم تصرف في الطعام ويصرفه فان عجز صام عن كل يوم
قاله الشيخ وقال في التذيب روى اطعام ستين سكيا لكل مسكين من فان عجز
صام ثمانية عشر يوما ذكره في الرجل والمرأة قال ابن بابويه من وجب عليه بدنة
في كفارة ففجز فبيع شاة فان عجز صام ثمانية عشر يوما بمكر او منزله لو ابي ذرارة
الرفي غير ان فيها كون البدن في فناء وهو اختار من الكفارة ولا يمنع الافساد
تحلل المحصر فلو زال الاحصار بعد التحلل قضى الحج مع سنة الزمان لسته بما على
ان الاولى عقوبة وهذا تسقط بالتحلل ومما ممنوع ان ولو صدح الطوع ثم
احص عليه بدنة للافساد ودم للتحلل وقضاء واحد بسبب الافساد لا الطوع

سقط

يسقط بالتحلل منه الترتيب الثالث الطيب وهو حرام بانواعه وفي الترتيب
انما يحرم المسك والغبر والزعفران والورد وفي الخلاف والنهاية اضافة المسك
والعود وفي صحيح حماد لا يحرم الحمر شيئا من الطيب ولا باس مخلوق الكعبة
وزعفرانها وقال الشيخ لو دخل الكعبة وبني حجر وطيب لم يكن له الشم والعطر
في المسعى كذلك في دابة هشام بن الحكم وفي الرازيين قولان اقربهما التحريم الا
الشيخ والحامدي والاصم لم يروا في معين بن عمار وقيدوا بعضهم بالتحريم واختلف
في القول كنفى ما يربا الى غير تحريمها او كراهة الشيخ في المبسوط وبجوز كراهة اذا قصر
على شدة وكذا يقضى واضطر الى كل طيب ويحرم القبض بذكر اليد واليد في ثوب
طيب لا يؤم عليه الا ان يكون ثوبا في ثوب يمنع الراجحة ولو اصابه طيب لم يحل
غسله او غسله بالسوء وفي رواية ابن ابي عمير يجوز غسله بعدوه ومسحه بعبله وفي
الماء في غسله فليمن الطهارة وان اثاره الجحاسة فيقيم ولو غفر الماء مسح بالتراب
والخشيش وشبهه ويحرم الاحتفال بالطيب لم يروا في عمار بن شان وكراهة القلنخي
وينبغي الحرام لو مات من الكاف في الغسل والخط ويحرم الدهن المطيب لو كان
قبل الاحرام اذا كانت الراجحة تبقى الى الاحرام وفي الخلاف يكره هذا وظاهره ان
التحريم واختار ابن حمزة الكراهية وفي رواية الحجابي لا يقرب حين يريد ان يحرم
به من فيه مسك ولا غير من اجل بقا الراجحة ولو زالت الراجحة عن الدهن جاز
استعماله قاله في التذيب ويجوز في المبسوط استعمال المنون في ما اذا كره الطهارة
كالقحاح وكراهة المشق والمصفر وكفارة الطيب شاة مع التمدد والعلم ثم اوسطا
وحقن واظلالا وصفا كما يجزى في ما بالورد والكاف في يوم ما يصنع بالزعفران ونحوه
كالنكاح لا يبداء واستدانة سوا مستلزام لاطيب جميع العضوم لا يترك

الصدوق في المحصر المنعقد لكل ان اذا تصدق فريشته بدعهم كان كفارة له
 لعله اراد السامع ردوى حرير في سم الرياحين الصدقة تسعة ويجوز ثلث الطيب
 بميه فلو كان بابا فسد فلا ندية الا ان يخلق ثوبا او بدنة ويجز او ثمنه ولو كان
 احدهما طيبا فدى وخس الحلبى الشاة بالسك والعبر والعفان والورس وفيها
 عداها ثم لا يجر الترك الرابع الادهان عند الضرورة ونجى الشاة باستعمال
 الطيب وان كان ضرورة وبقي الامم حينئذ وفي التذيب يجب على من دأب
 فرجه بهن يفتح عدا شاة وجهلا اطعام مسكين وما عجز الطيب فعلى ان يخلط
 لافس لا يحاياتى كفارة وصرح ابن ادريس والفاضل بعدم الكفارة فيه الترك
 الخامس الحيط ويجب تركه على الرجال وان قلت الحياطة في ظاهر كلام الاصح
 ولا تشترط الاحاطة وظهر من كلام ابن الجوزى شتر طها حيث قيد الحيط بالصفا
 للبك ضلى الاول يحرم الترخ الحيط والتدثر وعلى القولين يحوز لبس الطيلان
 ويحرم الزنوف الحلال ويجوز اقترانه بالمنطق والهيان وللنساء خلافا للهيان
 الا بعد الدنة تحت الثياب استقامت النجاسة والخلاف في الحرير بين الشيخين
 المفيد لرؤية يعقوب بن شعيب ومنعه الشيخ لرؤية العيص وادب بن الحسين وى
 اشهر والخنى تحجب الحيط والحرير وفدية الحيط شاة ولو اضطر ولا ندية على الخنى
 الا ان تجمع بين الحيط شاة وتغطينه الوجه الترك السادس لبس ما
 ليس بظهر القدم كالحنف والسمك فيغدى لبنة لوفله ولو اضطر فلا شيء عليه
 عند الشيخ وقيل يجب شدة عن ظهر القدم على الاصح لرؤية محمد بن مسلم وفي الخلا
 لا يجب المقطوع دفاعة ولو وجد تعالين فيما ادى من الحنف الشقوق والظاهر
 جواز الحنف للمرأة كاقالة الحسن ولا يحرم تغطية القدم بما لا يلبس السابغ

لبس

لبس الخاتم للزينة ويجوز للسنة وكلاما سوى السابغ لبس المرأة ما لم تقدره
 من الحلى ويجوز العنقا بغير تصد الزينة ويحرم اظهاره للزوج ويحرم عليها لبس
 العزازين لرواية داود وعيسى ومما وقاية للمدين من البرد محشون لبس السلاح
 اختيارا في المشهور والكراهية نادرة وحرما بر الصلاح شهره ويجوز لبس وشتر
 عند الضرورة لرؤية الحلبى العائش التليل للرجل سائر اختيارا في المشهور لرؤية
 ابي بن عمار وقال ابن الجوزى يستحب تركه ويجوز للرخص ومن لا يطبق الشمس و
 للنساء وعند التزول مطلقا وروى على بن جعفر جوازه مطلقا ويكفر وفي رواية
 عن الرضاه يحوز الشريك العليل والاشهر اختصاصه واختلاف في كفارة التليل
 فقال الحسن فدية من صيام وصدقة او نسك كالحلق لاذى وقال الصدوق
 لا بأس بالتليل ويصدق لكل يوم بمقدونك الحلبى على المختار لكل يوم شاة على
 المظهر المحلة للوة شاة وروى سعد بن سعيد فمى نذير حر الشمس قليل وينقضى
 وروى ابن بريع شاة للتليل لاذى المطر والشمس والروايات صحيحة وروى ابو
 على بن راشد جوازه لمن نذير الشمس وعليه دم لكل نسك وبه اخذ الشيخ وفي رواية
 سعيد الاعرج لا يجوز الاستار من الشمس بعد او بيده الا من علمته ويجوز الشى تحت
 الظلال وفي ظل الحمل وشبهه وفي المتوسط ترك التليل للنساء افضل فرفع
 هل التزير في الظل لفترات الصحا او لمكان الست فيه نظر لقوله صلى الله عليه
 وآله اصح لمن احرمت له والفايدة فيمن جلس في الحمل بارز للشمس وفيمن تظلل
 بربوب فيه وفي الخلاف ان المحرم الاستقلال بثوب ينصبها الموكين فوق راسه
 ونصته اعتبار المعنى الثاني تغطية الرأس للرجل
 كان بالفضل وشبهه او بالارغاس وفدية شاة ولو كان مضطرا ولا فدية

تكرر نقطيته فعمد لوفصل ذلك محتارا فعددت ولا تعدد بتعدد الفظا مطلقا
ويحوز التوسد ولا يجوز حمل سائر على الرأس وجوز لفاضل ستر راسه بدنه
لرواية معتبرة لا بأس أن يستريح بعض حبه ببعض لأن يضع ذراعه على وجهه
من حر الشمس وليس يحاذي الدلالة ولا الأولى المنع وتجب النقطة بتغطية بعضه
تجوز العصاة للصباغ ويجوز جعل عصا من القرية على الرأس لرواية محمد بن مسلم
ولرغوى راسه ناسيا للقي العطا واجبا وجد التلبية استحبابا ^{تغطية}
الوجه للمرأة وقد نية شاه عند الشيخ في المبسوط وقال الحلبي لكل يوم شاة ولو
اضطرت فشاة بجميع المذوق كما قال في نقطيته الرأس واختلف في تغطية الرجل
وجهه فقال في النهاية والمبسوط يجوز وكذا في الخلاف في مدعي الإجماع وهو قوله
أبو الجين لقول النبي صلى الله عليه وآله الحرام للرجل في راسه وحرام المرأة في
وجهها والقصير فاطع المشرك ومسه المحسن وجعل كفارة طعام مسكين في
يده وجوزة في التهذيب بشرط هذه الكفارة لرواية الحلبي وحلت على الذوب في
هذه الرواية لا بأس أن ينام المحرم على وجهه على راحلته ودوى معتبر كراهية أن
تجاوز ثوب المحرم أنفه ولا بأس بده من أسفل حتى يبلغ أنفه والحنثي نطق ما
ثبات من الرأس والوجه ولا كفارة ولو جمعت بينهما كهرت فروع لوقوعه في
المرأة وجوز كشف جزء من الرأس لتحريم تغطية الوجه وست جزء من الوجه للرجل
ستر الرأس وما استأفان فالأولى تقديم ستر الرأس احتياطا في الستر والحكم
سمى الوجه لفوارن الحجة البصير ^{القاب للمرأة لتحريم التغطية}
في رواية معتبرة لا تطرف المرأة بالبيت وهي مقبلة ودوى الحلبي إلى الباقية
قال امرأة منقبلة لغيره طسفرى دار حتى ثوبك من فوق راسك وجوزة إلى

فيها

فيها ولم يرد عدم أصابة وجهها والمشهور منع ذلك إلا بخشعة تحتها وشبهها تشبه
أصابت الوجه وفي رواية حرير تسدل إلى الذقن ولو أصاب الوجه دفعت لبرعة
والأوجب الدم قاله الشيخ قلم الأظفار في كل ظفر من من طعام ومن
في الرواية قيمة يد وفي الأظفار يد ورجليه شاة ما لم يكن كهر عن الماشي وفي
جميعها شاة أن اتخذ المجلس والأشنان ولو كان له أصبع فإبده أو يد زائدة فاعطا
أما كالأصبع وقال ابن الجين في الظفر يدا وقبر حتى يبلغ خمس فصاعد فدم
كان في مجلس واحد فان فرق بين يديه ورجليه فليد يد ورجليه دم وقال
الحلبي في قص ظفر كف من طعام وفي الأظفار إحدى يد صاع وفي الأظفار كل يدها شاة
وكذا حكم أظفار رجله وإن كان الجميع في مجلس فدم وقال الحسن من أنكر ظفرو
فلا يقصه فإن فعل اطعم في مسكن في يده وقال الفاضل لو أنكر ظفرو فذا زالة
اجتماعا وتوقف في الفدية والأقرب أن تساوى من قص بعض الظفر وكذا نعم لو
قصه في دفعت فالظاهر عدم التعدد مع اتحاد الوقت ولو عتق أيراحل التعدد
الخامس عشر زالة الشعر عن راسه وبدنه ويجوز خلق الرأس لا
ذى وعليه شاة أو طعام عشرة ساكن لكل واحد من أوصياء ثلثة أيام و
قال المفيد يطعم ستة ستة أسدا وقال الحسن وابن الجين يطعم ستين
مرا وهو صحيح حرير التحير بين عشرة وبين هذا وجه قوي ولو حلقه بغير ذى
فكذلك وبأثم ولا فرق بين بعضه وكذا ولو لم يسم حلقه فصدق بشئ ولا يختلف
الوقت في الحلق فتعددت الكفارة ولو قصر في أوقات ثم حلقه احتل الفدية
وفي ثقب الأظفار شاة وكذا حلقها وفي أحدها طعام ثلثة ساكن وإن سقط
شئ من شعر تحتها ورأسه فليد كف طعام ولو كان في الوضوء فلا شيء وكذا

في الغسل على الاقرب واوجب المقيّد الكفة في السقوط بالوضوء وقال لو كثر الماء
 من شعرة فشاء وقال سلا في القليل كفت وفي الكثرة شاة واطلق وقال الحلبي
 في قعر الشارب وحلق العانة والابطين شاة فروع سبعة الاقرب ان لا شيء
 على النسي والجاهل واوجب الفاضل الكفارة على النسي في الحلق والقلم
 لان الامتلاء ينشأ في الغد والحلق كالمال وهو بعيد لصحيح زرارة عن الباقر
 من حلق راسه وشعابطة ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه وقيل الشيخ الاجماع
 على عدم وجوب الغزيرة على النسي والقياس عندنا باطل وخبر صامع معاينة
 الض لوبت في عينه شر وطال حاجبه فمطى عينه فاذا لم يفلح
 ولو تازى بكثرة الشعر في المحرقة اذ لم يدرى والفرق لمحق الض من الشعر في الارل
 ومن الزمان في الساق وفي ازالة الشعر القليل الغزيرة لا تحمل الموزى لا يوز
 في جراح خلق المحرم راس الحلق فلا شيء والشيخ والمشي ورواية معتبرة عن الصادق
 لو قطع جلدة عليها شعر قيل لا يضمن لو علم ان الشعر كانت فلا شيء فيها
 ولو شك في كونها نابتة او لا فالاقرب الغزيرة لا يحسد الكفيرة في الحلق على
 الاصح لو انشأ مفت بالحلق فلا شيء عليه والاقرب عدم ضمان المفتي ايضا
 ولو انشأ بالقلم نادى مفتي شاة والظاهر ان لا يشتط احرام المفتي ولا كونه
 من اهل الاجتهاد ولو تعدد المفتي دفعة فالاشبه التعدي عليهم ولا دفعة على
 الاول ويحتمل التعدد الاقرب بقول قول القائل في الادما ولو انفتحت غزيرة فقل
 السامع فادى الظاهر الكفارة ايضا ولو تعدد الادما فلا شيء على المفتي ولو انشأ
 بالادما فادى او غيره من المحصر الاحتمل الضمان لما روى ان كل مفت ضامن
 قتل هدام الجسد كالقفل سوا كان على الثوب والبدن وحزني

المبسوط

المبسوط وتبعد بن حزمة قتلته على البدن وكذا البرغوث قال الشيخ فان القى القمل
 عن جسمه فادى الا واما ان لا يعرض له ما لم يؤذنه ومنع في البناية من قتل المحرم النسي
 والبرغوث وشبهها في المحرم وان كان محلا في المحرم فلا بأس ووجب المرتضى في
 قتل القمل والري بيا كغ طعام والذي في صحيح حماد بن عيسى يطعم بكمنا طعنا
 وفي صحيح مسير بن عمار لا شيء فيها ولا بأس بقتل القمل والنق والقمل في المحرم
 روى هو ايضا عن الصادق ع ان قتل الدواب كلها الا الاضي والمقرب والغارة
 ويجوز تحريمها من كان الى اخر من جسده والقار والقراد والحلم عن نفسه وغيره
 وقال الشيخ لا يلقى الحلم عن غيره ولا يحوز فعل شيء من ذلك الا كحال
 بالسواد للرجل والمرأة في الخلاء ذكره والذي في صحيح مسير بن يحيى لا ينجس الا من رملته
 وروى حريز في الصحيح لا ينجس الا من رملته وقال النبي صلى الله عليه وآله
 الحاج اشما غفر الحان للزينة على قول لا نر زينة والكم هي زينة
 لصحيح ابن سنان اطلقت استعماله وحملت على غير الزينة وحكم ما قبل الاحرام اذا
 قارنه حكمه النظر للمرأة لصحيح حماد وموسى معلل بالزينة وقال الغافقي
 وابن حزم يكره تبس الشيخ في الخلاء الحجامة الامع الحاجزة في الاظهر ليدية
 الحسن بن الصنف وقال في المبسوط يحوز المحرم ان يحجم ويقصد وقال في الخلاء
 وتبعد بن حزم يكره وهو في صحيح حريز وفي حكم الحجامة القصد واخراج الدم ولو
 بالسواك او حلق الراس وغزيرة اخراج الدم شاة ذكره بعض اصحاب المناسك
 وقال الحلبي في حلق الجسم حتى يري مد طعام المسكن الجبال وهو قول
 لا والله وبلى والله ففي الثلاث صادقا شاة وكذا ما زاد ما لم يكره في الرق
 كذا بشاة وفي الاثنين بقرة ما لم يكره وفي الثلاث بنما لم يكره وكذا

لوزاد على الثلث فذكر ما لم يذكره وروى محمد بن مسلم اذا جادل فزى من غلظ
فصله بقره وروى معوية اذا حلف ثلثا يمان في مقام واحد ولا فقد جاله
فصله دم وقال الجعفي الجبال فاحشة اذا كان كذا ياروى معوية فاذا قال ثلث
فصله شاة وقال الحسن من حلف ثلثا يمان بلا فصل في مقام واحد فقد
حادل وعليه دم قال وروى ان الجهم بن اذا نجاد لا وفصل الحصيد منها دم
على الخطي بغير فروع ثلثه خض بعض الاححاب الجبال يمان الصيغتين و
القول بتدنيه الى ما يسمى غنا شبه لوانظر الى الجبلين لا ثبات حتى ارقى
باطل فالاقرب جواز في الكفارة تزداد شبه الاغفار وقال ابن الجندب يعني
عن اليمن وصلة الرحم ما لم يبد في ذلك وارتضاء الفاضل وروى ابن بصير في
المتحالفين على عمل لا شيء لاننا اذا اذكاره انما ذلك على ما كان معصية وهو
قول الجعفي لا كفارة في اللغو من ذلك لان في معنى الساسي
الفسوق وهو الكذب والفساد الصحيح معوية في صحيحه على بن جعفر هو الكذب
والمفاخرة وتخصيص ابن البراج بالكذب على الله ورسوله الامير عليهم السلام
وقول المفسد الكذب يفسد الاحرام ضعيفان ولا كفارة في الفسوق سوى
الكلام الطيب في الطواف والسمي قال الحسن وفي رواية على بن جعفر تصديق
قلع الضرس وفيه دم والرواية مقطوعة وقال ابن الجندب وابن
ابو برباس مع الحاجة وله يوجيا شيا يكره الاحرام في الثياب
التي تحتها ان كانت ظاهرة ولعرض الرخ في الاثاء بلا نجاسة لم يفصل ولا يجب
الاحرام في القطن المحض الا بخر ويكره في الثياب المصبوغة ونيل السواد
حرمنا الشيخ وابن حمزة لرواية الحسين بن المختار ويكره ما يشبه النون على الصبغة

وليس

وليس الثياب للعلم ودخل الحمام وتلك الجسد فيه وفي غيره ولو في الطهارة غسل
الراس بالسدر والخطي وتلبية ما دبر بل يقول يا بعدا وسعدك واستعمال
الرياحين وخطبة النساء والمباغزة في السواك وفي ذلك الوجه والراس الطهارة
والحد من الكلام والاعتسال للبرد وحرمه الجلبى ويستحب حلق الراس باطراف الاصابع
لا بالاطفار لرواية ابن بصير ويجوز له التحلل بالدم وبم
الماء الامن الاستحلام ويكره الاختباء بالحرم وفي السجود محرم ويكره للمصائب
سوقا من جرح او سقط شعره ويجوز حلق الجرح وان سال عن الدم في رواية عثمان بن
الحرم ان يزيد بن عبد الله الى عشرة اسواط ويحرم قلع شجر الحرم على الحرم والحمل وحده يرد
في بغيره في الكبرة بقره وفي الصغيرة شاة وفي الاعصان القنطرة ونقل في الخلا في الجمع
فيه واطلع ابن الجندب القنطرة في القلع وقال الجلبى في قلع الشجرة شاة وفي بعض ما تيسر
من الصدقة وظاهر ابن ادريس لا كفارة والذي يذهب سليمان بن خالد لا يترع من شجر
مكة شيء الا التحلل وشجر الفاكهة وروى سلا اذا كان في داره شجرة من غير فقرة
ويجوز قطع عودى الحلاله لرواية زارة ابن النخعي صلى الله عليه وآله وخض فيها
ويكفي في تحريم الشجر كون شيء منها في الحرم سواء كان اصلها او فرعها لرواية معوية
وفي النهاية لا بأس بقلع ما اختل الانساف في الحرم وفي الاخلاق الاضمان فيما ثبته
الاوى في المادة وان ائنت الله وكذا الاضمان فيما احده الاوى من الحل فائت في
الحرم وتجب اعادة القلعة الى مفرها او غيره فان جفت وجبت الكفارة والا
سقط ويجوز احد ما جف من الشجر وان كان متصلا بالوطب ويحرم بيع الخشيش
الا الاخر ولا يحرم بيعه الصحيح حريز وقال ابن الجندب لا اختار بيعه لان البعر
وبما نزع من اصله وجوز حصده اذ بقي اصله وفي صحيح ابن ابي نجران ومحمد بن

اما شئ باكله الا بل فليس به باس او ترعه واسند الشيخ الترمذي الى الابل ولو قلنا تجزئ
ترعه فلا كفارة فيه سوى الاستغفار اتصال الفاضل الى وجوب الفقرة ولو
اقبل اثنان في الحرم فعلى كل واحد دم عند الشيخ لولا انه لا يهلل عن الصادق
كل محرم اكل او لبس المنع منه ضايع شاه وسند الكفارة باختلاف
الجنس وتكرار الوطء اما الحاق القلم فتعدد بعد الوقت والاف واحدة وكذا
الاستناع والطيب والقبلة ولا فرق في التردد بين التكبير عن الاول ولا قاله
المسوط وانكر ابن حزمه تكرار الكفارة بتكرار الجماع المقصد والمحقق جعل تعدد الكفارة
في الحلق نائبا لتغير الوقت وفي اللبس والطيب نائبا لتغير المجلس وتبع في اللبس
المناء وفي رواية محمد بن مسلم في اللبس لكل ضعف فدا ولا كفارة على الجاهل والنا
الا في الصبر ونقل الحسن ان الناس فيه لاشئ عليه وعمل الدين والخذ الصدقة
مكان كانت الجنازة في احرام العمرة وان كانت صفة ومضى ان كان في احرام الحج
الشيخ اخراج كفارة غير الصيد يعني ان كان في احرام العمرة والحج بن حزمه وابن ابي
عمرة التمتع بالحج في القصد ويستحب كونه بالحزيرة بخفيف الودا وبغنا الكعبة
وجوزا الشيخ فدا الصيد حيث صابره واستحب تاجره الى مكة للصحيح بمعنى بن عمار
وفي رسالة خلدوى للعلاج في الاحرام حيث شاء الاشارة الصيد فبذلك قاله
الشيخ في الخلاف كل دم يتعلق بالاحرام كرم المتعة والقرآن وجزارا الصيد وما
وجب بارئكا بخطر ان الاحرام اذا حصر جاز لان يحرمه مكان في حل احرام
اذا لم يمكن من اعادته بل خلاف يجب الطواف في العمرة والحج والكلام في
مقدماته وكيفت واحكامه يستحب للمتع وغيره الغسل عند دخول الحرم
مضغ الا دخره المني حافيا وصله بده والدعاء عند دخوله فاذا اراد دخول مكة

رادها

زادها الله شرفا اغتسل من بر ميمون بالابطح او بر عبد الصمد او غار غيرهما
لو قدر اغتسل بعد دخوله ولو احدث بعد غسله اعادته ودخول مكة من اعلاها
من عقبة المدينين والخراج من اسفلها من ذي طوى داعيا حافيا بكي وقار
وقد يعبر عنها بدخوله من منبر كما قال الفتح والمدرسي التي تجوز منها الى المحجر
مكة ويخرج من ثنية كما بالضم القصر موادى باسفل مكة وانظروا هنا استحي
من الاعلى والخراج من اسفل عام وقال الفاضل يحض بالمدنى والشامى
وفي رواية ابن يعقوب يا ابا اليه يغتسل لدخول المسجد الحرام واجبة المحقق ويدخله
حافيا خاضعا خاضعا من باب بنى شيبه لطل هبل ويقف عنده داعيا لمصليا
على النبي وآله فاذا دخل المسجد استقبل الكعبة الشرقية ودفع بريرة ودعا بالمشقول
ويحجب قبله اربعة اشياء ازال النجاسة عن الثياب والبدن وفي العقوبة عاصف
عنه في الصلوة تطر مقطع ابن ادريس والفاضل بعدهم وكه ابن الجوزي وابن
حزرة الطواف في الثوب النجس او اية البرز نظي اخرا الطواف في ثوب فيه دم لا يعفى
عن مثله في الصلوة وسر العودة والترقب فيه لا وجه له والتختان في الرجل مع
الكعبة ويظهر من ان ادريس التوقف فيه والطهارة من الحدث وتنجي طهارة السجدة
والتيتم مع قدر الماء فيه على الاصح ولا يشترط طهارة الحدث في الطواف المنذور
خلافا للحلي وخصوصا رواية زرارة وعبد الله الزعبلية ترفع تذكر بعزم كون
الطواف بالبيت صلوة ولا يشترط في الطواف الشئ فيجوز ركبا اختيارا على الاصح
ومنع ابن زهره مدفوع بفعل النبي صلى الله عليه وآله ويجوز في المشي الممروا في شئ
على اربع له يحرمه ولو دة محلا للروى وجوب طوافين ولو تعلق بئذ بطواف
النسك فالأولى بالطلان وظاهر القاضى الصحيح ويلزمه طوافان واطول ابن

ضد

ادريس البطلان وما الى ذلك التحقيق ان كان النادر رجلا لو عجز عن المشي الاعلى
اربع فالاشبه فعله ويمكن تعيين الركوب بثبوت القيد باختیار الثاني في
الكيفية ويشتمل على واجب ودب فالواجب اثنا عشر ولا بد من فصد القربة وكونه
طواف عمره او حج وطواف النساء وغيره لوجوبه ودينه وطوافه بعض القربا ان
نية الاحرام كافية عن خصوصيات الافعال نعم يشترط ان لا ينوي بطوافه غير
الفعل اجماعا ويجب استدامه حكمها الى الفراغ وثانها مقارنتها الاول جزوا
من الحجر الاسود بحيث يكون اول من بارأه اول الحجر حتى يمر عليه كله بجميع من ولا
يشترط استقباله ثم الاغراف بل يكفي جعله على اليسار والتمس البقاء بالحجر فلا
ابتدى به غيره فلحق حتى ياتيه فجدد عنه النية واما التخميم به فلو نقص خطوة
او اقل من ذلك لم يجز ولولا ذلك عليه شعرا بطل ولو خطوه وخاسمها اكمال السبع
من الحجر اليه شرط وسادسها ادخال الحجر في طوافه فلو طاف فيه او شئ على
حافظه لم يجز سوا قلنا بان من البيت كما هو المشهور ولا كما في رواية زرارة عن الصادق
وقطع به الصدوق ولم يجعل به على جوارحه فالاولى المنع لما لو من خارج المحراب
لم يصح ولما خص شوطا في الحجر ففي إعادة روجه والاستئناف روايتان ويمكن
اعتبار نجا وزا لصف هنا وج لو كان الساج كفاها اتمام الشوط من موضع سلك
الحجر وسابها الطواف من البيت والمقام فالاول دخله لم يصح في المشهور وجوز بن
الحجيد الطواف خارج المقام عند الضرورة لرواية محمد بن الحلبي ما ارى بها سوا ولا
تفعله الا ان لا تجد من رعا ويحب مراعاة قدره من كل جانب وثانها ان يكون
البيت على يساره فلو استقبله بوجهه او ظهره او جعله على يمينه بطل و
تاسمها من وجوه جميع من عن البيت فلو شئ على شاذ فانه بطل ولو كان من الحجر

بدها ويدبر وهو خارج عنه في مثيه فالاقرب البطلان وما شاهدها حفظه
فلم يشك في التقيصه بطل مطلقا وقال علي بن بابويه وجماعة بني على الاقل و
الاولا ثم ولو شك في الزيادة ولما يبلغ الركن بطل ولو بلغ الركن قطع وصح طوافه
بعد زاعده لم يلغف مطلقا ولو كان الطواف نفلا وشك في اثنائه لم يجز على الاقل ويجز
الاخلاص في العدد الى غيره في المحظ فان شكا جميعا فكافله ولو اختلفت كلها اعتبر حكم
شأن الطائف وحادي عشرها الموالاة فلو قطعه في اثنائه لم يلغف ما رتبنا اعداها
كان كحركات وجنات ودخول البيت او صلوة فريضة على الاصح او نافله او حائضه
اولغيره ام لا اما النافلة فبني فيها مطلقا وجوز للحلي البناء على شوطا قطعه اصله
فرضه وهو نادر كما قد تفرق في النافع بذلك واصافه الوتر واما ساج القطع لغيره
او نافله يجازي فرها او دخول البيت او ضرورة وقضاء حاجته من ثم اذا عارض
من موضع القطع فيه ولو شك فيه احدا لا حياط ولو بار من الركن قبل جازو
كنا لولنا تف من المرحم في رواية ذكرها الصدوق وفي رواية ابن ابي عمير اذا
قطعه لحاجته او لغيره او لاحتجازه وجب وان نقص عن الضف وثاني عشرها الركعتان
في مقام برهيم ع حيث هو لان فلو صلى حيث كان وفي غيره لم يصح ولو نسيه وحام
او غيره صلى خلفه او الى يمينه ونقل الشيخ استحباب الركعتين وهو كذا في رواية
في الخلاف فعلمنا في غير المقام وصح الحلبي بصلها حيث شاء من المسجد مطلقا وكذا
قال ابن بابويه في دكتي طواف النساء خاصة والاولا ثم لما ركعتا طواف الفيل
فحيث شاء من المسجد ولو نسي الركعتين رجع الى المقام فان تضرع في شأن من
المسجد ولو نسي الركعتين رجع الى المقام فان تضرع في شأن من الحرم فان تضرع
في شأن من البقاع وروى ابن مسكان مقطوعا ومحمد بن مسلم عن احمد ما علمنا

الاستنابة فيها واختاره في المبسوط وتبعه الغاضل والاول الظاهر والجاهل كان ي
لو تركها للنسور ورويت رخصة صلاحها بنى ولو مات قضاها الولي ولا يكره قضاها
الفرقة في وقت من الحصة على الاظهر وينبغي المبادرة بهما القول الصادق ثم لا
تؤخرها ساعة اذا طفت فصل ثمانية معظم الاخبار وكلام الاصحاب ليس فيها
الصلوة في المقام بل عذره وخلفه وعن الصادق عليه السلام لا يحل ان يصليها الا
خلف المقام اما تغير بعض الفقهاء بالصلوة في المقام فمرحان تسمية المساجد للمقام
باسمها اذا قطع بان الصحوة التي فيها ان تدعى ابراهيم لا يصلي عليها ولا خلاف
في المنع من استديارها **والمنع** فيه اربعة عشر المبادىء بالطواف كما يدخل
المسجد لا يشرع له الا ان يدخل والامام يصلي او قد قربت الاقامة فيصلي مع الامام
وكذا لو دخل وقت الصلوة الواجبة قد بدا قال الشيخ وكما لو خاف فوت صلوة
الليل او ركعتي الفجر ولو كان عليه فريضة فانيته قد بدا قال ابن الحنفية قال لا
يصل تطوعا حتى يطوف وثانها استقبال الحجر في ابتداء جميع من زاد الدعاء الكبير
والحمد والثنا وثالثها استلام الحجر طينته ومن اجمع فان قدر فيه ان تعدل ثمار
اليه يده يفعل ذلك في ابتداء الطواف وفي كل شرط ولا قطع بموضع القطع فان
قطعت من المرفق استل به ثماله والا الكوفة عن علي عليه السلام فانيته قد بدا
سلامه ولو لم يتمكن من تقبيله استل به يده ثم قبلها ويستحب وضع الخنجر عليه و
ليكن ذلك في كل شرط واقله الفتح والحتم ويقل اسنخا رتبها وشاق فهاهنا
لشهادة المرافاة امت بالله وكفرت بالحج والطاعة واللاة والغري وعادة
كل من يدعي من دون الله وطاف النبي صلى الله عليه وآله على راحته وكان يتنزه
الحجر بحجته وروى انما يقبل الحجر ولو خاف ان يوذى ترك الاستلام به واه حمار

بن عثمان عن الصادق وخامسها استلام الاركان كلها واكدوها العراقي واليهاني
وتقبيلها الا انها على قول اعدا برهيم عم وارحب سلام استلام اليهاني ومنع ابن الحنفية
من استلام الساي والغريب ويرضه ما صح عن الصادق والرضا وسادسها الا
في شبه على الاثم وقال الحسن الرضائي فضل العاشقوا الى ابن الحنفية لا تزل فيه اذى
الطائفين وقال الصدوق قارب من خطاك وفي رواية ابن سبابة مثنى من المشين
وفي المبسوط رمل ثلثا ومثنى اربع في طواف القدوم اقتدار بالنبي صلى الله عليه وآله
فروع على قوله محمد بن الله ومثنى عشر الرمل هو الاسراع في المضي مع فقار الخطا
دون الوثوب والعدو ليس بالحج **انما يستحب** على القول برقى الثلاثة الاول
ولما الاربعة الاخيرة فمسطر لا فرق في الرمل بين الركنين اليهانيين فيها
عندنا لو ترك الرمل في شوط اتي برقى شطرين وكذا لو ترك في شطرين اتي برقى
الثالث ولو ترك في الثلاثة لم يقضه فيما يبرها عمدا كان او سهوا لو كان يحول
ارمل به الحاصل ولو كان راكباً حرك فانيته لا رمل المرأة ولا على الخنجر ولا الرضوي
وقال الشيخ ولا على من يحمله او يحمل البصير لو تعدد الرمل في موضع من
المطاف رمل في عذره ولو احتاج الى التباع عن البيت ففي ترجمته تحصيل الرمل
على التوافي من البيت تطر من حيث ان الرمل فضيله تتعلق بنفس العبادة والقرب
بمرضها ودراسة ما يتعلق بنفسها اولى ومن الخلاف في الرمل دون القرب
لو ادى بملها الى اذاه او اذى الغير ترك قطعاً ولو ادى من اسامة النساء الى القرب
تركه ايضا خوفاً للفتنة لو تعدد الرمل واركن المتحرك في شبهة مشي الى حرك الرمل
احتمل الاستحباب الطاهر في كلام الشيخ ان ليس بطواف القدوم سر كان
واجباً لم نربا وسر كان عقبه سعى كما في طواف العمرة الممسع بما اوطاف الحج

المقدم أم لا كما في طواف الحج مفردا إذا قدم نداء فلا يدل في طواف النساء والوداع الجاء
ولا في طواف الحج لأنه مقدم لأن ويمكن أن يراد بطواف التقديم المستحب للحاج مفردا
أو قارنا على المشهور إذا دخل مكة قبل الرقوف كما هو مصطلح العامة فلا يصدق في
حق المكي ولا المفترقة أو أفرادا ولا في الحاج مفردا إذا أخر دخول مكة عن الوقوف
فحينئذ يرسل في الطواف المستحب للمقدم لا غير ولكن الأقرب الأول لأن المقتر
قادم حقيقته إلى مكة وكذا الحاج إذا أخر دخولها ويحل طواف التقديم تحت طوافه
واستلزام السعي بعده فليس في كراهه دليل عليه والفائدة أنه لو طلق للمقدم ولم
يرد السعي بعده لا يرسل أن شرطنا تعقب السعي ولو رد لم يلزمنا ذكر السعي ويرسل
إذا طاف بحجة لا يستعقب السعي ولو ترك الرسل فيه ولو أتت حجة من مكة لم يرسل
إذا قدم له وإن أخرنا تعقب السعي رسل أن تعقبه وسأبها التناقض من البيت ولا
بالى بقله الخطأ معه وكثر تأويله مع البدو تأنيها المتي فيه لولا الركوب وإن جازى بها
ابن الجوزي من طيفه فليست جليته على الأرض ومهما بها كان أصله ومشد
ما روى من أن الصادق عليه السلام فعله ذلك وتأسها الدعاء بالمرسوم والذكر المرقوم
في ابتداءه وأثنائه وثلاثة الفرات وخصوصا القدر وتسحب الصلوة على النبي
كلما حاذى باب الكعبة وعاشرها الاضطباع للرجل على ما روى وهو داخل
وسط الرداء تحت المنكب الأيمن وجعله مكسوبا وتغطيه لا يسير بطرفيه وهو
مستحب في موضع استحباب الرسل لا غير ووقت حين الشروع في الطواف المذكور
يترك عند الصلوة وربما قبل يضطبع فيها وهي السعي وحادي عشرها الضم
حال الطواف والخشوع والاحسان والقلب وحفظ الجوارح عن تناول ما لا يمتنع
وترك الكلام لا بالذكور والفران وتذكر الكراهية في الشعر والأكل والشرب

أشار

أشار بالقطي والفرقة والعبث ومدافعة الأخين وكلما كره في الصلوة وغالبا
وثاني عشرها التزام السجود في الميسر السابع خاصة وبسطه بيه على طائفة
والصاق بطشه وخديريه وتعداد ذنوبه والاستغفار منها والتعلق بآيات الكعبة
ولو تجاوزته ورجع مستحبا ما لم يبلغ الركز وقيل لا يرجع مطلقا وهو رواية على
بن يقطين وإذا التزم أو استلم حفظ موضع قيامه وعاد وعاد إلى طوافه منه
خدا من التقدم وثالث عشرها فزارة التوحيد في الركعة الأولى والحديث
الثانية وروى العكس والدعاء عقب الصلوة بالماثور أو بما نسخ ورايع غيرها
استحباب كمال السبعين لمن زاد شرطنا ناسا ولو لم يبلغ الحجر فطهر وتقدم
صلوة الفريضة على السعي ويؤخر صلوة النافلة بعده ويستحب الطلوع بالطواف
مهما أمكن من ثمانين وستين طوافا بعد أيام السنة رواه معوية وابو بصير
الصادق عليه السلام فان عجزنا شواطفا لأخيرة عشرة وذا بان زهرة بعد شواطف
من الكراهية وليوافق عددا أيام السنة والشمس رواه ابن نطفة وقال الصادق
كان رسول الله صلى الله عليه وآله يطوف في الصوم والليله عشرة أسابيع
ثلاثة ليلا وثلاثة نهارا واثنين إذا أصبح واثنين بعد الظهر وعن الصادق
طواف قبل الحج أفضل من سبعين طوافا بعد الحج وعنه عم طواف في العشر
أفضل من سبعين طوافا في الحج وروى محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام الطلوع
بالطواف بعد السعي حتى يعصره والأفضل عند الشيخ أن يقال طواف طوافات
وبحسب شوط وشواطف والأخبار مملوءة بها وهذا الأفضل لا تعرف وجهه
انها من ذهب بعض العامة وفي الميسر لا أعرف كراهة أن يقال لمن
بحر ضرورة والا أن يقال بحجة الوداع حجة الوداع إلا أن يقال شرطنا

بل ذلك كله في الاختار في احكامه وهي ستة عشر كل طواف واجب
دكن الاطراف النساء فلو تركه عمدا بطل نسكه فان كان جاهلا وفي صحيح
علي بن يقطين على الجاهل اعادته الحج مع بدنه وفي وجوب هذه البدنة على
العالم نظر من الاولوية من الاولوية ولو تركه ناسيا عادله فان فقدت
فيه والطاهر ان المراد المشقة الكثيرة ويحتمل ان يراد بالقدرة استطاعة الحج
المعمود لا يطل تقديره لطواف النساء ويحتمل الايمان به ولو كان
تركه ناسيا ناولا لخل له النساء بدونه حتى العقد على الاصح ولا يجرى الاقرب
كان المكلف رجلا او املة فيحرم عليها تكمين الزوج على الاصح ولا يجرى
طواف الوداع عنه في الاظهر واحتله على بن بابويه لروايته صحي من عمار
لولا ما من الله على الناس من طواف الوداع لرجعوا ولا يفتن في يسر اناس
ويمكن حملها على كون التارك عاميا وحكم الحنفي والحنثي والصبي كذلك
ويجب العمود له ان تركه عمدا ولا الجزاء الاستتابة ودوى على بن جعفر ان
نسي الطواف بعث يهدى ويا من نسي طواف عنه وحمله الشيخ على طواف النساء
والظاهر ان الهدى نذر حكم البعض المقضي من غير طواف النساء حكم طواف
النساء في عدم جوب العمود اذا رجع الى بلده وفي التذويب يجب العمود لطواف
النساء لو نسيه الاصح التقدير فيستحب لمواظبة معرفة ولا شمر حوازا لاستتابة
للقادرو محل الرواية على الذنب لوطاف على غير فريضة عاد الفريضة
عمدا كان ناسيا او هيد صلوة النافلة لا غير ووطاف في ثوب مخس او
على بدنه نجاسة مع التعمد والنسيان ولو لم يعلم حتى فرغ صح ولو علم في
الاشارة اذها واثمان بلع الأربعة والاستاق اذا وجب قضاء

طواف العمرة او طواف الحج فالاقرب وجوب قضاء السعي ايضا كما قال الشيخ في
المخلاف ولا يحصل الخلل بينهما ولو شك في كون المتروك طواف النساء
الحج او طواف العمرة اعادها وسجدا ويحتمل اعادته واحد عما في ذمته
لواضع ناسي طواف الزيارة فاذا كفر بدنه وان كان ناسيا فالاشبه سقوط الكفارة
وفي النهاية اطلق الوجوب وفي رواية عيص وسعوية احتمال الاطلاق وهو
لا يخرج وقت طواف الزيارة وطواف النساء بخروج ايام التشرية خلافا
للحلي من طيف برعله اجزاء ولا تجب اعادته لو تركه السعي واجبها
ابن الجبند اما سلم التمتع للحائض بطواف العمرة كمالا او باربعة اشواط
منه على الاظهر وقال الصدوق تسلم بدنه ما وقتها بوقا في الباقي
لرواية العلاد حريوى من تركه الاظهر ان الحائض اذا خافت فوت
الوقوف بالترتيب نقلت عمرتها الى الحج ثم تقتر بدنه واه جماعة منهم حمل
بن دراج في الصحيح والحلي في روايته علمها دم وحملها الشيخ على التذويب
انما نسى ثم تحرم بالحج ثم تقضى طواف العمرة مع طواف الحج وعليه على بن بابويه
وابن الجبند وابو الصلاح الحلي وجزا بن الحيدرها الافراد
القران من الاسبرعين في طواف الفريضة حرام عند الشيخ وسكروه عند ابن
وهو المروي في النافله اخف كراهة ويستحب الانصراف على تركه لثلاثة ارجح
لا اسبرعين قاله الشيخ في كتب ديول بالتقيد او جبا الصدوق
اعادة الطواف لوزاد عليه شوطا منها لظاهر رواية ابى بصير ومياضها غير
من ان يكمل سبعين والثاني منها هو الفريضة عند ابن الجبند وعلى بن بابويه
ويفهم منه الابطال بالقران فظاهر الاحكام بان الاول والاول والا

لوجبة التكمل سبع في النهاية من الطواف يطول الرواية في الدين يحيى وفي
التنبيه يكره وقال ابن ادریس انما يحرم اذا حرم السجود وهو في ريب فرع لقولنا
بالتحريم ما قبله والسنن فالاشبه لا يقيح في صحة الطواف وكذا لميل المحيط
وشبهه لو ذكر في السعي خلافا للطواف والصلوة وجع اليه و
استاق السعي في كل موضع يستاق الطواف وبني فيها بين في الطواف وغير الصد
فيما اذا ذكر ان لو يصل الركعتين من قطع السعي والايتان بهما بين فعلهما بعد
فراغ التعارض الروايتين يجب تقديم طواف الحج والعمرة على السعي
فان قدم السعي لم يخرج وان كان سهوا ما طواف النساء فتأخر عن السعي فلو قدم
ناسيا اجزا وفي رواية معاذة اطلاق الاحتمال وله بقيد يدين وكما يجوز
تقديمه على السعي للضرورة والخوف من الخيض روى معتبر عن الصادق
لا يطوف المعتذر بعد طواف الفريضة حتى يقصر ولعله لكرهية الرواية بحديث
سلم السالفه روى ابو خالد عن الحسن عا ليس على المفرد طواف النساء
ورده الشيخ بالاجماع على وجوبه وروى عدم صلوة الركعتين جالس المزايعي
كما لا يطوف جالسا الطواف للحا وفضل من اصلوه في السنة
الاولى وفي السنة الثانية يشترط بينهما وفي الثالثة الصلوة فصل كل مقيم
والقرارة في الطواف افضل من الذكر فان سجد وهو يطوف دائما براسه
الى الكعبة دواء الكليتي عن الصادق ع مباحث السعي ثلاث
في مقدمته وهي مسنونة التحيل عقيب الطواف وقر بامنه و
الظمارة من الحديث على الاصح خلافا للحسن حيث وجهها الرواية للحلي
وابن فضال ومما عارضتاها ما شئ من البحث اضا واستلام الحج ب

الشر

الشر من زمزم وصل الماء عليه من الدلو المقابل للحجر والا فزغرة والا فضل
استقار به بصفة ويقول عند الشرب والصب اللهم اجعله على انا نفعنا وزنا وسعا
وشفاء من كل داء وسقم وروى الحلي ان الاستلام بعد ايتان زمزم والطاهر
استحبابا للاستلام والايتان عقيب الركعتين ولوله روى السعي ودوله على
بن مهران عن الجواد ع في ركعتي طواف النساء ويستحب الاطلاع في زمزم كما
روى عنه ع ونص ابن الجبجد ان استلام الحجر من قواع الركعتين وكذا ايتان زمزم
على الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله والخروج الى الصفا من الباب المقابل
للحجر الذي خرج به النبي صلى الله عليه وآله وهو لا من المسجد معلوم باسطنبول
سعد بن قيس فليخرج من بينهما الظاهر استحباب الخروج من الباب المقابل لهما
والصعود على الصفا بحيث رى البيت من بابوا استقبال الركن العراقي والطائفة
للقوف على الصفا بقدر قراءة سورة البقرة مترسلا ناسيا بالنبي صلى الله عليه
والله وذكر الله ثم بان محبة ما ترة وكبره ويسجد ويبتدله ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم ما ترة واقوله ان يكبر الله سبعاً ويصله سبعاً ويقول لثا
لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت
سپره الخيره وهو على كل شئ قدير والرب عا بالمتقول وقراءة القدر والوقوف
على الدرجة الرابعة حيال الكعبة والدعاء ثم يجرد عنها كما شفا ظهره ويسال
الله العن ولكن وقفه على الصفا والشوط الثاني اقل من الوقوف في الاول
في كيفية وواحيها عشرة اولها النية ويذكر فيها عيزا عن غيره على
وجهه تقر بالاله الله وليستدبم حكما الى الفراغ وثانيها المقارنة لوقفة على الصفا
في اى جزء منها والصعود افضل للرجال خاصة قاله الفاضل والاحتياط

الترقي الى الدج وكفى الرابعة فيلصق عقبه بالصفاء اذ لم يصعد فاذا رعاد
الصق اصابه بموضع العقاب لا فاذا ذهب قانيا الصق عقبه وفي المروءة
يضع ذلك في الزهاب والعود وفي الصحيح عن ابي الحسن في النساء على الاصل
يقفن تحت الصفاء المروءة بحيث يرى البيت البدار بالصفاء والختم بالمرور
ولو عكس بطل عداه وهو وجهلا الزهاب بالطريق المهرور فلو انقضم
المسجد الحرام ثم خرج من باب اخر لم يحجز وكذا لو سلك سوقا الليل وروى ان
المسي اختصر استقبال المطلوب بوجهه فلو تعرض وشئ القهقري
فالا شبه عدم الاجزاء وقوله بعد الطواف فلو وقع قبله بطل طافا
الاطواف النساء او عند الضرورة اكمل الشرط وهو من الصفاء الى
المروءة فلو نقص من المسافر شئ بطل وان الصعود سوطا كمال كان الزهاب
كذلك فلو اعتقد ما شرط السطاف في رواية لا يحجز اكمل السبعة
فلو نقص ولو شرط اربعة لم يحجز ويجوز العود مع التعذر الاستتابة ولا يخلل
بوجه عدم الزيادة على السبعة فلو راد عدما بطل ولو كان ناسيا تخير بين
القطع والاكال سبعين ويحتمل استتابة الخلف في ناسي الطواف هذا الا ان
يسند وجوب الثاني في الطواف الى القرآن ولو كان جاهلا بالحكم في الرواية
الساقطة لاشي عليه ولا يستحب السعي ابتداء وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج
في الحرم بالحج يطوف ويسعى نداء يحد التلبية دعا المروءة العترة
في الطواف عند المفيد وسلا والجلبي فظاهر الاكثر والاشهر بالبناء مطلقا
ورواية ابن فضال مصرية بالبناء على شرط اذا قطع للصلاة كقول ابن الجوزي
اربع السعي ما شئ مع العترة وان لا يقطعها بغير العبادة ما فصل

ارجلوس الا الضرورة وحرم التحليان الجلوس بين الصفاء والمروءة لرواية قاصرة عن
التخيير وجوزنا الوقوف عند الاعياء وظهرت ما بين النساء ورقاق الطارين
للرجل ووجه التحلي حل فوجهه ولو نسيها رجع القهقري وتذكرها والراكب
يحرك راسه سالو في الجدا وفي رواية معوية بن عمار عن الصادق ع ليس على الراكب
سعي ولكن ليس شيا والردعا في خلافه في احكامه السعي ركن كما تقدم
سوا كان سعي عمرة او سعي حج فلو تركه عامدا بطل النك ولو كان ناسيا في
فان تعد العود استتاب فيه ولا يحل له ما توقف عليه من المحرمات كالنساء
حتى لا يتركها ولا يحجز ناسيا سعي عن يوم الطواف الى العترة في المشرك الا الضرورة
فلو اخره ثم اجزى وقال المحقق تاسره الى العترة ولا يحجز عن العترة الا في الضرورة
في رواية عبد الله بن سنان يحجز تاسره الى الليل وفي رواية محمد بن مسلم طلاق
تاسره ولو نك في اثاره وبعده لا يلتفت ولو شك في المبدأ يقين العود فان
كان رجلا العترة كنز على الصفاء في الصحة وعلى المروءة في البطالان وان كان نكرا
انعكس الحكم ولو بين شك السبعة والتسعة وهو على المروءة لم يعد ولو كان على
الصفاء اعاد ويجوز الجلوس في خلافه للراحمه سل كان على الصفاء والمروءة او
بينهما او قطع حاجبه او غيره ولا يستحب قطع اصله القريض ولو قضى وجب
تمه اذا فرغ من السعي قصر جوبا وهو لسان نفسه لا استباحة محض وموجب
كونه نكرا ولا يجب كونه على المروءة للمروءة الدالة على جواز في غيرها ثم يستحب
عليها ولا يحجز الخلق عنه للرجل وقال في الخلاف الخلق مجرد والتقصير افضل
والاصح تحريمه ولو بعد التقصير فلو حلق عامدا عالما فاه وترا لم يسي على
ناسه يوم الخروا تاسحي بن عمار ووجب الامر بان ادبليس ويحجز سعي

التقصير من شعر الرأس وإن قل واحترى الفاضل ثلاث شعرات وفي المبط
جماعة شعر ولا فرق بين ما على الرأس وبين ما ترك بالذواير والواجب إزالة الشعر
بحريه ونوره أو شفا وقص بالسن ويستحب بعد الأخذ من جميع جوانب شعر
على المنط وليدل بالناحية ثم يأخذ من أطراف شعر يحبه ويقلم الظفارة والقصير
في التقصير على قلم الظفارة وبعضها أو أخذ من تحته واجبه أو شارب الجزاء ولو حلق
بعض جوانبه الجزاء عن التقصير ولا تحريم فيه ولو حلق الجميع احتل الجزاء نحو قوله
بالشروع وعند التقصير يحل له جميع ما يحل للحل حتى الوقاع للقص على جوارحه ولو
فلا تقدم يستحب له النسبة بالحرمين في تركه ليس المحيط وكذا الأهل مدة طول الموسم
وكذا الطواف بهذا السعي قبل التقصير **درس** إذا حل المتمتع من عمرته وله أن يساق الهدى
أحرم بالحج إجماعا وكذا لو ساق الأضحية ما من أفضل إقائه يوم التروية وأوجبه
بن حزمه فيه ويستحب كونه عند الزوال عقيب الظهر من التقفين لسنة الأحرام السافرة
وقال المفيد والمرقضي يصل الظهرين بمعنى وكلاهما موافقان لجمع بينهما باحتمال
الأمام لقول الصادق عليه السلام أن يصل الظهرين يوم التروية بمسجد الخيف
ويصل الظهرين يوم النفر بمسجد الحرام وفي استحباب الطواف وركبته قبل
الأحرام بالحج قول المفيد وابن المفيد الجيد والحلي والأقربان فعمله في المقام
أفضل من الحج بغير الزمان وكلاهما مروى وكيفية في السنن والروايات كما مر
الأنبيى الحج والأفضل الأتيان بمقدامة قبل الزوال وقال الحلي بعده
ويرفع حلوه بالسببية في موضع الأحرام إن كان ماشيا وإن كان راكبا إذا نفض بر
بميرة وظاهره رواية بصيرة جماعة من الركاب بوجوب السببية إلى أن يهضم بميرة
مغذوية معويه من عند الرقطة وهذا الروم وهو ملتقى الطريقين حين يشرع

على الأبطح وتقف على أن يرفع صوته بها إذا انتهى إلى الروم وأشرف على الأبطح ولا
طواف بعد أحرام الحج واستحبته أحسن فاشي الأحرام كاشيه فيما سلف فأنكر
جاهلا كالناسي في رواية علي بن جعفر ع ولم يذكر عادله فان قصد حده ولو الشعر
ويستحب لأحرام الحج أن لا يقدم بعد إحرامه بل يحرم إلى متى سلك أن تمتعا أو
محرما من ذرية أهله قاله في الخلاف محققا بعمل الطائفة والاحتياط **في** لو
ذكر بعد المرفقين فزات الأحرام فالظاهر بطلان الحج ولو كان بعد المرفقين فزات
الأحرام فالظاهر بطلان الحج ولو كان بعد التحلل الأول والثاني فالاشكال في
درس يجب الوقوف بعرفة بعد أحرام الحج وله مقدمات مسنونة بالخروج يوم التروية
الأمم يضعف عن الرخام كالعليل والحرم للريض والمرأه فيقدم بها شار والرها
عند الرجوع إلى منى وفيها البيت بالساعة عرفة والطلوع الفجر ويكره الخروج منها
اختيارا قبل طلوع الفجر وظاهر الحلي والقاضي تحريمه ثم لا يجاوز دادي محرم حتى
تطلع الشمس فيكون قبله وظاهر الشيخ والقاضي تحريمه لرواية هشام بن الحكم ومحمد بن
الخروج ليلا والصلوة في طريقه للمعذور كما لا شيء وأجيز الأمام حتى تطلع الشمس
بالشم للناشي ولقول الصادق عليه السلام من السنة والرداء عند الخروج إلى عرفة فرب
الجائز به وبطن عرفة قال الحسن يضر بحيث شاء والاولى أصح فلي هذا
لا يدخل عرفات إلى الزوال فإذا زالت الشمس اعتدل وقطر واستقر جمع حل
وسد التحلل به وبفسد وصام الناس وخطبة الإمام قبل الأذان لإعلام الناس
ولخطبة يوم النحر يعني والمقدار الأول كما استحب الخطبة يوم السابع والجمع بين
الظهرين إذا نوافستين ويجعل الصلوة حين نزل الشمس بعد الخطبة
يتفرغ للرداء فز يوم دعا وسئل عن الوقوف بالسفح في ميرة والحج والقرب منه

ويكفي الوقوف على الجبل والقاضي حرمه الا ضروره وهو ظاهر بان ليس يكفي
في القيام بوضيفه مستيره ولو تحمله ولو في سروره وليست القيام به الا ضروره و
المراة كالرجل في ذلك واستقبال القبلة والصوم لان يضعف عن الدعاء واخصار
القلب وتغريته من مشاهدته شيئا وكذا النكاح والتجديد والتجديد والتسبيح
والثناء على الله تعالى والاستعاذه بالله من الشيطان فانه حريص على ان يهلك
في ذلك الموضع والدعاء بالثواب عن النبي صلى الله عليه وآله والامام الحسين و
زمن العابدين عليهما السلام وقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الحمد لله الحمد
وهو على كل شيء قدير مائة مرة ويقعها بما ذكره في التهذيب وان دعاء النبي في الانبياء
عليهم السلام واورده الصدوق ايضا والاستغفار باللسان والقلب وقراءة الزبور
والبيكاه والثناء على كل شيء في كتابي بن جندب وابن شبيب وغيرهما من اصحاب الائمة عليهم السلام
فهو اعظم جماع الدنيا والدعاء الاخوة واقاربهم وبعون والبرز تحت السماء الا
الضروره وبصرف الزمان كله بالدعاء والاستغفار والذكر وظاهر الجلي والقاضي
وجوبه ويستحب قراءة عشرين اول البقرة ثم التوحيد ثلثا واكثر الكرسي والخرقة والمقرب
ثم بحمد الله على نعمه فضله ما احسره منها وكذا على ما ابل والصلوات فحسب
وتلك الهدى وفعل الخير ما استطاع والتعريف بالاصحاب والرهبة بعد ضعفه
واما واجبة فخمسة التوبة سفارنما بعد الزوال لا يجوز تأخيرها عن وقتها
لوقوعه ويجزى واستنساخ حكمها الى الفراغ **واما بينها** الكون بمفردها ثم
ثوبه بفتح الشا وكر الراء وذل الحان والاراك فلا يجوز الوقوف بالحمد والظاهر
ان خلف الجبل من وقت لولاه يومه وقال الحسن بن الجندب والجلي حرمه من
المازني الى المرقف **واما ثلثا** المقام بها الى غروب الشمس والركن منه مساهة والاراك

به دأبه مع التوبة فاقض قبل الغروب عمدا اختيارا مع علمه ولما ابدى المرقف
صح محمد وجبره بيد نرفان بن جهم ثمانية عشر يوما متتابعة سفر كان او جمل
بكراد في اهله ولا تسقط الكفارة بعوده بعد الغروب وقال ابن ابي الكفارة
وربما السلامه من الخبيخ المحزون والاعمال والسكر والنوم في جن من الوقت فلو
استوعب جمل واجترأ الشيخ بوقوف النائم وكان بنى على الاجل ائمة الاحرام من
كتبه الكسوم الصائم وانكره المحليون وتفرغ عليه من وقف بيا ولا يعلم قوله **فله**
تجزى **واما سبها** الوقوف في اليوم التاسع من ذي الحجة بعد دواله فلو وقف ثلثه
غلامه بخرو ولو وقفوا عاشره احتمل الاجزاء دفعا للصلوات فحمل مثله في القضا
ولما روى عن النبي صلى الله عليه وآله حكم يوم نخرون وعدمه لعدم الايمان
بالواجب والغرف منه ومن الناس من لا يتصور نفسيات العدد من الحجج وان شئت
في القضا وقوى الفاضل القسري في عدم الاجزاء والحادي عشر كالتاسع ولو علمت
طائفة منهم لم يعندوا مطلقا وابن الجندب يرى علم العند مطلقا ولو ادعى الهلاك
صدقه ومع غيرة وردت شهادتهم وقفوا بحسب رويتهم وان خالفهم الناس ولا
يجب عليهم الوقوف مع الناس ولو غلطوا في المكان عاودوا ولو وقفوا في النصف
الاول من اليوم او جملهم بخروا وجب الجلي الدعاء والاستغفار وظاهر بذهره
الذكر **واما احكامه** فسايل جمل الحج بترك الوقوف بمقربات عمدا فلو ابرق فقال
ان سنه من بيقه بالارسال ومعارضه بالاجماع ومثله بالثبوت بالسند ولو
تركه ناسيا او لم يدا وجاهل عن اشكال وقف بربلا الى طلوع الفجر والواجب
مسي الوقوف ولو عارضه اختيارا في المشعر فامشرا ولو فلو تراض الاضطرار بان
ولم يكن وقف بمر فضل المشهور من عدم الاجزاء الاضطرار وحده بوضع عرفات

فله

رجاء ادراك المشعر وان بعد على القول باجزا الا اضطر الى المشعر بغيره ولو لم
يركس سوا الليل ويعلم الخبر من المشعر بما اذا اقر بصره في المشعر ان جعلنا
الوقوف الليالي اختياريا وهو قبيح وان جعلنا اضطراريا فكالمعنى السابق **درس**
اذعربنا الشمس افاض الى المشعر الحرام وجوبا ويستحب ان يدعو بالاثار ويسأل
العتق من النار ويكثر من الاستغفار للآية والسكنة والوقاد فان بلغ الكيل للاحمر
عن عيين الطريق قال ما بعاه معدي بن عمار عن الصادق ع اللهم ان حم مرقى ورد
في علي وسلم ديني وتقبل منا سكي وتضيف اليه اللهم لا تجعله اخر العهد من
هنا الموقف فانقيه ابداما بقتني والاقتضار في السر لا وصفا واضعا للقر
رسول الله صلى الله عليه وآله عليكم بالدعاء والمضي بطريق المائتين والتزود
بطين الوادي عن عيين الطريق قريبا من المشعر فاحذر العائين الى جمع الجمع اجامعا
بأنان واقامتين وادرج بن ادريس ناخيرا الى المشعر في ظاهر كلاله وله التاجر
وان ذهب ثلث الليل رواه محمد بن مسلم وان لا يصلي من المغرب بينهما بل يسجد
ودوي فاعلمها بينهما ونفي الصلوة قبل خطا الرجل للناسي ولمنع صل بغيره
بالطريق واجبا تلك الليلة بالسر ولقد بالذكر والتلاوة والدعاء فاذا طلع الفجر صلى
اشتب للدعاء والذكر والتلاوة والصلوة على النبي والاعمال ان شبر والطهارة والصل
قال الصدوق والشيخ في الخلاف ووطئا الضرورة المشعر برجله او بغيره وقد قال
الشيخ هرون فيصعد عليه ويذكر الله عنه وقال الحلي يستحب وطو المشعر في
حجته الاسلام اكره قال بن الحنيد طاب برجله او بغيره المشعر الحرام قرر المنازعة
ان المجدد الموجد الآن والواجب فيه سنة النبي بولا استداده حكما **واباها**
المبيت بنو سبابا النبي صلى الله عليه وآله وقيل ليس يكن وفي التذكرة ليس

والاشهر

والاشبه انه ركن عند عدم البذل من الوقوف بها واقف قليلا لا غير فافاض قبل
طلوع الفجر محمد وجبره شاه وقال بن ادريس يعيد حجره والروايات مخالفة وفي صحيح
هشام ابن سالم حجاز صلوة الصبح بمعنى ولم يقيد بالضرورة وخص النبي ص
للنساء والصبيبا الا فاضه ليلا وكذا يجوز للحائض **وقالها** الوقوف بالمشعر
وحده ما بين المائتين الى الحياض الى وادي محسر وفي دابة زواره الى الجبل
الى حياض محسر ويكره الوقوف على الجبل الا لضرورة وحرمه القاضي والظاهر
انما اتى من الجبال من المشعر دون ما ادبر منها **واباها** الوقوف بعد الخالي
طلوع الشمس والاولا سيدان لثيها والمجرى فيه هو ركن مسماه والفاض
قبل طلوع الشمس وما يحاوزه محسرا فلا بأس بل يستحب وان مجاز اختيارا وانتم
لا كفاره وقال الصدوق عليه شاه وقال بن ادريس يستحب المقام الى طلوع
الشمس والاولا اشهر ولا يفيض الا امام حتى تطلع الشمس استجابا او جبر عليه
بن حمزة **منازعتها** السلامة من الحزن والاعمال والسكن والنوم في جزر من الوقت
كما مر **منازعتها** كونه ليلة الفجر ويرمه حتى طلع الشمس والمضطر الى زوال
الشمس والكلام في الغلط هناك الكلام في عرفات ويستحب السكنة والقار
في افاضته وذكر الله تعالى والاستغفار والدعاء والهرولة بجوارى محسر
للماشي والراكب ولو نسي الهرولة تاركها وتقول فيها اللهم سلم عهدي واقبل
توبتي واجب دعوتي واخلفني فيمن تركت عهدي وقال الصدوق لم الصادق
رحلا ترك السعي في وادي محسر الى جوع اليه من مكة والهرولة فيه قبل العود
من عرفه وعقوله الحسن ودوي ان مددها سائر ذراع او ما يخطوه ولا حركة
بالمشعر بعد الافاضه واجوب القاضي فيه ذكر الله تعالى والصلوة على النبي

والعلم السام لا يبرق بالصادق عليه السلام ان ذكر طائفة اجزاهم
قال الشيخ كيف البسر من افعال وقد سئل عن الوقوف **واما الحكم** فبما لا يرد
بالمشعر دكن اعم من عرفه عندنا فلو نعت تركه بطل حجه ويقول ابن الحنبل
البدنة لا غير ضعيف ودواير حزين بوجوب البدنة على من تركه او المستخف به
من تركه محموله على من وقف به ليل قليلا ثم مضى ولو تركه سبانا فلا شيء
ان كان قد وقف بعرفات اختار اولييهما بالكلية بطل حجه وكذا الجاهل
ولو ترك الوقوف بالمشعر جمل بطل حجه عند الشيخ في التذريب ودواير حزين
يجب بخلافه ودوايرها الشيخ على تارك الوقوف جمل لا يرد في البسر منه و
اقسام الوقوفين بالنسبة الى الاختيار والاضطرار ثمانية بخبره الا الاضطرار
الواحد منهما وفي اضطرار المشعر دواير صحيحة بالاجزاء او عليها ابن الحنبل
والصدوق والمرقسي في طاهر كلامهما وقال ابن الحنبل يلزمه دم لعوات
عرفه ويمكن تاويلها بمن ادرك اضطرار عرفه ولا يخفى اضطرار عرفات
قولا واحدا وخرج الفاضل بهما باجزاء اختار المشعر وحده دون
عرفه وحده ولعله بقول الصادق ع المشعر فضيه وعرفه منه وقوله ع اذا
فانتك المزدلفه فالتك الحج وتعارض بما اشهر من قول النبي صلى الله عليه و
الحج عرفه ولحقا بالاراك لا حج لهم وتفرغ عليه اختار المشعر لقاد
ولا يمكن الجمع بينهما وان سوتيا بينهما محر ولو قيل من حج عرفات لا تلحق
الايمان فربما **خاتمة** من فام المرفهان سقطت عن افعال الحج ووجب عليه
الحلل بعمه ومعهده والافضل الاقامه على ايام التشريق ثم الاعمال فان
كان قد ساق هديا فخره بمكة لا يعني لعدم سلاله الحج له والاولاد عليه

للغوار ونقل الشيخ وجوبه وهو المروي عن الصادق ع بطريق داود الرقي و
في روايته خلق ثم يخرج من انشاء العمره من ادخل الحبل فخرج من الحج في العاقل
وبن العود الى اهله فحج في القابل وحملها الشيخ على كون الغاية ذبا او على
اسراط في حال احرامه لدواير ضريس عن الباقر ع فانها مصرحة بان المسطر
كفيه العمره وغيره فحج من قائل ولم يذكر فيها طواف النساء والعمل بمنزله بعد
لان العاقل كان واجبا مستقرا لم يسقط بالاشراط وان كان غير مستقر
ولم يفت بفعل المكلف لم يجب قضاءه مطلقا وان لم يفت وان وجب على بن
بابير داه على المنع بالعمره نفقة المرقفان العمره ودم شاه ولا شيء ولا على
المفرد سوى العمره ولو لم يركض طواف النساء ولو اراد من فام الحج القاعلي
احرامه على العاقل فالاشبه بالمنع وهل ينقلب احرامه او يفسد بالنسبة الى الاط
الساني ودواير حزين سنان فمضى عمره مفردة بل على الاول ودواير حزين فبطلها
عمره بل على الثاني والقصاصات مع للاداء في الغزو والتراخي والنوع من حج
المعقول عن القران والافراد الى التمتع في الاداء حوره في القضاء ولا يخفى
عمر التحلل عن عمره الاسلام **درس** يستحق المقاطع حصي المحار من جمع
وهو سبعون حصاة فان اخذ زايلا احتياطا فالحسن ويجوز من الحرم بامر
الا المساجد مطلقا على الاشبه والقدر ما لم يذكره غير مساجد المسجد
الحرام ولا الخيف ولا يخفى من غير الحرم ومحب كونها الجكارا وتسحران
يكون بشا تحمله منقطة منقطة دخوه بعد الاغلة طاهره مفردة
يكوه الصلوة والمكسر والسرود والنصر والحج وقال الحلبي الفضل البرش
ثم اليس والحج وتبعه بن زهره ودواير البرزقي فدفعه وجوز في الخلاف المروي

بالبرام والجوهر وفيه عددان كان من الحرم وبعد ان كان من غيره وليست الاقتصا
 نه سره الى مبي والدعاء بالمأثور فاذا اوردتها لم يرج على شيء سوى حتى حو
 العقبة لسبع حساب وهي حرمي وحدها الآخر وادي محرم ويجب في
 الرمي سبعة نية والاولى التعرض للاداء والعدد **ثانيهما** اصاب الحرم بها
 فلو لم يصيب لم تحجب والحجرة اسم لموضع الرمي وهو البناء أو موضعه مما يحج
 من الحرم فقل يجمع المحصى لا السابل منه وصرح عليه بن بويه بانه
 الارض ولو وقعت على الارض وثبت الى الحرم بواسطة صدم الارض والحمل
 وشبهه اجزات ولو شذ في الاصابه اعد ولو ثبت حصاه بها لم يحجب
 الحصاه فان اصاب المرتبه احتسبت ولو وقعت على ما هو اعلى من الحرم
 ثم استرسلت اليها اجزات **ثالثا** ايضا لها ما يسي رعا ولو رضعها ضعا
 او طرحتها من غير رمي لم يحجر على قول **رابعها** لا يحجر الحقن فلو رمي بها
 دفعه فالمحسوب واحد والمعتبر بالحقن الرمي لا الاصابه فلو اصاب المتلا
 دفعه اجزات ولو رمي بها دفعه لم احتسبت في الاصابه لم يحجر **خامسها**
 وقوع الرمي في وقفه فزمنه طلوع الشمس الا ضرره الى غروبها فلو رمي
 ليلة الخرو قبل طلوع الشمس لم يحجر الا ضرره كالمرضى والمرأه والخائف
 والعدو اذا كان قد وقف بالمسعى لئلا يضر عليه الوقوف بها اذا
 فلو امكن الوقوف بالليل في اجزاء الحرم لئلا يضر في نظر لقضيه الترتيب وقفا
 الصدوق ان نزلت الشمس لو ذكر بعد الرمي يرجع فيقف برؤي في ربه
 الى بصير عن الصادق ع حص رسول الله صلى الله عليه وآله للنساء
 والصبي ان يقضوا ليل وان يرموا الحجارة ليل وقال الصادق ع انقض

يل

ليل وبين الحرم وقال الشيخ وابن زهره والفاضل يحرم بينهما بعد
 طلوع الفجر اختيارا **سادسها** مباشره الرمي فلو استجاب غيره لم يحجر الا
 الامع العدد كالمرض والغيبة والصبي ولو شرك في الحصاه غيره ابتداء وقفا
 المسافر لم يحجر سواء كان انسانا او غيره ولو اعطى عن المنوب لم ينزل الزايله
 الحجر وليس بركاله محصه ولو اعطى عليه قيل الاستاء وخيفت الرمي فالأدب
 رمي الرمي عنه فان تعذر فبعض المؤمنين لرواية رفاعه عن الصادق ع رمي عن
 اعطى عليه وحجب الترتيب تابعا اذا كان الرمي في ايام التشريق فلو ادى ثم
 الوسطى ثم حرمه العقبة كل حرمه سبع حصيات في كل يوم من ايامه ولو كس اعدا على
 ما يحصل بعد الرمي وهو محصل بان مع حصيات مع النية او الجمل الاع التعداد
 فيعيد الاجزتين وسي على الاربع في الاول وكذا لو رمي لاسه اذ رمي في الثالثة
 بعد ما حرم مع النية لا العدد ولو نقص عن الاربع بطل ما بعده مطلقا وفي محله
 قولان اقر بهما المتع فلو رمي اللاحقه استأنف بينهما وقاسا بن ادريس على
 الثلاث نعم لو رمي الاخيره ثلاث ثم قطعه عدا او شيئا ثانيا عليها عدل السج في المشرك
 واستأنف بعد على بن بابويه ويحجب الرمي في ايام التملك لمن اقام في اليوم الثالث
 عشر ولا يحجب على من نفر في الاول نفر سائبا ولو كان غير سائبا في كثير من السج للصديق
 النساء ولكن غابت عليه الشمس يوم الثاني عشر وجب قضاءه فلو كان لم يضره
 جازت الاستاء وهو هذا لئلا يضره مواضع سجوازه يوم الخرو والوقوف في الموضعين
 واسد وقال في الخلاف لا يحجر الرمي ايام التشريق الا بعد الزوال وقد رمي خمسة
 قبل الزوال وقال بن زهره وفيه عد الزوال في ايام التشريق وقال على بن بابويه
 من اول النهار يردى وخسه الى آخره والكل ضعيفا **ما السج في ايام عشر**

من ايام التشريق
 من ايام التشريق

الرمي وبعضه قد صار بمكة وغيرها وجبا العود اليه ما دام الوقت وان تعد
 استناب وان خرجت ايام الرمي وجبا القضا في القابل على الاصح مباشرة او
 استنابه ولا يحرم عليه شي من محرمات الاحرام في الاظهر وفي دوائر من جبله
 عن الصادق ع من ترك رمي الحمار تعدل له محل عليه النساء وعليه الحج من
 داهل ولو عطف على قاييل من الاصحاب ويجعل على الذنب ولو قارب رمي الحمار
 يوم الحرفه في اليوم الاول من ايام الشريق نعم ما له ايضا ونحوه القضا
 في كل ما فات **الحامس** لا يسلط في استنابه المريض الماس من بره ولو زال عنده
 بعد فصل ماله لم تجب الا عاده وان كان في الوقت حلافا لابن الحنبل ولو زال
 عنده في ايام الرمي ولو انفق الرمي بعد زوال عدده لعدم اعلام الناس به
 مع مكانه او لا معه ففي اجزائه عدل عددي نظير من اساع كلفه الغافل مع
 امسال امره ومن مصادقه المنافع من الاستنابه **السادس** لو رمي بحصى فجزا جزاء
 عليه في المبسوط وسواء من حرمه لما روى من غسله فلما لم يمسسه او لم يحل على
 الذنب ولو رمي بحماره فضنه من حجارة الحرم اجزا ولو رمي بصخرة عظيمة فالاقرب
 الاجزاء ولو رمي بحجر مستد انما اجزا ما لم يحل **السابع** لو رمي في السفر بالاول
 اسحب رمي حتى يوم الثالث عشر ولو اقف على استنابه بالاساس في بيته
 عنه في الثالث عشر نعم قال ابن الحيدان رمي حصاة الثالث عشر في الداعي عشر
 بعد في يومه **الثامن** روى معرب عن الصادق ع فمن مقطعت منه حصاة فاشمت
 باحد من محرماته حصاه ورمى بها ورمى عددا على امره ولو رمي
 حصاه اعادها ان شاء من ساعته وان شاء في عدة **التاسعة** يعني ان
 على الطريق الوسطى الى الحرم الكبرى تاسعا بالنبي صلى الله عليه وآله والقرآن الشريف

في المبسوط يجب رمي الهدي على المتعبد الرمي يوم النحر ونحوه يعني لو وقع
 المكى فثالث الاوجه وجوبه عليه ان تقع ابتداء الا اذا عدل الى السبع وهو متفق
 عن المحقق ويحتمل وجوبه ان كان عمر حج الاسلام وفي صحيح العيص يجب على من
 اعتمر في رجب واقام بمكة وخرج منها حاجا لا على من خرج فاحرم من غير هاتيه
 دقيقه وانما يجب الهدي باحرام الحج لا بالعمرة قاله في الخلاف ولا يوقف عنده ولا
 يرى حرمة العقبة ولا تباع ثياب التجمل فيه ولو باعها واشترى اجزا رجب كره من
 النعم واصله البدن عم السرعم العم ولا يحرم عمر النبي وهو من السر والمهرات رطل
 في الامة ومن الامة الى السادسة ومن الصان ما كل سبعة اهر وان يكون ماما
 ولا يحرم الا عمود الرص والاعرج البين والاعرج ولا مكسر القرن الداخل
 ويمنع له خلافا للصغار ولا مقطوع الاذن ولا دليل ولا الحصى ويكره المخر
 وقا لسان اديس لا يحرم ولا الحصى ويكره الحصى ولو بعد غيره اجزا وكذا لو طس
 حصا وكان المسرى معسر الصحيح وعد الرحمن بن الحجاج ولو كان محمدا ورمى
 السبع من المعامله ورمى المقطوع طرف الاذن ومن لم يعلق والمداره وهو المقطوع
 سرح الاذن وكذلك الحرف وهي التي تادها ثقب مسدب والشرقا وهي المشقة
 الاذن اثنتان ويجب كونهما على الكليتين وكفى الطن وان احاطا بالحصى الاغم
 ونحوه المحارمي الفاقد القرن خلفه والصما وهي الفاقد الاذن خلفه او صغيرها
 على كراهية فيها وفي اجزائها التبراي ومقطوعه الذنب قول ويجب الاجز
 على قول ولا يحرم الواحد عن اكر من واحد ولو عر بالاضاحي الصحيح محدث
 مسلم ودواه الحلي وقيل يحرم عند الضرورة عن سبعة وسبعين اولي حوان
 واحد والذي رواه معوية بن عمار اجزا خمسة اولى الحوان الواحد ورمى ابو بصير

اجزاء القديرة او المعروفة عن سبعة اجتماع امر اهل مساجد ومن غيرهم وفي رواية
سحران احراز الدر عن سبعين مطلقا وروى على بن اسباط احراز الشاه عن
سبعين مطلقا قال المقيد وعلى بن بابويه محرم المعروفة عن خمسة اذا كانوا اهل بيت
وذلك سلا من محرم المعروفة عن خمسة واطلق والاشترائك اظهر من الاحزاب
على القول بالرجعة لو عدت اشقت الى الصوم ولو اشترها على انها منزلة فخرجت
سمينة اجزاء الصحيح الرواية وسعد الحسن والظاهر انه اذا برئ من جرحته بعد النجس
طهر التمام فظهر المعصية لم يخرج من العكس ونحوه على قوله عدم الاجزاء ولو عدت
الا فاد السرايط اجزاء وروى عدم الاجزاء ويستحب كونه اثنا عشر الا بل والبقر ذكرنا
من الصان والمفروان يكون كبسان الصان وسان المفروان يكون مما عرف به
ويكفي قوله المالك وان يكون مينا سطر في سواد ويمشي في سواد ويرك في سواد
ولا يرعى في سواد ما يكون هذا المواضع سوادا وما يكون داخل او يكون رعا
مشا وطير ورك في الخنزير فمن ذلك قال الرازي والثلاثة المنوعين عن اهل
البيت عليهم السلام ويكره النول والحمل ونحو السباحة في الدبح ومحرم الاستسار
في دبحه ويستحب جعله مع به فتيوان مباشر افضل ان احسن ويستحب التائب
ذكر المنع بلفظا ويجب فيه ونحو الابل قاعه صواب مربوطه بها ما بين
الحفظ الى الركبة ورواه ابو الصباح وروى الرضا عنه انه هقل رعا اليسرى طعنها
من الحائض الايمن والربا بالمال ثرد وحجب سرعاه شروط النجس وكان هي
الفتق من زمانه يوم الخمر فان اجزاء محرم في رواية في صير قبيح ما
قبل يوم المحرم وحملت على من صام ثم وجد وليشكل بان احداث قول ثالث
الا ان متى على حواصاته في السريق وحجب ان يضر في الصدقة والاهل

والاكثر

والاكل وطاهرا الاحزاب **سائل** لو فقد الهدي وجد ثمنه حلقه عند ثقه لهدي
في ذي الحجة فان تعذر فمن القابل فيه ولو عجز عن البيع صام واطلق الحسن وجوب
الصوم عند القعد وحسن الحيد بينهما وبين الصدقة الوسطى من قيمة الهدي تلك
السنة وحتم ابن ادريس الصوم مطلقا والاول اظهر **الثانية** اذا اعتل وصل الى الصوم
فهو ملكه في الحج وسعدا ارجع ولو جاور بمكة اطهر شهر او وصولا الى بلده وليكن
الثالث بعد التلبس بالحج ونحو من اول ذي الحجة ويستحب في السابع والماه ولا يجب
ولعل ابن ادريس ان لا يجوز قبل هذه الثلاثة وجوز بعضهم حلوه في احرام المعرة ومن
يناهي وجوبه بما في الخلاف لا يجب الهدي قبل احرام الحج بل احرامه ونحو الصوم
قبل احرام الحج وفيه اشكال ويقطع الصوم بقوات ذي الحجة ولما اصرنا لاثنا عشر
فتبين الهدي **الثالثة** لو صام ثم وجد الهدي في وقت استحبابه الدبح ولا يجب لرواية
حماد بن عثمان الصحيحه باحرامه وتحقق روايته عنه بن جالد بن جعدة على التذلل **الرابعة**
لو صام بعد السريق ففي الاداء والقضاء فكلان اشبههما الاول وفي حواصدهما في
امام السريق خلاف وجوز الصدوقان والشيخ الصوم الثالث عشر وما بعده للصحيح عبد
الرحمن بن المحاج اصيام يوم الحسبة ولعله لعدم استيعاب مقاسه بمعنى وجوبه
بن الحيد امام السريق الرواية عن علي عليه السلام ولو كان امام السريق بمكة ففي حواصدهما
الصوم مرد وقطع السبح بالمنع **الخامسة** يجب السالي بالسلام ولا يضر فصل العد اذا كان
ملكه لو ان ولو اظهر عرفة لصفه عن الدعاء قد صام يومين فله استاقف خلافا لابن
حنبل **السادسة** لو مات قبل الصوم مع تكفئه صام الوالي بعد العشرة لرواية موسى بن
السبح الوجوب بالثالث **السابعة** لو جاع الى بلده ولم يعلم السلام ويمكن من الهدي
وحجب بعد ميل عامه وان كان درك في الحج والافق القابل فقال الشيخ فخر بن

منه في ذي الحجة

من العتد هو افضل وبين الصوم واطلق **الثامن** المغيرة بالقدرة على التزني موضع
لا في ليله لو يمكن من الاستئذان على ما في ليله فالاشبه الجواب **التاسع** في بيع
الهدى لما في الشريفة فالاشبه الجواز ولو منصفه فهو مباح الاختيار فيكون بيع الاضطرار
نعم بكرة اختياره وكذا الاصح بل يجوز بيع الضرورة والبيع للمساكين كالحرف
رواه زرارة ومحمد بن مسلم عن الصادق **العاشر** محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
اجماعا له وسبعين وليس المراد به هدي الحج المندوب لان الشريعة في الاحرام الحج
اعنه ولو حراما منه يجب الهدى في التمتع والاشبه اوهدي **الثاني عشر** لا يجوز
اخراج لحم الهدى عن بني رجب صرفه بما ولا يعطى الجزار منه ولو كان فقيرا جاز لا
اجرة ولا اقرب وجرب الصدقة محدرة لا باس بالنبي صلى الله عليه وآله في ذلك وفي
رواية معوية تصدق به او يجعله صلى **الثاني عشر** المستحق الفقير المؤمن والقانع السائل
والمعتز غير السائل وفي رواية معوية القانع الذي ينع ما اعطسه والمعتز الذي يعتز
ودوي همرون بن خارجة ان علي بن الحسين عم كان طعام من دجاجة والحويذة عاتيا
بهم **الثاني عشر** روى الحارث بن المعوية عن الصادق في رجل يبيع عن امه واهل
بالحج عن امه قال ان دجاجة من دجاجة وان لم يبيع فليس عليه شي **الثاني عشر** لو ضل هدي
التمتع او دجاجة عن صاحبه قبل ان يحرمه لم يبع فيه وكذا لو عطف امرأته في الحل
او الحرم لم يبع حمله او لا ولا يصح الاجزاء او راي جماعة اذا تلفت شاه المسعد او سرفت
اجزائها لم يعط وفي رواية معوية بن حارم لو ضل فذبحه فغيره اجزا ولو تعيب بعد
شرايه اجزاء في رواية معوية **الثاني عشر** يخرج الهدى الواجب من اصل المال كالدين
نعم على الوصايا وراحم الاول بالخصم **دس** الدراية الواجبة بالظن ربيعة
دم المسعد وهو مضيق ودم الاحصار والمستهوف فيه التضييق ودم الحلق وهو

مخرا اجماعا ودم الجزار وفيه قولان سبقا واما في الدراية بالذبح وشهد بالذبح
منحبه **فصل في هدي القران** ولست باصل السبع في العمرة بن عبد الله بن جعفر
فلما ولو ساقه في عمره التمتع فهو ران على قول من يقيده تاحين التحلل حتى يتحلل
من احرام حجه كما قاله الشيخ في الخلاف وان لم يكن قرنا عنده وعلى تقدير
لا يخرج عن ملكه نعم له اداله والمالم لشعره او يقبله فلا يجوز حياذ اياه في عين
ذبحه واخره بمعنى ان تور بالتحج والافسكه ولا فصل الجذوة بين الصفا والمروة
ولا يجب الصدقة به ومن الاحكام من جعله كمدى التمتع وهو قيس فيقسم
في الجهتان الثلث وجوبا وعلى القول الآخر يستحب قيسه فيا واجب الحائض
سواء جزا في الصيام من بدل الصداق امكن والافس حيث امكن ولو وجب
سواء بعض الكفارات ولو تلف لم يجب له نعم لو ساق مضمنا كالنكاح فغنه
رسا في الشيا المستحب بها او بالمنزلة ويستحب اشعار هدي التمتع وتقليده
كمدي القران ولو عطف الهدى محرمه مكانه وعس له له دمه وضره
صفحه سيامه او كعند هاه هدي والغسل والكفارة سويان في طلاق
الهدى مع العجز عن الصدقة جديذ وعدم من يعلم انه هدي وساح الاكل
منه حنيفة المستحب ويكون السد واعلامه كاسه عن المفارزة بالساول
ولا يجب الاقامه عنده ولا امكنت ولا يجب له الا اذا كان مضمنا كالنكاح
على قول ضعيف في الجزار وفي مسله حرره عن الصادق عم كل هدي ضل انحر
نظمت وادله على صاحبه طوعا او غيره وحمله السبع على العجز عن الدراية
على عطف عمر الموت بما الكسر فيجوز على ما به فيكون في النهاية اطلاق الهدى
اذا عطف دجاجة واعلم بظاهره وحول هدي المسعد ولو كسر جاز به نصي

في الجزار

الصحة بالاناش من الابل والبقر وذكر ان من الغنم وكرة الصحة بالثور
الحمام من المودودى الصدوق يحرم الصحة بالبحاف ويستحب ان يكون
المحلى من ابناء بني وعيسى ويرى في سواد كاهدى ولا يحرى داب عوار ومع في السور
من الصحة بالبور والحمل عني لا الاحصار وقال افضل الوانها المحلى ما
فيها اخضر وسواد الساص اكرم العفوى وهو الصمام السواد وفي مقصود
الحلى صح كسر اسودا ون فان لم يجد محل ارن سطر واكل وشرب في سواد
ان عليها عليه السلام كان كره الشريم في الاذن بان يشقها ويقامد له من غير
نقصان وكرة الهرم **بابها** عني يوم الحرة ولا يبعده وبعدها يوم الحرة ويومان
بعده ولو فانت لم تقص الا ان يكون واحدة نرد وشبهه **رويتها** بعد طالع
الشمس ارامى برصا لوه العدد والخطبتين ويكره ليل ولا يحرى ولا يحب الاصل
فهم كانت من حسان النبي صلى الله عليه وآله ودوى انضى كس عن نفسه
وعن من لم يصح من اهل منه كس عن نفسه وعن لم يصح من امته ونجت
فاطمة عليها السلام بالمدينة بسبعة اكس وضحى امير المؤمنين ع بكس عن النبي
صلى الله عليه وآله وكس عن نفسه وقال لا يصح عا في البطن وفيه اشعار فان
الاخصي عن الغيرة مستحبه وان كان ميتا فانه ينفي ان ينوي بها عن العيال الجعير
وقد دوى الصدوق جنين بوجوه بما على الواحد واخذ ابن الحنبل بما في الجبل
على تاكرا الاستحباب ولا يكره فاض الاطهار وحلق الراس في العشر لم يرد
الصحة والوفاء بوايه كراهيه **ويكره** قضيه بما يريه ويستحب بما يشترط
وبما عرف به ولو تدرت تصدق بثمنها فان اختلفت بقيمة منسوبة الى القيمة السور
فمن الثلث الثلث من الاربع والربع واقصا والاصحاب على الثلث ثلثا للرب

المالعة لو فقهها م ويجوز ان تشتري جماعة منها وان لم يكنوا اهل بيت واحد
ودوى الكرى في اخرا البقرة والحرة عن ثلث من اهل بيت واحد والمنسحق سميه
منقرتين وحرور يحرى عن عشرة متفرقين وفي مكان الهادى عليه السلام يحرى
الحامسة الذكر عن واحد والاى عن سبعة وكنا يصح الاشتراك لو اراد بعضهم
اللحم وشاء افضل من سبع نقره ويستحب الامراض للاصحة فانه دين يقضى ويجوز
صحة العبد اذن مولا هو المعص لوملك محر لم يحرج من عرا ذن وسمن باليه
حال التل عند السبع وان لم يلفظ ولم يشعر ولم يعلد ولو كانت في ملكه فبقت
بقوله جعلها الصحة من ول ملك عنها وليس لها مالها فان اناها او فوط فيها
تلفت فعليه قيمتها يوم التلف وان المفاخره فعليه اربع الصم عند السبع
مصري به غيرها ولو اسكن شر الاكر من واحدة بقتما افضل ولو كان اخرا من يحرى
ولو قصر عن واحدة كناه مقص ولو يحرج عن مقص صدق به ولو جحد بها عيبا
ساقا بعد العين فله ارسه لاذها وضعع بالارش ما ذكرناه ولو عات بعد
العض يحرقها على ما بها ولو الفت واصلت فخر يربط لو ضمن فان عادت
ذبحها اذ وان كان قد اقام ذبحها قضا ولو ذبحها عنه غيره اجزا في جرح
الارش هنا بعد فان قلناه صدق بالان لم يمكن الشراء ولو اذبحها استحب
الاكل منها ما ساء بالنبي صلى الله عليه وآله ويستحب ان يمدى قسما ويصدق
بقسم قال الشيخ والصدقة بالجميع افضل والمنشور الصدقة اكثرها ولا سوجب
الاكل حتى الفقير اضيقهم وجوا او استحب بالاصح حال الاخصه ويحرى الشر واللب
افضل ولا يجوز مع لحمها واستحب الصدقة بحلوهها ولا يراها ما ساء بالنبي صلى الله
عليه وآله ويكره بيعها او اعطائها الجواز اجرة لاصدقه ويكره اطعام التمر

من الأصحده ويجوز إخراجها بعد ثلاث وكان محرما فتخرج وبكره ان يخرج بشئ
سما عن منى ولو اهدى له جاز وكذا اشتراه من المسكين ويجوز استخراج النعام
فأجره الا امام المحدثات ايام الشريق وآخرها غروب الشمس من البالي والايام
المعلومات عشرة ذى الحجة وهو المروي في الصحيح عن علي في النهاية العكس قال
الجمع في ايام الشريق هي المعلومات والمعدونات وظهور العايد في هذا الصدقة
الصيام ومن وجب عليه ذب في كاهه او دبره وعمره كان عليه سبع ساهان عحصا
عماه عسروا وفي رواية ياردا الرق عن الصادق ع في من الغدا وذلك في حرم
الصوم في مكة وفي مرله وراسي السج في الهديب وقال سلا لا ليل لم اعد
النعامة **وم** يجب الحلو بعد الحج واكتفى في البسوط والنهاية وابن ادریس
الهدري في رجله وهو مروي وفي الخلاف تقييد ما سلك مني سجي وهو مشهور
وفي التبيين الحلق والقصير مستحب وهو ادر الترتيب ليس بشرط في الصحيح وان
قلنا الوجوب فمستحب لمن حل قبل الحج ان يعد المومي على راسه بعد الحج
لرواها وقال ابن الحنبل كل سابق هذا واجبا وعمره محرم عليه الحلو قبل
دخوله فلو حل وجب دم آخر ولا سبيل الحلو على الضرورة والمليد عند الاكثر
من محرمي القصير والسمع قول تبيينه عليه ما وهو قول ابن الحنبل وهذا المعقود
عمره والمظفود وقال الحسن علي الاخيرين ولم يذكر الضرورة وقال لا يكره
عبد الرحمن ان يقتص عمره اي ظفروه او لده اي الرقة يصنع او يربط بعضه الى بعض
ليس او كان ضروره تعين الحلق في الحج وعمره الافراد وفي رواية في بصير
الضروره محلو ولا يقتص انما القصير لمن حج حجه الاسلام وفي رواية يصره
البداء يقتص فليس له القصير ويظهر من رواية بعض انما قصر ولم يحل عليه

دم وفي التذيب وكذا يلزم الملبس لوله محلو وصححه حرير مطلقه فحله على
الذنب والحلو افضل الراحمين وهو معنى استحبابه وليس على النساء حلق وعمره
من القصير يرد الاغلبه قال من الحنبل بعد العصر وهو على الذنب **ف**
لورد الرجل الحلق في نكته وجب الا في عمره المتنع ولا يحرم عند القصير الا اذا
ثبغا وبزوة وشبههما فهم يحرمي العصر في الحلق على الاقرى وكه ان يعدر حلو
على القصير ولو تدرى المرأة فلو لم يحجب فيه النية وتحصيل سماء ويستحب
استقبال القبلة والعداء للقرن الايمن من ناصيته ويسمى الحلق في الدعاء
قول اللهم اعطني بكل شعرة نزل يوم القدر والاستيعاب الى العطين الذين عن
مشي الصدغين قبالة هذا الدين ودفن الشعر في قسطاطه او تتركه عني وقدم الا
واخذ الشارب بعده ولو رجل مله حلقا وقص كاهه وجرا ان يعدر عليه **العداء**
ويعلمه الى منى ليرى بها استحبابا وجبا الحلق فيه ما وفي رواية يصره كيان
الصادق ع بكره استخراج الشعر من منى ويقول من اخرجه فعليه دمه وظاهره رواية
وجوبه في المختلف محبده لرحلوه من حوجه عمدا الا سهوا ولا وجه للاستحباب
لقول زين العابدين عليه السلام كانوا السجرون ذلك يعني دمه عنى ومع الحج
لاشي عليه على القولين ومن لا سحر على راسه غير المومي وفي حقه مطلقا اد
لمس حلق في احرام العمرة وحجها او قبلان ويقال في الخلاف الاجماع على استحبابه
ولو اراد غسل راسه بالخطي او غيره اخره عن القصير ولا محرم بعد الحلق على اديم
الخو ولا تاخيره عن الطواف فلو قدمه لم يحرمه فدى ان يعد ذلك عالما ولو اخر
عن الطواف محلا فظاهر الرواية الاجزاء فيه وفي الطواف وان كان عالما
بعدم فعله شاء قاله السمع وساعة فظاهرهم انه لا يعد الطواف وان نسي لا كفاه

وبعد الطواف بعد الحلو وصححه على بن يقطين اعاده الطواف والسعي قبل
العصر مطلقه ليس فيها عذر ولا يشا وفي صحيح جميل بن دراج لا يشا في اياه ايت
فلان محلو الا ان يكون اسيا وظاهر عدم اعاده الطواف لوقول الكلام في
الطواف قبل الدعاء كذلك وصل كفي وضع الهدى في رجله يميني وهو ظاهر المذهب
وفي صحيحه معوية بن نسي ان دعاه حتى اذا ايت فخره فخره عنده وشكل اياه
في غنجل الذبح وكذا لو قدم الطواف على الرمي وعلى جميع ساسك من محرمي
سبع الجمل ومع العمد والبيان الاشكال فيكون تخايفه الحيض الا فاصلا ليدل
الرمي والمقصود من معنى للطواف وتستيف في الذبح واذا خلق او قصر بعد الرمي
الذبح محلل بما عدا الطيب والنساء وهو التحلل الاول للمتنع وما القارن والمفرد
فيحل لها الطيب اذا كانا قدما الطواف والسعي واطاق الاكثر انهما محللها الطيب
وابن ادریس قال بل ذلك مع عدم تحجيزه بعدم الطواف والسعي وسرى المحقق
وبن المتقن ولو اتي بالخلق قبل الرمي والذبح او بينهما فاشبه بعدم التحلل الا بكار
السلامة وقال علي بن بابويه رحمه الله تحلل بالرمي الاس الطيب والنساء وقال
الحسن بن روح الحلي وجعل الطيب مكرها للمتنع حتى يطوف ويسعي وظاهره
النساء بالطواف والسعي وان طواف النساء عروا وجبا جعله رواية شاذة التحلل
الثاني اذا طاف للربا به وسعى له الطيب ولا يكفي الطواف خاصة على الاقرى
لرواية منصور بن عمار وبداية سعد بن اسار عن الصادق ع محل الطيب بالخلق
للمتنع وطيب رسول الله صلى الله عليه وآله بعد الحلق لا يبرئ من عتق التحلل
الثالث اذا طاف للنساء حللن له والقارن والمفرد لها تحللان احدهما عقيب
الحلق والثاني عقيب طواف النساء وكذا المعنى اقره ما المنع منها تحلل واحد

واما

واما الصبي الذي حرّم بالاحرام بطواف النساء قال الفاضل وذكر انه ذهب
علما بنا لا يفتقر لافضلوا الصبي وانتم حرّم وروى الصدوق بحرم الصبي بطواف
النساء ولعله مكان الحرم صرح بن الحيز بحرم طعم الصبي انما مني ولو احل لم ينج
ترك المحيط وطيفه لراس حتى يطوف راسي وترك الطيب حتى يطوف للنساء **فروع**
لو طاف للمتنع الطوافين وسعى قبل الوقوف في ضروره فخلله واحده عقيب الحلق في وقت
طواف الحج والسعي خاصه كان له تحللان ولو قدم الطوافين والسعي قبل مناسك بني
ضروره او اسيا واجرا لهما او سعى على ما سلف فالاشبه انه لا يحل له شيء من محرمات
الاحرام حتى اتي مناسك بني فاما يحل التحلل كمال الطوافين والسعي فلو بقي منها
ولو خطوه فذات على ما كان **درس** اذا فاضل الحاج مناسك بني وجب عليه العود الى
مكة وسحب لونه فان احرق من عده وفي حوزة ناسه عن العذر استنار اقره لا راقها بها
الحجاز على كراهية فقد روى في الصحيح عن الصادق والكلام عليهم السلام ورواية منصور بن
سارم ومحمد بن مسلم الصحيح ما لرباه فم الحرم محل على الذب بوفيقا وعلى القول بتحريم
الدايرة لا تفتح في الصحراء وان اتم نعم لا يجوز اخيرا الطواف والسعي عن ذي الحجة وبطل الحج
كما قال ابن ادریس ان بعد ذلك هذا حكم المتنع وما القارن والمفرد وسخران طواف
ذي الحجة لا عذر وسحب امام دخول مكة فاسلف في دخولها الطواف العرو وسعيها
والفعل وتقيم النظرة واحدا شارب هنا والدعاء بعد ذلك ومحرم الفصل يمي
لعمل التماس لروية والليل الثلث لما لم يجد معده ولا كان ابن ادریس عا دمر
مع الحدث ضعيف وجعله لا يظهر عدم الاعاده عن سعي ما في طواف الحج وكيفية
وسعد بومع طواف النساء وركعتيه على هذا الترتيب وكيفية في اللاحج
والمسح كاتقدم غير ان يروى مبرا عما عن غيرها وليس طواف النساء مخصوصا

بما لا يفتقر لافضلوا الصبي وانتم حرّم وروى الصدوق بحرم الصبي بطواف النساء ولعله مكان الحرم صرح بن الحيز بحرم طعم الصبي انما مني ولو احل لم ينج ترك المحيط وطيفه لراس حتى يطوف راسي وترك الطيب حتى يطوف للنساء فروع لو طاف للمتنع الطوافين وسعى قبل الوقوف في ضروره فخلله واحده عقيب الحلق في وقت طواف الحج والسعي خاصه كان له تحللان ولو قدم الطوافين والسعي قبل مناسك بني ضروره او اسيا واجرا لهما او سعى على ما سلف فالاشبه انه لا يحل له شيء من محرمات الاحرام حتى اتي مناسك بني فاما يحل التحلل كمال الطوافين والسعي فلو بقي منها ولو خطوه فذات على ما كان درس اذا فاضل الحاج مناسك بني وجب عليه العود الى مكة وسحب لونه فان احرق من عده وفي حوزة ناسه عن العذر استنار اقره لا راقها بها الحجاز على كراهية فقد روى في الصحيح عن الصادق والكلام عليهم السلام ورواية منصور بن سارم ومحمد بن مسلم الصحيح ما لرباه فم الحرم محل على الذب بوفيقا وعلى القول بتحريم الدايرة لا تفتح في الصحراء وان اتم نعم لا يجوز اخيرا الطواف والسعي عن ذي الحجة وبطل الحج كما قال ابن ادریس ان بعد ذلك هذا حكم المتنع وما القارن والمفرد وسخران طواف ذي الحجة لا عذر وسحب امام دخول مكة فاسلف في دخولها الطواف العرو وسعيها والفعل وتقيم النظرة واحدا شارب هنا والدعاء بعد ذلك ومحرم الفصل يمي لعمل التماس لروية والليل الثلث لما لم يجد معده ولا كان ابن ادریس عا دمر مع الحدث ضعيف وجعله لا يظهر عدم الاعاده عن سعي ما في طواف الحج وكيفية وسعد بومع طواف النساء وركعتيه على هذا الترتيب وكيفية في اللاحج والمسح كاتقدم غير ان يروى مبرا عما عن غيرها وليس طواف النساء مخصوصا

لمن يفتش النساء ويحرم تركه النساء وطيا وتقبلا ولا عورة ونظرا لغيره وعقدا
 وشهادة وكل ما كان قد حرمة الاحرام منهن ولا يكفي في حل النساء فجاءت النصف
 الا في رواية بصير رواها الصدوق ويلزم به الجسد المحرم بطرف العلى غير المحرم
 تركه وجب قضاءه كما يجب على غيره ومحرم عليه النساء بعد البلوغ ويمتنع
 من الاستمتاع بالتحليل قبل البلوغ واذا استتاب فيه من تركه فعليه الساب
 حلت له النساء ولو اوعده في وقت بيته فالأقرب جملتهن بخبره عمدا بالنظر
 فلو تبين عدمه اجنب ولا يكفي عن طواف النساء الذي يفعله داخل مكة تركه
 واجبا وتبطل ما فيهما سرا وكان هو التائب ونائية ولو مات قضاء الولى
 قاله الاصحاب رواه معوية عن الصادق ع وفيها الوقفاه غير ولد اجزاء وقال
 ما دام حيا فلا يصلح ان يقضى عنه وهو معارض بما يتيه القضاء وعنه في حوزة
درس اذا قضى مناسككم بمكة وجبا العمود الى منى وقد تقدم كيفية والبيت بها
 وجوبا ليالى القريتين الثلث ويحوز من القى الصيد والنساء في احرامه ترك بيت
 الماله الا ان تقرب بالشئ وهو بمنى فتعين ولا افضل بيت الماله للثقة لغير
 من العمر السابق اذ هو افضل على ما نص عليه الاصحاب ولو بارع فيها فليقل
 كل ليلة ساء الا ان ميت بمكة مستعلا بالعبادة الواجبة او المسجبة فلا شئ سوا
 كان مخروجه للعبادة الا ما يضطر اليه من غنا او شراب او دم يعل عليه فيجمل
 ان العذر الواجب هو ما كان محب عليه بمنى وهو ان يحا ونصف الليل وقال
 الشيخ ليس له دخول مكة حتى يطالع الفجر مع محو الخروج بعد نصف الليل من منى و
 معه من منى ومكة ولو فعل لم على ما حاد الروايات مطابقة في حوزة الخروج بعد
 نصف الليل ولو فرغ من العادة قبل الاصاف ولم يرد العبادة فمعه وجب

رواه عن علي بن الحسن بن الميمون عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه

عليه الرجوع الى منى ولو علم انه لا يدركها مثل احسان الليل على اكمال وادنى
 بعدم الوجوب اذا علم انه لا يدركها حتى يطالع الفجر وروى الحسن بن مهران وقضى تركه
 ثم رجع الى منى فقام في الطريق حتى أصبح ان كان قد خرج من مكة وجاز عقبة
 المدنين فلا شئ عليه وان لم يخرج العقبة فعليه دم ونحوه رواه هشام بن الحكم
 عن الصادق ع الا انه لم يذكر حكمه لا يتجاوز مكة وفي رواية حمل بن زرقان في
 الطريق فان بات بمكة فعليه دم وان كان قد خرج منها فلا شئ وفي رواية عدي بن
 اسمعيل اذا جاز عقبة المدنين فلا بأس ان ينام وفيها دلالة على قول الشيخ على
 وجوب الخروج من مكة بعد العدة طلقا او خبرا بن الحنفية ما رواه الحسن ولا يجب
 في البيت منى سوا النبيه واجبا ان ادريس على من بات بمكة وان كان مستعلا بالعبادة
 الدم وجعله غير متعين بمكة فيحرم عليه ما لم يقرب الى مكة ولا وجب الشئ في النائية
 ثلثه وما لو بات فيها وفي الليسطة حمله على غير الشئ وعلى الذنب ويضعف منع
 ابن ادريس المبيت بمكة بالعبادة بالروايات الصحيحة كرواية معوية وصفوان وجعله
 الانتفاشا لا يجمع غير مشهور بل هو مقصور على الصيد والنساء لا ما رواه الصدوق
 عن سلام عن الباقر ع من ابقى الوقت والفسوق والجدال وما حرم عليه في
 احرامه واشد منه طرد الا لقا في غير الاحرام ورحمته ترك المسك لثلاثة ايام
 ما لم ينعى عليهم السمس بمنى واهل سقاير العباس وان عرس السمس عليهم منى و
 كما ان لم يردده بمكة كمر يصير اعادة وما لم يحاذ صاعده بمكة وكذا لو منع من البيت
 متاخا صا او عامما كعيد الحج ليل الا في الامم في هذه المواضع وتسقط الفريضة عن اهل
 السقاء الرعاة وفي سقوطها عن الماس من بطر ولما رواه امام القسرين فلا يجب
 فيه سوا الرمي فاذا رمى جاز له مفارقة منى الى ما رآه الميت وغيره وان كان المعام

كتاب الحج والعمرة

معى بها افضل لما رواه لبيد المرادى عن الصادق ع ان المقام بها افضل من الطواف
بطور عا وسع الجبلى الضرورة من القرفى الاول والمنسوخ الجواز وسحب كونه
الرواى الا ضروره ويحتمل بعد يوم رحله من الزوال ولو قدم رجله فى السفر الاول
وبقى هو الى الاخير فهو من محله يومين على الرواير ولما السفر الثانى فخير قتله
اذا روى الجواز الثالث وعلى القول بان وقب الرى عند المروال لا يجوز السفر الا بعد
الزوال ولا فرق بين جواز التعرفى الاول من الكى وغيره فخير التحيل له والمجاوب
كما يحوز لغزها وسحب اعلام الناس فى حطته يوم السفر الاول جواز التحيل والتأخير
وكيفية التقرب والودع ورد عهم ويحتمل على طاعة الله تعالى وعلى ان يحتملهم
بالاستقامة والساب على طاعة الله وان يكونوا بعد الحج خيلهم قبله وان
ذكروا ما عاصوا الله عليه من غير **فروع** لو اشتغل بالسابع فغربت الشمس
تقرب البيت والرى ولو ارحل فغربت الشمس قبل تجاؤز الحدود فلا شىء المقام
اما الفصل رحله ثم عاد بعد الغروب بحاجه او لغزها فلا مند عليه فلو ان
ففى وجوب الرى نظرا لمرح عن اسم الحاج وورب العاقل الى وجوب ولو عاد
قبل الغروب فغربت الشمس عليه معنى ففى وجوب المسب هنا والرى وجها ولو رجع
لدارك واجب فالاقرب وجوبها وسحب الامام المعرفى الثانى موكما ويستحب
لما يخرج من الزوال لصلى الظهر من مكر ويعلم كيفية الوداع وسحب القيمة
بمعنى ان يحل صلاة فى مسجد الخف فريضا ويقبلها وانضله فى مسجد رسول الله
صلى الله عليه وآله وهو من المناره الى محى من المئين ذراعا الى جهة القبلة وعن
يمينها ويسارها كذلك بعد صلي وهما الف حى وسحب صلاة مستدكيات من السفر
فى افضل الصلوة لما روى عن الصادق ع وروى من صلى فى مسجد منى ما روى عن

عمارة سبعين عاما ومن مبع فيه ما روى عنه كتب الله له اجر عوف وقد مر هذا الله
فيه ما روى عن ابيها روى عن محمد بن عبد الله عن رجل فله ما روى عن ابي جراح العرقين
مفقون سبيل الله والكبرى من مستحب وقال السيد محمد قد سلف ولا يكون عقيب
الزوال ولا فى الطرقات ولا قبل يوم الحرفى ايام العشر عندنا **واما** امام منى على الرأى
وليله لى ليلة السبت وفى الموسطى ليلة الاربعة عشر فوايد رواها عن
الصادق ع ان من حضر فى السفر الاول فليس له ان يصيب الصيد حتى ينزل الناس لعله
تعالى لمن القى الصيد وفى رواية معاوية بن عمار عن رجل للسافر فى الاول الصيد
اذا رالت الشمس من الهم البالي وروى عن ابن الحسن ع ان الكيما لا يصار
يوم عرفه صلوة الغدا الى الظهر من القرفى الاول قال الشيخ هذا موافق العامة لا عمل
عليه وروى عن عمار عن التكريمنى ولا يجب فيه دين لكل صلوة فريضة ان اقله وروى
على بن جعفر عن اخيه عليها السلام النساء يكبرن ولا يجزى وروى عن محمد بن مسلم عن
احدهما عليها السلام وسأله عن التكبير ايام الشرب بعدكم صلوة فقال كم شئنا
ليس بموقت اى فى الكلام كذا فى الرواير وروى عن الصادق ع ان التكبير
حتى قام من موضعه لاشى عليه وروى اسحق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام
امام اهل مكة الصلوة اذا داروا المقيم بكى الى شهر يترتيم وفى صحيح زاي عن الباقر ع
من قدم صل يوم الوردية بعشرة ايام فهو بمنزلة اهل مكة بقصرنا الحج الى منى ويتم
اذا داروا التتم تم معنى حتى يفر وروى عن عمار عن الصادق ع فى باسى طواف النساء
حتى يرجع الى اهلته عليه درج عها من الصفا والمروة ويمكن حملها على من واقع
ويكون وقاعه المذكور وروى جميل عده لا بأس ان الى الرجل مكة فيطوف
ايام منى ولا يبيت بها وروى العيص عنه النبى عن الرواية فى ايام الشرب فالحج

سبها بالجبل على فضله المقام بين كاهن **رس** استحب العود الى مكة بعد الفريضة
الطواف والذراع وليس واجباً عندنا ولو كان قد بقي عليه نكاحاً وبعضه وجب العود
له وطرف بعد طواف الوداع واستحب للمساخر في الاخير التحصيب ناسيا رسول
الله صلى الله عليه وآله وهو النزول بسجد الحصبه لا يطع الذي يزل به رسول الله
ويستخرج فيه قليلاً ويستلقى على قفاه وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وصل في فيه
الطهرين والعنابين وجمع هجعة ثم دخل مكة وطاف وليس الحصبه من منى الحج
ومناكر وانما هو فضل استحبابنا برسول الله صلى الله عليه وآله قال ابن ادریس
وليس للسجدة الا ان فتادى هذه السجدة النزول بالحصبه من لا يطع قال وهو ما بين
الحبل الذي عنده مقابر مكة والحبل الذي يقابلهم مصداق في السق الا بمن للقاصد
مكة وليست المعروفة واشتقاقه من الحصباء وهي الحصى التي بالسيول وقال السد
ضياء الدين بن الفاضل شريح السهالة ما شاهدت احداً صلى في زماني وانما وقعني
واحد على ان مسجد يقربني عن من قاصد مكة في سبل واد قال وذكر آخر يخرج
الابطح الى مكة وروى الصدوق ان الباقر كان ينزل بالابطح قليلاً ثم يرجع الى البيت
واكثر الروايات ليس فيها حين مسجد فاذا الى مكة استحب له احوال **الدعاء** العمل
لدخولها ودخول مسجد هادى الى حول من باب في شدة الدعاء **وثانيها** اضرب
الكعبه وحسبها الصلوة بعد الغسل ولكن خافاً بكنهه ووقاراً وياخذ بحلقه
الباب عند الدخول ثم يقصد الى الرخامة المحمل بين الاسطوانين اللتين يليان
الباب فيصلي عليهما ركعتين بقول في الاولى بعد الحمد حم السجدة وفي الثانية بعد
اياهما دى ثلثا اربع وخمسون والدعاء والصلوة في الروايات الاربع كل واحد ركعتين
تاسيا بالنبي صلى الله عليه وآله والصلوة من الركن العربي واليمني راغباً يملصفاً

برو الدعاء ثم كذلك في الركن اليمني ثم الركبتين الاخرين ثم يعود الى الرخامة
الحجر فيقف عليها ويرفع راسه الى السماء ويطل الدعاء وليا في الخشوع والخشوع
وحسبها العلة في دعاءه ويجوز الصاق والاختطاط ولا يعمل الصلوة مما عمل عليه
وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله لما دخلها ثم يحا وز موضع سجود حتى خرج
منها وذلك اعطاه واحلال الله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله واستحب ان يصلي
ركعتين بعد خروجه منها عن بين الباب رواه يونس عن الصادق وهو من وضع المقام
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الآن تخفف عن الطواف واستحب الكبريات
عند الخروج من الكعبة والدخول الى الكعبة لا تكرر في حق النساء وخصوصاً مع الخيام
ويحوز للسجدة الدخول على كراهية وروى ان لا يجوز لها وهو مروي ويكره القرضه
فيها على ما روي في الاخرى وخصوصاً الجاهل ولو وقعت الجاهل فيها انقضت ولهم في
منعهم احوال خمس الاول ان يكونوا صفاً واحداً او صفواً في الامام في سبيل الله وان يقف
الامام عليهم ولا يربحوا من هذه السجدة ان يكونوا في سبيل الله ولا يربحوا من هذه
ويجوز الاشبه الجواز الرابع ان يكونوا في سبيل الله ولا يربحوا من هذه
اولى بالتمتع والاشبه الجواز مع مشاهدة المعتره الخامس ان يكون لهم الماسم الى حجرة
الامام وهذا غير جائز على الاقرى وروى ان يونس مال الكاظم عن رجل من القرضه
بالكعبة اذا لم يكن في الخشوع على قفاه ويصلي ايما احوال يريد ويجوز **وثالثها**
اتان الحليم وهو ما بين الباب والحجر الاسود وهو اشرف البقاع والصلوة هذه الدعاء
والتمتع باستار الكعبة عنده وعند السجادة وعلى الحليم في الفضل عند المقام ثم الحج
ثم كل اذان من البيت **والدعاء** الشرب من زمزم والاكثر منه والتمتع منه اي الامتلاء
فقد قال النبي صلى الله عليه وآله وان شرب به وقد روى ان جماعة من العلماء

دعاء الركن العربي واليمني

شربوا من المطالب بهدوا من تحصيل علم وقضا حاجته وشفاء من علة وعذر ذلك فقالوا
والاهم طلب المغفرة من الله تعالى فليس شره طلب المغفرة والامور بالحق والحق
من الامور وعذر ذلك وليس بها هداية وفي رواية معروفة انهم ركبوا حبريل عليه السلام
وشعنا اسمعيل عم وحضره عبد المطلب عم وزمزم المصير واطعام طعم وشفاء بقم
وحاشاها الاكاد من الطواف بهما استطاع **وساوتها** ختم القرآن بها اما في ربات
الوداع وبغيره فقد روى الشيخ عن زين العابدين عليه السلام من ختم القرآن بمكرمه
مت حتى ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وروى غيره في الجنة وكذا اكثر من ذكر الله
فقال يغفر ذنبا العابد يوم ايضا يسجد بمكره افضل من حلق العارفين بنفوسه في سبيل الله
وساوتها انما كان مجلس في المسجد من قبله للبيت قاله الجعفي **وثانها**
الصلوة في موضع المقام وربما خلف المقام الآن وافضل منها عند الخطيم وهو
الموضع الذي باب الله على آدم فيه **وثانها** ربا المواضع الشريف بمكة فمنها اسان
مولد رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا الآن مسجد في زقاق يسمى زقاق المولد ومنها
اثان منزل خديجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الآن مسجد في زقاق
يسمى زقاق المولد ومنها اثان منزل خديجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله
والله ليكنه وخديجة بروفيه ولدنا ولا دهان صلى الله عليه وآله بعينه ربه
ولم ير رسول الله صلى الله عليه وآله بعينه ربه حتى هاجر وهو الآن مسجد وتجب
ان يزور خديجة عليها السلام بالبحون وقبرها معروف هناك ورسم من سجد
ومنها ايتان مسجد لا تم ويقال للمدار التي هي بمكة اذ الحزن ان فيه اسم النبي
صلى الله عليه وآله في اول الاسلام ومنها ايتان العار الذي حصل الذي كان
رسول الله صلى الله عليه وآله في ابتداء الرضى بتعبه فيه واثان العار الذي

حصل

يحمل ثوبا استتر فيه النبي صلى الله عليه وآله من المسلمين وهو المذكور في الكتاب
العزيز ومنها طواف الوداع ولكن اخر اعماله بحيث يخرج بعده بلا فصل وكيفية
كما تقدم واستلزم فيه الاركان والمستحبات ودعوا بالماثورة فيه وبعبارة
يصلى ركعتين ودوى وداع البيت بعد طواف الوداع من المستحبات من الحج
الباب ثم الشرب من زمزم وزمزم ودوى دم بن كعب عن الصادق جعل اخر
عمده وضع يده على الباب ويقول من جسد المسجد وتوجهه الى اهله ان
تاسبون عابدين لربنا حادونا الى ربنا لا نجون الى ربنا لا نجون ومنها
ان يشتري بدمه سرعى عمرا وصدق بقبضة قبضة لكون كفاره له اعماه
الحج في احرامه من حيا وسقوط قلبه او شعره ونحوه وقال الجعفي تصدق
بدمه ولو تصدق بمطهر له موحى بادي بالصدقة اجزا على الاقر ومنها
الحج من باب المحاطين وهو بابي حج ما بال الركن الشامي والسجود عند
الباب مستقبل الكعبة وطيل سجوده والدعاء وليكن هذا آخر كلامه وهو قائم
مستقبل الكعبة اللهم اني انقلب على كاهي لا اله الا الله **فروع** في طواف الوداع
من اداء الحج اوره في مكة فلا وداع في حقه فاذا اراد الخروج ودع ويودع من
كان بمنزله في الحرم ولا جمل فلهذا الطواف ولا اصطباع ولا تحب تركه دم
ولا طواف على الحائض والنفس الموداع وكذا المستحاضة اذا حافت التلوث
بل يودع من باب المسجد لا يلى الى الكعبة ولو خرج من مكة وداع استحق
له العود مع الا مكان سوا بلع مسافة القصر ولا ولا محاسن الى احرام طاهر
يكن له منى له منى ولا احاسن واطلاق الفاصل الى الحرم اذ رجع ودوى ان
طواف الوداع كاف لمن نسي طواف النساء ولو طهرت الحائض والنفس

بعد معارفه بمكة لم يستحب لها العود والا استحب ولو مكث بعد الطواف بمكة
غير مشغول باسباب الخرج فالاسه استحب ابا عاترة ولو كان لا اشتغاله
بما التردد فلا ولا بعد الدعاء الواقع بعده ولا للصلوة بعد المسجد ولو كان
فريضه او ما مله ولكن الافضل ان يكون آخر عمدة الطواف ومنها الغريم
على العود ما بقي فان من المتبني في العود يسئل الله ذلك بعد الصلوة فزنا الله
تعالى العود الى بيته المحرام وتكراره في كل عام بمكة ومكة ومنها الغريم على
العود **روى** بكر افضل ليعاى الارض ما عدا موضع قبر رسول الله صلى الله عليه
والله وروى في كبره على ساكنها التلم من حجرات والا قربان مواضع قبر الائمة
عليهم السلام كذلك اما البلدان التي هم فيها فمكة افضل منها حتى من المدينة
روى الصادق عن الصادق ان الصلوة في المسجد الحرام تعدل ما تالف صلوة
ومثله رواه السكوني عنه عن ابيه عليهم السلام واختلفت الرواية في كراهية
الحجادة بها واستحبها المشهور لكراهية ما لحق الملاله وقلة الاحرام
او لحق ملازمة الذنوب فان الذنوب بها اعظم قال الصادق ع كل الظلم فيه
الحاد حتى ضرب الحاد فقال وكذلك كره الفقهاء سكنا مكة وما السند في سوقه
اليها اذا اسع حرجه منها وهذا ينفي الخرج منها عند قضاء المناسك
وروى ان المعامها تعفى القلب والاصح استحباب الحجادة للمواتق من نفسه
لعدم هذه الحذورات لما رواه بن باويه عن الباقر ع من جاء ريشه بمكة فغفر
الله له ذنبه ولا اهل بيته ولكل من استغفر له ولغيره وللحجران دون سبع
سنين قد مضت ويحصى من كل سنة اربعين وما تروى ان الطاعن بمكة
كاصيام فيها سواها وصيام يوم بمكة يعدل صيام سنة فيها سواها ومن حرم

القرآن بمكة من جملة الى جمعة او اقل او اكثر كتب الله من الاجر والحساب من
اول جمعة كانت في الدنيا الى آخر جمعة يكون وكذا في سائر الاماكن وقال بعض
الاصحاب اذا جاور للعبادة استحب وان كان للتجارة ونحوها كره جمعها بين الطائفة
وروى محمد بن مسلم عن الباقر ع لا ينبغي للرجل ان يقيم بمكة سنة وهذا اشار الى
التقليل بالليل وان لا يكره اقل من سنة ويكره منع الحاج سورت دور بمكة ولا يجعل
اهلها على دورهم او ما لم يترك الحاج ساحل الدار وان رفع يدا في الكعبين
ان يخرج من الحرمين بعد ارتفاع النهار بل ان صلى الطهرين ودوى جوار السمتا
ساعة الكعب في الحاحف والومائد للصبيان عن الصادق ع والطواف للحج و
بمكة افضل من الصلوة والقيم بالمكس وتحصل الاقامة بالثلاثة والمقصود بالحج
من الحناء لا يستوفى فانه فيه بل هو عليه في الطعام والمشرب ولا سامع فيه
حتى يخرج منه ولو جنى في الحرم لم يبل بجنائته ولا يجوز اخذ شيء من زينة المسجد
حساة فلو فعل وجب رده الى موضعه في رواية محمد بن مسلم والى سحر في رواية
الشام وهي اشبه والاولى الافضلية وتحريم الانفاط من الحرم في سنة
فان وجد ما كره ولا يصدق به ضمن في رواية محمد بن مسلم وعلى بن حمزة وفي باب
اللفظة من المنابة لا يضمن وهو قول المعين وسلا رواه القاضي وابن حمزة وقوله
الفاضل ع والد له لم يظفر بما اخذه من الحديث والامرية الصدقة لا ينفذ في الضمان
وفي رواية الفضيل بن يسار عن الباقر ع تلويح بان النقرة اخذها وقهر بها ونحو
الاسام الناس على الحج وزيارة النبي صلى الله عليه وآله ولو تركوا ما وعلى المقام
بالحرمين لو تركوه فلو لم يكن لهم مال انفق عليهم من بيت المال وروى ابو عطاء
سنة لم يطرأ وروى ان الله عليهم العذاب وروى ما يحلف رجل عن الحج الا نذب

ولا يقول الله عنه أكثر ولا يعرف أصحابنا كراهة ان عسى من لم يحج ضروره ولا ان يقابل
حججه الوداع ولا استيجاب شرب نبيذ الشقاير ولا تحريم استخراج حصا الحرم
قراير الا ان الحيد فان حرم اخذ حجاره الحرم وكسرها واخذ زلابه ونفريقان
احده وجب رده الى الحرم فان كان جاهلا ونفذ رده الى الحرم جعل في اعظم
المساحد الى قدره عليه احرمه وجوز اخذ الصمغ وورق الطلح كما ذكرنا من لانه
لا تغير اصله تغير فعره ويكره الاحتيازا قاله السب ودراره والحج والعمرة على
الامل المجلا له وعلى الزامه وترك الحج للموسر اكثر من خمس سنين وترك الغرم على
العمرة لانه من تراطع الاجل واظهر السلاج بمكة بل نفيته سجرا او اوقف عليه
وسحب الطواف عن النبي صلى الله عليه واله ولا ينع عليهم السك من الابوين
الا اهل بالاسوان ويقولون ابتداء بسم الله اللهم يقبل من فلان وان يقال
للقادم من الحج الحمد لله الذي ليس سبيلك واهدي دليلك واقربك بجا اعانته
وقد قضى الحج واعان على السعة يقبل الله منك واخلف عليك نفقتك واجعلها
حججه مبروره وليزول ظمؤك واتصار اصحابا يحافظ طهرها الا ان اذن لهم
ودعاه في مقام جبريل ثم بعد الفضل ليزهبا يحض ومصرف المال به في الحج
الواجب متعين ولو خير الموصى بنيه وبين الصرف في العاطلين صرف في الحج
لو كان الحج ذبا وحققه نوم الروا بفضليه الصرف فيهم وسحب اهل الفقير
في الحج لينشط له والاستان له فانه اقضى للدين وروى عمر بن زهد عن الصادق
عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله حج عشرين حجة وفي جزا عشرة وما كانت
حجة الوداع الا وخرج قبل ذلك ولا حلا فانه لم يحج بعد قدوم المدينة لها
وروى انه صلى الله عليه واله حج عشرين حجة مستبشرا في كل واحدة نزل فيقول

المؤمنين

بالمؤمنين رواه في موضعين من التهذيب وكل على يدك رسول الله صلى الله عليه
والله في حجة الوداع ما حجت من جند بالخراعي وحالوا له ممن بن عبد الله بن
الحارث القرشي العدوي وكانت دبر ساوسين وروى سبع وستون وروى على
تمام المار وشرحه الرسول صلى الله عليه واله في الجميع فاخذ من كل بين حذوه
ثم طمحت فحسب من الموق يكون اذ كان من الجميع وسحب البداء للعراق بالمدينة
قل مكة خروفا من العود وروى عن الباقر عا بما ذكره واختار بالمدينة وحل على
العراق كالشاي واليمن ومن جعل حاديه هذا للكعبة صرف قيمتها في سعة المحتاج
الى المعونة من الحاج ويكره الا شاره ترك الحج على المصروع برهان كان المستحب ضعفا
حذا من ان مرض الشير شد كان وقع لاحاق ابراهيم ونداره الصادق عليه السلام
بذلك قبله وروى عبد الله بن ميمون عن الصادق ع ان المعام كان لا صفا ان
خوله السافي وروى الحسين بن نعيم عنه عليه السلام ان حو السجرا ما بين الصفا والمروة
وروى عبد الله بن شاذ عن عمار ان حط ابراهيم بنى المسجد والمسي و
روى جبل ان الصادق ع سئل عما زبني المسجد من المسجد قال نعم لهم لم يلقوا المسجد
ابراهيم وجميعهم عليه السلام وقال الحرم كله مسجد وروى زهارة عن الصادق ع ان
المرداد اعاد الى الاسلام حسب له عمله في امانه وروى عبد الرحمن بن الحجاج عن
ابي الحسن ع عليكم بالاحتياط معنى فيما لا تعملون من الاحكام وروى هشام بن
الحكم عن الصادق ع ان الحرم افضل من عرفة وروى علي بن يقطين عن ابي الحسن ع
انه لا شيء على الناظر في خرج الحلاله حد الحلق قبل الطواف وعن الصادق ع في حرم
اكل لحم صيد لا يدرى ما هو عليه شاه **ندس** اذا احصر الحرم بالمرص من مكة
الموقعين بمكة من السوق الى مكة ان كان مستورا ومن بني ان كان حياجا ويرد

المؤمنين

ناسية وقاسية اذا دلت على حلة قصير ويحلل بينه الا من النساء حتى يحق في العاقل او
 نعم مع وجوب الحج او العمرة او يطاف عنه طواف النساء مع ذبهما قبل او مع عجزه
 في الواجب ولو احصر في عمرة القمع والنظا هر حل النساء اذا طواف لاجل النساء
 فيها وجبت بن الحيد بن العيث ومن الذبح حيث احصر والجحفي ذبح مكانا
 لمساوق وروى المفيد سالا ان المتطوع يحرر مكانه ويحلل حتى من النساء وانما
 التحلل الحبين عن من العمرة المفردة بالحق والخبر مكانه في حصة ايه عليه السلام وبما
 قيل يجوز التحريم كما اذا اضرب بالاحير وهو في موضع السبع يجوز التحليل مع البعث
 ولو لم يكن ساق بعث هدا او مسوقا لانا بان لا يحرم هدى السابق عن هدى
 التحلل وبما قال ابن الجنداد كان قد وجه الله باسما وغيره ولا اسرا والطاهر
 مرادها لان قبل الاشعار والتقليد لا يحل في حكم السوق واجاب بن وكفاه الا
 ان يكون مذكورا بعينه او معينا عن غيره وهل يتاخر ان لا يمكن المسوق واجبا
 مذكورا وكفاه وشبههما واطلق المعظم المتاخر ولو كان شرط ان يقدم ساقا جاعا
 والاسقط عند المرتضى وابن ادریس وتحلل في الحال وقال المحقق يحل التحلل ظاهر
 الاكثر مساو لغير المشروط في وجوب الهدى والتبرع وهو المروي ثم انقضت اسامي
 الا اذا كان كان معيا مع فضله ولا يحرم وقال الاكثر بان كل ما خرج منه وسع
 وان اشط ولو لم يحد هدا ولا ثمنه يحرر ما ولا بد له من التسليم وقال ابن المحلل
 لا بد من تبرع الهدى ولو طهر ان هدى لم يرجع له مثل حمله ونسب في العاقل وهل
 يسلك عن الحرمان اذا فعل المشهور ذلك الصحيح معوية بن عمار **رفع** سبعة وجف
 المحرم وان ادرك الوقوف للحري والاحلل عمرة وان محرره على الامساك او اذن
 الحنف فله الانفاذ والتبرع فان ادرك والاحلل للعمرة مع القواف والهدى لا معه الثالث

الحضر

المحضر قبل التحلل بان على احرامه ولو حتى حرامه فكيفه وكذا لو حاق واسم لا يرى ولو
 رفض احرامه وقيل قبل التحلل تحلل ولا كفارة على الرخص وان لم يكفر عن حرمانه
 الرابع لو اخر التحلل حتى يحق القواف فله ذلك وحيد التحلل بالعمرة وتحلل بالهدى
 منها لو تعددت ولو كان قد رجع هدى بوقت الموانع ففي الاجتزاء بر او التحلل بالعمرة
 وجهان اعتبارا بحاله البعث احواله التحلل الحامس المتميز افراد بعض عمر بن زيان
 يصح فيه الاعمارا ما ينبغي على الخلاف ولو كان متميزا قضاها مع الحج ولو اتمعت
 لقضاءها في عامه وجب بخلاف شرط التحلل عدد وحوادث من الاقام كعدم التقصير
 ودوات الوقت وضيقة وطلال عن الطريق فيحلل عنده وفي الحاق احكامه بالمصداق
 او بالحصل واستغلا له زدد ويحتمل حرمان التحلل وان لم يشترط كما ثبت فيما نقلنا
 من حل حيث حبس قال ولو يقبل او لم يقبل فلي هنا لا يحصل سباب التحلل الضروي
 في الصدق والاحصاء والقواف السابغ لشرط التحلل عند احد هذه العوارض فترى
 امكن الصحيح عملا بالشرط فيحلل بالحق او القصر مع اليه ولو شرط ان يكون خلا لا
 بقدر العارض امكن محض فلا يحتاج الى محلل ولو شرط التحلل عند فرائض الحج فيلزم الموت
 ففي اتباع شرط احتمال والاقر بلفظ الجميع **درس** اذا منع المحرم عدو من تمام مسكه
 كما في المحصر ولا طريق غيره بوضع العدو وجب ولا تفقد الحج هدى بغيره مكان الصد
 من التحلل على الاطلاق وفي وجوب القصر والحق قولان فربما الوجوب كذا في
 في حرام التحلل بين المشروط وغيره صريح في التنبه لموايد زاره وحسنه بن عمر
 عن الصادق ع وفل بن حمزة والمحقق هنا صدق لا بين العمرة المفردة وغيره لو كان
 ساقا ففي الساق اخل بالمرور وجب التحليل من المصدود كالحصر وحله السبق في الخلا
 انفصل وفصل بن الجنداد ما كان العاصم بعمده فيحرر مكانه واسقط ابن ادریس

في التحلل بالعمرة
 في التحلل بالعمرة
 في التحلل بالعمرة

القدرى عن المصدود ودفعه صحيح معبرين عما كان النبي صلى الله عليه وآله حين
المشركون يوم أحد من غير رجل والمرضى سقطه مع الاشتراط لا بول الهدى التحلل
والخلاف فيه مع التعذر كما للحصر ونحن التحلل في الحل والحكم بل في يده لا زمان
له ولا مكان مخصوصين فيه ويحقق الصدق بالمنع عن سكر في إحرام العره وباتنوع عن
الموقنين أحدهما مع فوات الآخر في إحرام الحج ولا يحقق بالمنع عن مناسك الحج
محققه بالمنع عن مكة بعد الموقنين والتحلل أو ماله نظارة عدم تحقيقه في الأول
فيبقى على إحرامه بالنسبة إلى الطيب والنساء والصيد لا غير حتى يأتي بالمناسك
والحقق في الثاني فيتحلل ومصلح الحج من قابل ولو جاز من كلام من أجند التحلل في الإجزاء
بعضا ما في المناسك وقال ابن حزم يستحب فيها ولم يذكر التحلل ولم يمنع من سعي العره
أسكن التحلل لعدم إقاده الطواف ساء ولو ظن انكشاف العدد ورضى بها فإن استحل
بالهدى ان يحقق الفوات والأفيا العره ولو عدل إلى العره مع الفوات قصدت بما بها
تحلل أيضا وكما لو قلنا ينقلب إحرامه إليها بالفوات وعلى هذا الوصل إلى البره ولما
يحلل ومرد المورد في عامه تحقضا لطريق فهو مصدر وقلة التحلل بالزوج والتحصير
وفي يده ولو كان العدد يقع بالقتال لم يجب ولو ظن الظفر ويجوز إذا كانا مشركين
ومعه الشيخ الفاتا إلى أن الامام في الجهاد ويندفع بأنه نهى عن منكر ولو كانا مسلمين
فالأولى ترك قتالهم ولو ضلله جاز من حيث النهي عن المنكر ولو ظن المطلب يساري
الاحتمال ان سقط في الموصين ولو بدا بالقتال وجب دفاعهم مع الكفر في الموصين
فان ليس احتمال القتال كالحجاب والحواسن والمخيط فدلهم العدد ولو طلبوا ما لا يقدر
ما سلف من الشرايط ولو لم يوفى بهم لم يجب قطعا والشيخ لم يوجب على العدوين
فان قتل والفاضل إذا ذكره دفعه وان كان العدو كافرا للصغار وجب قتال الحج

العره

العره بعد التحلل إذا كانا مستقرين ولا وجوبان بعد الاستطاعة سواء قضاة وقضاة
أولا ولو كان الأصل ذبا استحب القضاء والتيمم بالقضاء في مواضع جاز ولم يرد
المحدود في **مستدرج** لا فرق بين الصد العام والحاص بالنسبة إلى المصدود ولو جلس
الظالم لبعض الحاج تحلل ولو كان يحج وهو قادر عليه لم يحلل ولا التحلل فلو كان عليه
دين يحل قبل تروم الحاج نفسه صاحبه من المضي تحلل الثاني في الواحاط الدعوى جاز
التحلل لا تزياده في العدل ولا يتم يستفيدون بالأمن من ما هم المال لوصد عن الوقين
دون منكر فله التحلل والمصاهرة فان فوات الحج فالعره ولا يجوز فخر إلى العره قبل الفوات
كما جاز في حج الأفراد إلى العره ابتداء لأن المعدل إليه هناك عمره بالجمع التصلب بالحج
فمعدول من جزاء إلى كل بخلاف هذه الصورة فانه إبطال الحج بالكلية فمعدول كان الحج من باب
أفراد أسكن ذلك لأنه محذور التحلل لا إلى بدل فالعره والى الرابع لا يجب على المصدود التحلل
بالهدى من النسك المتدبر حج ولا عمره ولا يضمن من وجوب العره بالفوات وجوب التحلل
ألا ليس التحلل فلا محض الخامس لو أحرمت لرق غير لذن سيد خله من غير هدى وكما
لو اذن لرق فسك فاني غيره وإن كان عدولا إلى الأذى كما لو اذن له في الحج فاعقر وفي
التمتع فعقرت على من سلبنا في عقيل لأنه سقط عنه سعي الحج عنه لتحقيق المخالف مع
احتمال المنع وكما لو قرن على مذهب الجعفي والاحتفال فيه لقرى لعدم الفرق بينهما
الأني تعجيل التحلل هذا إذا كان السبب الأمن بالسيار يجوز تأخير الجعفي والأفله
تحليله قطعا لأن القرآن غير سياق باطل بإجماعها والتمتع لم يرد ولو اذن في الإحرام
في وقت فقد منه فله تحليله قبل حصول الوقت لما اذن فيه وفيما بعده تردد الفقهاء
للمضاد للماذن فيه وإلى أن أصله وقع فاسدا والأول بخلاف الفاضل ولا شبهة الثاني
السادس لو احتج الاحصاء والصدف الأثبة فتلبي الصد لزيادة التحلل به ويمكن التحصير

ونظير القاربه في الحصى والاشبه جواز الاختلاف من احكامهما ولا فرق بين
عروضهما معا او مسافتين نعم لو عرض الصدق بعد المصير والاحصاء بعد عرج
المصدر وروى ان قصير اصرح حاشا السابق وروى وهذا الواضح متفق **درس**
صرح في امن صروب الحج في الهذيب جواز الحج واما الصلوة فابا والركعة فاما عليه
حج واجب والمتع المكي فالحج المنسوب بفصل واستار الاول وحي تاكد ومجهر فاقامه
ولستقل بها حال الا شعاد القبلة وسواه بنفسه باسيا بالنبي صلى الله عليه وآله
هول بسم الله اللهم منك ذلك مقبل سني فان غفقه الاحرام فليكن في السقات بعد
غسله ولبس ثوبيه وصلوه الاحرام ولو لم يمكن من السرق ثم نكح فليكن بشعر
او بقلد واسطر بن الحيدان يكون قد صلى فيها مذهب وولوج سنان السور والحط
بما صلى فيه لان بقلد العم عطا او سيجار وفضل الصادق ع سبعين الثوري قبله
تعالى تلك عشرة كماله ان كاله كمال الاصحاحي مما سار في الكمال وروى معونه
عن تسمية الطواف النساء طواف النكاح وصرح المفيد رحمه الله بعدم القارن في القارن
طوافها وسعيها وهو في صحيح حماد بن عثمان والحاجي عنه عليه السلام ورواه عن الباقر
وزاد في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق ع احرام المحاذي بحجه من الحجج اكبر
الحجيم والعين قال الباقر ع لمن احرم قتل السقات لا تعرض في بابان كلاهما حلان
الا اخذت بالبسر لان الله يحب البسر يعطى على البسر ما لا يعطى على السعد وفيه
تلويح بصحة ولا تهم بامر ما لا اعاده الا انزعاض محو رواه به لم يكن حتى التفتنه
لعدم الانقضاء فحل الاول على النذر والتقية وروى عبد الله بن سنان الاحرام
للدق من سلبها لانه راى في الشجرة وروى ان الصادق ع احرام الشجرة الى
الحجفة الحرم وروى ابو شبيب الحاشي من سنان تاحيل المضطر الى الحرم ولم اقف الا آن

على

على رواه تخرجه عن الخطا فانه عن القيص والبقاء والسارق بل وفي صحيح مسلم لا يلبس
لواندرة ولا يلبس زعفران ولا يلبس سواد بل ونظير القاربه في الحجاب طه مع الا ان ريشه وروى
على بن ابي حمزة عن ابي الحسن الكاظم ع ان الحايض لا يمس طواف النساء فان لم يقدر
الا قامه عليها استودت عليهم ولا يصح جوازها لكل خطر رواه الحسن بن علي عن
ابيه ع وروى الطائفة الاولى اشارة الى عدم شرعية اسائر الحائض في الطواف كما قوله تاحيل
الاصحاب في المناكرة وقد روى الكليني في الحسن عن الصادق ع في امرأة حاضت ولم
تطف طواف النساء قال لا يقيم عليها احوالها ولا يستطيع ان تخلف عن احوالها تعني وقد
تزوجها وهو لا ينافي اعارة الطواف من قابل وهو دليل ايضا على عدم استنابها ويؤيده
ايضا ما رواه عن ابي الحسن في امرأة حاضت فحاشا ان يغيبها الحج محل يعطيه بيد اللين
فاقطع وروى ايضا ثمانية على الاقطار وروى يحيى بن عمار عن ابي الحسن ع ما رايت
الناس اخذوا عن الحسن والحسين عليهما السلام الا الصلوة بعد الفجر وبعد الفجر في طواف
الفريضة وروى محمد بن مسلم عن الباقر ع في ركعتي طواف الفريضة كركعتي صغرى الشمس
وعند طلوعها وروى غيره ايضا ذلك وبعدها رواية يبريس عن الصادق ع وعنه ما لا يحسن
القديم الى سني على الترمذي ياريد من ثلثة ايام قال المفيد لرواية يحيى بن عمار عن ابي الحسن
وروى عبد الرحمن بن الحجاج عده ما فانه كان يقول ذلك بحجة كل من امسك الحج وروى الشيخ
باسناده الى علي ع في الحرم والحل فليان حصيدا على الحرم الفاء وعلى الحل نصف الفاء
وروى ابو بصير عن الصادق ع في بضة النعامه شاه فان لم يجد نصابا لم يمسك فان لم يستطيع
فاطعام عشرة مساكين اذا اصابه وهو محرم على من اشتراه صحيا او مكسرا ولا ريب
الارسال وروى زاده عن احدهما عليهما السلام ان قتل الصبي المحرم صيدا قتل ابيه
والسوم الشهر لويوم عرفة ويوم الحج الاكبر يوم النحر **درس** روى الكليني وزاده ايضا

كتاب الحج والعمرة

كتاب الحج والعمرة

عن ابن عباس عليه السلام ان الحمار كان يومين كلهن يوم الخمر ترك ذلك وعن عمران بن
الباقر كان يومين جمع يوم الخمر وعن معمر بن عمار عن الصادق عليه السلام انما
الهدى يحلق قبل الزبح وروى ايضا عنه الحنفية قبل الحاق ومثله رواه نزاره وروى معمر
انسان المحمودة بن الصفا والمروية وعن الحلبي عن الصادق ع اذا لم يكن له رداء لم يجز له
عموم فليس بشئ ويغني له ان يفعل وروى ابن النعمان عن الصادق ع اعظم الناس
ودا من وقف وسعى وطاف وصلى عظم ان الله لم يجعله وعن الفضل بن يسار عن
عليها السلام من حج لمسا ولا فهو غير له من الحج وان لم يحج وروى عمران بن يزيد عن الصادق
ع لا يلي المؤمن مكة والدفن في الحرم افضل من عرفات ولو مات هناك على بن سليمان ع
روى داود الرقي عن الصادق ع ان شكا عريا له حاف لرى ما له عليه فامر بالطواف
عن عبد المطلب وعبد الله بن طالب وامنه وفاطمة بنت اسد كل واحد منهم سبعة
ركعتا ثم الدعاء وما له فضل فاذا عرجه واقف على باب الصفا لا يباله ولا ينظف
القدم حتى يطوفها اعظم اجرا عن الصادق ع وعنه ع العود بعد المنيعة افضل من
الصلوة في مسجد النبي صلى الله عليه واله وعنه عليه السلام من سبق الى موضع في الحق
له نعمة ولله ومن امط ادى من طريق مكة كتب الله له حسنة ومن كتب له حسنة
بعد نزول الاعداء في حداثتها دام حيا والاس عليه وروى الحسين بن مسلم
عن ابي الحسن ع يوم الاضحى يوم الصوم ويوم عاشوراء ويوم الفطر وروى الصدوق
عن ابي عبد الله ع ان الله تبارك وتعالى جعل الكبيرة ما وعشرين حجرا مناسك
للطائفين واربعون للمصلين وعشرون للناظرين وروى ايضا عن علي بن محمد
الحرام صلوة واحدة قبل الله منه كل صلوة صلاها وكل صلوة صليها الى ان يموت
فاورد الساب فاضل الاجسام استحب للمساكين ترك واحدة رواه الصدوق وروى

انضا

ايضا ان الناس اذا مات لم يفعل ولا مال له اجر عن المسد ان كان له عبد الله محبة
اثبت لصاحبه وقال الصادق ع لمن حج من اصعب لك تسع وله واحدة ومحمد كاله
والناسج والاجر فانه وروى اخر الاحرام بالصبي عند البر الى الحج فان سبق فالحج فان
سبق فظن مترك وكان على بن الحسين اصعب السكين في الصبي ويقتض الرجل على
يده فيدح ومن ادان وحج قضى دينه وان المؤمن محرم المؤمن لقوله نعم والمؤمنون
والمؤمنات بعضهم اولياء بعض واستنابة الرجل عن امره افضل ويجوز للمرجى
في الاستحباب للحج مباشرة ولو شك الوارث في حج المورث حج عنه اذا علم انه قد
وجبه عليه ويسبق ويجوز ان تمتع عن واحدة وحج عن آخر واي من الحج في ولو
احرم في شهر واحد في اخر كنه افضلها ويجوز ترك الغير في الحج ذبا ولو بعد
واحد **فصل** من كلام ابن الحنفية قال روى عن عيسى بن ابي بن علي عليه وآله قال لا
حج الا عا في يوم هاجر عليه احدى ولعله على المذنب وجعل عسقا من ثقات المؤمنين
دخل مغرا للعره اذا اراد ان تمتع بعره وحسنه ومن ذاب عرق وجعل يقات
اهكم يحجم الجعران واستحب ان يكون في اول ذي الحجة وكذا الحجا وروى عنه
المكي الحرم فلا يحرم عليه لحنوله ولا يحرم الاحرام بغير صلوة الا الحاضرون
فايده الاستراط باخرة قضاء النكاح ولو لا وجوب الميابة في اول وقت
الامكان والاحتياط لمن اراد التمتع ان يرضى المتعة ومن لم يحج وكان من لسك في
المعارج لان فيها اثبات فضيلة رسول الله صلى الله عليه وآله في الاسر ولا بأس
بالمرء واحد من الاثبات اذا كان قد اخرج جميعا بعد المقاتلات ولو لم يكن غير
الركب لاسلأ في ذكره غير محمد فلاحرا عليه مع انه قال لا فرق بين العادة وغيره
ويمكن اخرج هذا الحج كما لو ملا الحجل والطريق وقال لو علم ان السعادة ذات فلاح

أهدى برية طحين ونحوهما جميعا وفي كل الجراد عذام ومغناه إذا كان على
الرفض لأحراره وقال لو اجتمع في الصيد الواحد فاعل كل منها من حب الجراد باقراوه
لم يداخل كما لو شاد إلى صيد حتى صيدهم أعان عليه حتى ثم أكل منه ثم ألعن ومن
نظر طيور الحرم كان عليه بكل طائر دفع فتيه ولم يذكر العود ولا عذمه وإذا أحرم
وفي به صيد خلاه خارج الحرم فإن أدخله وجب تحليته إن كان تمقا ولا يحفظه
حتى يمشع قال ولا استحب أن يحرم وفي به صيد ولا لحم صيد ومنه في الميتة المقدم
على الصيد للقاء على الفناء إن كان مساحا أكلها بالذكاة ولا أكل الصيد
قال لا يصلي إذا دخل المسجد بطوعا حتى يطوف ويصلي له ويسعى ولطواف في البيت
له ليس في أحرامه مدى عن كل رب درهم وهو محال للشهر وجعل استنباف
طواف الفريضة عند قطعه أحظ وجرا البنا لكن مدى بالحجر وكذلك الساعي
مدى بالصفاء أو بالمره لقطعه في أثناء الشوط ولو أتى بالسعي قبل الطواف أعاد
بعده فإن فاته ذلك قدم والمشمور وجوب الأعادة مطلقا ولا محل للطس بالخلق
مكن آخر أحرامه إلى يوم التزوية وعلى الإمام أن يمضي للطوافين والسعي من متى التزوية
ويعود حتى يصلي بالناس الطهر منى ولا يجوز الجمع الربا عنه يوم النحر وكذا من
حكاه وهو المكى الذي آخر أحرامه إلى يوم التزوية قال وروى عن أبي جعفره الإمام
في الثلثة الأيام يعني للحاج وروى ذلك ما يروى معام خمسة إمام وأما ما يروى
وهو شافعي من قد جعله إلى الحج وروى بالحسن في غيره كبر مع كل حصاه وتفصيل
من كل سبع منها بعباءة ثم يمس الغيرة بالبري ومن نقر في الأول لم يقرب الصيد حتى
يمضي الثالث ويحرم إحارده سوي كره فدمع الحاج الأجره عن سقط رجله
تجبا لأصحابه على السالع موه واحد ولا يستحب أن يركب كل منه ويحرم السبع ما عن

الغزير

العذر ليس كونه لأصحابه من عا البقر لدا لأصحابه فإن أسرك في أعلاها
ويحوز أن أسرك فيها من شاة من أهله وغيره جازرا أو عابا إلا من لا يجوز توليته
في الدين أو من يردان لا يهدى نصيب منه ويكره القرض للصوف والمشر والمبني
من لأصحابه الواجب ولا بأس في الطرغ ولا ربح ما دام الصالح في المصلحة لم يخطئه
وروي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال إذا هل هلال ذي الحجة وأراد
أحدكم أن يضحي فلا يمس من شتره ولا من بشره ولا قرعته والعروة والحجره والسايده
الوصيلة والحاجي التي كانت الحاهلية واجبا من مهم ما يفسر به بالهدى والأضحية
العقيقة ونفهم من هذا أنها كانت مشروعة والعلن نفية إلا أن يعني بالبيع الرفع
المطلق **درس** مع براديس من الأحكام عن رال عقلة لسقوط الحج عند جواز ذلك
عنه من الأولى جماعة وهو المعتد ولا يلزم من سقوط التكليف عند عدم الأعداد
كالأحكام الصبي المبني والأحكام بنين المبني وتظهر الفائدة أن الالامع قد الرقود في
يكره الأحكام في الكنان وإن كن التكفين منه ولو قتل الطير لأهلي عن صاحبه فتيه
السوقية وتصدق بهيمة الشرع على المساكين وبشكل إذا كان في الحل نعم لو كان في
الحرم كالقمرى وقال بلكذا يمكن ما قاله وكذا إذا أراد بالقيمة الفناء وفي فزع الغامد
ابن سنة ونقل عن بعض أصحابنا في الفرج إذا تحرك في مضه كاهه شاة وقال
سلاد في الرذاع من السنة المتوكة صلوه ركعتين فما زاد بآكل يكن آخرها الركن
الذي فيه الحجر وعدم من وجبات الدم الأحكام بالعرة في رجبة المقام بمكة حتى يحرم
للزواجر السالف مع المستحاض من دخول الكعبة ومن ما روى الجعفي يجوز للمدني
أخذ الأحكام إلى الحجفة ويجوز لمراد الأحكام الطس ما ليس به مسك ولا غزيرها
ضعيفان ولا يمس بوا غيطا مد وعدول محر عن مد العاصه اطعم ثلثين

فان يحرم صام لئله وفي شاه الثعلب والارنب والربيع يحرم عنها صام ثلثة ايام
وكلاهما متروكه وفي المحرم والابل ونحوهما ما في حمار الوحش وهي بقرة ولعز ذكره
الاصحاب ومن ثمة ريش طير في المحرم تصدق على مسكين بالدينار فغلب عليه
ان يسكر ويغلبه حتى حيث نقاش الطير يمدد وفي الحصفون والصبر والفاخن
والحجله والعقور جدي وهو شان وقال ابو جعفر عن الامام في صوم الحمار والطير
ففي كل صوم شاه ما اطعم عشرة مساكين ثم صيام ثلثة ايام وجعل الظلال للصيا
وجعل المشي افضل من الركوب والحفا افضل من الاثقال وجعل المشي افضل
من الركوب والحفا افضل من الاثقال وجعل بينه وبين حرمه العقبة عشرون ذراعا
وقال ابو الصالح الحلبي ميقان الحمار ومقات بلده ويجوز له الاطعام المحرم وان
صاف الوقت فمن خارج المحرم ومقات العبر ومقات اهلها فان اعتمر من مكة فحاج
المحرم ومقات اهلها افضل ومن سار له من المقات ومقات حرام من المقات افضل
واهل مكة يحرمون من ما يراهم في وقت وجبة قبل الدابة في حل الكرم شاه و
قال المفيد رحمه الله في الزبور قوله فان قتل كراما تصدق بمد من طعام او مد من
مرو فان يكره للمحرم ان ياكل من يد سائر اواشده ساهل اياه وسقط المشي عن يده
صعد طواف النساء وروى المفيد عن الصادق ع سقط ما زادى حرمه العقبة ومن
فزع الميسر بكرة المحرم ليس اتياب العمله بالا برسيم وخطبة النساء ولو وطا العائد
عمر الزم المسمى ان سمي والا فمير للثلث والا فمير للثلث ولا سطل الا لاجاره المطلقه
بالتأخير وليس للسائر فحما وتقدم ثوبت الحيا ويحل اعيان الحاج الرضا للحاج
وان كان الفقير افضل ولو قال من حج عني فله عبدا ودينارا ودينار من حج يحجز الحاج
في دفع واحد منها ويجوز له اجرة المثل للحج والوقا لئله الزبور قوله فان قتل كثيرا

منها تصدق بمد من طعام او مد من مرو وقال المحرم الدبا كالحمار ويكفي كل امدم عليه
يحرم ايضا بكر المحرم والا قرب حله وفي الخلاف لا يحرم صدق وعمر مكان اطا
ولا يكره للاصل وهو بالواو والحجيم المشدده **دروس** سفي للامام الاعظم اذا اشهد
الموسم نصبا امام عليه في كل عام كما فعل النبي صلى الله عليه وآله من قوله عليه
سنة تسع على المرسى وروى بقره براه وكان ففعل غيره فغفر له عن امر الله ثم روى على
على الحج امام ولايته الظاهره وروى بن بابويه عن العري ان المهدي ع يحضر المرسى في
كل سنة يرى الناس وروى عنهم فيهم ولا يفرق بينه وبين غيره في الزوال العادلة والفقرة في
الحج وروى ان يكون شجاعا مطاعا ذا اى وهذا بقره عليه في سيرة ابو جعفر
عشر جمع الناس في سنة من تزولهم حذر من السلف في السير والنزول واعطاه
كل طابفة معتاد في السير ومن ضاع من النزول يهتدى ضالهم اليهم وان يرتادهم اليه
والراعي وان يسلك بهم في فتح الطرق واحصوا اوساخها مع الاختيار وان يحرمهم
في سيرهم ونزل وكيف غنمهم من تصدقهم عن المسير يذلل مال وفنال مع سكاره
ولو احتاج الى حفاه ولها اجرة فان كان هناك متعالا وتبعه الامام في
غيره فلا يجزى وان طلب من الحج قد مر حكمة وان رفق بهم في السير على سيرة عظمهم
وان محل المنقطع منهم من متعالا ومن الوقف على الحاج ان كان ولا يفرق
فروض الكفاية وان يراعي في حرمه لا رفاق المعتاد فلا يقدم بحيث يودي الى
فتنا الزاد ولا ياتر يودي الى الضبا ونوات الحج وان يورد الحباة حرا او قمر
اذا فرض اليه ذلك وان يحكم بينهم ان كانوا اهلا ولا رفعتهم الى الاهل وان بينهم
عند الوصول الى المقات وديانهم يواله بفروضه وسره ويميلهم عند الفرض
حوالهم من المناسك المتخلعة وغيرها وان يعم على الحايض والنفساء كغيره

وروي نضا ان سمع بهم الى زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والامر عليهم
التام ويصلونهم بالدينه بعدد آياتنا لئلا يارات والتوريع وقضا حاجاتهم
وعليه في امانه لنا سلك امور الاعلام بوقت الاحرام ومكانه وكيف وكذا في
كل مثل ومنك والخطيب لا يرفع تضيئ اكثر ذلك وليكن الاول بعد صلوة الظهر
من اليوم السابع من ذي الحجة بعد اسرا له كان تقدمه الى منى والثانية يومه فيقول
صلوة الظهر والسابعة يوم الخروج الرابعة يوم النفر الاول وكلها مفردة الخطبة
عرفه فاما اثنان يعرفهم في الاولى كيفية الوقوف واداء وقت الافاضة ومبدا
ووقت الافاضة منها وصحبتهم على الدعاء الا وكانهم يخلص خطبة خفيفة كل ذلك
وتقوم في الثانية ما في بها تحفة بحث يرفع منها بفرع المؤذن من الاذان و
الاقامة وصرح الشيخ في الخلاف ان الخطبة قبل الاذان قال ابن الجوزي وروي عن
الصادق ع ان النبي صلى الله عليه وآله خطب بعد الصلوة والخطبة الثانية
في عود يوم الخروج وقدمه في الخروج الى منى لصلب بها الظهرين ويخالف فيها حتى
تطلع الشمس وكذا يخالف مجمع حتى يطلع ولا يلبث بعد طأوعها وندمه يوم الحرفي
الافاضة الى مكة بعد يومه لصلب الظهرين بالحجج في منى وتاخره منى الى النفر
الثاني ثم يقدم لصلوة الظهرين بمكة وامر اهل مكة بالقبض بالحجر بين ايام التوم
وامامه الحجج في الصلوات وخصوصا الصلوات التي معها الخطبة وعلى الناس
طاغوت فيها يا من يستحب لهم التامين على دعايوسكم التقديم من يد فيما ينبغي
التاخر عنوا بالعكس ولينى حرم وعليه الاسر المعروف والنهي عن المنكر خصوصا
فيما يتعلق بالناسك والكفارات ولو كان الحكم مختلفا فيه بين علماء الشيعة
فليس له ان يامرهم باتخاذ مذهب اذا لم يكن الامام الاعظم او من اخذ عنه الا ان

يكون

يكون الخطأ وطاهرا فيه لثبوت اهل قوله ومجوز ان يولى الامام الواحد
وطايف السفر فادبر الناسك وان يفرض الى امامين ولو كان اماما اراهم والعلم
حلالا لاجاز الطاهر لمكروه لما فيه من تغيير منه السلف ولما في الامام من اذ ان
يأمرى امام بني كما امر الرسول صلى الله عليه وآله بنيل بن رفاة الا لا يصوموا فانها
ايام اكل وشرب وتعالى كان حسنا **دوس** تحق كتاب الحج باخبار اثنى عشر **الاول**
روي البرقي عن ثعلبة عن ميسر قال كان عند ابن جعفر في القسطاط نحو اثنى عشر
رجلا فقال لنا انزونا اي العوا افضل عند الله منزلة فلم يكلم احدا منا فكان هو
المراد على نفسه فقال ملك مكة الحرم الذي رصها الله لنفسه حرما وجعل مبدءا
ثم قال لاسد من اي بقعة في مكة افضل حرمة فلم يكلم احدا فكان هو المراد على نفسه
فقال ذلك المسجد الحرام ثم قال انزونا اي بقعة في المسجد عند الله اعظم حرمة فلم
يكلم احدا فكان هو المراد على نفسه فقال ذلك بين الركن والاسر الى باب الكعبة
ذلك حطيم اسمعيل ع الذي كان يزود فيه غنيمات ووصل فيه فوالله لو عبد اصفى
في ذلك المكان قايما الليل مصليا حتى يحضر النهار وقايما اليها حتى يحضر الليل
ولم يعرف حقلوا حرمنا اهل البيت لم يجعل الله منه ساء اما ان ابانا ابراهيم ع
وعلى محمد والكرام ع نحن اشتراط على ربه بديان اجعل اقدرة من الناس يمرى اليهم ما
انزلهم من الناس كلمهم فانهم بذلك رحكم الله وطراوكم وانما مثلكم في الناس كل
الشعر السواد في الشؤلا **الثاني** ما رواه الصدوق باسناده الى ابن جرير الثمالى
قال قال لنا على بن الحسين ع ما بين الركن والمقام ولو ان رجلا عمر ما
عمر في قومه الف سنة لاسخين ما ما يصوم النهار ويقوم الليل في ذلك المكان
ثم لقا الله عز وجل فغيره لا ما لم يتغير ذلك شيئا **الثالث** ما رواه سعيد الاعرج

عن ابي عبد الله عليه السلام قال احب الاله الى الله عز وجل وما تبارك احب الى الله
عز وجل من تبارك ولا يحب احب اليه من جلالها ولا ما احب اليه من ما **الاربع**
ما رواه الصدوق عن الباقر ع قال آفة ادم هذا البيت الفاسد على قدميه منها سبع
ما يحبه وثلاثه عمره وكان آتية من ناحية الشام على ثوب **الخامس** عن الصادق ع
من ان هذا البيت حاجا او عقالا من الكبر جمع من ذنوبه كمن يديم ولدته امة الكبر
يحمل الحق ويطلع على اهله **السادس** قال الصادق ع من نظر الى الكعبة فمضى من حضا
وحسن مثل الذي عرف من حقها حرمها غفر الله له ذنوبه وكفاه هم الدنيا والاخرة
ودوى ان من نظر الى الكعبة لم يزل كتب له حسنة ويحاج عنه سيئة حتى يصرف بصره
عنها **السابع** قال الباقر ع ما يقف احد على تلك الجبال يزول ولا فاجى الا استجاب
الله له فاما البر فيستجاب له في اخره فدياره واما الفاجر فيستجاب له في دياره وما من
رجل وقف بصره من اهل بيت الا غفر الله لاهل ذلك البيت من المؤمنين وما من رجل
من اهل كونه وقف بصره من المؤمنين الا غفر الله لاهل ذلك الكونه من المؤمنين
الثامن عن الصادق ع عن الذي يحج عن الرجل ابرؤا ب عشر حج فيفقر له ولا يبرؤ
كلمه ولا شبه ولا سر ولا خيه ولا اخته ولعمري ولعمري وخالد وخالد **الثامن** قال
الصادق ع من انفق درهما في الحج كان خيرا من ما الف درهم ينفعه في حق قال
بن بابويه ودوى ان درهما في الحج افضل من الف الف درهم فيما سواه في سبيل الله
ان درهما يصل الى الامام مثل الف الف في حج **العاشر** روى الاسكاف قال سمعت
ابا جعفر ع يقول ان الحاج اذا اخذ في جهازه لم يحيط خطوه الا كتب الله له عشر
حسنات ومائة عشر سنات ودفع له عشر درجات حتى يفرغ من جهازه فاذا انشغلت
براحلته لم يرفع خف ولا تضع الا كتب الله له مثل ذلك حتى يقضى نسكه فاذا قضى

التاسع

نسكه

نسكه غفر الله له وكان يقيد ذى الحجة والحرم وصفر وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر
كتب له الحسنات ولا كتب عليه السيئات الا ان ياتي بموجبه فاذا انقضت اربعه اشهر
حط الناس **الحادي عشر** قال الصادق ع في الحاج يصير ردى على ثلث ارضان نصف
صعود من النار ونصف يخرج من ذنوبه كومن ولدته امة ونصف يحفظ في اهله و
ماله **الثاني عشر** دعا رزاه انه قال لا بى عبد الله ع جعلنى الله فذلك اسلك في الحج منذ
اربعين عاما فبقينى قال باذره بيت الحج قبل آدم بالف عام ردى ان شئى من اهل
اربعين عاما وقد تبارك بحمد الله في هذا الحضر ما لم يجمع في غيره من المطولات
قلته الشكر على جميع الحالات **كتاب المنار** يستحب للحاج وغيرهم زيارته رسول
الله صلى الله عليه واله بالدينه استحب اليه كمالا وحب الامام الناس على ذلك لم
تركوه لما فيه من المحاسن المحرم كما يحبون على الاذان ومنع ابن ابي ريس ضعيف لقوله
من اتي مكة حاجا ولم يزرني الى المدينة جفوت يوم القيمة ومن اتي زيارته وجبت له شفا
وجبت له الجنة وقال صلى الله عليه واله في الزعينة زيارته من زان قبري عبد
مولى كان كمن هاجر الى في حيا فان لم تستطع فابعدوا الى السلام فانه يلغنى
وقال للمحدثين ع اتي من زار في حيا او مينا او ذار بالكا او ذار الخاك او ذار ركان حقا
على ان اذوره يوم القيمة واخلصه من ذنوبه ورسول الله صلى الله عليه واله هو ابي
القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ولم يكن في شعبة
طال يوم الجمعة بعد طلوع الفجر سابع عشر ربيع الاول عام الفيل وكان على امه
ميت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب في ايام الشريق في منزل ابي عبد الله
عني عند الحجرة الوسطى وصعد بالرسالة في اليوم السابع والعشرين من جمادى الثانية
سنة وقضى بالدينه يوم الاثنين المثلثين بقيا من صفر سنة احدى عشرة من الهجرة

وقبل اثنتي عشرة ليلة بقيت من شهر ربيع الأول عن ثلث وستين سنة ويستحب زيارته
فاطمة عليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وزوج ابي المومنين وآدم
الحسن والحسين عليهما السلام قالت عليهما السلام اخبرنا في آية من سلم عليه وعلى
ثلاث ما يامر وجبا لله له الحجة فقتل لها في حياكم قالت نعم وبعد موثا ولتمز بها
والروضه والصنع ولدت عليهما السلام بعد المبعث بخمسين سنة وقبضت بعد ايهام
نحو ما روي ويستحب زيارته الامم عليهما السلام الاثني عشر **الاول** ابي المومنين ع
ابو الحسن علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم وابو طالب وعبد الله اخوان
للأولين وامه فاطمة بنت اسد بن هاشم وهو واخوته ولد بن هاشميين ولد بن عليهم
ثالث عشر روي روى سابع شعبان بعد مولد رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثين
سنة وقبض قتيلا بالكوفة ليلة الجمعة لتسع ليال بقيت من شهر رمضان سنة
اربعين عن ثلث وستين سنة ودفن بالقرى من تحت الكوفة بمشهد الان قال
الصادق ع من زار ابي المومنين عليه السلام ما شيا كتب الله بكل خطوه حجة وعمره ان
رجع ما شيا كتب الله بكل خطوه حجتين وعمرتين وقال الصادق ع من زار ابي المومنين
فان زيارته تعدل حجتين وعمرتين وذلة الحسين ع تعدل حجة وعمره وقال عليه
السلام من زار ابي المومنين عارفا محققا كتب الله له بكل خطوه حجة مقبولة وعمره مائة
ما لله ما طعم النار فاما اغربت في زيارته ابي المومنين عليه السلام ما شيا كان
ادراكا ويستحب زيارته آدم ونوح عليهما السلام معه قال الصادق ع اذا رزيت حجاب
الحجف فزر عظام آدم وبنك ونوح وحسد علي عليهم السلام وقال الرضا ع
لقد نظى احصى يوم القدر عن ابي المومنين فان الله يغفر لكل مؤمن ومؤمنة مسلم
ومسلمة ذنوب ستين سنة ويغفر من النار ضعف ما اعتق في شهر رمضان ليلة

القدر

القدر ليلة القدر والدرهم فيه بالف درهم لاخر تلك العارفين فاضل عليهم في هذا
اليوم **الثاني** الامام الزكي ابو محمد الحسن بن علي عليه السلام سيد شباب اهل الجنة
ولد بالمدينة يوم الثلاثاء شصت شهر رمضان سنة ثنتين من الهجرة وقال المفيد سنة
ثلاث وقبض عاشر ما يوم الخميس سابع صفر سنة سبع اوثمان واربعين وستين
من الهجرة عن سبع واربعين سنة قال ع يا رسول الله المني ذارنا فقال ما زارني حيا او
ميتا او زار اياك حيا او ميتا او زار اخاك حيا او ميتا او زارك حيا او زارك حيا
او ميتا كان حقا على ان استغفره يوم القدر وقيل للصادق ع ما لمن ذار واحدكم
فقال كمن ذار رسول الله وقال الرضا ع ان لكل امام همدا في حق اوليائه ثم شيعتهم
وان من قام الوفا بالهمد وحسن الاداء زيارة بقومهم ومن زارهم رغبة في ذارتهم
وتصدقا لما رغبوا فيه كان المهم شفعا لهم يوم القدر وقال الصادق عليه السلام
في الحسين ع من داره واهله وزاره وصلى عنده ركعتين كتبت له حجة مبرورة فان صلى
عنده اربع ركعات كتبت له حجة قال وكذلك من دارا ما ما فتنضا طاعة **الثالث**
الامام الشهيد ابو عبد الله الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام سيد شباب
اهل الجنة ولد بالمدينة آخر شهر ربيع الاول سنة ثلث من الهجرة وقتل يوم الخميس ثلث
عشر رمضان قال المفيد خمس خلون من شعبان سنة ربيع وقتل كبريلا يوم السبت
عاشر سنة اخرى وستين عن ثمان وخمسين سنة وثواب زيارته لا تحصى حتى
روى ان زيارته فرض على كل مؤمن وان تركها ترك حق الله ولرسوله وان تركها
عقوق رسول الله صلى الله عليه وآله واقراض في الايمان والدين الحق على
الغنى زيارته في السنة مرتين والفقير في السنة مرة وان في عليه حوله ولو ان قبره
نقص من عمره حوله لما طيل العمر وان زار من لا يدرك الاجل وتفرج الغم وتحسن

الذنوب ولكل خطية من ذنوبه وله بن يارثه جعفر الفاسم وحمل على الف في
 سبيل الله وله بكل درهم الفقة عشرة آلاف درهم وان من اتى قبره عارفا بحقيقة جعفر
 ما تقدم من ذنبه وما أسر وان زيارته يوم عرفه بعشرين سجدة وعشرين مرة مبرورة
 وعشرين غزوة مع النبي صلى الله عليه وآله والامام بل روى ان مطلق زيارته خير من
 عشرين سجدة وان زيارته يوم عرفه مع المرحوم بحقه بالف الف سجدة والف الف مرة غزاة
 والف عرفه مع بني الامام **بن يارثه اول رجب** مغفرة الذنوب **ونصف شعبان**
 يصلحها الف بن وعشرون الف بن **ويليلة القدر** مغفرة للذنوب وان يحج في سنة
 واحدة من زيارته ليلة عرفه والف الف ليلة النصف من شعبان ثواب الف حج مبرور
 والف عرفه متقبلة وقضاء الف حاجه والاخرة وزيارته يوم عاشوراء مع جعفر بحقه كن
 دار الله من قعر عرشه وهو كما يعين كثرة الثواب والاحلال بمبارك من فعله الله الى
 سائر اوانه من عرشه وراه من خاصه ملكه ما يكون بتركه كرامته وزيارته في
 العشرين من صفر من علامات المؤمنين وزيارته في كل شهر ثواب ثواب مائة الف شهيد
 من شهداء كربلاء ومن بعد عنه وصعد على سطحه ثم رفع راسه الى السماء ثم توجه
 الى قبره وقال السلام عليك يا عبد الله السلام عليك ورحمة الله وبركاته كتبه زود
 والنوره حجة وعمره ولو فضل ذلك في كل يوم خمس مرات كتبه ذلك واذا زاره
 فليز زيارته على بن الحسين وهو الاكبر على الاصح ولينزل التهادي ونساء العباس والحسين
 بن زيد وليتم الصلوة عنده ذبا وليستغفر تترتبه من حريم قبره وجده خمس فرسخ
 او بعد حيايته ودوى فرسخ من كل جانب ودوى الحق بن عثمان وخمس وعشرين ذراعا
 من ناحية الراس وشاهها من ناحية الرجليين ودوى عبد الله بن عثمان ان قبره
 عشرون ذراعا مكررا وكله على الترتيب في الفضل ودوى المفصل بن عمر عن الصادق

في الصلوة

في الصلوة عنده كل ركعة بالف سجدة والف عرفه وعشق الف رقبه والف رقبه في سبيل
 الله مع بني مرسل ودوى عن بن ابي عمير من سلاحي الباقية صلوة الغرض عنده
 تعدل سجدة والثالثة تعدل عرفه وفي ترتيب الشفاء من كل آفة وهي البوار والاكبر وراه
 سليمان البصري عن الصادق ع ويروى عن بن برة الى سبعين ذراعا على الافضل
 وحملها الصبيان كل خوف ويستحب حمل سجدة من طينة ثلثا وثلثين فمن قلمها ذكر الله
 فله بكل حبة ربوع حسن وان قلمها ساهيا فشر من حسن وما سيج افضل من سجدة
 طسده ويستحب وضعها مع الميت في قبره وخلطها بحمض طه وراه الحيري في القبر
 يسحب لثا يراه ان يات به خزانة اثنتان غنجا ياعطشان لا لا تحرق في طريقه السفر ولا مطيب
 ولا يرمي ولا يتكلم وبكل الخمر واللبن وروزه بالماثور **الواحد** الامام ابو محمد زين
 العابدين علي بن الحسين عليه السلام ولد بالدينه يوم الاحد خامس شعبان سنة ثمان
 وثلثين وقبض به يوم السبت ثاني عشر المحرم سنة خمس وتسعين عن سبع وخمسين
 سنة وانه شاهزادان بنت شيرين كبرى ابيون وقيل ان بنه زبير **الخامس** الامام
 ابو جعفر محمد بن علي الباقر لعلم الدين ولد بالدينه يوم الاثنين ثالث صفر سنة سبع
 وخمسين وقبض به يوم الاثنين سابع ذي الحجة سنة اربع عشرة ومارودى سنة ست
 عشرة اسد ام عبد الله بنت الحسن بن علي عليه السلام فنزل على بن علي بن **السادس**
 الامام ابو عبد الله جعفر بن محمد الصادق ولد بالدينه يوم الاثنين سابع عشر شهر
 ربيع الاول سنة ثلث وثمانين وقبض بها في شوال وقيل شصت وحب يوم الاثنين
 سنة ثمان واربعين ومارع عن خمس وستين سنة وانه ام فوره ابنه القاسم الفقيه بن
 محمد الحبيب بن ابي بكر وقال الجعفي اسمها فاطمة وكنيتها ام فوره وقبره وقبر ابيه رجب
 وعمر الحسن البقيع في مكان واحد وفي بعض الروايات ان فاطمة بنت اسد حرمته

في الصلوة
 في الصلوة
 في الصلوة

معم في تربتهم والديان في زيادة الحسن عليه السلام تل على فضيلة زيارتهم عند
ابو محمد الحسن بن علي العسكري بن زار جعفر واباه له ذلك عتيده ولمعت بتلي عن
الصادق عمن زار في غفرت له ذنوبه وله فقير **السيايح** الامام الكاظم ابو الحسن وابو
ابراهيم وابو علي موسى بن جعفرهم واباه حميد المبرور ولدا لا يواد سنة ثمان وعشرين
وما وقيل تسع وعشرين وما روي يوم الاحد سابع صفر وقبض مسوما بعدا في جبر
السري بن شاهك استيقين من رجب سنة ثمان وثمانين وما روي عن عبقار
قربش في شهره الآن سال الحسن بن علي الرضا عمن زياره ابي الحسن
اهي مثل زيارة الحسين قال نعم وقال عمن زار قبري بعدا دكن زار قبر رسول
الله وقبر ابيه المؤمنين وقال عليه السلام ان الله يحب من كان لله بهاد وان كان زاره
الحجة **الثامن** الامام الرضا ابو الحسن علي بن موسى ولي المؤمنين واباه ام البنين
ام ولد ولد بالمدينة سنة ثمان واربعين وما روي عن يوم الخميس جاري عشرين
القدرة وقبض بطرس في صفر باسنا باد شهره الآن سنة ثمان وثمانين عن الكاظم
من زار قبر ولدي على كان عند الله كسبعين حجة مبرورة وقال له يحيى المازني سبعين
حجة قال نعم وسبعين الف حجة وقيل لا في جعفر محمد بن علي الجواد زيارة الرضا
افضل ام زياره الحسين ع قال زياره في فضل لا نزل يورده الا الخواص من الشيعة
وعنه عليه السلام انها افضل من الحج وافضلها رجب وروي البرزطي قال قرأت
فركا بيا في الحسن ع بخطه بلغ شيعتي ان زيارتي معول عند الله الف حجة والف
عمره متقبلة كلها قال قلت لا في جعفرهم الف حجة اي والله والله الف لمن يزعه عارفا
بحقه وقال الرضا عمن زارني على بعدا روي ومزاري ابتداء يوم القيمة في ثلثين
حتى اخلاصه من هولاء اذا تطارت الكتب عينا ومثالا عند الصالح والمؤمنين

الاسع

التاسع الامام الجواد ابو جعفر محمد بن علي الرضا عليه السلام واباه المحمدران ولد
وكانت من اهل بيت مازد القيطبي ولد بالمدينة في شهر رمضان سنة خمس وتسعين
وما روي عن سيدنا في آخر ذي القعدة وقيل يوم الثلث احدى عشرين في القعدة سنة
عشرين وثمانين ودفن في ظهر جبر الكاظم عبقار قربش عن الهادي ع في فضل زيارته
على الحسين ع ابو عبد الله المقدم وهذا الجمع واعظم اسما **العاشر** الامام الهادي النجب
ابو الحسن علي بن محمد الجواد له سماه ام ولد ولد بالمدينة منتصف ذي الحجة سنة
اثنى عشرة وثمانين وقبض بس من راي في يوم الاثنين ثالث رجب سنة ربيع خمس
وما بين ودفن في داره بها **الحادي عشر** الامام النقي الهادي ولي المؤمنين ابو محمد
الحسن بن علي له حديث ام ولد ولد بالمدينة في ربيع الاخر قبل يوم الاثنين رابع
سنة اثنى وثلاثين وثمانين وقبض بس من راي يوم الاسد قبل الف ليلة يوم الجمعة
ثامن شهر ربيع الاول سنة ستين وثمانين ودفن الى جانب ابيه ودفن زيارته تمام
من الاخبار السالفة وروي ابو هاشم الجعفري قال له ابو محمد الحسن بن علي عليه السلام
قبري بس من راي امان لاهل الجاهلين وقال المفيد رحمه الله زيارته في ظاهر الاشيا
وسمع من دخول العار قال السبح ابو جعفر وهو الاحوط لانه ملك القبر ولا يجوز
الوقوف فيها الا باذن وقال الولان احدا دخلها لم يكن ما هو خاصة ادا ما ول
في ذلك ما روي عنهم عليهم السلام انهم جعلوا شيعتهم في حل من **الحكم الثاني عشر**
الامام المهدي الحجة صاحب الزمان ابو القاسم بن الامام ابي محمد الحسن العسكري ع
الله في جبر ولد بس من راي يوم الجمعة ليلا وقيل في خاسر عشر شعبان سنة خمس
وسنتين وثمانين له ام صقيل وقيل نجس وقيل مريم بنت زيد العلوي وهو
المتيقن ظهوره وتملكه وانزاعه الارض منطرا وهذا كما ملكه خلقا ووجود اللهم

انا نسلك بك ونحج حبيبك محمد واهل بيته الطاهرين عن تصلي على محمد وآل محمد
وان تحشروا في ذمتهم ونعش رفا بنا من النار بحجهم ونجعل فرجهم وفرجنا بهم
وتدرك بنا ايامهم بالرحمة الرحيم وسحب زيارته الممدى عليهم السكم في كل مكان
وكل زمان والذها بجعل الفرج عند زيارته وتكفي زيارته في السرداب لمن
راى وسحب زيارته النبي والائمة عليهم السكم كل يوم جمعة ولو من البعد وان كان
على مكان عالى افضل وسحب زيارته منجى الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين
وخصوصا جعفر بن ابى طالب والموسى والعباس والهادى وصادق بن ابي عبد الله
وصفيين وحذيفة وزياره الانبياء عليهم السكم كانوا وخصوصا ابراهيم واسحق و
يعقوب يشهدهم المعروف وباقي الانبياء بالارض المقدسة وزياره النجى الاقصى
وسان مقامات الانبياء عليهم السكم وزياره قبور الشهداء والصالحين من المؤمنين
وقال الكاظم ع من لم يقدرا ان يزورا قبا من صالحى اخوانه كتب له ثواب زيارتها
ومن لم يقدرا ان يصلوا صالحى اخوانه كتب له ثواب صلواته ولقيل ما قاله
جعفر ع على قبر رجل من الشيعة اللهم ارحم غرضه وصل وجده وآلهم وحشته
وآمن روحه واسكن اليه من رحمتك رحمة تستغنى بها عن رحمة من سواك
الحق قد عرفت ان يوا له وليكن الزاير مستقبل القبلة ويقرأ كل من التوحيد والقدر
سبعا وقد وضع به عليه قال بن ادريس ولا تقف على قبر احد ولا تقبل الرسل
قبور الا بعد عليهم السلام للرجوع والا لامشع وروى محمد بن زياد عن الرضا ع من اتي
قبر اخيه المؤمن من اى ناحية فوضع به عليه وقرأ انا ازلناه سبع مرات آمن
الفرج الاكبر وسحب اهدا ثواب الاعمال والقرابات وخصوصا القرآن العظيم
الغنى للاموات من المؤمنين وخصوصا العلماء وروى الامام عن خاصا

الوالدين

الوالدين ويستحب لمن حضر جنازة ان يردد عن والدته واحياها وعن جميع المؤمنين
ويقول السلام عليك يا سلاى من فلان بن فلان اتيك ذابا عندنا فاشفع له عند
ربك ويدعوا له ولو قال السلام عليك يا بنى الله من ابي واخي وزوجتي وولدي
وخاصتي وجميع اخواني من المؤمنين اجزا وجازله ان يقول لكل واحد
قد اقرأت رسول الله عنك السلام وكذا باقى الانبياء والائمة عليهم السلام
دوى حفص بن الغزوى انه من خرج من مكة او المدينة او سجدة الكوفة او الحجاز
قبل ان يخطى الجمعة ياذن الملائكة ان تذهب له ذلك الله **عاقبة** يستحب
زيارة الاخوان في الله تعالى استحب اباؤكم اذا نزل على حكمه ولا يجتنبه
ولا يكلفه واستحب المروءة استقبال الزاير ومصالحته واعتناقه وتقبل
موضع السجود من كل منهما ولو قبل به كارجا زوا وخصوصا العلماء وروى
رسول الله صلى الله عليه وآله لقول الصادق عليه السكم لا تقبل يد احد
الا من ابيه رسول الله صلى الله عليه وآله وروى تقبل الحاج حين تقدم
على شفيعه ولتجفقه بما حضر من طعام وشراب وفاكهة وطيب وادناه شرب
الماء او الوضوء وصدقة ركعتين بعده والتايس بالمحدث والتوديع اذا خرج
دوى الكليني عن ابي جعفر عن الصادق ع من زار اخاه الله وكل الله بربعين
الف حكمه ملك ينادى لا طيب وطائب لك الجنة وقال الباقر ع تحميم الميع
من ترى من موالينا السلام وادصهم بقوى الله وان يمدو غيبتهم الى فقيرهم فثوب
على ضعيفهم وان يشهد جنتهم جنازة ميتهم وان يلا قرا في بيتهم فان تلا
يتهم حياه لا من ارحمهم رحم الله عبدا احبى ارضا وقال الصادق ع الصفوة
البحال ايمان الله من المؤمنين اجتمعوا عند اخ يا سون بوايقه ولا يخافون

غواياه ورجون ما عنده ان يدعو الله اجابهم وان سألوه اعطاهم وان استأذنه
وان اذنه وان سكو البناهم وقال لهم من ذارخاه في الله حل وعز قال الله جل
وعز اي زدت وثوبك على استاذني لك ثوابا دون الجنة اذا توجه
الحاج الى المدينة والى مسجد غير رحم دخله وصلى فيه واكثر فيه من الدعاء
هو موضع النضر من رسول الله صلى الله عليه وآله على امير المؤمنين ع المسجد
باق الى الآن جدينا وماذا اتى المعبرين بضم الميم وفتح العين وشديد الى المفتح
ويقال بفتح الميم وسكون العين وتخفيف الراء وهو بنى الحليفة بن ابي
الشجرة الى باي القبله فيل براسيا رسول الله صلى الله عليه وآله واصل
فيه وليست يخرج فاذا اتى المدينة فليغتسل من خولها ولينخل المسجد ويزا بالجو
صلى الله عليه وآله وليدخل المسجد من اي جيب يبل عه ويخرج عند دخوله فاذا
دخل المسجد صلى للتحية ثم اتى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله فزاره مستقبلا
حجرة الشرفه على الراس ثم اتى جانب الحجرة القبلية مستقبلا وجهه صلى الله
عليه وآله مستدبر القبله ويسلم عليه ويذروه بالماثرا وبعاضهم يستقبل
القبله ويدعونها احبهم يصلي ركعتي الزياره بالمسجد ويدعونها وليكن من
الصلوة بالمسجد وخصوصا الروضه وهي ما بين القبر والمبرودى البنظري
عبد الكريم عن ابي بصير عن الصادق ع هذا الروضه من مسجد رسول الله صلى الله
عليه وآله الى طرف الظلال وقال ابو بصير هذا المسجد رسول الله صلى الله عليه
آله الى الاساطين يمين المبر الى الطريق ما الى سوق الليل ويستحب للزار
ان ياتي بعد الزياره منبر رسول الله صلى الله عليه وآله ومعجمه رمانته لو كان
منبر رسول الله صلى الله عليه وآله باقيا وليستح صيام ثلثة ايام بالمدينة

التي

مكتها

مكتها بالمسجد وافضلها الاربعاء والخميس والجمعة ويصلي ليلة الاربعاء عند
اسطوانة الباب واسمها بشير بن عبد المنذر الانصاري شهد بدوى اسطوانة
التوبة ويقيم عندها يوم الاربعاء يصلي ليلة الخميس عند الاسطوانة التي على
مقام النبي صلى الله عليه وآله وصلاته ويصلي ليلة الجمعة عند مقام النبي ص
وكما دخل المسجد سلم على النبي صلى الله عليه وآله ثم ياتي البقيع فيزور الائمة
الاربعة وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله بعد ان يكون زارها بالاربع
ويتمها وقيل يزورها مع الائمة الاربعة عليهم السلام ثم يزور قبر ابراهيم عليه السلام
بن رسول الله صلى الله عليه وآله وعبد الله بن جعفر وفاطمة بنت اسد ومن البقيع
من الصحابة والتابعين ثم ياتي قبر حمزة ع وشهداء احد فيزورهم بايديا بحضه
ويهدي لهم ثواب ما يشر من القرآن ثم ياتي المساجد الشريفة بالمدينة كسجى قبا
ومسجد الفتح وهو مسجد الاختراب ومسجد الفصح وهو الذي ردت فيه الشمس
لا مير المؤمنين ع بالمدينة ومشر برام ابراهيم ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسحب
الحجاء والمدينة اجماعا قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصير على لوار المدينة
وشهداء احد من ائمتي الا كنت له شيعيا يوم القيمة وشهدا وصلى الله عليه وآله
في الدين يريدون الخروج من المدينة الى احد اصحاب المدينة خير لهم لو كانوا اهلها
وليكن الحجاء وفيها الصلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وتلاوة القرآن
العزيز وديعانه وشمل ان يحضره رسول الله صلى الله عليه وآله ويؤزروه وان استطاع
في كل يوم سارا وقل الزياره ان يقول اذا شاهد حجرة السلام عليك يا رسول الله
وكما يريد الامم عليهم السلام ما استطاع ولحفظ نفسه فيها من الماثم والمظالم
وفي الصدقة فيها على الحاج في حج ثواب جليل وخصوصا على زياره رسول الله ص

تنبه للدينه حرم وهو من طل عا بالى وغير يفتح الواكلا عسدا الشجرة ولا يصاد
ما بين الحرتين منه العنق حرة وليلى واحرة واقم وهو على الكراهية وظاهر الشيخ
التحريم **بسم** قد بينا في كتاب الذكرى استحباب تكبير الامم عليهم السلام و
تقاهرها ولذكرها نبدا من احكام الشاهد المقدس لذكرها الاصحاق قد
جمع المتهدين المسجدين والرباط فله حكمها فيمن سبق الى مثل منه فهو اقام
رحله باقيا ولو سبق اثنان ولم يمكن الجمع اقرع ولا فرق من من تقاد من لا
ومن غيره والوقوف على المشاهد بغير شرط الراقف ولو فضل بشئ من المصالح
اذخر له ما عينا او مشغولا في عقار رجع بعده الله ولو فضل عن ذلك كلكه لا تتر
جواز صرفه في مشهد آخر او مسجد واس صالحا لعلامة الى الحكم الشرعى ويجوز
اشغاع الزاير بالالمعة فاذا انصرف سلمها الى الناظر فيه ولو قبلت فرشاه
الى مكان آخر للزاير جاز وان خرج عن خطه المشهد في جواز صرفه اوقات وتروى
الى مصالح الزايرين مع استغنائهم عنها نظرا بما مع الحاحه نحو كالمقطع عن
اهله للزياره **اداب بعد** الغسل قبل دخول المشهد ويكون على طهاره فلو
احدث اعد الغسل لا المفيد رحمه الله واشباهه مخضوع وخشع في ثياب طاهره
نظيفه جدد **واباها** الوقوف على باب الدعاء والاستيعان بالماثور فان وجد
خشوها ورفقه دخل ولا فافصل له بغير زمان الوقوف لا العزيم الا هم حضور
القلب لتلقى الرحمن الشانه من الرب فاذا دخل قدم رجلاه اليمنى واذا خرج
فالى يسرى **وخاها** الوقوف على الصريح ملاصقا له او غيره ملاصق وتوهم ان
التعداد بآهم وقد نص على الاسكاه على الصريح وقبيله **وساها** استقبال
وجه المزدور واستدبار القبلة حال الزياره ثم يضع عليه حذو الامم عند

وثانها

ولا بعها

الفراغ

الفراغ من الزياره ويدعو استضرعا ثم يضع حذو الامم يدعوا سائلا من الله
تعالى بحقه ويجوز صاحب القبر ان يجعله من اهل شفاعته ويألف في الدعاء
ولا الحاح ثم ينصرف الى ما الى الارس ثم يستقبل القبلة ويدعو **وخاها** الزاير
بالماتر يدعى السلام والحضور **وساها** صلوة ركعتي الزياره عند الفراغ فان
كان زائرا للمبني صلى الله عليه وآله ففي الروضه وان كان احدا الامم صلى الله
عليهم فمذراسه ولو صلاهما بمسجد المكان جاز ورويت رخصه في صلاتهما
الى القبر ولو استدبر القبلة وصلى جاز وان كان غير مستحسن الامم البعد
وساها الدعاء عند الركعتين بما نقله الالباسيخ له في امور دينيه ودينه للجمع
الدعاء فانه اقرب الى الاجابة **وثانها** تلاوة شئ من القرآن عند الصريح واهراؤ
الى المزدور والسبع بذلك الزاير وفيه تعظيم للمزدور **تاسها** احضار القلب في جميع
احواله بها استطاع والمويز من الذنب والاستغفار والاقلاع **وعاها**
الصدق على السند والقوام والحفظ للمشهد وكرامهم واعظامهم فان فيه اكرام
صاحب المشهد عليه الصلوة والسلام وينبغي له ان يكون من اهل الجهر الصلوة
والذين والمروه والاحتمال والبصر وكظم وكظم الغيظ خالين من الغلط على
الزايرين قامين بجوارح المحتاجين مرشدين ضال الغرابة والمودين وتبعد
احوالهم الناطقيه فان وجد من احصى منهم تقصير انبه عليه فان اصر حرمه
فان كان من الحرم جاز ردعه بالضرب او محرمي التعفيف من باب النهي عن النكر
وحادي عشرها ان اذا انصرف من الزياره الى منزله استحباب المعود اليها مادام
فيها فاذا حان الخروج ودع ودعا بالماثور ويسال الله العود اليه **والثاني عشرها**
ان يكون الزاير بعد الزياره خيرا منه قبلها فانها تحط الا اذا زاد اصابا وفت

القبول **والله اعلم** تجبيل الخروج عند قضاء الرطبة من الزيادة لتعظيم الحرمة
وليس الشوق ويعدى أن الحاج عشي الفقير حتى يتردى **والله اعلم** على
الحاق حج تلك البقعة فإن الصدقة مضاعفة هناك وخصوصا على الزبير
الطاهرة كما تقدم ويستحب الزيادة في المواسم المشهورة قصدا وقصد الامام
الرضا في رجب فانه من فضل الاعمال ولا كراهة في قبيل الضريح بل هو منه
عندنا ولكان هناك نصف فركه اولى واساقتل الاعراب فلم يقف فيه
على نص بعده ولكن عليه الاساسية ولو وجد الزبير وروى بالسجدة الشكر
لله تعالى على بلوغ تلك البقعة كان اولى واذا ادرك الجمعة فلا يخرج قبل
الصلوة ومن دخل المسجد الامام يصلي بها بالصلوة قبل الزيادة وكذلك
لو كان قد حضر وقتها ولا فائدة بالزيادة اولى من الصلوة لأنها غير مقصده
ولو اقيمت الصلوة استحب للزبير قطع الزيادة والاقبال على الصلوة ويكره
تركه وعلى الناظر اسرعه بذلك واذا دارت النساء فليكن منفردات عن الرجال
ولو كان ليلا فهو اولى وليكن تنكرات مستحفيات مستورات ولو ردت من
الرجال جاز وان كرهه وينبغي مع كثرة الزيارات بحفظ الساتون الى الضريح الزايرة
ويصرفوا الحصص من بعدهم فغفروا من القرب الى الضريح بما فارقوا ذلك **نبيه**
سحب اذا اراد الحسين عم ان يزور عقيب ولده عليا وهو الاكبر وهو الاصغر واسمه
لبلى بنتا بن مسعود بن سره بن سعد الثقفي وهو اول من زوره على علم
في الظن وله رواية عن جده على عم ثم يزور الهندا رم العباس بن علي بن مزيوره
وامه ام البنين بنت حرام بن خالد بن ربيعة اخي ابي الشاع **خاتمة** اجمع
الاصحاب على الاستشفاء بالتراب الحسيني صلوات الله على مشرفها

على

وعلى افضلية الشيخ بها وبذلك اخبار متواترة ويجوز اخذها من حرمة عليه
السلام وان بعد كما سبق وكلما قرب من الضريح كان افضل ولو حج بترثم
وضعت على الضريح كان حسنا وليقل عند قبضها واستعمالها ما هو مشهور
ولا يجوز المستشفى قدر المحصدة ويجوز لمن حازها بها كذا وذا وشاهده
سرا كانت تزججده او شمله على هيئات الاشعاع وينبغي للزائر ان يستحب
منها ما يمكن ليعلم البركة اهلها وبلده فهي شفا من كل داء واسان من كل خوف
ولو طحت التربة قصدا للحفظ عن التهاافت فلا بأس وتركه افضل والسجدة عليها
من افضل الاعمال ان شاء الله تعالى **كتاب الجهاد** وهون
اعظم اركا والاسلام قال الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم و
اولادهم باثمان الجنة وعن النبي صلى الله عليه واله فوق كل تبرج حتى يقابل الرجل
في سبيل الله فليس فوقه بردي الفاخر ان الملايكة على التقادس في سبيل الله
حتى يصنع ومن صدع راسه في سبيل الله غفر له ما كان قبل ذلك من ذنب وهو
فرض كفاية البالغ العاقل المحرر الذكر الصحيح من المرض السليم من العمى والاعاق
الشيخ خذ المانعة من القيام والفقير معين بتعيين الامام وقصور الغايبين بونه
ولو بالندوة شبهة وللابوين والمدين مع المحلول واليسار المنع وقال الحسن بسقط
عنهما واطاعا الغريم غذا الاستنفار وحمل على التبيين ومن عجز نفسه وتكن من
الاقامة غيره مقامه وجب عند الشيخ وابن ادريس ولو قد فاقام غيره مقامه
سقط عنه الا ان عينه الامام ويجوز الاستيحاء للجهاد عندنا وانما يجب بشرط
دعاء الامام العادل وانما يبر ولا يجوز مع الجار اختيارا الا ان يخاف على نفسه
الاسلام وهي اصله ومجتمعه من الاضطلام او يخاف اضطلام قوم من المسلمين

فوجب على من يلزم الدفاع عنهم لو احتج الى مدد من غيرهم وجب لكفهم لا ادخالهم
في الاسلام وكذا لو كان بين اهل الحرب دهم عدو خاف منه على نفسه جاز
له ان يجاهد دفاعا لا اعانة للكفار ويقتل في النهاية العدو لا اهل الحرب بالكفر
كما اكل من شئ على نفسه مطاقا وظاهرا لا صاحب عدم ذلك كله جازا بل
دفاعا وتطهير الفايده في الشهادة والفرقة بين الغنيق وشبهها واما التي باطلت ففضل
كثير لو كان نفسه او غلاما او ماله في حضوره الامام ومغيبة ومن تد
للمرابطة وحيث مطلقا وكذا لو تصرف مال فيها ولا يجوز صرفه في الجرح حال
الغيبة على الاصح ولو اجوز نفسه او قبل الجرح عليها بما لا يجزى المال على
الباذل او طرث وتغلبه ابن الجند وكله حال الغيبة ولا وجبه الشيخان لم يجد
الولد ثم قام بها وهو يخصص لعموم الاول فغير يرب واقبلها ثلثا ما لم تغلبه
الجند ليله واكثرها اربعون يوما فان زاد فله ثواب المجاهدين وانضلمها ما
قرب من الشعر وكل من وصف نفسه على الاعلام والحفاظه من اهل الشرف
من بطون بكره نفل الاهل والذرية والمجاهدون ثلثه اهل الكتاب ويمن الميو
والنصارى ويحكم من له شبهة كتابك المجوس والحق بهم من الجند الصائبة
ومن عدايم من المشركين والبعاء على الامام العادل والواجب قتال الكاف حتى
سلم او تدم او قبل وقتال المشرك حتى يعلم او قبل وقتال الباغي حتى نفى
او قبل ويبدأ بقتال من لم يه الا ان يكون لا بد من خطر ومن ثم عارض رسول الله
صلى الله عليه وآله على الحرب ابن ابى سرحان لما بلغه انه يجمع له وكان منه ومنه
عدوا اقرب وكما فعلت الجند ابن سفيان لانه لم يكن له اقرب مهادنا ولا يجوز
القتال لا بد من الدعا الى الاسلام باظهار الشهادتين والتمتع بجميع الاحكام

الاسلام

الاسلام والباغي هو الامام اذ يابيه ولو فرق لما مره بعد الدعا كذا اعمدوها
ومن ثم غزا النبي صلى الله عليه وآله في المصطلق عاين فاستاصلهم ولا يجوز
في اشهر الحرم ولا وجب وقتل القدره وذو الحج والحرم الا ان يد والعدو باقتلا
نها ولا يجرى حرمتها وكيف عن النساء وان عن الاسع الضرورة وكما عن الصبي
والجاني واسرى المسلمين ولو لم يمكن الفتح لاقتلهم جاز ونفى قتال الكفار
من السلم ولا نغم ماله لولا الفقه محلا او حاجته وسحق الدعا عند التي الصفيين
بالمأثورة دعه النبي صلى الله عليه وآله صلى الله عليه وآله والاله لله من الكتاب يرجع
الحجاب بحري السحاب هازم الاحرام ومنه يابس من المكسرين بما يجب المضطرب
ياكاشفا لكره العظيم كوفي ونفى فالك فالك فالك فالك فالك فالك فالك فالك
عدوى ولو صامام اصحابه بوجه المومنين عليه السلام استعروا
الحشيه الى اخرها ويستحي ان يكون القتال عند الزوال مبدل من صلي الطيرين
لا تفتح عنده ابواب السماء ونزل الرحمة والبصر وهو اقرب الى الليل ما قل
للقتل ويجوز القتل لساير انواعه وهدم المنازل والحصون ورمي المناجيق
الخرب بالنار وقطع الاشجار وارسال الماء ومنعه وعن علي عليه السلام لا
يجل منع الماء ويجل على حالة الاختيار ولا جازا اذا ترقف للفتح عليه و
الاحصاء ومنع السابله وحوله وخروج جافق قطع رسول الله اشجار الطائف
وحرق على في النطير وخرب ديارهم ولا يجوز بالقاء السم على الاصح ويكره
تبييض ليل والقتال قبل الزوال لغية حاجبه ولو اضطرر فيها جاز وان ترقب
وقفت برهان راي صار احاجا كما فعله جعفر عمه عز وود بجما الحسن حينئذ
وتكره المبادر من الصفيين فغير ان الامام ويجرم ان منع ويجبان الزم

على

وكل المحارب عن قرن حازت اعاشه الامع شرعها فان هرب المسلم فطلبه
القرن اعين مطلقا واطل ابن الجندى شترط المعاونه ويكره قتل الاسير صريحا
حبسا للقتل ويحرم الفرار فان كان العدو على الضعف وافل الامتحن فالقتال
او متحين الوقت والتمثيل بالكفار والعدو بهم والعلول منهم والقتال بعد الامان
ولو كان من احاد المسلمين لاحاد الكفار وان كان المخير عبد او ادون شرفا ولو
استدما تخضع فاجيب بعدم التزام فتوهم الامان حرم عتيا لدواعي الممانه
ويحرم القتال اضدادا لحدس ولا تير لاها الا الامام او ابيه المصلحون
له ريب فلهي قلوا دعي استجباله بالعدا قبل منه غير من **درس** لا يجوز
اختلاف الجرح من الرمي وان كان عجميا ويجوز من الكافي وان كان عربا ولو قتل
الكتاب الى غير ملته اقر عند الشيخ وان كان الناي لا يقر عليه فالاخيه الاجماع
وشرائط الزمه قبل الجرح بحسب ما يراه الامام على الروي والاضيق وعليها
على الاقرى والتزام احكام الاسلام وان لا يضاوا ما نافي الامان كعدا الكفار
وابواب عليهم ولا تجاهر بالمحرمات في شريعة الاسلام ككل لحم الخنزير وشرب
الخمر واكل الربا وكالح المحارم فيخرجون عن الزمه بترك هذه او بعضها ويجب
ان يبطوا الجرح بصاغرين فعند المفيد هوان يخذوا بما لا يطيقون حتى يسلموا
للردية وفي المبسوط التزام احكامنا وفي الخلاف عدم تقديرها مع التزام احكامنا
على الاصح ونظيرها حتى يروى في العبد قوله ان المردى الجرح على رءاه عنه
ولا يجرى على النساء والاطفال والمجانين وفي الهم والمفقد والراهب واهل
الصواع والمجنون ادوارا فان كان في مسلم ويجب على السفيه خلافا لاجمعه
ومحونا اخذها من ثمن المحرم ولو كان باي حاله على المشتري خلافا لابن الجندى

في الاحاله ويمتنع ان يحدوا كنيسة او مسجدا او يضربوا قوسا او يطيلوا بنا على
جدارم المسلم او يساووه بل يحفظونه عنه **فروع** لو كان دار جاره سرطا بالرمي
مبشرا ولو كانت داره نشر لا يمكن الانتفاع بها الا بالعلو على المسلم فالجرح جرحه
ويقصر على اقل من بيان المسلم ولو انعكس جاز لان يقارب دار المسلم في العلو
وان ادى الى الافراط في الانتفاع ثيبه يجوز تقدير نصارى فغلب عند الشيخ
مع انهم خصوا في الاسلام ومنعه بن الجندى والمردى عن علي ع انه توقع دم القتل
وعلمه بتركهم ما شرط النبي صلى الله عليه واله من انهم لا ينصرون انباهم وفيه ريب
الغيبه يحجب اقرارهم على ما اقرهم عليه ذوالشوكه من المسلمين كغيرهم ويجب
عن بلاد الشركه كمن لا يتمكن من اظهار دينه ولم تقطع الحجرة فحق سكر عن غيرها
لو يخرج منها كالمستضعف والمرأة سقط وتوقع الكفر ويجب موادة للمسلم دون الكافر
فان تشبها دفن كيش الزكرو لا يفرج خلافا لابن اديس **درس** يقسم الغنمة للقول
بعد الجحابل والمؤمن ثلث الخمس من المقاتله ومن حضر قبل القسمة حتى للمولود والسرير
للراجل سهم والفراس سهمان ولذئ الا فراس ثلثه وان كثرت ولو اشتراك في
فارس اقسامهم كلها ولا يسم غنما من الدواب ولا للصيد والنساء والكهارك
ويصح لهم بحسب ما يراه الامام وكان النبي صلى الله عليه واله يخرج النساء معه
للعداواة ولا للاغراب وان قالوا مع المماجرين على الاصح ويرجع ويشارك الجيش
سريته والاقرب بين غنمة الجرح والبر من مسلم قبل الظفر بحم نفسه وولده الاصل
وماله المقتول دون غيره وكل عبد اسلم قبل ملكه وخرج اليه فهو حر والافراد
لو دبا القاتم جاريه من الممنه فلا حد عليه عند الشيخ باقل الاجماع ويخرج الولد
والرود في الغنمة اسواق المسلمين فني لا ربا بها ولو غلفت بعد القسمة على

الأصح وفي النهاية تقوم العبد والاموال في سهم المقاتلة وترفع القيمة الى اربابها
من بيت المال اما الاحرار فلا تسل عليهم اجماعا وما الاسفل من الارضين
والعقارات فهو للمسلمين فاطبة والنظر فيه الى الامام واما الاسرى والاثاث
والاطفال فيكون بالنبي مطلقا والذكور البالغين يقتلون حتما ان اخذوا وما
ضغ الحرب لو زارها الا ان يسلموا وان اخذوا بعد الحرب بخير الامام فيهم من امن
والغنى والاسترقاق ومنع في المبسوط من استرقاق من لا يدر على دينه كما لو شق
بل عن عليه او يفلد ويسته الفاضل ولو عجز الاسير عن المشي احتمل فان غدير
لم يحل قتله واسر باطلا في النهاية ويحب اطعام الاسير وسقيه وان اراد قتله
سريما وتجبر في القتل من ضرب العنق وقطع اليد الرجل فيرجم ليدفن ولو اسر
المشركين مسلما لم يجز له التزويج فيهم الا ان يكون اهل كتاب فيجوز ثمة ودوا ما
عند الضرورة الشديدة وينسخ نكاح المشركين باسرها وكذا باسرها لزوجها
وباسر الزوج الصغير وحده ولو اسر الزوج الكبر وحده لم يحكم بانقضاء حتى ينفق
ولو كانا رقيقين مخير غام **لهم** في اللواحق يجوز اخراج الشيخ مادام قتال
وبارز عارصفين وهول بن نيف وتسعين سنة قال ابن الجندب يقصصه عن
ثاني عشرة ويجوز ان يام من واحد للاحد هير اذن الامام خلافا لما في مع قوله
لوجوب الكه عن من اذنته لان الله ويجوز التحكيم في الحرب ويخرج الحاكم الكمال
والايمان والعدالة والمعرفه لصالح القتال وفي الامام بنهم كره اذا كان اسيرا
في ايدي المشركين ومنع من الجندب في عقد حكمه باله بخلاف المشرع ومقدار الهدنة
بما دون السنة فيلحق الاصلح في القدر ولو اشتد الضعف جائز للثلاثين
لازيد ولذا هاجرت اسراهم اليه بالاسلمه وبحق اسلامها لم تعد تقاد الى

زوجها

زوجها ما سلم اليها الصديق المباح من بيت المال وقال ابن الجندب من العلمين
في مهم الذكوره ولو كانت عينه باقية ربحه وهو يهدى وظاهر بعض الاصحاب
ان العالمين ليس لهم تصرف في الغنمه باكل ولا علف ولا غيره قبل القسمة وجوز
الشيخ وابن الجندب مدعي اجماع وهو الحق والامام الاصطفاة من الغنمه
وجوز الحلبي ان يدا ما يليه بخلافه الاسلام ومصالح اهله ولو استقر في الغنمه
وهو نادر ولو خيف استرجاح الكفل والغنمه ففي جواز ان لا يحل نظر وقطع
الشيخ بالنوع ويجوز السلب والنقل بالشرط واجب ابن الجندب السلب للقاتل بغير
شرط وجعل للفارس ثلثه ما هم لرواية يحيى بن عمار وقوارضها راية حنظل بن
غيث وان كانت ضعيفة لا عضادها بعيل الحظم ولا بهم للعبد للارزاق له
ولا المكاتب خلافا له والمروى تخير الفرق بين الام ولد له كرهه بن الحنبل الفرق
بين الصغيرين من مقام الابوين في الفقه كالاسخه والاحبار وهو حسن ولا
فرق في الفرقين بين السبع وغيره ولو بوسى الطفل منفردا تبع الساب في الاسلام عن
الشيخ والقاضي وابن الجندب وهو المختار ولو اسلم الاسير بعد حكم الامام فيه انفذ
الا القتل ولو كان قبل الحكم تخير بين المن والغداة والاسترقاق ونقل الشيخ
سقوط الاسترقاق لان عقيل اسلم بعد الاسر فغذاه النبي صلى الله عليه واله
ولم يسترقه بوسى حكايه حال فلا نهم ولا يجوز للذي استيطان الحجاز ولا غيره
العرب وحدها من عدن الى ريف عبادان طولاً ومن تهاديها والاهالي اطراف
الشام عرضا يجوز الاختيار والاستيانه في الحقيق لا تصلح سكاكهم دار
الهجرة الا ان يدخلوها بما رايتسقون بهما ويخرجون ليللا وقال ابن الجندب يجوز
اقاسمهم فيما صور محوا عليه كالمبره وقيل وادى الفراء كل مبرة مصرها المسلمين

لا يجوز احداث كيف ولا معة ولا بيت نار فيها اجماعا وكذا السكنى الارض المقتضى
عنه لم يجوز فيها شيئا من ذلك ومنع بن الحنفين من سكناهم صرام مصر والمسلمين
ومن دفعهم فيه قالوا لا يجوز ما بالاحداث كالكوكة والبصرة وبغداد وسمرقند
راى وابا اسلام عليها طوعا كالمدنية والطائف واليمن وبعض الديلم وقسمه
بلاد الغزو بن المسلمين ويجوز اشتراط ضيافة ماره عسكر المسلمين كما شرطه
رسول الله صلى الله عليه واله على اهل المدينة ان يضيفوا من مريمهم من المسلمين
ثلاثا وشرط على اهل بخارى ان يرسله عشر من ليله معادون وعاربين ثلثين قرا
وثلاثين جيرا وثلاثين درعا مضنونه ويكره جباة الذمي بالسلام وذا سلم جيب
عليكم ويكره مصانحه فان فعل فمن وراء الثياب وليستح ان يضطر الى اتيق
الطريق ولان يمنع من ايجاده واما العلامة والركوب عرضا والمنع من الخيل جوف
مقادير الشعر وترك الكفا الاسلاميه وشبه ذلك فلو نقف عليه لا يتنازع عليم
السلام ولا سلم الذمي بعد التحول قبل الاداء سقط الجزية على الاصح ولو اسلم فتم
على ارضهم طوعا ملكها وليس عليهم فيها سوى الزكاة مع اجتماع الشرايط ولو
تركوا اعمارها فالمشهور في الرواية ان الامام يقبلها بما يراه ويصرف في مصالح
المسلمين وفي النهايين منع من حاصلها طسقا لا ربا بها باق للمسلمين
وابن ادريس منع من التصرف بعزلها وان ارباها وهو يترك ولو باع الذمي حصصه
المجولة عليها الجزية على مسلم اشقل الى الذمي لا نه جزية قال الحلبي هو على
المشترى مع الزكاة وهو مردود لقوله صلى الله عليه واله لا جزية على مسلم قال
ولما استاجرهم من الذي سلم اودى فخر اجماعا على المستاجر فعليه جرد الاسلحة
الشرط ومصرف الجزية عسكر المجاهدين ولا يجوز التصرف في المفتوحة عن الاذن

الامام

الامام عليه السلام سوا كان بالوقف او بالبيع او غيرها نعم في حال الغيبة تنفذ
ذلك والخلق في الميراث ان التصرف فيها لا ينفذ وقال ابن ادريس انما يبيع و
يوقف فخير وبنوا وتصرفا لانفس الارض ولا يجوز بيع المحض الكافور ولا
عيكدا لو اشتراه والحنفي الشيخ الحارثي رسول الله صلى الله عليه واله وكراهه خلافت
درس يجب قتال البغاة على الامام اذا استقر عليهم قال الله تعالى فقاتلوا التي تخرج حتى
تقضي الى امر الله وقال النبي صلى الله عليه واله ما سمع واعيتنا اهل البيت فلم يجها الا
اكد الله على مخبري في النار وقال صلى الله عليه واله ما حققت راية على راس امر
مؤمن من سبيل الله فطعنه النار وكيف قتال البغاة مثل كيف قتال المشركين و
انما كان لغير الا ان البغاة اذا كان لهم قية او اجمن على حربهم وينع من مذبذبهم
وان لم يكن لهم فيه اقتصر على تفرقهم وقفل الحسن انهم يعرضون على السيفين
تاب منهم ترك ولا قتل ولا يجوز بي نساء الفريقين وقفل الحسن ان اللامام
ذلك ان شاء لمفهوم قول على عليه السلام الى مننت على اهل البصرة كما من رسول الله
صلى الله عليه واله على اهل مكة وقد كان رسول الله صلى الله عليه واله على ان يسي
فكذلك الامام على اهل مكة وهو شاذ ولا يصح انهم اهلهم التي لم يحرمها العسكر جبا
وجوز المرفق قتالهم بسلاحهم وعلى دوابهم لغزو فقاتلوا التي تخرج حتى تقضي الى امر
الله وما حواه العسكر اذا رجعوا الى طاعة الامام حرام ايضا وان اضره فالاكثر على ان
قسمت كقسم الغيبة وانكر ابن ادريس وهو الاقرب عملا لبيد على عدى اهل البصرة
فانما من ردا لهم فاخذت حتى القود وذا استور منهم مقاتل حبس حتى مقص
الحرب ولو كان غير مقاتل كما لفسا والحنفي والشيخ والصبيحيا طلقوا ونقل الشيخ
في الخلاف انهم مجلسون وهو ظاهر بن الحنفين والحنفي اسم دم عذبا وفي كيفية قتال

تفرغ عليهم اتفصيله والصلو عليه ودفنه لأجل ما له واشتط الشيخ في قتال
البغاة ثلاثة شروط كنهم في بعة لا يمكن تفرغهم إلا بالنجوس وان يخرجوا عن
قبضه الإمام في بلد أو بلاد أو يكرهوا على السبابة تبادل يعتقدونه ولا يهتم
بمخاربتهم ويجوز الاستعانة بأهل الذمة في قتال البغاة مع الأمن وفي قتال المشركين
أيضاً ولو استعان البغاة بنسائهم وأطفالهم فكما تقدم ولو عاهدوا بالمصاحف والوثائق
الحكم الكتاب لم يفت إليهم إذا كانوا قد دعوا إليه فامشوا وقتلوا حتى يصير خلو
بالفد ولو قاتل الذي معهم بعض عدده فلو ادعى الجمل أو الأكره فالأقرب للقبول
ولو جرى المشركون البغاة فعلى الإمام الذي بينهم ويضمن البغاة ما اتفقوا على
أهل العدل نفاً وما أحوال المحبوب وبعده بخلاف العكس وما جاز بأهل الحرب
على المسلمين فمقتله إذا سلوا نفاً وما لا وكذا جاز بحرب على حربي وهذا السلم
والعادل إذا قتل فهو شهيد أجمعاً وسأب النبي صلى الله عليه وآله وأحد الأئمة
المعصومين عليهم السلام يجب قتله ويحل دمه لكل سابع مع الأمن ولو عرض غريب
سابع الزكاة مستحلاً من رد وغيره فقال حتى يدفعها **كتاب المحسبة**
يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط سنه التكليف والعلم بمجيد
الفعل والمكان والتأثير والثبات والمفسده وان يكون المعروف مما يستقيم والمنكر مما
يشترك وعدم ظن قيام الغير بمقامه على الأقوى وبعض هذه شروط الجواز
مدرك وجوبها العمل والنقل ولا يلزم جرم بها على الله ثم معنى محيل لاعتراضها
حذراً من التجاوز ليجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وطريق الأمر والنهي
التدريج فالأعزاض ثم الكلام اللين ثم الخشن ثم الأخصن ثم الصريح غير المبرج ثم
المبرج أما الجرح والقتل فالأقرب تفويضهما إلى الإمام ويجب القلب وجوباً

مطلقاً

مطلقاً وكيف في سقوطها وظاهرها ظن الصمد على المباشر أو على بعض المرتبين
أو ما لا وحيداً الأقرب للتخيير ولو لم يجز التأخير وإن الضرر جازاً لا يحكم
قطعا ولو لاح من المتلبس إماره الذم حرم قطعا والمحدد والتفريق إلى الإمام
وتأنيبه ولو عزموا فخرجوا في حال الغيبة للفقهاء الموصوف بما يأتي في القضاء أقاتها
مع الكفر ويجب على العامة تقويتها ومنع القلب عليه مع الأمن وإن وجب عليه
الافتاء مع الأمن وعلى العامة المصير إليه والتراجع في الأحكام فيعصى مؤثر المخالف
ويقتضى ولا يكفي في الحكم إلا فتاوى التقليد ولا يجوز تولي القضاء من قبل الجائر
الأمع الأكره أو التمكن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو أكره على الحكم
الافتاء فيخرج جواباً إلى القتل وفيه إجماع الجرح جرحاً خلافاً قطع الشيخ في
الكلام بترك القتل في عدم جواز الأكره ويجوز للمولى إقامة الحد على يقيقه
إذا شاهد أو قرأ الرق أو قامت عنده به ثبت عند الحاكم على قول وللأب الإقامه
على ولده كذلك وإن نزل والنزوح على الزوج حريماً وعبد من واحد ما يفتتح
على الأمه ولا يبر الزوج والسيد ولا فرق بين الجلد والرحم لما دوى إنزله وحيد
رجل أو في امرأة فله قتلهما ومنع الفاضل من الرجم والقطع بالسرقة ولا يشرط
في الزوج الدخول وفي اشتراط الدوام نظراً فيه المنع فحوز أقاته في الرجل
وفي جواز إقامة المرأة على يقيقها والمكاتب على رقه والفاسق مطلقاً نظراً ولا
عليك إقامة الحد على المكاتب والبعض ولو اشترك المولى بان اجتماعاً في الاستفتاء
ولا يجوز لأحدهما الاستقلال ولو دوى من قبل الجائر كرهاً قتل جازاً إقامة
الحد بمقتضى النيابة عن الإمام وهو حسن إن كان مجتهداً والأفانع الحسن
كتاب المرتد المرتد وهو من قطع الإسلام بالقرار على نفسه

بأن يخرج منه أو ببعض أنواع الكفر سواء كان ممن يقر أهله عليه أو لا يترك
ما علم بثبوت من الدين ضرورة أو ثبات ما علم ففيه كذلك ويفصل قال
كالسحر والشمس والصنم والفاء المصاحفة القدر قصدا والفاء النجاسة
على الكعبة أو هدمها أو إظهار الاستخفاف بها ولا حكم لردة الصبي على يديه
وكن الجحون ولو ارتد عاقلا ثم جن لم يقبل في موضع الاستتابة لانا لا نفهم
افتناعه والكافر الأصلي لا يسمى مرتدا لعدم قطعه للإسلام ولو تلفظ بالكفر
بكل الكفر لم يرتد عند الشيخ لعدم العضد وأولى منه عدم الحكم بالإسلامه
حال الكفر إذا كان كافرا ويمكن حصول ردة لا لحاقه بالصاحي فيما عليه
كفصا بالعبادات قال في المبسوط وهو قضية المذهب وحكم أيضا بصفحة إسلامه
وفساد عقوده وإيقاع كعبه وطلاقه وإن كان الاحتياط بخروج إسلامه
صبراً فافقه ولا حكم لردة الفاطم والغافل والسامع والتابع إجماعاً ويقبل
دعوى ذلك كله وكذا الأكرام مع القرينة كالأسر فثبت الردة بالأقرار بها
ولو بره وبشهادة عدلين فلو كذب بها لم يسمع وإن ادعى الفاطم سمع بلاعين
وإن ادعى الأكرام فكن ذلك إن كان هناك قرينة ولو خرج الأسير بعد وصف
الكفر بمرها لم يجب إسلامه فلو أسرى فاشع كشف عن سبق ردة فظاهر
المبسوط أن لا ينقض عليه ولو أسرى المسلم بالشهادتين فاشع لم يحكم بكفره
وأما أحكام المرتد في إمامي النفس والمال والولد والزوجة فالأول وجوب
القتل إن كان رجلاً مولوداً على فطرة الإسلام لقوله صلى الله عليه وآله
من بدل دينه فاقتلوه ولا يقبل منه التوبة بظاهره أو في قبولها باطنه وجوزي
وإن أسلم عن كفر ثم ارتد لم يقبل بل يستأبب بمأول مع عودته وقبل ثلثه

أيام

أيام للردية فإن لم يهرب قتل واستتابة واجبة عندنا والمرأة لا تقتل مطلقاً
بل تضرى بوفات ومأم عليها بالبحر حتى تتوباً وتموت ولو لم تحق بدار
الحرب قاتل في المبسوط تسترق ولو كان المرتدون في منعه بما لا أمام
بقتلهم قبل قتال الكفار فإذا اظفر بهم جرى عليهم الأحكام المذكورة ولم يرتد
عن مله لو تكررت منه الردة والاستتابة قتل في الرابعة والثالثة على التحلل
وقاتل المرتد لا أمام أو ناسية ولو بادر غيره إلى قتله فلا ضمان لأنه مباح الدم
لكنه يأنم ويعرزن قاله الشيخ لعدم إذن الإمام وقال الفاضل بجعل قتله لكل من
سمعه وهو بعيد **في** لو قتل المرتد مسلحاً أو مرتداً عمداً قتل بوقته على قتل
الردة وإن كان شبيهة عمدنا لغير في ماله وكذا المصريح على مال وليس كذلك إذا
كان عن فطرة لا مال له وإن كان خطأ قال الشيخ في ماله لأنه لا ينفك عنه
وليس كذلك بان ميراثهم وكلهم الإسلام أشهدان لا الله إلا الله وأشهدان بحول
رسول الله وإن بر من كل دين غير الإسلام كان تاركاً ولو كان كافر برفع
عموم النبوة صرح بالعموم وكذا يحد في قضية ويقبل توبة الزنبي على الأصح
لأن باب الهداية عر محسوم والواطن لا مع لقوله النبي صلى الله عليه وآله
لا ساء له هنا شققت عن قلبه ودوى عذبه لأن التوبة دينه فلا يضر فيه
الترك لأن الترك هو التلبس أيضاً إذا كان الكافر لا يكون تاركاً دينه إلا بظاهر
صدقه ولو أسرى محل شبهته احتمل الإجابة لأن أصل الدعوى المحجور وعدمه إذا لم
لا يبر فيه والحيالات لا تحصرها فبما تدارى كفره وتمنع الردة بقوله الخزيرو
صفحة النكاح ككافره أو مسلم وحل النكاح والأزواج وتوجب الحكم بالنجاسة
وعدم اجراء أحكام المسلمين عليه لومات فلا يفصل ولا يفتن ولا يدين

بين المسلمين ولا بين الكفار ولا يرى عزمه المتلفات وعقوبة الجنائيات
اما حكمه باله فالخروج عنه الى الوارثان كان عن ظنه وتقصي منه دينه وفي
انقاذ وصاياه قبل الرد معزى نظرا لا قربا لا ينفق عليه منه لو فاق الساطع
ولو حش او خطب ففي دخوله في ملكه تردد فان دخلنا ماصارا رثا على
هنا لا ينقطع اثر ما دام حيا وهو بعيد وان كان مليا حجب عليه ولو لم يكن ملكه
ويخل في ملكه المتجدات وفي الحجر عليه بنفس الرده او يحكم الحاكم وجهان
الا قرب الاول ومفق عليه بنقل الرده او يحكم الحاكم ما دام حيا وكذا من تجب
نفقته عليه وفي فساد قصر فانه في امواله مطلقا اذ شرط الموت على الرده وجنا
فاذا مات برثا او قتل فماله لو ارثه عندنا لا لبيت المال وما اوردنا سابق فلم
ولو علق بعد الرده من سله وسلم وان كان من كافر او مرتدة فربما تجوز
كونه كافرا لا لانه لم يسبق له اسلام ولا تنبيه اسلام ويحتمل ضعيفا كونه مسلما
بقا علقه الاسلام وحديث الولاءه على الفطره صلى الاول لا يستر في وهو
قول المبطل ولمن عند البلوغ بالاسلام اذا تقبل وفي الخلاف فلما يترق
اذا ولد في دار الحرب وعلى الثاني يجوز استرقاقه ويوسر عند البلوغ بالاسلام
او الجوز بان كان من اهلها وعلى الثالث ان اغرب الكفر بعد بلوغه فهو مرتد حينئذ
واما وجهه فتبين في الحال ان كان فطريا وقتد عرة الوفاء ولو لم يدخل على
الاصح وان كان مليا وقف كاحه على اقتضاء عدة الطلاق فان عاها فيها و
الابات حثفا بالدخول بانته في الحال ولو ادرت المرأة بعد الدخول فانقضت
العدة ولما تسلم بانته ولا يصح ترويج المرتد والمرته على الاطلاق لا لردون
مسله وفي الكافره ولا لانه لا يقر على ريشه والمرته فرقة لا يملك الفصل وليس

تدريج

تدريج انتم المقصود ولا انه الحجر عليه وطا لة سلاحي وبتحقيقه سبب فان كانت
اغريه ولما يازن ضمن والصلوة لا يكفي في الاسلام وان كانت في دار الحرب
لقيام الاحتمال ولو ابان فصله معتقودته وقيد عند الشيخ لا لانه قتل مسلما
عمدا ولا ان الظاهر انما اطلق بعد اسلامه قال الشيخ وكذا لو قتل من في
ظنه ذميا بان مسلما او عبدا فظهر جوا ويحتمل الاقتصار على الذمة في مال الا انما
مقلظه لعدم القصد الى قتل المسلم وكلما تلافى المرتد من نفس او مال يضمنه
وان كان مع جماعه في منعه والقياس على عدم ضمان الباغي بمنع الاصل
كتاب الحارب وهو من جرد السلاح للاخا في مصر وغيره لئلا
او يهاوا وان كان ابراه بشرط الرية ولو ظنا لا طليع والرد والشهيد المختلص
والضعيف الذي لا يخاف منه عادة ولو خيف منه فحارب ولو ظاهرا للخص
فحارب ويجب دفاع عن النفس والحريم ولا يجوز الاستسلام ولو عجز وجب
الهرب بان يمكن والمساومة عن المال غير واجبة الا مع اضطراره اليه وعليه ظن
الطفر ويحرم الاسهل كالصياح ثم الخصام ثم الضرب ثم الجرح ثم القتل ثم الذنوب
سودم المدفع هناك وكنما يتلف من ماله اذا لم يمكن دفعه الا بهو الدافع كالشهيد
ولا سببا الا مع العلم بقصده والظن ولو كف كف عنه فان عاد عاد عليه ولو
قطع يده مقبلا ثم رجله يدب اضمن الرجل فان سرتا ضمن النصف فصاعدا ودير
ولو قبل بعد ذلك فقطع عضوا ثانيا ضمن الثلث بخلاف ما اذا قطع يده مقبلا
ثم رجله فانه ضمن النصف لولا الى الجرحين قال الشيخ ويمكن المساواة لا لانه يظن
الى القدر مع السراية ولو عصى بده فانه يرد بها بقدره اسنانا فمرد ولا يتخلص
بالكف وبشبهه ولو القتل متدرجا ولو اصال الفارس ان قصاصا ان كانا غايبين

والأصغر العادى ولو تجاوزا فقد أعيا الدفاع تخالفا وضما ويجوز الدفاع
عن وضع الوجه والامة والتقل وشبهه وكذا الولد ولو أدى الدرع من دجا
الى القتل ودجا المطلاع على القوم فان اسرقى فلا ضمان ولو كان دجما
لصاحب المنزل انقصر على الزجر الا مع تجرد الامراه والدفاع بخيرون في الجماعات
ولو تلف من اسره الامام بالصعد والمخلة او التزلف في يصلح للمسلمين فالزمان في
مبتل المال وان لم يكن هو وجوب طاعة الامام ولو كان ناسيه ضمن بالاكره في
ماله ان لم يكن يصلح عامه وثبت الحاربه بالاقرار ولو بره وبشهاده عدلين لا
بشهادة النساء مطلقا ولا جرحه بشهاده بعض الرفقاء ببعض الامع عدم التهمة
كغابر اللص او سلامته الشاهد منه ولا بشهاده اللص على مثله ويحجب الامام
بين القتل والصلب وقطع اليد يعني ثم الجسم ثم باثم الجبل اليسرى والفئيكات
البلدان التي قصد بها المنع من مواكلته ومعاملته وبجاسته الى ان توب
ولو قصد دار الكفر فمكن من الدخول قتلوا وقيل يقبل فصاعدان قتل
مكافيا وان عفى عنه قتل جبا ولو قتل واستهلك المال ارتجى وقطع تخالفا
وان خرج ولا مال انقض منه ونفى وان اسهر السلاح نفى خاصة ولا يشترط
في قطعه النصاب ولا الحرد ولو خرج فهو لقتل حرام مع العفو والصلح
ولو قتل او جرح لا مال بامره الى الولي ولو جرح المالك وعفى عنه لم يجز القصاص
ولو تاب قبل القدره عليه سقط حتى الله فخاصه ولو تاب بعد القدره لم
يسقط شي ويجوز سلبه حيا على التحريم ولا يترك حيا او ميتا على الخشه
ازمن ثلثه ايام ثم ينزل ويحتمل ولو كان قد قدم غسله وكفنه اجزا ويمر بالمخمس
والسنت والمزور خطا او كلا ما دالمج والمرفد ولو خياضا ولو قتله في تزيه

فادعى

فادعى المحارب كفى الشهادة بمجوده عليه وفيه سلاح مشهور ولو ادب
زوجته وولده فمات ضمن ثمانية ماله لا شرطه بالسلامه وكذا معلم الصبي
قاطع السلعة والاكله والخبيثه باذن صاحبها الكامل الا ضمان ولو لو اذن
البائع انقص من القاطع وان قطع اجنبى سلعة صبي قري الشيخ سقوط القدر
الى الذبح كما لو قطعها الولي ما لم يخان فيجوز من الحاكم مع امتناع البائع منه
من الاحاد بطريق الحسنه مع تساعده والموجب كشف جميع البشره فلزاد القدر
ضمن وان اذن له في الختان ولو فعل ذلك الحاكم في جرح او برء فطين قري الشيخ
الضمان في كتاب الاشهر وعنده في كتاب الحدود من المبسوط واما عذره
الامراه وهي جلده كمر في الديك بين الشفرين في اعلى الفرج فرق يدخل الذكر
وفرق يخرج البول اذا قطعت بقي اصلها كالنواه بشاهد عند الهزال ونستر
عنى السمن فيستحيان منها ولا يملك الحاكم اجبارها فلو احسنها او قطعها
اجنبى حسنه ضمن السرايه وفي ضمان المقطوع عذرى نظيره اقض فيه على كلا
فان قلنا به ضمن الارش في اقربا منه الجرح من الانزال واما عذره الكاؤ
فمضمونه الا على الزوج **كتاب القضاء** وهو ولايه شرعية على
الحاكم في المصالح العامه من قبل الامام ويشترط في القاضي المنصور البلوغ
والعقل والذكوره وان كان يحكمه او الايمان والعدالة وطهارة المولد وان
يغلب حفظه لسيانه والكتابة والمصر على الاصح والتحريم وانفا الخرس اما الصمم
فلا يمنع من القضاء مطلقا ولا استقلال بالافناء بان يعلم القدران السبع
الكلام والاصول والنحو واللغة والتصريف وشرائط الحدود البرهان واخصا
بقوه قدسيه ما من معها الغلط وعلم الاصول الاربعة الكتاب والسنة و

الاجماع ودلالة العقل فاعلم من الكتاب والسنة خمس وعشرون الامور التي
والعموم والتخصيص والاطلاق والتقييد والاحمال والبيان والفاسخ
المفسوخ والمحكم والمتناهي والظاهر والمأول وقضية الالفاظ وكيفيه
الدلالة ومقاصد الالفاظ والمتواتر والاحاد والمسند والمرسل والمقطع
الرجال الرواية وتعارض الادلة وقوة الاستخراج وكيفيه الكتاب معرفة الامات
المعلقة بالاحكام وهي فوق خمس مائة لا يشترط حفظها بل فهم مضاهاها
او استحضارها متى شاء وكيفيه السنة الاخلاص الى اصل مصحح عنه رواه عن
عدل بسند متصل عن العول الى الامام والاحاطة بمسائل الاجماع لئلا يفتقر
بقي على الخلفه وانما يصير الى ذلك الاصل عند قدر دليل سمعي ونحو الاجتهاد
على الاصح ولا يشترط علمه بالقياس اعم حجته عندنا الا نصوص العلة عند
هضما وما كان المسكوت عنه اولى بالحكم من المنطوق به وليس معرفة التفرع الذي
ذكره الفقهاء شرطا لعدم تقييده نعم ينبغي الوقوف على ما اخذها لانها لم تكن له
على التفرع ثم القضاء فثمان احدها قضاء التعميم وهو شرط بان الامام
خصوصا او غيره ما يعبر عن التولية بقوله وليك الحكم واستنبك فيه واختلقتك
وقلتك عودت اليك الحكم وقضت اليك وجعلت اليك وصيغته الاسر
مثل احكم من الناس بما اراد الله ولو علق التولية على شرط بطلت ويجب
على الامام نصب قاض لكل صفعة وعلى الناس التراجع اليه فلوا مشعوا من
تكميله او من التراجع اليه عن المحتومه فتولا حتى يحيدوا داعين واحد معين
والا فقبوله واجب على الكفاية ولو يعلم به الامام اعلم نفسه لان من اعظم من
ابواب الاسر بالمعروف ولوله محيد سواء واحد معين ولو وجد غيره ففي استحقاقه

للولايم

للولايم نظير من حيث الخطر وعظم الثواب اذا سلم والا قرب شئ يلحق من نفسه القضا
بمن لا يجوز بل مال الله ولا يكاد يتحقق للمعاد نعم لو نزل له ليت مال ففي
جوازها تردد بين جوازها للواثق برعاها الشرط ولو خاف على نفسه
الجناية لم يشرط القيام لتكتم من تركها نعم لو وجد غيره فالقريب اليه ويجوز
تقدرا القضاء اما بالتشريك او بالتخصيص مجله اذ يرفع القضاء ولو شرط التقاضي
الاحكام ففيه نظير من تطبيق موارد الاجتهاد ومن انزاع في الحكم وخصوصا عندنا
لان المصيب والحد ومع التشريك تخير المشايخ عن ولو شانه المدعي والمدعى عليه
قدم المدعي لانه الطالب وفي غيبة الامام ينفذ قضاء العقبة لاجماع الشرط
يجب التراجع اليه وحكمه حكم المنصوب من قبل الامام خصوصا ولو تقدمت كالتد
القضاء فهم يتبين التراجع الى العلم فان تساوى اذ ادعى ولو كان احدهما والاخر
ادعى رجح العلم فان تساوى اذ ادعى من الوريح يحججه عن التعميم على المحرم وينبغي
عليه بلا معارض له وبثبت ولا تزل القاضي لجماع التولية من الامام والاشهاد
عدلين والاستفاضه وثبت بها ايضا الملك المطلق والموت والنسب والوقف
والنكاح والعقود وهل يشترط فيه العلم او ما اختار وكيفيه غلبه الظن وجب
يقبل قول القاضي بمجرد وان شهد له القرين وفي الاكفارة بالخط مع امن
التزوير لاحتلال الاعمال والخلف على قول دالة رسول الله صلى الله عليه واله
بمحمد الكتاب حين شخص واحد فصق قضا حرم ولا يارهم بالاشهاد ولا ان
الحجة لا تقام عند حاكم والا دار فاعتاد على ما يحصل معه انظر الى العالب
الثاني قضاء التحكيم وهو ما يقع وان كان في البلد قاض فيلزم التحكيم
المتراضيين برحمته حتى في العقوبة وهل يشترط رضا ما عبد الحكم الا في كذا

ينقص فيه حكم حكمه فيما لا ينقص فيه حكم غيره ويشترط استماع الشرايط
رجع احد ما عن حكمه قبل حكمه وان كان في الثاني لم ينفذ حكمه ولا يفتى
حكم للمترشحين فلا يضرب اليه على عاقلة المدعى عليه ولا يستثنى من التحكيم
النكاح والقصاص والكفارة والفدية ولحق الخصم **دس** ينزل القاضي **بطلان**
ما نفع من اقساء كالحزن ولا يترتب ان كان منصوبا عند بعزل الموطن اياه
لصلح لا افتراضا على قس ضعيف ويشترط عمله بالفزل وينزل بعزله في
في المصالح وفي جواز تعليق العزل وجه ضعيف ولا يقبل قوله بعد العزل
في الحكم ولو شهد مع اخر بان هذا حكم به قاض قبل ظاهر وان علم اذ نفسه
بطل ولو ادعى على المغرول رشوه او جريه وكره يخلف على الرشوة وعلى نفق
الحور وان قال المدعى حكم على الشهادة فاسقين ولا ينفذ نفق ترجيح قوله
وجها من تعارض الاصل والظاهر وقطع في المتوسط انه يكلف البنية ولا
ينفذ حكم من لا يجوز به شهادة كالحكم على خصمه في هذه الحكمه او غيرها
الولد على والده والعبد على سيده في قضاء التحكيم ويرى القاضي من يتكلم
مع الحاجة او عدم تقينه عليه على كراهيه وكذا الكاتب والقاسم والتميم
وعلم القرآن طلاق والمدس وصاحب الديان والكيال والوزان
والى بيت المال والعدل المرصد بالشهادة وليس له اخذ اجرة على القضاء
واقامة الشهادة وان لم يتعين عليه نعم لو احتاج الى موثري سفره لا قاسما
حاجا احدها اذ لا يجب عليه ذلك ولو اخذ لقاضي الجبل من المتحاكين مع
الضرورة وعدم التيقن فقيه قوله ان والمنع شبه فان حوزناه نفق جواز
تخصيص احدهما به او جعله على المدعى والتشريك بينهما نظرا في الشك في

انما يعامل للعدل والمنفعة المحاصلة ولو جعل على الحق منهما ظاهرا او مبطلا لا
فروع متفرقة لو كان المدعى على المغرول حكم عليه بشهادة فاسقين ولو ذكر
اخذ المال فالأقرب بالسماع وحيد ولو صدق القاضي نفق عبده وجرمان
من استقرار السبب ومن عدم قرار المجاورة ولو صدق الغريم فلا غرم قطعا
الثاني لو جالس الصارف ففضل في يد احدهم فضله فادعى انها اجرة فرب
المغرول فلا اثر لصديقه ويرى الثاني على اجرة المثل وفي تصديق الامين في
استحقاق اجرة المثل نظير من اذ يدع ومن الظاهر انه لا يهل بجنا ولا ليرث
عمله فلا استحقاق قطعا الثالث لو عادت ولا يتر القاضى بعد زوالها
او سماع البنية وجب استعادتها وان قصر الزمان بخلاف ما لو سمعها
ثم خرج عن محل ولا يتر ثم عاد الرابع لو حضر الامام في بقعة ونحو حكم عليه
فله رد الحكم الى غيره اجماعا فان النبي صلى الله عليه وآله كان يرد الحكم الى
على عليه السلم في مواضع وكذا يجوز لمن اذن له في الاستخلاف ولو نفق كغيره
المعاملة الخامس هل يجوز توليه المفضل مع وجود افضل حوزة نعم
بخلاف الامامة العظمى لان ما يقب من زيدا الفضل فيها الاستدراك
له والقاضى كيتفي بمراتب الامام والوجه المنع حسب المادة المخطى مع منع الابر
من ذلك على الاطلاق ولا ينفذ قضاء الامارة لاطلاق السلف على المنع منه
وتجوز قضاء ما في مورد شهادتها الا اصل له السابع لاحكم الاولى من قبل
الظالم وان كان الظالم صاحب شوكة نعم يجوز الترفع اليه للضرورة وليس
الحق ما حكم به مع عمله باصا بل الحق ولو جعل وكان الحكم على من يتيقده
قالا اقرب حله لقولهم عليهم السلم امضوا في احكامهم ومن ان دين قومه

شكلا فوري

الزينة حكم **دوس** في آداب القضاء وهي ثمانية وهي عشرة من الأول قصد
الجامع حين قدومه وصلوة ركعتين فيه كما يستحب أكل قادم إلى المبدأ
ليسا لله التوفيق والعصمة والأمانه الثاني النزول وسط البلد لتساوي
ودودا مخصوص إليه الثالث سدا وياخذ ديوالا الحكم من التصرف وما فيه
من الوثائق والمحاصري التي لا يثبت عند الحاكم والجلالات وهي نسخ ما
يحكم به الرابع ان يعرف من أهل البلد ما يحتاج إلى معرفته من أئمة الناس في
العلم والصلاح وغيرهما ثم يسمع مقدمه فيأمر الناس يوما لقرءه عمده فيقول
على سماعه الخامس ان يبداء كما تقدم بالمجوسين فمن جلس فظلم وفي تأييد
ثم ادب اطلقه ومن ذكر انه مجوس ينجى افر ومن ذكر الحق يسئل عن حصره فان
عليه احضره فان اعترف بالظلم اطلقه وان زعم ان الولي حله لثبوت حقه
عنده فعليه البينة ان لم يصدق الغريم وان لم يعين حصما فان قال لا حصما
لا اعرفه افر وان قال لا خصم لي اشيع حاله بالبداء فان لم يظهر فطلق وان
قال جلبت ظلمي فالأقربانه لا يسمع منه لا تزدح في الأول بل يشاع حاله
ثم يطلق بعد اطلاقه على البراءة قاله الشيخ وهو حسن وهل يلزم كفيلا في
الموضعين احتمال ولو ذكر خصما غائبا وذكر انه مظلوم فالأقرب ان يخرج
المراقبه والتكفيل السادس ان ينظر في أموال الأطفال والمجانين فيقيد ما
يجب من يضمن واسقاط ولا سيما الحال الولي عليه او جباية الولي وانفاد
وصيه وكذا ينظر في الأوصياء على إخراج المحقوق من خلف وصية الطفل
نصفه ولو فسق استبدل ولو انفق شيئا في حال فسقه لم يرض إلا ما كان الرأيه
لصين فواصله إليه وإلى من يقوم مقامه ولو كان غير معين كالفقراء

ضمن

ضمن كما لو امله اجنبي وكذا يضمن من تصرف في وقف مسجد أو مسجدا ليس
اهلا وان صرف في مصلحة وينظر في إتمام الحكم وتعيينهم بما يجب من اقرار
او امضاء او اعانة كحفظ أموال الطفل والمجنون والغائب والوصايا العامة
وينظر في اللفظه والأصول فيبيع ما هو عرضة للتلف وما يستوعب نفقته
فقيمه ويحفظ ما عداه او يدفعه إلى الملتقط ولا يكفي في إنشاء هذه الأمور ان
الجلس عقوبه وحاجات الأطفال والعقارب اجرة لوجفت المحكوم فصلها
في الأثارة ولو فرضها إلى غيره ويدرأ بالوهم فالوهم من ذلك السابغ ان
يروى في ترتيب الكتاب والمزكين والمترجمين وليكن الكتاب عدلا مترها عن
الطبع وفي حكم المترجم المستمع ان كان القاضي اعم وبعض المتداعين ويشترط
العدالة في الجميع ويشترط العدد في المزكي ولا يشترط في الكاتب وفي اشتراط
العدد في المترجم والمستمع وجهان من حيث الشهادة ومن انزوع لا عرض عليه
الحصن وحديثه يمكن ان يشترط حيث لا يمكن بينهما التمييز لما عدم معرفتهما
أولهما الترجمة او كونهما اصبين والأقرب ان العدد مطلقا الثالث ان يجلس
للقضا في القضاء ليسهل الوصول إليه ولو كان المسجون وسعا وجلس فيه فحق
الكرهية وحديثا لهذا الكراهية ان اتخذها دائما فادخله على الحجة ثم
جلس مستدرا ليكون الخصوم مستقبلين القبله وبما قيل مستقبل لقولهم
عليهم السلام اضل المجالس ما مستقبل به القبله التاسع ان يخرج من مجلسه
احسن همة ثم يجلس وعليه السكينة والوقار من غير اضطراب محرم الخصوم
ولا انقباض يمنع من اللحن بالحجة حاليا من شواغل القلب كالغضب والجمع
والعطش وعليه الفرج والعم والوجع وما فسد الأخشين والمغاس ولو قضى

مع وجود هذه نفذ العاشران بحضور العلى آ للتنبه على الماخذ والخطا لا للتقليد
وانصاف الوقت الحادى عشران بحضوره في مجلسه عدول بهمدون على المقر وعلى
حكمه الثاني عشران يرغب في الصلح فان اياها الحرا الحكم ولو اشتهبه ارجى حتى يميز
وعليه الاجتهاد في تحصيله الثالث عشران يفرق بين التهوداذا انساب بهم و
كان لا قوة عندهم ويغفهم ويكره ذلك في اهل الفضل الرابع عشران يرضى المقر
لوحيا لحد لله بالكف والتاويل كما فعل النبي صلى الله عليه وآله لما غزا الخاس
عشران مجلس الخصمان بن بيه ويجوز قيامهما الا قيام احدهما الا مع كفره و اسلام
الاخر السادس عشر لا تجوز حيا وقت القضاء لئلا ينسب النبي صلى الله عليه وآله
ولا يتولى البيع والشراء لنفسه ولا يحضر وليمة الخصوم ولا يرتب شهودا السابع
عشر اذا ورد عليه خصمان فسكت استحوان يقول لهما حكما او ليحكم الدعى
منكما او ايا من من يقول ذلك ويكره تخصيص احدهما بالخطا باثنا عشران لا
يشفع في اسقاط حق او ابطال دعوى ولا يضيف احد الخصمين ويستحب عيادته
المريض وشهود الجنازة كغيره والبلغ التاسع عشران يجتهد على التوسيع بين الخصمين في
الميل لقتلنى انما مكى العشران ان يسأل عن التزكية ثم لا تتركه من التهمه واذا حست
معه على المزكى فيكون غيره فيها استحب تجديد السلوك ولا يقر بلبت ما شمره **درس** ولما
الواحيه فثلاثه عشر دعوى المستعزى على الخاضر وان لم يحضر دعواه ولم يعلم بهما
فعم لو كان غايبا حوزا الدعوى ويحب على المطالب الخصم والتوكيل ولو كان في
غيره ولا يشهد الحكم عليه واشهد كما ياتى ان شاء الله تعالى ولو كانت امرأة غير
مدره عن اليا من يتويز في الحكم ان لم يوكل فان ثبت عليه لعين بيتا منه ثم
شاهد ان لا حلالا فيها ولو اشاع الخصم من الخصم جارا الحكم عليه ولو دعى قرضه جاز

والمقرول كغيره وان كان الرابى تجزى بالدعوى قبل طلبه الثاني التوسيع بين الخصمين
النسابة بين الاسلام والكفر في النظر والافصاح والاحكام والاكلام والكت
في الحكم ويجوز دفع المسلم على الذي في المجلس كما فعله على عفى مجلس شرح الثالث
ان يقدم السابق من المتراجحين في الودع والامع ضرورة احدهم كما لمستوفى والمسافر
المراه ولو تساوا في الودع افرغ فقدم السابق بمحضومة واحدة الرابع ان يبيع عن
ابن الدعى من الخصمين فان تساوا في الباع سمع من صاحب اليمين وقفل فيه
الشيخ الاجماع ثم قرى القرعة وقفل عن العامة اسلاهما وصرفهما حتى يسطحا او
يجزى الحكم في التقديم **فبيع** لو تراسم الطلبة عند درس فان كان ذلك العلم مما لا يجزى
تعليمه فغيره الا قدم السابق فان تساوا افرغ ولو جمعهم على درس واحد جاز بيع تقارب
اذهابهم والا فلكل صلف درس الخامس ان يزجر من قرضى من الشرح في مجلسه برفق
فان اثنى ولا انتقل الى الاخرى ولو افرغ الى القرعة فقل ولو كان الحق للحاكم استحق
له العفو ما لم يرد الى ضاد السادس ان لا يلقن احد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه
لا يندبه للحجة ولا يظفر عدم المقر في حق الادعى السابع ان لا يرتضى فجياد عاونه ولو
تلفت فبذلها ويحرم ايقه على الخصم الا ان يتوصل الى الحق بها ولا يمكن بدونه الثامن
ان لا يتضع الشاهد ولا يعقب كلامه ليستدعيه التاسع ان يحكم اذا التمس الحكم له
ذلك وكان قد ثبت موجهة فيقول حكمت او قصيت او فقتنا او مضيت والزمت
وقيل يكفي ارفع اليه ماله واخرج اليه من حقه واما من اخذ العين او يهبها ولا
يكفي ان يقول ثبت عندى وان دعوى الثانية ويجوز نقضه عند عرض قارح
بخلاف الاول لما اشار ان ينقض الحكم اذا علم بطلانه سواء كان هو الحاكم او غيره ولا
انفذه الجاهل ام لا يحصل ذلك بخلافه في الكتابات المتواترة من السنه او

كتاب التوسيع بين الخصمين

الاجماع او خبر واحد صحيح غير شاذ او مفهوم الموافقة او منصوص عن العلم عند بعض
الاصحاب بما يارض فيه الاخبار وان كان بعضها اقوى بنوع من المرجحات او ما
يعارض فيه عموما الكتاب والتواتر او لاله الاصل اذا نسل الاول دليل يخرج
عن الاصل فانه لا يقض ولا يجب عليه تتبع الاحكام الماضية عنه ولا من غيره نعم
للدعي خصم موجب الخطا وجب النظر فيه وينبغي ان يجمع بخصمته قضاء اليوم
ثم الاسبق ثم الشهر ثم السنة ويكتب عليها تاريخها ثم يحتم على كل قطر فحاشا لمن
التبديل الحادى عشر ان يكتب على المقرح هذا التمس خصمه وكان معروفا او معروفا على
وثنى القرطاس من بيت المال فان تعذر فعلى الملتقى وكنا يجب كابر حجر الحاكم
المختصر الثانى عشر ان تجبر المحكوم عليه على الخروج من الحق ان الظاهر ادعى الاحكام
ولو كان له اصل مال والاصل الدعى بالاحلف والطلاق والاحكام حتى يشهد
بالنية المطلق على وحده او بتدقيق الخصم ولو كان له مال ظاهر من مع قدر اشع
فللمحكم اجبار على بيه وان يبيع عنه الثالث عشر ان يسأل عن البينة عند الادكار
فاذا ارادها جاز له امره باحضارها مميذا يشتهل ان لم يعلم المحكم ذلك ولا تركه
وابنفاذا احصرها لم يسألها الا الناس المدعى ليطقل من غرضه شهادة ذكرها ان شأه
ولا يامر ما فان انفق وطابق الدعى وكان يعلم عدلهم احكم مع الناس المدعى
وقيل يجوز من غير طلبه ولكن يجب ان يعرض على الخصم جرحهم ان كان بيله فاذا
استعمل اصل ثلثا ثم يحكم مع عدم حنود الجوارح وان جعل الحاكم حال البينة طلب
التدليل من المدعى وان قال لا بيله عرفه ان له البين فان طلب احلا فله حلفه ولا
فلا **درس** قضى الامام بيله مطلقا وغيره في حقوق الناس وفي حقوق الله تعالى
فولان اقر بهما القضاء ولو علم وطلب البينة فان تعدها المدعى فعل حراما وان

وجرها

وجدناها في جواز الزامه بما لا يدفع عنه التهمة نظره ولا فرق بين كون العلم حاصل
في زمان ولا في مكانه وسكانها او غيرهما ولا يحكم بوجود خطا او لا فيكون الواقعة من اول
خطه يحكمه او يشاهد ولو آمن التزويدها الوعاير في التعديل على ما كتبها اذا
اقر به كذا ما قره على الاهل اذا علم صحة النسخه وان لم يذكر لان الطابع يكتفي فيها
الوثوق والحكم والشهادة تعبد ومن ثم قبلت رواية الاسماء والعبد في موضع لا يقبل
فيه شهادة تمام ولو شهد عنه عدلان بقضائه ولو لم يذكر فالاقوى جواز القضاء كالم
معد غيرة ووجه المنع امكان رجوعه الى العلم لانه فعله بخلاف شهادته على
حكم غيره فانه يكتفي الظن بثنى لا لكل باب على الممكن فيه ومن ثم لم يجز اقامة الشهادة
للمسبة كشهادة عدلين بشهادة ذكره ولو نفي الوعاير وحفظها رابعا في روى عن
نفسه بواسطة فيقول حديثي عنى كما نقل عن سبيل بن ابي صالح ان قال حديثي ربيعة
عنى انى حديثي عن ابي حديث القضاء بالشاهد واليمين ولا تسع الدعوى على القاضى
بالحكم عند فاض آخر سوا كان قد غلب ولا فليس لما حلفوا انك كالا يحلف الشاهد
لادعى عليه التحمل ولا يجوز للقاضى الحكم بظنه من غير بينة **قائده** من منع من
قضاء القاضى بعله استثنى صونا ربهات ركية اليهود وجرحهم الثاني الاقربى على
القضاء وان لم يسمع غيره الثالث العلم بخطا اليهودي قضا او كذبهم الرابع تعزير من
اسا اذ روى في مجلسه وان لم يبله غيره لان من ضروره اقامه ابته القضاء والحق
بعضهم حاسا وهذا ان يعلم فيشهد مع آخر فانه لا يقصر عن شاهد **ثبته** الاستكنا
مع جعل القاضى بالشهود واجب ولو سكت عن الخصم لان حق الله فله ولا يتوقف الاثر
على فعل الخصم وفي سقوطه باقراره بعباله الشهود وقدمهم ذكروا وجها للمانع
بقوله انه حتى الله ثم الاول قوى ويشترط تعريف المذكر باسم الشاهد والقبه

الاصحاب ما يارض فيه الاخبار وان كان بعضها اقوى بنوع من المرجحات او ما يعارض فيه عموما الكتاب والتواتر او لاله الاصل اذا نسل الاول دليل يخرج عن الاصل فانه لا يقض ولا يجب عليه تتبع الاحكام الماضية عنه ولا من غيره نعم لل...

والمدعيين المحجوزان يكون منه وبين المدعي شركة او حصة او بين المتكبره ولا ينظر
تعريف المال الا ان نقول بمحجوز شهاده ولذا ان فيه في اليسير ضعف لمن كان كاشفا
فلو جعل استزكي مستر سلاطه ان نصب حاكما في المخرج والتعديل كفي وحده والا فاما
ولا يخرج التعديل من المحجوزه الباطنه المتكبره ويكفي في المخرج المرد ولتقل التزكي ويجب
التعيين فيه لا في التعديل لعدم احصاء سبب العداله واختلاف الناس في المخرج ولتقل
التزكي هو عدل مقبول الشهاده او على ولي قريب عدل لا يقبل شهادته كالتقني المفضل
ولا يصير قاذفا بتعيين الزنا للحاجه لا لخط التزكي وان شئ عليه ولو قاعد في المجلد
المخرج والتعديل قدم المخرج لا سنا داهي اليقين نعم لو سكا ديا صريحا لا اقرب التوقف
لا يكفي في المخرج والعداله السماع الا مع اليقين **فروع** اما ربا بالقاضي بعد التزكيه
فرق اليهود وسالمهم عن مستحضات القضايا فان اتفقوا ولم يجدوا طبعيا فاضاوان حقيقت
الريبه لان رشي الامكان وليس له القضاء مع الريبه من غير محبت **تتمه** لا يتبين الشئ
عما هو عليه بحكم الحاكم ان علمه فلو حكم لشاهدي زور على عقدا دفع او اطلاق في ذلك
لم يستحق الحاكم ولا فان اكرهها اثم دونها ولها التزوج بغيره بعد العده وطلو رجل
اياما اذا كان محكما عليه بطلاقها وان زوجت غيره بعد العده **كتاب**
الدعوى وتوابعها الدعوى هو الذي يحل وممكن تدوينه في الاصل او الظاهر و
المسكن بان اثره والفائده في مثل دعوى الزوج تقاضا للاسلام قبل السيد والمره
تقاضى في الظاهر الزوج مدعي وعلى التخليه هي لا يمكن لو سكت لم يرض لها الزوج
واستمر النكاح والزوج كالتخلي وكناعا على مخالفة الاصل وفي دعوى الزوج الاثنا
مع اجتماعهما انكارها ودعوى المدعي الرد مقبوله تحصيل الرغبة في الابحار
وان كان مدعيها بكل وجه وكل دعوى ملزمه مسأله في مسووعه فلا تسع دعوى

الخبير من دون الاقباض وكذا الرهن عند شرطه بينهما ولا البيع من دون قوله و
لمنك تسليمه الى المحجوز الفسخ بخلاف المجلس وشبهه واولى بعدم السماع دعوى
العقود الفاسده ولا يشترط ذكر الصحة ولا التعرض لاركان البيع والنكاح بان يقبل
تزوجها بالاحجاب وقبول صاوين من اهلها ولا لعدم المقبول واما القسر فلا بد
من التفصيل للمخالف في سبب عظم خطره ولا تسع الدعوى المجموله كشي او تزويج
بل يضبط للمثل بصفاته والقبلي بغيره والا فاما ان محجوزا زعمها قد رها وادركان
البيع وشبهه وينصرف اطلاقه الى بقا البلد لا زواجها في الحال وهو غير مختلف و
الدعوى احبا عن الماضي وهو مختلف ولما دعوى الرصيه فانما تسع مع الجهاد له
وفي محجوز دعوى الاقرار وجمان من نفسه لو صدقه وعدم ايجابه حقا فان قلنا لا تسع
مع الجهاد له ولا اشكال في سماع الاقرار للمجهول عند ان يوجوه لواله بالخير ويخالف
الدعوى ولا محرم لمعين الحر لان فيه تحقيق الدعوى خلافا للمبسوط لان فيه كسر
قلت حضمه واما المخزم فالاطلاق يحول عليه فلو صرح بالظن والى من قال لا
وجد السماع فيما يصير الاطلاق عليه كالقتل والسرقة دون المعاملات ولا يختلف
الدعوى هنا بدو لا تكول ولا مع شاهد ولو ادعى على موثر دينه لم تسع حتى يدعي
موثره عليه بالحق وان تركت ما لا في بالوارث ولو انكر المال في يده حلف على الت
ولو انكر للثالث بالحق ولا ينف حلف على نفى العلم ان اعاده عليه ولو اثبت المدعي فاما
كان خفيه قضاهما ولا بد كالدعوى ودعواه لنفسه او سر كذا او رصيه او للمثلي
عليه بقرائنه او صاير حكم او ايمان او يدعي الحاكم للعائنه ولا تسع دعوى المسلم
خزير ولا اخر غير محترمه ولا يمين مع البينه الا بتقويم دعوى كبراء او سماع حكم
على ميت او غايب او ولي عليه ولو ادعى فسق الحاكم او الشهادة وعلمه برفا الاقرب

عدم السماع وان يقع في الحق الفساد ولا يثبت بالشك ولا يبين
الرد ولا يثبت بطلان الدعوى على الحاكم او الشاهد بالكنز والفسق ولو ثبت
البين عليه فقال حلفني فليحلف على نفسه فثالث الاوجه السماع وحده
خذ من التسلسل **درس** يجوز لصاحب العين مع الغير ان يتعاقد على ما لم يش
فنه وان لم ياذن الحاكم ولم يثبت عنده اما الدين فان كان على منكر او مقرر باذنه
نكاح العين فان سكن اثباته الحاكم على الاقوى واما المقل بالاذن فلا يجوز الاخذ
بدون تعيينه لتحريمه في جهات القضاء **ف** لو كان مثل الحق بحضر فظالم
الغريم فاستعمل حتى اتي ببدله فان ادى الى المثل للحق غير البازل فان قصر الزمان
ففي الحاقه به رد من الجواب على الغريم من التسامح مثل هذا وانما كانت المقاصد
احد من حبس ماله فان تقدر من غيره فالقيد والا قرب تحريمه من ملكه بالقيود
البيع ولو فخذ الاخذ لا يارة عن الحق جاز وكان الراب اما عند الفاضل ولو تلف
قد حقه قبل البيع لم يضمن عند الشيخ واحتمل الفاضلان الضمان والمروى عدم
جواز الاخذ من الرد بغيره وحل على الكاهية ومن ادعى ما لا يلا احد عليه قضى له
به لولا ان تصور من حاز من الصادق في الكيس من جماعه فديعه اصرهم ولو
اكثر من سبقت ففي رواية الشيعي عدم الاحتججه الجرحه ولا هلكه العوق للخرجه
حملها ابن ادريس على ما سبقت منه فهو كالعين يترك من جهده وفضمهم على الاعراض
عنه ولا يسمع دعوى هذه بنت اسى ولو قال ولدها في ملكي وكذا لا تسرع البنيه
بذلك حتى يقول في ملكي وكذا البنيه وكذا نثره فليحلفي بخلاف هذا الرقيق من
خطئي والمثل من فطني والواجب من يرضي والفرق الاتصال هنا والسمع يعني
الدين المزلج والضمان المزلج والمدين والاستبداد وان لم يثبت كان اثارها في

الحل

الحال ولو ادعى العبد حرته الاصل حلف مع عدم اثباته حاله الرقيقه كذكر وسيد
في الاسواق ولو ادعى العتق حلف السيد ويجوز شر الرقيق وان لم يعرف الرقيقه
عملا بالنظر ولو احتج الى السيد في الدعوى فالأقرب جواز كمن دفع الى دلال
ثوابه حقه حقه بغيره فانكر فله ان يقول لي عنده شيء ان باع او حقه ان
تلف او ثوبان كان باقيا ولو ادعى على العبد الغريم المولى فان كانت الدعوى مال
ولو اقر العبد تبعه ولو كان بخلافه واقر العبد وكذلك ولو اقر المولى خاصة لم يقصر من
العبد ومثل الحق عليه منه بقدر ما يلزم من هذا وجوب البين على العبد ولو كان
المؤمن لسماع الدعوى عليه سفوا **درس** في جواب الدعوى ويطلب المدعي عليه جدد
المحرر مع التماس المدعي مطالبته بالجواب وصح الشيخ انه لا يطالبه من دون التماس لان
الجواب حتى المدعي ثم قرى جواز مراعاة المعروف فيقول ما يقول فيما يعبر فان سكت
لا تروى الى فمهم وان سكت عن ادائه لا يجيب في المبسوط قضيه المذهب ان
يقال له لئلا اما احببت عن الدعوى ولا جعلتلك اكلا واستألف المدعي واختار في
النهايه حليه حتى يجب وقواه في المبسوط وان اقر الزمه بالحق فان التمس المدعي الحكم
حكم عليه بعد التوقف كما لا يفرق في الزم ذلكنا وقضيت عليك براد خرج
له منه فان التمس كما يحضر عليه فصل بعد المعرفه او يهاه معرفه او قناعه بالخليه
خذ من فواطي العيين على نسب معين وما قيل يحق الحكم وان لم يمس ايا المعروف
او لا حتى قد تيسر للحاكم فوجب اتمامه ولو ان الحاكم بالمقر توقف حتى تيسر
ان الحاكم الغريم الحق قال الحاكم المدعي اللت يمينه ولو كان عارفا بان موضع المطالبه
بالنيه فليحاكم السكت فان قال لا يمينه لي عرفه ان له عينيه فليست حقه باذنه
تبرع بها اذا تخلفه الحاكم من دون التماس المدعي او بالعكس لغت فالاحلف قطت

الاحكام في الدعوى

الدعوى وحرمات المقاصة وان كان المدعى حقا الا ان يكذب نفسه بعد ولا تنفع
بنية فيما بعد على الاصح وفي المبسوط نرى ذكره في فصل ما على القاضي والتهود
وفي موضع آخر لا تنفع وتفضل ثالثا بغيرها وعدم علمه بها او نسيانه واختاره
الحاجي وابن ادریس واصح اليه في المختلف وقال المفيد سمع الامع اشتراط سقوطها
وفي النهاية لا تنفع اصلا واختاره الفاضلان الصحيحين ما لم يقع عن الصادق ع
وان قام تخمين فسامه وللحالف كتابه حضرت عيه بعد العرفه والمحليه فلناشع
من اليمين قيل يقضى بكونه والا فريء اليمين على خصمه ويستحب ان يقول له الحاكم
ثم ان حلفت ولا جعلتلك اكل او ردت اليمين والواجب به ولو قضى بكونه من
غير عرض فادعى الخصم الجمل بحكم النكول ففي نفوذ القضاء اشكال ان ظهر عنده
وتقرطه ولو سكت بعد العرض عليه قضى عليه ولو دمج مثل حلف المدعى فالأقرب
جواز ولو منعه ففي المدعى عليه فله ذلك وهل للمدعى الزام المنكر باحصاء
المال قبل اليمين قطع به الحاجي وفي المختلف لا نص فيه وقوى تقديم اليمين ولو
امنع عن اليمين سقطت دعواه في هذا المجلس وقيل ابا وهو قوي الا ان ابني
بينه ولو استعمل اهل بخلاف المنكر فانه لا يميل وحلف المدعى كما قرأنا المحقق فلا يبعد
على غيره وقيل كالبنية وهو بعيد والغايبه في مثل انكار الوكيل العيب ونكول عن
اليمين فيحلف المدعى فان جعلناها كالبنيه ملك رده على الموكل وان جعلناها
كالأقارب فلا **شبهة** فذلك يمكن رد اليمين على المدعى كما لو ادعى وصي نكول بالاله
على آخر فانكر ونكل عن اليمين وكما اذا ادعى الوصي على الوارث ان المبتدعي
للفقراء او يخلص وذكروا وجع فانكر الوارث ونكل فحينئذ يجلس المنكر حتى يحلف
او يقر وفي التيم لو خرج حتى يبلغ ويحلف ويمكن القضاء بالنكول هنا ومثله لو قام

شاهد

شاهد بين يدي وادرك الامام فان حلف الامام غير مشروع بل يجلس المحكم فيقضي
عليه ولو قال له بنيه فلحاكم امره باحضارها ان كان لا يفهم امره وضع الامر فاد
حضرت لم يسلها الحاكم الا بعد سؤال المدعى ثم لا يقول انما بل كان بخلاف كلام
ذكره ان شاء فان اجابا بالقاسر طرح كقولهما لمقتضى ان له عليه وان قطعنا بالحج
وطابق الدعوى بحث عن عدالتهما فان عليهما طلب من الخصم ان يخرج فان استعمله
انظر ثلث وان قال لا يخرج عندي حكم لسؤال المدعى ويستحب ان يقول للغير
ادعى عليك بكذا ويثبت به هذا وانظر نك جرح الشهود فلم يفعل وهذا انا
احكم عليك فلو طلب عيه مع اليه لم يجب الامع تقديم دعوى صحبه كما نفى
او اربا ولو كانت الدعوى على غايب او ميت او غير مكلف استخلف ولو قال له
بنيه فاية ضرب للمحاكم اسبلا لاحضارها وكفل خصمه فيخرج عن الكفاية يعني
المدة قاله الشيخان وليس له حبسه وفي المبسوط والتحلاف ليس له الزامه بحكيد
وضع بن حزمه من زياده المدة على ثلثه **درس** في القضاء على الغائب يقضي عليه
في الجمله متى بعد اقرب ولو كان في المجلس لم يقض عليه الا بعد علمه وفي المبسوط
لا يقضى على الحاضر في البلد انما مشع عن الحضور ثم هو على حجة واخضر فلور
فحق الشهود وكلف البنية على الفسق حال الشهادة او حال الحكم ولو ادعى قضا او
ابرا فامر به البنية والا حلف المدعى ولا يشترط تعليق الحكم بخبر كركل او غيره
عدنا وانما يقضى في حقوق الناس لا في حقوق الله نعم لان القضاء على الغائب
احتياط وحقوق الله بنبيه على التخفيف لغناه ولو اشتغل على الحقير كما سرقه
قضى بالمال دون القطع ولا بين اعراف الغايب ان المحكوم عليه او قيام البنية
بذلك فلو انكر وكان الوصف منطبقا على غيره ويمكن فيه المشاركة بالاحلف

والا لزم ركنا لو كان المشار له في الوصف متا وذل تاريخ موز على بانه ولو اشتبه
 الحال وفقا للحكم ولو كان المحكوم به غاييا سبيل الفقار بالحد وفي مثل الحيوان
 القماش نظر من يمينه بالصفات التي يعبر اجتماعها في غيره كتحليه للمحكم عليه
 من ذكر القيمة خاصة وبين سماع النية خاصة فلعل المشتبه بحاله الى بلد المشتبه
 ولو اشبع له مجبر الا ان تعدد اسقال الشهود اليه ويرى الحاكم صلاحه في عمله
 سبه على المدعي فان تلف قبل الوصول ضمن وان لم يشتره وكذا لو تلف من يدى
 الحاكم ولم يثبت دعواه ويضمن اجرة اتيه وحكي في المشتبه الاشياء لا يجهل
 على العبد او القيمة **فروع** لو انكر المدعي عليه وجوده فان المدعي بعد ذلك
 قوله الامع البنية او نكوله وحلف بكاذب المدعي عليه حتى يحضره او يدعي تلغه
 فيحلف ويغرم **قصة** لا عبره بكتاب فاص الى فاص وان ختم ولو اجبر احدهما
 الاخر بالحكم انقذه ولو انقص على قوله ثبت عندي لم ينقد ولو شهد شاهدان
 على حكمه حصر الواقعة وصورها لها فشهدا عند آخر انقذه ولا بد من كون الاول
 باقيا على العدا له ولا يفرج موته ولا عزله اما النقل اليه فتعينه لغرض يجب
 على كل حاكم لا نفاذ وان كان الاول باقيا على الشرايط **فروع** لو نقل القاضي
 على صفة مشتركة غالبا كاحد من محمد فارق واحد ان المعنى بحكم الزم وقيل لا لانه
 قضاء بهم فبطل من اصله وهو بعيد **درس** في البين وفيه مطلبان **الاول**
 محالها مجلس الحكم الامع العزذكا المرض وغير البرهانيا فان الحاكم في احلا حيث
 يمكن وشرطها اقرجه دعوى صحيحة وطا بقية الدعوى والانتكاد والاقرجه ان
 ان باقى التنكي بالاعم وان اجاب بالاحض وقومها بعد التماس الحكم وعرض
 القاضي وقولته الاحلاف الامع العزذد وشرط المحالف البلوغ فلو ادعى الصبي

الاختلاف

الاختلاف صدق من غير عيبين والا داما لان يكفي باسكان البلوغ في البين وكذا
 لو ادعى الصغير الا نبات بعلاج فلا يمين ولو وقع منبت عقدا فادعى الاستنبات
 ليفسده فالأقرب عدم السماع الا بنية الخالف الظاهر والفرق بلعانة الشهيرة هناك
 لمكان النقل والعقل والاختيار والقصد وان لا يكون الدعوى بما لا يجب جدا
 قال الشيخ لو طلب القاذف يمين المقذوف على عدم اننا احب نثبت الحذف
 والا فلا فهو حسن لتعلقه بحق الادعى ونفى البين في الحذف لا لم يعلق بجزاى
 ومكر السرقة يحلف لمكان او توجهه اليه في انكار النسب والكناح والعق والجميع
 ولا يشترط في الخالف العدا له بل لا الا سلام ولا الذكوره وانما يحلف من لوازم
 بالحق الزم فلو ادعى على الوصي دين او على الموكل والتس حلف الوصي او الموكل بالحق
 ولو انكر الغريم وكالمدعيها وكان الحق فيها لم يحلف ولو كان ديناً من جهات اقر بها
 عدم الحلف لا لانه لا يوسر تسليم لا يشفع به وكذا لو ادعى عليه حاله غير ما ذكره فحلف
 هذا البين او جوب التسليم لوافر لتعلقه بحق المدعى فلا يترك التجزؤ بطل المحيل
 والحلف ادا على القطع ففي فعل نفسه قيا واشياء وفعل غيره اثباتا لا يكفي نفى
 العلم وكذا اجاب ما شئت التي فرط في حفظها على قول وفي نفى فعل غيره ونفى حيايه
 عبده يحلف على عدم العلم وضابط العلم ما لا ريب فيه فلا يكفي وجوه حظه ولا
 خط مورث وان ظن والشيء الحق منها فمردى من ان ما المبط البين ونبتل له
 استثنى فيها ولو اختلف راي الحاكم والمحالف فالمعتبر الحاكم ظاهره باطن وان كان
 المحكوم عليه مجتهدا على الاقرب **المثاني** المحالف لما انكر او مدع مع الروا والنكر
 او اللوث في عدم ومع الشاهد الواحد ومع الشاهدين في الميت وشبهه ولو عرض
 المدعى عن نية ما عن شاهده وطلب احلافه انكر حتى سركان قد سمعها الحاكم

هذا هو الحق في كل حال

او لا فلورجع فالظاهر الحوان ماله بحلف المنكر ومنعه الشيخ كمين الرد لو دها
ثم استردها وفي الاصل منع ولو نكل المنكر والحالة هذه دبت البين على المدعي
قطعا اذ ليس ما بذله بل يمين الرد فلا يلزم من سقوط تلك على قول الشيخ سقوط
هذه وليس الا عارض طعنا في الشهور ولو صح بكن بهم فطعن ولا قرب بعدم بطلان
دعواه والغاية في اقامة المنكر شاهد على الطعن فانكر ضلي البطلان بحلف
معه لا على الصحة لان الطعن لا يثبت بالشاهد واليمين واسقاط الدعوى ثبت
بهما ولا يمين على الوارث الا ان يدعي عليه العلم بالحق او بروت الورث وان في
يه مال له وفي الاول بحلف على نفق العلم وفي الاخر على البت ولا يمين لاثبات
مال الغير وفي ماله برعلق نظر كره الميت اذا قام له شاهد دين والموتى اذا قام
شاهد ملك الراهن وامنع من البين من النفع ومن ثبوت الملك ولا للغير واذا
حلف الورثة او الموصي لهم قسم بينهم على الاستحقاق لاعلى الايمان ولو نكل بعضهم
فلا نصيب له ويوزن نصيب غير الكامل حتى يكمل فان مات قبل اذ نكل ولا يجوز
الاقتصار على يمين واحدة من المنكر مع تعدد المدعي فان رضوا بالواحدة نفى جوازه
نظر من حيث ان لا يزيد عن اسقاط الحق من اقتضاء البين والاصل عدم التداخل
والقولان نقلهما ابن ادريس ولا يمين على منكر حو لان الحول ابقاء النصاب
او مدعي اخراج الزكوة ونقص الخوص المعتاد او مدعي الاسلام قبل الحول ليسلم
من الجزية والتركه بحكم مال الميت المدين عند الشيخ في البسيط والحلاق لقوله
من بعد وصيه يوصي بها او دين وقيل يملكها الوارث ولا يثبت بغير مالك
وله ريب لاثبات الابن بعد لو مات ابيه بعد جده قبل انفا الدين والغاية في
بهما قبل الا بقاء وفي المعلق بالثابت بعد الموت والزكوة لا في الحوكة والتحير في

جمعة القضاء فانما اثباتان على القولين ولولا لستوعبها الدفن اشغل الغاضل عن
الدين اليهم على القولين ولا يمين لا بالله وهو كاف في الجور في خضيقه لئلا يثقل
خالق النور والظلمة اما طه لساو به ويجوز الحلف بالاسماء الحاصدة كالرحمن
ولا يجوز الحلف بغير الله واسمائه كالكاتب المتلذذ والابناء والاعية عليهم السلام وفي
تحريمه في خبر الدعوى نظر من الحرف والحمل على الكراهية اما الحلف بالعناق والطلاق
والكفر والبراء فمقام قطعا وليسحج التعليل في الحق مطلقا الا انما ليستطابقا
نصاب لقطع بقول الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب البصير
النافع الذي يعلم السر ما يعلم من العلانية وبالكاف كالكعبة والمقام والاعتصم
بالحجة والمساجد في المحراب والزيارات كالجمعة والعيد وبين العصر والكافر يابط
عليه بمقتضاه ولو اشاع الحالف من التعليل لم يحسب ولا حلف على عدمه نفى انفا
يمينه نظر من استقالها على ترك المسحوب ومن فتم اختصاص الاستحباب بالحاكم
حلف الاخرى بالاشارة وفي رواية محمد بن مسلم عن الصادق عان عليا عليه السلام
كتب سورة اليمين على نحو ما سلف من التعليل في صحيفة ثم غسله واسره بشرع
فالزعم بالدين وفيه دلالة على القضاء بالنكول **الطلب الثاني** في الشاهد
اليمين وفيه بحثان **الاول** ثبت القضاء بالشاهد واليمين عن النبي صلى الله عليه
آله وعن علي عليه السلام وعمل المال او غايته المال كالدين وبعض المعاد فيه
وجناية الخطا وشبهه العمد وقتل المحر والعمد والمسلم الكافر والابائيه والمنقلبه
الماسومة والحاجقة وفي النكاح اوجز الثابتين بهما ان كان المدعي المرأة والا فرب
نه الوقف الثبوت اذا كان على معين لا شفع له اليه على الاقرب وفي التقوى لان
ويعني عليه التبريد الكتاب والاكسلا دهم لا يقبل في الطلاق والمخلع والرجعة

اليمين على القولين ولا يمين لا بالله وهو كاف في الجور في خضيقه لئلا يثقل خالق النور والظلمة اما طه لساو به ويجوز الحلف بالاسماء الحاصدة كالرحمن ولا يجوز الحلف بغير الله واسمائه كالكاتب المتلذذ والابناء والاعية عليهم السلام وفي تحريمه في خبر الدعوى نظر من الحرف والحمل على الكراهية اما الحلف بالعناق والطلاق والكفر والبراء فمقام قطعا وليسحج التعليل في الحق مطلقا الا انما ليستطابقا نصاب لقطع بقول الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب البصير النافع الذي يعلم السر ما يعلم من العلانية وبالكاف كالكعبة والمقام والاعتصم بالحجة والمساجد في المحراب والزيارات كالجمعة والعيد وبين العصر والكافر يابط عليه بمقتضاه ولو اشاع الحالف من التعليل لم يحسب ولا حلف على عدمه نفى انفا يمينه نظر من استقالها على ترك المسحوب ومن فتم اختصاص الاستحباب بالحاكم حلف الاخرى بالاشارة وفي رواية محمد بن مسلم عن الصادق عان عليا عليه السلام كتب سورة اليمين على نحو ما سلف من التعليل في صحيفة ثم غسله واسره بشرع فالزعم بالدين وفيه دلالة على القضاء بالنكول الطلب الثاني في الشاهد اليمين وفيه بحثان الاول ثبت القضاء بالشاهد واليمين عن النبي صلى الله عليه وآله وعن علي عليه السلام وعمل المال او غايته المال كالدين وبعض المعاد فيه وجناية الخطا وشبهه العمد وقتل المحر والعمد والمسلم الكافر والابائيه والمنقلبه الماسومة والحاجقة وفي النكاح اوجز الثابتين بهما ان كان المدعي المرأة والا فرب نه الوقف الثبوت اذا كان على معين لا شفع له اليه على الاقرب وفي التقوى لان ويعني عليه التبريد الكتاب والاكسلا دهم لا يقبل في الطلاق والمخلع والرجعة

يقدم منها النفي والأبواب ولو ثبت لحد ما حلف ولا يحلف الخارج وإنما
ولو خرجا فذو اليد من صدقة الثالث وعليه اليمين للأخر فان أشع حلف
الأخر وأغرم ولو صدقهما ففيهما من حلفهما أو كلفهما ولهما أحلافان
ادعيا عليه ولو أنكرهما حلف ولو قال لا أحد كما ولا أعرف احتمل الفرع
واليمين ولو كان لأحد ما بينه وبينه في الصور كلها وإن أقاما بينتين
خرجنا في اللادخل شورا فان تساوا فلا أكثر مع اليمين قاله ابن بابويه
الشيخ في النهاية ومع التساوي القرعة واليمين فان أشع حلف الآخر وأخذ
فان أشع اتممت نصفين وإن تشبها ففيهما وإن خرج أحدهما قال أكثر
القدماء ترجح بالعدالة والكثرة ومع التساوي الخارج أخماس عدلين
بصير ومنصور عن الصادق ع وإن ثبت أحدهما في اختلاف قول الشيخ ففي
الحلاف الخارج أولى مطلقا وفي التميز بان شهدت بنية الداخل بالسب
ففي أولى ولو شهدت بنية الخارج بالسب وعدلين بحق بنهما إن عدليا
عليه السلام قضى الداخل مع عينية ولو قضى بنية الداخل ففي حجب
اليمين قول المفاضل ولو وجهها في الميسر بناء على أن البنتين لا يتألفان
واختلافه ترجح قديم الملك على البدائية في الميسر ونفاه في الخلاف
محتجاً بالإجماع على أن صاحب اليد أولى ولو شهدت بنية الخارج بسبقه
ولو عترض للملك له اختلاف قول الشيخ في الكماين فتارة رجح اليد لأن
زارة رجح من سبق له اليد والثاني خيرة الاختلاف وتفرع عليه ما لو ادعى
الخارج شراء العين من آخر بنية فان شهدت للبائع بالملك فهو كقدومه
الملك وإن شهدت له بالتسليم فهو كقدومه اليد ولو عترض للملك بالتسليم

له تسع قد لا واحدا ولو كان التوفيق بين الشهود فلا تعارض وتحقيق التعارض
بين الشاهدين والشاهد والمراتب لا الشاهد واليمين وفي فصل المرجع
عن الشهادة من المبسوط لو تقابل الشاهد والشاهد واليمين في الوصية
بالثالث لأشبهين أقرع وهو مرجح في التعارض والحكم بالقسمة فيما يتصور فيه
الشركة بخلاف النكاح والنسب في كفي القرعة في محقق الحكم ولو ادعى اليمين
فأشع أخرجه عن المدعى برؤا الأشع الملك بنية مطلقه حكم بتقديم ملك
صاحبه على الشهادة بأقل زمان لا غير فعلى هذا لا يرجع المشتري على البائع
يكون الثمرة والحمل للمدعى عليه **فروع** الأقرب سماع بين الداخل للتسجيل
وان لم يكن خصم وكما دفع اليمين عنهما في دعوى الرد فانما يقوله
بينية ومع ذلك تسع بنية لرفع اليمين الثا في لو شهدت بنية الخارج بالملك
وبنية الداخل بالشراء من الخارج فلا تعارض فعلى بنية فم زال به قبل
اقامتها لو كانت غايية كما زال مدعى هبة العين وكما لو يدعى الأبرار
بتسليم الدين ثم ثبت الأبرار لو كانت البنية حاضرة سمعت قبل أن يرد اليد
وقبل التسليم الثالث لو تشبها فدعى أحدهما الكل مع اليمين ولعاشا فلكم
ثلاثة الأرباع وللآخر الربع وقال ابن المجند يقسم على ثلثه إذا تشبها سوا
أقاما بنية ولا نظر إلى العمل وكما في إشهاد من الفروض وبراق الفاضل
في المختلف لأن المنازعة وقعت في آخر متعينة ولا مشار إليها في ضرب
الديان مع قصود المال في المغلس والميت الرابع لو ثبت مدعى الكل والنصف
والثالث ولا بنية في الثلاث ومخالفان للموعب ومخالف الموعب وذو الثالث
لذو النصف ولا يخلفان لذو الثلث ولو تعارضت مياتهم فعلى الحكم للدا

كتاب النكاح في الميراث

كما قلناه وعلى الآخر لا يثبت له مدعى الثلث فنخرج من مدعى الموعوب ثلثه رابعه
 يقابح هذا النصف في ربيع ويقسم مع الكول والثلث الذي في يد الموعوب في ربيع
 النصف ربيع مافي يد الموعوب وتصح من ربيع وعشرين ثم تطوى الوثمانية
 الخامس لو جامعهم مدعى الثلثين وايد بهم خارجة وتعارضت بياتهم فلم يثبت
 الثلث ويقابح هذا الثلثين في السدس ويقارعان مع ذي النصف في سدس آخر
 ويقابح الجميع في الثلث ومع الاستناع من اليدين يقسم وتصح من ستة وثلثين
 ولو قدرت البيات فكذلك ولو قام اثنا عشر منهم اليدين او ثلثها ريلت مدعى
 العاقد بالمدعى وتصح ما يقع فيه التعارض بعد القرعة والكول السادس
 الصورة بجعلها وتشبوا فمع عدم البينة او تقديم الداخل يقسم ارباعا ويخلف
 كل ثلثة ايمان ولو رضوا بيمين واحدة ففيه الخلاف ولو قدما الخارج جميع كل
 ثلثة على مافي يد الراعي والفاضل عن الدعوى للموعوب ويقابح في المدعى ربيع
 يخلف فان كل حلف الآخر فان كلوا قسم وتصح من اثنين وسبعين ومنه
 يعلم لو كان يدان يدا الخ فضا عدا الساجع لو ثبت ثلثه فادعى احداهم
 النصف والاخر الثلث والاخر السدس فان صدق مدعى السدس مدعى النصف
 فلا نزاع فيسلم اليه السدس وان غراه الى غايب فان اقام مدعى النصف البينة
 تملك النصفان مع كمال السدس من يد مدعى السدس ان صدق مدعى النصف
 مدعى الثلث على ثلث الثلث وان كان يبرأ شرع من كل منهما نصف السدس
 لا نزاع مدعى سدسا سا عا فليس له تخصيص احد ما به وان عترف مدعى النصف
 بالسدس للفايب فقال انما استولى على مدعى مدعى الثلث اسكن اثر اربعين
 مدعى الثلث اسكن اثر اربعين مدعى الثلث ان فقد البينة وان كان له بنية

والمحقق

ويحقق التعارض في على الترتيب الداخلي والخارج **السدس** في العقود وفيه سائل
الاول لو ادعى الشراء من المشتب واقباض الثمن واقام بائنين متعاضتين
 اما لاختلاف التاريخ او لا خلافة بينهما او في احد ما مع تساويهما بعد التردد والايلا
 عبره بتصديق البايع هذا على الاقوى ويقرر عند الشيخ ويجعل اعم احصا فيقسم والقسا
 فيخلف المدعى عليه بهما لو كان بهما وعلى القرعة يرجع من لم يخرج به باليمين اذ لا
 تعارض فيه ولو لكل الخارج عن اليدين يحلف الآخر ولو تكلا قسم وتصح كل
 منهما بخلف الثمن وهذا الفسخ عند الشيخ لعبا البعض ولعله يرى ان الشرع عن
 اليدين عند ولو فسخ احدهما فلهذا في الجميع وفيه اجرة البائنين والشيخ في البسوط
 الفرق كون لاخذ الاول والثاني لان القضا الاول والنصف اذا لم يعقبه فسخ
 تقدر يملكه على محكم الحاكم فليس له نقصه باخذ الجميع ويعني بالاول الذي فسخ
 به القاضى فيسلم النصف فرضي بخلاف ما اذا افسخ المفاخ فان الثاني ياخذ الجميع قطعا
 لا يجاب بنية الجميع ما لم يزرع والا قربان لكل منهما الاخذ وفيه جرح جليل
 احتمال من قضا الشرع بالقيمة ومن زول التزاع وهو وفي **الثانية** عكس الاول
 اثنان بيع الثمن من آخر وعرضهما الثمن منه فان صدقما ففي عليه والا فالقول
 قوله فان اقام بائنين متعاضتين في تاريخ اقرع ومع الكول يقسم الثمن بينهما على التاريخ
 ويجعل القضا اتما والقسا تطولوا خلف التاريخ قضى عليه باليمين ولو اطلقا
 او احدهما قبل بالتعارض ويجعل القضا بائنين اوجب التوفيق بين اثنين
 بهما اسكن ويمكن اختلاف التاريخ هنا والقول ان حكما ما الشيخ ساكتا عليهما
 والا قربان الثاني لا يقال يمكن في المسئلة السابقة التوفيق مع اختلاف التاريخ
 فيحكم بجهة التبين ويملك البايع الثمنين بان يبيها ثم يثبت بها ثم يبيها على الآخر

لأننا نفعل صورة البيع ليست كافية نحو أنان بيع مال غيره بخلاف الشرائع لا يمكن
 أن يشتري مال نفسه فشرأوه من الثاني بطل ملكه **الثاني** باعنا وشترنا
 بأن ادعاه كل منهما أنه اشتراه من آخر واقتضه الثمن واما ما بينت أن نشأ
 فتمت بينهما ورجع كل منهما على بائعه بنصف الثمن وإن تشبأ أحدهما على
 ترجيح الداخل والخارج فيرجع المرجوع بالثمن وإن خرجا وكافا البيان أقرع
 على الأقوى ومع النكول تقسم ويرجع كل على بائعه بنصف الثمن سوكا سنة
 بإحدى البائعين أو يد الجبني ولكل منهما الفسخ وليس للأخر أخذ الجميع لو فتح أحدهما
 لعدم عوده إلى بائعه **الثاني** ادعى عبد العتيق وادعى آخر شرأوه من السيد وكافا
 بينهما فإن كان نبي المشتري فهو داخل والعبد خارج فخير القولان وإن
 كان في السيد احتل الشفعة لأعمال البنتين في سقوطهما فيحتل البايعان
 أعلننا أحدهما أقرع ومع النكول يخرج بنصفه ويملك بنصفه وإن فتح عتيق كله وإن
 أمسك ففي القديم نظر من قيام البنية بالمباشرة ومن أعمال بنية الشراء في
 النصف وهو يقي أصل العتيق فلم يحكم بثبوت العتيق بالنسبة إلى النصف ولا يعنى
 قهرى لا يقال تقدم بنية العبد لأن له يدا على نفسه إن قدما الداخل ولا
 قدرت بنية الشراء لأننا نقول إنما يصير له يد بالعتق والاهو في السيد والمشتري
السادس ادعى صاحب الدار إجازة بنت بعشره فقال المستاجر إنما أكثر من جميع
 الدار بعشره ولا نبيل احتل تقديم الموجر للأصل والتخالف وهو قهرى الشيخ
 فإن كان بعد خفي المدة وتخالفا وجبا جرة المثل على المستاجر وإن أقام
 بنية على السابق فإن كان نبي الدار فلا بحث وإن كان نبي البيت
 صح العقدان إلا أنه يقص من العشرة نسبهما من البيت والدار في القدر ويحتل

الحكم بجهة الجاريتين مع عدم التعارض لأن الاستيثار الثاني بطل ملك المستاجر
 فيما سبق فإنما يجد النارجع أعلننا أو سقطا أو أقرع مع البنتين **دوس** في الاختلاف
 في الأثر وشهد وفيه مسائل **الاولى** ماتت امرأة وولدها فادعى الزوج سبق
 موتها والأخ سبق موت ولدها ولا نبيل فتركة الولد لا نبيل وتركة الزوجه بينهما
 بعد الشنين ولو أقام البنتين متكافئتين أقرع **الثانية** مات مسلم عن ولدين فادعى
 الكافر منهما منهما والرفيق سبق إسلامه واعتقد على الموت ليشارك وإن كان آخره حلف
 على نفي العلم أن دعاه عليه وحاردا تركه ولو تعين وقت الإسلام واختلفا في
 موت الأب عليه حلف مدعى آخر الموت ولو أقام البنتين متناقضتين فالقهرى
 يحتمل تقديم نبي المسلم هنا لاشتمالها على زيادة لأن النارجع الآخر يتفق البينان
 فيه على الموت ويصوب أن بنية الآخر لشدة بالحياة في زمان نبيل التقدم فيحقق
 الشاقض واضعف من هذا الاحتمال قد يربط الآخر بزيادة على أنه قد نفي عليه أن
 في التاريخ المتقدم فظهر الشاهدان من نية لا نردح في الشاهد نعم لو أقصر على الآخر
 بالموت من غير ذكر لوقفه القاضيه بالعلم توجه الاحتمال والاشكال في تقديم
 بنية الآخر لو شهدت تلك القران بأمرها وادعت أن كان معي عليه ثم ظهرت حياته
 بعد ذلك حتى مات كما أنه لا اشكال في القديم لو شهدت بأن نيش من قهرى في تاريخ
 الآخر ثم جعل في منزله وأعلم بموته إذا الوثيد غلب الآخر بان كان حيا في الزمان
 المحلل من التاريخين **الثالثة** ادعى جبني شراء الدين من المورث والزوج أصلا
 فادعى الوارث الأثر وأقاما بينتي على تقديم الخارج والوجه تقديم هنا قطعا
 لشدة ما ينبغي على الأخرى ولو كانت الدين في الجبني لا يعيها فذكر ذلك المالك
 تناقصا قطعا بأن يدعى الشراء في وقت بعينه وقصير من النبيل من قبل ذلك فالقهرى

فروكا لو شهدنا ان كان غاياعن موضع دعوى العقد بحيث لا يمكن حضوره في ذلك
الوقت **المادة** ادعى عينا في دياجنى له ولشركه في الارث واقام بنيه ذمت خبره
باطنه ومعه مفاد منه فشهدت بانها لا يعلم وارثا غيرهما سلتا اليها ولو كان
احدهما غايابا سلتا الى المدعى نصيبه ولو لم يكل البنيه بان شهدت بنفى عليهما وارثا
آخرون لاجزءهما او لاجزءه ولم تشهد بنفى وارث آخر لم يعلم الى المدعى ثبنا الا بعد البحث
بحيث لو كان عارضا ظهر فيسلم مع الضامن بنار على حراز عيان الا عيان لا اقرب
عندم الا كفا بالكذا له ولو كان الوارث محجوبا اعطى الكمال وارثا لا سدا فاذن البحث دفع
اليه بيمين ولو كان ذاقض اعطى الاقل الا مع الكمال والبحث والضامن ولو صدق
المقتضب المدعى على عدم وارث غيره فلا يخبره بان كان المدعى به عينا على الاقرى ولو
كان دينيا اسر بالسليم والفرق المنع من التصرف فيما لغيره لا في مال نفسه **المادة** لعلق
عقود بقبوله فاقام بنيه برادى الوارث مونه بنيت فغان شافقت اجزءا فافقره
والا قدمت بنيه القتل لان كل قتل وليس كل ميت قتلا قال الشيخ ففرع للتعارض
واطلاق وان ادريس يقدم بينه العبد للزيادة واطلاق وفي المختلف يقدم بنيه لا يحتاج
المادة خلف عبيد كل منهما تلك ماله فاقام كل بنيه بالعقود لو كان الشهود وارثا
اولا فان علم السابق صرح خاصه ولا يجهل او علم الاقران اقرع وخلف الحاج ان ادعى
السبق والاحلف الاخر والاخر نصف كل منهما واحتمال اعمال البنين بنفسهم كافي الاثبات
باطل عندنا للضر على القرعة في العبد ولم تشهد البتة بالسبق فالقرعة ايضا لكن
ان خرجت على من شهد الوارثان فلا يبحث لحد خرجت على الآخر اخذت على ثلثي
الثاني **المادة** الصورة بحالها الا ان قيمة احدها سدر المال والاخر ثلثه فان خرج
بالقرعة الخليل عتق كله ومن الآخر نصفه والاعتق النفيس وحده ولو كانت الشهادة

بالوصية

بالوصية بالعتق فذلك في القرعة مع جهل الحال او علم الاقران **المادة** شهدا
بالوصية عتق ماله الثلث ووارثان برجرعه عنه الى غايه الثلث اخذت القبول
مخرج الثلث من يده ولا نظر الى اعيان الاموال وعدده لا تركا لحكم المخرج عنه
فيحمل على هذا عتق ماله وثلثي فانه وكذا لو شهد لزيد عدلان بالوصية عتق شهد
وارثان ان يرجع عنها الى عمر **دوس** في الواضح لا يلحق الولد بابوين فصا عدلا
ولا بالغايف وجز المدعى ما قل ولما يلحق بالفرش المقر والدعى المقر ولو
استمر في الفرش او الدعى فالقرعة مع عدم البنيه او مجرد هلمن الطرفين وقبل دعى
من عليه ولا ولو تضمنت الدارث للمولى ولو ناعيا الزوجان متاع البيت في صحته
دفاعت عن الصادق ماله للرجال ولها مال للنساء ويقسم بينهما ما يصلح لها وعليها
الشيخ في الخلاف وفي صحته عبد الرحمن بن الحجاج عنه عليه السلم هو المرأة وعليها الاستبنا
ويمكن حملها على ما يصلح للنساء ارفقا وفي البسط يقسم بينهما على الاطلاق سوا كانت
الدار لهما او لا وسوا كانت الزوجية باقية او لا وسوا كان بينهما او بين الوارث والعمل
على الاول والوارثى الوارث اعارهما بعض متاعها فكثيره وفي سكاية وفي مكاتبه
جعفر بن عيسى يجوز بغير بينة وحمل على حرف حرف الاستفهام الانكارى فالحمل
ببينة والحكم ابدا واستحق الشيخ في البسط امر المحضين بالصلح والحلبي يعرض عليهما
الصلح فان اجابا رنهما الى من توسط بينهما ولا يتوالاه نفسه لا نصب لقطع حكم
لا للشفاغ وقال المفيد ليس للحاكم الشفاغة بالنظر ولا غيرها بل ثبت الحكم وقطع
براديس يجوز ان يشير عليهما بالصلح واسرهما به ونقل عن بعض المنقهاء من
نسب الى الخطاء وفي التحقيق لا نزاع في السلب منع الحلبي التوصل بحكم المحالف الى
الحق اذا كانا الغريبان من اصل الحق ولو كان احدهما مخالفا جاز فله ان ذلك

مع إمكان التوصل بغيره وحكم بجواب إخراج المحبين إلى الجمعة والعديد من الروايات
عبد الرحمن بن سيار عن الصادق ع وتوقف في وجوبه ابن إدريس لعدم ثبوت الخبر
والثبوت في الإجماع عليه واعتبر الحل في القاضى سعة الحكم لينفع به سعة الحكم في دفع
به سعة السفيه والذين هم بحالهم حكم الجور ولو لا تبيين بن سالم عن الباقر ع
وله يجوز الحكم بالعبادة لغير المصوم في حقوق الله فهو وحرم الدعوى الأسع العلم ولو
صرح بالتمتع ولو لم يصرح بذلك لم ينعى دعواه وقال يجعل القاضى للدرس والمناكرة و
المناظرة وقتا في ذلك الصدوقان وجاءه بحج القس من المحققين في النظر وهو
حسن وروى عن علي ع واستحسنه سلاسل القاضى في المختلف وأوجب المحققين
في التركيب أن يقول عدل على ولي وجعله في البسوط اسقط واعتبر المحقق في تصرف
الوصى على اليتيم والسفيه من جهة الحاكم وربما حمل على الذنب ولو أنزل المحقق من
حكمه هذا فأنما البنية بالحق للتعديل بحج عند الشيخ وكذا لما قام البنية به بافتقار
ولسأل التفرقة حتى يمد بها الجيب عند لاصاله العا لوقد صرح في الخلاف بالاكتمال
بالإسلام وعدم معرفة الفسق محققا بالإجماع وإن النبي صلى الله عليه وآله لمكان
يحث عن الاستزكا وكذا الصحابة والتابعون وإنما أحدثه شريك بن عبد الله القاضى
وما لا يه في البسوط على أنظار الأخبار كمن سئل عن الصادق ع إذا كان ظاهرا
ما سواها جازت شهاده ولا شال عن باطنه وروايت أبي يعقوب يعطى اشتراط علم
العدالة وعليه المظن وأوجب ابن حمزة العمل على المعسر إذا كان له حرف ولو لاية السكنى
عن الصادق ع أن شتم أجره وإن شتم استعواه وروايت في النهاية بظاهره في الخلاف
عدم وجوب الكسب على المعسر لقوله نعم فظنوه إلى ميسره وقطع ابن إدريس في المختلف
اختار الأول لأن القادر على الكسب ليس بمسكين حتى ينظر وهو حسن ولا يجب على الفقير

دفع الوثيقة إلى الدين عينا كان الحق أو ديناً لا يهاججه له لوظهر استحقات المقروض
فهم يحجب الأئمة وقال ابن حمزة يجب أن كان الحق ديناً وحمل قبل القضاء مستحبا
للمن ليس له كفاية في المعاش وله كفاية له شهرة له الفضل فإن كان له كفاية وشهرة
كره له ونقص في الخس لصاحب الماقد عملاً بزيادة جابر المشهورة في قضاء على عدوى
القس أحد الذين يحكم الإسلام أجبر الآخر ولو لا بهر بن حمزة عن الصادق ع
ودوى البرقي عن علي عليه السلام أن قال يجب على الإمام أن يجلس فناء العلم أجمع
الأطباء ومفاتيح الأعداء **كتاب القسمة** يستحب للقاضى نصب قاسم
كامل من عرف بالحساب وإن كان عبداً ولا راعي فيمن زافى في الخصمان ذلك
ولو استعملت على تقديره لم يكن الواحد بل لابد من العدلين الأسع رضا الشريكين و
قسمة المنصوب يلزم بالقرعة وغيره ويعتبر بعد هاترين في القسمة قسمة الرضا
وأحرز على المتقاسمين بالنسبة على الأقرب إن لم يكن يثبت مال وكل متساوي
الأجزاء بحسب الشراكه على قسمة عند طلب بعضهم ونحو القسمة من مال أديت
بما قال الشيخ والاحوط اعتبار خالصين ومختلفين الأجزاء حيث لا يفيض نقص
القيمة ولا اشتغال على ذلك ولا في قسمة تراص ولطلب أحدهم قسمة الأقساما
المساوية الأجزاء بعضها في بعض لم يحجز المشع بل يقسم كل نوع على حدة ولو لم يكن
قد قبل الشيا وبالعبد بالقيمة فتمت أجزاؤه ولو قصر أحد الشريكين دون الآخر
بالقيمة أخير غير المنصوب بطلب الآخر دون العكس وفي البسوط لا يجب أحدهما القسمة
الطالب وهو أحسن إن قصر المنصوبين دون الأشفاع وإن قصر بقسمة الغير فلا بد
أحسن والعدول وأسفل في الدار يقسم بعضا في بعض مع إمكان العدول إلى خيار
ولو طلب كل قسمة كل على حدة لم يحجز وتقسيم الأرض وإن كان فيها ما يقسم

اقتضاه جازان يظهر في البسوط لا يجوز لعدم إمكان تقديره وان كان سبب الاموال
كان نصيبا فانه لا يجوز قيمته ولو طلبا نصيبه الارض والربع بمضاني بعض فلا جبار
وكذا العرجان المتعدي والركاب المتجاوز وقال القاضي اذا استوت للدعوى الاخر
في الرعات قمت بمضاني بعض قال وكان الوقف بعضهم يقسم كل على حصة خرج
حقه في ناحية بخلاف البسوط المختلف الافراج فانه يقسم بعضا في بعض ويجوز قيمة الوقف
من المطلق لا الوقف لان قدره الواقف والمصرف واذا اريد قيمة الوقف الارض مثلا
صححت المسئلة على مهابهم ثم عولت بالقيمة لا بالساحة وجعل للمهام اول عينه
للمتساوين ولا المحاكم وكذا ساسا ساسا اسم السهام حذا من القريب وتردد في البسوط
نكا بالرفع بعد الوقف او بعد السهام فظن الى سرع خرج صاحب الاكثر حصوا
العرض ولما دعي الشريك التلطف في قمت الزاوي كاختصاص احد مما بالعلو والاخر
بالاسفل او كان بينهما ردوكا نادا اقتضاها بانفسها لم يفت اليه لان كان مجلدا فقام
طد كان محققا فقد رضى بترك هذه الفضلة وبشكل باسكان عدم علمه بها حال
القسم من الرجب السماع حينئذ قيل ولا يقبل شهادة القاسم ان كان باجرة ولا قبلت
لعدم التهمة ولا يحلف قاسم لقاضي لان حاكم ولو ظهر في المقسوم استحقا في غير شماع
نقضت خلافا للبسوط فانه تردد ولو كان الخبز معينا واخر اجه لا يحل بالتدليل لم
ينقض ولا نقضت وشان يلزم بسط طريقه ويجري بما لا ضمن اخذ الشريك
ما يجد في الآخر من غير او بناء لظاهر الاستحقاق فلو اقتسم الورث فظهر دين واسئل
من اذ ابتغى نصيبا القسم ولما اشع بعضهم تبع نصيبه والقسم بحالها والوصية بخبرين
المقسوم تطل القسم بخلاف الوصية بل الى المطلق فانها كالدين والمهايا بالزمان
او بالمكان كمكفي احد ما بسا والاخر اخر جاره وليست كانه وان استوفى في احد ما

فغيرهم

فغيرهم الاخر ولا يجبر المنع عليها وان كانت القسم مشعور فم يتر على الحاكم ويحرم
عليها ان كان له اجره وحق الاستطراق ويجري المأخذ الاطلاق ايق على ما
كان عليه وعند الشرط بحسب الشرط حتى لو شرط مدبرين احدهما جاز خلافا
للقاضي ويجبر الولي على القسم في مواضع الاجابة وان شئت القبطه للمولى عليه الحاكم
القسم من اصحاب اليد ولو لم يثبت هذه الملك والشيخ قول بالمنع ضم لا يحل للملك
الاقتضا باليد وقال ابن الجبيل لا يقسم حتى يسع الحال من الجبلان وينظر منه يمكن ان
يخصر مع هذا **كتاب الشهادات** يجب تحمل الشهادة اذا دعي اليها على
الكاتب عند معظم الاصحاب لقوله رقم ولا ياب الشهادة اذا ما دعي وقتره الصادر عن الخجل
وابن ادريس يستحب الاجابة وهو نادرا ما الا اذا فرج على الكتاب اجابا على خوف
الشاهد ضرر لا غير متحقق مطلقا سواء كان باروا واحد من المسلمين يقتضي الشهادة بيمين
الخجل بان يكون له اهلا لها والاهلية تحصل باسوة عشرة **لعمري** البلوغ فلا تقبل شهادة
غير المميز اجابا وقبل شهادة بالغ العشر في الاجماع ما لم تبلغ النفس بشرط الاجتماع
على المباح وعدم تفرقهم ودرى الاحتياط وقيل يقبل شهادة بالغ العشر
مطلقا **ثانيا** العقل ولما كان جنونه قبلت شهادة ترغيفا بعد العلم باستكمال طفته
في العقل والاداء **ثالثا** التقطع لما لا الا بعد قتره شهادة العقل والادلة ومن يغيب
عليه الذنبا الا في الامر الشهادة الذي لا يربا بغيره **واللهما** الا سلام فلا تقبل
شهادة غير الذي من الكتاب وقبل شهادة الذي بالوصية لا بالولاية عند عدم عطف
المسلمين وان لم يكن في السفر خلافا للبسوط وابن الجبيل والحلي لا يربا وحده
بن الحكم عن الصادق ع وبشرط عا التهم في دينهم ويخرجون على ضائق المسلمين هنا
واجب الفاضل احلاف الذي هنا بعد العصر بوضوء الآبر وفي قبول شهادة أهل

كتاب الشهادات

الذمة لثبوتهم وعليهم خلاف ثابت الشيخ في التماسه لم يدر ساعته وفي الخلاف ايضا اذا
 ترافعوا اليها ولا اكثر على المنع ولو اختلفت الملتزمان كاليهود والنصارى كما تقبل
 قطع الاماره الصدوق عن عبد الله الحلبي عن الصادق ع من سجد منها دتم على
 غير اصل ملتزم **والمسألة** لا يمان فلا تقبل شهادة غير الامام مطلقا ويجعل عندي
 انتخاب المختلف هنا ويعلم الاسلام والامان بالاقرار ولا فرق في المختلف من القتل
 والمركب والاختلاف في الفروع العينية غير الاجتماعية لا يقع في العادة كما لا يقع
 في الفروع العقلية مثل الاثبات والنفي والمعاني والاحوال وبقاء الاعراض وحد
 الاداة **سادسها** العادة وهي هيئة نفسانية راسخة تثبت على ملازمة التقوى والبررة
 بحيث لا يلزم الكبار ولا يميز على الصغار والكبر كل ذنب في نفسه عليه مخصوصة العقاب
 وعبرت سماعه الى سببين اقرب وقد حققناه في القواعد والصغيرة النادرة فاجبه
 وان سكت تاركها بالامتناع خلافا لابي ادريس فيظهر من كلام بعض اصحاب
 ان الذنب بكماله كبر نظر الى اشتراكها في مخالفة امره ونهيها واما في الصغار والاضا
 الى ما فرقتا فالقبول للحرمة صغيرة بالنسبة الى الزنا وكبره بالنسبة الى النظر ولا يميز
 تلك السنين الا ان يظهر منها التمازج واما المروءة فهي شريفة النفس عن الزنا التي
 لا تليق بامثالها كالحزيرة وكشف العورة التي ياكرا استحباب سترها في الصلوة والاكل
 عند الاسواق فاما ليس الفقيه لباس الجحدي بحيث يحر منه وبالعكس ولا يقع في
 المروءة الصانع الدين كما لكسر الحجة والحكمة طر استغنى عنها وفيقول القاذف
 بالمال ليعاين ويقوم الشبهة ويصدق المعترف وينزل بان ترتيب اكتاب نفسه
 يوقى بالتمان ان كان صادقا وقيل فيه يخفى نفسه في الملاءم ويضعف بان ترفع تصحيح
 وبان الله تمسح القاذف الذي لا ياتي بالشهادة كاذبا والاستمرار على التوبة اصلاح

العمل

العمل واللامى بالعدو والنفس والطبيرة وشبهه فاعلا مستوعبا وكذا الدخيل بغيره
 الا في الاملا والحقان فيكون الجرد عن الصنيع وشارب السكر حراما وقبعا او يبيد
 ونضحا او يربا او يردجعه وفي حكم العسل اذا غلا واشد ولما يذهب ثلثه والقفا ع
 وان اعتقد حله والمعتق بغير صورة المطرب المجمع وسامعه وان كان في قران او غفر
 اياحه ويحذر الحدا للابل وشبهها وهاجى المؤمنين والمنقول بالمرء المعروف بالحكمة
 لا يجزى التور وان كره الاكثار منه واظهر الحد للمؤمن والبغض وليس الذهب والحرير
 في غير الحرب والقمار حتى بالجود والبض والخاتم والتقى واستعمال الزور والشرع
 وان لم يكن فيه معان وانما في الحام للمرهان اما اللان وانما في الكتب فجاز والفرج
 كذلك على الاقرب وان كره وان سمي لعبا وبن ادريس جعل اللعب با قارح الفحمة
 ولما يراى لعلابن سياتين الصادق ع تدفع فحمة منها نص على قبول شهادة **دروس**
سابعها اطهاره المولد في شهادة ولد الزنا ولو في اليسير على الاصح لان الزنا لا يثبت
 وعليه معظم الاصحاب والاحبار الصحيح وفي المبسوط اياها مقبول شهادة ككفره كما
 قال المرتضى وابن ادريس ولما يرد شهادة مع تحقيق حاله فلا اعتبار بمن ينالها الا لمن
 وان كثرت ما لم يحصل العلم **ثامنها** انقضاء التهمة وليس كل ندم يرفع الشهادة
 بالاجماع فان شهادة الصديق لصديقه والولد لوالده مقبولة وان كان مشركا على
 على التلف ما لم ير قبل الحكم وكما تقبل شهادة دفقار القاذف على اللصين اذ لم
 يكونا مسخرين ولما اخذ الجميع تشهد بعضهم لم ير من اذكر ما اخذهم في شهادة ثم قيل
 لا تقبل والتجول في رواية لا كثر ناه بعض غرما الدين بعض وكما لو شهد
 لاثنين بوجبة مشتركة وشهد المشرك لهما للشاهدين بوجبة منها ايم ولا يثبت
 غرما الدين له بما قبل الجحمة وشهادة السيد كما تب في احد قول القاضى والدين

في الزنا وفي التماسه
 التي تروى لمراته عيسى
 بن عبد الله عن الصادق عليه
 السلام لا يجوز الا في
 شئ اليسير اذا رأت
 منه صورا وبها شهد الكفر
 منها وانما ليس ارشادها
 منهم

الرعي بمال المنيعة المشهور الرود في بطن الحيد يقبل ودفع بالارعي منهم بالارعي على
المال وفي ما يتره هذه التهمة نظره خصوصاً في مال الاجرة له على حفظه واصلاحه ولذا ذكر
اسباب التهمة المعتبرة فيها ما يخرج منها دية فضا كما التريث فيما هو شريك فيه اذا اقتضت
الشهادة مشاورة والوارث يخرج مودته لان الدية تجب له عند الموت لسبب هذا الحجج
فيلزم ان يكون هناك شاهداً لنفسه والرعي في سلقه وحيته وغرب الفاسق واليت
والسيد العبد ومنها ان يدفع ضرر اكتماده العاقلة فخرج مودته جناية الخطا ومنها
الوكيل والرعي يخرج الشاهد على الوكيل والموصي وشهادة الزوج برأ زوجته التي
قدما على خلاف ولو شهد للشئ بصيغة واحدة منهم في احد ما فحق تعيين الشهادة
نظر من انما واحده ومن تحقق المقتضى فاحد الطرفين والمنازع في الآخر هو اقرب وكل كل
شهادته وبعضه ومنها العادة الدينية وان لم تتحقق فتأكد تحقيق بان يعلم من كل منها
السرد بقاء الآخر وبالمعكس او بالتعاقب ولو كانت العادة من اصول الجائز اختص
بالقول الخالي منها دون الآخر ولا لملك كل غريم بدشهادة العمل عليه بان يقدره
ويخلص ولو شهد احد بعد وفاته قبلت اذا لم يتحقق فتأكد او اما العادة الدينية فغيره
ما فيه لقبول شهادة المسلم على اهل الارباب ولا يقبل شهادة اهل البع عندنا
مخوفاً عنهم عن الايمان وان اتصفوا بالاسلام او لم يتسمى منها المخوف على الاذآ
قبل اسطفاق الحاكم فلو تبرع قبله رد في حق الادوي ولا فدية التبرع قبل الرعي
او بعد ما ولا يصير بالرد مجرباً ولا يفي حقوق الله تعالى والمأثر الحكي في الظاهر
الرد في مثل السرقة ثبت القطع دون الغرم على تردد ما الطلاق والعاق والرضاع
والخلع والنفقة عن القصاص فلهذا فيها آخر غالب ومن ثم لم تقطعاً براضية فيقول
قبول التبرع فيها والوقف العام الاقرب فيه القبول بخلاف الخاص ان قلنا بالاشتغال

الى

الى الوقف عليه وفي شرآ الآب وجب لان الغرض عقد ويدفعه ان ثبت بغير عرض
فهو ايجاب بالبايع وان ثبت لعرض قد دفع على الرعي والفرق بين الخلع وعرض
غاية ان العرض في الخلع والنقض غير مقصود بانه بخلاف التبرع في مال الاب ويجوز
ثبوت العرض في الخلع والتبرع في العتق بشهادة التبرع بما الحق الله فهو قد ثبت بما
ما لا يجب اصلاً او ما لا احتمال ثبوت الطلاق بمجره من العرض في الخلع فهو ما لا
كان للمدعي الابن فالقبول اقرب وكان المكان مدعي الخلع التبرع في كون النسب
حقوق الله تعالى احتمال لان الشرع اثبت الانساب ومنع قطعها في كل العتق
ومنها التبرع بد الشهادته فلو شهد المستعبد بالنقض فزوت ثم تاهت قبلت في كل شئ
الاظهار وفيه لان الطيب ثبت على ايات الصدق من التجبر الرقودت منهم والمغ
منه لثبات المجلس لقبول شهادته ولو قيل بالقبول مع تحقيق عدائته وتوبته كان
وبها ما القاسم العلن يقبل ولو ردت شهادته اذا تاب بل قال الشيخ رحمه الله
يجوز ان يقال له شهادته قبل شهادته وهذا ان علم منه التوبة بقراري الاطوال
وفي النهاية اطلق القبول بقبوله شهادته ايها اذا صار عدلاً ولم يقبل الاعلان في
وهذا لسبب اوديس يستثنى الطلاق وهو بناء على انه لم يحصره شاهد عدل لذل
خضراء ومنا اوعا بافتقار القاصي برفدت ثم جازها بعد العدالة سمعت وكنا
لوفقت الشاهدان بعد الطلاق ثم شهدا ثم عدلا فاعادها ولو شهد الكافر والبصير
والعديم زالت الموانع قبلت قطعاً لان الرعي باسباب ظاهرة لا تنفي فيها **زوج**
هل عيلت الحاكم سماع شهادته هي لا الاقرب كما مع علم المنازع بعدم الغايه ومجمل
ان يصحح الى شهادة القاسم ثم رد بها زجر الله عن القس اذا ظن ان ذلك يورث
فيه **سب** ليس من التهمة العنصرية فقبلت شهادته جميع الاقرب آ لا قرباً لهم حتى

الابن والاب لا يشترط الضيق في شهادة الى الدلالة او عليه وكذا الاخ والاخت
 وقدره في الزنا بضميمة عدل في الجمع وفيه بعد ولا من التهمة الاختصاص بالحق لان
 ربما كان سببا في الامور المعروفة ثم يستحي له اعلام الشبهة في الحال مثلا لا يكون
 في الملاء فيعرض للتزويج ولا شهادة البدوي على القروي والسكنى والفتان الجند
 في المسلمين فقال ليس للفتي ان يشهد قال وكذا الوشيط المقر على الشاهد ان لا يشهد
 اشع من الشهادة ومنع من قول شهادة البدوي على القروي لان كان له الباري
 لو يحضره قروي او كان بالقتل بعين حاضرة قروي وفي شهادة الاجرة استا جوة مثلا
 فقبلها ابن ادريس وقال الصدوقان والثيابيان والشيخ لا يقبل له ما دام اجله
 العلاء وروى عنه في رواية في بصيرة كرهه ثم ادخله وقال القاضي تروى عنه التهمة
 الحياطة والقصاص لما منع الثوب اليه ويقبل شهادة الضيف وما السائل كجده
 فالشهر بعد قبولها الصحيح على وجهه عن اخيه ولو ثبت محمد بن سالم عن الجاهل
 لا يجرى في اذا اعطى ويخط اذا منع وفيه اينا الى قصته واستدل بها بانه ليس
 من دعوى الضرر به الى ذلك وهو حسن وفي حكمه السائل بكفة الطفيل **فانها** الحر
 واختلف فيها الاصح بانها بغير عقيل مطلقا ولو كان الجند الا على البدل والكافر
 والحلبي منها عن سيرة وله والعظم على القول مطلقا الا على السيد جميعا من العلاء
 وقوم التهمة لكان سلطنة السيد عليه ولو تحجر بعض قيل تبطل الاثارة
 ان كالفن **بما** انما اقدم العقوق فلو مثل الولد على والده وبت عند الاكثر
 وفقل الشيخ في الاجماع والابن جردا وبن الحسين وعلى بن مويين على القيل
 واختار المرتضى وهو قروي والاجماع جرحه على من عرقه وفي حكمه الجرحان هلا
 على الاقرب المعتبر باجماع الشرائط حال الاداء الى الحكم لاحال التحمل فلو

عزل

تحمل ناقصا ثم كل حين الاداء سمعت ولو طوى القس او الكفر او العداوة بعد الاداء
 قبل الحكم له بحكم به على الاقرب وقال الشيخ وابن ادريس بحكم لصدق العدالة
 الشهادة والمفاضل القولان وقيل ان كان حقا لله فعله بحكمه والاحكم ولو اشد
 على المحققين فالقصاص والقذف غلب حتى الادى وفي السرقه بحكم بالمال
 خاصه ولو تجدد بعد الحكم وقبل الاستيفاء استمر في غير حتى الله لسائر على
 التحفيف ولو كان بعد الاستيفاء فلا بعض مطلقا ولو ثبت مانع سابق على الحكم
 نقض مطلقا فان كان قتل او جرحا فالديني بنت المال ولو باشره الولي
 على الاصح اذا كان بحكم الحاكم الا ان يعترف بطلان الدعوى وان كان بالا
 استيفاء فان تلف قبله من المحكوم له فان اعرض عنه الحاكم عند الشيخ ثم رجع
 عليه ولو ماتت الشهادة بعد الاقامة حكم وان عدلوا بعد الموت ويقبل
 شهادة الاعشى فيما لا يفتقر الى الروية ولو تحمل الشهادة بمصر ثم كلف جازت
 اقامتها ان كانت مما لا يفتقر الى الجور والاشراط معرفة بالشهر وعلية قطعا
 باسمه ونسبه او يعرفه عنده عدلان او يثبت مقبوضا بيده وكذا في تحمل الحاكم
 والاصم مسوع في مبصرات وفي رواية جميل عن الصادق عليه السلام لو
 شهد بالقتل اخذنا باول قوله لا ثبانية وعليه الشيخ وتباعه ولو تصيدوا
 بالقتل والاكثر على الطلاق وقيل شهادة وهو الاصح وفي طريق الرواية يدل
 بن زباد وهو مجروح والاخرس اذا قمت شأته بمن حجب عن عدلين قبلت
 شهادته ولو لم يترجمان فرعين عليه ولا يكفي الاثارة في شهادة الناطق
 ومن شهد بغير فنيين فهو الاصل والضابط في تحمل الشهادة العلم بالسماع
 او الرواية او بهما معا فيكفي الاستفاض في تسعة النسب والملك المطلق والوقف

الشهادة على ما يحتاج اليه
 يفتقر الى امر الشفيع وصح
 كونه من جرحه عند الحاكم محمد

والنكاح والموت والولاية والولاية والعق والرق والمراد بها انجاب جماعة
تياخهم فوهم العالم وقيل يحصله وقيل يكفي الشاهدان بناء على اعتبار
الظن ولو شهد بالملك واسده الى سبب ثبت بالاستفاضه كالأرض قيل
ولو كان لا يثبت بها كالباع والغنم قبله اصل الملك لا في السبب وتظهر القايض
في رخصة على مدعى اخر ومتى اجتمع في ملك استفاضه ويقتصر في الاجتماع
منازع فهو متهم في الامكان فلك الشاهد القطع بالملك وكذا كل واحد من الثلثة
على الاقوى والبلد قري من الاستفاضه مع المعارضة ولا يجوز الاقامه الامع
الذكر ولا غيره بالخط وان من التزوير عند المحلبيين وقد لاكثر اذ كان المدعي
ثقة وشهدا آخر ثقة قاسمها لولا برع من يدين اصادقهم ومجمل قامة الشاهد
عند دعا المدعي وان لم يكن استدعاه وقال ابن الجني والشيخ والحلي لا يجب
الامع الاستدعاء الا ان يحذف بطلان الحق ولو كان صاحب الحق لا يعلم
بشهادتهما وجب عليه ما يعرفه ان خافا بطلان الحق بدون شهادة تمام كانا
عدلين ولو كان احدهما عدلا وجب عليه وفي وجوب التعريف على القاسم
تزداد قربا وجوب لتوقع العدالة بالتزوير ويكره ان يشهد للحالف اذا خشي رد
شهادته عند الاقامة وليست الشهادة شروطا في النكاح والرجعة والبيع وهي
شروط في وقوع الطلاق قيل وفي التبري من ضمان الجارية وفي جميع المالك
بالاجرة لو هرب عامل المساقاة واستاجر عليه ونوى الرجوع ولم يشأ ولا
يزعم الاقامه من ايمان الشاهد بلفظ الشهادة فيقول ان شهد بكذا وانا شاهد
الآن كما او شهدت عليه ولو قال اعلم وانقضى الخبر عن علم او حق لم يسمع
قاله بعض الاصحاب ويجوز ان يشهد على مبيع لصفات توافق عليها المتعاقدان

ولان

وان لم يعرف الشاهد فيشهد بما سمع منهما **فمن** لا بد من موافقة الشهادة للمدعي
وتوافق الشاهد من معناه لفظا فلو قال احد ما حصب وقال الآخر انزع قهرا
او ظلم قبل بخلاف ما لو قال احدهما باع وقال الآخر اقر بالبيع وكذا لو كانت
الشهادة على عقد فاختلغا في زمانه او مكانه او صفته بطلت وحيث لا تكاذب
بين الشاهد من له الحلف مع احدهما قيل وكذا لو تكاذبا لان التعارض انما يكون
بين البنتين الكافيتين ولو شهد احدهما ان اقر بالبيع والآخر بالغير ثبت
الالف بهما والآخر باليمين ولو شهد احدهما ان اقر بالعربة والآخر بالبحر قبل
مع اختلاف الزمان ومع ايجاده بحيث لا يمكن الاجتماع برد الشهادة للتكاذب
قيل ولو شهد على مقر بالف فطلب المقر له ان يشهد له ببعضها حاز لاستلزام
الكل حرمه ولو قال المدعي لا يمين لي ثم احضرها سمعت فاعلمه ذكر او كان لا يعلم
واولى منه لو قال لا اعلم ثم احضرها وتقسم المحقوق بالنسبة الى الشهود فاشأ
احدهما ما لا يثبت لاشهادته ابعد رجلا وهو اللواط والسخي **والثاني** ما لا يثبت
الا بارتبة او ثلثة واسمين وهو الزنا الموجب للجم فان شهد رجلان واربعة
نساء ثبت الجدل لا الرجوع فان شهد رجل وست نساء وظاهر ابن الجني مساواة
اللواط والسخي للزنا في شهادة النساء ومنع بعض الاصحاب من قبول رجلين
واربع نساء في الجدل واختاره الفاضل وظاهر رواية الحلبي شيئا وما لا خلاف ان
ففي اشتراط شهدها اصلها ولا يكفي شاهدين وجمان والفايرة لا في الحد بل
في نشر المحرم وفي سقوط حد القذف عن القاذف لو قام شاهدين باقرار
المقذوف بالزنا وقوى في البسوط الشاهدين **والثالث** ما لا يثبت الا برجلين
هو ثمان البهيمة والسرقة وشرب الخمر والزنا والقذف والطلاق ولو جعفر

والعده والخامس على قول والوكاله والوصاية والسب والهلالة والنكاح والرجوع
للقود على قول والعنف والوكاله والتدليس والكفارة وقوى في البسوط ثبوت العنف
بشاهد وامرأتين وفي الخلاف نفاه والنكاح عند المعين وحملته تعالى وسداد
وبن ادريس واحد قول الشيخ وثبته الصدوقان وجماعة رجل وامرأتين لم يثبت
مجرد بن الفضل عن الرضا عن غيره وابانها رواية السكوني عن علي عليه السلام
والثبوت قوى والبلوغ والحرج والتعويل والعنف عن القصاص وضبط الاصحاب
ذلك بكل ما كان من حقوق الامسين ليس ما لا ولا المقصود منه المال
ولا بينهما ما ثبت رجلين او رجل وامرأتين او رجل وعين او امرأتين وعينين
يعين وهو ما كان ما لا او الغرض منه المال كقتل الخطأ وخرج العمد المشتل على
الفرير وكأهائمه والمثقلة وما لا قد كفيه كقتل المولد والمسلم الكافر
والحر العبد ومشاركه العايد الخاطي على قول الشيخ في الخلاف باثنا العرفي
بمخلاف شريك لا يثبت قتل الولد وحقوق العاوضات كالسبع والاحارة والصبيح
والربويز والقرض والعصب وحقوق الاموال كالنكاح والاحل والشفعة
الوصية له وقبض نجوم المكاتب حتى الاخير على قول قوى للشيخ حيث ولو توفى
على الاقربا فاكان خاصا وفي النهاية والمقتنع والرسالة لم يذكر سوى الذين
في الثبوت بالشاهد والعين وضع بن ادريس منع من قبول امرأتين ويعين في ذلك
ولو اشتمل الحق على حتى الله فمكالمه ثبوت ذلك المال دون القطع ولو شهد
رجل وامرأتان بالنكاح ثبت المهر دون العقد وفيه بعد المتناهي بخلاف التيمم
وقاضيا ما ثبت بشهادة الرجال والنساء منفردات ومنفردات وهو ما
يسر اطلاع الرجال عليه غالبا كالا لولده ولاستهلال وعيوب النساء الباطنة

والرضاع

والرضاع على الاقربى وضع بن البراج من قبول شهادة الرجال فيما لا يجوز
لهم النظر اليه وهو ضعيف **وما بينهما** ما ثبت بشهادة رجل واحد وهو ما لا
شهر رمضان عند سلا وجعله ثمة وفي الاقطار عند تمام الثلثين على هذا القول
نظرا قربة ذلك لا يثبت ثمة فيما لا يثبت صريحا كالنسب والولادة **وما بينهما**
ما ثبت بشهادة امرأه واحدة وهو الوصية بالمال والاستهلال فيثبت ربع الوصية
وربع الميراث وبالمراة نصف وبثلاث ثلثه الارباع وارباع الجميع كل ذلك
بغير عين ولو حلف مع امرأتين ثبت الجميع وظاهر بن البراج اشتراط قهر الرجال
وتعبد بن ادريس ولا يجوز للمرأة تصديق المال بصيرة او حتى برالربع ولو فعلت
قبل طهارا وفي استحالة الشهادة ذلك مع عده بالحال نظرا قربة ذلك ان علم
بالوصية ولو شهد عدل واحد ففي الحاقا قربة المرأة وبالمراة او سقوط شهادتها
التفصيل قبل المعنى لمرأ الرصية فيخاف مع وان لم يعلم الحق بالمرأة او جرد
اشكل منه الحق **فما بينهما** ما قاله المعين رحمه الله نعم من قبول شهادة امرأتين
مسلمتين مسورتين فيما لا يطلع عليه الرجال كعيوب النساء والعزرة والحيف
والنفاس والولادة والاستهلال والرضاع ولو لم يوجد الا امرأة ما من قبلة
دخوه قول سلا **ثبوتها** ذهب الحسن وابن الجيّد الى قبول شهادة النساء
مع الرجال في الطلاق وهذا رديع ان البسوط ذلك وفيه قبول شهادتين
منفردات في قتل برجب القود وفي النهاية يجب بشهادة من الديكة القود حتى
جماعة والفاضل جميعا في الاخبار وبالجملة المحلبي فاشتت بشهادة المرأة
ربع ذية النفس وبالمراة نصف لئلا يطل الدم وضع في الخلاف وموضع
من البسوط من قبول امرأتين ورجل في الرديعة وحملها فاضل على دعوى الرديعة

لا المالك ويشكل بان اللدعي ينفي عنه الضمان وهو **الدوس** في الشهادة على
الشهادة وانما يجوز سره فلا تسمع شهادة الفرع على شهادته ومحلها استحقاق الناس
حتى القصاص والعق والطلاق لا استحقاق الله نعم كالحمد وفي حد السرور والقتل
خلاف من مراعاة الحقيقين ولو قوبل ان آداب الوطأ او تيان البهائم ثبت بينهما
على ما سوت سمع الشهادة عليهما في نشر الحريمة وتحرير البهيمة اربعها لا في الحرم
التعزير ويجب على كل شاهد شاهدان لتثبت شهادته بهما ويكفي شهادة الاشتر
على كل من الشاهدين بل يجوز ان يكون الاصل فرع اخر بناء على ان شهادة الاصل
تثبت بشهادة الفرع ولو قلنا يقرون مقام الاصل في اثبات الحق اشتراط سماعه
الشهود وهذا ضعف الشيخ رحمه الله نعم وفيما يقبل فيه شهادة النساء على كل امرأة
اربع وقيل لا يكون النساء افرها وهو ضعيف وانما تقبل شهادة الفرع عز تنفذ
الاصل بموتها وبغيره او خوف او مرض وشهد ويكفي في ذلك مشقة الحضور ونقل
في الخلل فتقبل شهادته الفرع مع امكان حضور الاصل وجنح اليه وفي رواية محمد
بن مسلم تلويح ضعيف اليه ولو حضر الاصل بعد الحكم فلا اثر ولا سقط الفرع وان
احالف ولو قال الاصل لعائده قال جماعة يعمل بالا عدل فان استويا طهرت
شهادته الفرع وابن الجبينة قال لو شهد عليه اثنان لم ينفيت المحجودة وفيه اشارة
الى ان تعدد الحضور غير معتبر وقال المتأخرون لا حكم للفرع هنا دافق وخالف
وبالاول صحيح عبد الرحمن عن الصادق ع لا بد من العدل في الاصل والفرع فان
عدل الفرع والا بحكام ولو ظهر فسق الاصل بعد الاستماع لتبطل الحكم بطرف
وكذا لو استرق الشهود عليه ولا يمنع طرأان العي ولا من تعيين شاهدين في الاصل
فلا يكفي ائمة اعدان وليس عليه ان يشهد على صدق شاهد الاصل ثم مراتب

القتل

القتل **الثالث** الاستماع وهو قوله ائمة على شهادتها في ائمة القتل كما
وهو اعلاها **الثاني** ان يسمع شهادته عند الحاكم **الثالث** ان يسمع قول ائمة
الحاكم ائمة ان لغلان على فلان كما بسبب كتابا لا ريب في جواز الشهادة في القوتين
الاولتين بخلافه يقول في الاولي ائمة وفي الثانية سمعة لشهد عند الحاكم
في الثالثة احتمال اقر بالجواز لان العدل لا يتسامح الى مثل هذه الغاية بل هو
يذكر السبب فلا شهادة لا عتبات التسامح بثله ولحق بالبرية الثانية قوله عز
شهادته شوته او يجوز منه بان لغلان على فلان كما وكذا لو قال شهادة لا ارياب
فيها ولا اشدك ولحق بالاول ان يسمع ان يستمرعي شاهدا استرا لا انه لا يقبل ائمة
بل ائمة فلا تاجز في **دوس** في الرجوع ذال جميع الشاهدين قبل الحكم او يحكم
ان رجعا بعد الحكم وان بالمال فيها المشهود عليه وان كانت العين فاعماله
يستوفى المال على الاصح وفي النهاية تستعاد العين القائمة وفي الوسيلة كذلك
وانه لو كان قبل استيفاء الحق نقص الحكم ولا ريب في ان الرجوع فيما يوجب الحد
قبل استيفاءه جلد الحد سوا كان لله او للانسان لقيام الشهادة العارية ولو اطلح
الغريم بعد الحكم على قد غم رجعا عما اقل الاسر بن ولو ابراه فلا يرجع ولو رجع
احد ما اعزم نصيبه ولو نادى على اثنين فالمعزوم مودع على الجميع على الاصح
لو كان رجل وعشر نسوة ف عليه السدرس وقيل النصف وعلى كل واحد نصف
السدرس ولو قال شهود القتل تم هذا الكذب اقتض منهم ومن بعضهم ورد عليه
ما زاد عن جانيته وان قالوا خطانا انا الذي ولدنا فتر في العمد الخطا ومن كل
واحد لا زعم قوله ولو قالوا القتل نطق ائمة لا يقبل قوله قبل يقتض منه كما يقتض
من قتل من يضرب لا يقتله مثله لفظه صحته ولو رجع احد لا ريب في اننا

كتاب في القتل

استخلص بالحكم وفيها يلزم ان قال تعددت قبل ورد الباقر عليه السلام اربع
ديته وان قال او هفت فليكن ربيع الدين ويظهر ذلك من كلامه في الحديث وقصر
الحليون الحكم على المقر ولور جماعن الطلاق قبل الدخول غيرها النصف الذي
عزيمه لان كان معهما السقوط بوجهها او الفسخ لعيب وبغير الدخول لانها ان الا
ان نقول بضمان مستغنى البضع فيضمان مهر المثل وان طلق في الحلاق ضمان البضع
والا فالحجر على المراض في الطلاق لان يخرج البضع من المثل ماله وفي النهاية
لور جماعن الطلاق بعد تزويجها اذنت الى الاول وضمان المهر الثاني وحمل
على تزويجها اذنت الى الاول وضمان المهر الثاني وحمل على تزويجها لا يحكم
الحاكم ولور جماعن الشهادة للزوج بالنيكاح وقد دخل غيرها لها الزايد عن المسمى
من مهر المثل ان كان ولو طلق قبل الدخول فلا يحرم ولو كان الشهادة للزوج جماعن
غيره للزوج ما قبضته السالم والا فالزاد عن مهر المثل عن المسمى ان كان ولور جماعن
عن الشهادة بالكتابة فان رد في الرق فلا شيء ان كان قد استوفى مائة ولا استعمل
ضمان اجرتها وان عتق بالكتابة ضمان القيمة لا بما قبضه كسب فلا يحسب عليه ولو
اراد السيد تعجيل غيرها لزمها نقص قيمة الكتاب عن الفس وكذا لور جماعن
الشهادة بالاستيلاء وكذا لور جماعن الشهادة بالعتق غيرها القيمة ولو كان عن
التدبير فالظاهر لهم الرجوع لغرضه على نقضه الا ان يكون شديدا وقتلنا ابدن
جواز الرجوع ولور جماعن مؤثر غيرها للورثة ويحتمل التعريف للورثة فان رجعا
من حصة الورثة اذ لا يلزم عليه ان شاء الرجوع لنفع الورثة نفق وعنفه سبب
عن الشهادة ولا فرق بين العمد والخطأ في ذلك كله سوى الدم نعم بغير التعريف
بالمعتمد دون الخطأ ولو ثبت التزوير فنقض الحكم وغرر واداهم واغرموا فأت

بشهادتهم

بشهادتهم ولما ثبت التزوير بقطع كمال الحكم لا بشهادة غيرهما لان تعارض
ولا باقرارهما لان رجوع **كتاب التزوير** اما التزوير فهو التزوير الكمال
المسلم الحقا والقاصد غير المحجور عليه بفعل او ترك بقوله الله او بالقرينة ويستحب
الوقار بنذر الكافر اذا السلم وبما لم يفرق بقوله الله او غيره من الاسماء الخاصة
وقال ابن حمزة ان قال على كذا ان كان كذا وجب الوقار ولو كفاية وان قال على
كذا استحباب الوقار ففرق بين المشرط وغيره وفيه بين والتزوج حل في الزوجه
فيما عدا فضل الواجب وترك المحرم حتى في الحجارة عليها وكذا السيد لصدده
والدلوله على الظاهر ولو زال الحجر قبل الحل لزم في الاقرى ويقسم الى متعلق
على شرط ومتبرع به والشرط يعتبر كونه ما ينافي فالشرط الظاهر بالمعصية والرجوع عن
الطاعة وما وكذا لو كان شكرا اعتبر كونه صالحا متعلقا بالشكر كالمعاقبة وخط القدر
لا كما لمعصية والحجارة يعتبر كونه طاعة مطلقة وفي وقوع المتبرع به خلاف فتنه الموضعي
والاكثر على الوقوع وكذا في اعتبار اللفظ فيه فاعتبره اربابا وليس خلافا للشيخين
وهل يشترط نية القرينة للصيغة او يكفي التفرغ في الصيغة الاقرب الثاني ولا يربن
كونه متعلقه مقدورا فلو تدر المشع عقدا او عاراة كالمجموع بين الصدين والصعود الى
السما فلفظ ولو تجدد الحجر انفسه فان عادت العقدة عاد قتل ويكفر لو عجز بغير وقته
والتمكن من فعله وهو حتى ان كان مضيقا او غلب على ظنه العجز بغيره ولا فلا كفاؤه
ولو تدر الحج لعياله قصدوا احصر سقط ولا قضاء ولو تركه فوات قبل مضي الزمان
فكذلك وكذا لوررض او منه عدو وعلى اشكال من توهم ارتفاع العمد لو سافر
ومن امتناع وقوع خلاف معلوم الله فمعه بحث كذا في وفي متعلق التزوير
بالمباح شرطها او جبراف نظر اقره بتطابقة الاولى في الدين والدينيا ومع التساوي

القيمة في التعين ولا يملك المنزول له إلا بآء وفي وجوب قبوله نظر في شئ من قوم انه
كالدين والاهبة المنزلة في هذا الصنفية ويجوز ان قلنا بغيره سقط عن النادر
ولو اطلق قد في النعمة صح ولا يجزى غيره وفي اجزاء احتساب الدين هنا على المستحق
نظر في الاجزاء ولو ابراه المستحق هنا او هبه المعين قبل قبضته او اعتاض عنه
مكن الصحن ان كان يصدق نذر ان لفان على كذا او غدا في اول العتبة المعينة و
جذبه ان نذر صدقة عليه او اهداء اليها او الاصل له يجزى الا بآء والهدية و
الاعتياض وعليه تفرع وفاة المنزول له نعم له المطالبة به على التقادير ولو اختلفا
في الدفع خلف المنكر ويجوز التوكيل في دفعه وقبضه ولو عين شاة ففتت تفرع
على التملك والصدق فيملكه للمنزول ان قلنا بالملك القهرى وان قال ان
الصدق به في ملكه هنا نذر من اجزاء باخذ الا سباب مجرى وقوع المنيام لاد
لو جعل المال صدقة بالنذر في جزو وجب على ملكه نذر من اجزاء مجرى الوقت العام
ام لا وقطع الفاضل بالخروج ولو اطلق الصدقة اجزاء مساها ولا يجزى الكلمة الطيبة
ولا تسليم العلم وتسميتها صدقة مجاز نعم يجزى ابراه الغريم وفي مجازها على الفتى او
الهاشمي اشكاله الاشكال مع التعين ولو نذر الصدقة بما يملكه من الامع الضرورة
فيطلب في قدورها فان مكن التفرع والتصرف في المال ثم تدرج الصدقة وجب الاقرب
عدم وجوب الصدقة بما لا يضربها وسيل الله الخبز وسيل الثواب كل قر كنه
او موزع حاج او ابراه او غاير وطالب علم او عماره مسجد او مدرسة او باط ولو نذر
صوف زكوة او خمس او مئتين لزم اذا لم ينف في التحيل المأمور به ولو نذر في الفضيلة
كالسوط او اعطاء الرحم او الاقرب لا عدل فيه نظر في قرب مراعاة التذلل في خرج
المعين عن الاستحقاق بطل فلو عاد الى الاستحقاق فالاقرب يعود والنذر ما لم يكن

قد اخبر جده ولو نذر الصدقة من مال الرشي كبر فماتت ذرية له لم يبرأ الي بكره عن
ابو الحسن ثم ولو قال ببال كثير ففي قضيه لهادي مع المتك كل ثمانون ودرهما او
الى المتكامل بردها او دينارا او ثوب القاضل القاب المطلق ثمانون درهما
والجهد في ثمانون من ذلك النوع ولو نذر بر اجزاء مساها من صلوة ركعتين او
صوم يوم او الصدقة بغير لولا به مسمع عن الصادق ع ولو نذر صوم يوم قدومه
بطل عند الشيخ سواء قدم ليل الا بالاجماع او نها والعدم الا سكان وابن الحين ان قدم
نما بالاوله يتناول صاته واحاط بقضائه والا قرب مراعاة اسكان لينة لا قضا
ولو علم قدومه ونية اجزاء لا قضا فالمر في البسوط ولو نذر با صام ما ابراهما
فلو وجب عليه صوم شتاج فالاقرب ان لا يغفل بالتتابع وفي المبسوط يصومه فيما
يحصل بالمتابعة عن الكفارة ثم يقينه سواء تقدم على الكفارة في الوجوب ام تأخر
وابن ادريس يقول فرضه الى الاطعام وفيه اشارة الى ان الكفارة مرتبة فالخير
يمكن خذوها لعدم الضرورة وخوها القيل المتعفف للتحير وعدم صلاحية المانع
وهو اصح ومجرب قبل السابع في النذر ولا يكفي مجاوزة الضف الا في الشهر والشهرين
وطرده الشيخ في الشرايين يدي على نصفها يوم ونسب الى الحكم وليس لان من تاب
التوبة الا في على الاعلا او من ابا الحقيقة الشرعية للطهارة كما طرد الكثير في
الاقراء ولو نذر عتق بقية اجزات المعينة والصغير والمؤمنة والكافرة ان مجوز نا
عتق الكافر مطلقا كقول الشيخ في المبسوط والمختلف ولو نذرها مبد وجب
قدورها بالكفر فان كان له حاله الاسلام او صفة من مجبر لزم وان اشتمل على
معصية بطل في الدنيا به عتق الكافر لزم عتق معين ان ادبل بطيرة
الحسن من صالح في اعتاق على من كان نصرانيا فاسلم حين عتقه وكل نذر يجب

مفيدان من اثنين فله فيه فان اخل به عند كفره قضاء وان كان مطلقا فهو منع
وقال بعض الاصحاب يضيّق بوجود شرطه وهو احوط **تمتع** متعلق بالعهد
كمتعلق النذر واحكامه وارده فيه وصورة عاهدت الله او على عهد الله ان فعل
كذا مطلقا او مجردا ويشترط فيه ما يشترط في النذر والخلاف في انعقاده بالضمير
كالنذر **كتاب اليمين** وهي هذا الحلف بالله او بامر الله الخاصه لتحقيق ما
يجعل المخالفه والموافقه في الاستقبال وانما اختص الحلف بالله لقوله صلى الله
عليه وآله من كان حافيا فليحلف بالله او بغيره يحرم الحلف بالاصنام ونسبها
للمنهي عن الحلف بالطوائف وكره الحلف بغير ذلك وما قيل بالتحريم ولا ينعقد
برمين واليمين الجيدة لا يارس بالحلف بما عظم الله من المحقق كقوله وحق القرآن
وحتى رسول الله وفي رواية محمد بن مسلم عن الباقر ع ليس بخلفه ان يقسم الا بالحق
بالله هو قوله والله وبالله وبالله بالحجر واليمين الله وما انقص منها وقيل الحلف بالله
هو قوله والذي نفسي بيده ومقلب القلوب والبصائر والاول الذي ليس كذلك
شي لا ينزل لول المعبود الحق الا في السموات والارض ولم يجعل اسم الله تعالى
وهو ضعيف لان مرجع الى اسم الله على صفات الافعال كالحق والرازق التي
هي اعم من الاسماء الدالة على صفات الذات كالرحمن الرحيم التي هي دون اسم
الذات وهو الله جل اسمه بل هو الاسم الجامع ويعقد بالمشتركة اذا غلبت على
الله كالرب والخالق والبارئ والرازق بخلاف غير الخالق كالموجود والقادر
السميع والبصير ويعقد هان الجند بهما ويعقد بجلال الله وعظمته وكبريائه
وبقوله لعن الله وحق الله على الاقرى اذا قصد به الحق والمستحق للالهية ولو
قصد بها محجب الله عبادته لم ينعقد ولو اطلق فالاقرب لا انعقاد لان الاستعمال

على

في الاولين اغلب ولو قال والحق فوجهان مترتيبان واولى بالانعقاد لان
اشتركا الا انه في الله اغلب كالرحيم والعليم والحي والقيوم ولو قال اقسمت او حلفت او
اقسم او اقسمت له يمكن مينا حتى يذكر المقسم به ولو قال ادرت الاخبار دين ولو قال
اشهد بالله فهو يمين عند الشيخ لا يستعمل في ايمان اللعان بخلاف اعزم بالله لعدم
ثبوت شرع عا ولا عرفا ولا عبرة بالنظر في العتاق والطلاق وايمان السيد وقوله هي
كافرا وعبد الصنم او يا ضاه او لا يا شائيك وقوله من الجند في الطلاق والعتاق
والصدق ونزول الحلف بالبله من الله ومن رسوله او احدا لا يقر عليهم السلام حرام
وفي جوب الكفارة بل هو بالحق خلاف واجوب الشخان بالحق بكفارة فلهما
والجواب يجب به وجوب القول اذ لم يعلق على شرط وان ادرت له يوجب شيئا وفي
توقيع العسكري ع الى محمد بن الحسن الصفار يطعم عشرة مساكين لكل مسكين بسبعة
الله وقال الصدوق لو قال ان كنتم ذاقوا فاعلموا اني الله عز وجل وكل من لم يكن
سئل الله وهو يمين دين محمد صلى الله عليه وآله فانه يصوم ثلثة ايام ويصدق
على عشرة مساكين وقرنا التحقيق احترام من يمين اللغو فانه لم يقصد بها التحقيق
والقصد شرط عندنا وان نطق بالصريح فلو حلف الغافل والساي والفضيان
بما يرفع القصد لم ينعقد واحترام من يمين المكره ويمين المناشدة مثل والله
فاصدا عقد اليمين على صاحب فان محققه معش بالنسبة الى المحالف والنص
على استنجا ايجاب المناشدة واعترا اسكان المخالفه والموافقه للخبر والواجب
مثل الكون في الحجر والمنع عقلا كالحجج من القيصين وعادة كالصود والسماء
او شرعا كترك الصلوة فان كل ذلك لا ينعقد ولو تجدد الحجر في المقارن الا ان
يعد القدر في غير الميعد بوقت والتقدير بالاستقبال يخرج به الحلف على الماضي

كتاب اليمين

كتاب التفسير

والحال ان تصور دوى الغوس في الاثم المتوعد عليها بالنار في قوله نعم ان الذين
ليشتركون في عبادته واما نعم ثنائيا قليلا الا ان كانت كاذبة وتعد والاذنى
لغيره ولا كفارة للغوس سواء الاستغفار وان تضافت ظلمة بعد رده لقوله صلى
الله عليه وآله خمس من الكبائر لا كفارة فيها الا شرك بالله وعقوق الوالدين و
نهب المسلم والغار من الرصف واليمين الغموس ولو اكره على عين الغموس تأويل
في المقرء والا سناد المفرد كقصد احد معاني المشترك او الجمان مثل ان يرب الكفا
محصل العتق من الجمار والبلد والاسناد ما فعلته بمصر وفي السفر وقت العصر
لو كتب الهبائيا عاواثهم حلف على الشراء موبيا ولو لم يحسن فلا شيء عليه
وليس للظالم التأويل ولا يخرج من الغموس فان النية شبه المستحلف للحق ولو ذكر
اليمين من غير مغايرة في المتعلق فالظاهر انها واحدة قاله جماعة سوا قصد التاكيد
او التأسيس **ورس** قد يجب اليمين في مثل انقاذ مؤمن من ظالمه وان كان كاذبا
وتأويل وقد يجزم اذا كانت كاذبة لا ضرورة وقد يستحب كرفع الظالم عن مال المحلف
به وقد نكره كما اذا كثر وكما حلف على القليل من المال وما عداها مباح و
يجوز الاستثناء بمشيتها لله نعم لفظا متصلا عما رده فلا يضر الشف أو التذكرة ولا
يكفي النية وان اقترنت باليمين قاله في للبسوط ومنعه بن ادريس في النهاية
يكفي ان حلف سر وفي المختلف يكفي مطلقا وهو قوي وعليه رواية عبد الله بن
سبر بن جحاز استثناء الناسي الحار بين يومين يوما ولا يشترط ان يكون الا عند
التلفظ ولا فرق بين متعلقات اليمين في ذلك وقول الفاضل بقصور ما لم يعلم
مشية الله تعالى اياه اذ روى عقب المطلقا والعتق والنذر والاذن بالمشية
فاصدا التبرك لم يضر ولا بطل والشيخ قوي لان وقطع بن ادريس بغير الاستثناء

فما

فيما عدا اليمين ولزعم الابقاع وهو قوي في الافراد ويجوز تعليقها بشرط في
عقدها وحملها سواء كانت مشية غيرها ولا كفارة في العقد لا شربا ان شارب
وفي الحبل لا شربا الا ان يشارب وكذا في النفي لا شربا لان يشارب ويشرب
الاستثناء الى رفع المستثنى من تعقيب الاثبات نفى وبالعكس ولو قصد عكس ذلك
دين نيته وكلما كان العقد موقفا وجهل الشرط فلا عقد وكلما كان الحبل موقفا
فهو منقذه لا مع علم شرط الحبل ولا فرق بين تقديم الشرط وتأخيره ويشترط في
الحالف شرط النذر ورفع الحجر ولا اشكال هنا في التوقف على اذن الاب وان
علاما لم يكن في فعل واجبا وذلك محرم ولو جعل على الترك والفعل جزاء كقول
او صدقة فالأقرب توقفه على اذن الولي ويصح من الكافر وان لم يصح نذره لان
القرير مراده هناك دون هذه ولو قلنا بانقضاء المباح الصريح شكل الفرق
ومنع في الخلاف من يمين الكافر نظر الى انه لا يعرف الله ويشيع منه التكبير حثيث
ثم تردد وقطع في البسوط بالحول وقطع بن ادريس بالمنع والفاضل فرق بين الكافر بمحمد
الرب وعجزه والفايد في بقاء اليمين لو اسلم والعقاب عليها لو مات على كفره لا
في تارك الكفار لو سبى الحث الاسلام لانها تنقطع **فائدة** متعلق اليمين كمتعلق
النذر ولا اشكال هنا في تعليقها بالمباح وبإعانة الاولى في الدين والدنيا
وترجيح مقتضى اليمين مع التساوي وهذه الاولوية متوجهة لوطرقت بعد اتفاق
اليمين فلو كان البراءة في الامتناع ثم صارت للحا الفدا وتابع وكفارة عندنا
وانما يجب الحث عمدا اختيارا فلو خالف ناسيا او مكرها واشبه المحلوق
عليه بغيره فلا كفارة **فائدة** اليمين عند الاطلاق متصرف للمدلول اللفظ
حقيقة فلو نوى الحالف خلاف الظاهر كنية العام بالخاص والمطلق بالمعيد

او الحان بالحقيقة او بالعكس في الثلاثة مع كمن حلف لا ياكل اللحم وقصد الا بل لا
ياكل لحمه وقصد الخبز وليققن رقبه وقصد ثمنه او يقبض رقبه موثقة
مطلق الرقبه ولا يشرب له ماء من عطش وقصد رفع المنه او لا تجل له وارث
الماء ان جعلناه مجازا اسنادا وجعلنا شرب الماء حقيقة له ولو نوى ما لا يحتمله
اللفظ كما لو نوى بالصوم الصلوة لغت اليمين فيهما **قاعدة** لو عارض عزم عزم
اللفظ وخصوص السب فان نوى شيئا نكرا ولا فالا لا قرب قصره على السب لانه
الباعث على اليمين كما لو دى منكرا في بلد ذكره لاجله تخلف على عزم دخوله ثم
زال المنكر فله الدخول وكما لو حلف على رفع المنكر الى مال عينه فزول فلا دفع
قاعدة الابتداء والاستنساخ ثبوتان فيهما نسب الى المدرك كالسكنى والاكمان و
المساكنه دون ما لا ينسب كالدخل والبيع وفي الطيب وجهان فلو حلف لا سكت
هذه الدار وهو ساكن بها وجب التحول في الحال وان بقي رحله لا للسكنى بخلاف ما
لو قال لا دخلت هذه الدار وهو فيها ولا بعت وقد باع بخيار فاستمر عليه او لا
تزوجت وله زوجة فلم يطل بها **قاعدة** كل ما اتحد مدلول اللفظ حمل عليه كالرجل
والمرأه والانسان والبعير والشاة وان تعدد مشتركا ونوى فردا او جميع الا في الحمل
على المنزى ولو لم ينوشيا منها باني على استعمال المشترك في حقايقه وعنده
لو اشترك بين اللغة والشرع والعرف رجع الشرعي ثم العرف في العام ثم العرف
الخاص ولو عارض الشرع والعرف فالظاهر ترجح الشرع الا مع جمل الخالف فيض
الى ما يميل من ذلك فالراس لعنه عام وعرفا خاص بالا نعام فلا بحث بارس
الطير والحوت وما الهن لغه الجميع وفي العرف في النقي لبعضه وفي الاثبات تردد
ولو كان له حقيقة ومجاز حمل على الحقيقة لا ان يغلب المجاز لئلا يشتر فيحمل

عليه

عليه كالموايه للزاده وقد كانت لليمين **قاعدة** الاضافة تخصص المضاف
اليه كما رزق وسرج العا بر والاشاره تخصص بالمشار اليه ولو جمع بين الاضافه
والاشاره كما رزق هذه ولم يرد واحد اما فالاقرب تغليب الاشاره فنفي اليمين
وان قال ملكه ويحتمل تغليب الاضافه لربط اليمين بهما فنزول بقول احدهما
والاضافه الى العبد فنقض التملك ان قلنا يملك وان احلنا ذلك ساكن حمله
ما سيملكه بعد عقدها ملك **قاعدة** الصفه في الوصف فلوزان فلا يمين
ولو جاسمت الاشاره فالوجهان فالوجهان لا يمين فيصا ففقه وبرز لم يثبت
ولو ارتد ابرأ وانزول قبل فنقضه فالاقرب الزوال لان ليس ليس مثله ولو قال هذا القميص
ففقده ثم لبسه فكما س ولو قال هذا الثوب وهو قميص فارتد برفقوا وغيره
فوجهان ايضا من تغليب الاشاره ومن ان يقص في الواقع فيصرف الى ليس مثله وكما
لو قال نعم تخلفه فكبرا وعبد فميت او حنطه فغير عند الشيخ وقال القاعني والقائل
ببحث الحلف على خطه معينه فاكلها خبزا وكما لو عذر الدقيق فخبزه اذا خطه
لا نقى كل غالبا الا خبزا اما لو كان التغيير بالاستحالة كالبيضه فغيره فخر الحجب
ورعا فلو حث ولو نالت الصفه ثم عادت عادت اليمين كما لمن يقص ثم عاد
قاعدة الشرط في اليمين قيد منها فنزول بقوله الحلف على الخروج فيراذن زيد
مقيد به فيخرج لو اشفا ولو اذن فلم يسمع ثم خرج فوجهان يلتقيان الى ان الاذن
هل هو مجرد الاس كما هو في اللغو وان شرط عرفا بالاعلام اذ الاذن يستدعي
منها المساعدة ولو كان القيد في الاثبات توقف البر عليه كالصلوة في السجود
والبيع في العسوق **قاعدة** التكليم لا يثا ولا الرمن واستثناه في قصه زكريا
من غير الخبز وكما لا تناول الكاتب والمراسله فم في حق الاخر من محتمل

تقرها الاشارة بل والكاتبه وعليه يفرع بطلان صلوة الاخرى برزق والكلام
جناز ولا لقرا والاذكار على **الاصح** **فالمعنى** التخصيص جائز في القول كالقول
والكلام بخلاف الفعل كالدخل فلو حلف ان لا يسلم عليه ضام على قدم هو
مهم ولو في غيره فلا حث ولو حلف على عدم الدخول عليه فاستغناه
واخلانا لا قرب بالحث والشيخ لو يفرق **فالمعنى** الجمع بين شيئين واشياء وبوالعطف
يصير كل واحد منهما مشروطا بالآخر فقيس للمواو فلو قال لا اكلت الخبز واللحم و
الفاكهة او لا اكلتها ولا حثا لا بالثالث ولا بالاول فلو قال الشيخ بحيث بكل واحد
لان واللعطف بمثابة العامل **فالمعنى** لو اضاف الفعل الى معين فشرطه غير نفى
زوال الميمن وجهما عند الشيخ ولعله لتعارض اللغة والعرف كما لو حلف على
طعام اشتره زيد فاشتره بشرطه عمر او على ثوب شجعه زيد فبشرطه عمر
فبشرطه عمر فشرطه عمر فشرطه عمر فشرطه عمر فشرطه عمر فشرطه عمر
ولو خلط ما اشتره به فبشرطه عمر فشرطه عمر فشرطه عمر فشرطه عمر فشرطه عمر
بالقطع على اكل من نصيب زيد الا ان يريد كل شيء ما اشتره زيد فلا يقع التحالف
الا باكل الجميع هذا اذا كان الخاط من جهة اللاشاعة اما في نحو التمر والرمان فيمكن
ان يقال لا بد من تجاوز النصف لا مكان اختصاصه بما اشتره عمر والحث كفي
في دفعه الاحتمال **فالمعنى** لا يحث في اللبن بالحنين واللاقط والسن والزبد والكحك
وكذا بعضها بعض ولا في الشاة المحلوق على لحمها اللحم فسلها وكذا البها وفي
النهاية يسرى الى ولدها وهو قول ابن الحنبل ولو لم يرضى عن عطيته عن الباقر
والسن ضعيف والفاكهة اسم لما يفكره حتى الاربع والنق واللوز واشترط
بعضهم الطوبى فلا يحث باليابس كالزبيب والرمان والطب فاكهة ويجب

الصور والبطيخ بقسميه بخلاف الزنبون والبطم وجبا الاسر اما الخبز والقشا
والفرع والبادنجان فمن اكل الحنظل والادم ما يضاف الى الخبز مرة واحدة او
جاسا كما يجبن والعسل والتمر والملح والطعام القوي والادم والحلوى ما يضاف
اوجامدا لا المال على الاقرب وقوله نعم ومن لم يطعمه فانه مني محمول على الزنى
واللحم لا يتناول الشحم والحج والدرماغ والكبد والحبال والكروش والمصران
والقلب على الاقرب والاول ما شحم الطير والمجبن وما في قضا عفيف اللحم
فيحتمل الحاقه باللحم وكذا الرأس والكراع والمال اسم للعين والدين والركوب
وغیره والمدير والمستولاه والمكاتب المشروطون حتى الشفعة والاستطراق
اما المنافع كالسكنى وخدمته العبد فيهما وجهان والمالية قرب ولهذا تصرف
في الدين ما شفق نفسه فلا الضرب بغيره الا له المقدار وقيل بخبري
الشفقة وهو حسن مع التصرف والعفو في امور الدينونة او في المكافاة والصفاء
والحوال مستغايه والعقد اسم للصحيح مع الايجاب والقبول والتسرى وطوى الامه
وان اكمل ولم يجدها على الاقرب والهبة تناول الهدية لا العري على
الاقرب والوصية والصدقة الواجبة وفي المندوب وجهان وكذا في الوقف
الاقرب بالمغايرة فيه وطلاق الفعل يصرف الى المباشرة الامع القرينة كبناء
البيت ومن بالسلطان وحلق الرأس والضرب باسم المولود من الاعتماد والبطر
واسما واللكم واللبطم بخلاف العط والحق والفرض خلافا لابن الحنبل
في الثلاثة ولشاه اسم للاخبار بالاسرار ولا بخلاف الاخبار فانها عام
لويشده جماعة دفعه فلكل ما عنيه وكذا الاخبار دفعة واحدة ولا دخل
داره من وجها بعد الميمن وان لم يدخل غيره وآخذ دخل هو من يعقب خبره

موت ولو عين الدار الاخر من تعقبه خروج عن ملكه وان غلبنا الاضاه
ويحتمل الجزاء هنا في الدار الاضاه لانه اذا باعها ولم تعقبه ملك غيرها ولو
حلف لا بطل احاريزه عمد او غيرها فلم يخل له ان كان قصد المحرام او
الطلاق ولو قصد العموم لم يحل الامع رجحان الوطى والتحسين ستة اشهر في الصوم
والزمان خمسة اشهر فيه والمحجب ثمانون عاما كالصوم وغيره ولو نوى
غير ذلك تابع ولو حلف لا ياكل يضاهي اكل ما في كم فلان كان يضاهي
في الناطق وكله وروى لا تحت لانه لم يقل من البيض الذي في كمد بل بهم وكذا
لو علق الظهار عليها والبيت اسم لبيت الحضري والبيت فيحتمل بهما ان
عرفهما عند الشيخ ويحتمل الخصاص كل عبادته لا يتناول الكفارة والمجد
والسبعة والكيسة على قوله قطع بن ادريس بالتناول ولا الدهليني والصفة عند
الشيخ ولا يتناول اللحم السمك عذرة في المتوسط وقطع في الخلاف بالتناول
للآية وقال بن الجعيد المحرر تناول السكر والفقاع والحلى لا يتناول المحرم
مفردا وقطع الشيخ تناول لقوله نعم ويستخرج جوامده حلية تلبس بها
كتاب الكفارات لا يجب الكفارة قبل الحنث في اليمين ولا بخبري
ولا في الحلف على المشع وهي في اليمين ولا بخبري ولا في الحلف على بقية او
اطعام عشرة ساكنين لكل واحد دراهم كسرة ثم من لم يجد فصيام ثلثة ايام
متتابعات وفي الايلاء كذلك وفي الظهار وقتل الخطأ العقوم الصيام
شهرين متتابعين ثم اطعام ستين مسكينا وقال سلافة كفارة القتل بخبري
وهو ظاهر شيخه وترفعه الا به وصحبه عبد الله بن مسان عن الصادق وفي
كفارة حلف النذر والعهد خلافه وكذا ما كسرة بخبري اولي الصحيح عبد الملك

عنه

عنه عليه السلام وفي كفارة حلف النذر والعهد خلافه وكذا في النذر ولو لم يبر
الي بصبر في العهد قال الصدوق كفارة النذر كاليمين في حنثه الحنثي وحملت
على الجحر وهو حسن وكفارة جزاء المراه شعرها في المصاب كبيره وعند الشيخ
الرداية ضعيفه والا قرب عدم الفرق بين الكل والبعض والجحر والحق والحقان
ويحتمل الحاق الجحر في غير المصاب به بطريق الاولى ولو سق في المصاب كفارة
يمين وان كان بعضه وكذا حديث وجهها في المصاب وشق الرجل ثوبه الموت
ولده او زوجته خاصة وان كانت متعة اما الامة فلا كفارة في شق المراه ثوب
وحرمه بن ادريس مطلقا على الرجل والمراه استحباب الكفارة على الرجل وجرح
الشيطان شق الثوب في موت الاب والابن وفي رواية خزان لا يمس بشق الحجب
على القرب وشق المراه على زوجها ولو تزوجها في العدة او بينات البعل فارق
وكفر بخبره اصعب دقيا وقال المرتضى في ذات البعل يصدق بخبره درهم لردايم
ابي بصير عن الصادق وقال بن ادريس يستحب الكفارة وقال الشيخ لو نام عن
العشاء حتى تنصف الليل قضاهما واصبح صابما لولاية يقطع عهده واستحبه
بن ادريس وفي الحاق العامة به والناسي او السكبان تدور قولي الفاضل عدمه
ولا يلحق بذلك ناسي غير العشاء بالنوم قطعاً ولو افطر في ذلك اليوم امكن وجوب
الكفارة لتعنيه وعدمه انه كفارة ولا كفارة فيها ولو سافر فيه فالأقرب لا افطار
والقضاء وكذا لو مرض او حاض المراه مع احتمال عدم الوجوب فيها وفي السفر
الضرورة لعدم قبول المكلف للصوم وكذا لو افطر العبد والشرع ولو وافق
صوما مينا فالأقرب التاخر مع احتمال قضاءه ومن ضرب مملوكه فوق
الحديد فكفر ببقعة عند الشيخ والقاضي واكره بن ادريس واستحبه جماعة ولو قتله

فكفارة تركه وقال الشيخ هي بخبره لولا اني بصير ودوى عن الصادق ع ان
كفاره عمال السلطان ضاحوا حج الاخوان وكفارة الاعتذار بالاستغفار
وكفارة المجلس سبحان ربك رب العزة عما يصفون الا يتبين عند القيام وكفارة
الصالح اللهم لا تقنني ودوى في الظلم على الحد الاستغفار والتوب ويجزى
الاستغفار عند العجز عن حصول الكفارات جمع وفي الظاهر روايتان اشبهما
الاجتناب بركتي من واحد بالنية ولو تجددت القدرة بعد نية حمان وفي رواية
اصح بن عمار في الظاهر يستغفر ويطافا فاذا وجد الكفارة كفر ففعل النجاة في
غيره **درس** حصول الكفارة اربع عتق وصيام وطعام وكسوة وتعيين العتق
على القادر في المرتبة بملك الرقبة او ثمنها اذا لم يكن الا عتق ولو كان من اهل
الخدمة بمرض او دفعه اشتط ملكه بغير اخرى ولا تابع داره ولا ثابا بالامع
الفضله فيما عن تدرا الحاجة ولو لم يكن مع خادمه او داره او ثابا بالتدرا
وشرار بغيره فالاولى عدم وجوب البيع ولا بان يفضل له قوت يوم بليله
تابع ضيقه ونجارتهم وان الحق بالمساكين كالدين ولو مع نسيه وجب ان كان
يتوقع ما لا غايا والا فلا ولو طلب منه التقدير وفي المظاهر وجهان اقربهما
الاشغال الى الصوم والمديون المستوعب مصر ولو تكلف العتق اجزا لا
مع مطالبه الديان والعبرة بالقدرة حال العتق لا حال الوجوب ولو عجز شرع
في الصوم لمخطه ثم تدرا استحباب العود وكذا لو شرع في الاطعام ثم تدرا على
الصيام والعتق وقال بن الحنبل لو ليس قبل صوم اكثر من شهر وجب العتق
لصحيح محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام وبعارهما صحيحه ايضا ففعل
على الذنب ولو بذل له رقبته فالظاهر عدم وجوب القبول منه ويعتبر الصحة

امور تسعة الايمان وهو الشهادتان في القتل اجماعا وفي غيره على الاقرى وفي
الاخلاق يجزى الكافر ويجزى المتولد من مسلم اذا الفضل وفي معناه مع
يجزى عن الصادق ع كل العتق يجوز فيه المولود الا في كفارة القتل فحيز فيه
مؤنه يعني مقرو وقد بلغت الحنث ومثله رواية الحسين بن سعيد والحنث
الطاهر والمعتصم وعليهما بن الحنيد وقال ابو عتق صغيرا في غير كفارة القتل
قام برحق لم يتق عنه الصحيح بن محبوب في كتابه الرضا ع وهذا ان الشيخ
وذا الزمان كما صغير وتخل على الذنب واسلام الاخرس بالاشارة والسبي
بانقار المسلم بوا سلام المراهق معتبر في الفرق بينه وبين اهله لا في الاجزاء
وغيره من احكام الاسلام ويجزى ولد الزنا على الاقرب ومنعه المرتضى فلا
الاجماع **فزع** يحقق اسلام ولد الزنا بالباشرة بعد البلوغ وتبته الساب
وفي تحقيقه سبب الاولاد من المسلم نظر من اشغاله عنه شرعا ومن ولده عند
حققه فلا يقصر عن الساب **الثاني** سلامها من عيب يوجب العتق كالعمى
والانعا والجرام والكيل لا غير وقال بن الحنيد لا يجزى الحنث والاحم والآخر
وهو نادر **الثالث** سلامها من تعلق حق اخر في الجاني عمدا او خطأ ولو كان
اقر بها المراجعة بالخروج عن عمدته الجناية وكذا في المدر لضعف التعلق وتحويل
العتق وفي النهاية لا يجزى الصحيح المجلي عن الصادق ع ولو نقص تدرا اجزا
قطعا وكذا في المكاتب المشروط وغير المردى والمستولده ويجزى المرهون مع ابراء
المرتمن فيوردى او برهن غيره ولا يجزى المستودع عتقه والصدقة به وان كان التدر
معلقا بشرط لم يحصل بدوى على الاقرى **الرابع** استيعابا فلو عتق بعض عبد
لم يخل الا ان يلزم الوشيق الى به بعد ذلك فيعق **الخامس** كونهما غير مستحقه

العتق بالملك ولو ملكا بابه ونوى العتق عن الكفارة حال الشراء وبعده لم يجز على
الافرى من وجهين الشيخ لان اليه لم تضاف ملكا وكذا لا يجزى شروط العتق
عن البائع ولا عن المشتري قال الشيخ لان العتق يقع مشتركاً بين التكفير وبين
الوفاء بالشروط وفي المختلف يجزى عن المشتري لعدم وجوب العتق بالشروط ولو
وجب فهو بسبب الكفارة **السادس** الجهر عن العوض فلا يجزى الكتابة
وكذا لو شرط عوضا على العتق عتق ولو لم يجز لعدم محض القرينة ولو قيل للعقوبة
عن كفارة تلك كماله لم يجز ولا اقرب لعدم العتق ولو قيل بوجوب العوض
ولو امر الملك بالعتق عن الاس بموض او غيره اجزاء واليه هنا من الركنين
وفي وقت الملك الضمني هنا تردد هل هو بالسرعة في الاعتاق او بتمام الاعاق
بملكه ان شاء فتيق او تبين بالاعتاق انه ملكه بالسرعة فلهما البنى
لا عتق الا في ملك وطرد البحث في ملك الضيف الطعام بالاختلاف في الطعام
غيره او بالوضع في القم او بالمضغ او بالزرداد ولا ضرره هذا الى الملك ان يكتفى بالاجرة
المقتولة **السابع** النية ويعتبر فيها الوجه والقربة في اعتبار التبعين خلاف
اقر باعتباره سواء قدرت الكفارة ام لا تغير الجسد ام لا ويجزى فيه التبرع
عن الميتان كان وارثا وقد تقدم الخلاف في غيره وفي المحي **الثامن** اجرة سبب العتق
فلو بكل من اوى التكفير عتق ولو لم يجز بشرط بعضهم الجهر فلو كفر العبد بالعتق
لم يجز وان اذن المولى اما لا تكفر بما له يجب عليه ولما عدم تقدير الملك فيه
وكذا لو كفر المولى عنه **الثاس** تخيير العتق فلا يجزى التبرع وان نوى التكفير
وايمر منه الاستيلاء بعد القصد اليه ويجزى الايق والصال ما لم يعلم موته
لو ايتى به هاتما لم يجز وفي الخلاف لا يجزى الا ان يعلم حياته وفي المختلف

انظر الحياة اجزاء وان شك لم يجز ويجزى المريض والمجروح ومنع استقرار
الحياة **تدس** اذا انقل فرض الكفر الى الصوم وجب على الحر شهران متتابعين
في الظهار والقتل وعلى العبد شهر متتابع على ما سبق والسفر الضروي او
او الواجب عذرا اذا غممه ولو سبق علمه به لم يزد وكذا خوف الحاصل والرضع
على انفسهما ولو خافنا على الولد فالا قربة عزرو للشيخ فيه قولان وكذا من
ضرب حتى انظر وقطع بان من وجرا الماء في حلقه معذرة والوجه المساواة في العتق
والجوس يتو خافوا لتفق في اثناء الاول صوم فاطع للتتابع ولما يعلم فهو مبدئ
ويكفي اهلا الى اذا شرع من اوله والا فالعدد وقيل يتم سد الغاية وتجب نية
الكفارة المعينة ولا تجب نية المتابعة ولو وطا المظاهر ليلاد جبري ولم
ينقطع تابع الاولى على الاقرب ولو وطا في اثناء الاطعام نى وان وجبت عليه
اخرى قال الشيخ يستأنف الكفارة من اذا تعدد الوطى ليلاد او نذر احتجى
بالاجماع وتبعد في المختلف لوجوب الشهرين قبل المسيس ولا بكل يوم من يبرو
الا قربة جواز تجديدها الى الرطل للناسى ولا ستم الفيتا حتى زالت الشمس لم يجز
ذلك اليوم وفي قدحه في التتابع احتمال ضعيف للخبر ولو قد المظاهر على الصدم
الا انه يصدر ترك الجماع اثقل في الاطعام ولو طال زمان الاطعام وجب اطعام
ستين مسكيا في كفارة شهر رمضان والحظا والظهار والنذر والعمد
اطعام عشرة مساكين في كفارة شهر رمضان والحظا والظهار والنذر والعمد
اطعام عشرة مساكين في كفارة اليمين مما يسي طعاما كالحظا والشيرة فيقهما
وخبر ما قيل بجبة كفارة اليمين ان يطعم من اوسط ما يطعم اهله للايق والصل
على الافضل ويجزى التمر والزبيب وليستحب الادم مع الطعام واعلاه اللحم

والخجل وادناه الملح وظاهر المفيد وسلازل الرب وجملة الامور الواجب لكل سكين
لصحيحه عبد الله بن سنان وفي الخلاف يجب مدان في جميع الكفارات مع كل
اجزاء وكذا في البسوط والنماير واجتنبى بالمد مع الجحر وقال بن الجيند ربحى
المد مؤن طحند وخنه وادامه والمفيد وجماعة ما مد وسبعة في لو لموله صبح
ابن الجيند بالعداء والعشاء واطلق جماعة ان الواجب ان الاشباع لم يصح
اي يصير عن الباقره فلي هذا يجزى الاشباع وان قصر عن المد ولو كان فيهم صين
فكالكبر ولو نفره واحتسب الاثنان بواحد ولا يجزى المريع والمهم ويجب
التسليم لو وطأ الطفل وفي الاطعام يجزى من غير اذن الوطى عند الفاضل فظاهر الخلاف
ان لا يشترط اذن الوطى في التسليم بضع ولو اعطى الواجب لما دون المد لم يجزى ان تعد
العدد في عليهم بحسب الايام فلو لم يجزى سوا واحد فرق عليه في سبب يراى
تعددت الكفارات بان يعطى الواحد لومعه من كل واحد وما على القول باجزاء
الاشباع لو اطعم مسكيناً مرتين غداً وعشاءً في يوم نفى احتسابه مسكينين احتمال
سواء وجد غيره او لا ولا يجب اجتماعهم في الاعطاء والاطعام وان كان افضل ولا يجزى
القيمة عند الشيخ وتابعوا لو اشترى الطعام من المسكين ودفعه الى غيره اجزاء وان كان
فضلي هذا يمكن تادى وضايعة الكفارة بمدة واحد والمستحق هو الذي لا يملك من
السنة من المؤمنين وان كانوا اقربا ما وجز بعض الاصحاب اعطاء الخالفة لا الناصب
ولا الكافر ولو تيقن الدفع غير مستحق فبقي المرد اخرا ان اجهد لا ان يكون عبداً
واما الكسوة فالواجب مسماها ولو اذارا او ردا او سراويل ولا يجزى المنطق للثقل
ولا الدرع وكفى ما يولدى الصغير وان كانوا منفردين ولو فقدت العشرة كره على
على المنكر في الايام على احتمال ويشكل بان يراى الى ان يكتفى عشرة اثنان وهد

بعين

بعيد ولو اخذ الكبر ما يولدى الصغير فالاشبه عدم الاجزاء واوجب جماعة ثوبين
مع القعدة وثوبين مع الجحر واحتاط بن الجيند بان يكسوا الامراء ما ختم صلاتها فيه
كالدرع والحمار ويجزى الغسيل الا ان يصير حقيقاً ويجزى وجلسه لظن الكفا
والصوف والمحرير للنساء وفي اجزاء بل لرجال عند احتمال ويجزى القفر والجمل الشا
لبسه وكذا القتب والشعر المتناول لبسه ويجب فيه ما يجزى في الطعنين ولو كان قفراً
واجب المنفعة والمكفر فقير قبل يجزى وفي الهاشمي مع التمكن من الخمس وكذا النافع
من غيرهم نظراً في النفع ولا يجزى السبيل اذا امكن اخذ الزكوة او الاستدانة ولا
الغارم العاوى اذا ملك ما مؤنة السنة وفي الكاتب خلاف ومنع الشيخ لا يقيم المساكين
وجزوه الفاضل كالزكوة ويجزى التفرقة بين المساكين في جفلس الطعام والكسوة ولا
يجزى الطعام العيب المنزوح بولاً ودراب غير معتاد ويجب اخراج الكفارة من زكوة
الميت ففي الخبره ادى الحصال الا ان يطوع الوارث بالارغب وفي المرتبة في المرتبة
التي هي فريضه ولله ادى بالازيد وروايات فالراى من الثلث فلو لم ينفى بالعليا
اجزاء الدنيا وان يادى ميراث وفرض العبيد في جميع الكفارات الصوم فلو اذن الحيا
في العتق او الاطعام نفى الاجزاء حلف سبق وانما يلزم الكفارة اذا كان الحلف باذن
السيد والبحث باذنه ولو حلف بغير اذنه فلعن وان حث باذنه وقال الشيخ كره لا الحث
من روافد البهيم ولو حلف باذنه وحث من غير اذنه فلعن منه من الصوم المضرب ولو لم
يضر ففي النفع وجمان ولو اذال الرق ولما عطلة السيد فالاقرب لا نقار ويراعى فيه
ما يراعى في المحر حنيند وكذا لو حلف باذنه لم يحتق فيعتبر حال الله **الكفا**
العنف وقضله مشهوراً ويجزى العتق من الشارح عضو بعضه في الذكر وبعضه في
في الاقوى ما نور ويختص الرق بالحربي وان كان كائناً ما يبرى في العتق وعقبه وان

في الاقوى ما نور ويختص الرق بالحربي وان كان كائناً ما يبرى في العتق وعقبه وان

اسلم حتى تعرض للحرق من ملك وعتق او تبرأ وكذا براد استلاد او جنام او محي اوي
عنه بن حزمه واقعا او شيكلا خلا فالاب لا يدرى فيه اولاد او اسلام العبد
قبل ملكه في دار الحرب وخروجه قبله او كون احد الابن حرا الا ان يستطاع عليه
الرق فيصح عند الأكثر واعتمد الشيخ على تاويل رواية ابو بصير عن الصادق في
الرجل يزوج المملوك ان ولده مملوك بالحل على الشرط نظا فلو ولد له ولد
الححر والمحقق رحمه الله نعم في النكاح وذلك بضعف طريق الخبر ولو احتال
كون الرجل عبدا ثانيا باعدول عن الظاهر المتفق عليه الى تاويل غير شيعي
ثالثا واحتمال التعبد بما قلت من اختلاف في اصل ولد الحر من المملوك وفيه رواية
احدهما انه رفق كما في هذه الرواية ورواية العطار وضرير عنه عليه السلام ولد
المحلله رقا الا ان يشترط الحر بهما اذ في بن الحنفية ونقل المرقفي الخلاف في ذلك
بين الامتصاص والثانية انه يشترط لولاه جميل بن دراج ورواية سلمة بن عبد الحميد بن
عمار في الترويج ورواية زائدة وعبد الله بن محمد في التحليل وعمل الشيخ على الرواية
التحليل في الترويج الا ان يشترط الحر به وضع هذه الروايات يسهل الانه
يجوز اشتراط الرقة بين سبي المؤمنين والمخالف والكافر ولو اشترى من الكافر
قريبه جاز لمن كان ممن يفتق عليه ويكون استنقاذا لا شرا من جارية المشتري
فلا يثبت فيه الخيار للجلس والمجولان والاقربان له رده بالعيب واخذ الارش
واللقط في دار الحرب رقا لانه مكن فيها مسلم وكل من اقربا له من البانين العقلا
رق ولو لم يكن بعد ذلك لم يفتق اليه ولو كان معلوم الحر او ادعاهما من قبل
لغا اقراره لاسمع العبد في الاسواق لم يقتل وعلمه لا يثبت عملا بالظاهر ما عجز
اليد عليه فيقبل وعلمه حر في الاصل لا عروس الحر الا بنيه وبناته

الرجل

الرجل على كل احد سوا العودين وكل اني محرمه عليه نيا ورضا عا فانه يفتق
في الحال بعد فرض ملكهم انا وظاهرنا ادرى وجماعه لا يشتط هذا الآن
وعمل بن ادرى بانه لا يملكهم ولا يفتق على المراه سوا العودين ولو ملكها
الرجل وي من المحارم غير العودين فالاشكال اقوى ولا يفتق غير من
الاتقارب كالاخ وابن العم والتمثال نعم يستحب اعتنا قهم ولا فرق بين الملك
القرى والاختيارى ولا بين الكل والبعض فيقوم عليه ان ملكه تحتنا اعلى
الاقوى ولا حكم بقراءة الزنا فيملك ولده من الزنا على قول قوي لان الحكم
الشرعي ينعى الشرع اما العتق فبإتة الصريحه التحريم وكذا الاعتاق على الاثر
مثل انت حر او عتق او عتق ولا جرة بالكتابة مثل فككت رقبك او رقت
او انت سايه او طالق ولا سبل لا عليك وانت سايه او طالق وان كان ابن
منه سوا قصد العتق او الاشارة الاخرى كافيه وكذا كتابته مع القرينه
درس لا بد من صدق العتق من بالغ عاقل قاصد بخارجا لا تصرف مقرب
الى الله نعم مالك غير معلق على شرط او صفة معين بما يصدق على الجمله حسنة
الانشاء فلا يقع من الصبي ليد في العتق وفي العتق لان ولا من المجنون في الملك
والناسي والعافل والسكران لاسر والنفيس والمفلس بعد الحجر عليه ولا من
المريض اذا اعترف دينه تركته او زاده عن الثلث لاسع اجازة الغرماء والورثة
وفي الكفاة باجارة الغرماء في الصورة وجهان من ان المنع من العتق يحتمل
ومن عود المال الى الوارث هذا اذا تضمن الاجارة ابراء الميت من قيمة العتق
التي تعلق بها الدين والا لم يقتبر اجازتهم لان حط الميت في ادينه او لم يكن
تحصيل العتق وفيه بحث ولو كان عتق مملوك السفيه او ولد واجاره الولي

اسكن الصحة ولا من غير التقرب الى الله ثم سوا قصد الانشا وادفع الضربا ولم يقصد
شيئا وفي الكاف اوجه ثانيا الصحة ان كان كفه بحجدي وكتاب وكتاب
او فربضه والبطالان ان كان كفه بحجدي الخالق وهو قريب ولا من غير الباطل
الا في السلب ولو علق العنق بالملك فهو لا ان يجعله نداء او عبدا دينا
وحديث ان قال الله على اعتاقه ان ملكة فلا بد من صفة وان قال الله على
اعتاقه ان ملكة فلا بد من صفة وان قال الله على انحران ملكة فافق
الى الصيغة نظر من تصريح الرواية بالعنق وقطع المحقق بافتقاره الى الصيغة
للاذيق العنق في غير ذلك ويضعف بالكفا بالملك الصنعي كملك القريب
انما يتفق ولو اجاز انما لك عتق العضول فالمشهور بالبطالان وقولنا في
ليلى يقوم على العنق المورس الاجنبي من ينف ولو عتق رفيق من له عليه ولا ينف
لم يصح الا مع الصلحة والتعويض بمعنى البيع ويحمل الصحة وكون ضمانا للقيمة
كعتق البائع ذي الخيار وفي النهاية اطلق محمد عبد الله بن من اسبه ورواها
زيد بن زيد بن قيس الى النبي صلى الله عليه وآله ولا مع العتاق كقولنا انت
حران فعتا او ما طلعت الشمس الا في التذبر العلق بالفاه وما قلناه من
التذبر العلق عن الحمله انت وذا نك او جعلتك او بركا وجعلك لا يدرك
وراسك فلو انما بصيغة التذبر اشكال لم يقصد الانشا او اشتبه او
اشتبه المحرفا لحرية وان قصد الانشا فنية اشكال من بعده عن شبه الانشا
ومن صلاحية اللفظ مع القصد ولو قال للشيء بخلاف جزو قصد الاختيار
او الانشا فنذلك وان جعل قصده بموت او خوف ففي الحكم بالحرف اشكال
من الشك في السبب ومن قضيه الظاهر اما القيين لفظا اريد فنية خلافه

ان لم يشترطه وقال احد عبيد حرين من شأ ولو ماتا فرفع وقيل بالرفع
وان كان حيا ويشكل بانها لا استخراج ما هو معين في نفسه لا لتحصيل القيين
فيحمل بقيت الوارث مع الموت ولو عدل المعنق عن عينه لم يقبل وله فيق
الثاني لا ينفق على المعنق بخلاف ما لو عتق مينا واشتبه فبين ثم عدل
فانما ينشأان ولو عتق المريض عبيد المستقرة او ثلثهم او وصي استخراج الفقه
على القولين ولا يجوز الشروع ولو نص عليه فوجهان من بناء العنق على السراية
ووجوب العمل بقصده والمروى في الفقه عن النبي صلى الله عليه وآله ومن على
عليه السلام والصادق ع تحريم ثلثه اجزا فحينئذ يفرج بكا بلعاه العبيد
فان اخرج عليه المحرير كفت الواحد والا اخرج رقتين ويجوز كتابا للمحرر في
رقعه والرقعة في رقتين ويجوز على اسمائهم فان تساوت القدر والعدد ثلث
صحيح فتذاك وكذا ان اختلفت وان اسكن التعديل بالعدد مثل ان يكون العدد ستة
وكل اثنين يساويان الفا الا ان احدهما يساوي اكثر من الآخر فلو تساوا العدد
والقدر مثل ستة قيم واحد الف وثلث الف وثلث الف اعتبر القدر عند
الشيخ ولو لم يكن المعدل ثلثا لم يكن التعديل بالقدر كخمس قيم واحد الف وثلثين
الفا اعتبر القدر ولو لم يكن التعديل بماسئل ان يكون قيمة واحد الف وثلثين الفا
واثنين ثلثه الا ان اسكن تجزئهم ثلثه اجزا فيجعل الواحد جزا ويضم الى التحصيل اقل
الفقيين قيمة فيجوز ان جزا او ثلثي الاربع جزا ويمكن كتابا خمس رقا عتاق في
الذي قبله وهو قدي وفي قدي التحرية الى رتبة اجزا في نحو الثانية او خمسة
اجزا في العشرة او اقل فانه ينظر من قربة الى ما فعله النبي صلى الله عليه وآله والبر
من عدم الكفا بزيادة من اعادة القرعة وما قبل بالا في جميع الصور

لان كل عبد يمكن تعلق العتق به وعدمه فاذا جعل لثان جزاء السكن ان يكون
تدفعهما ما يتعلق به العتق الى غيره وقال المحقق يفتق الوارث والقرعة على
النسب والروايات حكما بغير حال **فدس** لو اشترى امه بكر السمل الى سنة واعققتا
وتزوجا وجعل عتقها مهرها واجلها ومات ولا تركه ففي صحيح ابو بصير
نقلها حملها كعتقها وعليها كثير من الاصحاب وحملها الفاضل على دفع العتق
في مرض الموت ولا يتم في الولد وحملت على فساد البيع وينافيه قوله في الرواية
ان كان له مال فعتقه جاز وحملت على ان يفصل ذلك مصادره والعتق بشرط
فيه القرع ولا يتم ايضا في الولد وردها بن ادريس وحكم صحة العتق وخبر الولد
وهو لا يحقق في النكاح يجوز استثناء هذا الحكم من جميع الاصول المتنافية
لعله غير معقوله ثم عدل الى قول ابن ادريس لا يخرج واحد بعينه **ودليل**
على الرواية الظاهر ان البكر واليتيم سواء في الحكم وان الاجل لا يقيده بالنسب و
ان لا فرق بين جعل عتقها مهرها وبين امهاتها غيره وان العتق لو اشتراه نسبة
ثم اعققه كذلك ولا يقرب تقدي الحكم الى الشراء نقدا اذ لم يرفع المال وكذا لو
كان بعضه نقدا ولا يكفي ان يحلف ثبنا لا يحيط بثبنها الظاهر الرواية وان لم
افلس والحال هذه اشرعت على اشكال من الرجوع في العين ومن تعليل البطالة
على ما اذا لم يحلف ما يقوم بثبنها ولا يتصور ذلك في غير الميت ولو تقدم الوضع
على موته ففي الرمة نظير من توهم ان الحكم هناك لتبعية الحمل للحامل ولا يلزم
استدراك من حكم بجرته منفصلا وان تطاولت المدة هذا من ادعى يفتق
من يخرج من الثلث وجب على الرضى والوارث اعتقاد فان اشعوا الحاكم و
لا يحكم بجرته الا بالصيغة وان طال المدة والكسب عند الشيخ في المبسوط للفتو

لاستقرار

لاستقرار سبب العتق بالوفاء فكانه كاشف قال ولا يملك الا بعد العتق وقوله
يكون احق بوجده الفاضل ان بيعته الكسب للمالك وقيل العتق مملوك
للوارث والشيخان يمنع ملك الوارث للامير **فاعد** الاعتبار بقيمة الموصى بعتقه
عند الوفاء والمخبره في المرض حين الاعتاق عند الشيخ وابن الجوزي والفاضل
نارة يقول بقبولها ونارة يساوي بين المخبر والموصى والاعتبار في التركة ان نقل
الامر من الوفاء وقبض الوارث فلو زادت قيمة العتق عند الوفاء فهي عند
الفاضل بمثابة الكسب فان حلف بضعف قيمة الاولى فصاعدا اعتق كله لان
الزيادة في الحر غير محسوبة من التركة وان نقص ماله ولم يحلف سواء احتسب
نصيب الرقية من التركة فيكثر فيقل العتق فتزيد التركة فيكثر العتق وذلك
دون ذلك كانت قيمة عشرة وقت العتق فصارت عند الوفاء الى العشرين ولم
يحلف سوا مقلنا اعتق منه شيء وله من زيادة القيمة شيء وللورثة شيان
بازا العتق فهو في تقديره اربعة اشياء يفتق منه نصفه الذي هو الاثني عشر
عشرة وقد كان يساوي خمسة وللورثة نصفه الذي يساوي عشرة وهو ضعف
ما اعتق منه ومنه يعلم مال الوارث القيمة عن ذلك وخلف معه شيئا آخر
وعندها الاجرة بالزيادة اصلا ولو نقصت قيمته عند الوفاء كان عادت
الى خمسة فصدقه لا يتعين الحكم لولي كن سواء وان كان له مال غيره لم يضر
قيمة الا ان وعدهما يلزم الدون لان التركة معتبرة بالوفاء فلا يحصل للورث
ضعف ما اعتق لان العتق منه ثلثه وهو يساوي ان الاعتاق تليه ثلثا
فيحتمل ان يكون لهم ضعفها عند الوفاء وهو متعدد فيقص العتق عن الثلث
وكما فرض عتق كان للورث ضعفه فيكثر نصيب الوارث بقله العتق

كثيرا المعقوك كثير الضيب فيقل الضيب وهكذا فنقول عتق منه شيء عار
الى نصف شيء بقي العبد في قدرين خمسة الا نصف شيء يعيد ضعف ما عتق
فكون المحنة الا نصف شيء بقول شين اجبر وقال يصير خمسة كماله
بقول شين ونصفا فالثبات وقد عادت الى نصف شيء فيكون واحدا
ذلك خمس العبد الآن وقد كانت قيمة ان الاعاقا شين وقد بقي الورثة
اربعة اجماسه وذلك تساوى اربعة الآن وهو ضعف قيمة الجوز العتق منه
يوم الاعاق **دد** روى الشيخ بن عمار عن الصادق عليه السلام في عتق
عبد وزوجه ابنته وشرط عليه ان اغارها رده في الرق ان له شرطه و
عليها الشيخ طر بالحكم في الشرط والقاضي كذلك جردا شرط ما لم يرد
عليه ان يخل بالشرط وهو جرد الصدوق الصحيح محمد بن مسلم عن احمدها
عليها السلام بان ادريس والفاضل ابطلا اشتراط عوده بقا رجلا الفا
بطلا للعتق وروى يعقوب بن شعيب عن الصادق ع فيمن اشتراط في عتق
امته عليها خدمته خمسين سنة فابقت فمات فليس للورثة استحقاقها
وعليها الاكثر لصحتها وتاؤها بان ادريس وجوبا لاجره لقوات وقت المحنة
وليس في الرواية القوات فعم ذكره الشيخ ابن الجبجد وزاد الشيخ ان لو مات
المعتق فالمحنة للورثة وزاد ابن الجبجد ان لو منع العتق من الشرط كما نزل
وارحب على السيد نفقت وكسوت تلك المدة لقطعه عن النكاح **فرع**
تفرد الفاضل باشتراط قبول العتق شرطا للمحنة وغيرها فلو لم يقبل
بطل العتق ولو شرط عليه ما الا فاولى باشتراط القول لان المحنة مستثناة
والمال منفرد عن الرقبة هذا ولو نزل عتق اول ما يملكه او اول ما تلده

امته

امته فملك جماعة وولدت ثوبين دفعه عتق الجميع والشيخ لم ينفذ في الرواية
بالدفع كما في الرواية من قضاء اميل المؤمنين عليه السلام وتراها بان ادريس على
ارادة الناذل حمل ولو قال اول مملوك فملك جماعة ودفعه ارثا لم يقد
مشا لعتق واحد بالقرعة الصحيح المحلى عن الصادق ع قال ابن الجبجد
لرواية الصقل عنه ع وابطل بن ادريس النذرا لسا عدم الاولوية والفرق بين
اول مملوك وبين اول ما يملك بناء على ان موصوله فعم نفس العوم الى الاد
واما مملوك فيكره في الاثبات وروى غيره عنه ولو جعلت ما مصديرا سات
الاضافة الى مملوك في الحكم ولو اردت بمملوك المجلس ساوى ما في الحكم ولو
نزل عتق آخر ما يملك وآخر مملوك فكما سبق الا ان ثبت تطعيب من وكسبه
قبل موت السيد مودث قطعنا ان اشتراط ايقاع اشتراط الصفة من الوارث
وان اجترنا لاجل حصول شرط النذري في العتق فالكال من الشك في كون موت
السيد كما شفاعن حصول الشرط وان له مخرجا في السببية وكذا لو وجد له
ولدين الملك والموت والعتق بالند وبقية على فضل كالوط لزم فلو
اخرجها عن ملكه بطل ولو عادت لو بعد النذري والخير الصحيح عن احمدها
السلم ليس فيه نذري بل مجرد تعليق وجعله الاصحاب على النذري موافقة للا
وتوقف بعضهم في حله خراجا عن الملك لفرد النذري في ملك الغير ويضعف
بان قرينة الحال تخصيصه بملكه وقد نال كما قال في الرواية فخرجت من
من ملكه نعم لو عجم الشرط بقوله متى وطئها فاني حرة لم يخل النذري بخروجها
فلو عادت ووطئ فخرجت ولو نزل عتق كل عبد له قدم حمل على ست اشهر
فضاعدا ولو نقصوا عن ذلك احتل عتق قد هم ان كانوا ثمنهم قدم عتق

الجميع ان كانوا من ملكه وكذا كل امة قديم ما لو قد اصدقوا به القدر
او ابراهيم القديس ففي الحمل على الحقيقة الشرعية والعربية اشكال لو لم
بما شرف قال عبدى احرارا وكنت احققهم فلا عجز به انشاء ولا اخبارا ما
لو بقصد العتق او يكن قد اعتق منهم شيئا فيصرف اليه وان كان واحدا باطنا
وفي الظاهر قبل بطالب بما يصدق عليه الجميع كالثلة فصاعدا هو
حسن ان كان الاجابة لا في محل الاضطرار الا كصورة الفرض فان القربة تمنع
من نفوذ الاخبار في مقتضاه وعق الحمل لا يبرى الى المحامل والعكس لا البر
في الاشخاص لا في الاشخاص وفي رواية السكوني عنه عليه السلام عن
ابيه خيرا الحمل بعتقه وان استثناءه لانه بها وعلمها القدماء ويؤيد ما صححه
الحسن بن علي الوثابي عن الرضا في جارية دبرت وهو جلي ان علم به فهو رب
والا فهو رب وروى زناده في الصحيح عن الباقر عليه السلام ان قال علم
بالسيد والا فلا وفي صحيح جري عن ابي الحسن ع يقول ما لك وان كنت حرة
المملوك ولا يدا بالحرية ومضمونها اني القدر ما توفى المملوك المالك
للسيد مطلقا بناء على ان العبد لا يملك والا قربا المشهور قال الشيخ ولو
قال انت حر ولو مالك فالمال للعقيق وصححه عمر بن يزيد عن الصادق ع
مصرجه بملكه فاضل الضريبة وجواز تصدعه به وتحققه منه غير انه لا يلائم
عليه بل هو ما يراه ولو ضمن العبد جريته لم يصح وبذلك افق في النهاية **عشر**
فيه مسائل عشر لو وصى بعتق عبده المستغربين او بخرقه فم تظهيره في مسترق
بطاوان فصل من العبد يعتق ثلث الفاضل مع عدم الاجارة فلو كان
العبد ضعف الدين في الدين ولو كان الدين ثلث السيد كتب رقتان للتركة

واخرى

واخرى للدين ولا فرق بين العبد الواحد وبين الازيد والشيخ يقول لو اعتق
عبده او وصى بعتقه وعليه دين فان كانت قيمته ضعف الدين صح عتقه
كله وسعى في نصف الدين وفي ثلثه للودعة وان نقصت قيمته عن الضعف
بطل عتقه مع ولا على احياء صحاح اخر عن ابن اديس عن ابن ابي عمير
بناء على قاعدة فيه **الثانية** لو وصى بعتق عبده وقيمة ضعف الثلث فما زاد غرق
بقدر الثلث كما لو كانت قيمته دون ذلك ونقل ابن اديس عن الشيخ انها
اذا بلغت الضعف بطلت الوصية **الثالثة** لو اعتق المريض ثلثا ما فله
مخرج من الثلث عتق الخارجة بالفرقة ولو ظهر بها حمل فمجد فهو حر
وان كان سابقا فيه القولان **الرابعة** لو اعتق ثلثا عبدا فمسترق تركته
فما اتاحدم قبله اقرع من الميت والمحيين فان ظهرت الحرية على الميت تبنا
من حرافق التحسين على وارثه وفي بيت المال وفيه دقيق وان ظهرت على
احد الباقيين تبنا موتة رق او موتة التحسين على الوارث ثم لا تحسب من التركة
فان كان الخارج ثلث الباقيين عتق وان نقص عن الثلث كل من الاخر
وان زاد عتق منه بقدر الثلث **الخامسة** لو بر ثلثه او وصى بعتقهم ثم
مات احدهم قبله لم يدخل في الفرقة لعدم احتمال ميلس الحرية له ولو مات
بعد السيد دخل فان خرج عتق والا عتق من يخرج من المحيين ويجب
الميت على الورثة ان كان قد قبض والا فلا **السادسة** لو جمع بين العتق وغيره
في الوصية قدم السابق وقدم الشيخ العتق والمكاتبه مطلقا لبايها على
التغلب **السابعة** لو مات الموقوف المستوعبة المرض قبل السيد في حرية
كله لعدم الفايده للوارث في دونه الا الثلث او قدر كله لعدم تلك الوارث

ضعفوا من ثلثه كما لو بقى اوجه الفايده في تحجيزه وفي من اجتهاد الوصايا لو
كان له سواه فضل الوجهين الاولين لا يراهما **الثامنة** لو استغرق الدين التركة
فاعتق الوارث عبدان بائني على اشغالها اليه لا تمناع ملك بغير مالك ولا
للاية وبهذا الشيخ فلي الثاني بطل وعلى الاول يصح من ابي الآداء **الثانية**
لو تدرعت عبدان كان المقبل ذيبا وتدرعت اخر عتق عبده ان لم يكن ذيبا ثم
هلك وتعدى الاستعلام فالقرعة ويحمل عدم عتق احد ما لعدم العلم
بشرطه نعم والاجتماع الواحد قرفع **للمائنة** لو كان للمعتق مال غايب تجزئ
عتق ثلث الحاضرة ثم كل حاضر عتق ثلثه وفي مجموع تحصيله على الوارث
مع الامكان نظرا فان غلبا به ففي توقف العتق على قبض الوارث او لا كفا
تكم منه نظرا قبل الثاني **دوس** خلاص العتق تسع حصوله بالقرعة والعمى
والجذام والافتاد والشكل والقرعة اذا اهل الشاع ولكن لسوق الشعر الى
الاكمال وتقدمه على غيره عند الشيخ وقد سبق والسرير والولاة السفل فيها
فمن اعتق ثقتا من عبده عتق جميعه لقوله صلى الله عليه وآله ليس لله شرك
الا ان يكون من يضا ولا يخرج من الثلث ولو اوصى بعتق ثقتين من عبده
او بترشقاسنه ثم مات ولا يسع الثلث زياد عن الشقص فلا سليف
لو وسع ففي السرير وجهان كما اذا وصى بعتق ثقتين من عبده فله شريك
ووسع الثلث نصيب الشريك وهذا روي محمد بن زياد عن ابي الحسن ثم تقريره
وعليه النهاية خلافا للمبسوط وابن اديس لزال ملكه عن تركه والاول الثبت
لسبق السبب على الموت ويظهر من فتوى السيد بن طاووس في كتابه قص
قص العتق على محله وان كان حيا لرواية حقه بن حران وضعف طريقه

السرير والاصل العتق بعد عن العامة ولكن معظم الاصحاب على خلافه
الاكثر على السرير في نصيب العتق اذا كان للمعتق حيا موسرا بان يملك حال
العتق زيادة عن داره وخادمه وذا بته وشاير المعتاده وقوت يومه له ولعيا
ثم يسع نصيب الشريك وبعض على الاقوى ولو ايسر بعد العتق فلا تقويم
وفي النهاية والخلاف ان قصد القرية فلا تقويم بل يسع العتق فان لم يجز
وان قصد الاضرار فكل ان كان موسرا وبطل العتق ان كان مسرا وبطل العتق
الصحيح عن الصادق ع وان كان لا يشترى الفلح مع الايسار مطلقا وابن اديس
ابطل العتق مع الاضرار لعدم التقرب وظاهر الرواية بخلافه والحجلى يسع العتق
ولم يذكر التقويم وابن الجبيل ان عتق الله غير مضارب بخير الشريك بين الزامه
فقتل نصيبه ان كان موسرا ومن استعار العتق والسرير لشرط ان اخراجهما
ككون العتق اختياريا ويكفي اختيار السبب كالشر او الاتهاب بالمقرب و
في الشكيل اشكال من تحريم السبب ومن تأييره في ملكه ولو ورث ثقتا من
قريبه لم يترع عن التحليل وقال الشيخ ليسى ويايها ان لا يتعلق بالشقص
حق لان ملكا لو وقف الكتاب والامتلاك لا يترجح الا سبق الحقيق وقيل بالسرير
للعوم والسرير الى الرهن اقوى اقوى منه التدبير وقوى منهما الوصية بعتق
الشقص ولا من جعل نصيب المعتق مودا للمعتق او جميع العتق فلو جعله
نصيب الشريك لم يصح لا تمناع كون التابع متروعا ولو اعتق الشريك ان دفعه
فلا تقويم للتمانع وفي العتق باللفظ او بالاداء والمراماة وجوز صحيحه
بن قيس مسلم عن الصادق ع مصرعه بالشر وهو عبارة الاكثر فلي هذا
بقوى اعتبار الاداء فلو اعتق الشريك صحح ويعتبر القيمة يوم الاداء ولو مات

العتيق قبله مات مفضا ولا شيء على المباشر ولو وجب عليه حد قبل الآراء
نكاحا لم يفسد ولو بشر المباشر بعد العتق سكن التقرير على هذا القول ولو
اختلفا في القيمة عرض على المقرين فإن تعذر حلف الشريك لأنه يترفع منه
ولو قلنا عتق بالمباشرة حلف المباشر لأنه غامض ولو اعتق اثنان دفعه
قومت حصص من عداها عليهما بالسوية سواء اختلفا في الحصة ولو ادعى
الشريكان العتق حلفا واستقر الرف بينهما وعلى القول باللفظ يعتق عليهما
مع تسانيهما حيث يسعي العبد كونه النصيب تقاضى يورث قيمته كالمكاتب
الطابق لجميع السعي له فظاهر الاحتياج عدم وجوب السعي عليه فيها بان
فتنازل المتأد كالاختطاب والتأديك لا لتقاط والنقذ والعطره
عليهما ولو ملك بحرية محرما لا له شركه المولى كالارث ولو صير وان كان
نذره للمولى ولو اشتهر من الممايا له محل **فروع** خمسة لو وصى بعتق نصيبه
ونصيب شريكه فعلى القول بالسريه فالوصيه تأكيد ويحجز الشريك على اخذ
القيمة وعلى القول الآخر يحتمل المساواة فاعتق البعض سبب التقرير بالم
يمنع مانع وهذا فالملء منع اعنى حق الوارث من التركة بالابصار ويحتمل المنع
كما لو وصى لسرا بعد الغير وعقده فانه لا ينجز ما ذكره على المسع **الثاني** لو عتق
الحاصل وقلنا بتبعية المحمل وادخله العتق وانما الآراء حتى وصفت في
على ما سئل اعتبار الآراء يلزم بقتة نصيب الشريك من المحمل متصلا بدم
الآراء لا حين سقوطه وعلى الآخر يقوم حبل **الثالث** لو ادعى الشريك من
صنعة يرب بها القيمة فان تعذر استعمالها حلف العتق وان كان محسنا
لهما فلى الآراء يقوم صامدا وعلى الاعتاق يحلف العتق على عدم سببها

ولو

ولو ادعى القتيمة ثم طالب الشريك بالضعفة فادعى آخرها عن الآراء حلف
ان سكن الجند **الرابع** لو وكل شريك في عتق نصيبه فبادر الى عتق ملكه فادعى
عليه نصيب الموكل ان لم شرط الآراء وان شرطاه فلولو كحل اعتاقه ولا
وان بادر فعتق ما وكل فيه فقوم على الموكل لأنه سبب ودميا المحمل عدم
التقرير لان المباشر اقوى ولو اعتقهما دفعة ولا بتقرير ولو اعتق نصفها
شاهيا سببها السكن ان يقوم على كل واحد منهما ربع العبد وان اعتق
نصفها ولم ينز شيئا فالأقر يصرفه اليهما ويحتمل المنع نصيبه لان نصيبه في
ماله هو الغالب ويحتمل المنع نصيب الشريك لأنه لما ذون فيه والبطالان لعدم
العتيق **الخامس** اذا كلف العبد السعي لاعتبار المباشر انقطع باعتاقه وصاحب
النصيب ولو قلنا بان يسعي سعي الاحرار بطل العتق لأنه تحصيل الحاصل
در اذا تبرع بالعتق ثبتت الاصل للمنع وشري من الجاهلين فثبت
اقرار المنعم العتق ورتبه ما لم يكن احدهم حر الاصل فلا ولا عليه ولم
يكن ثم لسبب وان بعد ابراء العتق من ضمان الحجره عند العتق لا يهد
على قول قري ولا يشترط الا الشهادة في التبرع نعم هو شرط في ثبوته
عليه تحمل صحيح ابن سنان عن الصادق ع في الاسر بالاشهاد وظاهر
بن الجيد والصدوق والشيخ انه شرط الصحيح ولا يرث العتق المنعم ونقل
الشيخ فيه كالجاء وبه يضعف قول الصدوق وابن الجيد لا يرث نعم لو
دار الولاء تولدنا كما لو اشترى العتق بالمنعم فاعتقه وانجز ولاه من حله
المنعم الى العتق ولا يورث الولاء لأنه لا يحل كليمه نصيب والنسب لا يورث
فلو حلف المنعم اثنان ومات احدهما عن ابن سنان ثم العتق فولاة للابن الباقي

ولو جعلناه مبرونا شاركون في أخيه ولا يحجب الزوج المنعم عن الضف خلأ
للجاني ووافق في عدم حجب الزوجية واختلاف الأصحاب في الوارث بالولا
ففي الخلاف لا خلاف بيننا في العصبية دون الأول إذا كان المنعم امرأة
كانت موقوفة بخلاف الحسن حيث جعل الولاء لا ولا لها مطلقا والمفيد حيث
حضره الذكر قال الشيخ وإن كان جلفا ولا ده الذكور والأناث على
الأظهر في المذهب ولو بعد لرحمن بن الحجاج عن الصادق ع أن رسول
الله صلى الله عليه وآله دفع ميراث مولى حمزة إلى ابنته ولقوله صلى الله عليه
الولا لمح كلهم النسب لا ما ع ولا يذهب ولا ينفرد من قول العامة وفي النهاية
لا يرث البنات الولاء الصحيح محمد بن قيس ويزيد عن الباقر والصادق عليهما
السلام ولا من ولا تعلقان وفي المبسوط لوارث المال حتى يرثه الأمهات
الصدوق يرثه الأولاد ذكورا وإناثا والأول المختار والصحيح تقيده كما لو
ما إليه الحسن رحمه الله أما باقي الأناث كالجارات والأخوات والأمهات
فلا ينفردن بهن فليس أن الوارث العصبية مثل علي عدم أرثهم واختاره جماعة
وجزأ المحم يقضي التوريث وقال ابن الجبيل لا يرثه النساء وفي المبسوط لا
يرث المرأة بالولا إلا عتيقها أو عتيقه فنان لا منع أن قال تقاسم الأخوة
المذكور ضعف الأثر وفي الخلاف لا يرثه قرابة الأم وظاهر أدب النساء من
قبل الأب **في** يترث الأب والأبنت قال ابن الجبيل لا يرث الأب
وكذا يترث الجبيل الأب والأخ من قبله وقال الجبيل ولو لها على الميراث
إجماعا والموصى بعتقه وفي أم الولد قولان فثبت الشيخ ونفاه بن إدريس
وكذا في عتق القريب من ملكه بعض الأولاد يترساعه ويجوز أن يدبس

بأن الولاء للمعتق وبما احتج الشيخ وأثبت الولاء على المكاتب مع الشرط وعلى
المشترى نفسه مع الشرط ولين يترفع بالعتق عن الغير حيا أو ميتا قال ولا
يقع العتق من المعتق عند كان العتق عند إحداث ولا بعد موت فامتنع
كما أشع الحاق النسب به لمساواة الولاء بالنسب وتبع ابن حمزة وأثبت على
المستحق عقده ونفوا الولاء عن المعتق في الكفارة صرح به الشيخ في موضع وهو
في صحيح يزيد بن موي عن الصادق ع وفيها أن العتق الواجب لا ولا يفرق وإن
الولا للترج بالعتق عن أبيه بعد موت وفي فضل الكفارات من المبسوط ثبت
الولا على المعتق في الكفارة والظاهر أنه حكمه لتصرحه قبله بغيره وثبت
الولا للمكاف ولو على مسلم وأودع من راعي بإسلامه وإسلام من يثقل إليه
ولا يثبت بالانقطاع قول عمر بن مزلح ويحتمل أن يكون من مولى الأم إذا كان
عبد ابن الولاء ولو كان أحدهما حرا الأصل فلا ولا جرد ولو سبق عتق
الحرة وحرمه بعتق الأب **في** لو مات عتق الكافر وهو حي والعتق مسلم
فولاؤه للإمام ولو كان للكافر ولد مسلم أو قريب في أرثه نظر من الجرح
كلية النسب ومن فقد شرط الاشتغال **كتاب الولد** وفي من
حملت من مولاها حرة في ملكه فلا يثبت له عتق الزوج والمطوء بشبهه وإن
ملكها بعد وفي الخلاف موضع من المبسوط يثبت إذا ملكها مسرا كان الولد حرا
أورقا إذا ملكه فعتق وفي موضع آخر منه شرط كون الولد حرا ولو أدى من ماله
عدم البتة ولا يلو فيه من المكاتب المشروط إذا عجز ولو أدى ثبت ولا من
العبد إذا ملكه ولا يمنع تحريم البطون لعارض كالصوم والحج والرفق من
من تقوى الله سبيلا ما التحريم من بيع أو بالأوضاع إذا قلنا بعدم العتق عند

ملكها فقد قال في المبسوط نفوده ويشكل اذا علم بالتحريم تجوز ان ذلك مبدا
خلق ادعى ولو مضى اما النطفة فلا خلافا للشيخ والفاية ليس في استنباع
الحريم لا ينافي موت الولد فيكف بعدم تمامه عندنا بل في ابطال التصرفات
السابقة على الوضع بالبيع وشبهه ويجوز استحداها او زوجها ولا يشترط رضا
عذنا وايجابها وعقبتها او بيعها في ثمن رقيقها مع عسار المولى حيا او ميتا على
الاقترب قبل وفي الحنابلة والرهن والافلاس اذا علفت قيمتها وفي الجوز عن
المفقود وجوب نيتها وعلى من يفتق عليه ويجعل حوازه عند اشتراط العتق
بينما اذا مات مولاها والدين يستغرق تركته اذا ارث فلا نصيب لولدها الكد
عقبتها بعد الوفاة مستند اليه ولهذا الركان ولدها غير وارث لكونه قابلا او
كافرا لم يفتق وفي رواية عن زيد عن الكاظم عم لا يباع في دين غير ثمن رقيقها
وتحل على حال الحياة او على عدم استيعاب الدين التركة ويصير ابو بصير
الصادق عم تقويمها على الولد اذا مات المولى وعليه دين وان كان الولد قبل
انظر بلوغه وحمل الشيخ الدين على ثمنها وقال لومات قبل البلوغ قضى ثمنها
الدين وابن حمزة الحق غيره من الديون برعلا باطلاق الرواية وعن المرتضى
المنع من بيعها مطلقا مادام ولدها حيا والمروى عن علي عليه السلام يها في
ثمنها ولو اسلمت عند ذي سعة عند الشيخ في موضع من المبسوط بان الدين
في الخلاف والموضع الآخر مجال منه وبعدها عند سلمه ويمنع من وطها
استحداها وتقدر في الخلاف باستسماها ففتق ابا الفتح نقاد من الصغار
او بها ولو بقي ولد ولدها فالثالث الا وجبا الحاقه بحكم ابيه اذا كان وارثا
لا يفتق من اصل التركة احتما عا بل يحيل في نصيب الولد ولو عجز نصيبه

عن

عن قيمتها فتمت عليه عند الشيخ في المبسوط وابن الجيند لقول النبي صلى الله
عليه وآله من ملك ذودحم فهو حر ويظهر من رواية ابي بصير انه واستعت
عند المعتز والحليين والمسلمة منيرة على السراة في العتق القهرى ومجوز
تحريرها لا كتابتها على الاقرب ولو اوصى لها المولى بما قال الشيخ فتق
من النصيب ويملك الوصية لصا فذا استحقها الوصية عنقها من النصيب
وهو في كتاب العبدس وفي رواية ابي عبيد فتق من الثلث ونقط الوصية
ويمكن تحريرها على صرف المال في عتقها فان فضل فلها كالفق ونقدم
على عتقها من النصيب لتقديم الوصية على الارث وقيل فتق من الوصية
فان فضل منها شي عتق من نصيب الولد وهذا قضية الرواية على ما خرجاه
وللولى فكما بالاقبل من القيمة والارث لو حث ولم يتليها وفي الروايات
من المبسوط ارش جناتها على سيدها بالاختلاف الا اثار فان جعلها
في ذمتها يتبع بر عبد العتق ثم جعلها الشيخ كالفق في العتق بالرقبة ان الوصية
السيد وقال في الاستيلاء منه يتعلق الارش برقيقها بالاختلاف وتجيز
بين البيع والعتق وكذا قال في الخلاف وفي المختلف عقل مما في الروايات من
المبسوط عدم العتق برقيقها وفتح اليه لانه منع من بيعها باسباب وله
تبلغ حالة يتعلق الارش برقيقها فصار كما لتلف محل الارش فلزمه
الضمان كما لو قتل عبده المجاني بخلاف ما لواعق عبده ثم جنى لانه لم ينفذ
حاله يتعلق الارش برقيقه وهذا نقله الشيخ عن بعض العامة وفي الصحيح
عن مسمع عن الصادق ع جناتها في حقوق الناس على سيدها وخوانه
في ذمتها ويمكن جعلها على ان له العتق **رفع** لو حث على جماعة ولما

فضمن السيد فعله اقل الامر من قيمتها والاشد لان ضمن الاول فظاهر
كتاب المنذر وهو المعلق بخبرة الموتى لان الموتى
الحياه فالموصى بقوله ليس مدبرا والتعلق بموت غير المولى كرجل المخذوم
نافذ في صحيحه يعقوب بن شعيب عن الصادق ع وحمل عليه الزوج وطرده
بعضهم في الموت مطلقا وقصره بن ادريس على موت المولى ويظهر من ابن
الحجيد جواز تعليقه على موت الغير مطلقا وسماء نزار والقاضي لو علق
العتق بوقت تحريره وله الرجوع فيه وكذا لو علقه بقدره من زيارته
والصيفاء حر ومعتق او محررا وعتق بعد وفاته وكذا متى مات وغيره من
ادوات الشرط وقال الشيخان يقول معناه ان رقت حيا في دار الحجيد
لمهر عليه عدلين وبها على الذنب ولو علق الذنب بشرط كشيرة زبد
بطل في الشهور وجوزه بن الحفيد وظاهره طرد التعلق في العتق ولو قال
ان حر بعد وفاتي لم يسل بطل وقال يكون وصيته معتق ولو فيه الوفاة
بمريض معين او سفر او ليل او نهار مع فلا يخرج بدون القيد وفي المبسوط
ابطل الحفيد لانه معلق ولو قال الشريك ان اذ مت انا فانت حر وقصدا بعتيه
الضبيب بموت صاحبه وقع وان قصد بعتيه بموتها بطل فلو قال انت مدبر
فتفي الخلف لا يقع وانيته في المبسوط في ظاهر كلامه وقطع به القاضي والقاضل
وفي اشتراط التيسر خلافه مبنى على العتق وفي المبسوط لا يشترط بشرط
القصد فلا يقع من الغافل والساحي والنائم والمكره وجوزه قوم من الصبي
اذا بلغ عشرة وفي صحته من السفيرة نظر بن الحجر عليه ومن اشفا معنى الحجر
بعد الموت وهو قول المبسوط ويصح من الاخصس بالاشارة وكذا وجوه

والاصح

والاصح وقوعه من الكافر ولكافر في اشتراطية التقرب نظر من ان عتق
او وصيه وقطع بن ادريس باشتراطها وبني عليه المنع من تدبير الكافر مع
عليه لا شفاء السيل لقوله صلى الله عليه وآله الاسلام يعلو ولا يعلى عليه
وطاعة المولى علوه منه وقال القاضي يحجب بن الرجوع في الذنب فباع وبني
الحياولة منه ومنه وكسب للمولى ومن استسماير فعم لومات السيد قبل البيع
عتق من ثلثه ولو قصر ولم يخرج الوارث فالباقي رفق فان كان مسلما فله
الايع عليه ولا يصح من المرتد عن فطره مخروجه عن ملكه وفي غيره للشيخ قولان
لبقاء الملك والحجر عليه ولو طرد الرده بعد التدبير عن غير فطره فالذنب بان
ولو كان عن فطره بطل ويشكل بغيرها متبرك الموت فيعتق بها ولو اراد العبد
لم يسل تدبره الا ان لم يلق بها الحرب لا يزاك وقال القاضي لا يسل اذا باب
من رده ويصح من الغافل والمدين الا ان يفر به من الدين فيطل عند الشيخ
لصحيحه بن يقطين رابى يصير ومنها انه لو رد في صحته وسلامه فلا يسل
للدان عليه وحلتا على التدبير الواجب بالذنب وبشبهه ويصح تدبير الحامل
بدون الحمل وبالعكس ولو اطلق تدبرها ولم يعلم بالحمل فليس عبد وان علم
فهو مدبر على المشهور لصحيحه الحسن بن علي الوشاح عن الرضا ع ولو حلت بعد
التدبير بمولود فهو مدبر بضر فلا يصح الرجوع في تدبره وان رجع في تدبرها
فقل الشيخ فيه الاجماع وجوزه المحليون لان الفرع لا يرد على اصله **درس**
التدبير ثلثه اقسام **واجب** ولا يصح الرجوع فيه ان قال الله على عتق
عبدى بعد وفاتي ولو قال الله على ان ادبر عبدى فكذلك فظاهر كلام
الاصحاب لان الفرض التزام الحجر بعد الوفاة لا مجرد الصيغة وعن ابن

فما وجد الله جواز الرجوع لو فاء بغيره بايقاع الصيغة فدخل في مطلق التدبير
 ونزب ويصح الرجوع فيه وفي بعضه اذن العبد ولا وفي رواية بن يقطين
 اذا اذن العبد في البيع جاز وهو يشترط اذنه ولكنه يتركه ومكره
 كذا في الكافي والخالف ويصح الرجوع فيه بطريق الاول وصريح الرجوع وحقت
 في تدبيره او نقضت او بطلت وشبهه دون انكار التدبير لما لو باعه ووهبه
 لما ينقص تدبيره فاكثر القدماء على انه لا ينقص التدبير فقال الحسن بيع حذمته
 او يشترط عقده على المشتري فيكون الاول له وقال الصادق لا يصح بيعه الا
 ان يشترط على المشتري اعتنا فحذمته وقال بن الحنفية باع حذمته مدة
 حياة السيد وقال المفيد اذا باعه ومات تخرولا سبيل المشتري عليه وقال
 الشيخ في النهاية لا يجوز بيعه قبل نقص تدبيره الا ان يعلم المشتري بان البيع لحذمة
 وتبعه جماعة والتحليون الا الشيخ يحيى على بطلان التدبير بخبر البيع وحال بن
 ادريس بيع الحذمة على الصلح مدة حياته والفاضل على الإجارة مدة فدية حتى
 يموت وقطع المحقق بطلان بيع الحذمة لأنها منقعة بمجمله والروايات مصرحة
 بها وان رسول الله صلى الله عليه وآله باع حذمة المدبر ولم يقع رقبته
 وعوضت برواية محمد بن مسلم هو مملوك ان شاء باعه فلن شاء اعتقه واسحب
 بحال البيع على الرجوع قبله توفيقا والجماعة في الحذمة عرقا حرة لمجان
 استثناء هنا على ان المقصود بالبيع في جميع الاعيان هو الا شفاع ولا تقيد
 لاسد هذا العمل على المشهور ومخرجه على تناول البيع الرقبة بكون كشرط
 العتق اجل لتصريح الخبر والفتوى يتناول البيع الحذمة دون الرقبة **ف** لو
 عاد اليه مدبر خرج عن ملكه فان كان قد جمع في تدبيره لبيع التدبير سألنا

هو

هو عتق بضعه او وصيته للحاكم بطلانه وعدم سبب جديد وحرم الشيخ بانه ضمه
 وان لم يرجع فالتدبير محال على المشهور وعلى القول الآخر لا يعود التدبير هنا
 ولا يمنع التدبير شيئا من التصرفات في العبد وكسبه لولاه ولو ادعى مدبر
 مؤنة آخر الكسب وانكر الوارث حلف المدبر لاصاله عدم القدم ولو اقام
 احدا ما عينه عمل بها ولو اقام ما عينه في على تقدير الخارج او الداخل ويجوز
 وطء المدبرة ولو حملت صارت ام ولد ثم عتق من الثالث فان فضل منها عتق
 من ضرب الولد ولو حملت من زنا قال الشيخ بكون مدبر او يشك مع علمها
 بالتحريم لعدم الحاقه بما شرعوا ولا المدبر من امته اذا قلنا لملكه مدبرون
 على قول ولو كان من امته مولاة بترويح او شبهها وتحليل فهو مدبر وارث
 جناية المدبر للمولى وكفايته لو قتل قيل يقوم مدبر ولو جنى فكا لقرن ولو عتق
 قبل الفكا قتل بقتله او ماله لا على الودعة وفي المبسوط يدخل الارش من ماله
 المولا كانه محزر بحر جري اغتافا العبد المجاني ولو كاتبه الجرم الشيخ بطلان التدبير
 طاب الحفيد وابن البواجر يتباين وهو الاصح لصححه بانه يصير مالودا بالكتاب
 لقطع المدبر على مال العبد لا العتق لو بطل التدبير قطعما ولو ادعى بالمدبر
 للغير كان رجوعا وان رد الوصي له الرقبة قاله الشيخ ولو انكر التدبير لم يكن رجوع
 او جعلناه عتقا وان جعلناه وصية قوي الشيخ انه ليس برجوع ولا اعتبار به
 العبد التدبير سوارده في حصة العولام بعد وفاته **ف** لو علقه بوقاه غيره
 ففي كونه رجوعا عن التعليق بوفاته عندي احتمالا اذ بقا تعليقه بوفاته
 هذا التعليق يستلزم التوقف على الشرط ولو انشا في بيعه هذا وقت المدبر
 من ثلث المدبر بولاه الوصايا اذا اقترن الجميع ونقدم السابق منها ويقدم

على الدين سواء كان سابقا او لاحقا على الاصح ولو اياه الدين المستوعب
في الميسر عتق كله وتوقف في المختلف لعدم حصول ضعف الورثة ونحوه
الثالث واجاز الوارث صحح ولو كان الدين واجبا او معلقا عتق البقرة في
حياة المولى فهو من الاصل والباقي المديون والمديون يطل بدينه ان ياتى من عند
مخدومه المعاق عتقه على مؤنه ولا يطل **كتاب المكاتب** والعتاق
الكاتب من الكتب وهو المجمع لانضمام بعض الخدم الى بعض ومنه كبت البغلة
والمرء والمخروف وهي مستحبة مع الاسان والكسب ويتاكد مع القياس العبد
وبما فسر الشيخ الخزي اية الكتاب بولوعه ما نهى مباحه عند الشيخ في الخلا
وفي طبرستان وفي مساله مستقلة تفارق البيع باعتبار الاجل على قوله
سقوط خيار المجلس والحيوان وضع الشيخ من اشتراط الخيار للسيد فيها
التقال وبمع العبد من نفسه وعند الجلي وابن اديس ان الكتاب بيع محض
ان جردا معه عليه فاذا قال المولى بعتك رقبك بكذا وقيل عتق كذا
القريب ولا ولا عليه الا مع الشرط عند الشيخ كما ترى وبشكل مدرك الا ان
فسره ولو صح فكيف يكون الولا للبايع مع انه لم ينفقه ولا اشتراط خلاف
قوله صلى الله عليه وآله لمن عتق الا ان يجعل الا اشتراط كضمان الحجر بالمسا
فروع لو قال لعتق حر على الف درهم او ان اعطيني الف فانك حر قيل
يطل لان العبد لا يملك والثاني معلق ويمكن الاحتكام بالكتاب **باب المنة**
الكتابة الفاسده لا حكم بها عندنا فلا يفتق بالاداء ومن خواص الكتاب بوقوعها
من المالك وعبد وان العرض والعرض ملك للسيد وان الكتابة على
درجه من الاستقلال وعدمه وان عتق من بين العبد وميت له ارش الخباير

على سيده الجاني عليه وعنده الارش للسيد المجني عليه وصيغة العقد
كانت على ان تودي الى كذا في وقت كذا فاذا اريت فانك حر فقبل العبد
لفظا ولم شرط احدها بل وقع المولى وعقوله فلا يكفي العتق وان اكتبها
في العتق سواء اذن المولى ولا ولا يصح من المجنون المطلق ولا الدار مجنونه
الا ان يكون خال لا فاقه المعلومه ولو كاتب المولى عنهما فالاقرب الصحة
مع القطع كما يصح البيع والعتق معها وهو المروي عن عويمر بن وهب عن
الصادق ع وخبره الخلف خلافا للميسر ولما ادعى وقوعه حاله الصبي او
المجنون وانكر العبد بل يقدم قوله السيد مع عينية اذا عرف له حاله جنونا كانه
اعرف ولو انعكس احتمل ذلك ايضا بل ولا لا ينعيم الى ذلك الصحة التي هي اصل
في العقد ويحتمل تقديم مدعى المجنون والصبي بينهما للشك في العقد فلا يفتد
في مقتضاه وكذا سائر العقود وثانها القصد فلا عبره بلفظ الساسي والنايم
والعافل والمهائل ولو تنازع في القصد فالظاهر تقديم مدعى الصحة ولا
يعقد السكران وان اجرى عليه احكام الصاحي في العبادات بحيث يوم
بقضاءها وكذا سائر عقود بطله عندنا وثالثها انفا الحجر فلا يصح من
السيه الا باذن المولى ولا من المفلس الا باذن الفرماز ويصح من المريض ان
خرج من الثلث واحا الوارث لانه معاملة على ماله بما له ولو اذن المولى مطلقا
ومن المكاتب مع القطع اما الفرض فلا يصح كاتبة رقيه اذا قلنا بملكه الا
باذن السيد ومن المرنع من ماله باذن الحاكم لا يرونه في الاصح ويحتمل المراجعة
باسلامه ودايعها الاحتيا ولا تنفع من المكروه الا ان يرضى بعد ذلك
الاكراه ولو ظهرت دلائل الاختيار وقع لحال المكروه فيما عين فاسما

تكليف العبد فلا يقع على الصبي والمجنون ويحمل قبول المولى عنهما أو الحاكم
 أو الأب والمحد بعيد وما دسها إسلامه لعدم الحجر في الكافر إن فسرناه
 بالدين أو بالأمانة ولأنه عتقه تليطا على المسلمين ولأن المكاتب يرق
 من الزكوة ويتعذر هذا وهو اختيار المرتضى والشيخ وقيل يجوز لعتقه والتغليب
 المعاوضة ما المراد أن كان عن فطرة لم يصح وإن كان عن ملكه جوزه الشيخ
 لأن له أهلية المعاوضة وهو طالب بالفرق بل البطلان هنا أولى لعدم
 إقراره على رد ولو كانا كافرين فالحجوان أولى وما بهما استيعاب الجميع
 فلو كانت نصف عبد لم يصح عند الشيخ في المبسوط للزعم الشافعي في السعي
 سوا كان باقية له أم لا غيره ولا يبرئ من لو ادعى إعتق كذا عند الشيخ
 فيبرم للسيد قيمة التصيب ولا يرجع به على العبد وفي الخلاف جوازكم ببعض
 وهو لأقوى وأولى منه لو كانت بعض حراً وذا منهانية الحريرة عند الأذني
 اعتبار والتلفظ ولا يرجع به على العبد بالحرية للشيخ فلو أن قربةما المنع واسما
 اعتباراً بالأجل ومن قال يبيع لم يعتبه وعليه بن أدريس والأول أقرب بحاله
 وقت الحصول والحج حال العقد لعدم ملكه والحاصل عند العقد للمولى و
 يكفي أجل واحد عند الحصول الفرض والمنع لا يتابع الأولين حيث لم يوق
 بخم واحد ضعيف **قوله** لو كان نصف حراً وبده مال فكاتبته على قده
 عما دون حالاً فالأقرب للصحة لأنك لسعيه الشافي لو كان واقفاً على المحر
 فكاتبته على قده من الملح مقدور في الحال فإن علمنا بجهالة وقت الحصول
 جاز أن علمنا بالغير حال العقد اشع الثالث لوضوحه حاله في المال
 كثير شين حصوله غالباً فيه بطلان علمنا بالجهالة وإن علمنا بالجهالة

لا يصح ملكه بالعقد الرابع بشرط تعيين الأجل كأجل السلف والفسية
 مما لا يحفل الزيادة والتقصا وعاشرها كون العرض ديناً فلو كاتبته على دين
 بطل لأنها ان كانت للسيد فلا معاوضة وإن كانت لغيره فهي كجمل من
 المبيع من مال غير المشتري ولو أذن الغير في الكتابة على عين يملكها فهي في
 قوله البيع فإن جوزه صح وحادي عشرها كونه معلوم القدر والمجلس و
 والوصف فإن كان نقداً وصف بما يوصف في الفسية وإن كان عوضاً فكا سلم
 فتمنع الكتابة على ما لا يمكن ضبطه أو صاغة كالحجارة وولدها والدة الفسية
 وثاني عشرها كون العرض مما يملكه المولى فلو كاتب المسلم عبده المسلم أو الك
 على خسر وخير بطل ولو كانا ذميين صح فإن أسلمت أعبداً التقاض وقع
 موقود وإن كان قبله وقبل قبض جميعه ضل المكاتب القيمة عند استحليله
 ويجوز حمل المنفعة عوضاً جزئياً من العرض فلو قيدها بمدة وأطلق اتقى
 الاتصال بالعقد ولو شرطنا غيره عن العقد كشره بجزءه فيه بعد عشر مثلاً
 بطل عند الشيخ ولو برض العبد فيه بطلت الكتابة بقدر العرض ولو جمع
 في العرض بين الدين والمنفعة صح سواء التحل الأجل فيها أو لا ويجوز تساو
 التجوم في الأجل والمقادير واختلافهما ولا حد للعرض فله وكثرة نعم كره
 أن يزيد على قيمة يوم المكاتب ويجوز الجمع بين الكتاب وغيرهما من المعاوضات
 بقدر واحد فيقسط العرض وكذا لو كانت عشرين فصاعداً بموضع واحد
 ولو شرط كفاً له كل صاحب صح ولو شرط ضمان ما عليه ففقتا الفتقنا
 ولو شرط السيد بقار الرق مع هذا الضمان حتى يورثا ويخيره في الرجوع على
 من شاء منهما نفى كلام الشيخ أشاء ويجوز ذكره في الجارية بحول ضمان اثنين

مالا واشترط وجوعه على من شاء منهما **دوس** ثم قسم الكتاب الى مطلقه وهي
ما ذكره مشروطه وهي التي يراد فيها الرد في الرق مع العجز فلا شرطه وقال المفيد
وكذا لو شرط بده ان لا يداه ويحقق العجز بخلافه شرطه فلو شرط عليه
عذرا خيرا النجم عن محله ان عذرا حرمه الى محكم استرق وفيه لب المفيد
بالناخير عن الاجل وما مرويان وفي النهاية بناخير نجم الى نجم او يعلم
من حاله عدم العذره على ذلك رقبته وفي رواية اخرى بن عمار ينظر عا
او عاصين وفي صحيحه معونين وهب ليس لها اي للكتاب تباخير النجم بعد
حله شهر الا باذنه في رواية اخرى لا يريده في الرق حتى يعفى له سنتان
يحتل الثلث على المذهب وقال بن الحيدان شرطه ان يخرج عن شيء من المال
استرق متى يخرج عن آية نجم او بضعه في وقته وان قال ان يخرج عن نجم او بضعه
بالعجز عن بضعه وحكم المطلقه المحررة بان مال ادى من مال الكتاب ولو بقدر
الاجل ولو بغيره شيئا فلك بالباقي وان قدرتها يا وان مات ولو بغيره شيئا
ولا خلف ما لامات رفا وان خلف ما لا فظاهر الاصح ما ذكره في قوله
للمولى ويحتل ان يرث قومه ما فضل عن مال الكتاب لان كل دين كان قد
ادى شيئا وتلك ما لا فلا شهر انقسام مولا به وادى على سبب المحررة والرقبة
ثم ان كان الوارث حرا فلا شيء عليه واحتفل بعضهم ان يؤخذ اقل الاربعين
من الموروث وباقي مال الكتاب وان كان تابا به في الكتاب بكونه من امته
تحرره منه بنسبة ابيه وادى نصف مال الكتاب به وفي صحيح بن سنان وجعل
بن دجاج يقضي مال الكتاب من الاصل وورث وادى ما بقي واختاره بن الحيدان
ولو اوصى له او حب عليه حيا فذلكه كان مفضا بحسب ابي المحررة ولو وطا للمولى

المكاتب

الكتاب المطلقه ببعض الحد ايضا عليه وعليها وحكم المشروطه ان يرق ما بقي
عليه شيء فان مات فقد تخلف شيء فالظاهر ان ماله لم يولد وقال المفيد
يؤدي مال الكتابه والباقي لو ارثه فان لم يكن فصل فالجميع للمولى وقضيه
كل امه ان يرقه وفا المال مات حرا ولا سعة مات رقا وحكم على اولاده بالسبي
اذا كانوا ابا بيمين له في الكتابه وان لم يخلف وفاء والصدوق اطلق ابا لابن
ما على ابيه وعقده ولم يفصل بالمطلقه والمشروطه واختلفوا في لزوم العقد
وجواره فحكم الشيخ وبن ادريس بجواز المشروطه من جهة العبد يعني ان له
الاقتناع من ادا ما عليه فيتخير السيد بين الفسخ والبقاء ولا زمة من طرف
السيد والمطلقه لا زمة من الطرفين وقال بن حمزة المشروطه جائز من الطرفين
والمطلقه لا زمة من طرف السيد خاصة وهو غريب وقال القاضيان بل زمة
مطلقا من الطرفين واجل المكاتب على البيع وعليه يفرع اجبار ولده بعد
موته ونحوه على السيدات المكاتب تسكن بهم الرقابان وجبت عليه
الزكوة وان لم ينجح عليه ما سعى الا بآية قاله في الخلاص واطلق في المبسوط
وجوب الا بآية واطلق بن البراء الاحتياط وقد بن ادريس وجوب الا بآية
بكونه مكاتب مطلقا عاجزا وكون المولى من وجبت عليه الزكوة ولكن كان
وفي الخلاص يحتل عود الصغير في ما يورثه الى من وجبت عليه الزكوة وان
كان غير صبيده وهو احد احوال المفسرين ويكره ان يرث في مال الكتابه عند
العقد لموته منه وبقي ما تولى قيمته قال الشيخ في المبسوط وقت الا بآية
ما بين الكتابه والعقود ويكفي ما يطلق عليه الاسم واقله من الدنيا بغيره
وفي الدائم يكفي اقل من درهم ويكفي الخط من الخن مع عدم وجوبه على العبد

وان اتاه من غيره الى الكتاب او من جنبه لاسيما يخرج منه ولو عتق ومات السيد
قبل الاتيا اخذت من تركته كالدين ويجب على المولى قبض الجعوم في
اوقاتها الا بالبراء فان اشع قبضه الحاكم وعقوباته فان عتق الحاكم فالا فريب
الا كفأ تبين العبد بآيه وتبين منه فتمين ولو دفع اليه غير العوض
المعين لم يحيا لقبول الا ان يكون من جنبه وهو جود ولظهور استحقاقه
رقا حتى ياتي بغيره ولظهور معياره في المولى ارشاه وله رده ويرد رقاه ولو جرد
السيد عيب فليس له الرد كما لم يرد الشيخ وقال الفاضل للسيد ردمع الاثر
ولو ابراه السيد من مال الكتاب يري وعقوباته ولو ابراه من البعض وكان حلفا
عقوباته يانته ويحجز بيع العوض بعد حلوله ونقله بساير وجوه النقل فجب
على المالك ان يسلمه الى من صار اليه ومنع في البسوط من عهد للمولى عن بيع
ماله قبض ولو اختلفا في قدره حلف العبد للماصل ويحمل السيد لاصاله
عدم العتق الا بما اتفقا عليه ولو اختلفا في الاثر حلف السيد قطعا
كنا في قدر الجعوم ويحجز بغيره قبل الاجل ان اتفقا عليه ولو اختلفا قبل
الاجل ان اتفقا عليه ولو اختلفا قبل الاجل على اقل من غير المجلس صحت
كان منه منه الشيخ لا يبرأ ولو كان له على السيد مال جازت المقاصد
فان اتحد المجلس والصفه والمقاصد مبرأ ولو كان قد قضي ادعوى من ثلثين
ولو اختلف المجلس او كانا قيمين اعتبر التراضي ولا يفقر منه الى قبضهما
ولا الى قبض احدهما وكذا لو كان احدهما نقدا والآخر عوضا وحكم كل من
بين ذلك وقال الشيخ ان كانا قد قضا احدهما دفع عن الآخر وان
كانا عوضين فلا بد من قبضهما وان كان احدهما نقدا وقبض العوض دفعه

عن النقد جاز دون العكس وقال الشيخ يحمل المقاصد معا فيلحقها احكامها
من بيع الدين بالدين وشبهه **درم** ثبت للمالك ان يملك والتصرف بالاعط
فيه كالعتق والهبة والبيع بالنسيه او بالعين ولو اخذ الرهن في النسيه فلا فريب
الجواز وكذا الضمان اما الشراء بعين او نسيه فجاز وليس له ان يكاتب عبدا
الا مع الغبطة ولا يزوج ولا يتبرع ولا يقبل وصيه وهبه لمن يعق عليه
مع الضرر وكذا لا يزوج الكاتبة ولا يكفر بغير الصوم ولو اذن المولى في
جميع ذلك جاز لان الحق لهما **فروغ** لو عقدت لا غبطة فجاز للمولى
نقد ولو ابطله بطل ولو سكت حتى عتق احصل نفقته لزوال المانع و
قطع بعض الاصحاب بعدم القود ولو اعق باذنه كان له ان يعق
ولا ان للمولى غلومات في زمن الكتاب وبفضل الميراث فوقع العتق الكاتب
وتملك الكاتبة المهر حيث يصح التزوج او تطارثا يشهد هذا ولا نفقة على
بقية وقريبه الموقوفه وعلى حيوانه ونفسه ونزوحته بالمعروف وله
السفر الا ان يوافق حلول النجم مسافرا وله الحج كذلك اذا لم يحج الى اداء
نفقة عن الحصر ولو شرط المولى عدم السفر في العقد فالأقرب الصحة لانه
احكام ماله وليس للمولى التصرف في ماله بما ينافي الاكتساب والاستيفاء
ويصح ان يرضى بقبضه شرطا تجبره وبما لا ينافي الاكتساب والاستيفاء
الوارث وان نظره الموصي له وليس للمولى تزويج الكاتبة الا باذنها ولا عليها
وان اذنت لالملك ولا بالعقد ولو شرط ذلك في العقد بطل ولو عليها
فعليه المهر وان طأعت وفي نكوهه نكاح الوطأ وجه ثالثا محلل الا اذا
بين الوطئين نكاحا فلا وصيرام ولد فان مات وعليها شيء من مال الكتاب

عقوب باقية من نصيب ولدها فان عجز النصيب بقي الباقي سكتا ولو ولدت
من مملوك او من شرط الرقية لم يكن الولد سكتا لعدم جريان العقد معه
بل ينطبق بعقبها ولو ولدت من زنا وهي جاهله فكذلك كان كانت عالمه للز
جماعه انه كذلك وبشكل عدم الحاقه مباشر عاود حتى على ولدها في ظرف
وهو مرف فان حقق ملكه السيد والا فللسيد فلولا ان رقت الام على المخرج لها
الاستعانة بروكها كسبه ولو قيل فالقيمة لان عدم تمكن السيد من التصرف
فيه ويجعل السيد كما لو تملك الام ونفقته من كسبه فان نصرا عند السيد لان
ملكه وان كان موقوف وفي جواز اعتاق المولى اياه وجمان من تحقيق الملك
ومن تعلق حتى الام بكسبه في الاستعانة وحكم ولد الولد من اشته حكم الولد
فروع لو تنازع المولى والمكاتبه تقدم الولد على المكاتبه واخره حلف المولى
ولو تنازع المكاتب والسيد حلف المكاتب والفرقان به ثمانية عليه وهو
ملكه فترجح اليد والمكاتبه لان ادعى الملك انما تدعى الوقف ولو ثبت كون السيد
مرحبة للوقف ويتصور التراجع في المكاتب بان يوجه انه لم يشترها بالمكاتب
فالولد قبل الشر السيد وبعده للمكاتب **دوس** تصح الرصيه للمكاتب من
مطلقا ومن غيره بحساب ما تحرر منه والا قرب صحتهما ايضا مطلقا لان ثبو
الرصيه نوع اكتساب ويعتبر ما اوصى به المولى فان كان قد ادرك اكثر من القيمة
والخروج عق والفاضل له وان كان بقدر اقله فان كان الاقل الخرج فكذلك
وان كان الاقل الرقية حصل ذلك لانه لا يقصر عن الف وحصل اعتبار
الخروج لانها الواجبه وهنا فوى ولو اوصى بوضع نجم معين من نخومه صح
ولو قال ضوعا عنه اى نجم شئ نجس ولو قال ضوعا اكثر ما عليه من النجوم بالنسبة

وضع

وضع النصف وادان ياده ولو كان بالوحده وضع اكثرها قدر اوان تساوت فضع
اكثرها اجلا فان تساوت فالاحسن صرفا الى الاول ويحتمل في القسم الاول
ذلك ايضا وتقال ضوعا عنه ما شاء من نخومه او من نخومه ما شاء فلا بد ان يفي
شيا لان من المتبعيض ولو قال ما شاء فشاء الجميع فالاقرب للصحة للعموم ويحتمل
الا لفا القرينة الحال وهو غنا والشيخ ولو قال بضعوا عنه او بضعوا عنه وكما
فيها او بضعوا عنه او اجدل حمل عليه ولو حصل في نجس او سلطان او ثلثه
تعين ولو اختلف الوارث او افرع على الا فضل ولو كان العدد زوجا جميع من
نجس ولو اختلف في مرض موته او ابراه من مال الكا بر فن الثلث ويثبت الاقل من
قيمة النجوم ولو اوصى ببقية ولا مال سواء ثلثه بمجلا ثم ادى ثلثي مال
الكا بر عق كله وان عجز ففي ثلثاه مسايل لوجز المولى لم يتطل الكا بر ويتولى
القبض المولى فلو قبضه المخرج لم يعق ولو جاز المكاتب ادى المال المخرج واغنى
لان السيد الاستقلال بالاختار والاولى اذن الحاكم ان سكن لان المولى لا يلا
ان يقول بولاية السيد في استيفاء المال الثانيه قال جماعة ان الشرط تلزم
فطرة المولى لانها تابعة للملك وفي المطلق بالحصص ويحتمل ان لا فطرة لانها تابعة
للفقه الثالثه لا ثبت للمكاتبه الا بعد بلين وقيل يكفي شأوبين ولو صدق احد
الوارث كان نصيبه سكتا وان كان عدلا فهو شاهدا فادى ادى نصيبه
عق ولا تقويم عليه والظاهر انه لا يسعي في نصيبه للكنز بعد عيشه على عدم
علم المكاتبه ان ادعى عليه العلم والمولا المصدق باجمعه ان شرط على المكاتب
الرابعة لو احصر المكاتب المال فقال السيد هو لفلان افقر الى البنية فان
اتاهما اترعه الحاكم حتى يحصر المقر له وان اتفت حلف المكاتب فان لكل حلف

السيد لا يثبت مال غيره بل انفى وجوب قبضه عليه ولو قال هو حرام فكذلك
الا ان في الاول يلزم دفعه الى المقر له في موضع وجوب قبضه الخامسة لو حرم
الحجم وعليه دين غيره وقصر ما في يده عنهما فان كان مطلقا ونزع كان مرفوعا
فدم الدين لان المولى التحجير والاسترقاق وكذا الربايات اخذ الدين من تركه
ولا يلزم المولى الا كمال الوقصر لسادسه لو اعتق المولى المكاتب وبذره مال
او عتقت انكاته من نصيب الولد فما في يدها لها على الاقرب لان من كسها
الحكم لها ملكه وكذا لو ذبح المكاتب ففنى بالذبح في الجناية اذا قبل المكاتب
فمؤكوتان كان مشروطا ومطلقا لو يؤد نفقته لولا ما تركه له فلو قتلته
السيد ملكا لتركه للمولى القصاص من العمد من المكاتب ولو جنى على طرفه لا اثر
له وان كان الجاني السيد ولو كانت الجناية عمدا فله القصاص من المكاتب في الا
نقص جريمه ولو كان عبد مولا فنفى القصاص مع منع المولى فان من قطع سلطه
المولى ومن يحقق الرقيقه فيه ولو عفى عن مال حرم ولو عفا مطلقا قبل يصح وان كره
المولى لان الواجب القود لا المال ولو كان قد تحرر منه شيء فجنى عليه من غير ان يذ
حزبه فلا قصاص فيعين المال وان جنى المكاتب على مولا عبد اقتصر من نفسا
او طرفا ولو عفا على مال ثبت وان كان خطا فالدين للتبذ او اذ كان وفي تبذ
بالحقين ولا اعجزه ان شاء بعد اخذ الدين ولو جنى على اجنبى عمدا فله القصاص
مع الكافاه او كونه الجنبى عليه اذ جرمه ولو عفا على مال جاز وقدم على الغريم
في الشرط وان كان خطا فعلق بما له وان تبعض فعلق نصيب المحرم بما قلته
ونصيب الرقيقه بما له ومع المحرم عليه يوزع ماله مع القصور ولو كان شرطا
فدم الارش ولو لم يجز عليه فدم من شاء ولو جنى عبد المكاتب واراد فكه

دعوى

دعوى كون الارش لا يزيد عن القيمة فان زاد فبازن المولى ولو جنى عبده عليه
عمدا فله القصاص الا ان يكون اياه وان كان خطا او عفا على مال والعبد
لو ثبت لا امتناع ان يثبت على المال مال الا ان يكون مكاتب ولو جنى
على عبده له القصاص الا ان يكون اياه فكذا ذلك بناء على ان حكم الاب
معه حكم الاحرار من حيث انه ليس له بيعه ولا اخراجه عن ملكه ولو
ثبت للابن حكم الحر بعد الكفاية ثبت للاب ولو جنى على المكاتب اثم
او لولده لم يملك بيعه لما قلنا من عدم ثبوت مال على مال او جنى المكاتب
على جماعة عمدا اقتصر لهم ولو كان غير عبد ثبت لهم المال فان لم يكن يذ
مال ولو يذ في الجناية وقسط ثمنه بالنسبه فعاقت الجناية او لا ولو
فداه السيد فالكفاية بجناها والاصح ان يفدي باقل الامرين من قيمته ولا اثر
ولو عاقبت الجنايه عمدا على جماعة فالظاهر ان مشترك بينهم ماله بحكم
به لا وليا الاول فيكون لمن بعده ولو عتقه السيد بعد جنايته عليه
ولا مال معه سقط الارش لان مال متعلقه بفعل السيد ولو كان معه
مال ففي اخذه منه لا استحباب جواز اخذ قبل العتق اولى لان فعلق
الارش بالرقية بالاصالة والمال ثبت بعباده وان ولو عتقه بعد
جنايته على اجنبى عمدا لم يصح وان كان خطا فكتفى الف من اعيضه ان
الجناية وعليه اقل الامرين من قيمته والارش سو كان الارش لواحد
او جماعة ولو جنى ثم ادى مال الكفاية فحق وضمن ارش الجنايات او الاقل
على التحاليل لان ائلف الرقيقه بفعله ولو جنى بعض عبده على بعض خطا
فلا شيء ولو كان عمدا فله القصاص استصلاحا للمال الا ان يكون الجنا

كما لا يقصر

إياه فلا يقصر منه نفسه ولو جنى الزه على اجنبى فليس له فدية لأنه لا يتجمل
بأن لا يملكه الضرر فيه إياه ما يمنع منه والمكاتب تفرع عنه وأما
بل ولما قام له الحد عليها عند موجه **دري** في اللواحق يجوز للسيد مع
المكاتب سعيًا وشرًا كما لا جنى وإن أخذ منه بالشفعة والمكاتب يظن
منه بما ولو أدى أحد مكاتبه واستدار جنى لذكر فإن زال الرجح اقترح
قال في البسوط لا يقرع حتى يموت ولو كانت ثلثان عبدًا فليس لها أن يخرج
أحدهما بالآراء إلا بأذن شريكه فإن فعل فللشريك مطالبة القاض والمكاتب
وجوز القاضى التخصيص وتمسك الشيخ على المنع بأنه إذا عجز رجوع الشريك على
القاضى نصيبه بعد اشتغال القاضى به غير حتى وليس بعيدا ولا يجره
حكم الشريك في دين إذا قبض أحد مما قبضه قال الشيخ أن سام ملك القاض
فقد اشفع بماله وعدا استحقاق الشريك بعد الفسخ فما حصل من حينه
أن منع ملك الشريك استدار الحكم إليه لا إلى الاشتغال وفي المختلف أن أخذ
العقد والعوض لم يحبس ولا جاز ولو جعل عشرين طرفًا لا دار المال ففي الخلا
وهو قول بن الحنبل يجوز لفقيه الأصل وتقويض الآداء إلى المكاتب وضعه
في البسوط للحجاء له كاجل البيع والسلم ولا نكوه في مال المشرط ولا المطلق
ماله لو يورث في البسوط في وجوبها على السيد ورد بدم أسكان تصرفه
ولو كانت ثم احتبسه أو حبس مده قبل ويحمله مثلها وقيل تلزمه الأجرة
في الاحتباس والقول أن الشيخ لا يدخل في محل مكاتبه إلا عند قوم
أدخله القاضى وضع من استثنى في الكتابه وتدخل الخشنة الوصية مكاتبه
واحد من بقيقه خلا قاله ولو قال السيد للمكاتب في العقد قلت حر بقدر ما

يردى

يردى مع شرطه ويكون كالمطلقة ولا ينفق بأداء شيء على سبيل البراءة قال
بن الحنبل ينفق إلا أن يصيف إليه وأنت بعد بقدر ما نفى عليك ولو ورثت
المرأة ذويهما المكاتب فالأقرب فسخ النكاح وإن كان مطلقا وقال بن الحنبل
لا يورث المكاتب وإنما فسخ إذا كان قد تحرر منه شيء ثم مات المورث ولو
أسلم مكاتبًا الذي لم يبع عليه فحرر ينفق إلى العتق وضعف السيل وقال بن الحنبل
يبيع مكاتبًا ويردى إلى المشتري عنه ولا يأخذ منه زيادة لأنه لو علم المكاتب
أن له فيه على إداره مال المكاتبه إلى السيد أجل لما قال الشيخ لأنها أقل
الكثره وأخر القلة ولو كانت فاسدا ثم أوصى ببقته صح ولأنه يعلم بالفساد
عند الشيخ لمصادفة الملك كما لو باع ثيابا لأول فاسد ويمكن منع الحكمين مع
الجهل ولو اشاع المشرط من الآداء مع قدره عليه فللسيد الفسخ قاله الشيخ لأنها
عقد معاوضة فيفسخ عند العوض كالباع ولو كان الصداق أعاد جمل أو النجم
فليس له الفسخ إلا بعد إثبات الكتاب بعد الحاكم وإثبات النجم وتعدو الآداء واليمين
على بقائها وله الفسخ في الحاضر من غير حاكم للاجتماع على الفسخ **في** يصح عتق
المكاتب من عبه وفي عتقه بالعراض كالعمى والجذام والأفقاد والشلل عند
فطره من ثمار من تشبهه بالحرير فلا يدخل تحت لفظ المملوك ومن بقا حقيقته
الرقيد ومن ثم أسلم في دار الحرب قبل مواله عتق **كتاب الوقف**
وهو الصدقة المجارية وتسمى ترحيبا إلى الأصل وإطلاق النفقة والصريح ونفت
أما حبس وسلب وحرمت وقد فت في فقر إلى القرينة كما لا يرد ببق البيع
والأرث وظاهرهم أن تصدقت وحرمت صفة واحدة فلا تنافي الثانيه فيها
عن الأولى ومعنى الأولى مع القرينة ولو قال جعلته وقفًا أو صدقة مؤبد

محرمه كفي وله شروط احدها اهلية الواقف فلا سجد وقف غير الميز ولا
للمجنون المطبق ولا الدار جنوبا لخال الا فاته ولو بلغ الصبي عشر بغير ائقي
حوان وقفه فكل ان حمل له على الصدقة ولا السفيه والمفلس بعد الحجر ولا
المكروه ووقف المريض من الثلث اذا لم يخز الوارث وكذا وصيته بالوقف ولو
قال اذا مت وان مت فهو وقف فالظاهر بطلانه لتقليفه ولو قال هو وقف
بعد ما في احتمال ذلك ايضا وان تحمل على الوصية ولو جمع بين تحجير الوقف
وعجزه وقصر الثلث بدى فالاول عند الشيخ في البسوط وفي المختلف يوجب كونه
قصدا عطاء الجميع بخلاف الوصية ولو اشتبه في الوصية المترتبة اقرب وقال
الشيخ يقسم بين الجميع وثايبا النية فلا تقع من الغافل والثايب للسكان ولو
اخبر بعد الوقف والاقبال بعدم النية لم يسمع منه وفي شرط نية القرب
وجه فيترتب وقف الكافر ولا اقرب صحته وثايبا ملك الواقف ولو وقف
ملك غيره لم يصح وان اخبر على قول ولو وقفه مدة حياته صح ولو كان للمبايع
خيارا فلا قربا لمعاها فان استمر البيع نفذ وادبها القبول المقارن للايجاب
اذا كان على من يمكن فيه القبول ويقبل الولى عن المولى عليه منع النبط
ولا يشترط القبول في الوقف على الفقراء لعدم اسكان القبول ولا على
الجماعات العامة كالساجد والمشاهد ولا يشترط قبول الحاكم فيها ولو يوجب
من التذكرة اشراطه **فري** لو قال جعلت هذا للمسجد قال الفاضل هذا
تمليك لا وقف فيشترط فيه قبول القيم ويصح ويكافئه اجزاء مجرى الوصية
للمسجد الا انه يشترط في الوصية هنا القبول وخامسها التحجير فلو علق على
شرط او وصف بطل الا ان يكن واقفا والواقف عالما بوقوعه كقوله ووقف

ان كان يوم الجمعة وسادسها الروم فلو كان ممن يهدى كان حسنا فيبطل
بانقضائها ولو وقفه على من يفرضها لاجرى عليه فان لم يفرض استمر
وان انقضت قبل رجوعه الى الواقف او وارثه حين انقضت الموقوف عليه
كالو كاره ويحمل الى وارثه حين موت وليست مل فيه الى ان يصادق الانقضاض
ويقيل بل الورثة الموقوف عليه وقيل يصون في وجوه البر **فري** لو قال ووقف
على اولادى وسلمهم فان مات الاولاد ولا نسل فعلى اخوتي وان انقضض
النسل فعلى الفقراء فلا اقرب باجماره على شرطه للعموم قول العسكري ع الوقف
على حسب ما يقبها اهلها وورثها احتمل بطلانه على تقيد انقضاض النسل لانه لم
يعلم تأييده حال العقد وهو بعيد لان الصحيح صرفه الى جهة دونه ولو لم يكن
معلومه الوقوع ومن ثم لو بقي النسل ابرأ صح الوقف عليهم الثاني لو انقطع
في اوله كالوقف على معدوم ثم على موجود او على عبده ثم على المساكين
فالبطالان قولى الثالث لو انقطع في وسطه كالوقف على زيد ثم على عبد
ثم على المساكين احتمل الصحة في الطرفين وصرف عليه في الوسط الى
الواقف ووارثه الرابع لو انقطع في طرفيه فهو كنقطع الاول في البطلان
لان انقطاع الاول كما يطل الوقف فكنا يطل الجنس الخامس لو وقف
على ابنه ثم على الفقراء فما تاخذ مما لا اقرب بصرف نصيبه الى اخيه لان
شرط الصرف الى الفقراء انقضاضهما ولو لم يحل ويمكن جعله منقطع الوسط
فيكون نصيب الميت لا اقربا بالواقف ويمكن جعله للفقراء عملا بالتوزيع
السادس حبسه على ابنه ثم مات احدهما احتمل صرف نصيبه الى الخالص
او وارثه ويحمل صرفه الى الآخر لانه مصرف الحبس في الجملة السابع لو وقفه

على ولده منه ثم على الفقراء او مدة حياة الواقف على ولده ثم الفقراء صح ونقل
فيه الفاضل الاجماع لان الوقف مؤيد في طرفيه ووسطه الثامن لو وقف
على اولاده وشرط ان يكون غلته لعام الاول والربو الثاني في العروة هكنا و
بعدهم على الفقراء ففي العام الاول لعلهم يم والثالث في لزهادهم ففي الثالث
لشيوخهم اربع شرطه التاسع لو وقف على ولده فاذا انقرضوا وانقرض اولادهم
ضلي المساكين فالاقرب عدم دخول اولادهم في الوقف والتماء الاقرب
الواقف حتى ينقرضوا وقال الشيخ يخرجهما ما شمول لفظ الولد للمنافاة كقول
المفيد وجماعة واما القرينة الحال وهو نوى **درس** وسابعا الاقراض
فلومات قبله بطل وقبض الواقف على اطفاله كافر وكذا الحد والرصى
والحق بن الحين الثابت الايم بالطفل ويقبض الحاكم في الهبات العامة ولا بد
منه الوقف على الفقراء ونحوهم من نصب قيمه الاقرب بالاشتراط فيه اذن
الحاكم فلو قبض الواقف جاز ولو كان الواقف فقيرا فالاقرب دخوله في
الوقف وحيد هل يجوز كونه قابضا اما بالدين الحاكم ولا باذن منظر ولو كان
للجدة ناظر شرعي قبض غير اذن الحاكم والقبض في المسجد الصلوة وفي المقبرة
الدفن والاقرب بالاكفأ رقبض الحاكم فيها لا يشترط في القبض الفردي
ولا بر فيه من اذن الواقف وقال الحلبي اذا استند على نفسه ومات قبل القبض
وكان على مسجد او مصلحة صح وان كان على من يصح قبضه او قبض عليه
فهي وصية فقال بن حزم اذا جعل الواقف النظر لنفسه مدة حياته لم
يشترط القبض ودواير عيسى بن نذارة مصرجه بان الموت قبل القبض
سطله وفي الخلاف القبض شرط في لزومه وثانها اخر اجده عن نفسه

خلو

فالوقف على نفسه بطل ولو عقبها بالفقراء فهو منقطع الابتداء ولو وقف على
نفسه والفقراء احتفل صحة النصف وثانها اربع والبطالان راسا ولو شرط
تضاد بوزنه او دار نفقه بطل ولو شرط عوده اليه عند حاجته فالمرضى
اتباع شرطه فيجوز تفسيرها بقصودها له عن سنة وعن يوم وسؤال غيره
فلو احتاج عاد ولومات قبله ووث عنه ولو شرط ان له الحيا في نقضه
مضى ثارا وفي مدة معينه بطل الوقف ولو وقف على قبل هزمهم فالظاهر
ان يشترك واولى بالمشاركة ما اذا تجددت الصفة فيه كما وقف على علي
الفقراء ثم فقرو ولو شرط اكل اهله منه صح الشرط لان النبي صلى الله عليه وآله
شرط ذلك في وقفه وشرطه فاطمه عليها السلام ولا يضركونهم واجبي الفقهاء
فنسقط نفقتهم ان اكفوا ولو شرط اكل الزوجة فيه نظر من عود النفع
تا سميها اتبلى الوقف بعين معينه فالوقف منفعة او دين او بهما اكيد
من عيده بطل ويشترط فيها صحة لا نقطاع المحلل باقية فالوقف ما لا يقع
فيه اركان الاشباع بهما بطل وكذا لو كان الاشباع بهما موقوف على
ذهاب العين فالجوز والفاكهة وهل يشترط دوام النفع بدوام العين حتى
لا يصح وقف الريحين التي لا تبقى نظر نعم لا يشترط كون العين مما يبقى من بد
فيصح وقف العبد والثوب وهل يشترط فيها صحة التملك بالنظر الى الواقف
فيصح من الكافر وقف التحريم على مثله ولا يصح وقف الحر ولو اذن ولو كان
هو الواقف لنفسه ولو وقف الآبق وقبض تسليم بطل ولو وقف ام الولد
فالاقرب بالبطالان لمتبثها بالحرية ونحوه الصحة بقاء الملك فيها ويجوز ان
الوقف لا يثقل الى ملك الموقوف عليه وحيد لا يطل حقه من القوق

المولى بل يجري على الوقف الى حين موته ولو مات ولدها تاكد وقفه ويصح
وقف الدائم والدائم ان كان لها منفعة حكيمه مع بقا عينها كما قلنا
ونقلنا في الميسر الاجماع على المنع من وقفها الا من شك بوقف المشاع
وقفه باننا الواقف والشرط وعاشرها ان يكون هناك موقف عليه
قالوا هذا وقف وصدق موقفه او محرمه ولو عين مصرفها بطل قال الشيخ
وقال بن الجوزي اذا قال صدقة لله ولم يسم مصرفه مستحق الزكوة ويشترط
ان يكون الموقوف عليه موجودا ولو وقف على معدوم بطل ولو شرط به
ومن الموجد اسكن مصرف النصف الى الموجود وكونه ممن يصح فلكه ولو وقف
على المحاراة والدا بطل وكذا الوقف على الملك والجن والعبد ولو كان تشبها
بالحرية لم يغير منه شئ فتصح في قدره ولو وقف على المساحد والمجاهد
لان في الحقيقة وقف على المسلمين وان تخصص بعض مصالحهم ولو وقف
على الحمل فالظاهر البطلان لانه لا يثبت فلكه استبا لافي الوصية ولم يتم القطع
بجائته والفرق بين الوقف والوصية ان تسلط في الحال وهو جائز في المستقبل
وهذا الشرط انما هو في صدق الوقف ابتداء لافي دونه فان الوقف على الموجود
وبعد على من سيجد وكذا القبض والقبول شرط في البطن الا في خاصة
وكونه مينا ولو وقف على رجل من بني آدم او على هذين او احد المشركين
بطل ولا يشترط انحصاره بمجاهد الوقف على الفقراء والمسلمين ولو وقف
على قريش وتيمم صح وتصرف الى من علم نسبته ونسبه ابن حزم ونقله الشيخ
في الميسر وكونه ممن يصح الوقف عليه مغلوق وقف على الزنا والمجاهدين
بطل وكذا الوقف على كذا بنة التوبة والاعمال او عارة سعاد وكيفية او

بيت

بيت اذ ولو وقف الذي كان لا قراره على مقتضاه وقال بن الجوزي يصح الوقف
على بيت النار والصوم والشر والكل كبيع فطر المسلمين بل هو مشر
سهم الله في الغنائم وبطل الفاضل الوقف على بيت النار مطلقا ولو وقف على قوم
عصاة ولم يقصد موتهم على المعصية صح **درس** يحجب انقاع شرط الواقف اذا
كان سائعا ولو شرط النظر لنفسه واخيه صح ولا يحجب على الغير القبول ولو قبل
لم يحجب عليه الاستمرار لان في معنى التوكيل ولو اقر ان الولاية لغيره لم ينفذ لقراره
ويصح انقر الدفأ بطل نظره فالحاكم ويحتمل ان يصير كالوقف المطلق فان نظره
الى الموقوف عليه وفي الجهات العائمة الحاكم واحتمل بعضهم ان يكون النظر للحاكم
عند الاطلاق في الوقوف كلها التعلق حتى البطون التعاقبه وان يكون للواقف
لان النظر للملك كائنا اذا زال احد ما بقي الاخر ويشترط في النظر العدا لان من
عزل ولو شرط دخول ولده المجرد مع الموقوف عليهم وانما في بعضه كالعلم ونظام
في القريب حان ولو شرط نقله عن الموقوف عليهم الى من سيجد فالاقرار جوازه
وليس له احوال غيرهم معهم وان كانوا اطفا له على الاصح ولا اخراج من يولد ولو
شرط في العقد بطل ولو شرط ان له كل شرط الواقفون في وقفهم او يشترطونه بطل
للجهالة وعن بعض العلماء جوازه وكانه يحمله على الشروط السابقة باسرها ولو
انصرح بذلك فالظاهر البطلان لعدم انحصارها ولو شرط ان لا يورث من يتلف
او ما طرأ ولا يورث من عام مثلا او لا يقع عليه عقد حتى يقضي مدة الا
او لا يسلم حتى يقضي الاجرة ونحو ذلك تابع ولو شرط سدي شأ او هبة
او نقله بوجه من وجوه التملك بطل الواقف على المسلمين فناء ولو عقد
الصلوة الى القبلة وان لم يصل لا يستحل ويظهر من العبد شرطه فضل الصلوة

واخراج الحلبي في ظاهر كلامه غير المؤمنين وبصرح ابن ادريس لقرينه الحال ان كان
الواقف مؤمنا محققا اما الغلاة والخوارج والنواصب فيخرجون لان يكون الواقف
منهم وقيل يخرج المجبر والمبشبه ايضا والرجوع الى اعتقاد الواقف قروي وان
كان مخالفا لاعتقاد بني علي تحقيق الاسلام والكفر وهو الكلام ويحل
الطفل والمجنون واللذان يحكم المسلم والذكور والاناث والمؤمنون والامامة
واحدوهم القائلون بامامة اثني عشر وعصمتهم عليهم السلام والمعتقون لها
وقيل بشرط احتساب الكاير وهو مبني على ان العمل بالاثبات الايمان كما هو مأثور عن
السلف ويروي في الاخبار والشيعة من شايخ عليا عليه السلام في الامامة فيمن
فضل وقد جعلهم ابن ادريس في حقهم المسلمين وكل منهم الفرق الثلاث والسبعين
وابن ادريس صرح في قيل الواقف لقرينه الحال والزيد بن قال بامامة زيد
ولو عني بالسبب فمن ثبته والشافعية وشبههم من دان بذلك الراي فلا يحل
فما الوقف على غيرهم والمنسوبون الى ابيك لها شبهة والعلوية بشرط فيهم هلكتهم
بالاب فيسقط المنسل بالام من حدها على الاقرب ويحل المذكور والاناث في
ذلك والحجرات من يلي الواقف الى اربعين ذراعا وقيل اربعون ذراعا جميعا
كصغر الدور وفي دخول من هو على يأس اربعين ذراعا ينعى على دخول المتأدق في حج
القاضي بن خوله وهو قروي والعشيرة الذرية والحاض من قومه وقال بن زهره
الذرية لا غير والعهدة الحاض من قرابته وبهم احض من العشيرة واعلم من الذرية قال
الشيخان الاقرب نسباً والقوم اهل لغة الواقف من المذكور خاص بخديما
سلان ثم يحسن المذكور ابن ادريس من ذكره اهله وعشيرته وسبيل الله كل قربة
تلب بن حمزة هو الجهاد وفي الخلاف يصرف في مطوعة الغراء وفي الحج وفي البطو

سبل الله الغراء والحج والعمره وسبيل الثواب الفقراء والمساكين وسدا باقار به وسبل
الخير الفقراء والمساكين وابن السبيل والغاريون لمصلحتهم والمكاتبين ثم قيل بترابطها
كان قديما وهو الاصح لا مع معرفة قصد الواقف **درس** لو جعل مال الواقف بعد ولاده
او غيرهم الى الفقراء ععم وقال بن الحنبل يخص به فقرا واقاربهم فان فقدوا فقيرهم
وبعله اراد الافضلية ولو وقف على مولاه وكان له احد المعنيين صرف اليه فان اجتمعا
فالمتبرع صرف اليهما وقيل يمل بناء على افعال المشترك في معنيها ولو كان لفظ الفقراء
فوقها مرتبان واطى بالطلاق ولو وقف على المستحق الخمس فهو بنوها ثم وفي النهاية
لولد او طالب والعباس ولو وقف على وجهه ويحل في النساء له والا والبنين و
البسات والذكور والاناث على الاظهر قال بن الحنبل كالميراث وهو حسن اذا قال
على كتاب الله ولو قال على من اتسب الى اشتراطه الاتصال بالذكر ولو وقف
على الاقرب اليه نزل على الارث ولو وقف على اولاده ثم لا قربة اليه فاجتمع اخوه
متركون بعد ولاده فالظاهر اشتراكهم وقال الشيخ يفرده بالاشقاء ويحل خروج
كلالة الاب خاصة كالميراث ولو وقف المسلم على الفقراء فهو الفقراء المسلمين والكفار
لفقراء وخلته ويفرق في فقرا بلبا الواقف ومن حضره ولا يجب تتبع الغايب ولو وقف
حان ولا ضمان في الاقرب بخلاف الزكاة والفرقان الفقراء فيها بيان المصروف بخلاف
الوقف ولا يحزى اقل من ثلثه مراعاة الاقل الجمع ولا يجب التسمية بخلاف المصنفين
وفي وقف السلم على الكفار اقلها ربع الجواز على الذوق سما كان اولى وحضه
الشيخان بالرحم وبما خسته ابن ادريس بالوالدين لقوله ثم وصاحبهما في الدنيا
معروفا والفرق بين الوقف على الذمة وعلى بيعهم يخص الوقف على المعصية في البيع
بخلاف اهل الذمة حتى لو وقف عليهم لم يكن لهم ذمة ويحل ولو وقف على خاتم البيعة

كتاب في بيان حكم الوقف

لكونه خادما ولا يصح ولا يصح على المرء من فطره لعموم ملكه ولا على الخريف لا بائنه
ويجوز الوقف من الخريف لا من المرء الا ان يكون عن فطره ثم يسام ولو شرط في الوقف
ترتيباً او تفصيلاً اتبع ولغظه الواقف في الشريك ولغظنا الغاؤه للترتيب وكذا
الاعلاء لا على الاقارب ليس بقرب نسبته في الذكر والاناث بالسرية والاعلام
والاحوال سواء على الاصح ولو وقف على البر في كل قرية ولو وقف على الفقهاء قصد
المجتهدين وادرس حصل طرفا من الفقهاء وان اطلق حمل على الثاني والمحققا الطلبة
في الابناء والوسط والاشقاء ما داموا مستقلين بالتحصيل والصوفية المستقلين
بالعبادة المعزوين عن الدنيا والاقربا بشرط الفقر والعدالة فهم للمحقق المعنى المقصود
للفضيلة واولى منه بشرط ان لا يخرج حوا عن الشريعة المحقة وفي اشتراط ترك الخمر
تعدد ويجعل استثناء التوريق والتحياط وما يمكن فعلها في الرباط ولا بشرط سكنى
الرباط ولا لغير المحرم من الشيخ ولا في خصوص الوقف على الشباك والكرسى والشيخ
يرجع الى العرف ولو وقف على مصلو فبطل رسمها صرفه في وجه البر ولو وقف على
امهات اولاده في حوته بطل ولو جعله على وجه تصادف عتقهم صح والشرط عدم
تزوجهم من اتبع فلو طلق ففي عودها الى الوقف تردد من خرج من الشرط ومن صدق
الوصف فذوال المانع وقيل لو قال علمن الان تزوج منهم فزوجت سقط حقها
بالكلية لان الاستثناء اسراج والاصل عدم العود وكذا الوسيط في بناءه وما فرق
بان الغرض فيمن لا كفا وفي الاما الاقار فاذا تزوج لم يقبل له وتدخل الخش
في التفسير الى اب كاهلها شبيهه او بنى هاشم وقال على اولاده ولو وقف على البنين
او البنات فالاقرب القرعة هنا لا يناس نفس الامر من احد الضعفين ولو شرط
المدسة لطايعه عينه او علمه من اتبع اذا كان مباحا وكذا يجوز التخصيص في المقبر

وفي

وفي جواز التخصيص في المنح نظر في جزاء العسكرو عليه السلام من ان كان الخريف فلا يقيد
فيه التخصيص فان بطلنا التخصيص ففي بطلنا الوقف فطره من حصول صفة ولحق
الشرط من عدم قصد الى غير التخصيص ولو وقف في مستحق الزكاة فوقف في الثانية
وجبا على قول فيعطي الفقير والمساكين من ثمنها والغارم دينه والكاثر بخير
وابن السبل مبلغا ماله والغازي ما ياهب ويعطى الفقير والمساكين فقامت اموال
فيل يجوز تخصيص بعض الاضاف بالجميع وان لا يجب على القابض صرفه في الجهد التي
يستحق بها ولو فصل الوقف على مسجد صرفه في مسجد آخر وفي المئتين نظر من ان في معنى
المسجد ومن توهم اختصاص باهله والادوية **دوس** الوقف اذا تم لم يحز الرجوع فيه
سواء حكم بحاكم او لا فيقل الى ملك الموقوف عليه على الاقرب باستدلال بالعلو
على العلة فظاهر الحلبي ان يرفع على ملك الواقف لقوله صلى الله عليه وآله جلوس اصل
وسبل الثروة ونقل ابن اديس ان نقل الى الله تعالى ما الهبات العامة فالظاهر ان
الملك لله تعالى لا متناع اضافيه الى المسجد والرباط ولو قيل باثقاله الى المسلمين يمكن
لان في الحقيقة وقف عليهم اما لو جعل البقعة مسجدا فهو ملك كالحق ولا يحتاج
فيه الى مالك ويمكن القول باثقاله الى المسلمين ولا خلاف في ملك الموقوف عليه
بالمنافع كالصوف واللبن وعوض البضع واجرة العايد وشبهها ويحل الصوف والشر
واعصان الشجر واللبن في الصنع في الاشغال وان كانت مجرودة حال العقد كما يدل
في البيع اما الثمرة على الشجر فلا وان كان غخلا لم يور ولو اعتق الموصوف عليه لانه
بطل ولو قلنا بملك المائنة من بطل حتى الموقوف عليه وعق الشريك حصته صح
وفي السراية الى الوقف جهات بيان على المالك فان قلنا هو الله تعالى والواقف
فلا سراية ولا جعلنا الموقوف عليه فالاقرب بعدم السراية لانه لا ينفذ فيه مباشرة

مات الآخر لم يطل فيمكن وادرك لو علفت بموت المالك ويجب على الوارث اقراره لو
 علفت بموت الساكن سواء خربت العين من الثالث او لا عن المتأخرين وقال ابن
 الجوزي يمتزج وجهان من الثالث لوطية خالدين نافع عن الصادق ع وفي منها اضطراب
 وفي تقويم العين شكل لعدم انتقالها الى الغير ولو قال اعزتك واطلق بطل وجهان
 الى عمل احدهما ولو قال هي لك عمرك ويعيك لم عليكما العمل بل يرجع بعد موت العقب
 الى المالك وظاهر الشيخ عدم رجوعهما الخبز جابر عن النبي صلى الله عليه وآله ولا بد
 من الايجاب والقبول والقبض فيلزم معها على الاقرى وان لم يقصد القرين لم
 يعين عمرا ولا مدة كان له اخر اسمه متى شاء ولو باع المالك العين كان فسخا للكني
 لا للرقبي ويخبر المشتري في فسخ البيع واجازته مع جهله وقيل بطل مع العاقبة العمل
 للجهالة والاول مروي عن الحسن بن نعيم عن الكاظم ع ويصح عاكرهما يصح فسخ
 للمكان ان يكن نفسه واهله وولده وضيعة وليس له اسكان غيره الا ان ياذن المالك
 وكذا ليس له الاجارة الا باذنه وجوزها ابن ادریس مع الاطلاق بما على ملك المنفعة
 والشيخ صرح عليكما مع قوله بالمنع من اسكان غيره ويحوز حبل القوس والمبعر في سدر
 الله والمملوك في حزمه موت العباد ويخرج ذلك عن الملك بالمعدن بخلاف الخبز
 على الانسان فانتهى الى الحائس او وادرك بعد انقضاء مدة المجلس **كتاب**
الهبة وهي عقد ثمرته عليك العين بمنزلة ما ناجر داعن القرية فتخرج العاديه
 والرجارة والوصية والبيع وشبهه للصنف بانواعها ويعبر عنها اوهبت وملكته و
 اهدته ومحت واطعيت وكسني بخلاف هذا الملك مع الفضد في ذلك كله ويشترط
 اهليه اهليه الواهب بما تر من الواقف واهليه الموقوف له في الملك والقبول منه
 او من وليه ولا يصح تعليق العقد على شرط او صفة والقبض في اللزوم لا في الصيغة فظاهر

الشيخين

الشيخين وجماعة وقال الحلبي هو شرط الصحة واختاره المتأخرون الا الفاضل في
 المختلف ونقله بن ادریس عن المعظم مع اختياره الاول والروايات متعارضة في ايات
 الواهب قبل الاقباض بطلت على الثاني ويخبر الوارث في الاقباض على الاول و
 الغايز في ذلك وذلك لعدم الموهوب بالنسبة الى الفطره ولو لم يقصد التهنيت قبل الهلاك
 ولعل الاصحاب ارادوا باللزوم الصحة فان تكلموا به اشعارا بقال الشيخ قال لا يحصل
 الملك الا بالقبض وليس كما تنافى حصوله بالعقد مع انفا بل ان الواهب لو مات لم
 يطل الهبة وينتفع بالخلاف وهبه المشاع جائزه وان مكنت فتمت لقول النبي صلى الله
 عليه وآله من باع من ابل ذن ربيع وهو هبه للمراجع المشاع ويستحب تسليم الوارث
 في العطية وان تفاوت في الذكر وهو الا نوث ويكره التفضيل فلو فصل استحب الفسخ
 مع اسكانه ولا يطل الهبة الا باسترجاع وهبه الدين للدين ولا بعينه فليكن يلزم
 بالقبض عند الشيخ وابن ادریس وقيل بالعباد لعدم مكان قبض الدين اذا قبض
 متعين على الصحة بشرط القبول اما الا برافق الشيخ وابن ادریس بشرط القبول
 فيه حذر من المنه وقوى الشيخ عدم الاشرط لقوله ع وان صدق اخبر لكم ويستحب
 قبول الهبة لقوله صلى الله عليه وآله لو اهدى الى كراع لقبلت كما يستحب فعلها لقوله
 صلى الله عليه وآله ما دنا من اهدى او عن علي عليه السلام في الاخوان افضل من الصدقة
 ويحوز الرجوع في الهبة قبل القبض مطلقا ولا يجوز بعده لولده الصغير جماعة ولا
 باق الاقارب على الاقرى لصحة مسلم عن الباقر ع وازا ياروا لعل بن حنيفة عن
 الصادق ع وفي طرفها ضعف اما الزوجان نكته الشيخ في المبسوط سما والمروى
 لمنع وهبه الاجنبي مع الثواب لان جميع فيها وكذا في التصرف المختلف وفي التصرف الوط
 والقضاه وبحاجة الخشب حلالة اقر براذ نافع من الرجوع ولما التصرف بالركوب

محدثين

السكنى فاللبس فظاهر الشيخ في الثباين وادبنا انما نفع ايضا والروايات في بعضها
لا رجوع مع القبض وفي بعضها يرجع في غير القريب والمتهب وفي صحيح الحلبي يرجع اذا
كانت قاعبه يعني وفي المبسوط روى الاحكام ان المتهب حتى تصرف في الهبة فلا
رجوع فيها ولو حملت غير تصرف في جميع الراهب والحمل للمتهب وكذا يصح ان يرجع
الرجوع واطلق بن حمزة جواز الرجوع في الحمل لان رجوع الام والظاهر ان موت المتهب
ماتع من الرجوع وفي المبسوط اولى من غيره ما للفقهاء واختاره الفاضل والهبة
المطرفة لا تقتضي الثواب وان كان المتهب اعلى واطلق في المبسوط انفساها التوبة
وفرض كلاله بارادة اللزوم بالثواب وقال الحلبي في الهدية للاعلى بلزم العرض فيها
ولا يجوز التصرف فيما قبله ولو رضى الراهب بدونه جاز ولو شرط الثواب وعينه تحريم
المتهب منه ومن اداء العين وظاهره بان المجيد يمين العرض كما بيع وان اطلق صرف
الى المعتاد عند الشيخ كما يصرف اليه لوله بشرط الثواب وقال ابن المجيد ان اطلاق
شرط الثواب لاحتمال ان يعطيه حتى يرضى كما فضل النبي صلى الله عليه وآله لم يرد
اللقوح ولو اشاع المتهب من الاثابة رجوع الراهب ولو تلفت العين عند القبض
صفتها المتهب ولو باع الراهب الهبة فسد البيع في كل ما ليس له الرجوع فيه وفي
صحته فيما له فيه الرجوع خلاف فاضله الشيخ لعدم مصادقة البيع للملك بل
القابل بالصحته فيضمن البيع الرجوع نعم لو كانت الهبة فاسدة صح البيع ان علم بها
وان جهل فذلك عند الشيخ كما لو باع مال موهبة فصار ملك بغيره فبطلت الهبة
الى صفة صحيحة في مال المورث بخلاف الموهبة **درس** قبض الويل وقوله بل يجب
للولى عليه كاف وان كان وصيا خلافا للشيخ ولو وهب امته بالفرع حصا
له كيف قبضه عنها خلافا لابن المجيد ولو وهب ما في يده فدى الشيخ في المبسوط

ان الاذن في القبض غير شرط لان اقراره عليه بعد العقد دليل على رضاه بالقبض
لكن بشرط معنى زمان يمكن فيه القبض وذكر ذلك الحق ولا فرق بين الغائب
وغيره وقبض الشارع فيغير فيه اذن الشريك وان كان غير مقبول ولو وكل المتهب
الشريك في القبض صح وان تقاسم ارضا الحاكم امينا ليقبض الجميع نصفه اما ان نصفه
للمتهب وفي المبسوط غير المقبول يكفي فيه التحلية عن اذن الشريك وفي المختلف يكفي
التحلية في غير المقبول يكفي فيه التحلية في غير المقبول وهو مقارعة لقاعدة في القبض
واعتداه بان عدم العقد شرعا لمحقه غير المقبول يمنع لاننا شككنا على يقين التمكن
من الحاكم اما مع عدم التمكن منه فاقاله الشيخ حسن ويشترط في القبض اذن الراهب
وان كان في المجلس قبضه بغير اذنه لم يمتد به عندنا ولا يرجع في الاذن صح ما لم يكن
قبض ولما اختلفا في التقديم والتاخر فان اتفاقا على زمان احدهما واختلفا في الاخر
تقدم قول يدعي التاخر وان اختلفا في الزمانين احتمل تقديم الراعي لكانا في الويل
والشك في الملك وهل يحيل دعوى الرجوع في الاذن حيث بطل الدعوى وجها
في الهبة حيث يصح ذلك الرجوع ويحتمل ذلك التضمن وعدمه لان الفاسد فسادا
تضمنه اما لو رجع في الاذن بعد القبض فانزله بغير الرجوع في الهبة مع احتمال الويل
اقول الراهب بالهبة ولا قباض حكم عليه وان كان ندبه ماله يعلم كنهه فلو رضى
الموطا حلف المتهب على وقوعه لا على عدم الموطا ولو قال وهبت وخرجت
منه اليه فليس يصح في الاقباض لا مكان محله على الاذن في القبض ولو قال
وهبت ولم يكن ثم قال له اقبضه حلف الجواز باعتقاده الملك بالعقد كما يظهر
كلام بعض اصحابنا وصرح الشيخ وهو منهم على قول بعض العامة بالملك بالعقد
وهذا دليل على قبول كلام الشيخ ان القبض شرط في التقدم للتاويل كما مر دفعنا

لشاقص على كلامه ولورجع الواهب بعد قبض العين فلا ارش الا في هبة التبر
وان رجع بعد زيادتها زيادة متصلة كالعين فللواهب لان هبة التبر لا يبع الاصل
وان انفصلت كالقربة فهي المتهب ولورجع بعد اجارة العين وتزويجها او
اعارها جاز ولو كان بعد الكفاية والرهن يدعى الجز في المكاتب وان كان الرهن
في حصة الرجوع فالهما في الميسر وحكم بان كل موضع للواهب الرجوع فلو لم يقد
تطوعا الرجوع وقال بعض الاصحاب لا يرجع في الصدقة لان الموصى بها القربة
وقد حصلت قالوا لها هدي اليه شيا فأتاه فلم يدرى ما سترجابه وان مات الموصى
فلو ارش الحجار لا يملكها بالقبول فم يكن ابا حه للتصرف حيث يكون تصرفا
فلو كانت جارية لم يحل له وطئها لان الاستمتاع لا يحصل بالاجارة الى الايجاب
والقبول لفظا وكفى الفعل الدال عليهما لان هذا ياكث تحمل الى النبي صلى الله
عليه وآله ولم نقل انه راعى العقد ويقدر حمله على الاجارة لا تركان تصرف فيه
تصرف الملاك وعلى هذا الناس في ما يراى الا عصاره ولا مصادره ولا قرب محض
هبة التحمل واللبس في الصرع والمصرف على ظهور الانعام وقبضها بقبض حاملها
انما هبة شاة من قطع او بعض من ثوب ثم بعته الواهب فالقرب المنع فيه نعم
يصح هبة نصف الصبر المحموله وكلها الا ان يعيله احدهما موضع ولا حدوده
وعقود لا اختلاف الاعراض في ذلك والنفاع المنفعة الى الغير يجوز له التصرف
فيها كالهبة الا ان يعلم زيادته المنفعة عانها ولو مات المصدق لجاز لوارثه
التصرف وهل يقع موروث فيه تطر من اجراء محرمي الهبة فيكون هذا الكلا
السالف ومن ان بعد اجاره وقد امترت باليد كما ير المباحات نعم ينبغي نية
التملك فيها وهبة المحمول مطلقا فاسده وفي هبة مائة الجاجر قبل انفصالها

المتبرع بماله الواهب فالمنع
اولى بكونه روهبة ياتى به
كذلك لا يعلم من

احتمال

احتمال اقرب للحوا اذا جرت جرت العادة بالا انفصال هبة مائة بغير تحري
آخر والا بآراء من المحمول جاز عند الشيخ فلو ذكر تعدد اصداد التبر صح ولو علم
الا بآراء خاصة لم ير الا بما يعتقد المبري **كتاب الوصية**
وهي فعلية من وصى بشيء اذا انفصل الشيء بعينه لان الموصى يصل تصرفه بعد
الموت ويقال وصى الموصى والموصى له وفي الشرع هي تملك العين في
للقبض بعد الوفاة وجعلها في جهة مباحة ولا بد منها من الايجاب مثل
مثل اعطوه داري او سكاها او اعتقوا فلانا او حجوا عني وقصدوا الوانوا
محبدا له كذا بعد وفاتي او وصيت له او جعلت له ولو قال هو له من مالي
بعد وفاتي فكذلك ولو قال هو له من مالي ولم يعلم منه اذارة اما بعد الوفاة
فهو اقرار فاسد الا ان يبيعه بقوله بسبب صحيح او حق واجب وشبهه ولو
قال له واقض وعلم اذارة ما بعد الوفاة كان وصية والافواه اقرار لا زم
ولو قال عييت له كذا بعد وفاتي او عدلت له او اصدت له فهو كالمصدق
الى القرينة ومع عدتها لا شيء للموصى له وتقع الوصية بغير العربة وان تدب
عليها كسائر العقود والحجارة وصية الاخرى ومن عجز عن النطق بالاشارة
المقطوع بها او الكتاب برك ذلك ولو كتب القادر على النطق او اشار لم يحس العمل
ولو شوهه كاتبا او علم خطه وفي النمايز اذا عمل الوثمة ببعضها انهم العمل
بجميعها بكتابة الهبة الى ابن الحسن عليه السلام وهي قاصرة الدلالة ولو
حمل على ان العمل بالبعض دل على علمه بالوصية فيجب الجميع ولو قال الشاهد
اشهد على بما في هذا الكتاب فاني عالم به لم يصح فحمل حتى يقره عليه فيقر
او يتلفظ الشهادة وقبل اذا حفظه الشاهد عنده تسلط على الشهادة في

الحيات والمماة وهو بعيد لا تغرر وخطر ثم الوصية ان كانت في مخرج عامه
وللفقر مثلاً او بالحق وشبهه لا يعتبر فيها القبول ولا اعتبار من الموصي
وليه مع الغبط ولا يشترط في القبول الاتصال بالايجاب بل لو قبل بعد
الوفاء لان التامليك بعده فكيف يقبل قبله واختار الفاضل في المختلف
ابن ادریس والحقق جواز الامرين ولو رد في حياة الموصي فله القبول بعد
وفاته على المشهور وان رد بعد الوفاء قبل القبول بطلت وان رد بعد القبول
والقبض لما اجمعا وان رد بعد القبول وقبل القبض فوكان بنیان علی
ان القبض شرط في الزم او الصحيح كالوقوف والهبة او كالبيع وقوى الشيخ
الاول ويكفي في القبول الفصل الدال عليه صريحاً كالاحضار والقرينة فيه
لنفسه ولو مات قبل القبول فلو رد القبول سوا كان مودة قبل الموصي او
بعده وهو اختيار المعظم وقيل بطل الوصية وهو اختياره في المختلف وهو
حق ان علم تعلق عرضه بالمودعة لا غير وبرجميع من صحى بمحمد بن سالم الدالة
على البطالة ودواب محمد بن قيس الدالة على الصحة وقال المحقق ان مات
الموصي له قبل الموصي بطلت وان مات بعده فلو ارثه ولو ارثه الموصي في
القبول والرد كما للموصي له قبول البعض ثم ان كان مودة قبل موت الموصي ثم
دخل المدين في ملكه وان كانت بعده ففي دخولها وجهان بنیان علی
ان الملك يحصل للموصي له لو فاة الموصي من قبله فان قبله استقر عليه
وان رد ما شغل الوارث كما ان التركة مقل بالوفاء الى الورث او بالوفاء
والقبول او يكون القبول كاسفاً قبل الاول وهو ظاهر فتوى الشيخ وابن
الحجيد وتصریح التذكرة يدخل في ملك الميت ويلزمه احكامه من قضى دينه

دوصاياه

دوصاياه والحق عليه ولو كان ممن ينفق والارثا ينفق الشيخ مع الارث ولا
لاعتبر قبوله قبوله فيرد واجيب بان المعتبر قبول الوارث في الحال فكيف اقبل
الثالث وعلى الثاني لا يدخل شبيهة في المعظم ولو لم يخلف الموصي له
وارث رجعت الوصية الى ورثة الموصي وقال ابن ادریس للدائم لا يرث عند
عدم الوارث **درس** تجب الوصية على كل من عليه من محب الخراجة بعد مودة سوا
كان فقراً ولا دمي ويتحقق عند ما ان الموت وليس في الوصية بالشهادتين و
الاقرار بالنبى صلى الله عليه وآله ولا يمد عليهم التأم وصدق النبي في جميع
ما جاء به ولا زمة التقوى لله وطاعة امره واجتناب منبهه ومن كان وصي
نفسه فهو اول من اسادها الى غيره كما قاله امير المؤمنين عليه السلام ويعتبر
في الموصي شروط ثلاثة التمييز فلا يشق وصية المجنون والسكان ولا غير
المميزين قال شهرها صحى وصيته بالمعروف والبر اذا بلغ عشر الاخبار الصحفية
وقال الحلبي يعني لهذا العشر في البر وقال ابن الحجد اثنا في الذكر سبع
في الاثنى وينفذ ابن ادریس بر وصية من امر بلغ وثانيها الرشيد فلا ينفذ
وصية السفيد الا في البر والمعروف عند المفيد وسلا روا الحلبي وظاهره من جز
عدم نفوذ وصيته مطلقاً والفاضل انفذها مطلقاً تارة ومنها مطلقاً
اخرى وفي حكمه من جرح نفسه للموت رواه ابن ادریس ثم جرح
لم يطل وقال ابن ادریس يصح مع ثبوت عقله وثالثها الحرية فلا تشق
وصية العبد وان قلنا بملكه للحج عليه ولو عتق ففي نفوذها قولان للفاضل
والاول بالنفوذ اذا علق الوصية على حرية ولا يشترط اسلامه فتشق وصية
الكافر المسلم الا فيما يملكه وينفذ للكافر مطلقاً ولو وصى بهان هيكلا

وكان في ارض يصلح فيها ذلك جاز فكذا تصح بوجه وبجاءه قبور الانبياء و
الصلحاء كما يصح من ائمة ذلك ونفيل سري الكفار من ايدى المسلمين ولو
اوصى به المسلم احتفل الجواز المفاداه والمنع لانها وصية لمحرم في الاول مختار
الفاضل ويصح من المفسر ان لا يضر فيه على التزاما ويعتبر في الموصى به امر وثلة
ان يكون مما يملك النظر الى الموصى به الموصى له فلا تصح الوصية بالمحرم مطلقا و
لا بالفضلات والمحرمات ولا بالمحرم في شرعنا الا ان يكون نادسيين اما الكلب
فالوصية باحدا لا ربعة او محرقة بل للتعليم صحيح ولا فلا داما السباع فلا تفر
الجواز تبعا للائتناع بجلودها وريشها ولا ينفذ الوصية في الوقت ولا في الشئ
ولا بجلد الميت وان كان من المستحل لمثله ولا بالسرجين الخس وثانها موافقة
مصرفه للشرع فلو اوصى بموت الطالمين وكذا به الزوايا والاعجيل وكس الطلال
بطل وكذا لو اوصى بعوده لوطيله او زره ولو اوصى بعود من عداه او بطل
من طوبه له صرفا الى عود تلك ولو لم يكن له سوا عود اللهو بطل الا ان يقصد
رصاصا او قبيل الاصلح وفيه يصر في الاطلاق الى عود اللهو بطل
الا ان تغرض له منفعة مع زوال الصفة المحرمة وان عين عود السقف او
العصاة او القنطرة فلا اشكال ولو جمع من المحرم والحلل لا غير ولو اوصى
باخراج وارث من الارث لغت الوصية وقيل يخرج من الثلث عملا به له
التفصيل والاثرام ويضعف بان الفاسد ليس بما يستلزمه وقال الصدوق
ان كان الولد يخرج تداصيا بام ولد له يصح اخراجه لواقعته على تالي
وولده جعفر ولو اوصى له بغيره من الوصية لم يصح اخراجه لواقعته على تالي
الاملاك والاحتقان عنده وثانها خرج من الثلث واجازة الوارث من

كان عينا او منفعة من جودا بالفعل كالولد والشرع الموجودة في الحال لا ينفذ
الوجود كالحمل او شكوكا في كالا بن والطير في الهواء والسر في الماء و
بالقوة كما تحمله الامة والدابة والشجر او من جودا على التدرج ككني الدار فان
الوصية فان الوصية بجميع ذلك نامة والطريق الى خروج المنافع من الثلث
العين مما فيها الموصاة بها اما على التام او على التوقيت ثم تقدم مسطرة
المنافع فالفاوت هو الموصى به ولو قد خرج من ارض المنفعة كان له الخروج من
الثلث جميع القيمة ولو اوصى باحد شيئين واشيا او بلفظ مشرط كالقوس
او متوطى كالعبد والشاة تحيز الوارث واعتبر قيمة ما تحيز من الثلث ولا
يكون اختياره لما يريد عن الثلث اجازة الامع علمه بذلك والقصد اليه واجازة
الوارث مقبلة بعد الوفاة اجماعا وقبلها عند اكثر صحيح من صورته حازم
دعوى الشيخ الاجماع ومنع المقيدين من ادريس لعدم استحقاقهم حينئذ قلنا انما
الاستحقاق كافي فلو اجاز بعضهم مضي في نصيبه فلو كان له من وثبت فاقوى
بنصف ماله فان اجاز اقر من شدة وبن زافر بن سعد وان اجاز احد ما ضرب
الوقف من احدهما وهو الثلث في الاخرى تبلغ ثمانية عشر فان شت ضربت
نصيب من اجاز في وفق مسئلة الوفا ونصيب من رد في مسئلة الاجازة وان
شتت تحت الدرس عليه ما في اجاز اخذ قيمة الموصى له وهل الاجازة مقيد
في العظيم ولا يكون المحيز لشبهها ولا في القوق ولو كان المحيز مريضا لم يعتبر
ثلث ماله وجمع الفاضل من التقيد واعتبا واجازة المريض من الثلث وكانها
متنايان ولو اجاز بعض الزايد على الثلث نفذ ولا يلزم منه رد ما زاد على
الحجاز فلو احتج بانه الباقي صح اجازة الابتداء هبوا المقبر بالثلث حتى اوفاه

لاجي الوصية وما بينهما ولا ما بعد الوفاة وبحسب من ماله عرض اطرافه ونفسه
لو جنى عليه ولو كان له مال غائب يخرج ثلثا الحاضر للموصي له على الاصح ثم اذا
حضر الغائب اخذ منه اقل الاسمين من ثلثه من تمام الوصية **درس** يخرج ثلث
العرض المستعمله على تقدير المال بغير عرض كالهبة والعق والوقف وعلى
مجاياه كالبيع بالثمن المشاقتل والشر بالزاد حكمها حكم الوصية في اصح القولين
لعمد لم يزلت من الاصل ولو باع ثمن المثل فالأقرب الصحة ولو باع الربوي مثله
ككبريكي وسأوى ما باعه ضعف ما اخذه وليس له سواء بطلت في الثلث حدث
الربا وكذا غير الربوي عند الفاضل بمقابلته آخر البيع باجراه الثمن وضابطا ويقط
الثلث من ثمنه المبيع وينسب الثلث الى الباقي فيصح البيع بثلث العبد ولو لعق المريض
امته وهي ثلث ماله وصدقها الثلث الاخر ودخل وجبات صحيح المثل فان كان
عند الشيخ ودخل المستحق زيادة عن الثلث وقيل لها سهم المثل لانه كالحا بغيره
فلو كان مهرها مثلها بقدر السهم صحيح العتق في شيء ولها في مهر المثل شيء ولو شرها
بأثر مالا بازا مهر المثل لا ضمن الاصل فالترك ادعى شيئا فيعق ثلثان باعها
ولها ثلثا رابع مهر المثل ومنه يعلم لو زاد مهر المثل ونقص ويلزم منه فساد
النكاح ولا فرق بين المرض الخوف وغيره ولا اقرب منه من التحير اذا اشتغل على
خطر كحرفه ثلاثا العين وتزويجها سواء كان المرض مخفيا ام لا وما لا ينبغي من رضا
كالطلق والمحاربة لا يخرج فيه ولا اقرا مع التهمة كالوصية ولو رس الوصية ثم
او بالفاء او بالواو على الاصح تقدم الاول فالاول مع قصور الثلث وبطلان القصر
على الاخير ولو اشتهب الاول اقرب ولو جمع بينهما وذر الثلث على الجميع وتسبق
قول الشيخ بتقديم العتق والتزويج على الوصايا مطلقا ولو اعطى مخرج في مرضه

على

على العلق وان تأس في لفظه الا ان ينص على التسوية او تقديم المخرجه وفي تقديم
بعض المخرجات على بعض بحسب السبق تردد ونقطع الفاضل بعدم القديم لان قصد
الى الجميع والشيخ بالبهاء الاول فالاول لانه ممنوع من التصرف فيما اراد على الثلث
وقال بن حمزة مع العطف في الوصية والقصور بعدم الاول فالاول ولو وصى بالواحد
بكوه والاخر فصح تقدم الاخير لانه رجع وقال الشيخ في الخلاف لو وصى بثلثه
لزيد ثم اوصى بثلثه لعمرو لم يحرم وقال الثانية نسخة الاولى باجماعنا ونعنه بن ابي
وزاد فيه لانه لو لم يعمل بثلثي ووصى بالاخر فانه تقدم الاول في الخلاف والمبسوط
ولو اوصى لعماله والاخر بثلثه واجازنا بطل الاخير ولو باي الثلث واجازنا اعطى
الاول الثلث والاخر الثلثين وفي المبسوط لو وصى له نصف والاخر بثلث والاخر
بربع ولم يجزوا تقدم الاول والثالث وجمع بين الاول وبين هذا كله لان تجاوزه
الثلثان كان عليه في الرجوع ثبت في الموضعين ولا اشق بينهما الا ان يجعلهما
الثلث الى الموصي في الموضعين فربما لان الثلث الثاني هو الاول ولا يطرد في الوصية
بالكل وبالثالث لان ذلك ليس له ويلزم من هذا انه لو قال سدي فلان ثم
قال ثلثي او ربعي لاخر ان يكون رجوعا وفي المختلف لان رجوعا في القصر الا ان
يصح بل وتدل قرينه عليه ثبته يستحق اقل الال الوصية فالحسن فضل من البيع
وهو افضل من الثلث ونص عليه على عليه السلم وقال بن حمزة الثلث مع عني
الورثة افضل والربع مع قسطهم والحسن مع فقرهم وهو تخصيص للمهر ومخرج عن
المشهور وقال ابن ابويزنا اوصى بماله كله فمعلم ويلزم الوصى انفاذه ولو عار
ان الوصى بركله فمخرجنا عنه ومحلها الشيخ على من لا وارث له غير الوصية في المال
من لا وارث له وهو قولي الصدوق وابن الجوزي لولا تارة السكوني ومنع الشيخ في الخلاف

من الزيادة على الثلث مطلقا وهو مختار ما بين ادريس والفاضل ولو اجاز الزيادة
الصف ثم ادعى اجماع الدائر حلفوا على ما ظنوه ولو كانت الوصية معين لم يسمع
سهم والفرق بنابهم على الاصل في الاول وعلى خلافه في الثاني ولو قبل التسليم
كان وجها **دوس** يعتبر في الموصى له اسرته وجوز مطلقا نصيب الوصية للمعسر ان
علقه بالوجود كقول من تحلل المرأة فليس يوجد من اولاد زيد والميت معدوم ولو
ظن وجوده فظهر ميتا بطل ولو قال ثلثي اقلان فان جازت قبلي وكان ميتا فهو
اقلان صحيح وكذا لو قال ثلثي اقلان فان جازت قبلي او كان ميتا فهو اقلان صحيح وكذا
لو قال هريدي فان تقدم عمره فان مات الموصى قبل تقدمه ثم قدم بعد موته ففي
مستحق وجها من محصول الصفه وسبق اختصاص بالحاجة وانما صحة تملكه فلو روي
للمالك والحابطا واللداء بطل الا ان يقصد الصراف الى علقها ولو جمع بين
ملك وبين من لا يملك اعطى المالك النصف ويصح الحمل بشرط انفساله حيال الدون
سما شهر من حين الوصية او فوقه الى سنة مع خلو المرأة من زوج او صلب ولو كانت
مشغولة لم تدخل لاحتمال تجدد مورثها قبل تسريحها بالعادة والعالم من الموضع
لاقتضا الحمل وقال بنادريس بشرط قبول وليه بعد انفصاله حيا وفي المختلف
يمكن عدم اشتراطه لوجوب ذلك على المولى مع المصلحة فاذا امتنع سقط وصارت
ولا ينافي الى الشارع وقد حصل بالاجابة في هذه المقدمات منع ظاهر ولو تعدد الحمل
قسم الموصى به على العدد بالتسوية وانما اختلاف في الزكوة والاثرة ولو قال ان كان
في بطنه اذكر فله دينا لان كان اثني دنانير فاجتمعا استحبابا فكان وكان ذلك
في بطنه اثنا عشر فظهر الميراث لهما شي اعدم قيدا لا يستحقان ولو ادعى بجهلها من فلا
فان نفاها باللعان فالاقرب عدم استحقاقه مع ظن علق الفرض بسببه ولو ادعى

للحمل

للحمل من الزنا صحيح ولا تعصية فيه الا ان يقصد العصبه لعبد الغير وان تشبه الحريم
الا المكاتب على ما اختاره ولو تفرغ منه شي صحيح بحسبه ولو ادعى اعبده صحيح
من الوصية وفاضلها له وان قصرت عن الثلث فيه سعى في الباقي من اركات الوصية
بغير مشاع او يعين على الاقرب وقيل اذا بلغت قيم ضعف الوصية بطلت ولو جحد
مقتضا ولو ادعى اعبدا وثمة فالاقرب البطلان وفي البسيط صحيح وانما كذا في غير جري
فتقبل الوصية للحريم وان كان رجلا الا ان يكون الموصى من قبله ويظهر من المبطل
والمقتض صحة الوصية له مع كونه رجلا وما الذي في كفا الوقت ومنع القاض من الوصية
للكافر مطلقا وفي رواية محمد بن مسلم اعطه وان كان يهوديا او نصرانيا لقوله فيهم
فمن يملكه بعد ما سعه الآية ويصح للميراث من غير فطرة لا عبدا الا ان يقول بملك النسيب
المختار ولو ادعى المكافر بمحض او بعد مسلم بطل على الاقرب تعظيما لشعائر الله
ولو ادعى المسلم لذوي قرابته لم يدخل الكفار وكذا لاهل قرنيه ولو كان الموصى
كافرا لم يدخل المسلمون محملا بالقرينة **دوس** لا يشترط تعيين الموصى له على الاقرب
لعموم الآية فلو ادعى احد هذين او احدهما لا اورجل وامراه صحيح ونحو الوصى والوقت
ويمكن قرب القول بالقرينة مع الاحصار كاحد دين والشريك بينهما او الوقت
حتى يصطالحا ولو ادعى لوالديه فكما مر في الوقت وكذا القول في الجليل والعشيرة
ومستحق الزكوة والسبل ولو ادعى الفقراء ربع والمساكين بخمس وجب التميز ولو
الطلق احد الطرفين ففي دخول الآخر خلاف سبق والفرق حافظوا القرآن استقلال
فلا يكفي القراءة المصحف على الصحيح نعم لا يخرج عن ذلك به ولا غلط في بعض
الاحيان والعلماء الفقهاء والمفسرون والمحدثون اذا علقوا الطريق وفي دخول
الاقرب وجبه لوقت علم الشرية عليها والوصية للقبيلة المتبددة ميتا ولو لم يوجد

ولا يحجب التفسير ولا الاستغراق ولا اراسل اللاتي فانها اذا جهن بمرتبة
والاياتي الحاليات من السبل والغراب من الاذواج لهم وفي التفسير نظر من الغرض
ومن بحث على ازالة الغربة بالتزويج والاعقل والاعلم والارشد والادب والادب
تفي وغيره من صفات المبالغة الظاهر حمله على الامام ولو علم عدم رايه من صاحب
على الظن انما فيه ذلك واطلاق الرصة تقتضي التفسير ولو فصل اتباع وفي الحق
والاعمال صحيح زيارته الفصل كارت وعليه الشيخ وابن الجيند والقرابة العرفية
بشيء وقصر من بن الجيند على الآب الرابع ناسيا بالنبي صلى الله عليه وآله في تفرقه
الخمس وقال الشيخان بقصر على من يقرب باب واثم مسلمين وفي الخلاف للمحدث
عليه دليل لا ورعا احتج بعضهم عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله قطع الاسلام
ارجام الجاهلية ويتوجه عليه المطالبة بصحة النسبة والادب وجه الدلالة ثانيا
وعساواة باقي اقسام الكفر ككفر الجاهلية ثالثا ولو ادعى ان دينه قتله زيد ففي
بطلان الرصة نظر من التزويل على المنع من الارث وعدمه واطلاق الخلق
الصحة واطلاق بن الجيند المنع كفا على المدعى وصحة الرصة للوارث كالا جني للاب
والحدث المناق في محمول على نفى وجوب الرصة الذي كان قبل نزول الفرائض لا
حجج على الموصي له فيما دفع اليه بل يصنع بما شاء الا ان يعين الموصي ولو ادعى نفق
لسمه اجزا الذكر والانثى والحشي ولو قيدها بالامان وجب فان قلت نظر الخلق
اجزات ولو تعدد اعتق من لا يعرف نصيب روله على بن ابي حمزة واستضعفه
الفاضل ورده ابن ادريس وقال المحقق اذا لم يجد من لا يعلم ايمانها جازعت حق محلول
الحال لاصالة الايمان في المسلمين وعليه منع ظاهر ولو قيدها بمقتضى معين اتباع
فان تعدد كاسله اجزاء الشقص ولو قال اعتق رفايا او عيدا او عبدوا جيب للاثر

فصلها

فصلها **قوله** لا بن الجيند ولو قال اذا حج عنى بعدى بعدى فهو حرم وخرج من الثلث
فليس للموثر منه من الحج وحق اذا حج وان لم يكن سواه سعي ثلثي قيمة فاذا اداها العن
بالحج فان حج كلوا الاق ويكمل بانة تعليق العتق بشرط وجوب في المختلف للمواث
منه من الحج الثاني لو قال اعتق رها على انها لم تنجح ففعلوا ثم تزوجت لم يطل
عتقا ولو قال اعتقوها ان بانت من الفنا ففعلوا ثم رجعت بطل عتقا ورى منها
في المختلف ولم يرد كالحكم ولو قال فصراني حي حرة ان ناست على دينها عتقا ورى
بمنها في المختلف ولم يرد كالحكم فاقامت عتقت ولو سلمت لم يطل عتقا وان تزوجت
بطل والفرق اشغالها الى الاعلى في الاول والاخرة في الثالث ولو ادعى ثلثه
لرجلين قبل احد من احصائه وكان احد ما ثلث الثلث للمقابل وبشكل عدم قصد
الموصي **قوله** لا تصح الرصة بملك الغير ولو اجاز الغير حصل الفقد ولو قال ان
ملكتم مال فلان ففقدوا وصية بلفظ آراحتل الصحة لا نزول من الرصة بالعدو
ويجازه واحتمل المنع لان مال كذا يمكن من الرصة به فلو يمكن غيره منه كان النجى
الواحد محلا لتصرف مالكين وهو محال وجواب بان الحال اجتماعها على الجمع لا
على البذل وتصح الرصة بالمجهر والملاص ولقول صلى الله عليه وآله بصدق عليكم
عند وفاءكم ثلثا من لكم زيادة في حسناتكم وقد لا يعلم المكلف ثلث مال المولى
بالضيق والقسا وبما قليل او حقيق وكثيرا وعظيم وجيل او خفيف من الوار
ما شاء اذا لم يعلم من الموصي ارادة قد يمين ما الحرة والعشرة وان بان في قلب
فان اضيف الى حرة فمشره كمن من ثلثين لصحي عبد الله بن سنان وقتل بالجمال
العشرة ودوى البرنطى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام السبع ودوى اربع الثلث
وجملها الشيخ على المذهب والسهم الثمن لرواية جفوان وهو الاظهر ودوى طحون

زبدان العشرة في كتابي الفروع انما السدس كما قاله علي بن بابويه والشي السدس والكثير
يحمل على الذب عند الشيخ وانكره بن ادريس فحمل على ما فيه الوارث وهو حسن
وليوعين الموصي ابا بانفس الموصي باياها ابا بانفس الموصي في وجه التبرع على الاثر
لكاتبه الهادي عليه السلام وفي الحار وموافقا بن ادريس في ميراثنا ويحل
حقن السيف وحليته في الوصية وعلى الاظهر لرواية بن حنبل وفي الصدوق ما
فيه من مال هذه الرواية وفي السفيه ما فيها من طعام لرواية عتبة بن خالد في حبل
قال هذه السفيه ولم يسم ما فيها وما اطعم ابا عطاءها الرجل وما فيها قال في اللقي
اوصى له بها الا ان يكون صاحبها مسمى غير مسمى في المطلوب والعمل بالقرينة
فما يتجره وحمل الفيد الجواب المشدود على الصدوق والمفضل وكذا الوارث المحقق
قال القاضي ابو ابي اسبلة يخفر ان دخل رجل التربة الوصية بالصفير ما
شابه اذا كان عدلان كان بينهما المقتضى الوصية في اكثر من ثلثه وقيد في النهاية
الفيد ايضا وكانها رايته اقرارا ولو وصى له بعد ولا آخر تمام الثلث صح فان مات العبد
قبل ان وصى بطلت الوصية واعطى الاخر التمتع فلو كان قبضته ما به ويا في المال خمس
ما اعطى الثاني منه ويشكل بان الثلث الا ان نقص من الاول وكذا الرواية في خمس
ولو ضم الواجب كالحج والدين الى المتبرع به وحصرها في الثلث فقص قدم الواجب
دخل النقص على الاخر للنقص وقوى الجماعه والقول بان كل الواجب من الاصل
ليس مذهبنا ولو اوصى بخمس اشاع كالثلث والربع تر على الاشاع في جميع التركة فله
من كل عين ومنفعة ذلك الجزء ومنه القسمة هنا من التركة على تردد لا نصا تركها
التسليم الى الموصي له الموقوف على القسمة وما لا يقسم باق على الشكر **دوس** اذا
اوصى بعبد من عبده بخير الوارث ولا ينزل على الاشاعه بحيث يكون الموصي لعشر

لو كانا عشرة مثلا ولهم اعطاء الصحيح والمعيب ولو ما في الواحد اربعين الوصية
ولو ما في الجميع قبل منة فالظاهر البطان لتعلق الوصية بالعين لا بالقيمة بخلاف
ما بعد الموت لان الموصي يملك العين فيملك بها والشاه تقع على الميراث والضمان
والذكر والاثنى ولو قال اعطوه عشر من الشياه جازا عطاء الذكر والاثنى وكذا
عشره ولو قال اعطوه عشر من الايل فالاناث فان قال عشره فالذكر ولو وصى له
بمثل نصيب ابنه وليس له سله فالنصيب واحتمل القاضل الجميع ويضعف بان خلاف
الظاهر اذا ظاهر توريث ابنه ولو رد الثلث على الاحتمالين ولو كان له ابان فالثلث
وهكذا لو وصى بنصيب احد عشر رجل على اقله نصيبا ما لو وصى بخير ولو ترك ابنا
واربع زوجات فله سهم من ثلثه وثلثين ولو قال مثل نصيب الابن فله ثمانية
عشرون من ستين ولو وصى اصل المسئلة اثنين وثلثين ولو ردوا في من ثمانية
اربعين ولو اجاز بعضهم ضرب مسئلة الاجازة في مسئلة الرد ولو قال الجوز من ثلثي
عشر تضر با ربع في ستين او خمسة في ثمانية واربعين تبلغ مائتين واربعين فتنجح
اخذ نصيب من مسئلة الاجازة فمن اجاز اخذ نصيب من مسئلة الاجازة مضروبا
نحو وفق مسئلة الرد الاجازة فبا جازة الابن خاصة للموصي له رب وثمانية وللان
ماه واثنى عشر وللزوجات عشرون وباجازة الزوجات خاصة للموصي لها ربع وثمانون
وهن منه عشر وللان ما به واربعون ولو اجاز بعضهم فله نصيب من الجوز وهو سهم
واحد يرد على ثلث التركة وهو ثمانون ولان شت مع اجازة البعض ان تدفع ان تدفع الثلث
الى الموصي له وتقسيم الباقي بين الوارث فريضه على تقدير الاجازة وعدمها
فياخذ الموصي له التفاضل في دفع هذا الى الموصي له ثمانية ثم تقسم الباقي وهي
مائة وستون فريضه للزوجات عشرون وللان ما به واربعون هذا على تقدير الرد

وفي تقدير الاجازة للابن مائة وثاني عشر والزوجات الاربع مئة عشر يظهر من ذلك
 بان الزايد عن الثلث في مسألة الاجازة وهي ستون ثمانية اسهم قد صارت مضمومة
 في الاربع فيكون اثنين واثلثون سهما فيقسمها فريضه فيكون للزوجات اربعة
 للابوين ثمانية وعشرون فالنفاذ بين نصيبين الابن ثمانية وعشرون وبين
 نصيب كل واحد من الزوجات سهم فالاجازة من البعض تدفع ذلك التفاوت في
 لك طريق ثالث وهو ان ينظر ما زاد على الثلث في مسألة الاجازة فيقسم بين الوثر
 فريضه فان انقسم صححت المسئلة ان من مسألة الاجازة وان اكرضت مسألة الاجازة
 فيخرج الكسر وقد عرفت ان الزايد على الثلث هنا ثمانية فيقسمها على الوثر فيقسم
 فيخرج الربع في ستين تبلغ مائتين واربعين وبقي الزايد على الثلث اثنان وثلثون
 فيقسم بين الوثر كما سفلوا اجازة الزوجات وذلك لان صححت المسئلة من بين لان
 الموصى له احدى نصيبين من الزايد وهو سهم ويبقى للابن سبعة ولواوصى له بضعف
 نصيب ولده اعطى ثلثه هو بضعه ثلثه امثاله وفي المبسوط اربعة وثلثه اضافة
 اربعة امثاله والاصل اربعة ضعفه التي هو مثله وضعفه هو مثله وهكذا
 في قول المبسوط كل ضعف مثله ولواوصى بنصيب وارث فان قصد غير له من الارث
 فالاقرب البطلان والاحمل على المثل والاصل في الخلاف البطلان والاصل في الاختصاص
 الصحة والحمل على المثل ولواوصى بنصيب من لا نصيب كالفاتل والسد عمل على مثله
 ولو قال بمنزل نصيبه قال في المبسوط سطل اذ لا نصيب له وفي المختلف بطلان
 علم كونه لا نصيب له لكنه قابل للاصحاح الوصية **قوله** يجوز الرجوع في الوصية
 صريح مماثل قوله رجعت ولا قطعه ما وصيته به او كما يفهم من ذلك مثل
 قوله هو يرثا وهو حرام على الموصى له او ضملا ليرث من الرجوع كالبيع لمعلق

انه

لكافره

الوصية

الوصية والوصية بالاجازة والوصية وان لم يقبض وكذا لو طخى الخطه وعجز الدقيق او نصح
 الغلام وخلط الزيت المعين فغيره ولواوصى له بعامه ثم اوصى له بعامه في واحد ولو كانت
 الثانية بعامتين تداخلتا وكان الجمع بينهما ولواوصى له بعام فانه من قبل الموت
 وجرت عن الاسم بطلت لا عند الشيخ وقال الفاضل يعطى الوصية **كتاب**
الوصية بكسر الواو وفهما وصي الولاية عليه بالاصالة كالاب والمجدل او بالعرض كالوصي
 او بجوز يملك الموصى الولاية عليه بالاصالة كالاب والمجدل او بالعرض كالوصي
 عن احدهما الماذون له في الايصاء ولو بنى امر يوصى ومع الاطلاق اختلف فيه
 الشيخان فجوز ايضا الشيخ وتبعه المعين وفي كتابه الصغار للمعكروني عدم دلالة
 بالبحر والوصي شرط احدها العقل فلا تصح الوصية للمجنون ولو طرأ المجنون
 على الوصي بطلت وصيته وفي جودها بعد العقل عدى تردد جزم الفاضل بانها
 لا تقود ولو كان المجنون يعترى برأه او اذا اقرب الصحة ويحتمل على اوقات الافاقة
 والفرق بين وبين الاول ان انصرف الوصية من ابتداءها الى اوقات الافاقة وانصرفها
 هناك الى دوام عقله الذي لا يعدم وان ذلك انقود ولا يشك في الاشكال وثانيها
 البلوغ ان كان منقودا فلا تصح الوصية للصبي حتى ينضم الى كامل ويعفى تصرف
 الكايل حتى يبلغ الصبي فيشتر كان وثالثها الاسلام اذ كان الموصى مسلما او كافرا
 والوصية على اطفال مسلمين ولواوصى الى الكافر مثله على ما لا يعلق المسلم صح
 ولواوصى الكافر الى المسلم صح وتصرف فيما يجوز للمسلم التصرف فيه من تركه دون
 غيره كما نحن ورايهم العادل والشهد واعتبار ما بطل الوصية الى الفاس لان لا
 يركن اليه لظلمه ولو كان عدلا ففسق بعد الموت بطلت خلافا لابن ادريس في
 تقود بعبوده وخامسها اذن الموتى الوصي الى عبدا وسكاتبه ومدره ولم يولد له

اوصى الى عبد نفسه او مدبره او كما يشاء ولم يصح عند الشيخ وجوب المصدق
وساوى الوصية للدين الكائن مطلقا وسادسها اشفاؤا من الوصي كما
لو اوصى للولاية على اطفاله ولدا او فاتها الاغنيه ويحتمل صحته في ثلث ماله لا يملك
اخر اجبه الكلية فذلك للولاية عليه اولى ولو اوصى باخراج حقوقه واستيفائها
كان جائزا ويشكل بان الاستيفاء لا يترتب على مال الطفل فلا يملكها الا بغير نعم
لوعين المستوفى ثلث الحق في جاز ولا يترتب اللام على الاطفال فلا يثبت عليهم
وصيا لغير الوصية لهم بمال ونصب عليه فمما لهم صح في المال خاصة وقال بن الحنفية
للادم الرشيد الولاية بعد الاب وهو شاذ وسامها كناية الموصى فلو اوصى الى
هم فخرج عن التصرف والى مريض مدنف وسفيه دفع بطلانها بفسادها وصحتها
وعدم الحاكمة اليه مقويا نظريا منه من وجوب العمل لقوله ما لم يكن من عدم
المقصودة بالوصية ولو عجز في الاشياء وضع الحاكم اليه قطعاً ولا ينزل ولو سلمه اليه
العدالة بطلت الوصية اليه على القول باشتراطها ولو ضم الى احد هؤلاء كما فينا وط
الاختصاص في الصحف فبرغم هذه الشرط معتبره من الوصية اليه الى حين الموت فلو
اختلف احداهما في حاله من ذلك وقيل يكفي حين الوصية وقيل يكفي حين الوفاة بن
لا يشترط المذكور في الوصي ولا الميراث بل يصح الوصية الى المراه وقيل فيه الشيخ اجماعا
ورواية السكرتير عن علي عليه السلام بالمنع من الوصية للمراحم على القيد او
الكرامة ونصح الى المكفوف ولا اتحاد الوصية فيقول الوصية الى اثنين فصاعداً ويصح
الاطلاق الى الاجتماع فليس لاحد من المقررين ولو تبا اجماعاً الحاكم على الاجتماع
فلو تصرف احد مع الشاح ففقد فيما عسى الضرورة اليه كونه اليتيم وعلقت عليه
ولو تباها فذلك ويحتمل هنا ان يعنى ذلك الضرورى بل دفع الامر الى الحاكم

ولو نفذ اجتماعهما جازاً للحاكم غيرهما ونصب غيرهما والضم اليه وليس له جعل منفردا
وقال الحلبي له جعل منفردا اذا كانا علموا قولى وتبعه الباقر من الاوصياء ولا يملك
ان يفسد المال ولا يفسد الاطفال ولو عجز احد عما اوفى من حق فالأقرب وجوب
ضم آخر الى الباقي فلا يشترط مع غيرها منصوص الحاكم بل لو نصب واحدا جازا اذا
كان فيه الكفاية ولو سوغ لها تصرف على الانفراد جازا تقاسم المال والاطفال له
تقريباً جازا مما استقل الاخر ويجوز ان يوزع ولا ينفذ على المال والاطفال فلا ينفذ
كل منهما صاحبه وجوب الشيخ في النهاية انفرادها اذا لم يكن شرط عليهما الاجتماع
وتبعه بن البرج البرقي زهير بن زيد عن الصادق ع روى غير صحه ويجوز جعله وصيتين
على الترتيب ثم وصيت الى زيد فان مات فالى عمر وان بلغ ولدى وبشرى فاليه
فروع لو اوصى الى زيد ثم اوصى الى عمر واشتركا في الانفراد ولا ينزل الا الى الوصية
الى الثاني فلو قبل احد ما دون الآخر قبل تصرف واحد غلب ما اذا اوصى اليها
معافاة ينزل القابل برصاصه في الفرق نظراً لان الضم قد حصل في الموضعين
فان كان شرطاً ثبت فيها والا اشغافهما مع الوصي الى زيد ثم قال نعمت البرج
قبل عمر خاصة لم يكن له الانفراد لا جعله مصرفاً وهل ينزل او يضم الحاكم اليه
فيه نظراً جزم الفاضل بالثاني وليس للصغير المنضم نقص ما انقذه البالغ بعد
كما اذا كان موثقاً للشرع ولو مات الصبي او بلغ عجزاً هل للوصية نفوذ انفراداً او
نظر من ثبوت ولا يندو عدم حصول ما يزيلها من دلالة لفظ الوصي على الضم
وقت اسكانه وجزم جماعة بالاول **درس** لا يجب على الوصي القبول بل للرد
نحو حق الموصى وينزل ان بلغه الرد وان لم يبلغه ولم يبلغه الوصية حتى مات فالثبوت
الترامه الاع الجواز والاية منصور بن حازم ومحمد بن مسلم عن الصادق ع وفي المختلف

بحر الزاد لم يعلم بالوصية حتى مات للحج والضرب لم يعلم من اقصا عليه وقال
الصدوق اذا وصى الى ولده وجب عليه القبول وكذا لو وصى الى اجني اذا لم يجد
غيره وصاروا ان قبان ويجوز القبول من اخوان عن الايجاب وصية الوصي
او وصية اليك وفرضت وجعلت وصيا او قلته تعالى في الولادى وحفظ
اموالى وكذا لو قال انت وصيتى واقتصر فان كان هناك قرينة حال حمل عليه
والا سكن البطلان ويحتمل التصرف فيما لا يتناهى كحفظ المال وسنة القيمة ولو
قبل الوصى فلا جناح كما لو باع العين الموصى بها على ما قلناه من لزوم المروت
وعدم الرد فلا عبرة بقبول الوصى وعدمه بل العبرة بعدم الرد الذي يبلغ الوصى
فان حصل والا تنزه الوصى امين لا يضمن الا مع التدوى والتفريط فله ان يוכל
في اجرة العادة بالتوكيل فيه وفيه غيره على الاقرى واستيفاء دينه ما في دين
غيره راجعة الحاكم سواء سكنه اثباته عند الحاكم ام لا على الاقرى وفي النهاية يجوز
ان ياخذ من تحت يد الاما تقوم له بالدينه وابن الحبيزة طاهره جواز ذلك مع فقد
البقية وكذا يقضى دين غيره مع حله بعد اخلافه وقيل لا من الثبوت عند الحاكم
وحكم قري وضعه نادرس من شرابه نفسه لا متناع كونه موجبا قابلا لرد الوصى
للأصل المستند وكذا له البيع على الطفل من ماله وهل له الولاية على تدبير الطفل
او الطفلة المردى المحجور حمله بعضه على الاذن له في الترويج وضع بعضهم
على الاطلاق ويبرئوى روايته وله ترويج من بلغ فاسد العقل مع المصلحة
روى محمد بن مسلم جواز ترويج المضارب الى الوصى على ضعف الرجح مع ضعف الاولاد
بما قال الجاهل وقال ابن ادریس الوصي انما اشق في ثلث المال قبل موت الموصي
تجدد بعد موت فلا شقة فيه الوصي ويجوز ان يرصى اليه محمل اذا لم يرع

اجرة المثل وان زاد اشرط الخروج من الثلث في الزاوية واجازة الرد ولو لم يحل
له فلا اجرة المثل عن عمله في الهابة والسرار قد كفايته وفي التبيين والمبسوط
اقل الامرين هذا مع الحاجة ومع التقى يستعفف ويحب اعدا بن ادریس للابر
استحبابا عند الشيخ وابن الحبيد والفاضل لان الاستغناء يشعروا بوقيل قوله
في الاتفاق على الطفل وماله المعروف مع منيه ولو ادعى تقديم موت الوصى
فانكر الوصى عليه ولا يثبت حلفا لشكوكه وكذا لو ادعى دفع المال اليه ولا يثبت
الوصى على ما عين له ولو جعل له النظر في ماله الموجد لم يظهر فيها تجدد ولو طلق
دخل المحجد وروى الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام في الوصى يعزل الدين
في يده فيلغ فيقضي للقرابة وعليه الشيخ والقاضي اذا تمكن من الدفع وفي المختلف
اذا تلف جميع المال ضمن والا تخير القرابة فان اخذوا من الرد جعوا على الوصى
المفرد ومن مات ولا ولي الا ولده فامرهم الى الحاكم فيصحب عليهم امنا اما ما يما في
وقت معين او شغل معين ويشترط فيه العدالة وباقي الشلطة ويملك الحاكم غير الخي
شاة ولو قلنا الحاكم او قلنا من اجتهده جان لا جارا المؤمنين الدول المتصرف بماله
صلاح لان من باب التعاون على البر والتقوى ولشمول ولا يبر الايمان ويجوز
للموصي الرجوع في الوصية ما دام حيا ولا شئت الوصي والرجوع الا بشهادة ذكوتين
غديرين مسلمين وهو ما يستحقه الانسان بموت استحب بالاصالة والنف
الاتصال بالولاة بلهنا الصدا الى الآخر بلهنا يما الى الثالث على الوجه الشرعي
والسبب الاتصال بالزوجية والولاة وسبب النسب ثلث الايات والابا وان يراد
والاخوة والاجداد فصاعدا ذكرنا وانانا والاشوة فنار لا ذكرنا وانانا ثلث الايات
والاخوال فصاعدا ولا دم فنار لا ذكرنا وانانا ثم عمد النسب بالابا فصاعدا

كتاب الميراث

والأبناء فإن لا والباقي حاشه واما السب فثبت بالزوجيه من الجانبين
اذا كان العقد دائما او متجلا شرط فيه الارث ولو لا العتق وضمان الحجره
وولا الامامة والزوجيه تجتمع جميع الوارث المقتضى لانجام السب وهو
مقدم على ضمان الحجره المقدم على ولا الامامة **قاعدة** كل وارث اتا لم يسم له
في كتاب الله بخصوصه ويسمى ذا فرض وله سهم ويسمى قرابة فالوارث ثلث فرض
لا غير وهو الام والاخت والاخت او المتقدم من قبلها الاعلى الرد عليها او عليها
الزوج والزوج الاعلى الرد والثاني ذو فرض تارة وقرابة اخرى وهو الاب
البت وان تعددت والاخت للاب وان تعددت والثالث ذو قرابة لا غيرهم
الباقي **قاعدة** كل اخلف الميت ذا فرض اخذ فرضه فان تعددت في طبقته
اخذ كل فرضه والفاضل يرد على ذوي الفروض ان فقد غيرهم في طبقته وكانت
وصلتهم متساوية لاشل كل له الام من الاخوة وكل له الاب من الاخوات والاخت
فان كل له الاب شرف الرد وفي الزوج والزوج خلافا قرابة الرد على الزوج
دون الزوجه سوا كان في غيبة الامام او حضوره فانه يكون وارث سوا ما ارثت
الزوجه من ذوي الفروض نقص البنت والبنات والاخت للاب والاختوات
له ولا نصيبه الا ذلك كما لو غول في الثاني وكلما يتقرب كالاعمام لهم نصيب الاب
والاخوات لهم نصيب الام وكل ما اجتمع ذو فرض وغيره في طبقته فالباقي بعد الفرض
للآخر **قاعدة** لا ترتب المرتبة للاحقه السابقة ولو اشتكت المرتبة على طبقات
ورث الاعلى فالاعلى على كالأجداد والحفدة من ابنا والميت وابنا اخره وابنا اعمام
واحواله وفي مثل اعمام الميت واخلاله واعمام ابنه واخلاله فصاروا جميع
الا في الاعلى **قاعدة** قد يجمع للوارث شيئا فصاعدا او شيئا او نصيبا **قاعدة**

بشرط ما يجمع

بالجميع ما لم يكن هناك من هو اقرب منه فيهما او في احد ما فاما الاخر فلا يمنع
هو في طبقته من ذوي السب الواحد فجمعنا ثمانية اشكال الاول نسب اب من ابائهم
هو حال الثاني انساب شديدة يرث بها مثل ابن عم لاب هو ابن ابن خال هو
بنت عم وهو من بنت خال الثالث نسب يحجب غير صاحبها كزوج هو من عم
للزوجه اخ اولد الخامس نسب انصاعا للواحد ونسب واحد لآخر كما في عم احدهما
ابن خال السادس نسب اب في واحد ولا يحجب احدهما الاخر كزوج هو مقتضى وضمان
جوريه السابع نسب يحجب احدهما الاخر كما لامام اذا مات عتيقه فانه يرثه العتق
لا بالامامة وكعتق هو طامن جوريه كما لو كان قد ضمن جوريه كما فرما سنو فافقه
فلمنا ايضا ضمان الحجره بالثامن شيئا وهناك من يحجب احدهما الزوج مقتضى
لهما ولدا واحد **قاعدة** شتا اجتمع قرابة الابوين مع قرابة الام نشا كوا مع
انحد الرب ونخص الرد بقرابة الابوين حيث يقع وكنا قرابة الاب واحد مع
قرابة الام وحدها واما اجتمع قرابة الاب واحد مع قرابة الابوين فلا في القرابة
الابوين اجتمع قرابة الاب واحد مع قرابة الام وحدها تنزل قرابة الابوين
قرابة الابوين مع عدمهم وفي الرد على الاخوة خلاف ياتي ان شاء الله تعالى **قاعدة**
لا يمنع ابدا الا في مسئلة اجماعية وهي ابن عم للابوين مع عم لاب فان العم عليه
ولا يعتبر الحكم بتد احدهما او تعددهما ولا بالزوج والزوج وبغيره بالذكور
والا فترث على الاقرب فاقا لابن ادريس وقال الشيخ العم للاب كالمعم وكنا
بجماعة الخال فيكون المال بين العم والخال على ما ياتي ان شاء الله تعالى وبالله
عماد الدين حمزة رحمه الله وقال قطيب الدين الراوندي وسين الدين المصري
المال للخال وابن العم لان الخال لا يمنع العم فلان لا يمنع ابن العم الذي هو اقرب

اقرب

اولى وقال سيد الدين المحقق المال للخال لان العم محجوب بابن العم وابن العم
محجوب بالخال وقد دوى سليمان بن محمد عن الصادق ع في ابن عمه وقال
المال للخال وابن عمه وخاله المال للخاله وفيه دلالة على ما اخترناه وفي المسئلة
مباحث طويلة وفرايد جلية جرت بين هؤلاء الفضلاء رضوان الله عليهم و
هنا من ضمان آخر ان قد يصور بينهما تقديم الاب على الاقرب احد ما ترك
مع الاخوة جبا فبما الاب ومع الاخوة للام جبا قريبا للام فان الجدا القريب في
المسئلة الاولى باخذ ثلثي المال وللأخوة للام الثلث ويمكن هنا مشا ركك الجدا
البعيد لهم لان الاخ لا يمنع الجدا البعيد والجدا القريب لان احدهما البعيد وفي المسئلة
الثانية لا قربا للام الثلث وللأخوة الباقي ويمكن مشا ركك الجدا البعيد للام و
ثانيهما ترك جبا للام وابن الاخ للام مع اخ لاب فان الاخ لا يحجب الجدا للام و
لان الجدا الاخ للاب فبما الجدا للام **قاعدة** الا ولا من قبل الاب والام
من قبله والاجداد من قبله فيتمن للذكر مثل حظ الانثيين واقتسام كلامه
للأم بالسوية من الاخوة والاجداد والاعمام للاخوان واقتسام العقيقين و
صفنا الحيزه بنية العتق والضمان واقتسام ورثة العتق كما اقتسام ميراثه **قاعدة**
الفرع المعينه في كتاب الله منه النصف وهو المزوج مع فقد الولد وان ترك
والمقتا الواحدة والاخت للابوين والام لاب مع فقد اخت اللابوين اذا لم يكن
ذكر في الموضعين والربع وهو المزوج مع وجود ولد والمزوج والزوجات مع
فقدته والنسب وهو المزوج او الزوجات مع وجود الولد وان ترك والثلثان
ومم سهم البنين فصاعدا للاب والام والام للاب مع فقد كلاله الابوين اذ لم
يكن ذكر في الموضعين والثلث وهو سهم الام مع عدم الحاجة من الولد و

الاخر

الاخت وممهم الانثيين فصاعدا من ولدا للام ذكر او كافا او اناثا او ذكر او اناثا
والسدس سهم كل واحد من الابوين مع الولد وممهم الام مع وجود الحاجة
من الاخوة للابوين والام للاب وممهم الام من ولدا للام **قاعدة**
يمكن اجتماع نصفين كزوج واخت الاب ونصف ورثه كزوج واخت الاب
وكن زوج وبنت ونصف ثلثين كان كان مع الزوج اختين فصاعدا يدخل
القبض عليهما ونصف ثلث كزوج وام وكلاله للام وكنت مع ام وكنت لاب
مع واحد من كلاله للام ونصف ونسب كزوج وبنت ويمكن اجتماع ربع وثلثين
كن زوج وانثيين وكن زوج واختين لاب وربع وثلث كزوج وام وكنت وبنتين من
كلاله للام وربع وسدس كزوج واحد من كلاله للام وكزوج وابن واحد الابوين
ويمكن اجتماع ثلثين وثلث كاخته الام مع اختين فصاعدا لاب وربع اجتماع
ربع ونسب وثلث ونسب وثلث وسدس فضا ويمكن فزاير كزوج وابوين **قاعدة**
قاعدة يخرج سهم اقل عدد يخرج منه السهم صحيحا وهذا ان النصف والباقي
من سميته ونسب الثلث والثلثين والثلثه فالحاجح خمسة مع اجتماعها بلعي فيها
التساوي والتساوي والتداخل والتوافق وكذا اجتماع الورثة قد وجد ذلك
وان لم يكن فرض بالتساوي وان محتملا باحدهما كالثلثه والثلثه والثلثه في اخوة
ثلثه للام واخوان ثلثه لاب وام في باب الفرض وكاعام ثلثه واخوان ثلثه في
باب القارب والمتباينان وهما اللذان بعد ما سوى الواحد يصير باحدهما في الآخر
كالخف والتساوي والتداخل والتساوي وتناسيبين ومتوافقين وهما اللذان
يبدانها الاكثر ولا يتجاوز كالثلثه والتساوي والاربعه والاثني عشر والخمسة
والعشرين محتملا باكثر مما والمتوافقان هما اللذان بعد ما عدا ذلك كالسبعة

والثمانية وبعدها الاثنان والتسعة والاثنى عشر بعدها الثلاثة والثمانية و
الاثنى عشر بعدها الاربعة وكذلك لبيان بالمتشاركين ومجترا بعضهم
في الكسر الذي ذلك المشترك متى له كالنصف في الستة والثمانية والرابع في
الثمانية والاثنى عشر والثلاثة التسعة والاثنى عشر ينزل الى النصف من احد عشر
فصاعدا **قاعدة** فتكون الفريضة بقدر السهام وتقسيم من خارج السهام كالاربين
والاثنين الفريضة سدسان وثلاثان وهي بالكمال والمخرج منه لدخول
الثلاثة في الستة وقد لا ينقسم من الخارج فكذا على فريضة اكثر من اربع سهام
المنكر عليهم وعددهم وتساوي اعداد بالموقف وشبهها او مع الموافقة ويخذ
من العدد لاسن الغيب ويراعي مع نفود اعداد المنكر عليهم التناهي المذكور
القاعدة السالفه ولذا ذكرنا اربعة مثله اكر على فريضة واحدة او فريضة
من عدده وسهامه كاربين وخمس ثبات فان للثبات اربعة اسامي هي كسر على
الجنة وثباتها فنضرب الجنة في اصل المسألة وهي ستة نبلغ ثلثين ففتح ثباتها
الفردة بجملها مع الوفق كان كان للثبات منها فالوافق والنسبة بالنصف
فنضرب نصف عددهم في ستة نبلغ ثمانية عشر والها انكرت على الجميع ولا
وفق كرجين وثلث اخوه للام وسبعة للاربين فالسئلة من اثني عشر لها
مخرج الربع والثالث فالنرجين الربع ثلثه وللخوة للام الثالث اربعة وللخوة
للاربين الباقي وهو خمسة وهذه الاعداد الثلثة متباينة فنضربها بمساكن
في الاكثر ثم المبلغ في الباقي ثم المبلغ في اصل المسئلة كما نضرب باثنين كل واحد
هنا في ثلثه نبلغ ستة ثم نضربها في سبعة يكون اثنين واربعين ثم اثنين واربعين
في اثني عشر نبلغ خمسمائة واربعه وكل من كان له سهم من اثني عشر اخذه مضروبا

في اثنين واربعين ولا يغير هذا توافق مضروب الخارج مع اصل المسئلة ولا
ولا عدده لانه لا اثر له هنا فلا يقال الاثنان والاربين في هذه الصورة
فتارك الاثنى عشر في السدس فيجزي السدس احد هما في الآخر واربعا
انكرت على الجميع مع الوفق كست زوجات في الميراث يطبق ويترجى و
يدخل ثم يموت قبل الحول وثمانية من كلاله لام وعشرة من كلاله لارب
فالمسئلة اثني عشر للزوجات ثلثه توافق عددهن بالثلث وكلاله لارب
وتوافق عددهم بالربع وكلاله لارب خمسة وتوافق عددهم بالخمسة فتد
الزوجات الى اثنين والاسئلة للام الى اثنين والاسئلة للارب الى اثنين فبقا ثلث
الاعداد فيجزي اثنين فنضربها في عشر نبلغ اربعة وعشرين للزوجات
ثلثه في اثنين ستة لكل واحد سهم وللخوة للام ثمانية لكل واحد سهم
للخوة للارب عشرة لكل واحد سهم ومنه يعلم اذا ما انكرت على بعضهم
دون بعض او كان لبعض من انكرت عليه وفق دون بعض **قاعدة** اذا
زادت الفريضة على السهام فهي مربعة عليهم على ما ياتي ان شاء الله تعالى
سبق ويكون القسم على تلك السهام وان نقصت الفريضة عن السهام اخذ
من لا ينقص سهامه وفيه وكان للاخر الباقي ويراعي في القسم موافقة سهام
العدد وعددها على ما من **دوم** فوافيق الارث في الجمله عشرون حصة والرق
وهو مانع من الارث فلا يرث الدقيق من قريبه سواء كان المورث حرا او عبدا
وكذا لا يرث الرق مال المولا محض الملك لا بالارث سواء كان اميلا ام لا
لو اجتمع الحر والرق وراثا لحر وان كان ضامن جريه دون العبد وان كان
ولدا ولو كان له ابن رق ولد له حر وراثا وحده لا يمنع برقا ابه ولو تخرج

بعضه وورث وورث منه بحساب المحر فلو كان له بدل نصفه حرف لابن النصف
وللمخ الربع ولو كان هناك نعم خراخذ الربع الباقي ولو كان نصفه خراخذ الثمن
وكان الثمن لغيره ولو اعتق العبد بعد موت قريبه وكان الولد واحدا لم
يرث وإن كان متعددا واقتسم الميراث بينه ولو لم يقتسم وكان مساويا لهم
في الزوجه وورث معهم وإن كان الولد وورث الباقي سوا كان أحدا أو ثوبا أو
ولدها أو غيرها من الأقارب وقال المفيد رحمه الله تعالى لا يقول سوا
الأبوين والولدها إلا واختار الشيخ رواية عبد الله بن طلحة عن الصادق ع
وفي الزوجه بغيره صححه عنه عليه السلام ويلزم عليه أن الزوج بطريق
الأول واختاره الشيخ أيضا ولو قصر المال عن قيمة له فيقول على الأظهر ونقل
الأصحاب قويا فيفسك ويسعى في الباقي وقال الفضل بن شاذان فيقول لا
انقصير المال عن جزئين ثلثين جزأ من قيمة فلا يملك اخذ من عدة الشهر
وزعم ان الامه لو تجاوزت قيمتها دية المحر ردت اليها وحكما بما عنه
الكليبي ساكنا عليها ويقهر المالك على السبع لو اشترى المذنب والمكاتب كان لغير
ولو كان المذنب صالحا للدارت فحكمه ما تركه ام الولد كان لغيره وثانيها
الكفر فليث الكافر المسلم وإن قرب حتى ان ضامن المجزى به المسلم والامام
عنه انه ويرث المسلم الكافر وتمنع ورثته الكفار وإن قربوا بعدوا ولم يكن
هناك ضامن حرمه مسلم ورثته الكفار ولا فرق بين الحرب والذمى والخارج
والناصب والمغالى اما المبتدع من المسلمين فيقع التوارث بينهم وبين اهل
التح من المجانين وعن المفيد يرث المؤمن اهل البدع من المعتزلة والمجبية
والمخارج والمحشوبه ولا يرث هؤلاء الفرق مؤمنوا قال الحلبي المحب والشبهه

بجاء الامام لا يرثون المسلم والميراث من المسلم ولو فقدت الامام ولا يرث الكافر
على الاقرب وقال الصدوق لو ارثت عن ملة فمات ورثته الكفار وفي النهاية
دوى ذلك ورواه بن الحنبل عن ابن فضال وابن يحيى عن الصادق ع ولو
ارث احد المورثه فماله لو ارثت ان قتل او كان عن فطره ومن اسلم على ميراث
قبل فتحه شاك ان كان مساويا وانفردا كان اولى سوا كان المورث مسلما
او كافرا وانما كالا اصل لو اقتسموا وكان الوارث واحدا فلا شيء له وفي ذلك
الامام منزله الوارث الواحد واعتبار نقل التركة الى بيت المال او ثورث
الوارث مطلقا او حده ولو كان الوارث احد الزوجين فالاقرب المشارك
مع الزوجه لان الاقرب مشترك الامام اياها دون الزوج لان الاقرب اقرب
بالتركة وفي النهاية يشارك مع الزوجين ولو تنازعا في تقديم اسلامه على
قيمة المال قيل يحلف الوارث لاصاله عدم الارث الا مع يقين السبب ولو
قيل بانها ان اتفقا على زمان القسمة واختلفا في تقديم الاسلام او اختلفا
في زمان القسمة والاسلام يحلف وقاضه يحلف المجدد اسلامه كان قويا او
صدقه اختار الوارثه مضي في نصيبه وقيل يقبل بهما رتبة على الباقيين وفي
الاكتفاء هنا بالشاهد واليمين وبما ان من حيث ان الغرض المال ومن الاسلام
ليس بمال وكذا الشاهد والمزنان والطفل بيع المسلم من الابوين فيجوز فيه
الارث والتوثيق بحسب الاسلام ولا حكم لاسلامه منفردا وان كان باهقا
وفي رواية مالك بن اعين الصحيح عن الباقر ع في بضاعة مات عن زوجة وولدين
نصراني وابن اخ مسلم وابن اخ مسلم لابن اخيه الثلثان ولا ابن اخيه
الثلث ويتفقا على الاولاد بالنسبة فان ادركوا قطعوا الفقهاء عنهم فان سلموا

صفا لا دفع المال الى الامام حتى يدركوا فان بقوا على الاسلام دفع المال اليهم
فان لم يقولوا فهو لابن الاخ وابن الاخت وعليها معظم الاصحاب وطريق
بعضهم المحكم في ذوق القربان لمسلم مع الاولا دوردها المحبون واقره
على المسلمين الا ان تسلم الاولا وقبل القسمة وانكروا وجوب الاتفاف
وتوارث الكفار وان اختلفوا في الملل والمسلمون وان اختلفوا في المخلد
مالهم ويد الى الكفر وقال المجلي يرث كفار ملشأ غيرهم من الكفار ولا يرثهم
الكفار ودوره الفاضل للتساوي في الكفر ميراث بعضهم بعضا واليهما القتل
وهو يمنع القاتل من الارث اذا كان عمدا ظلم او لو شارك في القتل منعوا
ان كان خطأ فالمشهور منعه من الدير خاصة وقال بن علي عقيل لا يرث مطلقا
وقال المفيد وملاذير مطلقا وان شبه عمد كالعمد عن ابن المجيد
كالخطا عند سلا وقال الفاضل لو ضرب بانه تاديبا غير مرفقات وشر
لا يضرب ما بلغ ولو اسرف لم يرث ولو ربط جرحه او جرحه فمات وشر لانه
اصلاح وكذا لو تلف بغيره يسوقها او يقدوها ولا يرث لو كسب بانه ظاهرا
ايه فلو اخرج كيف اوظفه او حفره في غير حفرة فمات قرضه وشر ولو
قتل الصبي والمجنون فدينه وشر وتبعه بن علي عقيل ونقله الكلبي والصدوق
عن الفضل شاكير عليه وقال بعض الاصحاب القتل بالسب مانع وكذا قتل
الصبي والمجنون والنائم ولا يحج المقلب القاتل ويرث الدير من يرث المال
عدا الاخوة والاشوات من الام لروايات متطافه وطريق المفيد والاصلاح
المنع من قرابة الام ومنع الشيخ في المخلد في الاخوات من قبل الاب وفي الشب
يرثها وارث المال واختاره ابن ادریس والفاضل للاب والاقرب منع

قرابة

قرابة الام مطلقا وروى ابو العباس عن الصادق ع ان ليس للنساء عقوق ولا قد
اما الزوجات وبنات من الدير في اشهر الروايات وروايت كوفي عن علي عليه
السلم لمنع ارث الزوجين من الدير محمول على النقية والدير كابر مال الميت
يقض منها دينه وشقذ منها وصاياه ولو اخذت صلحا ولم يكن وارثا سوا
القاتل وورثه الامام وله القصاص والدير وليس له العفو على الاقرب **درس**
وباعها للعنان وهو يقطع ارث الزوجين والولد المنفي من جانب الاب
الابن ميراث الابن امه وشره وكذا يرث ولده وقرابة الام وزوجه فزوجه
روى ابن جبير عن الصادق ع انه لا يرث اخواله مع انهم يرثون وحملها الشيخ
على عدم اعتراف الاب به بعد للعنان فان اعترف ونفت المولود منه ومن
اخواله وبنات اب والاقرب المولود مطلقا لروايت زيد الشحام عن الصادق ع
ولو كان ب الاب نفسه في عانة واعترف به وشره الولد ولا يرث الاب الولد
واما قرابة الاب مع اعتراف الاب به فاقبث ارث الولد منهم ابوالاصلاح ونفاه
الباقون وخرج الفاضل التوليد منهم اذا اعترفوا به وكذا بوا الارث في نفيه
وهذا ديمع ان الشرع حكم بانقطاع النسبة فكيف يورث ولو انفردت امه
فالها الثلث تسمية والباقي رد لرواية الجا الصباح وزي الشحام عن الصادق ع
وروى ابو عبيد عن الباقر ع ان لها الثلث والباقي للامام لانه عاقلت ومثله
روى زرارة عنه عليه السلام ان عليا عليه السلم قضى بذلك وعليه الشيخ
بشرط عدم عصيته لام وهو خير وابن المجيد وقال الصدوق حال حضور
الامام لاحال غيبته ولو فقد الوارث وشره الامام عليه السلم ولا عبرة
بنسب الاب هنا فلو كان له اخوة للابوين واخوة للام فاقسمت بالسوية

ولو كانا توأمين نوارثا بالابوه على افتقار الاصحاب وخامسها اننا وهو
يقطع النسب من الابوين فلا يرثان الولد ولا يرثهما ولا من يتقرب بهما وانما
يرث ولده وزوجته ثم المعتق ثم ضامن الحجرية ثم الامام وروى الحسن بن عمار
انه يرث امه واخوه منها وعصبتها وكذا في رواية ليس وهو قول ابن الجني
والصدوق والحاجي ونسب الشيخ الاول الى توهم الرواية انه كولد للملاعة
والثانية الى الشذوذ مع انها مقطوعة وروى حيان عن الصادق ع اذا اقر به
الاب وشره وحي مقطوعة بطريقه وسادسها التري عند السلطان من
جبره الابن وميراثه فانه يمنع ارث الابن منه ويرثه اقرب الناس اليه في
رواية ابي بصير وعليها الشيخ في النهاية والقاضي وانكرها الاكثر والشيخ في
الحاوية وسادسها الثلثة النسبة فيما اذا اوطى المولى والزوجة واجبى
فيظهر واحد فان الولد لا يرث الاب بل يستحي ان يعزل له قطعا من ميراثه
ولو مات الولد لم يرثه الاب وميراثه لولده فان فقدوا فلا مال عند الشيخ
والقاضي وهو مروي في الامه بسند صحيح وانكر ابن ادريس ذلك والحج الولد
بالزوج وثانها الغيبة المنقطعة وهي مانعة من بقول الارث ظاهر احتج
بعدم موته بينه او بضعف مدة لا يقش مثله اليها عاة فيحكم بتوريث من
هو موجود حال الحكم ولو مات له قريب غلب نصيبه منه وكان كحكم ماله
وقال ابن الجني وورث بعد اربع سنين من كان في عسكر شهدته هزيمة
قبل اكثر من مئتين سنة من ان القطع خبره واسر وقال المرتضى رحمه الله
بمحس ماله اربع سنين ويطلب فيها في كل الاثر فان لم يجد قسم ماله
بين ورثته قال الصدوق والحاجي وقال المعتمد تابع عقاره مئتين

اذا انقطع خبره ولو غلب ميراث الولد الغائب من ابه فطالب المدعي بالارث
ايه انفساه مع الملاة ويضمنون والا والارث والشيخ وايضا عبد بن ادريس
وقول المرتضى قوي واليه جني الفاضل رحمه الله نعم واما سماع الدين
المعروف للمعركة للامه وهو يذهب الشيخ فكل هذا يكون الغائب في الدين
لعدم ملك الارث وقيل عليه الارث ويتعلق به الدين اما تعلق الارث بالحج
او تعلق الرهن ولو لم يعرفنا مثل اليم ما نادر يكون جميع التركة كالرهن حتى
يقضي الدين **نفس** وعاشرها علم ان موت المتوارثين واشتراك المتقدم
والمتأخر في الموت اذا كان خفا لا ينافي لاسبب الفرق والهدم فانه لا يرث
الموت بل ميراث كل وارث الاحياء ويلوح من ابن الجني والحاجي اطر حكم ان
والهدم في كل مشتبه وصرح بن حمزة بذلك في الفرق والخرق والهدم والفعل
واذا حكمنا بالتوريث مع الفرق والهدم اشترط فيه اشتباه الحال فلا يشترط
علم اقل في الموت فلا توارث ولو علم التقدم لاشترط في المتأخر المتقدم دون
العكس وان يكون المتوارث واريه بينهما فلو غرق اخوان وكل منهما ولدا واحدا
فلا توارث بينهما ثم ان كان لاحدهما مال صالح لا مال له ومنه الى وارثه
الحج ولا يرث احدهما اما وورث منه الآخر ولا يتسلسل واستدعي الحال عاده
وهو فرض الحياه بعد الموت لان التوريث منه يقتضي فرض موته فلو وورث
من انقل منه لكان حيا بعد انقال المالك عنه وهو بمنع عاده وقال المعتمد
سلار يرث عا وورث منه لوجوب التقدير الاضعف ولا يابره الا التوريث
مما وورث منه قلنا يمنع الوجوب ولو سلم لكان نصيبا فلو غرق الاب وولده
قدم موت الابن ويرث الاب نصيبه منه ثم تفرض موت الاب فيرث الولد

نصيبه ويصير مال كل واحد متقولا الى وقتة الاخ لا يحيا وان لم يكن وارث
 غيرهما ان لم يمتوا ان شأركم ماسا او ثقل الى وارثة المحرمات ولو لم يمتوا في
 احتقاق فلا تقديم ويصير مال كل منهما لوارثة الاخر كما جازي لاب وكل منهما
 خال ولو لم يكن لهما وارث صار لهما للامام وعلى قول المفيد رحمه الله لو
 كان لكل من الاخرين جدار لم ولا مال لاحدهما يقرع فان خرج نوبت
 المتقدم اول اشقل مال الاخر اليه والى جده وثلاثة محله وثلاثة لاجنه ثم تقدم
 موت المتقدم فبث الموت من ثلثي ما اشقل اليه وثلاثة لاجنه ثم تقدم
 موت المتقدم وثلاثة لمحبه المتقدم وثقل ما ورث الموت الى جده فيجمع محبة ثلث
 اصل ماله وثلاثة ثلثيه وذلك سبعة اشباع ماله ومحبه المتقدم لثمان والخرج
 فبث الموت من ثلثي ما اشقل اليه ثم تقدم موت الموت فبث ماله لاجنه
 وجده اثلاثا تكون محبة الثلث والاجنه الثلثان ثقل ما صار لاجنه الى
 جده فيكون لمحبه الموت ثلث ماله ومحبه المتقدم ثلثاه فيجبت القرعة لغير
 الحكم بالتقدم والتاخر وعلى الاصح يصير مال الموت من جده وجده اخيه
 اثلاثا لمحبه الثلث ومحبه اخيه الثلثان وكذا يقرع على قوله ولو كان لهما
 مال تساوي في قدره او اختلافا فان جدار المتقدم بالموت بفرويا كثر ما يحصل
 له لو تاخر موت مورثه على الاصح تقسم بالكل اخ من جده وجده اخيه اثلاثا
 لمحبه ثلثه ومحبه اخيه ثلثاه ولو كثرت القرعة لم يتغير الحكم فيقدر موت كل
 واحد ويرث بحسب الاستحقاق **درس** وحادي عشرها المحل وارث من غير
 الاب ان يفصل حيا فلو سقط ميتا لم يرث لقوله صلى الله عليه وآله القط
 لا يرث ولا يورث ولا يشترط حياته عند الموروث فلو كان نطقه ورث

اذا انفصل حيا ولا يشترط استقرار الحياه فلو سقط بجناح وان تحرك
 حركه نمل على الحياه ورث واشقل ماله الى وارثه ولا اعتبار بالفضل الطبيعي
 ولو خرج بعضه ميتا لم يرث ولا يشترط الاستمالة لا يرد فيكون اخر من الـ
 يكفي المحرم البهيد وداود بن عبد الله بن سنان باشرط سماع صوته محمله على البه
 وكما يحجب عن الارث حتى يفصل حيا يحجب غيره من دون ذلك لو كان الميت
 امراه حائل واخوه فانه وجاير حتى يبين ولا طلبت المراه الارث اعطيت
 الثمن اذ كانت زوجة ولو طلب الابوان اعطيا السدان والباقي من زوق
 ولو طلب الاخره فرض المحل ذكرين لندور الوارثان انكشف الحال بخلافه
 استدركه ويعلم وجوده حال موت الموروث بان يوضع لدون منه شمس
 الموت ولا قضى المحل اذ لو نظر الاموطيا يصلح استنادا لولد له وثانيها
 بعد الزوج مع وجوده فلا يرث لعدم اقرب حسب فاضل وثاني ان شأ
 تعالى فقد يكون وجوده مانعا عن بعض الارث وذلك بتحقيقه من غير الاول
 الولد على الاطلاق يحجب الابوين عن الضيقين الاعلى الى الادنى ومحجبه الذكر
 الابوين او احدهما عما اذا دعى السدرس ومحجبه بنت الابوين او احدهما او
 البنات احد الابوين عما اذا دعى النصيب الحاصل من الاصل والرد قال ابن
 الجيند محجبه البنات احد الابوين عما اذا دعى السدرس لم يداير في يصير عن الصادق
 وهو يترد ثلثا لثاني الاخوه فانهم ينفون الام عما اذا دعى السدرس اذا كان
 الاب من جوارق الصدوق لو خلف زوجا ومما واخوه فللام السدرس
 الباقي بردها فطاهره المحجبه عما اذا دعى السدرس فيضته لكان الاخوه وهم
 يشبه النزاع اللفظي وروى نذارة عن الصادق عليه السلام في ام واخوات

لا يلام ولا خوات لأم كان للام السدس وكلالة الابن لثلاثان وكلالة الام
 السدس وهي متركبة وللإجماع على ان الاخوة لا يرثون مع الام وجماع الشيخ
 على انهم لا ينفقونهم فبقي لو كانت الام ترى ذلك حمل للاخوات التام والنصر
 الباقر عليه السلام والكافم على جواز ذلك ويشترط في المحجب مع وجوده
 خمسة شروط الاولى تعدد فلا بد من اخوين ذكرين او اخ واختين او اربع
 خوات والختى كالانثى ويجعل قربة القربة هنا الثاني كونهم للابوين والاب
 فلا يحجب كلالة الابن الثالث انفا منافع الارث عنهم من الكفر والقتل والرق و
 اللعان وقال الصدوق والحسن محجب القاتل والاقر بان العات محجب بالمقتول
 بمنزلة الرابع انفا لهم كما يحمل على قول ولو كان بعضهم مينا وكلهم عند موت المورث
 لم يحجب وكذا لو اقرن من مينا ولو اشتبه التقدم والآخر فالظاهر عدم المحجب
 في العرق نظر كما لو مات لعمان خرافا ومهما ابوان وفيما اخ آخر حيا او غيبا فانما
 فرض موت كل واحد منهما الميت عن كون الآخر حيا فيحقق المحجب ومن عدم القطع
 بوجوبه والارث محكم شرعي فلا يلزم منه اطراد الحكم مع احتمال عدم بقائه
 منهما ولو اجتمع بينهما كلام ابن سبوت **في** لو خلف بنتا وابوين واخا حيا فالشهر
 ان للبنت النصف وللأبوين السدس والباقي يرثه على الاب والبن اباعاد
 قال الشيخ معين الدين المصنفى يكون الورثا خاسا في اخذ الاب ما كان يرثه
 على الابوين مع عدم الحاجب وهو محفل الخامس المعايير فلو كانت الام احيا
 لا ياب فلا يحجب كما يتفق في المحسوس والبشرط في اجل ابنته فلو لم يولدها اخوها
 لا يها **فصل** في المهر هاتم منع بعلق الزوجين وهو من وجوه الاول عجزه
 عقد المهرين على ابراهيم الدخول فاما مات في مرضه فان ذلك يمنع من ارثها

على المشهور ولو عقدت المهرضة على نفسها لا اقرب عدم اشتراط الدخول ولو
 براس مرضه زال المانع على الاقرب الثاني لو كان العقد منقطعا منع من الارث في
 الزوج والزوجه ولو شرط التوريث فالمرثى الصحيح وعليه يخرج اشتراط احدهما
 دون صاحبه وهو اشكل من الاول الثالث لو خلت الزوجه عن ولد له يرث من
 بقية الارض شيئا وقطع قيمته الا لآلات والابنية والشجر وقال المرتضى يمنع من غيره
 الارض لاسن قيمتها وقال المفيد لا تمنع من البساتين والضياع وقطع قيمته الا لآلات
 والدعد والمساكن وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام معها من السلاح والديار
 ولو كان ولد من الميت والشيخ وابنا بعد يديهما من جميع ما ترك وهو فتوى الصدوق
 وصرح بن ادريس بأنه لا فرق بين ان يكون غائبا ولدا ولا وهو ظاهر المفيد
 المرتضى والحلي والشيخ في الاستنباط واكثر الاحباب لم يفرق والفرقة في رواية
 ابن ابي ذر **في** لو كان لها ولد ولد فان كان وارثا فالاقرب بانها لو ولد له لم يكن
 وارثا كما لو كان هناك ولد للصلب فبقيت نظره من صدق الولد ومن عدم ارثه حتى
 علز المنع من جوده وهي ادخال المرأة عليهم من يكرهه الرابع لو زوج الفضل
 الصغيرين وبلغ احدهما فاجاز ثم مات غزلا من تركته نصيب الآخر فان مات
 قبل البلوغ فلا ارث وان بلغ وردها فلا ارث وان بلغ واجاز وعقب في الارث
 فلا ارث ويعلم ذلك بقوله ولذا اجاز بحبر اعن عدم الرغبة في الارث اختلف
 على ذلك فان اشع فلا ارث **في** لو كان احدا الزوجين مباشر للعقد
 باشر الفضل عن الآخر ومات من باشر عن الفضل قبل اجازته فلا ارث
 سوا كان قد بلغ ام لا وان مات المباشر عن نفسه غزلا نصيب الآخر وسرا
 الحكم تطرد وكذا لو كان صغيرين وباشر الولي عن احدهما الخامس لو طلق رجعا

وظاهر ان ادرين اشتراطه الثاني لو تعددت هذه الاجناس يخص الذي
يقاد اليه ويدبر وهو حسن فيما جاء بلفظ الواحد اما الثياب فالأقرب
العزم حتى العمامة وكلام ابي الصالح يفضي تخصيص ثياب الصلوة الثالث
لو خلف دنيا مغترقا فلا حجة اذا الارث نعم لو قضى الورثة الذين من غير الذكر
فالأقرب بالحجة ولو اراد الاكبر انشكاكها من ماله لتخير فالأقرب لاجابته الرابع
لو وصي الميت بصرفها من جهة مباحة فالأقرب باعتبارها من الثلث ولو
فادت فالأقرب قوتها على اجازة الاكبر لا غير الخاسر لو قصر نصيب كل وارث
عن قدر الحصة فالظاهر انه غير مانع ويحتمل المنع لا يحجاف وسابع عشرها الكفر
ومن التجهيز وهو مانع من الارث في قدره لو لم يفضل شيء فلا ارث الا في
الزوجه هاما سلف وثامن عشرها الوصية فانها مانعة مالم تزد على الثلث
فان زادت ولم يخزل الوارث تعدل الارث في الباقي وان اجازت فاهر جماعة
ان الارث لا ينفذ فيها بناء على ان الاجازة شفيذ لعقل الموصي لا ابتداء
عطيه وعندنا في بابير من الارث له ولا عصبه يصح اصابه بجميع ماله
في المسلمين والمساكين وابن السبيل فاسع عشرها كون الدين مرقوقا فانها
لا ينفذ فيها الموارث لان كانت ملكا للوقوف عليه على الاصح ثم ان كان
هناك مرتبة اخرى انقلبت اليها حتى الوقف وان كان منقطعا فغير خلاف
سبق الوقف والعشر كون العبد جانيا عيبا فانما الاختيار استرقا وتقبله
تبين عدم نفوذ الارث فيه ويحتمل تلك الموارث ثم ينتزع منه ولو كان
خطا نفذ فيه الارث لان التخيير الى مولد الجاني ومن ذلك ان مولد فان من
عدا ولها يكون حقه في القدر ويحتمل نفوذ الورث فيها ثم يقدم ورثي محمد

محمد بن يحيى عن حماد بن السري ان ارمي باخراج ولده جعفر من الارث لما
اصال له ولدها فافره الكاظم ع وقال الشيخ هذه قضية في واقع فلا تفتدي
الى غيرها وقال بن الجي في حديث اهل البيت ان من فجر بن جعفر لم يورث
من ميراثه شيء **فدس** في ميراث الابا والاولاد لابلاب رجده المال وللام
رجدها الثلث لسميه والباقي ردوا لو اجتمعا فلها الثلث لاسمع الحاجب والدم
معد والباقي للاب ولو كان زوج او زوجة مع الام فلها الثلث بعد نصيب الزوجية
له ولو كان معهما ابن فلها السدس فضاعدا والباقي له ولو كان واحد مع
الا بن فلها السدس والباقي له وكذا لو تعدد الابن ولو اجتمع معهما ابنتان فضاعدا
فلها الثلثان وللابوين السدس وان كانت بنت واحدة فلها النصف ولهما
السدس ودا الباقي انهما ساهل الجميع ومع الحاجب يدار باعاضا على البنت والارث ولو
كان معهما ذكورا مع احدهما فلها السدس والا لهما السدس والباقي تقسم
مثل خط الاثنيين وللذين المتفرق المال والاثنيين فضاعدا المال بالسوية
للبنت المتفرقة النصف تسميه ولو اجتمع المذكور والاناثا تقسم الجميع للذكر مثل
مثل خط الاثنيين ولو اجتمع البنت والابوين فلها النصف وله السدس
والباقي ردا باعاضا ولو كان هناك زوج او زوجة فلها النصف الا في البنت
النصف والاحد الابوين السدس والباقي ردا باعاضا لاحد الابوين مع البنتين
السدس ولهما الثلثان والباقي ردا خاسا ولو اجتمع الابوان والبنت فللزوج
فلهما السدس والبنت النصف وللزوج الثلث والباقي ردا خاسا مع الزوج
والانفل الاب والبنت ردا مع الزوج يدخل النقص على البنتين وكما دخل
عليهما لو اجتمعا مع الابوين والزوجة والزوجة وكذا لو اجتمعت البنت والابوين

الزوج فالنقص عليها واذا عدم الاولاد قام بزوجهم مقامهم سو كان الابوين متزوجين
او احدهما على الاصح ولا يعلم فيه خلافا الا من الصدوق فانه شرط في تزويجهم عدم
الابوين فعلى اهل رواية قاصرة الدلالة ثم ولا والا ولا ومن لم يولد شرعا بائناهم فلا ينفك
البت نصيبا منه ولبنت الابن نصيبا بها فلو خلف بنتا بن وبني بنت فلبنت الابن
الثلاثان ولبني البنت الثلث وان كثر واثم بقسم اولاد البنت بقسمين بالسوي
اختاره تلميذه القاضى فقال الحسن والموتضى وابن ادريس بقولهم ولا ولا ولا لا تقسم
فلذلك ضعفنا اني وان كان يقرب بامر ويقرب لاني بائنا لانهم اولاد
حققة الاولاد غير قوي ورواية ويقرب اولاد الاولاد الى الميت يمنع الابد
ذكر ان كان واثي ولا يرث الجدة والجدة مع الابوين بل يستحب للابوين اطعام ابائهما
سدى الاصل اذا زاد نصيب المطعم بقدر السدى ولو زاد نصيب احد ما خاصه
اطعم ابويه لا ابويه الاخر ويستحب للاولاد اطعام الاجداد ولو كان احد الجدين
متفرافا اطعم للاخر فان وجبا في بينهما بالسوي **ودس** في ميراث الاخوة والاجبا
انما يرون مع عدم الاباء والابناء وابنائهم وقال الصدوق يرث الجدة مع ولاد الولد
ويرث الجدة الاب والجدة من قبل الام مع الام لرواية سعيد عن الكاظم ع يرث الجدة
مع بنات البنت السدى وقال الشيخ ذكر ابن فضال اجماع العصابة في ترك العمل
ببنا الجدة وقال الصدوق لو خلفت زوجا وابن ابنا وجد فللزوجة الربع وللجدة
السدى والباقي لابن الابن وقال ابن الجين لو خلف بنتا وابوين فالفاضل
عن اصحابهم للجدين والجدة من اولاد الولد وجبا وولاد وجبا فللجدة
السدى وقال الشيخ في نسب عبد الرحمن الجواب اول من ابن ابن الابن والا فلا
الثلاثة شاذة فللزوجة من الابوين وجدة المال وللأختين فصاعدا المال الجدة

ولو اجمع اخوة واخوات الابوين فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وللأخت
المفردة للابوين النصف تسمية والباقي رد للأختين فصاعدا الثلاث تسمية
والباقي رد بينهما بالسوي ولا يرث معهم الاخوة والاخوات من كلاله الابن فهم
يقومون مقامهم عند عدمهم وللجدة من كلاله الام ذكر الوائى اذا انفرد السدى تسمية
والباقي رد بالسوي ذكر اكاونا واثنا اونا ذكر واثنا ولو اجمعت الكلاله الثلاث
سقط كلاله الاب وكان لكلالة الام سدى الاصل ان كان واحدا والثلاث اركان
اكثر بالسوي والباقي لكلالة الاب والام ان كان واحدا ذكر او ذكرين فصاعدا وذكرا
واثنا فللذكر مثل حظ الانثيين وتسقط كلاله الاب ولو اجمعت مع كلاله الام
اخذت للابوين فانها النصف وللواحد من كلاله الام السدى وللأكبر الثلث والباقي
للأخت من الابوين ولو كانتا اختين للابوين مع واحد من كلاله الام كان السدى ردا
عليهما خاصة ونفرا للحسن والفضل بان الباقي يرد بالنسبة ارباعا او اثما سوا ذلك
الاخذت للاب خاصة والاخذت كماله مع كلاله الام فالأخت هنا شاذة وفقدت
الجدة والحسن وابن ادريس والمحقق يرد على الجميع بالنسبة وعند الشيخين وابائهما
يخص كلاله الاب بزيادة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام وهو الاقرب وللزوج او
الزوجة النصيب الاعلى ولكلاله سدى الاصل ولله والباقي لكلالة الاب ذكر او
اذ كانا ثانيا لا عمل هناك لا عولته اجماع الزوج او الزوجة مع البنا ولا تقصيب
عذرا بحال **ودس** الجدة المفردة المال لاب كان ولا ام وكذا الجدة ولو اختلفت طرف واحد
فقا سمالا للذكر مثل حظ الانثيين ان كانا الاب والسوي ان كانا الام ولو كانتا من
طرفين فللجدة للام والجدة اولها الثلث بينهما بالسوي وللجدة وللأخت لهما
الثلاثان بالتفاوت وقال الحسن والفضل لو ترك جده امه وجدة امه ابنة فلها

الامم السدس واللام للادب النصف والباقي ردهما بالنسبة كنزك اختار الامم
 واختار الامم وقال الصدوق للحد من الامم مع الحد للادب والامم للادب السدس
 الباقي للحد للادب والامم وقال الفضل لو ترك جده امه واخته للابوين للمجهر
 السدس وقال الحليان والكبرى للمجهر والحد للامم السدس ولها الثلث بالسوي
 والاولا ظهر ولو جامعهم احد الزوجين اخذ نصيبه الاعلى والمجهر والحد والامم
 من الامم ثلث الاصل والباقي للمقرب بالادب وينع الاجداد والذين من اعدائهم
 ويقومون مقامهم عند عدمهم لا قرب الى الميت فالاقرب وكذا يمتد من غير
 بهم من الاعمام والاحوال وان بعد الاجداد والميتة الميتة الا في اربعة اجداد
 وفي الثانية ثمانية وفي الثالثة عشرة فعلى هذا فلو خلف ثمانية فلقب بالام
 الثلث بينهم اثلاثا ولا يرى ام الامم بالثالث بينهما اثلاثا قاله الشيخ منهم اقرب
 الامم اربعة وسهام اقربا بالادب تسع واصلا ثلثه شكر على الفريقتين ولا فرق
 فخصر باربعة في تسعة ثم في ثلثه تبلغ مائة وثمانية وقال الشيخ معين الدين عالم
 المصري ثلث الثلث لا يرى ام الامم بالسوي وثلثا لا يرى اب الامم بالسوي وثلث
 الثلثين لا يرى ام الامم بالسوي وثلثا لا يرى ام الامم بالسوي وثلثا لا يرى
 ابيه اثلاثا منها مائة وثمانية وسهام فاربعة بالادب ثمانية عشر فخير ابيها وتضرب
 في اصل المسئلة تبلغ اربعة وخمسين ومنها صحى وقال شيخ زين الدين محمد
 بن القاسم البرزهي ثلث الثلث لا يرى ام الامم بالسوي وثلثا الثلث لا يرى اب
 الامم ثلثا وثلثا ايضا من اربعة وخمسين والاولا شمس وقد جتمع في الحد الواحد
 فاربعة الابوين فيكون اربعة نصيب للمجهرين ويرث معه المفرد باحد الفريقتين
 اذا كان في درجة ولا يمنع الحد للادب خاصة اذ ليس اذ ليس كالامم في منع كلاله

الابوين كلاله الادب ولو اجتمع الاخوة والاجداد فلا يخ للامم كالمجد من قبلها
 وكذا الاخت كالجدة والادب للادب كالمجد من قبله وكذا الاخت للادب لقرابة
 الامم من الاخوة والاجداد الثلث بينهم بالسوي ولقرابة الادب الثلثان بينهم بالنفا
 ويقوم الاخوة للادب مقام الاخوة للادب والامم عند فقدهم ولو خلف جبا وجد
 او اباهما الامم مع اخ واخوة لاب وام فللمجود والباقي للاخوة ولو كانت
 اختا واحدة للابوين ولو كانت لاب فالامم لها كالميتة ويمكن الاختار في الخلف
 السابق ولو خلف اخا او اختا واحدا او واحدة او اباهما فللموحد كلاله الامم السدس
 والباقي للمجود ومقام الاجداد وان علوا وينع كل طبقه من فوقها ولا يمنعهم الاخوة
 ويلزم اولاد الاخوة مقام ابائهم عند عدمهم فيرث كل من نصيب من يقرب
 به فلو ولدوا الاخت نصيبا منه اتحدوا وتعد ذكر اكانا وانثى ولو ولدوا الاخ نصيب
 ابيه كذلك وينع اولاد كلاله الادب والامم ولا كلاله الادب ويقومون مقامهم
 عند عدمهم ويقاسمون الاجداد كما بايهم وان علوا ومنقل اولاد الاخوة ولا
 ميراث لابن الاخ من الابوين مع الاخ للامم ولا لابن الاخ من الابوين مع اخ
 الامم خلا للفضل في المسئلة في اجتماع النسب ويضعف تفاوت الدرجتين في
 القسمة بين اولاد الاخوة للابوين والادب للمذكر مثل خط الانثى والقسمة بين
 اولاد الاخوة للامم بالسوي **درس** في الاعمام والاحوال ومم اولاد الارحام
 انما يرثون مع فقدهم الاخوة ومنهم والاجداد فصاعدا وعن الفضل ان من خلفه
 وجده لام فقسما المال نصفين والذي في كلاله لو ترك جده ثمة وحاشه
 فالامم للمجود ونقل عن يونس مشاركة العدة والحالة وان جعل الامم العدة تبارى
 المجود وفلظه في ذلك وفي قوله انه لو خلف عمتا وابن اخ فقسما المال نصفين

فللعم او العمد واكثر من قبل اب وام المال بالسوية اذا كانا فاس قبل الامم بالتفاوت
اذا كانا فاس قبل الابوين والاب ولا يرث قرابة الاب مع عدم قرابة الابوين
ولو اجتمع قبل الام مع قرابة الاب بخلق ابر الام السدس اذا كان واحدا مع اعمته
والثالث اذا كانا اكثر السوية وقرابة الابوين والاب الثالثان هما كل واحد وكثر
بالتفاوت ولو خلف كلاهما الام مع عدم الاب فلها الفاضل عن السدس والثالث ولا
ينبغي التفرقة في الحد للاب هنا ولو جامعهم احد الزوجين اخذ نصيبه الاعلى والقرابة
الام ثلث الاصل وسدس بحسب التعدد والرجوع والباقي لقرابة الابوين ومع عدمهم
فلقرابة الاب والعمد بينهم مع الترتيب والتعدد والتفاوت وللحال المنفرد المال وكذا الحال
لاب كان الام وللحد المال بالسوية لاب كانا الام ولو اجتمع الكلا لثان
فللقرب بالام السدس اذا كان واحدا والثالثان كافا اكثر بالسوية وان كانا ذكر
وانثا فللقرب بالابوين والاب مع عدمهم الباقي واحدا كانا اكثر بالسوية
ان كانا ذكر وانثا على الاصح ونقل الشيخ عن بعض اصحابه بانه يقتضي للذكر
ضعف الانثى ولو كان هنا للاحدا الزوجين فله نصيب الاعلى ثم ان كان الاخوان
من جهة واحدة فالباقي لهم بالسوية كيف كانا وان كانا متفرقين سقط كلاهما مع
كلاهما الابوين فالفاضل ويأخذ كلاهما الام ثلث الاصل ان كان واحدا
ثلاثة ان كان اكثر والباقي لكلاهما الابوين فلو خلفت زوجا وخالا من الام وخالا من
الابوين فللزوج النصف وللخال الام سدس الثالث ونقل انه يأخذ سدس الباقي
وقد فهم من كلام الاصحاب ان للخال الام بعد نصيب الزوجية سدس الاصل
ان اخذ وثلاثة ان تعدد كما لو لم يكن هناك زوج ولا زوجة ولو اجتمع الاخوات
والاعمام فللاخوان الثلث وكذا لو كان واحدا والاعمام الثلثان وكذا لو كان واحدا

وكذا

وكذا لو كانا متفرقين فللاخوان من جهة الام ثلث الثلث وان كان واحدا فله سدس
الثلث والباقي من الثلث للاخوان من جهة الاب وكذا ان كان واحدا والثلاثان
للاعمام فللقرب بالام سدس الثلثين ان كان واحدا وبقيهما ان كانا اكثر السوية
وان اختلفوا في الذكور بولد الانثى والباقي للاعمام المتفرقين بالابوين بالتفاوت
ولو عدل قام مقامهم قرابة الاب وكذا في الاخوال وللزوج اولان جميع الاعمام
اول الاخوال النصيب الاعلى وللأخوال ثلث الاصل وكذا لو كان واحدا والاعمام الثلثا
ولو تفرقت الخوة والعومة فللقرب بالام من النحله سدس الثلثان كانا
وثلاث ان كانا اكثر والباقي للقرب بالاب وللثلاث بالام من العومة سدس الثلثين
ان كان واحدا وثلاثة ان كانا اكثر بالسوية والباقي للقرب بالابوين ومع عدمهم
للقرب بالاب ويقدم ولا والاعمام ط الاخوان مقام ابائهم وامهاتهم ويقسمون
كما يقسم ابائهم وكل نصيب من تقرب بولد الاقرب بينهم يمنع الا بعد ان لم يكن
من نصيب فان الحال اولى من ابن العم وابن العم ط من ابن النحله والحال الى
من بني العم والعم ط من بني النحله ان العم ط من ابن العم ط في المسئلة للاخوة
والحال اولى من ابن النحله على الاطلاق واعمام الميت واخوانه ولا بد من ذلك الا
من عورة باب الميت وعماته وخواته ومن عورة ام الميت وعماتها وخواتها وحالة
ومع عدم اولاد العومة والنحله يرث هو لا اولاد من الميت وامهاته وان تزلزل
اولى من الاعلى فان ابن عم الاب ط من عم الجدة وهكذا لو ترك عم الاب وحالة
وخالاته وعم الام وعمتها وخالاتها خالاتها فالثلث لقوله الام بالسوية على القول
المشهور والثلاثان لقوله الاب بينهما للحال والحالة بالسوية وثلاثا من العلم
العمدة اثلاثا فثمانان اقرب الام اربعه واقراب الميت ثمانية عشر متوافقان بالنصف

فترض نصف احد هما في الآخر ثم الحاصل ثلثه تبلغ مائة وثمانيه وقيل بخال
الام وخالفنا ثلثا الثلث بالسويه وثلثاه لهما وعنه بالسويه وصحهما من اربعة
وتحسين ورد بما قبل المذخور الاربعة الثلث بالسويه وللأعمام الثلثان ثلثه لعم
الام وعنه بالسويه وثلثاهما لعم الاب وعنه ثلثا وصحهما من مائة وثمانيه قد
يجمع للواري شيئا فصاعدا فيرث بالجميع كعم هو خال وابن عم هو ابن خال ولينزع
احد ما الاخر وورث بالما في خال هو ابن عم **دوس** في الاسباب والزيجان
مع جميع الورثة اذا خلوا عن الموانع النصب الاعلى مع فقد الولد وان نزل ذكر او
اوتى والنصب الادنى مع وجوده ولا يرث عليهما مع وجود وارث لوصاهن بحريه
اما لو لم يكن سوا الزوج والزوجه فالمشهور بالرد على الزوج في اخذ النصف تسمية
والباقي ردا ونقل المفيد للمرضى والشيخ فيه الاجماع ويظهر من سداد وجود الخلا
فيه لوقفة جميل ابن دجاج عن الصادق عليه السلام لا يكون الرد على زوج ولا زوجة
وبما رخصها اخبار صحاح مصر حرم بالرد عليه اما الزوجه فثالث الا قول للمصدق
والشيخ في النهاية الرد عليها حال الغيبة لا حال حضور الامام جمع بين الاحاديث
المشهور بالاخبار الرد عليها مطلقا ولم يقل بالرد مطلقا الا المفيد في ظاهر الامه
ولو تعددت الزوجه فالحصه مشتركة ولو عدت على الاربع كما في المريض يطلق
وتتزوج ثم يدخل ويموت في مرضه قبل مضي سنه ولا يخرج مطلقته وتورث
المطلقه وجبة اذا ماتت في المدد وتورث بخلاف البانيه الا ان يكون الطلاق
في المرض فانها ترث الى سنه ولا يرثها ولا يشترط في التورث العجل الا اذا
كان الزوج في المرض على ما سلف واما الولاء بالعتق فقد ذكره واما الولاء
بضمنا المجزئه فهو ان يكون سايه بالمعق في تداء وكفاره او حل الاصل فلا يعلم

له قريب فيضن واحده حريه تفرق ثم ولا يرث الصغورن الصامس الا ان يلد الصغرا
وانما يرث مع فقد جميع الانساب ومع فقد المعق وعصبته ومفقده ومن غيبته
واما الامام فهو وارث عند عدم خاص المجزئه وعدم كل وارث الا الزوج رفع حضوره
يضع بهما سائر وكان امير المؤمنين عليه السلام يترع به فقرا بلدا لميت وضعفا
حران وان كان غايبا قال جماعة من الاصحاب يحض بالوصاه والدفن المجزئ
حضره ولا ظهر جوارضه في الفقراء والمساكين ولو اخذ المعقب فلا ضمان على
احد لا يجوز دفعه اليه الامع الخوف وروى سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام
في المعق سايه ولا تول احد يجعل ميراثه في بيت مال المسلمين وبما رخصه روى
في الاخر من ابا قريه ان ميراثه للامام وروى ابو بصير عن الصادق ع ان السايه
رثته اقرب الناس الى الذي اعقده وفيضن مجزئه قال الشيخ يعقل عليه بل يرث ثلث
المال وهذا بشرا بانه لم يثبت مال المسلمين كما في الرواية ولو اجدنا بلا من الاصحاب
ولو مات كما في دعي او حربي ولا وارث له فاليرث للامام لغيره وكذا ينقص الامام
ما تركه المشركون مخفاهن غير حرم وما غنقه سرته فيميرازنه واما مال الصلح
المخوف للمجاهدين ومع عدمهم تلفقرا المسلمين **دوس** في ميراث الخنثى وتبينه
من له مال الرجال وما للنساء يورث بما سول منه فان بال بينهما فالذي يسبق
منه البول فان سبق بينهما ساعد ورث على الذي يتاخر انقطاعه وقال القاضي في
على الذي يسبق انقطاعه وهو ضعيف فان تدايا سبقا وقطعا فهو المشكل
فقال المفيد والمفيد وابن اديس بعد اضلاع فان كانت ثمانية عشر فولتي
وان كانت سبع عشر في الجاسا لا يمن تسعة ومن الايسر ثمان وضلع ناقص
صغير ياروى ان عوى على خلقت من ضلع آدم الا سر عليهما السلام ويعمل فيه

المفيد والمرضى الاجماع ورواه ميرزا بن شرح من قضا امير المؤمنين عليه السلام
وفي الخلاف يورث بالقرعة وقال الحسن ان كان هناك علامة من محبة او
بغضاء او حياء او احتلام او اجماع والا وورث ميراث رجل وهو ميراث الشبهة
ان له نصف النصيبين وضعفه ابن دريس بانحصار امراه في الذكوة اذا لا وورث
يعني ان له ليس بقطعة ثالثه حتى يكون الامرفيه كملك واجتمع لغيره نصيب
من يشاء انا واما ميراث النساء المذكور وتدفعه الروايات وتقع من مبان ذلك
للحصر لمنه لكن الا لا تدل على المحصر لا هنا خرجت مخرج الا غالب وفي تقريره
طرقا قربا ان يجعل التركة مقسمة على قدر الذكوة ويرى وعلى تقدير لا توشيه
اخرى ثم تضر بها احد هما في الاخرى وفي وقفها او في الاكثر مع التداخل ثم تضر
الحاصل في الاثنين ثم تقطع كل وارث نصف ما حصل له في المسكن فلو خلف
ذكر او خشي وثني من اربعين ولو جاءهم احد الزوجين تضر به مخرج نصيبه
فيها ثم اخذت نصيبه وقسمت الباقي على اربعين لكل منهم ثلثه اسم ان كان ثلثه
وسبعة ان كانت زوجته ولو اجتمع ابوان وخشي ففرضه المذكور يستوفى نصيبه
الا توشيه خمسة بالفرض والورد ومضروبهما الثلثون ثم تضر به الاثنين بثلثين
فلا ابوان اثنان وعشرون وللخشي ثمانية وثلثون ولو كان احد الابوين مع الخشي
فالفرهستان متوافقتان بالنصف لان احدهما متد والاخرى اربعة فتضرب
نصف احدهما في الاخر بثلث اثني عشر ثم في اثنين بثلث اربعة وعشرين فلا احد
الابوين خمسة وللخشي تسع عشر ولو اجتمع خنثيان مع احد الابوين فالسئلة
الاخشي مع الابوين ثم يصير الى ما وعشرين ولو كان مع الاشخي وللخشي احد الابوين
تضرب خمسة ثلثة الا توشيه في ثمانية عشر المسئلة الاخرى بثلثين تسعين

ثم تضر بها في اثنين بثلث مائة وثمانين لاحد الابوين ثلثة وثلثون لان له شدة
ثلثين تارة وثلثين اخرى فله نصفهما واللاشي احد وستون وللخشي ثمانون
فقط من مائة الاب نصف المائة والورد وعلى تقدير ان توشيهما شدة في الفاضله
على تقدير المذكور ولو اجتمع الابوين واحد مع الخشي او الخنثائي وهناك
ذكر لم ير نصيبهما على الفرض وكذا خنثيان وابوان ولو كانت الاخرى للابوين او
لاب خنثائي فكل واحد لهما الاخرى لام فزوى والاعام للاب كالاخرى للاب والاختلاف
كالاخرى للام وما كونه الخشي اب او جد او مال واحد مع بقا اشكاله فبعد ذلك
يكشف عن حاله الاعلى ما روى ميرزا في امراه ولدت واولدت وما كونه الخشي
زوجا او زوجة فابعد لطلان تزويجه ما دام مشكلا سوى تزويجه بذكر او انثى
او خشي وقال الشيخ له نصف نصيب الزوج ونصف نصيب الزوجة وبما مضى
اذا تزوج خشي بخشي وحكما يصح العقد وهو ضعيف ومن لم ير للفرهجان اما
يفقد ويفقد الزوج وله مخرج بين الخرجين يخرج منه الفضل اوان يكون هناك
سبعة ذرية يخرج منها اربان سفيا ما يكلفا وان يخرجهما من الدور كما نقل ذلك
كله يورث بالقرعة فيكتب عبد الله على سهم وامه الله على سهم ويجعل بينهما
سهم ويقول ما رواه الغضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام اللهم انت الله لا
الله الا انت عالم الغيب والمعاد انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه مختلفين
نبينا ابراهيم المولود وكيف يورث ما فرضت لفي كتابك ثم يجعل السهام وورث
ما فرضت له في كتابك ثم يجعل السهام ويورث على ما يخرج والظاهر ان الرعا سب
وفي رواية من سله في الكافي عن احدهما عليهما السلام قال لم يكن لهما الا ثقب واحد
يخرج منه البول فحي بول عند خروجه فمؤذره وان كان لا يجي بول فمؤذره عليها

ابن الحجد وظهر من الشيخ جواز العمل بها وان كانت القرعة لحوط ولو كان له
 راسان ولدان على حقوق واحد من احد ما بعدوا عنها فان اسمها ما فيها
 واحد وان اتبع احد ما فيها اثنان كما قضى به عليا عليه السلام وقال ابو حميلة
 رأت بفارس امرأة لها راسان وولدان في حقوق واحد من وجهين **برهان**
 في ميراث المحجورين اختلف فيه ذلك فقال يونس انهم يوارثون بالنسب والسبب
 الصحيحين دون الفاسدين وهو قول الحلبي وابن ادریس وقال الفاضل وجماعة
 يوارثون بالصحيحين والفاسدين وقال الفضل وجماعة يوارثون بالنسب الصحيح
 والفاسد والسبب الصحيح خالصه وشهد الشيخ جواز الكوفة عن علي عليه السلام ان كان
 يورث المحجور اذا تزوج بامه واخوته وابنته من جهة امه وانما وجهه وقوله
 الصادق ع لمن سب محجورا وقال ابن تومج بامه ما علمنا ان ذلك يورثهم الكناح بعد
 ان ابر الساب وقوله عليه السلام ان كل قوم ذاقوا بشي يلزمه حكمه فلو تزوج منه
 فاولدها بنتا ثم مات فللزوجة نصيب البنت ونصيب الزوج وللآخرى نصيب
 البنت ولو كانت اخته لاسر حرة لايه واخوته لايه جدته لايه ورثت بالامر
 منع ولو احد النسبين الاخر فالارث بالمافع كبتى اختام وعدهى اخت لاب
 وعدهى بنت عمه واختى ام ولا يرث المسلمون بالنسب الفاسد اجماعا على ان
 التحريم مجمعا عليه ككلام نسبا او رضاعا او مختلفا فيه كما انزى بها او البنت
 من الزنا ولا فرق بين اعتقا والزوج التحريم والزوجة او اعتقا والتحليل بل العتق
 باعتقا لا محاكمه ثم النسب الفاسد للمسلم كما يتفق بين المجي الشهيرة فحكم المحجور
 في التوريث وما غير المحجور من الكفار فانهم يرثون كالمسلمين لو تحاكموا اليها
 وقد ذكرنا الفضل رحمه الله تعالى فروعها فلنذكر منها الثلثة الاولى ولد من ابنتين

برق

برق ماله بالسوية فلو ماتت احداهما فقد تركت امها واخوها فلما لا لها فان ماتت
 الام ورثها ابنتها فان ماتت احداهما فقد ورثتها الاخرى الثاني ولد بنت بنتا
 ثم ولدت البنت الثانية بنتا فلما لا بينهما بالسوية فان ماتت العليا ورثتها الوسطى
 دون السفلى وان ماتت الوسطى فللعليا نصيب الام والسفلى نصيب البنت و
 الباقي يرد ارباعا فان ماتت السفلى ورثتها الوسطى لا لغيرها لث المحجور والاخ
 مع الام الثالث ولد بنت ابنتين ثم تزوج احداهما فولدت له بنتا ثم ماتت ورثت
 ارباعا فلو ماتت البنت التي اولدها ثانيا فليتها النصف ولا لها السدس والباقي
 يرد عليها ولا شيء لاختها التي هي حرة في الاقرار بوارث او دين لو جعل قريم من
 لمدا الشريك فقاروا بنسب ثبت ذلك وان لم يقبل بينه وكذا كل اثنين فقاروا ما
 لم يبر فابن بنه واذا اقراروا بغيره في الميراث فاسمهم ورثت فليها ان شهد
 بغيره لان وان اقرار واحد دفع اليه ما فضل في يده وطريق ذلك ان تقرر مسألة
 الاقرار في مسألة الانكار او في وقفها ثم تقرر مال المقر في مسألة الاقرار فاما
 بينهما فلو فضل كما لو اقرارا مع البنات الثلث ابين وانكر البنات فمسألة
 الاقرار من سبعة ومسألة الانكار من خمسة ومضروبهما خمسة وثلاثون فلو مقر من
 مسألة الاقرار بينهما في مسألة الانكار عشرة والتمس من مسألة الانكار سبعة
 في مسألة الاقرار سبعة فالتفاوت سبعة لان الثلاثين مثل الاثنين ولهما اربع
 عشر فالاربعة عشر المقر له ولو اقرت البنت فلها من مسألة الاقرار سبعة في مسألة
 الانكار خمسة والفاضل مهران فهما المقر له وان ثبت قلت نظير المقر على
 تقدير الاقرار وماله على تقدير الانكار فالتفاوت بضعه كما في هذه الصورة فان
 للابن على تقدير اقراره عشرة وله على تقدير انكاره اربع عشر فالتفاوت اربعة فلو

فقد تساوى ماله في حالتي الاقرار والانسكار لم ينفع شيئا كما لو كان هناك
اخوة ثلثة لاب واخ لام فاقرار الاخ من الام باخ منها فسلطة الاقرار ثمانية
عشر ومسللة الانسكار كذلك فحتمى باحد مما قلنا ثلثة ولو قدر ذكره من كل
كان له ثلثة بلا فضل في دية فلو اقرار باخين من الام فسلطة الاقرار ثمانية عشر
من تسعة ومسللة الانسكار من ثمانية عشر فحتمى بالاكتر فله على تقدير اقراره
سهمان وعلى تقدير انكاره ثلثة اسهم فيفضل في دية سهمين يدفعه الى المقر لها
ولو كان المقر الاخوة لاب باخ من الام فسلطة المقر لها فله على تقدير اقراره سهم
من ثمانية عشر وعلى تقدير انكاره خمسة فالفاضل سهمين يدفع الى المقر له ولو
اقرار باخ من اب فسلطة الاقرار من اربعة وعشرين ومسللة الانسكار من ثمانية عشر
ومساواة فقتان بالسدس فقترب سدس احدهما في الآخر وانما كان ماع
اثنين وسبعين فله بتقدير اقراره خمسة عشر وتقدر انكاره عشرة فالفاضل
خمس في المقر له ولو كان المقر الاخ للاخ بالام لم يعيد له شيئا لعدم
ثبوت دية ولو اقرار بعض الورثة بدى لزمه ما يقضيه التقييط من التركة ولو اختلف بين
وثناء الف واقرار احدهما بالف على الميت فزايما فعليه اربع مائة فان محسنا فعليه
مائتان ويفضل في دية مائتان ومن الوقائع ما رواه الحكم بن عتيبة عن علي
العامه قال كتابا بن جعفر عليه السلام فجاوبت امره فقالت ايكم ابو جعفر لا ماله
فقال لها هذا فقهاء اهل العراق فاسليه فقال ان زوجي مات وترك الف
درهم ولو عليه مهر خمس مائة درهم فاختدت مهرى واخذت ميراثى ما بقي فادعى
عليه بالف درهم فشهدت له على زوجي فقال الحكم فنيما نحن نجيب اخراج ابو
جعفر عليه السلام فاجزاه فقال اقرت بثلاث مائة ولا ميراث لها قال الحكم

والله ما راي احدنا منهم من ابوجه فزال الكليني رحمه الله تعالى قال الفضل لان
ما على الزوج الف وخمسة مائة فله ثلث التركة وانما جاز اقرارها في حصتها فانها
ما تركت الثلث والرجل الثلثان ويرد الثلث على الرجل ولا يرث لها الاسترقاق الذي
التركة قلت هذا مبني على ان الاقرار مبني عن الاشاعة وان اقراره لا يغني عن الغيرة
الثاني لا نزاع فيه وما الاول فظاهر الاحباب ان الاقرار انما يعنى في قدر ما اراد عن
حق المقر بغير عمد كما اقرت من هو مسأله فانه يعطى ما فضل عن نصيبه ولا يقاسمه
فحينئذ يكون قد اقرت بثلث مائة في مهرها اعني الخمس لان مهرها اربعة ثلثة الف
ففيستقر ملكه عليه ويفضل سهمان ثلث حشر لها مائة فذلك ان اخذت شيئا بالارث
فمن يأسره مردود على المقر له لان مهرها مائة والذى في التهنيت تقلد عن الفضل
فقد اقرت بثلث مائة في مهرها وانما بخط مصنفه وكذا في الاستسقاء وهذا لم يرد
لما قلناه وذكره الشيخ ايضا بسند اخر عن غير الفضل وعلى الحكم متصل بالفضل بن
سبار عند عليه السلام اقرت بذهب ثلث مائة ولا ميراث لها اخذ المراه في حشر
وترد عليه ما بقي **في دية** فيه بحثان احدهما المناجات وبحق ان يموت ولا
تقسم تركته ثم يموت احد واثرا فانه يجب قسمه لفرقتين من اصل واحد لطلب
ذلك فان اخذ الوارث والاستحقاق كاخوته ست ولخوات ست ليت فان بعد
احد الاخوة ثم اخذ الاخوات وهكذا حتى يفرخ واخذت قال الجميع بينهما الثلثا
ان تقر بديا اب بالسورة ان تقر بديا لام وان اختلفت الوارث والاستحقاق
او احدهما فان انقسم نصيب الميت الثاني على ورثة تحت المسئلة من الاولى
كزوج وارثة لاب ثم يموت الزوج ويترك اثنا وبعين ففصل المسئلة من المسئلة
الاولى وهي ثمانية وان لم تقسم نظر الشبه بين نصيب الميت الثاني ومهام ورثة

فان كان فيها دفن ضرب وفق الفريضة الثانية لا وفق النصيب في الفريضة الاولى
 مثل ابوين لم يمت الا بل وبنت ابين وبنتين فالفريضة الاولى ستة ونصيب
 الابن اربعة وسهام وورثته ستة فوافقا بالنصف فنصيب ثلثه في ستة وتبلغ ثمانية
 عشرة وان كان فيها ابين ضربت الثانية في الاولى مثل كون ورثة الابن ابين و
 بنات فاسمهم خمسة ابين نصيب مورثهم فنصيب خمسة في ستة وتبلغ ثلثين ولو
 مات واحد وارث للثاني قبل القسم فالعمل واحد كما في الوفاة كثر التامخ
 وثانيهما قسم التركات وهو ثمة الحساب في الفرائض فان المسئلة قد تصح من
 الف والتركه بدم فلا تخمين ما يصيب كل وارث لا بعمل اخر فقول التركات كانت
 عقار فهو مقسوم على ما صح منه المسئلة وان كانت ميكلة او موزونة او مذكرة
 احتيج الى عمل وفي ذلك طرق منها ان يسهل سهام كل وارث من الفريضة فيوزله من
 التركة بلك النسبة وهذا اقرب باذا كانت النسبة واضحة مثل زوج وابوين ولا
 حاجب والفريضة من اثني عشر للزوج ثلثه في ربع الفريضة فيعطى ربع التركة وللأم
 اربعة في ثلث الفريضة فيعطى ثلث التركة وسدسها ومع ذلك فلا يسهل استخراج
 هذه النسبة الا بضرب التركة كان كانت التركة خمسة ذانير والفريضة بخلافها فانه
 يحتاج الى ضرب الخمسة في عدد سهام الفريضة فنكون ستين فيجعل الخمسة ستين
 جزء اى كل دينار من ذلك اثني عشر جزءا فللزوج خمسة عشر جزءا ودينار ربع
 وللأم عشرة ودينار وثلثا دينار وللأب خمسة وعشرون ودينار ودينار و
 نصف سدس ومنها ان تقسم التركة على الفريضة فما خرج بالقسم ضربته في
 سهام كل واحد فما بلغ هو نصيبه وهذا يقرب مع سهول القسم كالفريضة بخلافها
 والتركه ستة ذانير فانها اذا قسمت على الفريضة فكل نصف دينار فنصيب نصف
 سهمهم

الدينار في سهام الزوج وهي ثلثه يكون دينار ونصف ونصيب نصف دينار في
 سهام الأم وهي اربعة يكون دينارين ونصيب نصف دينار في سهام الأب وهي خمسة
 يكون دينارين ونصف ومنها وهو المستعمل بين الفريضة في التركة بالنسبة المقابلة
 المتبادر وهو لم يشأ لان الاول ان يكون في التركة كسر كاثني عشر دينار او واحد سهام
 كل واحد من الفريضة ونصيب في التركة فما بلغ قسم على اصل الفريضة فما خرج بالقسم
 هو نصيب ذلك الوارث مثل ثلث ذوات وابوين وابنتين وبنت فالفريضة من
 اربعة وعشرين شكس الاولاد على حسب ولا وفق فنصيبها في الاصل فتبلغ مائة و
 عشرين فهما م كل ذوة خمسة فنصيب في التركة اثني عشر يكون ستين دينار فيقسمها
 على مائة وعشرين فتخرج نصف دينار فهو نصيب كل زوج وسهام كل من الابوين عشرون
 فنصيب في اثني عشر يكون مائتين واربعين فيقسمها على مائة وعشرين فتخرج دينار
 فهو نصيب كل واحد منهما وسهام كل ابن ستة وعشرين فنصيب في اثني عشر يكون
 ثلثا مائة واثني عشر دينار فيقسمها على مائة وعشرين فتخرج دينار وثلثا وخمس دينار
 لكل ابن والبنات دينار وثلثا لعشاه الثاني ان تكون في التركة كسر فينسطر من جنس
 الكسر ويريد عليها الكسر فيعمل فيه كما عملت في الصحاح كان كانت في التركة
 اثني عشر ونصف فجعلها خمسة وعشرون ولو كان ثلثا فجعلنا سبعة وثلثين وهكذا
 حتى يمكن القسم الى الفرائض والحجبات والارث على سوا كان عدد هاتين طائفتي
 الكسر المستقيم او هم كغيره والدينار عشرون فيرطاطا والقيوط ثلث حبات والحب
 اربع اذات وليس هذا لازمه اسم خاص وبقي قيم التركة جعلت ما حصل بالقسم
 فان ماوى تركه علت بحسب القسم والاولاد **كاسب النصيب**
 محل الاصطبار لكل التفضل مع التذكير وان مات بالامر حل منه ثمة احد هما

ما يقتله الكلب المعلم دون غيره من جوارح السباع والطيور ونقل المرتضى فيه
اجتماع الاصحاب وقال الحسن بن محمد ما شبهه من السباع كالغنداق وغيرهما
لصحيح احمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن الحسين بن الصادق عليه السلام كلما
في الغنداقى معارضه باشر فيها واظهر في القنوى مع حملها على الفقيه والضرر
قال الشيخ ومحقق فليعلم بان ديني سل اذا رسل ومن جردا من جردا ولا ينادى
ما المكارم اريد علمها التعليم عرفا ولا عجزه بنودا لا كل ولا يمد من جردا
بعد ارساله على الصيد ولا يشرب الدم وقال الصدوقان والحسن بن علي بن محمد
وان اكل ورجل على الذرة ثم ليشط في مودعة الاول ان يموت في الصيد
فلو مات بايقاعه او عمله حرم الثاني ان يرسله ولو زاده اعزاه لم يحل الثالث
ان يكون الا ارسال المصيد فلورسالة لا لاصيد فصادق صيد يقتله لم يحل الرابع
كون المرسل من اهل التذكية وهو المسلم او كافر الصبي المميز ذكر كان او انثى
فلورسله الكافر لم يحل وان كان ذميا على الاصح وقال الحسن بن الحسن بن محمد
والصادق وذا يحيى بن محمد بن الحسن بن جردا لصادق اكل ذبيحة الثلثة اذا سمعت
تسميته وفقدت ذبيحة السلم فمقتضى قوله جردا اصطيا دمه لا يقتل على القولين
وفي حل اصطيا بالخالف غير ان صاحب خلافة الذي ياتي في الذبيحة ان شاء الله
واما الضب فلا يحل مصيده وان سمي ولا تصيد الجحش ولا الطفل غير المميز
واما المكفوف فان تصور فيه فقد عين الصيد حل ولا فلا ولو اشتكى في
قلبه كلبان احدهما من اهل الذم والآخر من اهل الباطل لم يحل الخاف من التهمة
عند ارسال من المرسل فلو ترك التهمة عما حرم وان كان ذميا حل ولو زاده
فاستدرك عند الاصابة اجزا ولو تمدها ثم سمي عندها فالأقرب الاجزاء ولو

سعى غير المرسل لم يحل ولو اشتكى في قلعه كلبان سعى مرسل احدهما دون الآخر لم
يحل ما لم يعلم ان القاتل سعى عليه والواجب هنا في الذبح والخز ذكاته مع التظيم
مثل بسم الله والله اكبر وسبحان الله ولا يحتجى لما قصر على الحلاله على الاقرب
ولرقا اللهم ارحمني واللهم صلي على محمد وآله فالأقرب الاجزاء وفي اجزاء
التيمنة بغير العربية نظر من صدق الذكر من نصريح القرآن بسم الله وقطع الفاضل
بالاجزاء السادس ان يموت بالحرج فلو جرحه ثم غفره سبع وذهب من رجل لم يحل
الا ان يكون الحرج قائلا وله توفيق حياة مستقرة السابع ان لا يبيع عن توفيقه
مستقرة فلو غاب لم يحل سوا كان الكلب واقفا عليه ام لا الثامن ان لا يدركه الرمي
وفيه حياة مستقرة فلو دركه كذلك وجبت التذكية ان نزع الزمان لذبحه ولو قصر
الزمان عن ذلك ففي حله للشيخ قولان ففي البسوط لم يحل ومنه في الخلف وهو
ان الجحش ومنه في استقرا الحوكم كان حوته ولو نصف انهم وقال ابن حزمه وانه
ان تفرق بعينه او تركض رجله او يجر دبه وهو مروي ولو فقد الا عند دركه
ففي صحيح جليل اريد راجع عن الصادق ع مع الكلب حتى يقتله فياكل منه وعليها
القديم وانكرها ابن ابي داود ليس التاسع كون الصدم شعا سوا كان ذميا وانسيا
فلو قتل الكلب غير المشع لم يحل ولورسلنا البهايم الا لسيده وحسب فقائلها الكلب
حل مع تعدد التذكية ولا يشترط سلام المعلم بل اسلام المرسل كاف وان علمه
الجحش ونقل الشيخ فيه اجماعا وقال في البسوط لا يحل ما علمه الجحش ويشترط الحل
صحيح سليمان بن خالد والحريته ورواه عبد الرحمن بن سيار والاصح الحل ومحل
الرواية على الكاهن ومحل اكل ما ضاده الكلب الاسود اليهم ومنه في الجحش
روى عن علي بن ابي التمام انه لا يكل صيده وان رسول الله صلى الله عليه وآله اس

تقتله ويمكن حمله على الكراهية ويجب غسل موضع الفضة جميعا بنجاسة الكلب
 واطلاق الاس بالاكل وقال الشيخ لا يجزئ إطلاق الاية من غير اس بالفضل **درس**
 القسم الثاني في كل آية محدودة قتل بها المشع فانه يحل مع التسمية كالسهم والسيف
 والرمح والعراض اذا خرق اللحم وكذا السهم المحدود وان لم يكن فيه نصل ولو اصابا
 معترضين لم يحل بخلاف ما فيه المحدود وظاهر سداد تحريم المصد بانه الا لا ت
 غير الكلب ما لم يذبح وهو نادر لا يحل ما قتله المتقل كما تحجر البندق والخنبه
 غير المحدود وفي تحريم الذي يقوس البندق قول المفيد حملة على تعالى وقطع الفاضل
 بجوارده وان حرم ما قتله وكذا قيل يحرم رمي الصيد بما هو اكبر منه والكراهية قوي
 وشرايط المحل به تسعة كون الاله محدوده مخزوا او بها حد الثاني الفضل
 الاصا به فلو وقع السهم من يده فخرج الصيد فقتله لم يحل ولو وقع لاقطاع الوتر
 بعد القصد حل ولو نصب بخلافه شكه وسكيا في ترفقته لم يحل لعدم تحقق
 الصيد الثالث قصد حمل الصيد فلو قصد الرمي للصيد فقتل لم يحل خنزير
 فاصاب ضبيا وكذا الرظنة خنزير فان طلبها ولا يشترط قصد حملها ومجرها حل
 المحلل ولو قصد احد الراسين دون الآخر فاشتركا لم يحل الا ان يكون القاتل
 سهم القاصد الرابع التسمية حال الارسال ولو رمي بده قبل الاصا به حل ولو رمي
 عمدا او سهوا فكم موصودهما ما سبق ويشترط كونهما من الرسل فلو رمي غيرهم
 يحل ولو ارسل مني احدهما لم يحل الخامس كون الرسل اهلا للتذكير كما
 سلف السادس مؤثر بالحج فلو مات بغيره او به وبغيره لم يحل السابع ان لا يغيب
 عنه وفيه حرمه مستقره كما تركه لو وقع من حبل او في ماء وقال الصدوق ان
 يحل ان كان راسه خارجا من الماء وصوبه الفاضل لانه اماره على قتله بالسهم

الثامن ان لا يدركه وفيه حياة مستقرة فلو ادركه كذلك وجبت التذكير ويجزئ الاسراع
 حال الاصا به بالسهم او الكلب يدركه كما نزل ان ادركه افضل والاحل التاسع
 اضناع القبول وان كانا ناسيا وكذا لو روى في بين فقتل بحد وبخروج كفي عقره
 بما يقتل ولو روى غير المشع لم يحل الامع التذكير ولو لم يحل المشع خاصة ولا
 يشترط ايجاد الرامي فلو رماه جماعة بالشرائط فقتلوه حل وكان بينهم ولا عدم
 مشاكره التذبح او الارض فلو ما لانه ان يرحم ولو لاها لم يصب او وقع على الارض
 فرب ثوب حل ولا يضرب قطعه بنصفين فجلان وان تحرك لحدها او تحركا اربعة
 يحركها اذا لم يكن في التحريك حياة مستقرة فان كان فيه حرمه مستقرة ذكره وحرم
 الباقي ولا فرق بين التباري في الشفق وعدمه وفي البسوط والمخلان ان تساوا
 حلان تفاوتا حل ما فيه الراس خاصة اذا كان هو الاكبر وفي الهما به يحل ما تحرك
 من النصفين ويحرم الاخر وقال بن حزمه يحل اذا كانا سواء وخرج الدم ومحل الاكبر
 اذا كان معه الراس وان تحرك احدهما حل التحريك ولو تقاطعت الكلا بالصيد
 قبل ادراكه حل ولو نزع جماعة صيدا بعضهم جميعا حل الا ان يعلم ان احدهم
 ارض نفسه بعد ثابته واستقر حيا **درس** بكرة صيد الطير والوحش ليلق
 اخذ الفرائخ من اعشاشها وصيد السمك يوم الجمعة قبل الصلوة ويحرم الاصطياد
 بالآلة المصنوعة ولا يحرم الصيد بملك الصايد وعليه الامير سواء كانت الالكبا
 او سلاحا وملك الصايد باقيا وان لم يقبضه ويقبضه وبالا لكان حلالا
 والشكره فلو اقلت جدا ثابته وبعد قبضه بالآلة فاخذه اخر لم يملك ولو
 اطلقه من يده ونوى قطع ملكه عنه لم يخرج عن ملكه وقبل يخرج كما لو رمي
 بمملا له ولما نفع ان يمنع وخرج الحفنة عن ملكه وان كان ذلك باحسانا

١٩٩٩
 ١٩٩٩
 ١٩٩٩

غيره وفي الصيد كذلك ان تحقق الاعراض ولا يملك الصيد بتوجهه في ارضه
 فقيسه في داره ولو بغير ثوب السمكة الى سفينة وادخل الصيد الى قنطرة فم
 يصير اولى بفلو تحظى الزاوية فعل حراما وان اخذه قال الشيخ وجبا عليه
 الاخذ والمغفر في الآلة بالعادة فلو اتخذ بوجهه او قصد مينا اذ اده اختار الصيد
 او قسيسه او السفينة ولو بيا السمك ففي التملك وجهان من انشاء الاعتبار
 كونه في معناه مع القصد وهو قوي وكل صيد عليه ان الملك كفض الجناح لا ي
 يملكه الصائد ولو انتزع المملوك بغيره حل الاصطبا مع عدم الحضر لشقة الاحتيا
 وظهر للصيد مالك وجب دفعه اليه ولو اشقت الطيور من ربح الى آخره
 عن الملك وكذا لو رحتها والصبا رتبها ولو اخطا الحمام المملوك وتعد
 الاشيا زوتد اعوه قضى فيه بما سلف في القضاء ولو لم يتاعوه تصف بالصلح
 لو باعوه من اجني وانفقوا على توديع الثمن مع البيع والا فلا وهما مسائل اربع
 لوري اثنان صيدا فقراه ثم وجد مينا فان صاد فامد بخرجل وكذا ان رباها
 وان تعاقبه ولو صياد فامد بخرجه حرم بخرجل قبل الثاني له بعد اثباته لان يعلم
 ان جرح الاول منهما صيره في حكم الميت وان جرح الثاني منهما كان قبل الاثبات
 فحل ويكون ملكا للاول في الصورة الاولى والثاني في الثانية ولا ضمان على
 الاول فيما ائذيه الثانيه لو اثبت الصيد دفعه فبرها وان اثبت احدما اختصر
 به ولو جهل اثبتت منهما اقرع ومجمل الشكر ولو تبت الجرحان وحصل الاثبات
 بهما اركس احدهما جناحه والاخر رجله وكان يشع بطيرته وعدوه فهو الثاني
 وقيل بينهما الثالثه انما تحقق الاثبات اذ صيره بحيث يهدل تناولها واصاير
 فامكن التحامل طيرانا او هدا بحيث لا يقدر عليه الا بالاسرع انظر لم يملكه

الرابع

الرابعة بعد صيدا فاثبتت وصيره في حكم الميت ثم رباها الثاني فغلبه ارش الضد
 والاول ثبته الاول وبقيت حياته سقره فذكره الثاني فهو الاول وفيمن الثاني اثنان
 ان فرض نقص وان وجاهه لا بالذكاء حرم ومن كمال قيمته حال مية الا ان لم ي
 قيمة فيمن الارش وان جرحه ولو بوجهه فادركه الاول ويمكن من ذكائه حل على
 الجاني الارش وان لم يمكن من ذكائه فهو كما وجاهه الثاني ولو تمكن الاول من ذكائه
 وتركه حتى مات بالجرحين فعلى الثاني نصف قيمة معينا بالجرح الاول **درس**
 لو جني على صيد مملوك لغيره لياوى عشرة داهم او على لاتبه فصار ثلثا تسعة ثم
 جني اخر فصار ثلثا ثمانية ثم هلك بهما فقيمة سبعة وجرا الاول تساو بهما في
 الضمان لتساو بهما في الارش والرابر ويشكل بعدم دخول الارش ضمان
 النفس ومحاربان ذلك في الادعي لا لا ينقص منه بالملك بعضه الثاني وجوب
 خمسة على الاول واربعة ونصف على الثاني اعتبارا بنصف القيمة يوم الجناح
 الارش وضمان النفس ويشكل بحصر الثلاثة بهما مع عدم كمال قيمة الثالث وجوب
 خمسة ونصف على الاول واربعة ونصف على الثاني بناء على دخول ارش جنايه
 الثاني في النفس لشاركه غير بخرجل الاول فخذنا ما ان يقال بعدم دخول ارش
 الاول لا تفارده بالجنايه فغلبه درهم مضافا الى نصف قيمته يوم جنايه الثاني او
 يقال بدخول نصف ارشه تبعا الضمان نصف القيمة وبقي عليه نصف الارش مضافا
 الى ضمان نصف القيمة يوم جنايته ومال اليه المحقق ويشكل بافتراد الثاني بان لا
 ما يباوى درهم فلم يشاركه الا في ثمانية فان قلنا لا يدخل ارش الاول
 فغلبه خمسة وان قلنا بدخول نصفه تبعا الضمان والنصف ازم في الثاني مثله
 الرابع وجوب خمسة ونصف على الاول كما ذكرناه وخمس على الثاني بناء على عدم

دخول ارشد ويشكل زيادة القيمة الخامس وجوب ما ذكرناه ويرجع الاول على
الثاني نصف لا حتى على ما دخلت في ضمانه وحديثنا اخذنا ذلك من الثاني رتبة
نصف اولنا من الثاني نصف فليس له على الاول الا خمسة وهكذا كالوجبة الاولى
الا في الرابع السادس وجوب ما ذكرناه ولا يرجع بل بقيم العشر ونصف على
عشره ونصف فنضرب ما على الاول وهو خمسة ونصف في عشره يكون خمسة و
خمسين فتأخذ من كل عشره ونصف واحدا فبقيته خمسة وسبع وثلاثين ونضرب
ما على الثاني وهو خمسة في عشره يكون خمسين فبقيته اربعة وخمسة اسباع و
ثلث سبع وذلك قيمة الجولان وهذه الوجبة الثلثة سبها واحد لكن لما وجد في
الوجبة الاولى ما زاد ولم يمكن القول بها وجبا سقاطها اما بالتراسع والبط
وله الا احصا على الاول وهما بغير راجع ولا يسط غير المحقق ولعله اراد احد
الامر في الظهور بطلان ردهما السابع وجوب خمسة وخمسة اجزاء ونصف من
تسعة عشر جزا من درهم على الاول وجوب اربعة دراهم واربع اجزاء ونصف من
تسعة عشر جزا من درهم على الثاني بناء على دخول الارش بينهما وعلى الترميع
التضييع على المالك وهذا صلاح الوجه الثاني اظهر فساد ما كان ذلك الوجهين
اصلاح ما بينهما والفايت نصف درهم فوجب لبطه على قدر الواجب وطريقه
ان نعرض كل منهما كما انفراد بقتله فوجب عليه كمال قيمة يوم جنايته فقيم
احدا لقيتين الى الاخرى فيكون تسعة عشر في الاول عشر ومن التسعة عشر على
يكون ما هو تسعين فالمائة على الاول والتسعون على الثاني فتأخذ من كل تسعة
عشر واحدا فيحصل ما ذكرناه **فصل** لو كانت احدى الجنايتين من المالك وجب
على الاجنبي ما ذكره سوا كان الاول والثاني واحتمل المحقق فيما اذا كان جناية

الاول على مباح فاشبه ونقصه درهما من العشران بل من الثاني كمال قيمة ميبا
لان الضمان توجب عليه بخلاف الاول لكونه جنيا على مباح واجاب عنه بان مع
اهماله التذكية جرى مجرى المشارك بجنايته وهذا الاحتمال لو صح لم يضرط
فيكون الصيد مباحا وان جناية المالك على ماله غير ضمن ايضا وقدوة المالك
على التذكية فلا يتحقق فلا ينظم على هذا الوجه مستغلا بل يفقد القدره على
التذكية على ان يمكن مع القدره ولا همالا ان لا يجب على الثاني سوا ارض جنايته لان
المالك متلف ماله بدم التذكية وقد حررنا هذه المسئلة في شرح الارشاد
كتاب التذكية وهي تحصل امور ستة الاول والثاني تذكية الكلب
والسلح و قد سبقا الثالث ذكره المحض وهو ذكاه امه اذا تمت خلقته سواه
ولحنه الروح ام لا ولو خرج حياله محل الا بالتذكية ولو ضاق الزمان عنها فان
لو كان فيه حياة مستقرة حل ولا نفى الحل وجهان من اطلاق الاصحاب وجبة
التذكية اذا خرج حيوان من اربع قصور الزمان في حكم غير مستقر الحياة ولو لم يتم خلقته
فهو حرام ومن تمام حلقه الشعر والوبر وقال الشيخ وجماعة يشترط في محله مع
تمام حلقه ان لا تلج الروح فان ولحنه الروح وجبت تذكية والروايات مطلقه
والعرض بعيد الرابع ذكاه السمك وهي اخراجه من الماء حيا ولا يعتبر فيه التسمية ولا
الاسلام المخرج نعم يعتبر شاهدة مسلم لا خراجه حيا فلو وجد في ذكاه لم يحل
بروز ذلك وان اخبرنا باخراجه وقال السيد بن زهرة لا يحاط بتحريمها اخراجه
الكافر مطلقا وهو ظاهر وجه الله تعالى ونقل بن ادريس فيه الاجماع على عدم
اشتراط الاسلام وقضية كلام الشيخ في الاستبصار والحل اذا اخذ منه المسلم
حيا وهو يشتر ما قاله بن زهرة ولو مات السمك في الماء لم يحل ولو ضر بجرح

او يغفل ثم اخبرني ان كان مستقرا لم يحياه حل ولا فلا ولومات في الشكر التي في الماء
حرم ولو اشبه المحي فيها الميت حل الجميع عند الحسن والشيخ والقاضي والمحقق الصحيح
الاخبار وحرّم بن حمزة وابن ادریس والقاضی لوجوب احتساب الميت الموقوف
على احتساب الجميع ولا إطلاق قول الصادق عليه السلام ما مات في الماء فلا تأكله
فانه مات بما فيه حياه وفي الاخبار الصحاح التعليل بان الشكر والمخيط وما اعلنت
للأططيا دجوى مجرى المقبوض باليد وقصبتها لحله ولو قتر الميت ورافى الحسن
والباقر بن محمد ما تميزت اجتماعا من الروايات واذا وجد في مسلم من ميت
حل كله وان لم يحرم محاله عدلا كان اذا سقا ولوت السمك الى الجردا وقضب
عنه الماء او سده الى الساحل فاخذه بيده اولى به حيا حل وان ادركه نظره ولم
يقبضه فالاقرب التحريم ولو عاد السمك بعد اخراجه حيا الى الماء فمات فيه حرم
ولو قطع منه قطعه بعد خروجه من جلال وان اعاد الباقي الى الماء سرامات
فيه ام لا وياح اكله حيا الصدق الكنا هو قيل لا يباح اكله حتى يموت كباقي ما
ذكر في الخامس ذكره الجواد دوى ياخذه حيا باليد او بالاله ولا يشترط فيه التسمية
ولا اسلام الا اذا شاهدته مسلم وقول بن زهره هنا كقول في السلسلة والحق
بالنار قبل اخذه لم يحل وكذا لومات في المحجر او في الماء قتل اخذه وان
ادركه نظره ويباح اكله حيا وبما فيه وانما يحل منه ما استعمل بالطيران دون الزوا
دوس السادس التذكية بالزج ويشترط فيه اربع عشرة احدها كون الحيوان
بما يقع عليه الذكاه سواء اكل لحمه ام لا يعني ان يكون بعد الزج ظاهر فيقع على
المأكول اللحم فيفقد حل كله وطهارة جلد وطره وجرده السباع كالاسود
المر والعند والغلب فيفقد طهارة لحمها وجلدها وفي الاحتياح للو بغير في

استعمال

استعماله قول شهيد دام السوخ فالاقوى ورفع الذكوة عليها كالدب والقرد و
الفيل ولا يقع على الحشرات وابن عرس والنسب على قول ولا على الكلب والخنزير
اجماعا ولا على الادمى وان كان كافرا اجماعا وانما اهلته الذابح بالاسلام او
حكمه ولا غل ذبحة الوثني سميت تسمية اولا وفي الذي قول ان اقربهما التحريم وهو
اختيار المعظم وقد تقدم خلافا لصادق والحسن وظاهر ابن الجبيل الحل وجعل
الحب لحرط والحل اجاز صحاح ما رضى مثلهما وحل على التيب والضرورة وتحريم
ذبحة الناصبي والخارجي دون غيره على الاصح لقول ابي المؤمنين عليه السلام من
ان يكله الاسلام وصام وصلى فذبحة لكم حلال اذا ذكر اسم الله عليه وبطل منه
نحره وما لم يذكر اسم الله عليه وحل يشترط مع الذكوة اعتقاد الوجوب الا قرب لا يشترط
الفاضل وقصر ابن ادریس الحل على المؤمن والمستضعف الذي لا سوا ولا س تحالفنا
ونزع الحلبي من ذبحة جاحد النفس ونزع ابن البراء من ذبحة غير اهل الحق لقول ابن الحسن
عليه السلام ان كذا ابن ادم فانما لا يعن ذبحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه
واصحنا لما لا في وقت الضرورة اليه وتحل على الكراهية ولا غل ذبحة المحن وما
المباشرة ولا السكان ولا الصبي غير المميز وتحل ذبحة المميز والمرء والنحى والنحى
والجذب والحايض والاغلف والاخرس والاعمى اذا سد وطاردى عنهما عليه ما لا سلا
وولدان اعلى الاقرب وما يذبح للمسلم كحائض الذمة واعيا دهم ولو اشترك في الذبح
الاهل وغيره لم يحل وثالثا ذلك جاز بالنسب والظفر على الاقرب متصليين كما اذا
متصليين ونزع الشيخ سهما في البسوط والخلاف ان كانا متصليين مستكلا بالاجماع
فالظاهر انرا داب مع الاختيار لانه جرد مثل ذلك في التذيب عند الضرورة وانما
الاعضا الا بعد في المذبح دوى المرى مجرى الطعام والشراب والمحقق مجرى النفس

والرد جان واما الفرقان المحيطان بالحاقوم فلو قطع البعض لم يحل وان بقي لسير
كلام الشيخ في الخلاف يظهر منه الاحتياط بقطع الحاقوم وما لا ينفصل الفاضل بعض الليل
لصحيته زيد النجاس عن الصادق عليه السلام اذا قطع الحاقوم وجري الدم فلا بأس
لكهما في سباق الضرورة المحيضة للذبح بغير التحديد وهي معارضة لحسن عبد الرحمن بن
الحجاج عن الكاظم عليه السلام اذا فرغ الاوداج فلا بأس ذكره اضعف من عدم السكين
وخامسها نحر الابل وذبح ما عداها فلو ذبح الابل ونحر ما عداها حلت احرمت ونحر
الخروف هذه اللب والذبح في الحاق محب للحيين قبل ولو استقبل الذبح بعد النحر
العكس حل وبشكل بعد استقرار الحياه وسادسها استقبال القبلة بالذبح والنحر
مع الامكان فلو تركه بعد احرم ولو كان ناسيا او مضطرا لم يعلم بغيره حل والمعتبر
استقبال المذبح والنحر لا الفاعل في ظاهر كلام الاحباب وسابعها التقية عند
النحر والذبح كما سلف فلو تركها بعد اتم منه اذا كان معتقدا للجوبى يادق غير
المعتقد نظر في ظاهر الاحوال النحر يتركه بشكل يحكمهم محل دحية الخائف على
الاطلاق ما لم يكن ناسيا ولا يسان بعضهم لا يعتقد وجوبها وتحل الذبح وان
تركها بعد ما لم يسمي غير المعتقد للجوبى فالظاهر الحل ويحمل عدمه لان كثير القاصد
للتسمية ومن ثم لم يحل ذبح المحبون والسكران وغير المميز لعدم تحقق القصد الى
التسمية والى قطع الاعضاء ولو قال بسم الله وحده حرمت وكذا لو قال بسم الله وحده
الله بكر الدال ولو دفعه حلت **دوم** وثالثها ما قبل الذبح حتى يقطع الاعضاء
فلو قطع البعض وارسله ثم قتل فان كان فالنحر واستقراره وقصر الزمان محل
الا فالاقر بالنحر لان الاولى غير محلل والثاني مجرى مجرى ذبح الميت وهو محلل
استناد التوجيه الى التذكية واسمها ان يستند موتها الى التذكية فلو شرع في الذبح

فاشرع آخر حشوه معا فبنيه وكذا كل فعل لا يستقر منه الحياه وعاشرها التحرك بعد
الذبح والنحر اخرج وجع الدم المعتدل لا المشاغل فلو انقيا حرم لصحيته ونحر الحيا على الصادق
عليه السلام اذا نحر النسا والطرفا والاذن فهو ذكي ودوليه الحسين بن سالم عنه
اذا خرج الدم معتدلا فكلوا وان خرج متافلا فلا واعبر عما عدا من الاحياء المحركة
اخرج وجع الدم واعتبر الصدوق التحرك وحدها **ف** لو ذبح الميت على الموت كالطير والموت
والتدبير واكيل السبع وما ذبح من فناءه اعتبر في حله استقرار الحياه فلو علم من قطعا في
الحال حرم عند جماعه ولو علم بقاؤه الحياه فهو حلال ولو اشتهر بغير التحرك اخرج
الدم والمحرك واحد ما كان ولو لم يكن فيه حياه مستقره ولا يربطها اياها اليهودي في الذبح
حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير الى قوله لا ما ذكيتم نفى صحيح دلالة عن الباقر
عنه تفسيرها ان ادركت شيئا منها وعن الطريق او ناله ركض او ذبح صرع فقد ادركت
ذكاته فكله ودوي ايان بن مغلب عن الصادق ع اذا شككت في حياه شاة ورائتها
تطرق عينها او تحرك ذنبها او تضع ذنبها فاذبحها فانما لك وعن الشيخ يحيى ان اعتبار
استقرار الحياه ليس من المذهب ونعم ما قال في استحبابه الغنم يطيد برجله والطلاق
الاخرى على الامساك على صوفه او شعره حتى يرد في البقر عقل يديه وجلب واطلاق
ذنبه وفي الابل الطلاق وجلبه ودر بطخفا ذل الى الباطن وفي العبد راسه ولو سجد الاربع
في الذبح وتجديد الآلهة ويجوز الاشتراك فيه ما اوعى التعاقب ما لم يطل الفصل وجماع
ابان الراس عدا وطلع النخاع شئت الموت قبل من تداره ونحوه الا بعض وسط الفقا
بالفتح عند من الرقبه والعجب الذنب يفتح العين وسكن الحميم وهو اصله وكل الرقبه
لوحى الموت ولا يحرم المذبح بذلك خلافا للهابروا بن زهره في قطع الراس والتخيم
ولو سقت الشكين صبا فانما انت الراس او ضل ذلك ناسيا فلا تخيم وكذا يحرم لحمها

تدل بردها حرمها به الشيخ و تابعه و انكره بن ادریس و الرواية عن الرضا عليه السلام عن
مفطوره و تحمل على الكراهية وفي حكم الحماظة حتى يهادا كرههما الحق و قال
الحاجي لم يقطع نهائى قبل ردها فدرسته و فيه بعد وفي النهاية لا يجوز قلب الكمين
فتدخ الى فرق الرواية حرمان ابن ابي عن الصادق عليه السلام لا يغلب الكمين ^{عليها} لا
تحت الحلقوم و تعلقه الى فرق و قال بن ادریس لا تخوم و كرهه الحق و قال الشيخ لا
يجوز ذبح شئ من الحيوان بغير اذنه و حيوان آخر ينظر اليه لروايات عشرة
ان عليا عليه السلام كان لا يذبح الشاة عند الشاة و لا الجوز عند الجوز و يحل على
الكراهية و تكره الذبائح لالا الضروية و يوم الجمعة قبل الزوال و اوافاك الحيوان
قبل تمام الذبائح و تغذ ساكدة كالطير جازم بالصلاح و يحل كل ما يباع في
الاسلام من اللحم وان جهلت حاله و لا يحل السوال بل ولا يستحب و ان كان البائع
غير معتقد للحق و لو علم منه استحلال و باع الكفاين على الامح و لو وجد بغير
مطروحة لم يحل ماؤها الا مع العلم ان مباشرها اهل او قرينة الحال **كتاب**
الاطعمة والاشربة و النظر في امور ثمانية احدها حيوان المرء يحل من الاكل الاغذية
الثلاثون من الوحش البقر والحمل والضبا والكباش الحمل و الحامير و تكره الخيل
و البغال و الحمر الالهية و اكرها البعل ثم الحمار فقال لقاضي تياكر كراهة الحمار
على البعل و مال اليه ابن ادریس و قال الحاجي تجزئ البعل و في صحيحه بن سنان
التي عن الثالثة الا الضروية و يحل على الكراهية توقيفهما و بن اخبار الحبل
و قال بن ادریس و الغاضل بكراهة الحمار الوحشي و الحاجي بكراهة الابل و الجوز و البش
والذي في سكاية ابن الحسن عليه السلام في لحم حمر الوحش و كرهه افضل و روى في لحم
الجوامس لا بأس به و يحرم الكلب و الخنزير و السباع كلها و هو كل طير ذوا اربع

بروان كان ضعيفا كالاسد والنمر والفهد والذئب والثعلب والارب والضبوع
السمر و حشيا و اشيا و ابن عرس و الخشرات كالحب والفاه و الجوز والعقرب و
الخفصاء و الصراصير و نبات وردان و القنفذ و الصب و الربيع و الوبر و الغنك
والسمر و السجاب و الغنقا و الحكة و الذبان و القمل و البع و النمل و قديد و
للحامل الخنزير و كل طي الا انسان فحرم محرم فله فان اشتبه فحرم و اقرح حتى يقرح
و بالحلل باعذرا عذرة الانسان محصا فيحل بالاسير ان يربط و يطعم علفا
فانما اقرح و يربط و ما لم يربط و البقرة و البقرة و البقرة و البقرة و البقرة
و الثور و عشرين يوما و للشاة عشرة و قال الصدوق عشرين و ابن الجوزي و عشرة
وفي المبسوط سبع و الطيرة خمسة ايام و قال الصدوق ثلثة و روى سواد و جاجيه
ثلثة و قال الحاجي خمسة و الحق الشيخ شبه الدجاجه بها و ما عداها لا تقدر فيه
فثبت انما ينزل غلة الحبل و قال ابن الجوزي كره الحلال و جعل حكم ما اكل الحرام حكمه
ولو شرب الحلال حرام ثم ذبح غسله محرم ما في بطنه و قال ابن ادریس كره موثقه
في الشحام نصرت حبانها اذا شرب خمر حتى سكوت و ذبحت على تلك الحال لا يוכל
ما في بطنها ولو شرب لبن لا يجتمع على ما في بطنه ولو شرب الحلال لبن خنزيره و اشتد
حرم محرم فله و ان لم يتذكره و استحباب استبراه بسبعة ايام و بلغ ان كان
ياكله و اما شرب لبن طاهر ولو شرب لبن امه و اشتد كرهه و ما ينبت حيوان البحر
و يحل منه السمك الذي له فلس و ان ذل عنه كالكنفت و محرم ما لا فلس كالحجري
بكراهية و لما رماى و الزهر و الزمار على الاظفار و في صحيح زرارة عن ابي اقرع
كره البحر و في النهاية تكره الثلاثة الا اخبره كراهة فقله الصحيح محمد بن مسلم
عن الصادق عليه السلام و فيها ايضا الحجري و يعارضها ايضا اخبار اكثر منها و

اشهر وعمل الاصحاب ويمكن حمل الا باحر على التقية ويحرم الطافي وهما ينفذ
 على الماء متى اذا علم ان موات في الماء ولو علم كونه موات خارج الماء حمل ولو اشتبه
 فالأقرب التحريم وقال في المقنع اذا اشتبه السمك هل هو ذكي ام لا طرح على الماء فان
 استلحق على ظهره فحرام وان كان على وجهه فذكي واختاره الفاضل ولا فرق في الماء
 بين موات بسبب كونه الماء والعلق او غير سبب ولو وجدت سمكة في جوف
 اخرى مذكاه فالمرورى على عليه التمسك حلتها ولا يستصحب ومنع ابن اديس
 ولو وجدت في جوف اخرى مذكاه فالمرورى حية فالمرورى عن الصادق ع حلتها
 اذا طرحتها وهي تضطرب ولو شلخ قلوبها او افلاذ من السمك تابع ولو اشتبه كل
 الخشن دون الأسس والتماع واطلق كثير ذلك من غير اعتبار السعير وقال ابن اديس
 يحمل مطلقا ما في جوف السمك لله هل رجل الصخرة بكر الصادق والمداختاره
 الفاضل ودوى عمار عن الصادق عليه السلام في المجري مع السمك في سفوف التند
 مع فتح السين يوكل ما في المجري ويرى ما سال عليه وعليها ابنا بوبوط والحكم
 في جوارحه يحمل ككل ما يحرم قال الفاضل لو قتر على ان ذاك المجري طاهر و
 الرواية ضعيفة السند ويحرم جلال السمك حتى يستبين يوم الى الليل ودوى عن الرضا
 عليه السلام يوما وليلة وهو في ماء طاهر بقذا طاهر والطحفة والصفرة و
 السرطان وجميع حيوان البر ككلبه وخنزيره وشاة وناجيل السمك ذو الفليس
 كالشريط يفتح الشين والتشدين والرشا والاربيان بكر الحزن وهما يجرى كالدود
 والطمس بكر الطاء والطمس في الماء لا يلاى بكر الحزن والرواية يحمل غير ذى الفليس
 محمولة على اليقظة **وهو** واللبا الطمس ويحمل التحام ككله كالفار والدرابى
 والودشان والحجل والدراج والقيح والكروان والكركى والقطا والطيور و

الدجاج والعصافير والصقور والنداء وكل غلب دفيقه ضعيفه او ساداه او كان له
 قانصه وحوصله بشديد اللام ومحففها او صبيبه يفر من وان اكل السمك ما لم يفر
 على تحريمه وكذا العاصفة والقنبر والهدوس والشراف والصوام والصدوق والحطاف
 روايتان اشهرهما واحصى الكراهية ونقصه ان يفر من حرمه البرج وابن اديس
 عدوا الاجتماع واختلف في الغراب فانطلق في الناب الكراهية وفي الخلاف يحرم العرب
 ككله على الظاهر في الروايات وفي الاستبصار يحمل ككله وفي المبسوط يحرم الكركى لا سواد
 سكن الجبال ويأكل الحبيث ولا يقع ويأكل غراب النزع والعدا الذي هو صغر منه
 اجزا اللون كالرماح وحرم ابن اديس ما عدا الزراع وهو غراب الزرع الصغير وفي صحيح
 على بن جعفر عن اخيه عليه السلام لا يحمل شيء من الغرابان ذاع ولا غيره وعوض
 بخير زاده عن احدهما ان اكل الغراب ليس يحرام انما التحرام ما سره الله تعالى
 في كتابه وفي جبر عيات كراهة كل الغراب لانفاق ورجوع الشيخ في الجوزي حمل
 الاول على ان ليس جلالا لاطلاق بل جلال مكره ويحرم كل ذى غلاب في كالعصف
 والعقاب والشاهين واليازي والباشق او ضعيف كالنسر والبغاث وهنث
 الباد وقال الفردوس الطير شررها وما لا يصيد منها والرخم والحماة ويحرم
 الخفاس والطاووس وما صفيقه كمن دفيقه وما خلا عن القانص والحوصلة
 والصبيبه ويحرم طير الماء بذاك الناب والبيض تابع ولو اشتبه كل ما اختلف طر فاه
 دون ما انفق ويحرم البق والنزاي وكل مستحق والمجذوى الطير والبهيمة يحمل
 عرسا ترى بالشاب حتى تموت والمصبوب حتى يلقى يخرج ويختصر حتى تموت
 ونفى رسول الله صلى الله عليه وآله عن قتل الحطاف والهدوس والصدوق والصفرة
 والنمل والحلحله كذا رواه ابن الجوزي **وهو** ورايها الجاند ويحرم منها الاعيان الخ

بالاصالة كالجحاشات أو العرس كالنفس بحد هاشمي يطيلان قبل الطهارة و
الاصح نجاسة الكافر وإن كان ذميا فيجس ما أبشر من المايح ويطوبه وروى كذا
بنابرهم عن الصادق ع الأكل معهم والشرب وروى عنه اسمعيل بن جابر الكراهية
بها وروى عن العيص جواز مراكبتهم إذا كان من طعامك ومواكلة الجحشي إذا
توضئ وروى معارضه بأشهر منها مع قولها التاويل ويجرم أكل الميت واستعماله
كما ما بين من حي والاستباح بما يجوز الاستباح بما عجز الجحاشة تحت
السماح خاصة هذا الجحاشة دخانه لا استحالة وقال في البسوطيكن الاستباح
بمطلقا وقال روى أصحابنا جوازها تحت التماس دون السقف فالدهن على
نجاسة دخانه وإن كان ديس ذلك وادعى الإجماع على تحريمه تحت الطلال
وعلى طهارة دخانه وماذا أعيان النجاسة والروايات أكثرها مطلق في جواز
الاستباح بركبته معاوية بن وهب عن الصادق ع وصحيفة نزار عن الباقر ع
وكذلك ترى الفاضل الجوان ولو تحت الضلال ما لم يعلو ويطن بقا شيء من
أعيان الدهن فلا يجوز تحت الضلال وجوز الشيخ في النهاية عمل بطن من الميت
دلو يستغسل به الماء ليز الوضوء والصلوة والشرب وإن كان نجسه أفضل ولو بالرجل
قال الأصح تركه وإن حزنه أطلق النع من استعمال جلود الميت والصدق قال لا
باس إن يحمل جلد الخنزير دلو يستغسل به الماء وحرم الفاضل ذلك كله ولذا احتاط
الحكم بالتنك بالميت ولا طهر إلى ميتة لم يحمل كلة وفي جواز بيعه على مستحل الميت
فإن فاجوز قول النهاية لصحيفة الجلي عن الصادق ع والمنع ظاهر فاضى و
فقوى بن أدريس قال الفاضل هذا ليس ببيع حقيقة وإنما هو اشتقاق مال
الكافر بفضاه وبشكل إن ماله محرم إذا كان ذميا الأعلى الوجه الشرعي ومن

ثم حرم الربا بعد قال المحقق وربما كان حسنا إذا قصد بيع النكح فجب وتبع القائل
ويشكل بجحاشات وعدم إمكان فليمة متميزة ولو وجد نجاسة طهر بها لا يملك حاله المشهور
ويجوز إن يكون أجماعا أن يطرح على النار فإن القبض فهو ذكي وإن نبط
فهو ميت وتوقف فيه الفاضلان والعمل بالمشهور ويمكن اعتبار الاحتاط
بذلك إلا أن الأصحاب والأخبار أهلت ذلك ويجرم الطين كله لا تدر
الحصنة من تراب الحسين عليه السلام بقصد الاستشفاء ولا ربيخ المنفعة
ويجزم السور القاتل قليلها وكثيرها أما ما لا يقتل كالآيئون وشحم الخنظل
والسقمونيا فانه يجوز شاوله ولو بلغ في الكثرة إلى ظن القتل ونقل الزلاج و
افساده حرم كالدرهم من السقمونيا وما الأطباء عن استعمال الاسود منه
الذى لا يتفرك سريعا ويحلب من بلاد الجرامعة وعما جاوز الدافعين من
الآيئون وقالوا الدرهمان منه تقتل والدرهم يسلل انهم إذا شرب وجده
وقد لما خور من شحم الخنظل بنصف درهم وقالوا إذا لم يكن في فصل شجرة الخنظل
غير واحد فلا تستعمل لأنها سم ويجرم من الذبحة خمسة عشر القصيب والاشيان
والطحال والدم والفرفث والفرج ظاهره وباطنه والمثانة والمرارة والشيء والخنازير
والعلبان وإن بكسر العين وبها عصيان صفر وإن في الرقبة إلى الذنب والعرد و
فان الاشاجع وروى أصول الأصابع والحدق وخزنة الدماغ على خلاصة بعضها
وبكره العروق والكلا واذن القلب وإذا سوى الطحال مع اللحم فإن لم يكن شقفا
أو كان اللحم في قفلا ليس وإن كان شقفا أو اللحم تحته حرم ما تحته من لحم
غيره وقال الصدوق إذا لم يشق بول اللحم إذا كان أسفل ويؤكل الجواز ب
وهو الجوز وبكره أكل الثوم والبصل وشبهه لم يدخل المسجد وفي ليلة الجمعة

وفي رسالة رزاهه بعيدا كل الثوم ما صلا وهو على التخليل للكرهيه وحل
 ان يستعمل من الميتة ما لا تحل له الحياه وهو احد عشر العظم والضلف والسن
 والقرب والصوف والشعر والوبر بشرط الحجز وغسل موضع الاتصال والبربر
 كذلك والبيض اذا اكتسب القشر الاعلى والانفحة واللبن على الاصح وروا التجريم
 ضعيف والقابل بها نادى وحلت على النقيه ويحرم استعمال شعر الكلب
 الخنزير وجميع ما احل من الميتة فيها فان اضطر الى شرا الخنزير جازا استعمال
 ما لا دسم فيه وغسل يده عند الصلوة ويزيل عنه الدسم بان يمسح به فحار وحل
 نه النار حتى يذهب دسمه لو ابر بردا لا سكاف عن الصادق عليه السلام قال
 الفاضل ويحجز استعمال اى عند الضرورة والاختيار وقطاعه وان لا يشترط
 اناله الدسم لا طلاق رواه تير سليمان لا سكاف **درس** وخامسها المابع والحرام
 منه غايه كل سكر كالحمر والخبث والبيذ والتبع من العسل والقمع من الزبيب
 والمرز من الذره والفضيح من الثمر والبس والحصر من الشعر يكسر الجيم والعنبر في
 التحريم اسكاف كثره فيجوز قليله الثاني القلع اجماعا لقول الصادق عليه السلام
 والرضاع هو من يحول قلا شربه وفي رواية شانه حل ما لم يفل منه ولو
 قوصر لنتيه بان يعمل بهما فرق ثلث مراتب وهي نقيه ومحجوله على ما لم يسم
 فقاعا كما الزبيب قبل غلبا في رواية صفوان عن الصادق عليه السلام
 حل الزبيب اذا قمع غذوه وشرب بالعشي او يقع بالعسي ويشرب غذوه والثالث
 العصير المعنى اذا غلا واشتد وحده ان يصير اسفله اعلاه ما لم يذهب ثلثاه
 او يقلب خلاصا لا يحرم العنبر من الزبيب ما لم يحصل فيه ثلث من طين
 الزبيب على الاصح لذهاب ثلثيه بالتمر غالبا وخروج عن سبي العنب وحرره

بعض

بعض مشايخنا المعاصرين وهو مذهب فصولنا المتقدمين بمفهوم رواه على
 بن جعفر عن اخيه عليه السلام حيث سأل عن الزبيب لو خدما به فيطبخ حتى
 يذهب ثلثاه فقال لا بأس واما عصير التمر فقد احله بعض الاصحاب ما لم يكن
 وفي رواية عما رواه عن النضر كيف يصنع حتى يحل قال خدما التمر فاحله
 حتى يذهب ثلثاه ولا يقبل قول من يستحيل شرب العصير قبل ذهاب ثلثه في
 ذهابها لروايات وقيل يقبل على كراهيه ويصاق شاربا محجوزا من الجاسا
 ظاهر مع عدم التبريد وكذا مع التخليل بالجاسه اذا لم يكن الجاسه وارده على
 الحل الجس والبربر كلها حلال وان شرب منها الحمر المسكوبه الاستفقاء
 بمياه العيون الحاره الكبريت وما يشبهه الجنب والمحايض مع التمسك وسود من لا
 يتوقى الجاسه الرابع الا بوال ما لا يركل محجوزا في بول ما لا يركل محجوزا بالحل
 اختاره بن الجند وهو ظاهر بن دريس الطبراني ولا توى التحريم للاستصحاب
 الا بما يستثنى به كقول الابل وكذا باقي الجاسات الحامس فضلات الانسان كخاطمه
 ونخاسته وفضلات باقي الحيوانات وان كانت ظاهرة لا يستحق انما وقد ورد خبره
 نه وصاق المراه والانه السادس اللبن تابع اللحم في الحرمة والحل والكرهيه فيه
 لن الكلب والهرة واللبه والذبيه وحل لبن ما كوال اللحم ويكره لبن الاثن ما يباد
 جاسا السابع الدم المسفوح من كل حيوان حل اكله وحرم ومحرّم ايضا دم الضفادع
 والبراغيث وشبهها من غير المسفوح الا ما يتخلف في اللحم مما لا يقذفه المذبح فان
 حال الثامن كل ما يعل لا يذهب نجاسه قبل طهيها اذا قبل التطهير كالما وفي
 قول باقي المباحات التطهير خلاف فقيل يقبورها الطهارة عن ذلها الكثر
 وتحلل اجزاها حتى الذهن وهو بعيد منهم لو استحال المضاف الى اللطاف طهر

ويجوز بيع الدهن النجس بالعرض بشرط اعلام المشتري ولو لاقت النجاسة السن و
العسل وشبههما في حال الحود القيت النجاسة وما يلتصقها وفي طهارة العين بالنجس
اذ جردوا برقا لا يمتنع نعم لو جعل في الماء كثر حتى تحلله لم يندم طهارته ويجوز
الحذر اذا استحال خلاصه او غيره سواء كان ما عويج دعيما فاعيد او لا على الاقرب
وكذا فطره ماؤه ويكره علاجه اما ان يحس او كان قد نجس نجاسة اخرى لم يظهر
بالخلية وكذا لو ألغى في النجس خل حتى استهلك بالخل ولا يبقى من النجس بقية فحللت
لم يظهر بالخل بذلك على الاقرب خلافا للنهاية او بلا رواية ابي بصير لا بأس بحمل
النجس خلافا لم يحمل فيها ما قبلها ولو ذلك على النبي عن العلي كذا رواه ايضا استثنى
عن التاويل وقال بن الحنفية يحمل اذا مضى عليه وقته فثقل في مثله العين من
التحريم الى التحلل فلم يعتبر التغير ولا انقلبا وهما بعيدان وسال ابو بصير
عليه السلام عن النجس يوضع فيه الشيء حتى يحس فقال ان كان الذي وضع فيه
الغالب على ما وضع ولا بأس وعقل منه الشيخ اذا غلبت فيه انفسه الى التردد
ويمكن جملة على العكس فلا اشكال ولو وقع دم في قدر فغلي على النار غسل الجاهل
وحرم المايع عند الحلبيين وقال الشيخان يحمل المايع اذا علم ذوال عينه بالنار
وشربه هذا الشيخ فله الدم وبذلك روايتان لم يثبت صحته سندها مع مخالفتها للاصل
ولو وقع في القدر نجاسة غير الدم كما تحجر لم يظهر اجماعا وحرم المرق وهل يحمل الجاهل
كالحم والسائل مع الفضل المشهور ذلك سواء كان النجس قليلا او كثيرا وقال القاضى
لا يוכל منه شيء مع كثرة النجس واحاط المساواة له ولعله نظر الى المستلزم للحال
والسليم وليس ذلك البعيد **درس** لا يجوز الاكل من مال الغير بغير اذنه ويجوز
الاكل من بيت من تصمت آية النذر بغير اذنه ما لم يعلم الكراهة ولو خشي عليه

الفساد

الفساد لا نقل ان ادريس تخصيص ذلك بما خشي فساد وهو تحكم نعم لا يجوز
ان يحمل بشئ ولا فساد وهل يشترط دخوله اذنه بشرطه ان ادريس واستخاف
في الاكل من الثمر الممرد به النجاسة الاكثر وقلة الخلاف فيه اجماع ولا يجوز
للمحمل ولا الفاسد ولا الفسد وتوقف بعض الاصحاب في اطرا الحكم في منسله
من ذلك بالنهي عنه وسد بعضهم بان لا يخلط طاهره بوايه النجسين بن يقطين وهو
احوط وقال بن الحنفية ليسا صاحب السنن والمناشيئ ثلثا ويسنن ثلثا لاجابة
والا اكل وحلت عند الضرورة وان امكن رد القدر كان حوط **درس** ان النجاسة
ما دامت الثمرة على الشجرة فلو جعلت في النجس وشبهه فالظاهر التحريم ولو هي المالك
حرم مطلقا على الاصح ولو اذن مطلقا جاز ولو علم منه الكراهية فالأقرب ان الكراهية
هنا ولا يجوز ان يبقى الطفل شيئا من المسكات وما البهيم والشمس والكراهية
سوى الغاصي بينهما في التحريم ورواية ابي بصير زل على الكراهية في البهيم وفي رواية
عجلان بن سفي مولى دامت مسك اسقام الله من التحيم وقال الشيخ في النهاية بكونه الاملا
في العيص لا مكان طلبه وقد تغير الى حال الحمل بل ينبغي بعد دامت وناقش ابو ادريس
في التصريح لان السلم فيه ليس عياضا بل به بصير فلا كراهة واجب تحمل ذلك على
من مع عن شخصه مجازا كما ورد في السلف في سلوك الغنم مع المشاهدة وعلى فقد
العصير حينئذ يكون العقد معضا للثقل ولروى عقب عن الصادق عليه السلام
فما اذا صب على عشرة ارطال من عسل العشر عشرين رطلا لا ثم يطبخ فذهب عشرين
رطلا وفي ثقب عشرة فقال ما يطبخ على الثلث فهو جلال ولو لم يصب في الطلوع
من السائل كمنها طاهرة فيه وروى بن سنان عبد الله عنه عليه السلام ان يطبخ
العصير حتى يذهب منه ثلثه ودايفه ووضعت ثم يترك حتى يرد فقد ذهب

ثلاثة وبقي ثلثه وروى الشيخ في التهذيبان رسول الله صلى الله عليه وآله
لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وباعها ومشتريها وساقطها وأكل ثمنها وشانها
وجانها والخمر له اله وعنه صلى الله عليه وآله لا ينال شفاعتي من شرب الخمر
لا يدخل الجنة ولا الله ونظا فرت الاخبار عن صلى الله عليه وآله بان شرب
الخمر لم يقبل صلواته بعين يومه وان مات فيها مات ميتة جاهلية وان
نابت ابنته عليه وعنه صلى الله عليه وآله مد من الخمر كما مد من مد من الخمر
لمقي الله عز وجل يوم يلقاه كما فرأى المد من الذي يشربها اذا جدها وعن الصادق
عليه السلام مد من الخمر كما بد وثق ويؤثر ادعا شارب يذهب بنوره وتدم مرقه
وتجمل على ان يحبس على المحارم من سفك الدماء وركوب الزنا ولا يؤمن اذا سكر
يثبت على حربه والخمر لن شاد بها الاكل شر وعن النبي صلى الله عليه وآله من شرب
الخمر فليس باهل ان يزوج اذا حطب ولا يشفع اذا شفع ولا يصدق اذا صدق ولا
يؤمن على ما نزل منه بعد علمه فليس له على الله ضمان ولا اجر ولا خلف ومن
الباقية لان العبد في فسخ من الله عز وجل حتى يشرب الخمر فاذا شرب الخمر قال الله
عنه سر باله وكان ابليس وليه واخاه وصمعه وبصره وزججه لشئ كل شئ
بصره عن كل خبر **وس** وسادسها النظر في الاضطرار جميع ما ذكرناه من
الحرمات مختص بحال الاختيار فلو خاف التلف والمريض والضعف عن تناول
الرفقة مع الضرورة الى المرافقة وعن الركوب مع الضرورة اليه حل له تناول
جميع ما ذكرناه على التفصيل الا في وجب عليه ذلك لوجوب حفظ نفسه ولا
يشترط الاشراف على الموت بل يباح اذا خيف ذلك ولا يترخص الباغى وهو
الخارج على الامام او بيع الميثه ولا العادى وهو قاطع الطريق والذى يبدى شعبة

ونقل

ونقل الشيخ الطبرسي انرا غي الله وعادى سيد الخمر عدا وعادى بالعصية او باقى
الاذا عدا وعادى في القصور وعلى التفسير بالعصية ولا يباح للمعا على البغوة كطالب
الصيد لها وبطرا وتابع الجوارح الا بئز ولا كره على الاكل فهو كخاف التلف
لا يجازون قد الضرورة وهو ما يدفع التلف ولا كراه ولو احتاج الى الشئ
والند وجاز وكذا لا احتياج الى التردد من المحارم وليس له سبي على مضطرب آخر
يجب بذل الفاضل عنه ولا فرق بين ميتة لا دوى وغيره وليس له قتل مسلم ولا
ذمى ولا معاهد ولا عبيدا وولده وله قتل المرتد عن فطره والرافى المحسن والمحب
وولده وذو حنيفة الخمر نعم قتل الرجل ابلى من قتل الامراه والطفل مع القدر عليه
وفي جواز اغتداء به لحم نفسه وجبان ويقدم طعام الغيرة على الميت مع بقاء اياه
ثم المثل مع القدر عليه ولطلب اريد كان قادرا عليه لم يجب الزنا وعنه
الشيخ ولا يشترط بركاهه لا واقعة الدماء لا بركاهه على الشراء وحيد لو اشاع المالك
من سبه حل قتاله ولو قتل احد دمه وكذا لو قتل عليه الفرس فهو الغر على
طعامه وشحمه ولا يحل له اكل الميت ولو قتل عليه الفرس كل الميت وذبح الكافر
والناسبا ابلى من الميت وكذا ميتة ما كثر اللحم من غيره وذبح الحرم محل المحرم
الميت اذا كان يقع عليه الذكاه وساح ناول ما يباع من الخمر لضرورة العطش
وان كان حراما مع قدر غيره وهل يكون المسكرات سوا ويكون الخمر من جميع
عني الظاهر نعم للوجوع على تحريمه بخلافها ولو وجد خمر او دواء بها نجسا فيها
اولى من الخمر لعدم السكن بها ولا فرق بين بلله وبلل بغيره وقال المحقق يشرب
للضرورة بل نفسه لا بول غيره وكذا يجوز التناول الملعوج كالزبادى والوارد
بالمنع والاحتفال بالخمر للضرورة وراه هرون بن حمره عن الصادق عليه السلام

في جواز اغتداء به لحم نفسه وجبان ويقدم طعام الغيرة على الميت مع بقاء اياه

ويحل الروايات الواردة بالمنع عن الأكل حال بره على الاختيار ومنع الحسن من استعمال
السكر مطلقا بخلاف استعمال القليل من السموم المحرمة عند الضرورة لأن تحريم الخمر
قيد وفي التحريم لا يجوز التداوى بالخمر مطلقا ولا يجوز شربه للعطش وتبعه
ابن دريس في أحد قوله في التداوى وجوز الشرب للضرورة ثم حذر في القول الآخر
الأمري **درو** وسألهما الأوامر المنقول من الأخبار بكرة الأكل
ربما حرم فإذا دى إلى الضرر كما روى أن الأكل على الشبع يضر البرص ويكره رفع
الحشا إلى السواء واستنجا المذبح إلى طعام ولده ويحرم كل طعام لم يدع إليه
للرواية وقيل بكرة الأكل متكيا والرواية بفعل الصادق عليه السلام ذلك ليان
جوازها ولهذا قال ما أكل رسول الله صلى الله عليه وآله متكيا فطهر وروى الفضل
بن يسار جواز الأكل على اليد عن الصادق عليه السلام وإن رسول الله صلى الله
عليه وآله لم يشبعه مع أن في رواية أخرى أنه لم يقبله والمجوع جها انزله به عند
لغظا وإن كان تركه فعلا وكذا بكرة التزج حال الأكل وفي كل حال ويستحب أن يحلر
على رجله اليسرى ويكره الأكل بالبسار والشرب وأن يتناول بها شيا الأع
الضرورة والأكل ما شاد وفعل النبي ذلك في كسرة من مدين لبان جواز
أو للضرورة والشرب بنفس واحد بل بثلاثة نفاس وروى ذلك أن كان الساق
عبدان كان حرا نفس واحد وروى أن العيب لو رث الكفا يقسم الكفا وهو
رجع الكبد والشرب قائما ويستحب اجابة العاوى ولو على خمسة أسال ولو دعاه
الكافر والمناقيشع ويكره الاجابة في حفص الجحاري ويستحب التسريع عند الإبتاء
وعلى كل لون ويقول بسم الله على أوله وآخره والحمد عند الفراغ والوضي التيمم
فليقل عند الذكر بسم الله على أوله وآخره ووضي تيمم واحدة عن الباقيين وذكر

وردى عن الصادق عليه السلام يستحب نكاح المحرم في الأثنا لا الصفت وإن يقول
أنا فرخ محمد الذي أطعمنا وسقانا وكفانا وآوانا وأنا نعم علينا وأفضل محمد
لله الذي يطعم ولا يطعم ويستحب غسل الدين قبل الطعام ولا يمسح إنا لا تزال
البركة في الطعام ما دامت الداوة في اليد ونفسها بعده ويحرم أكل على عليه التكم
غسل الدين قبل الطعام وبعد زيارته في العر وباطل العر عن الثياب ويحل البصر
وقال الصادق عليه السلام من غسل يده قبل الطعام وبعد عاشره سعد وعوفي
من لم يور جده ويستحب جمع غسل اليد في آبار الحنن الخلف وعبادة صاحب
الطعام أول ورفضه آخر والأبنا بالفضل من على يمينه ودون الصديق الصادق عليه السلام
يبدأ صاحب المنزل بالفضل الأول ثم يبدأ من على يمينه وإذا رفع الطعام بدأ من على
يساره ويعقل هراخر أو الدعاء لصاحب الطعام ويستحب ما كان يدعو به رسول الله
صلى الله عليه وآله تطعم عندكم الصائمين وأكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة
الأخبار وإذا حصل الطعام والصلوة فالأفضل أن يبدأ بها مع سعة وقتها إلا أن
ينظره غيره ويحب مع ضيقه مطلقا ويستحب الاستلقاء بعد الطعام على قفاه ووضع
رجله اليمنى على اليسرى وما رواه العاصم بخلاف ذلك من الخلدان ويكره قطع الخنن
بالسكين ويحرم الأكل والشرب على يديه يشرب عليها مسكا وقفاه وعمدا فالفضل
رسول الله تعالى إلى الاجتماع للفساد والله وقال ابن دريس لا يجوز الأكل من طعام
يعصى الله به وعليه ويكره هناك العظام أي المبالغة في أكل ما عليها فإن المحن فيه
تضييقا فإن فضل ذهب من البيت ما هو خير من ذلك وروى كراهة إيمان اللحم
أنه ضراره كضرره الخمر وكراهة تركه أربعين يوما وإنه يستحب في كل ثلاثة أيام ولو
دام سبعين ونحوها العلة وفي الصوم فلا بأس ويكره أكله في اليوم مرتين وكله

في الأكل والشرب

عربيا يعني نأى غير يضيح وهو بكر النون والهمزة وفي الصحاح العريض الطري وعن
الكأظم عليه السالم نبت اللحم والسلم بذير الجسد واللبا بفتح الدال والفتحة
والمد وهو القرع يرد في الدماغ وكثره أكل البيض يرد في الولد وما استشفى مريض
بمثل العسل وسأ دخل جوفه لقرشهم حتى سببت ملها من الداء ويستحب الشربة
الأبدى وما إلى شقة لآلآ لا ما إلى عرونة وأنت معايدا الحلال بكر الحاء الضيف
والتحلل وقذف ما أخرجه الحلال وأنت لا مع ما أخرجه الشك ويكره التحلل بقصب
أو عود رجلك أو س أو خوص أو رمان ويستحب الباء بالملح والختم وروى الختم
بالحل وتبع ما يقع من الخوان في البيت تركه في الصحراء ولو أخذ شاه وعين الحسن
بن علي بن فاطمة عليهم السالم في الأيدي اثنتا عشرة خصله يجب على كل مسلم أن
يعرفها أربع منها فرض وأربع منها سنة وأربع منها ناسية فاما الفرض فالمعرفة
والرضا والتسمية والشكر واما السنة فالوضوء قبل الطعام والتجاوز على الجباب
الأيسر والأكلة بثلاثة أصابع ولقول الأصابع واما التاديب فالأكلة بما يليك
وتضعيف اللقمة والمضغ الشديد وقلة النظر إلى وجه الناس وعن الصادق ع
ينبغي للشيخ الكبر أن لا يأكل إلا بطنه يمتلئ من الطعام فإنه يهدي لغيره والطيب
لكنه ويستحب كثرة الأذى على الطعام وعرض الطعام على من يجيئه من الخوة
فإن امتنع فرب الماء فإن امتنع عرض عليه الوضوء وعن رسول الله صلى الله عليه
وآله من كثر الرزق لا خير إن يقل تحفه وإن تحفه بما عده ولا يكلف له
شيئا وعن الصادق عليه السالم هلك امرئ أخفق لا خير ما حسنه وهلك امرئ
أخفق من أخيه ما قدم عليه وروى هشام بن سالم عنه عليه السالم إذا أتاك
أخوك فاتر بما عندك وإذا دعوتك تكلف وقال عليه السالم أشركم جبالا أحكم

أكله عندنا وقال عليه السالم لمن في الطعام إذا وسع علينا وسعنا ولا تفر علينا أكثرنا
وقال عليه السالم في الطعام شرف وقال له الشهاب بن عبد البر ما عمل طعاما وتوق
فيه أي أحكمه وأدع عليه أصحابك وكان علقو بحيد طعامه لا تخافوا ولا أبو الحسن
عليه السالم فاطمهم أهل المدينة ثلثة أيام الفاتح وروى رسول الله صلى الله
عليه وآله عن طعام ولقد تحضرها الأغباء وترك الفقراء وقال الصادق عليه السالم
سأمن عرض بخير فيه أو من يجاب له الله سلكا معه قراط من سلك الخبز حتى يده
فيه بالعدل الممثلة أي لا يسخف وقال ع إذا دخل رجل بيته فهو ضيف على من يثان
العرض يثب فيه ويجوز الخبز لا تخافه محلال وقال الباقر ع إذا دخل رجل بيته
فهو ضيف على من به من أحواله حتى رجل وعن رسول الله صلى الله عليه وآله الضيف
لطفنا أي برئائين وفي الثالثة هو من أهل البيت يأكل ما أدركته في أي يتجده
الضيف وإذا نزل نصاب ولا نصاب على رجله ولم يرد وطيب نأده وفي الصائفة
أجر كبر قال رسول الله صلى الله عليه وآله يحيى برزقه فإذا أكل غفر الله لهم وقال
عليه السالم من كان يومئذ لله واليوم الآخر فليكن ضيفه ويستحب الأكل معه ليقول
الحشم وقال ع اللهم بارك لنا في الخبز وقال ع إذا أكل الخبز فانه قد عمل فيه ما بين
العرش والارض والارض وما بينهما وروى الصادق عليه السالم عن وضع الضيف
تحت القصعة وقال ع من أكرام الخبز فانه وضع فلا ينظر بغيره ومن كراستك لا يعبر
ولا يقطع وروى رسول الله صلى الله عليه وآله عن ثمة وقال إذا أقيم بالخبز واللحم
فأمر بالخبز فقال عليه السالم صفوا وادعوا ناكم فإن على كل ذي غنفة بكروني
الصادق ع عن قطعة البكين وعن الرضا ع فضل خبز الشعير على البر كفضلنا
على الناس ما من نخب إلا وقد عدا لأكل الشعير وبارك عليه وما دخل جوفه قط

الا واخرج كل ما فيه وهو قوت الانبياء وطعام الارباب ودوى الطعام المسال
والمبطون خبز الارز وفي السويق ونفعه احار حمروضره الكليني بسوق الخطة
وقال الصادق عليه السلام سون الحرس يقطع العطش ويقوى المعدة وفيه
شفاء من سبعين داء ومن لحم يلتقى ويتعش ولا يأكل بهما شاة يكره ترك
العشاء لما روى ان تركه خراب البدن وقال الصادق هم من ترك العشاء لبلد البت
ولبلد الاحد من التين ذهبت منه قوته لم يقد له اربعين يوما وقال عليه السلام
العشاء العشاء الاخره عشاء النبي صلوات الله عليهم وقال هم صبح الحجر
بعد الغسل يذهب الكلف ويشفى دمل الوحمك المسمل اولون من الحمره والورد
ويريد في الرزق وامر مسج الحاجب وان يقول الحمد لله المحمدي المحمدي المجل المنعم
المفضل فلا تزد عليه ويكره مسج اليد المتديل وفيها شيء من الطعام تفتيل له
حتى يصيبها ويستحب الاكل حاله ولا يتناول من قدام غيره وقال الصادق عليه
السلام ان الرجل اذا لاد ان يطعم فاهوى بيده وقال بسم الله الحمد لله رب
العالمين يغفر الله له قبل ان يصير للغنى فيه وقال علي عليه السلام لا تأكلوا
من راس الشريد وكلوا من جوارحه فان البركة في راسه وكان رسول الله صلى الله
عليه وآله يقطع القصعة اي لحمها ومن يطعم قصعة فكاها تصدق بثلاثها
ويستحب الاكل بجميع الاصابع وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان
يأكل ثلثا اصابع ويكره الاكل باصبعين ويستحب مص الاصابع ولا بأس بآبار
سورة التوحيد في القصعة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا اكل لحم
من بين عينيه واذا شرب سقى من بين عينيه وقال امير المؤمنين عليه السلام كلوا
ما يسقط من الجوان فان شفاء من كل داء وروى انه يشفى الفقير ويكثر الولد ويذهب

نبات

نبات الحنج وروى من وجد كره فاكلها فله حسنة وان غصها من منى واكلها فله
سبعون حسنة **دوس** واثانها منافع اطعم ما شربه عنهم عليهم السلام قد روي
الحنجر وروى مدح لحم الضأن عن الرضا وروى ان اكل اللحم يزيد في السمع والصر
واكله في البصر يزيد في الباه وانز سيد الطعام في الدنيا والاخرة وعن الباقر
لحم البقر السلق يذهب البياض وعن علي عليه السلام وقد قال عمران اطيب اللحم
لحم الدجاج كذا ذلك خايز الطير ان اطيب اللحم لحم الغرير قد نهض او كما دان نهض
وعن الكاظم عليه السلام لحم الفقيح يقوى الساقين ويبرد الحصى وعن زيد الحسن عليه السلام
القديد لحم سري يصح كل داء وعن الصادق هم شيان صالحان الريان والكافور
شيان فاسدان الحنجين والقديد وعن عليه السلام ثلثه بركن ومن استنما والكان
والطيب والندى وثلثه بركن ومن لم يزل يكر الزا اللحم اليابس والحنجر والطلع عن
الصادق الحنج صارا لغذاء فافع العشى وزيد في ماء الطهر وعن حماد الحنج والحنجر
اذا اجتمعا كانا دواء اذا افترا كانا داء وروى ان الحنجين كان نجس وروى امير المؤمنين
عليه السلام اكل الحنج في شدة الحر يفيج الحرق في الجوف ويبيح الفرج في الحنج ككله
ثلاثة اشخى الكلبيين ويدفع البرد وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يحمي
من اللحم للذليع ويكره الورث لقمر من المبال وعن امير المؤمنين عليه السلام اذا ضعف
المسلم كليا اكل اللحم باللبن وفي رواية عن الصادق هم اذا ضعف المسلم كليا اكل اللحم
انز اللبن الحليب عن النبي صلى الله عليه وآله مدح الشريد وعن ثابته الحسن هم اطفوا
ناره الصبايا بالحم والشريد وعن ابي الحسن هم يفيش شكا اليه مرضا فامره باكل
الكباب يفتح الكاف قال الجوهري هو الطماهي وكان نزل القلي وربما جعل ما يقلى
على اللحم وروى انه يزيل الصفرة ويذهب بالحصى ومدح الصادق عليه السلام وعن

الما

امير المؤمنين عليه السلام عليكم بالهريرة لها شط للعبادة اربعين يوما وسكارا
الله صلى الله عليه وآله الى ربه وجميع النظر فامره باكل الهريرة وسكارا في الضعف
وقلة الحجاج فامره باكلها وروى ان وسيفنا خلقنا من الحلاوة فحقى بحلاوة
ويكره الطعام الحار لئلا يئس النبي صلى الله عليه وآله والبركة في البارد ويستحب
بات وفي جوفه سمانا يتبعه جمر او عسل ليدفع الفالج وروى انه من الجسد
وسكارا جل الى الحسن عليه السلام قلنا الولد فقال استغفر الله وكل البيض
بل لا تقل وروى للنسل اللحم والبيض وروى ان الخلل والريث طعام الانبياء وروى
كان احب الصباغ جمع صنف بالكسر وهو ما يصطبغ به من الادمى يغير فيه
الحزن وكان امير المؤمنين عليه السلام يكثر اكلها وعن النبي صلى الله عليه وآله
نعم الادمى الخلل وما انفقرت فيه خل وروى انه لشدة الدهن ويريد في العقل
ويكره ويكثر الموه ويحى القلب وتقل رواب البطن ويشد الغم ويقطع شهوة
النساء والاصطباغ به ومن في بعض ما خل الخمر والمروى ادم يوسف عليه السلام
لما سكا الى دبره ونهى السجى اكل الحزن وحده فامره ان ياخذ الحزن ويجعل في
خايبه ويصب عليه الماء والملح وهو المروى وعن النبي صلى الله عليه وآله فانه كلوا
الزيت وادهنوا فانه من شجرة مباركة وعن الصادق عليه السلام الزيتون طير الراج
وزيد في الماء وما استشفى الناس عسل العسل وهو شفا كل داء والسكنجبين
من كل شئ ولا يضر شئ اكل السكر من عند النوم يزيل الوجع والسكارا
البارد وحيد للمريض والسكر يزيل البغمة والسن دواء مخصوصا في الصيف
دوى من بلغم الحنن لا يتبين وفي جوفه شئ من ومني عند الشئ واكل الثريد
ومدح النبي صلى الله عليه وآله اللبن وقال انه طعام المرسلين ولبن الشاة

السود احسن من لبن بقرة الخمل احسن من السود وروى ان اللبن بيت اللحم ويشد العصد
وعن ابي الحسن عليه السلام لما اذ الظهر اللبن الحليب والعسل وعن علي عليه السلام
البان البقر دواء وينفع اللدرب وعن رسول الله صلى الله عليه وآله عليكم بالثا
البقر فانها تحلط من البحر وعن ابي الحسن ع في الناضح الهالها صوم وعنه
الصادق ع نعم الطعام الارز يوسع الامعاء ويقطع البواسير وروى ان الحنن
بارك فيه سبعين نبيا وان جرد لوجع الظهر وعن امير المؤمنين عليه السلام كل
العرس بقا القلب وليس ع الدمنة وروى ان اكل الساقل الخ الساقن اي يحرق
فيهما الخ ويسمنهما ويند في الدماغ وتولد الدم الطرى وان اكله يقشر ويغ
المعدة وان اللوبيا يطرد الرياح المستطنة وان يطبخ الماش ذهاب الهنق
وروى ان النبي وعليه والحسين وذين العابدين والباقر والصادق والكاظم
عليهم الصلوة والسلام كانوا يحرقون التمر وان شيعتهم يحبون اللبن شبع وحي
ومرى وذهب البواسير وروى كل قره حسنة وهو الدواء الذي لا داء له ويكره
تقشير القره وروى ان العنب الرانق والرطب المشان والريمان الالميس من
فواكه الجنة وان اكل العنب الاسود يذهب الغم ويوكل العنب شئ وروى فاذى
امراؤها وروى شان نوكلان بالدين جميعا العنب والريمان والاصطباغ
باحدى وعشرين زمة حرا يدفع الامراض وهو يشد العصب وذهب الغيب
ويطيب النفس والبن شبة شئ نباتا الجنة وذهب الداء ولا يحتاج معه الى
دواء وهو يقطع البواسير وذهب المقرس والريمان سيد الفواكه وكان احب
الثمان الى النبي صلى الله عليه وآله مري الشبان وعجوى الحجاج وكل رمان
حبه من الجنة فلا يثارت الاكل فيها وتحافظ على جهاباسه واكله شدة

الاصطباغ

المعدة واكله يذهب وسوسة الشيطان وينير القلب ويدرج رمان سواد اكل
 رمان يوم الجمعة على الرق نور القلب اربعين صباحا والمانتان ثمانون
 والثلاث مائة وعشرون فلا وسوسة فلا عصب ودخان عوده حتى الهوام
 التفاح ينفع من السم والحصى والحم والبلغم وكله يقطع الرعاف وخصوصا
 سونقيد وسونقيد ينفع من السم والسفرجل ذكرى ويشجع ويصفى اللون ويحسن
 الولد ويذهب الغم وينظف اكله بالحكمة وما بعث الله نبيا الا ومعه رايحه
 السفرجل والكثيرى يحلو القلب ويدفع المعدة وخصوصا على الشبع والاجام
 يطفى الحماره ويكون الصفرا وايه يكون الدم ويسيل الماء ويؤكل الانج
 بعد الطعام وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يحبه التطل الى اترج الاضفر
 والعير تدفع المعدة واما من البواسير وتقوى الساقين وكان رسول
 الله صلى الله عليه وآله اكل الرطب بالبطيخ **وس** نذا يقول بغيرها سخيان
 لوني بالقل الاخضر على المائدة ناسيا بامير المؤمنين عليه السلام وسبع ودا
 من هذا امان من القويح ليلته وعلى كل ورقه قطره من الحبه فيوكل ولا تقص
 وهريز في الباه ويحسن الولد وفيه شفا من الف داء والبادروج تفتح السد
 ويشهى الطعام ويذهب السل وينظم الطعام وكان يحب امير المؤمنين ع
 والكراث ينفع من الطحال فيوكل ثلثه ايام ونطيب الكمه باكله ويطرد الراج
 ويقطع البواسير وهو امان من الجذام وكان امير المؤمنين ع ياكله بالخبز
 وعن النبي صلى الله عليه وآله عليكم بالكرفس فان طعام الياس والبسيع و
 يوشع وروى انه لو دث الحفظه يذكى القلب وينقى الحزن والجذام والبصر
 لا تقبله اشرف من الفريخ بالحاء المعجم وفتح الفاء وينقى القلب واطمأ قلبا السلام

والحمض

والحسن يصفى الدم والسحاب يزيد في العقل والجرجير يقبل بئى اميه وهو يدرموم
 والسلق ينفع الجذام والبسمام بكر الباه وعن الصادق عليه السلام دفع عن
 اليهود الجذام باكل السلق وقلع العروق وروى نعم القلبه السلق ميت شاطو
 القزروس وفيها شفا من الاوجاع كلها وشد العصب ويظهر الدم ويقلظ العظم
 والكماه من الامن وماؤها شفا من الاوجاع في العين والدم ياريد في العقل و
 الدماغ وكان لعجبا النبي صلى الله عليه وآله واصل الفجل يقطع البلغم وورق محمد
 البول والجرجير امان من القزنج والبواسير ودين على الجرجير والسليم البين المقله
 والبين الجرجير صحيح بعضهم بالمهملة لا غير يذهب الجذام وكان النبي صلى الله عليه
 وآله ياكل القبا بالخبز ويؤكل من اسفله فانه اعظم لبركته والبارنجان المشاب والخبز
 وينقى الداء ويصلح الطيعه والصل ينقى الجرجير وينهض البلغم ويشد الصلب
 يذهب الحمى ويطرد الوباء بالقص والدوا السعير على الرق يذهب الرطوبه ويجعل
 للمعدة حملا سكن الليم والتخلل يصلح اللثه ونطيب الفم ونهى عن التخلل اكرامان
 والاسر وغسل الفم بالسعد بضم العين بعد الطعام يذهب على الفم وينهض
 لرجع الانسان والماسيد الشرايفه الدنيا والآخرة وطعم الحنظل الجاه ويكره الاكثا
 منه وعدي شرب قنبر مصوب يستحق الصبر وروى عن شرب الماء فحاه وهو شبيه
 فخذ الله يفعل ذلك ثلثا وحبث له الحبه وروى اسم الله في المرات الثلثه فابتلاه
 وعن الصادق عليه السلام اذا شرب الهانج لانه لا انا وقال يا اما ان سار من زم وما
 الفرات بقرها ملك السلام وما من زم شفا لكل داء وهى دواء شربله وماء
 الميزاب يشفى المرض وماء الصا يدفع الا شمام ونهى عن البصر لقلبه تعالى يصيب
 به من يشاء وماء الفرات يصيب فيه بين ايام من الحبه وتخلل الولد بحبه

الجوز والغصن والريحان
 فانه يبيحون عرق الجذام وعن
 القلزم

١٠٩
 ١٠٨
 ١٠٧
 ١٠٦
 ١٠٥
 ١٠٤
 ١٠٣
 ١٠٢
 ١٠١
 ١٠٠
 ٩٩
 ٩٨
 ٩٧
 ٩٦
 ٩٥
 ٩٤
 ٩٣
 ٩٢
 ٩١
 ٩٠
 ٨٩
 ٨٨
 ٨٧
 ٨٦
 ٨٥
 ٨٤
 ٨٣
 ٨٢
 ٨١
 ٨٠
 ٧٩
 ٧٨
 ٧٧
 ٧٦
 ٧٥
 ٧٤
 ٧٣
 ٧٢
 ٧١
 ٧٠
 ٦٩
 ٦٨
 ٦٧
 ٦٦
 ٦٥
 ٦٤
 ٦٣
 ٦٢
 ٦١
 ٦٠
 ٥٩
 ٥٨
 ٥٧
 ٥٦
 ٥٥
 ٥٤
 ٥٣
 ٥٢
 ٥١
 ٥٠
 ٤٩
 ٤٨
 ٤٧
 ٤٦
 ٤٥
 ٤٤
 ٤٣
 ٤٢
 ٤١
 ٤٠
 ٣٩
 ٣٨
 ٣٧
 ٣٦
 ٣٥
 ٣٤
 ٣٣
 ٣٢
 ٣١
 ٣٠
 ٢٩
 ٢٨
 ٢٧
 ٢٦
 ٢٥
 ٢٤
 ٢٣
 ٢٢
 ٢١
 ٢٠
 ١٩
 ١٨
 ١٧
 ١٦
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

الى الولايع وعن الصادق ع تفحرت العيون من تحت الكعبه وما مل من
ميمتا القلب والاكل من مجازها وغسل الراس بطيها يذهب بالغيره و
لورث الدباث وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يعجل الشربة القويح
الشاي والشربة البدين افضل ومن شرب الماء وذكر الحسين ولمزق الله
كتاب الله له ما لم يوحى وحط عنه ما لم يلف سه ورفع له ما لم يلف
درجه وكان الحق ما لم يلف **داس** ملقط من طب الامير عليهم السلام
يتحبب الحجامه في الراس فان فيها شفاء من كل داء وتكره الحجامه في
الاربعا والسبت خرفا من الوضع الا ان يتبع به الدم اي يخرج فيخرج من
شاة وبقر آية الكرسي والتخيل لله ويصل على النبي والله صلى الله عليه وسلم
ودوى ان الدعا في الحجامه والنورة والحقة والقي ودوى داء الحكي
بصل الماء فان شق فليدخله في ماء بارد ومن اشتد وجعه فقل على
قدح فيه ماء الحمد اربعين مرة ثم يضعه عليه ويجعل الرض غده
مكثلا فيه بروقيا ولما سأل منه بده وبامره ان يدعوا له فيما كان
شاة الله تعالى ولا كمال بالاعدا كسولهم والميم عند النوم يذهب
القذى ويصفي المص وكل الحكة السوداء شفا من كل داء والحكم من الحما
المهملة المفتوحة والآله المهملة والميم المفتوحة شفا من سبعين داء
وهو يشجع الجبان ويطر الشيطان والسناد داء وكذا الحلبه والريج
الطيبه تشد الفضل ويزيد في الباه والنقيج افضل الازهار وقوة
القران والسواك والصيام يذهب النسيان ويجردن الفكر والدعا في حال
السجود ينيل الملل وروح الدين على المحدث ثم مسح على العله كذلك علم

رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وآله عليا عليه السلام الحكي اللهم جلدي الرفيق و
عظمي الدقيق واعوذ بك من ورة الحرق يا مملدكم بكر اليم ونفع العالمين
كنت انت بالله فلا تاكلي اللحم ولا تشرى الدم ولا تقري من القم واشقلى الى
من يزعم ان مع الله آفة اخرى فاشهد لا اله الا الله وحده لا شريك له
واشهد ان محمدا عبده ورسوله فقلها نفو في من ساعته وقال الصادق ع
ما فرغت اليه قط الا وجدته فقال عليه السلام بمره على الوجع ويقول
ثلاث الله الله الله وفي حقا لا شريك له شيئا اللهم انت لها وكل عظيم وقال
للا وجامع كلها بسوا الله وبالله كم من نعمه الله في غرق ساكن وغير ساكن على
عبد غير ساكن ياخذ بحجة باليد اليمى عقيب الصلوة المفروضة ويقول اللهم
فرج كربتي وعجل عاقبتى واكشف ضررتى ثلاث مرات ودوى احتساب الداء
ما احتل البدن الداء والتقصير في الطعام يصح البدن ومن كتم وجعا ثلثة
ايام من الناس وشكا الى الله عز وجل عوفي ومن اخذ السكر والزنا مع
الهلبلج استقبل الصيف ثلثة اشهر في كل شهر ثلثة ايام واقفه في كل جمعة له
مرض لا مرض الموت ودوى استحال الهلبلج الاسود في كل ثلثة ايام واقفه
في كل جمعة واقفه في كل شهر وفي الهلبلج شفا من سبعين داء والسعدون
اير المؤمنين عليه السلام وطين قبر الحسين عليه السلام شفا من كل داء
الاختحال بالاعند سراج العين وليكن ارجا في اليمين وثلاث في السار عند
النوم ويجوز المعالجة بالطيب الكافي وقدح العين عند قول الماء وهرق
اللبل يوى العشرة ويضى الوجه **كتاب احباب الاموات**
وعاش الارض ملك لا يارب له ولا عرض له الموت لم يصح لعينهم احياء ولا ابايهم

كتاب احباب الاموات

ولله غير فواهو الامام وكذا كل من ارض له يحجر عليها ملك او ملك
وباداه له سوا كان في بلاد الاسلام او بلاد الكفر ويعني الموات ما لا ينقطع
لعطن لما لا ينقطع الماء عنه ولا يستلزم عليه او استجاءه مع خار من
الاختصاص ويشترط في ملكه بالاحياء امور سبعة احدها اذن الامام على الظاهر
سرا كان قريبا من العريان او في غيبته الامام عليه السلام يكون الحيحي احي
بها ما دام قايما بغير ثمان ان تركت في التاثير فليزرها حياها على قول هذا اخص
الامام فله اقراره او التاثير وثانها ان يكون الحيحي مسلما فلو احيها الذي اذن
الامام ففي ملكه نظرين قوم اختصاص ذلك بالمسلمين والنظر في الحقيقة
في صحة اذن الامام له في الاحياء للتملك اذ اذن كذلك لم يكن بين القول
بملكه واليه ذهب الشيخ نجم الدين رحمه الله وثالثها وجود ما يحجز جبا عن
الموات فالتسكن بالحائط والسقف فحجر او عقد الخطية فبالحائط لا يشترط
نصب الباب فيها والزرع بعض الاشجار والتهيب فلا تنفع وسوق الماء او
اعتاد الفشا والشيخ ويحصل الاحياء ايضا بقطع المياه العاليه ولا يشترط
الحرج ولا الزرع ولا العرش على الاقرب نعم لو زرع او غرس مساوق الماء او
قطعه فهو احياء وكذا لا يشترط الحائط والمساواة في الزرع نعم يشترط ان يبين
الحجر بمن وشبهه وما الغرس فالظاهر يشترط احد الثلث يصير الى العرف ولو
فضل ذلك واقتصر كان تجحيل بغيره ولو لم يكن فلا يصح بغيره نعم يورث
عنه ويصح الصلح عليه ولو اهل الانعام فللمحاكم الزامه بالاحياء ورفع
يده فلو امتنع اذن لعينه وان اعتذر بشاغل اهل مده يرد عنه فيدأوى
احياءا احذف مده الامهال لم عليك ومليك بدها وعن الشيخ محي الدين

بن نما ان التجحيل احياء يمكن حمله على ارض ليس فيها استجاء ولا ما غالب
وتيقها العيون غالب فان ذلك قد عدا حيا وخصر ما عدا من لا يشترط
الحرج ولا الزرع والعرف لا ينما اشباع وهو معلول الملك فلو كان سببا لكان كفى
والحكم في هذا كله العرف لعدم نص الشرع على ذلك واللغة ولو نصب تحت شجرة
تحت من المباح فليس احياء بل بعيد الاول ويرابها ان لا يكون مملوكا مسلما او
معاهذ ولو سبق ملك واحد منهما لم يصح لاحياه نعم لو تعطلت الارض وجب
عليه احدا من امرين اما الاذن لعينه او الاشباع فلو امتنع فللمحاكم الاذن والملك
طسقا على المادون فلو تعذر الحكم فالظاهر حرج الاحياء مع الامتناع عن الامر
وعليه طسقا والحجر في حكم المملوك على ما تقدم ومجرد شئ تحت ملكا وفي منع
الغير من الاحياء ان لم يعلم وجود سبب الملك نعم لو علم اثبات اليد بغير سبب ملك
ولا من جبا ولو يرد لاجره واموات الشراك كوات الاسلام فلا يملك الموات
بالاستيلاء وان ذبح عند الكفار بل ولا يحصل له الاول ويرابها احتمال الملك
او الاول ويرش بل بالاستيلاء كما للاحياء او كما للحجير والاقرب المنع لان الاستيلاء
سببه تملك المباحات المنقولة او الارضين المعمورة والامر ان متفان هذا
ما لم يذبحه كوات المسلمين قطعها وخامسها ان لا يكون مشعرا للعبادة كمنه
ومعنى ولو كان يسيرا لا يمنع المتعبدين من الباب من احسن التاكيد وتعلق حق
الحاق كافر بها جواز الحق بنجم الدين لا يسيرا لثبات ملك احد وعدم الاضرار
بالحجير **قوله** على قوله رحمه الله لو عذر بعض الحاج لهذا الحيا وجوز دفعه
ثلاثة المنع طسقا لانها على الملك والحجر ان مطلقا جبا بين الحين والجواز
ان افق صبق المكان والحكايه وربما احتل على الوجهين الاخرين جبا حيا

قوله في الموات

الجميع اذ لا ضرر على المحرم وليس شيء وسادها ان لا يكون مما احماه النبي صلى الله عليه
 وآله والا امام عليه السلام صلى الله عليه وسلم في الصدقة والخزيرة فقد حرم رسول الله صلى الله
 عليه وآله النقيع بالنزول بحيل المهاجرين ولو حرم كل منهما حاجته جاز عندنا
 وليس لاحاد المسلمين الا في اسرارهم فلم يمنع الغير من رعي الكلالا الثابت فيها
 لو زالت المصلحة التي حماها العلى فالأقرب جواز الاحياء وفي احتياجه خروج عن
 المحي الى حكم الحاكم نظر من تعينه للشب وقد نال من جعل الى اصله من الاباح
 من انه ثبت المنع بالحكم فلا يزول بدونه ولا فرق بين حماه النبي والامام لان حماها
 بالنسبة الى الحكم الامام بالاجتهاد عندنا وهل للامام الثاني ان القاصحاه السا
 لمصلحة زائدة مع بقاء المصلحة المحي لها فيه وجهان من انما نصبت المحنة مستحقة
 كالمساجد وهو ذوالالملك في المساجد بخلاف المحسن فانه تابع المصلحة وقد يكون
 غيرها اصلح **درس** وسابعا الا يكون حريما العام فحرم الدار ومطرح زبانا
 كاستنها وصعب مياها ولو جها ومسلك الدخول والخروج اليها ومنها في صوب
 الباب والنظام لا اتفاق في الصوب بما يمكن فيه الصوف في حواجده والقرى هنا
 بنصايب الطريق نظر في التسمية ولو هم اختصا من التقدير بالطريق المقام فليس
 له المنع المحي عن كل المحنة التي صوب الباب وان افتقر الاول في السالك الى زواله
 حد من التضييق للمباح ولما ان يمنع من تقرب جابطه في المباح پر او ان يصير
 ان يجا طه او داره وحريم القرية مطرح القمامة والبراب والرمل وما خا الا بال
 وسر كمن الخيل والنازي ومصلح الصبيان ومسيل المياه وسر اعي المشابهة
 محظبا اهلها مما جرت العادة بوصفهم اليه وليس لهم المنع فيما جرت العادة
 والمحظب بحيث لا يطرأ الا نادا ولا المنع مما لا يضرهم مما يطرأ ولا يقدر حريم

مجنون

القرية

بالقرية من كل جانب ولا فرق بين قري المسلمين واهل الذمة في دين وحريم رب
 مطرح زبانه والمجا على حافته وحريم العين الف ذراع في الزخوة وحسنا في الصلبة
 فليس للغير استنباط عين اخرى فانزنيها على عمتها في العوض دينك وحريم العين
 بكر الطاراد بعون ذراع او مهي ما يلقى منها الا بال وشبهها وهو النافع للذراع
 ستون ذراعاً قال ابن الجيديد عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال حريم
 من الجاهلية خمسون ذراعاً والاسلامية خمسة وعشرون ذراعاً وفي صحيح حماد
 بن عثمان عن الصادق عليه السلام في العاد ياربوعون ذراعاً وروى الا يكون الى
 عطن الى الطريق فخمسة وعشرون وقال ابن الجيديد حريم من النافع ذراعاً عمتها
 النافع وحمل الرواية الستين على ان عمق البني ذلك وهذا الحريم مستحق تركا
 اليد والعين تحضه او مشرك بين المسلمين روى الصدوق ان حريم السجل بعون
 ذراعاً من كل ناحية وحريم المؤمن في الصيف باع وروى عظم الذراع وان حرم لم تحمله
 طول سعتها ولا حريم في الاملاك لتعارفها فلكل ان يصرف على كونهما جرت
 العادة وان تضرب صاحبها لا ضمان يقيق اساس جابطه وبره وبالوعدا بخلاف
 منزله وكان حذارا وقصارا وذراعاً وحريم الطريق في المباح سبعة اذرع على راسي
 مسمع والسكوني والقول بالخص صنف **قوله** لجعل المحور الطريق قل من
 سبع فللامام الزهراء السبع والمسلمون انما هو المحي ثانيا في مقابلة الاول ولو
 نادرها على السبع واستطرت فهل يجوز للغير ان يحد في الزاوية حد ثاني بنا او يحد
 الظاهر ذلك لان حريم الطريق باق الثاني الثاني لا فرق بين الطريق العام
 مما يخص اهل قري او قري من ذلك نعم لو احصر اهل الطريق فانفقوا على اختصاره
 او تعبيرة سكن الجواز والوجه المنع لا ينافي من امور غيرهم عليه ولو نادر الثالث

١٩٩
 ١٩٩
 ١٩٩

لا يزل حريم الطرف باستحواها واقتطاع الترويض عليها لانه متى وقع عوده نعم لم يستطع
 المتاد غير ما ودي ذلك الى الاعراض عنها بالكلية اسكن حيوانا حيا او لا حيوانا
 اذ كانتا خسر واسهل واثمنا ان لا تكون الموات قطعاً من النبي صلى الله عليه وآله
 او الامام كما افطع النبي صلى الله عليه وآله بل لا يكون للعقيق ولا قطع الزهر حصر
 فوسد بضم الحاء وهو عود حتى قام فرجاً بسوطه فقال اخلوه من حيث تخرج السوط
 اقطع الدود واطع دابل بن حجاز بن حمر بنوت وهذا الاقطاع غير ملك بل هو كالحجر في
 افادة الاختصاص قاسمها التملك فلو فعل اسباب الملك لم يفسد التملك فالظاهر ان
 لا يملك ويكره ان يخل من قصده وكناسا بل باحار كما لا مطيار ولا اختطاب ولا احشاش
 فلو تبع طيلاً حتى قتر فثبت به عليه لا بقصد التملك لم يملك ولو اكتفينا باثباته
 ملك وبعاق من فعل لا زودنيكم كما الجرد لانه الزود والتقيف مع النيا في البيت
 فعل فعل كما صارح الارض المزداحة فانه محقق لغير ذلك كما تزلزل عليه لاجل الخيل فيا تفتبر
 اليه بخلاف غير المحتمل ويكون وذا ان ذلك كذا ان صرح باللفظ وكما به ويضعف بان الاحتمال
 لا يرفع ويمنع استغناء الصريح عن الشبهة **قوله** روي انه اذا كان بيه ارض تلقاهما على يده
 وحده وبها هما الغيرة لا يعرفانه شيع فصر فيها وجعلها براديس على غير الغصير
 كما للفظه في ملك التصرف فيها بعد التعريف وقال بضمهم محيل انها كما شمع ابيد وجده
 مستأجره او مستأجرة وقد حدث فيها بناه عن من ضياع البناء والغرس لانه في انما التصرف
 فطلق عليه الاسم الشيخ في النهاية على الرواية **كتاب الممتلكات**
 وهي ثلثة المياه والمعادن والمناقع اما الماء فاحله الا باسحه وملك الاسوار في آثار
 او حوض وشبهه واستنبط جهاديين او اجماعهم من المباح على الاخرى ولو كانا
 جاعداً لم يكره على نبيه علمهم لا على نبيه حزمهم الا ان يكون تايماً للعلل ومخيراً للعمل

الوضو والغسل وتطهير الثياب منه عملاً بشاهد الحال الاسع النبي ولا يجوز الطهارة من
 الحنظل في الآثام وما يظن الكراهة فيه ولو لوغنية المحضر في العبد والنهر الى الماء فهو تحجير
 ولو ضاق ما النهر للملوك عن اربابهم منهم ما بالنهاية او بالاجل فيوضع حجره شقير
 او خشب عليه مستور في مكان مستور ويجعل فيها ثقب مستور على مهابهم بل يبيح
 منهم على حجر ولا ينظره الا باذن البايعين اذا كان الحويث تركا ولو اختل احداهم بالحويث
 من الجائنين وكان الحجر غير ضار بالنهر ولا باهلها لم يمنع منها ولو كان النهر جارا ليلينهم
 ومن عددهم فلم يمنع ولا يشترط في ملك النهر وما به المنتزع من المباح وجوز وما يصلح
 لسده وفحده خلافاً لابن الجنيده في سبل الوادي المباح والعين المباحة على الضياع
 فان كان من ذلك وشا سوارى من احيا ولا فان جهل فن في فوهه بضم الفاء وتشديد
 الواو فظان روع على الشراك وللشجر الى القدم وللخيل الى الساق ثم رسل الى الحجى ثانياً الى
 الذي على العود مع جهل السابق ولو لم يفصل عن صاحب النهر شي فلا يملك الاخر ذلك
 قضى النبي صلى الله عليه وآله في سبل وادي من بعد الرا او لا ثم الرا وهو المدين الشريف
 ولو ساءوا اثنا فصاعداً في القرب قسم بينهم فان ضاق بها باطلون فاسروا اقرع بينهم
 فان كان الماء لا يفضل عن احد منهم حتى يخرج بالقرعة نسبة نصيبه منه ولو تفاوتوا في
 قسم بينهم مجبها ولو احتاج النهر للملوك الى حفرة مستدين فضل الملاك نسبة الملك
 فيشرك الجميع في الخرج الى ان يثبي الى الاول ثم لا يشركهم كذا الثاني وما بعده ما
 سفينه لو احتاج الى صلاحه فضل الجميع ويجوز بيع الماء للملوك ولو فضل عن حاجته
 صاحبه ولكنه يكره وفقاً للقاضي والفاصلين وقال الشيخ في المبسوط والتجاذف في سار
 البير ان فضل عن شئ وجب قبله للشراب السائله وللماشية لا لسقى الزرع وهو قوله
 بن الجنيده قوله عليه السلام ان اس شركا في ثلثة الماء والنار والاكل لا يوجب حق من الماء

١٥٠

في جوار ويجعل على الكراهية في باج كبلادوننا وشاهده اذا كان محصورا امام البير
العين فلا الا ان يربط بالعلم والاقرب للصحة سوا كان منفردا او باعا ولو حفر في الارض
للملك فهو اول ما يمد به بقا على ما اذا تركه لاسل غيره الا شفاع بها فلو عاد الاول
بعد الاعراض بالاقربا لغيره وسيا ما العين في المباح والابا والمباح للميراث
والابا للمكادكا لغزات وحله والنيل الناس فيها شرع **درس** المعادن الظاهرة وهي
التي لا يحتاج في تخصيصها الى طلب كليا قوت والبرام والغير والقطط والمخ والكرب
والمرتبات والمجرا والحي وطين الغسل من سبق اليها فلو احدنا يدعى بها على
ولو سبق اثنان وجماعة وتعددت القسمة افرع ولا يملكها احدا بالاصيا ولا يصير
بالشجر ولا باقطاع السلطان والمعادن الباطنة كالذهب والفضة يملك الاصيا وهو
بلوغ نيلها وادونه فحجوزا قطعها فيخص بها وقبل ينبغي الانتصار في الاقطاع
على ما يقدر لقطع على عمله ولو اهماها الحجر كلف باخذ الامر بما الاتمام والتخليه
ولو احيا ارضها ما تافطه فيها معدن ملك وان كان من المعادن الظاهرة الا ان يكون
ظهوره سابقا على احيائه ولو كان الى جانب المصلحة ارض موات فاستحق فيها ايراس
ساق الماء اليه ملكه ومن ملك معدنا ملك حرمه وهو منتهى عروفه عاده وطرح
تراه وطريقه وصح الاستجار على حفرة تراه بها له عليه ويصح الاجاره على تنبع
العرف لا الاجاره للجها له ولو قال اعجل ذلك نصف حاصله لم يصح اجاره قيل ولا
حبا قبل له اجرة المثل ويجعل الصحة في الجملة له بنا على ان الجملة له التي لا يمنع
من التسليم للمرض غير ما فيه من الصحة ولو قال اعجل وما اجرته في ذلك قال الشيخ
لا يصح لانها هي المجرى له فالحج للمالك والاجر للعامل لا جعل لنفسه ويملك
مع جملة العامل بالحكم وقيل يكون ذلك باجحه للاخراج والتملك وان للمالك

الرجوع

الرجوع في العين مع بقائها ولو قال اعجل فيه بنفسك شهرا عليك الف فالشبه
البطالان للجها له وبعض على ان يحسن المعادن بالامام عليه السلام سوى كانت ظاهر
او باطنه فتوقف الاصاب على ان يرجح حصوره لا مع غيبته وقيل باختصاصه في الارض
المملوكة والاولى توقف فخرهم بان موات الارض للامام فان يزل من ملكها ملكها فانها
والمستحقون على ان المعادن للناس شرع اما الاصل الا باخذها ما ملكت فانها
للامام واما الاخر فمهم يرجع تخصيص المعادن بالخروج عن ملكه والكل ضعيف **درس**
في المنافع وهي المساجد والمشاهد والمدارس والربط والطرف ومقاعد الاسواق فمن
سبق الى مكان من المساجد والمشاهد فهو له فلو كان فارق بطل حقه لان رجلا باقيا ولا
فرق بين قيامه كحاجبه او غيرهما ولو تولا في اثنان وقد راجعتهما افرع وبقا على العباد
لبقعة معينة وبغيره وان كانا عتقا وجلبوسه للقدس او تدريس **درس** لو عفا المصلي ذنبا
صلا تراوا حدثت ففارق في اوليته بغيره اذا كان اللانعام نظير من اياها صلوه واحد
فلا يمنع من اتمامها من تبعه الحق للاستقرار والاولا قريبا ما لو فعل المنا في اللانعام
فهو وبغيره سواء لا مع بقا رجله **درس** والربط فالسابق للموت منها لا يخرج
بالاخراج ولا سزا حشره وان طالت المدة الا ان يشترط الواقف اذ يخرج عند
اثنائهم ويجعل في المدرسة واداء لقرا ان زجاج اذا تم غرضه من ذلك ويقوى الاحتيا
اذا ترك التسا على العلم والقرا وان لم يشترطها الواقف لان موضع المدرسة ذلك
اما الرباط فلا يرض فيه فديستهم فخير العلم فيه ولو فارق ساكن المدرسة والرباط
ففيه اوجز زوال حقه كالمسجد وبقاوه مطلقا لا تنبسطا لغيره سوى مجرى المالك
بقاؤه وان قصر المدة دون ما اذ اطلق التسا لا يصير المستحقين وبقاؤه وان
خرج لغيره كطلب ما يريد منهم وانما التسا له وبقاؤه وان بقي وجلبوا لاقرب

الرجوع في العين مع بقائها ولو قال اعجل فيه بنفسك شهرا عليك الف فالشبه

تفويض ذلك الى ما يراه الناظر صلاحا وما الطرف نفاذ بما في الاصل الاستطراق
ولا يمنع من الموقف فيها اذا لم يضرب الماده وكذا القول ولو كان البيع والشراء فليس للمالك
ان يخفى بالمر من وضع المجلس اذا كان له عنه مندوحة لثبوت الاشتراك بين المادى
القاعدان فارق وجهه باق فهو اسحق به والا فلا تغزير يفرق بماسكته قاله جماعة
ويحتمل بقاء حقه لان الظاهر للمفاد ان يعرف كما تلقيده وللعالمان نعم لو طالت العلاقة
دول حقه لان الاضرار الاستدالية ولما ان يحصل على نفسه بما لا يصر بالطارق وليس
له تسخير المكان ولا بقاء ذكر ولا غيرها فيه وكذا الحكم في تعادلا اسواق المباحه
دوى الصدوق عن علي عليه السلام من في المسلمين كسجدتم فمن سبق اليه كان في الحق
برالى الليل وهو حسن وليس للامام قطا عموما ولا ثبوت الاشباع على اذنه
اللقيطه كل صبي او صبية او مجنون ضايع لا كافل له وليس له لقطه او بنو او
اختلاف اسمه باعتبار حاله فانه فيه اولا ويلقطه اجبرا فلا لقطه بالبالغ العاقل
وفي القاطا حمير قول بالمنع لا متناعه عن الضبايع والا فرب المجوز لعدم استقلال الضايع
ولو كان له ادب وان علا دام وان تصاعدت او ملقط سابق اجبر على اخذه ولو
القطاه دفعه افرع والقتربك بينهما في الحصانة بعيد لا يندى ان كلنا الاستماع وان ثمانا
قطعا الفذ الطفل فشق عليه نعم يجوز لوزنك احد مما لا يخرج على الامر الاستبداد
وانما يحقق الفرع مع تساو بينهما في الصلاحه فيرجح المسلم على الكافر ولو كان الملقط
محكوما بكفره في احوال والمحرر على السيد والعدل على الفاسق على الاقرب ويشكل
ترجيح المومر على المومر والسيد على القروي والقروي على البدوي والقار على
المسافر ونظاها لعماله على المستور على العدل على الاقرب نظر الى مصلحة اللقط
في اثاره الاكمل نعم لا يقدم الغنى على المتوسط ولا ضبط المراتب لا يساوي الاثرة

على

على الرجل ولا بحيرة اللقيط وان كان يميز ولو علم كون اللقيط سرا وجب دفنه لا
وان كان كبرا وان تلفت من به او اتى بغيره فبطا فلا ضمان في الصغير والمجنون قبل ولا في
الكبير لان مال المجنون تلفه ونوع ايضا عن اخذ المراهق لانها كاصاله المشقة وسبق على
اللقيط من ماله وهو ما يؤخذ منه اوفى داره من هذا او على دابر بركها اوفى مهدا او
بناويز او يوقف على اللقطا او يوصي قسم يراعيه ويقتله الحاكم ولا يقضي بما قارب عمالا
بيله عليه ولا هو يحكم به الا ان يكون هذا الامارة قربة كالكاتبان العمل بما قارب
سحب في الاتفاق من ماله دون الحاكم الا ان يتذروا له من المال نفق عليه من بيت
المال فان لم يكن وجب على المسلمين الاتفاق عليه ما من الزكاة والحب ومن غيرها
وهو فرض كفاير على الاقرب وتوقف المحض هنا صنف فان تعدد نفق الملقط وجب مع
تعدد دفعه وادريس من الرجوع لتبرعه وهو بعيد وجوبه ولو كان اللقيط عبدا وتعددا استيفاء
النفق فيها يتبع فيها ولا يجوز بيعه بغير ذلك الا مع المصلحة فيعده الحاكم فلا فرق السيد
قبل البيع قبل لا يقبل لان اقراره في حق غيره وفي الميسر يقبل الاصاله محض اخذ السلم
ولا يفرق بينهما فيقول لا اريد الشئ وحيد ليس له المطالبة فبئس على التقديرين الا ان
يكره بعد ذلك ولو ادعى دفعه فصدق اللقيط المدعى فالاقرب القبول اذا كان هذا للتصدق
ولا عليك اللقيط المدعى بالترف وان كان صغيرا ويشتهى في الملقط البائع والعقل و
المحرر ولا اسلام ولو لقط الصبي والمجنون فلا حكم له ولذا لقط العبد فكذلك العدم
للصان الا ان باذن المولى فيتعلق به احكام لا لا تقاطع دفن العبد ثم لم يخف على الطفل
التلف بالابقاء ولو لم يوجد سوا العبد وجب التقاطه وان لم ياذن المولى فالكاتب
والمبعض كالفن لا استقلاله بالكسب واما الاسلام فهو شرط في التقاط المحكوم اسلامه
كلقطه اذا الاسلام او دار الحرب وفيها مسلم فيترفع من الكافر ولو انقلبه فيها احتفظا

كتاب
اللقط
باب
اللقط
١٩٩

لديه ومعنا من سبل الكافر عليه وكلام المحقق ليشير بالتوقف في ذلك وجهه ان الغرض
 الا مهم حضنا تنويز مرتبه وقد يحصل من الكافر وفي اعتبار عدلته قولان من ان الاصل
 مظهر الامانة ومن بعد الفاسق عنها فربما ادعى بقوله لا ولا قرب واولى منه بالحرمان
 المستور الذي لا يعرف بعدلته ولا فسق ولولا ان القاضي ساقته لمعرفه امانته فله ذلك
 بحيث لا يخفى الطهه الرقيب ولا يخاله الرقيب ولا يخاله في ذنبه وفي اشتراط كون خبره
 قارا قول حفظ النسبه من الضياع فيخرج من البدوى ويريد السفره على هذا يضعف
 انراعه من مريد السفر اذا كان عدلا ولوله لو جازع بما لو شفع فلما وكذا كان الحق
 لواحد منهما وفي اشتراط رده نظر من ان السفر له سبله الامانة ومن ان رده العاينه
 الشرع على ماله فلي الطفل وماله اولى بالمنع وهو الاقرب لان التقاط ايمان شرعي
 والشرع لم يامن به ولا يشترط في الملقط الضيق في يد الفقير لا يدفعه ليد عليه ويجب
 الالتقاط على الاصح لانه تعاون ودفع من وقال المحقق يستحق عسك بالاصل وحمل الآجر
 وحسب وقعا ولو على البر والتفريق على الذنب وهو بعيد اذا خيف عليه الثالث وجهه
 فرض كفايه فلو تذكر اهل ذلك البلد يحق لهم اجمع الاثم ويستحق الاشهاد بعد اخذه وتأييده
 فيما سب الفاسق وحضروا المعصوم فعلا لا دعابة وقد **دس** في احكام الملقط وفيه مسائل
 يحسب حضانه بالمعروف وهو اقيام تهريده على وجه المصلحة نفسه او زوجا صغيرا
 والاولى فذكره خارجا من البدل القرى ومن القرى الى البادية لضيق المعيشه في ذلك الاضافه
 الى ما قرره بما لا ندر حفظ النسبه والمير لدا وانرا ثابته لاحتاج الملقط الى الامانة
 بالمسلمين في الاتفاق عليه دفع امره الى الحاكم لتبين من يراه اذا التزم بغيره والقرع
 انما اشكى من التخصيص ولا يرجع لمن عين عليه الاتفاق لانه لو بدى فضاوريا اخفى
 ذلك جميعا بين صلح في الحال وحفظ مال الغير في المال وقد دللنا الى الشرح في المبحث

ويجوز

ويجوز على قول المحقق باستصحاب الرجوع ولو بدى ان منعه في المحضه يرجع اليه انا
 اليسر ولو قلنا بالرجوع فحاله ميت المال او مال المفق عليه ايما سبق اخذ منه الثالثه
 لو تنازع الملقط والملقط بعد بلوغه في الاتفاق حلف الملقط في اصله وقد العرف
 ولو تنازعا في التسليم بالرحلف الملقط مع عدم البين ولو تنازعا في تلف حلف الملقط
 وكذا في التفريط والتدري الرابع حكم الملقط في الاسلام تابع للمالك امره ولو بلغ عتق
 عن نفسه بالكفر لم يحكم به تدري على الاقرب باضعف تبعية الدار بخلاف من نزع ابوابه
 اخذ بها في الاسلام ثم اعترف بالكفر بعد بلوغه فانه من سوا المخلق حال الاسلام و
 تجد اسلام احدا من بعد علوفه وبما في جند بين الاول بانحر من المسلم في الاول
 فيكون مسلما في الكفر بصيرته ما بخلاف الثاني فانما حكم اسلامه بعد الاستقلال
 اقوى من النزع لانه المخلق من ما كانا فانا الغريب بالكفر لا يكون من ماله فانا انزقاني
 قبول التوبه وعدمها والذي دعاه الصدوق عن علي عليه السلام لا بجر الولد ذلك
 الاسلام فمن ادله من ولده دعي الى الاسلام فان باقتل وهذا نص في الباب الخامس
 المرويات بالاسلام ما ينفذ فيه حكم الاسلام فلا يكون بما كافر الا ما هذا فليقطر امر
 مسلم وحكم فالكفر التي ينفذ فيها احكام الاسلام كذلك اذا كانت فيها مسلم ولو احدا
 واما ما ركب المسلمين فاستولى عليها الكفار فان علم فيها مسلم فهي كمال الاسلام ولا
 فلا تجوز كون السلم فيها تخفيا غير كما في اسلام الملقط واما دار الكفر فهي ما ينفذ
 فيها احكام الكفار فلا يمكن فيها مسلم الا مسالما ولعلها يمكن كفه ووجهه لا ان يكون
 فيها مسلم ولو باجرا اذا كان مقبولا وكذا ان سبوا ويحبوسا ولا يكون الممانه من المسلمين
 السوايه لواقام كافر البنيه ثبوت ثبت وكذا لا نفر بدعواه ولا بنيه في ثبوت كفه
 بن يكتسب وجهه الثاني قول الملبوط بغير كفه مع البنيه لا مع مجرد الدعوى لان البنيه

١٩٩
 ١٩٩
 ١٩٩

غير كلاً ولا تأمل أحياها وهذا ضرورة الدابة ولم يشترط الجهد ولكن ظاهر الخبر ذلك
 أما الحمار فقل يجوز أخذه مطلقاً لعدم امتناع من الذنب وعدم صبره عن الماء المحقق
 منع من أخذه ما إن شاء فحيز أخذه في الفلاة لعدم امتناعه مني كالتألف فحيز الأخذ
 من التملك فيضمن وقيل لا ضمان ومن احتفظها ما أنزله من الدفع إلى الحاكم ولا ضمان
 فيها إنما الحاكم يحفظها أو يبيعها وهل يلحق بها ضمان الحيوان نص عليه في المبسوط ونقص
 فيه المحقق نظر إلى مورد النص ولو اتفق لم يرجع به عند الشيخ وهل يجب تعريضها سنة
 قولي الفاضل عدمه لقوله صلى الله عليه وآله في النكاح لا خيل ولا ذئب ولو كان التعريض
 ولو أخذه الشاه من العيران احتبسها ثلثه أيام فإن لم يظهر مالكها باعها وقصد في ثمنها
 وقصر إن لم يرض المالك على الأقوى وهل له غلها مع الضمان جوده ابن إدريس عليه
 اتفاقاً وما يفرع من كون ما أنزله كذا ثمنها ولو اتفق عليها لم يرجع عند الشيخ وهل يلحق
 بها غيره قال في المبسوط ما كان في العيران وما اتصل به على نصف فرج من الحيوان
 يجوز أخذه مشاعاً ولا يوجب الأخذ من الاتفاق قطوعاً والدفع إلى الحاكم وليس له أكلها
 وسع الفاضل من اخذ ما في العيران عد الشاه إلا أن يخاف عليه النهب والتلف وقال
 في النهاية إذا اخذ شيئاً يحتاج إلى النفقة رفع جفزه إلى السلطان لينفق عليه من ثمن المالك
 فإن تعدد انفق ورجع وإن كان لفظه من أو ذواته كان بائناً ما اتفق ولا يكون
 إدريس جوعه إذا كان النفقة في الحول انتهى عنه وجوده الفاضل أن الرجوع ولو جبا
 المقاصه ولا يجوز النقل المشع بعدوه كالأب والابن ولو كانت في العيران أو
 العيران إلا أن يخاف ضياعها فالأقرب بالحول لأن الغرض حفظها لما أكلها لا حفظها
 في نفسها ولا لما ساجد القتل إلا أن لا يملكها في نفسها حيث كانت يوجب
 الاحتمال في الضوال المشهورة كالابل وغيرها وجوز الفاضل التقاط ذلك كله من غير حفظ

ومر

وجاز الأخذ لما فيه من ذلك على الأخذ بنية التملك وفي المبسوط جعل الأخذ للحفظ من
 وضائفة لا حكمه وعلى الجواز الظاهر لا يرجع بالفقد إذ أدى الرجوع وقصد الحاكم وج
 الأقرب وجوب تعريضه سنة وجوز التملك بعده وهو ظاهر ابن إدريس والمحقق ولم
 اتفق على قول بالبيع من التعريف والملك وعلى هذا جواز الأخذ إذا كان بنية التعريف
 والملك بعد الحول ومجزم إذا كان بنية التملك في الحال وعن علي عليه السلام في وجد
 الضالة إذا فرى الأخذ أخذ الحبل ففقت ضفتها لا أن لا ضمان عليه وفيه دليل على
 جواز أخذها وقال الفاضل يجوز أخذ الأبقار من جوده ولا ضمان فيه خلافاً لا يضمن
 لو تلف بغير تعريض وضع من تملكه بعد التعريف لا يضمن نفسه لضوال الأبل وفيه
 اشعار بعدم جواز ذلك الضالة وهو حسن في موضع المنع من أخذها وجوز المحقق التقاط
 كلب الصيد ويعرف سنة ثم يملكه إن شاء ويضمن وفي المبسوط حكم بالتعريف والملك
 ولو صرح بجواز التقاطه ويمكن التفصيل بخلافه وعدمه فيجوز في الأول دون
 الثاني لا متناعه **درس** في التقاط الأموال لا يجوز التقاط ما يحفظ نفسه كالحمار
 الأروحية والحجائب العظيمة والعقد والكبرة والسفن المروطة قاله الفاضل لأنها كالابل
 التي تمشي بنفسها بل الأولى قال ولو كانت الفينة سايرة غير ملاح جاز التقاطها وأخذ
 اللفظة في صورة الجواز كونه إلا أن يخاف تلفها أو تلفها من يتلفها فلا كراهية في
 حكم الحيوان كذلك وقال الشيخ إن كان مينا روى في العيران والناس غير مينا استحب
 له أخذها وقال ابن الحيند لو أخذها حفظها لصاحبها عن أخذها ما أنزله بجوته له
 أن يجرى بظاهر الشيخين التحريم لما روى عن علي عليه السلام يأكله واللفظة فأنما ضالة
 المؤمن روى من حريق النار عن الباقر ع لا يأخذ الضالة إلا الضالون فلو أن روى
 أنه لم يعرفها وعليه تحمل الرواية الأولى وفيها كراهية فيما نقل فثبت كونه منقصة

بها
 ١٩٩
 ١٩٩

كأصا والورق والسطح والحبل والعقال وفي التعلين والأداة والسطح وقبل الخمر
الثلاثة ما يتردد الرخص عن الصادق عليه السلام لا تمسه وهو قول الحاشي نفاها
الصدوقين وكذا الخلاف في لفظها المحرم لكن أهية قريباً ما لبثت درهما ولو نقصت عند
حلها وهما ملكك كما يملك في الحال على الأقرب كذا ما يوجد في أرض لا مال لها
خبر ما إذا لها وإن تجاوز الدار فهو قديم في طينها أو الإسلام ولا واجب تعريفه
محمد بن مسلم مطلقه حيث قال وإن كانت خربة فانت استحق بما وجدت ويحكم حرمها
على الاستحقاق بعد التعريف فيما عليه أثر الإسلام وباقى اللقطات إذا لم يكن الدينار
جاءت لقطاته بنية التعريف حولاً فإذا مضى تخير بين التملك والصدقة فيضرب فيها بين
الأبقا ما نزهنا في تخريمها ولو أخذ قد الدائم من المحرم عرفة سنة وتخير بين الصدقة
والأمانة وفي الضمان لو كره المال الصدقة خلاف سبق الحج ولا فرق بين الدينار والطلستر
وغيره وقال الصدوق إن لوجود في الحرم ديناراً مطلقاً فهو له بلا تعريف ولا يتردد إن
ولابن المحتاج وغيره من الجيد إذا احتاج إليها صدق بثلثها وكان الثلثان في ذمته
لو أن يتردد في الروايات يجوزتان وإباح سداد ابن حمزة قد الدائم من اللقطات والأشهر
النوع ولو وجد في داره صدقة شيئاً لا يعرفه فهو له إلا أن يصرف فيما غيره فلقطه
وكل عين لا بقاها كالأطعم فانه تخير من دفعها إلى الحاكم وتفقيرها على نفسه ثم
يعرفها ولو افتقر فقارها إلى مؤنة كالأفكاهه تخير الواحد بين الدفع إلى الحاكم وبين
نواله بنفسه ولا ضمان في اللقطه مدة الحول ولا بعده ما لم ينفذ ولو التملك ما
قبل يملكها بعد الحول فيمنه ولا اختيار فيمن وفي ظاهرها ما يروى والمقتضه وحسنه
الصدوقين وابن دريس ناقلان في الإجماع وفي الخلاف من أن يملكه واللفظ فيقول قد
استخرجت تملكها وفي المبسوط يكفي أنه والروايات محتملة للقولين وإن كان الملك بغير

استيارة

اختياره أشهر وتظهر الغايه في اختيار الصدقة وإنما المتجدد والجواب في الحول والضمائم
ثم يملكها بعض بنية ذمته وبغير عرض ثم يتجدد على المال كما في الروايات احتمال
الأميرين والأقرب الأول يلحق بباير الدين **مس** التعريف واجب وإن في الحفظ
وفي المبسوط لا يجب إلا إذا نرى التملك ويشكل إن التملك بغير واجب فكيف يجب عليه
كما يملك قبل الحول إجماعاً قري أو لا نعم بضم النية ولا يعود أمانته لو دمج إلى نية الأمانة
وأمانته لها ردون الليل ويجب أن يكون عقيبه لا لقطات إن لم يكن ينبغي إكراهه
أولاً ثم يحرم إقلال ما بعده وقله دفعه في الأسبوع وينبغي أن يعرف كل يوم سره
مرتبة من الأسبوع الأول ثم في الأسبوع مرة ثم في الشهر مرة والاضابطان يتابع منها
بحيث لا ينشأ الاتصال التتالي يتلوه ولكن الغناء والعشي عند اجتماع الناس في
الجمع والأعياد والأسواق والربا والمشاهد وليكن في موضع الالتقاط عروفي
سفره ولتقل من ضاع له شيء وإن قال ذهباً أو فضة جاز له أن يتولاها بنفسه
نأية ولا حرج عليه وإن قصد الأمانة ولو استقر التعريف عن الالتقاطاً بقاها الحول
من حين التعريف وله التملك بعده على الأقوى ولا ضمان بالآخر إن كان الضرورة
وإن كان لها فففيه وجهان أقربهما عدم الضمان ولو كانت اللقطه عرق الوارث
ولو كان في الأثاث بغيره ولو كان بعد الحول وقبل نية التملك تلك الوارث ثأراً
ثم إذا ادعاهما مدع كلف البينة أو الشاهد البين ولا يكفي الأوصاف الحقيقية في
الوجوب نعم يجوز الدفع بها إذا ظن صدقة لقطته في الوصف وإن حان عدلانه
ومنه بن دريس لو جوب حقه ما حتى يصل إلى المال كما والوصف ليس بأكراً
فصل الأول لو دفعها ثم ظهر مدع بينه انزعفت من الوصف فان تعذر دفع المدفع
لدى البينة وكذا الرجوع إذا لم يقر له بالملك ولذا لا الرجوع على الوصف

حفظاً

٥٩٩

اجتمعا فلا يرجع على الملتقط سواء تلفت في يده او لا ولو فيها بينه ثم قام بها آخر
 بينه ورجع احد ما بالعدا لهما اكثر مني له وان تساوبا فالقرعة وكذا لو قاما بها
 ابتداء او اخيرا فالتقرعة لثاني انزعهما من الاول وان تلفت يدها ولا شيء على
 الملتقطان كان دفعها بحكم الحاكم ولا ضمن اما لو دفع عوضها الى الاول ثم رجعت
 بينه الثاني فانه يرجع على الملتقط لا على الاول ثم يرجع الملتقط على الاول وان
 اعترف به بالملك لمكان البينة ثبت فساد الحكم ولو اعترف له بالملك لا لاجل
 البينة لم يرجع عليه لا اعترافه بالظلم من الثاني وهل يمين على المتكاد دفع العين
 مع ثبوت المال ولا يخير بينهما وبين بطلانها مثلا او قيمة قد يظهر من الرابطة بكتكلم
 القديما الاول والا قرب الثاني ولو عاتب ضمن اذنها ويحب قبوله معها على
 الاول وعلى الثاني انهم على الاقرب والزيادة المتصلة للمالك فان فصله الملتقط
 اما الزيادة في الحول فبايديه العين ولو دفع اللقطة الى الحاكم فباعتها ولم يظهر للمالك
 عرض الثمن على الملتقط ليملك ويصرف **درس** لنظر المالك في اللقطة المباحة
 لما دون الدد منها قرب وجوب الرد عليه مع بقاء العين ومع التلف نظر من ان
 تصرف شرعي فلا يتعقب ضمان ومن ظمروا الاستحقاق وهو ظاهر من الجحد
 حيث وجب ضمان العقال والود والشطاط مع التلف لو ظهر للمالك واختاره
 الفاضل وقال بن ادريس لا يضمن ما ينقص عن الدين وان ظهر للمالك واختاره
 رده عليه فنبه في المختلف الى الشافعي ويمكن حمل كلامه على اشغال الضمان
 مع تلف العين وجوب الرد مع بقاء ما ومن وجده عرض ثابرا ومدا ساهل عليه
 اخذوا الامع القرينة العامة على ان صاحبها هو اخذ ثابرا ومن ادون وانحيا للشتمين
 ومع عدم القرينة في لفظه والفظه دار الحول اذا كان فيها مسلم كبرها ولا في الجحد

من غير تعريف وروي الكلي عن الصادق عليه السلام فمن اشترى من الملتقط بعد
 التعريف حمله جارية حجازية فوجدها ابنته ليس له لا ردا عنه وليس له الثمن في
 موافقه للاصل لان الملتقط ملك بعد الحول فقد اشترى بما له لنفسه وفي النهاية لا
 يلزمه اخذها وان اجاز شراها عقت ولم يميز كون الشراء بعد التعريف او قبله وبشكل
 بانها بعد التعريف والتملك ملك للملتقط فلا يؤثر الاجازة وانما عدي بن ادريس في صحة
 الاجازة بناء على بطلان عقد الفضول نعم لو اشترى ما بين المالك قبل الحول او بعده
 ولما قبلت قلنا لا يملك فمرا وجه كلام الشيخ ولا فرق في البينة فملك الملتقط من
 الاثمان والعروض ولا بين الغني والفقير لا يجوز التقاط السبل وقت الحصاد الا
 باذن المالك صريح او محوى او عراضه عنه وكذا ما يعرض عنه من بقايا الثمار وهل
 للمالك ان يتراعده بعد الاعراض يحتمل ذلك لانه ليس بلغ من الهبة التي يجوز الرجوع فيها
 نعم لو تلفت العين فلا ضمان ويجوز التقاط المال لكل من له عليه الكسب من صبي
 ومجنون وكافر فاسق الا في لفظه المحرم فحرام على الاربعه لانها اما من محضو يتي الى
 التعريف عن المولى عليه ثم يقبل الاخطا بعد الحول وفي جملتها التقاط العبد دون السيد
 نظرا من رواية ابن خزيمة لا يعرض لها المملوك وهو خير من الجحد ومن اهله الكسب
 وهو ظاهر جماعة ومصرح اخرين وبشكل على الاشغال الالتقاط فيبقى المملوك والى
 منه بالجواز الكاتب ويتولى المولى التعريف ان ذن فيها اورد في باريه حكمها
 ولا ضمان على السيد ان كان العبد مينا والضمن السيد يصح تركه في يده عند
 الشيخ وقبل الاضمان للشك في وجوب حفظ مال الغير خصوصا مع وجوده في حوزة
 نعم لو كان غير مينا او مينا السيد ولو ملكها العبد صح على القول بملكه الا ان كان
 للسيد ملكها ولو اتفعا العبد ضمن اذا عتق ولو عتق ويده لفظه للمولى اثرها

٤٩٩
 ١٩١٢
 ٥

منه لا يملك كسبه عند الشيخ والفاضل في التذكرة وقال في غيرها السيد اخذها ان
عقود الجمل لا قبله لا هنا لانها كساب وهذا مخالفا لفتاوى على انها كسب
حين اخذ نعم لو قلنا بعدم جواز التقاطه لم يكن للسيد اخذها مطلقا لانها قبل
عقودها للفاه وبعد بصير في رصاحه للفاظ فيكون المعنى اولي بهامن السيد
فيه فوه اما الفظه المحرم فجاز اخذها للسيد لانها ما نزلنا الفاضل لانعام فيه خلا
والمبعض اذا التقط في ذوبه نفسه صحيح قطعا ويملك بعد التعريف وان وافق وقت التملك
لوبي السيد لان العترة في حصول السبب تحيذان قلنا الملك القهري امكن تأخر
هنا الى توبته ولا يحجب اللفاظ وان خيف الصاع وثق من نفسه بعدم الحيانه
ولو علم الحما حر من ولو خاف كره وكنايا كذا الكراهية في حق الفاس ولا يملك الحكم
اليه مشر فاعلى الاقرب ويستحب الاثبات عليها ويعرف الشهود بعض الاوصاف
كالمده والوقا والوكا والعقاص وليكونا عدلين فصاعدا ليزه نفسه عن الطمع
فيها ويمنع وارث من التصرف لومات وغرمها ولو فليس ولا يعمد جميع الاوصاف حذرا
من مواطاة الشهود مدعيها ولا يبرأ باللفظه الى موضعها بل الى المال الشار من تمام
او الحما كذا **كتاب الجماله** وهي انه ما يحتمل على عمل وشرع صنفه داله
على الاذن في عمل بعض لا يشترط فيها العلم ولا يقين الماذون مثل من رد عدي فله
كزي وكما يجوز مع الجماله يجوز مع العلم مثل من خط هذا التوب فله كذا فلو
داه خطه من غير ان يداشي له في الشهود وان كان معروفا بذا الصول وكلام النماير
والمقننه والوسيله مشعرا استحقاق من دال بقا واصاله من غير شرط لولا يسمع
عن الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله جعل في الابن دينا اذا وجد
في مصره وفي غير مصره اربع دنانير فاشترى على الاول جعل الشيخ في المبتلى الطبر

بالنسبة

بالنسبة الى المنع على الافضل لا الوجوب نعم لولم يذكر عرضا ومن بالرد فالاولى
العمل بالمقدور في الرواية والحق الشيخان بالغير قال المفيد ذلك ثبت اللب جمل
فقد لا يار عشرة دنانير وفاق بنا وليس على ذلك مع ترك اشتراط المال وعدم تعدي
العرض ونسب القابل بالاستحقاق لا مع اسر المال الى الخطا ويكفي الايجاب مع
العمل في استحقاق الجمل وان لم يقبل العامل لفظا ولم يجعل له احد في غيره فلا شيء
للغير ولولدها من لم يسمع الضميمة بقصد العرض فالاقرب بالاستحقاق اذا كانت الضميمة
يشمله مثل من رد عدي فله كذا ولو قال من استوفى ديني على المسلم فله كذا اليمين
الذي يدخل في رد الدين المسلم لان السبل هنا صنف لان يكون الجمل عند مسلم
او صحفا ويمكن الدخول في ثلث له فيها او يحتمل اجرة المثل ولولده الصبي الميز وانما
استحقاق في المحزون وغير المميز جهان من عدم بحق القصد ورفع العمل وبشرط كون
العمل محلا مقصودا وبغير واجب على العامل فلو جعل على الزنا او ذنبا البير فيه ان
على الصلوة الى اجبه لنا يجوز الجمع في الجماله من المدة والعمل مثل من رد عدي من
في شهر بخلاف الاجاره وكما يجوز من رد عدي واسى ويستحب رداهما كان اذا عين
الجمل يشترط كونه مائلك فلو جعل خرا او حرا بطل الجمل والاجرة على العامل الا ان
يترجم الملك ولو جعل الذي يشترط خرا فان اسلم احدهما قبل القبض فالقصد على قوله
ولو جعل ما لا يقع عليه المعاوضة كحجر حنطه او زينة في استحقاق المعين او عده
استحقاق شيء وجهان ولو قلنا العرض مستحقا فاجرة المثل ويحتمل مثله او فقه كذا
طالحه ولكان مجهولا فاجرة المثل قولا واحدا ولولم ينع الجماله التسليم كمثل عبد
المجهول قبل بيعه ولو كان معلوما لاولى بالصحة لان ينع الاستحجار على الاوضاع
مجرد من الرضخ بعد الفصال ولو جعل المرد من مائة فرد من بعضها استحق بالنسبة

١٦٩٩

لو جعل المرء من ليدفد من غيره استحق ان يدخل في عمله والا فلا وليس للعامل ان يكل
الامع الاذن وله الاستعانة بغيره فله العرض ولو قصد المعين التبرع على المال
فلم يحصل له ما قابل عمله ولو قصد العرض لنفسه فلا دعوى له وقطع الفاضل باستحقاق
الفاضل الجميع لحصوله عن المال وكذا لو عمل المال معه وفي البسط اذا جاز
العامل وبغيره فله ما عمل نصف الجمل والآخر نصف اجرة المثل ولو قال من يدعبدى
بصفة العموم فكل واحد اخر واستاجر على رده ففي استحقاقه الجمل نظير الجمل
يجرى التوكيل في المباهات من محل الاطلاق على المباشرة ولو جعل دينا لمن رده
فذه اكثر من واحد فهو لهم على رؤسهم ولو لم يبين فلهما اجرة المثل كل ذلك على ما
فلمعين حصته منه والباقيين حصتهم من اجرة المثل والجماع له جاز من طرف العامل
مطلقا ومن طرف المال له ما يلتحق بالعامل فان تلبس في جاز فيما استحق نصيبه
الجميع ولو لم يعلم بالجميع فله الجميع ولو جعل على الرء من مكان فابغى اليه ولم يرفلا
شي وكذا مات قبل الراد ومات العبد في يده ولو جعل على خياطه ثوب فخط بعضه
احتل وجوب حصته ويقوى الاحتال لو مات او شغل فقام وليس للعامل جليس
العبد لتسلم العرض لان الاستحقاق بالتسليم فلا يتقدم عليه والعامل امين وجبر
السكر في غيابة عن على عليه التسليم وقال الفاضل له انما فيه على شيء والنظر يقضي
كونه اسبا وعلف الدابة وفقه العبد على المال على الاقرى ولو تنازعنا في القرض
والتعدي حلف العامل ولو تنازعنا في السعي لتحصيله او في ذكر الجمل فالدعاء العام
او في تعيين العبد الجمل عليه او للبلد الماذون فيه حلف المال ولو تنازعنا في
قد الجمل قال بن نما يحلف المال وثبت مدعا وهي قوى كالا حازه لا الصالح
الزاد واتفاقنا على العقد الشخص الاجرة المينة وانحصارها في دعوى ما اذا حلف

المالك على نفق دعوى العامل ثبت مدعا مدعا لنفسه المحضر وقال الفاضل ان اذا
حلف فاجرة المثل الا ان يزد على ما ادعاه العامل او ينقص عما ادعاه الجامل ويحلف
الخالف ولو تنازعنا في حبسه فالحالف اخرى ولو جعل الجماع على عمل يصدر من كل
واحد كصدور من الجميع استحق كل واحد تمام الجمل كقرضه من دخل داره فله دينار
بجملان غيره كذا العبد فان لهم جملا واحدا والله الموفق **كتاب الغصب**
وتحرره على واجمعي وكنا في وسعي في الله تعالى ولا تاكلوا من اموالكم بينكم بالباطل
وبل اللطيفين ان الذين ياكلون اموال النيام ظل او قال النبي صلى الله عليه وآله وداكم
واموالكم عليكم حرام لا يحول دم امر مسلم ولا ماله الا بطيبه نفسه ولا يحل مال امر
مسلم الا عن طيب نفس لا اخذ من احدكم متاع اخيه جارا ولا لاعبا وهو المستفلا
باثبات بالغاصب فالرصد من العقور على بساطه او من ارسل راتبه امره ساله فالتق
الثقل فلا ضمان والفاضل وجبر الضمان وان لم يمس عصابة او لم يمتعه من متاع
في السوق ففقت قيمته لم يضمن قطعا ولو سكن مع مالك الدار قبل ان يمتنع فغاصب للضعف
عينا وقيمة لا استقلال له بخلاف النصف الذي يد المال ولو يد بقول الدابة وجازا
راكما فلا استقلال الا مع ضعفه عن المقاومة ويحقق غصب العقاب برفع المال
اثبات يده وكذا لو ائتم يده عليه في عبيته المال ولو اسكن غيره فيه جاهلا فاس
غاصب لان يد الماسن كيد الماسن ليس بغاصب لان ضمن لنفسه وكذا لو سكن دار
غيره غلطا وليس في خطأ فانه ضمن وان لم يكن غاصبا ولو قرض الغاصب بائنا مستلذا
على مال الغير يرضحق كذا غاصب ولو سكن الضيف مع المالك الغنى فيرضحق المظنعة
وفي كونه غاصبا الوجهان وكذا لو دفع ما عاين يدى المالك ككاتبه فان قصد
الغصب فهو غاصب وان قصد النظر اليه ففي كونه غاصبا الوجهان وقولنا ان يخرج به

١٩٩
١٩٩
١٩٩

ما ليس يقال كالحرقا نرا لا يحقق فيه العصبية فلا يضمن الا ان يكون صغيرا ويجوز ان ينفذ
 بسبب كل في الحجة ووقع الحجاب فانه يضمن في احد قولنا الشيخ وهو قري ولما ثبت به
 على مسجد اورباط او مدرسه لا على وجه التلب ونوع المستحق فالظاهر ضمان العين و
 المنفعة لانزله منزلة المالك والمنفعة ولو اجره داره ثم استولى عليها كان غاصبا للنفقة
 ويخرج منفعه البضيع سواء كان نحوه او مملوكا فانه لا يضمن بغير التقويت الا في مثل الضاع
 والتهار به بالطلاق على وجهه سلف وضاقة المال الى الغير يخرج به مال نفسه فانه لو
 اثبت به على مال نفسه عندنا كما لو هرب من يد الراهن فليس بغاصب الا ان ينزل المحققا
 من منزله المال مع انه لو تلف بعد التقدي ضمن قيمته او مثله يكون وهذا القيد
 بالعدول يخرج به اثبات الممن والوفى والموكل والستاجر وشبهه ايدهم على مال
 الراهن والموكل والمولى عليه والمخرج ثم اسباب الضمان غير محصورة في العصب فان
 المباشرة فوجبا الضمان وبى اتحاد عمله التلف كالاكل والاسواق والقتل والانلاف
 وكذلك السبب معضل لمنزوم العله كخفر البير ولو اجمع المباشرة السبب فالحمل على
 المباشرة لا مع ضعفه بالاكراه والعزود كمن قد طعم ما الى العزود فأكله تقرا الضمان
 على العاين فان ضمن المباشرة رجع عليه ويضمن لو فتح اسرق فسال
 ما فيه بنفسه او باقتلا بغيره وتقاطره فقتل اسفله او باذنه المثل له او باقتلا بغيره
 على الاقرى او فقتل الدابة او العبد المجنون او فتح بعض الطاير او حمل دابة فذهبا
 في الحال او بعد مكث او فقص بالسبع الفاسد وشبهه واستوفى منفعته الاجارة او جفر
 بمرافى غير ملكه او طرح الماشي في الطريق او غصبه فبقيتها الرد على المبيع واخذ احد
 زوجي خفف فقصت قيمة الباقي على الاقرى او طعم مال الملك عليه من غير شئ او اوج
 دابة المنصور او اعادة اياها ولا يعلم تلفت بجره او امال الملك ينج شانه جاهلا ولو

فتح من حال الغنم فخرجت فاصدت فدمغاضا ان الوقع على فاتح المراح بلا خلاف ولو
 فتح با على عبد مجنون فذهب في الحال ضمنه عند الشيخ ونقل عند كل العامة عدم الضمان
 ولا فرق بين كونه عاقلا او مجنونا او ابقا او غيره بالغيا او صبيا ولا يضمن لو فتح با على
 مال فترقا وذلك ما رافا على مال على الاقرى الا ان يكون تحت يد المالك وتعاذ لا يكره
 النادر على الدين ترجب تخفين كل واحد منهم وقرأ الضمان على من يلفت بجره فيرجع
 غيره عليه لو رجع ولو كان بينهم وبينه غير عادية فقررا الضمان على المادع لما لا يرام الجميع
 يترك واحد وعصب الحامل عصب الحمل اما حمل المبيع فاسدا والمستام فلا ضمان فيه
 وقال القاضى يضمن المحل في البيع الفاسد ولعله اذا دسغ شراطه ودخله ويضمن المحرور
 المختار ولو رجع عنه من ذى سنة وان كان الغاصب مسلما ولا شئ على الغاصب لو كان
 متظاهرا وان كان كافرا فحق الرد على السنة ولو تلفت فالقيمة وان كان التلف ذميا
 على قولنا الشيخ وقال القاضى يضمن بالمثل ولو غصب المحرور من مسلم فلا ضمان كانت محرمه
 غصبا ولو لم يخلت في يد الغاصب فحق التصيب منه وقال بالجيد يضمن المحرور من
 المسلم بمثل ما اخلافا طلق وهو بعيد ويحقق عصب الكلب اذا كان احد الاربع فيضمن عنه
 ومنعت ولو جحد المعاد والمادير والرد عن الردية وتعدى فمن غاصب وكما كل امرئ لا نه
 اثبت به لنفسه وقد كانت نائية عن الغير ولو خيف سقوط الحائط جاز ان يشده بمخيط
 الغير نقل الشيخ فيه الاجماع وحديث الاقرب ضمن عنه واخر لو ان شئ الاثر
درس يجب رد المنصور الى المالك اجماعا لقوله صلى الله عليه وآله على اليد يا
 اخذ حتى ترد بطلان فذلك كما ساحة في الباء واللوح في السيفه ولان ادنى الخراب
 ملكه لان البناء على المنصور لا حرمه له ويضمن ارض نقصا منها الى حرمها ولو علم
 نقصها وانرا لا يرفع باجره ما ضمنها الغاصب بقيتها او رخصه عن الغاصب جاز ان

٩٩٩
 ١٩٩٩
 ١٩٩٩

محترم او مال غير الغاصب لم ينزع له المالك ولو كان المال للغاصب وخشي غرق البقية
 فالأقرب الترفع وقال الشيخ في جزأى الساحل يطالب القمعة الى ان يملك العين ولو
 خا طاف المحظوظ المصوب يخرج له حرمته منهما ولو شترع الامع الا من من التلغ والذين
 ولو مات الحيوان قبل لا ينزع للمنفعة ولو دخلت دابة لها في قدرها حتى الى
 كرها حتى مالها ان فوط ولو لم يفرط احد ما وان فوط صاحب القمعة لم يكن
 كرها اكثر ضررا من فتمت الدابة وارثها احتمل ان تنجح الما لو دخل ديارا في محرم
 كانت قيمتها اكثر منه ولو يكن كرها ولو تكرر الحيرة وضمن صاحبها الدنيا مع عدم تفرط
 مالكو ولو دخلت ذممة اليقطين ثلثا العينة فعميت اجتر القمعة ومع اشعار تليف
 اقلها قيمة ويضمن صاحبها الاخر وان تساويها الاقرب ان احكام جبر مما كان قاضيا
 فالقمة ولو دخل المصوب فيه كلف العينة لا يمكن الا قسم ان كان مال الغاصب
 وان تساوي وان كان ارضا ضمن المثل وفي المبسوط لو خلطه بالاجر ضمن المثل وقال
 بناديس يضمن المثل وان خلطه بالساوى لا يستلزم هذا اذا خلطه بحببه ولو خلطه
 بغيره ضمن المثل والقيمة كما ان ثبت بالسنة ويكلف فضل الصبي ان قبل الزوال من الغصب
 او غصب الثوب ويضمن ارش المصوب ان نقص ولا يجب قبول القيمة على احد ما ولا
 قبول الحبة ولو لم تقم قيمة الصغ او الثوب وقيمة ما وتعد الفصل تبعا وكان لكل
 ما قابل باله وقال الفاضل لصاحب الثوب المصوب يملك الصغ بالقيمة وتعد
 فضله او كان يملك بالفصل ولو طلب الغاصب قلع صنفه جيب عند الشيخ وضمن
 الارش وقال ابن الحين والفاضل لا يجب اجابته لانه لا يستلزم ان لا تصرف في مال
 الغير ولا يملك الغاصب بغير صفاتها كحق الخطه وقصارت الثوب ولا باستحائها
 كالقصد فخرج والحبة ضير شجرة على الارض والشيخ في الكتابين ان الزرع والفرع للناظر

وهو يخرج بقتناه بخلافه وقتى من سبقه ولو ضاع الجوهر جليارده كذلك وفي الارش
 ان نقص ولو كره ضمن ارش الصحيح وان كان فعله وكذا لو علم العبد ضقة وعلائم
 فيه ضمن الغاصب وتكلف فعل المصوب الى بلد المالك وان تصاعقت امر تردد
 السيل من الارض المصوب وان سبق رده مع مكانه ولو تلف التراب ضمنه وبثله غرقا
 اليها ولو رضى المالك بقاء التراب المشغل من مكانه فليس للغاصب رده الى من ضاعه لان
 يشغل ملكا والشايع او يخاف تلف شي ولو كان بغيره مباح ديارى ملك المالك
 في القرب فالأقرب ان لا يتقله على ملك المالك المحصول الفرض ولو جفرت فيها برافطها
 حذر من الضمان بالزدي ولو بناه المالك المحصول الفرض ولو جفرت فيها برافطها ولا
 ضمان عليه وقال الشيخ يضمن مال الميراث المالك وعليه علم الحفر بعد قلع غرسه ولو ش
 الارض ان نقصت ولو اعلى الزيت ضمن الناقص بالمثل وكذا الوجهين اللبن وان ختمت بها
 او زبوا ولو ابحر العصير طلاء او من الغب ذميا فبما المالك ويضمن المثل في العصير
 الارش في الرتبة ان نقص ولو صار العصير خرا ضمن المثل والا قرب وجوب دفع المخر ابيض
 فان عاد خلازا ويضمن ارش النقص ولو تجددت فيه صفة ونقص اخرى لم يحرم فيها ولو
 عادت الناقصة جبر ولو غيب غير مستقر كعقن الخطه وطعها ردت العين حارها
 ويجوز ضمان ما ياتي من العبد انه يمكن اصلاحه ولا التصرف فيه ولو لم يكن فالأقرب
 اشقاء الضمان لاستناده الى تفرط المالك وقال الشيخ متى لم يستقر المالك فهو كالمستهلك
 وكل من وضع يده ردت العين متى باقية بحب دفع بها الى المالك ملكا لا عوض له قاله
 المنفصل له ولو عادت العين براد او حوابع احد ما ولو تراضيا بالمعا وضعا ردت في الغاصب
 الاجرة في كل مال لاجرة اشفعه ولا ولو استعمل به لاجرة فادبه عن اجره فلكل المطلقه
 له الزايد ولو كان العبد بمجن ضامات ضمن اعداها ولو جبر حر ابد استجرا او شتم

٩٩٩
 ١٩٩٩
 ١٩٩٩

عليه الاجرة وقبله لا اجرة له ولا فرق بين استجاره مدة او على عمل على الاقرى وفي
 ضمان اجرة العين مع دفع البذل وبيعنا وبيعنا وبيعنا ولو نقصت قيمة العين للسرق فزدها
 بغيرها فلا ضمان لان غير متفق والقاس الرغبان يرى غير مقبولة ولا مدونة من
 صفات العين والواجب والعين على صفاتها ولو تلفت فليدفع ضمان المثل وهو المتسا
 الاجزاء والمنفعة والمقاربات الصفات مثله لقوله تعالى بمثل ما اعتدى عليكم فان
 فقدت قيمته يوم الاقباض سوا اخي تسليم المثل عن تلف العين ام لا وسوا حكمكم
 بقيته ام لا ولا يحكم بقيته يوم الاعوان ولا يرد القم ولو قد رد على المثل بعدها ولا يخرج
 المثل عن القيمة باختلاف الزمان فلو كان كالماء والحد احتمال في باقية المثل عن
 القيمة متحصلا بالانصاف ولو ضمن المثل لا با انصاف قيمة عند الشيخ ولو كان من ذم
 القيم فليدفع قيمته يوم التلف على قول اكثر ولا على من حين التلف لما التالف
 لعقوبة الغاصب واما زيادة القيمة بعد التلف فان قلنا ضمان القيمة بمثله فهي
 مضمونة واليهما جرح المحقق وان قلنا بالقيمة بالقيمة فلا وهو المشهور ولو طرأ التلف على الغاصب
 في غير بلد الغصب فله المطالبة بالمثل او القيمة وان كان في نقله شرا وكان له القيمة
 ان يرد في البسوط اذا اختلفت القيمة فلما الت القيمة في بلد الغصب ويصير حتى يصل
 اليه **وروي** لو كان المعسر يعبدا او امة وجنى عليه عند الغاصب ضمن اكثر الا يرد
 من المقتدر الشرعي والسرق على قتل قولى ولو مات لم يضمنه وان تجاوزت ذمة المحر
 عند التام من خلافا للشيخ يدعي الاجماع ولا يجب تسليمه لوجوب عليه بما فيه
 قيمة بخلاف الجاني غير الغاصب والشيخ سوا بينهما في الامساك وقيام القيمة مع اثر
 قال الموصى العبد ودية المحضين لان ضمان مقدور قبل مح المقتدر الشرعي لا غير
 ولا فرق بين كون الجاني الغاصب وغيره نعم ليس على الجاني سرق الشرعي ولا على العبد

فعل

فعل الغاصب ضمان الغائب بالجناية ولو طلب الجاني عليه الفداء وجب على الغاصب
 الفداء باقل الاسمين من الارش والقيمة ولو مثل برحق عند الشيخ ولو اقل في
 عتق وضمن الغاصب ولو طوى الاندوى جاهله او اكرها احد وعليه المهر خلافا
 للخالق في الكراهة هو المهر ونصفه على يدوى الكراهة والشرع يوجب المثل في
 اختاره وادريس وقصر العشر فيمن اشترى جارية بنظره جارا لا بعد وطهره وابتد المهر
 مقدرا لا كراهة وكما يند البشدة ولو اخذت البشدة فواحد ولو كانت بكرا فليدفع مع
 المهر ارب الكراهة فان قلنا بمثل المثل وان قلنا بالشرع فالظاهر التاخذ ولو طهره عليه
 قبل سقوط المهر لاني عن هذا المثل البقي ويحتمل شي لان السقوط في الجرحه مشروط بالرضا
 ورضى الاشتر لا يرد في حق السيد ولو رد الا ان يحمل التحريم او يكون هذا البشدة
 فهو حر وعليه قيمة يوم سقط حيا فلو سقطت قبل ان ياتي الا ان يكون تحاير ولا يرد
 من الغاصب قلنا ذلك الرجوع عليه بالدرعينا وبل لا اجرة وبضعا ولو ادين
 الضمان عليه مع علمه ولا فليدفع الغاصب ولا فرق بين ان يستوفي الشراء للنافع ولا
 ولا بين ما حصل له فيه مع من غيره على الاقرب لغرضه ولما لا الرجوع على الغاصب
 بذلك الا المهر فان فيه وجهين من حيث ان منافع البضع لا تقسم بالسيد ولو وجد فيه
 تقويت ومن انما منقصة غير عتق ولو لم يرد من الغاصب جاهلا قلنا ذلك الرجوع على
 الوطى بالعقر واجرة الخدمة ولا يرجع على الغاصب بالاجرة لان التحجير التزمه لا
 تضييق الماحر الخدمة نعم يرجع بما اغرمه مما لم يستوف من المنافع وهل يرجع الشرعي
 الجاهل بقيمته العين على الغاصب والذهب والفضة ضمان بالمثل ولو كان تاترا ان
 مضروبا اذا لم يكن بينهما صفدا وكما تستحرمه ولو كانت محله وازدت بها القيمة فبها
 ثلثها وجرح ضمان البقرة بالمثل والصيغة القيمة ولا ربا لتاخيرها وهذا يضمن الواثبات

499

مع بقا الاصل ويصح الاستحجار عليها وليكل الحرم الربا الثاني فمما ينما بالقيمة من
المجنس ليسلم من الربا الثالث فمما ينما بشيها منضوعا لا سكت المماثلة كالقدين
قال الشيخ يضمن الجوهرا بنقد البلد فان اختلفت المقياس والعدا ونسأوا
في الوزن والقيمة فلا بحث وان اختلفا قوم بنقد اخر ولو اختلف المخرج من الحجر
شبهه قبل يضمن الاصل مثله والصورة بقيتها والظاهر ان يصير بنقدات القيمة بضمنه
بالقيمة ولو عصب فخل فان اختلفا لولا صاحب الاشئ وعليه الاجرة على الاقرى ونقص
ارسته في الميسر لا اجرة للمتي النبي صلى الله عليه وآله عن كسب الفحل ولو اختلفا
في ثمن التصويب وقيته على الاقرب ما لم يدع ما كن بنيه المجنس او فيها عليه من
الشياب والالات وفي صفه كما في المين كما اضمنه وفي تحلل المجنح الناصب
في تحجر وصفه كمال بفعله او فضل غيره خلف القاص ولو اختلفا في دره او في موز
قبل الردا وبعده او في درله مثلا او قيمة حلف المالك ولو اقاما بينين فاقطعا
ويحلف المالك وفي الخلاف يحسن العمل بالقرعة لكانا قول المجنحين وهو حسن
بل واجب وقال ابن ادریس البني للفاصل لانها تهدم بما يخفى ولو اختلفا في نقد
العيب حلف الفاص عليه لانها رمت قال الشيخ وابن ادریس ولو قيل يحلف المالك
لان الاصل السليم وعدم تقديم السبع كان وجهما ولو اختلفا في العيب بعد نزول
اقتطاع خبره حلف المالك عند الشيخ والفاصل عنه بن ادریس والاول اصح ولو
ادعى بعد البيع ان كان غاصبا وان العيب انقلبت اليه لان سمعت نبت لماذا لا تقدم
منه سوى للملك وفي الجاهل على الدابة الارش وفي الخلاف عنها نصف القيمة
ومنها القيمة وكما اكل ما فيه اثنان للرداء والاجماع ويمكن هذا جوابا لكثر الاسرين
من الدين وما فيه النصف وسركوب القاض كغيره وان صيره ابن ادریس النظر الى حصصه

المشع

المشع وكما لو تلف وتبدل بحال حتى لا يصلح الا الواحد ولو عصب لم يضمنه القريب
قلنا احد ما ضمن قيمته ونقص الاخر ولو نزع الارض فالنزع له والجر عليه الاجرة وقال
بن الحنفية يدفع اليه المالك بنقصته على النزع والمباذول له ويضمن النبي صلى الله عليه وآله
والآل ودله الشيخ ايضا في بعض اماليه ولو نقصت الارض ترك النزع كما في الجبر فضمن
ولو نزع ضمن الاجرة ولو استعمل الثوب فنقصت عيبه اجمع عليه الاجرة ولو ادرس على
الاقرب ويحتمل ضمانا كثر الاسرين لانها ما وجب فليب واحدا كما لا يكره في ابي الياس
نقص باللبس ولو عصب طفلا فبكر او نسا بافتاح او جارية هذا فخطاها فضمن
الارض ان حصل نقص وان كان من ضروريات البقاع كما ان يضمن لومات وان كان لا يتحقق
البيع يضمن من الصفات ما لا يريد القيمة كالمسكن **كتاب الاقرار**
وهذا احبها للجواز مع حق لازم للمجنح وشرعا ثبت الكتاب قال الله تعالى اقر بتم
استدركتم كذا شهدا والله ولو على انفسكم واسترؤوا فتمت بغيرهم وبالنسبة قال ابراهيم
فان القرض فارحمه اقول الحق ولو على انفسكم وباجماع وحقيق بقوله عدي على
او في ذاتي او قبلي بالعربية وغيرها ولو قال نعم او بل عقب قول المدعي عليه ما يشاء
وكما صدق لو بددتا لو انما تقولك بل هو بغيرك او لبيت نكر المحتمل ويحتمل عدم الاقرار
فيه لان عدمه لان كان اعم من الاقرار ولو قال انا مقرب او مقرب له يقول المالك
اقر على الاقرى فليس بانكر الاحتمال الوعد وليس الموعود بالقرارة اقرارا وكذا قال
اعز ما نزل من اذن خذوا حلق الاقرار بشرط ولو عصب الله تعالى على الاقرى الا
ان يقصد كالا ان يقصد البقرى ولو قال ان شهد فلا لا تقدم ان ضمن او لا فليس
الشهر فلك كما انك اذا جاءك من الشهر وقيل ان قدم المالك يلزم ولو قال ليس
عليك كذا فقال لي فهو مع وفي نعم وجهنا اقربهما السأله فليس ما عزا ووردتها

١٩٩ ١٩٩ ١٩٩

لغة كما جاهد في شرح الارشاد ولو قال اجل فهو كهم وقد قد الفاضل في قوله مصلحي لو
 او بعض من ناخذ ولو حتى افصح الصدوق او قد حتى اخذوا لا بد من التقاضي او اكثر
 تقاضيتك ولو قال اسبح يا جلال هذه فقال نعم او قبل له عصب
 فقال ما عقلت من احد ذلك فليس باقل قال الفاضل وكذا لو قال اخبرني زيدان
 لي عليك كذا فقال ويك كل يظهره في الاقرار وفي طلب الشراء او البيع او الهبة وما
 فهو اقرار وفي اختصاص الخاطب بملكه نظر من احتمال كونه وكذا في الطلب بغيره
 ولو قال اخبرني فلو اقررت بالمنفعة ويتوجه الاستسقاء من المال بينهما الامع القرينة
 كقوله هذه النارية فيقول بغيرها او اخبرني ولو قال ملك منك فلو اقررت وقف في
 الفاضل يجوز ان يكون وكذا في غيرها انما ملكها على يد فليس باقرار له ولو قال ان هذا ملك
 فلان فهو صادق او اقراره على قبل لم يزم لامتناع الصدق مع البراءة وبصفة كمال
 اعتقاد الخبر ان هذا امر محال والمحال جاريان يستلزم المحال ويعارض بالاقول المعلق
 على شرط ممكن وربما يلزم من كان عارفا دون غيره ولا يصح المنع في الموضوعين فظاهر
 في المنع ان شهد صدقة او عطيتك ولو قال له علي ما تقول فقتيتك اوالا يجرى
 منها فهو مقر ولو قال قضيتك منها فحين فهو اقرار بالحبس خاصة لعود الصغير
 الى المأتم له عاه ولو قال داري اغفلان وله نصف دارى قبل جليل لامتناع
 اجتماع مال كين مستوعبين وقيل يصح لان الاضافة تصدق بادنى ملاك مثل
 ولا يخرج جوهر من جوهر ومنه كوكب اخرقا ولهذا الواقي بقوله بسبب صحيح او حتى
 واجب وبشبهه لزم ولو قال له في يداي ابي وفي يداي من الا فها سأل على القول الثاني
 ولا يصح الاول خاصة على القول الاول ولو قال له في مالي فهو كقوله في دارى محتمل
 الاقرب لان الباقي بعد المقر يسمى مالا فصح انما انتم اليه بخلاف بعض الدار وذلك

له شرك في هذا المال فهو ولو نقص عن النصف قبل ولو قال على ويحل زيد كذا قبل
 تعينه باقل من النصف ولو قال على وعلى الخابط ولو قال على وعلى الخابط قري بعضهم
 وجوب الجميع ولو قال على او على زيد لم يكن مقار وفي الفرق نظر ولو قال في المجلس فصاعدا
 او من فصاعدا بقدر واحد لم يتعد وحمل على تكرار الاخبار مع اتحاد الخبر لا ان
 يدركها معا ولو اختلف القدر وجب الاكثر ولو اختلف الجنس وجب الجميع وكذا
 لو اختلف الوصف مثل له على دينار مصري ثم يقول له على دينار دمشق ولو قال مغربي
 بعد قوله مصري وشمال مغربي يصح احتمال القول ولو قال له عندي كتابم ودينار قبل
 وان الفصل التفسير في ثبوتها احكام الوديعه وكذا لو قال دين ولو قال له عندي
 دعيه ومقتضها ضمن ولو كان له قبل واولى بالقبول اذا قال كان له ودينار تلفت منهم
 يلزم التمسك بالوصفين لو انكر المستحق ولو قال له على الف ودينار فالاقرار بالقبول
 ومع دعوى تلف بغير تقييد بذلك وقيل بالمنع لان على يد على الثبوت في الزم
 هو تافض الذب بغير تقييد وكذا لو قال له على الف واحضرها وقال لي ودينار في
 المقر له فبايها والوجه القول كالاول ولو قال للمنفق ذمقي الف فم احضرها وقال
 لي ودينار فادعي المقر التغير فغنيه وجنبا من مان واولى بالمنع لان على مشترك في العين
 والزمه بخلاف الذم فانما لا تستعمل في العين والوجه المساواة لان تسليمها واجب
 في الزم ولا الجحان ممكن واستعماله مشهور مع انخفاضها بالاصل المقطوع به وهو
 براءة الذم ولا ان التفریط يجعلها في الذم وان كانت عينها باقية لما لو قال هذه يدى
 وكانت ودينار فانه قبل للمطابق ولو قال كانت ودينار فانه باقها وقدرين لي
 تلفها لا بتفریط فلا ضمان على فان علمنا باحتمال الحق وصدق بينه وان علمنا
 باحتمال التفریط اعزم ولو قال ادعني القائل فبعضه او قرضني فلم قبل قبل يصدق

١٩٩

مع الاتصال لان العقد يعلق على الاحجاب مع نصته لاصل وجود القربى
 اتصال الكلام وكذا لو قال ياعني فلم اقبل او اشتريت منه فلو لم يجز ان يقدر
 القول ويجعل عدم القبول في الجمع على حقيقة اللفظ الشرعي ولو قال له على الف
 من ثمن خمر او مع فاسده اقضه وان سلم سلت قبل بلزيمه اللفظ فصل وان فصل
 ولو قال له على الف مؤثوقه له على الف فاجا راس الشهدا في ذي بر الامل فيقبل
 فيما على قول في باب لا يند باب الاقرار بالزوج فلم لو اسند لاجل التحمل العقد الى
 القرض لم يقبل الا ان يدعى تاجيله بعد لازم ولو اسند لاجل التحمل العقل في القبول
 اظهر ومنهم من قطع به وهو ضعيف لانا ياخذ بالكلية وهو له على الف والباقي من اقل
 سمع مع الاتصال ولا فرق منه وبين غيره ولا يلزم نسيج فكذلك ولو قال اشتريت بخمرا
 اتفق وكلفت بخمرا في نفسه الوجها وقطع المتأخرون بعدم سماع الخيارات ولو قال هذه الدار
 سكنى او هدايا راسه فقول قوله حلالا على مدلول الاشتغال ولو لم يدعى الموطأ
 فله حلالا للقرانه على الاستحوا لا على عدم الموطأ اما القربى يرى الحاكم ثم دعاها
 لو سمع وكذا لو شهد الشاهد بمشاهدة القبض ولو قال لا يجزى المقر العرسل والعرف بالمقر
 بالخير لو اقيم معناه قبل مع الامكان جيتى لاقرار بالقرار اقرار على قول لا لا يثبت
 اليد لا يجزى عن الملك مثل امره في سندها واسكتها وادى واخذها وخطا في
 ورده او عصي عدي فاشقذ ولو قال اخذت من مالك وانت حر في فقال بل يمد لاسا
 او قال جئت عليك طنت عدي فقال بل بعد عتق قبل يقبل قول المقر اقرار بالقرانه ويجزى
 المقر لانه البطل ولو قيل ان اتفقا على زمان اخذوا اختلاف في زمان الاسلام والقر
 حلف المقر وان انكر حلف المقر وكذا لو اسد الدعيين كان جهله **م** يعتبر المقر
 البلوغ والعقل والعقد والحرية والاختيار وجعلنا التصرف في الاصل في اقرار الصبي بالنسب له

فعله

فعله وانما ذلك للولي ولو سوغا له الوصيه والصدقه والوقف قبل اقراره فيها ولو اقر بالبلوغ
 استقر فان ضره بالامانة قبل مع سكا نولامين عليه خذاسن الادب ويمكن دفع الدوام
 يمينه مؤثوقه على اسكان بلوغه والموقوف على يمينه هو وقوع بلوغه فقاربت الحجة وكما يقبل
 تعذيب الجارية بالحبس ويشكل بان من جعل الى السن وان ضره بالامانة اعتبر وان ضره بالسن
 قبل الفاضل يقبل اذا كان غريبا او جاسا للذكر ولو اقر المحمل للبلوغ في الوباغ او كذا يطلق
 ثم ادعى الصبي قبل ولا يمين عليه ولو كان الناعى بعد البلوغ ففي تقديم قوله لا لاصل
 وقول اكثر عملا بالظاهر من الصبر وجهان اما المحض فان اقراره لغرض ولو كان فيمنه قبل
 حال اقراره بعد الوثوق بها ولو تنازعا في المحض فكما تقدم ولو لم يميز له حاله جازان
 حلف نفيه واما القصد فلا جرح باقرار التام والسامى والغالط والسكران وقال ابن الجوزي
 ان كان سكره من شراب يحرم اخباره بل لازم باقراره كما يلزم بقضاء الصلوة كما يجزى كالمسافر
 نفا الاحكام ولو ادعى المقر هذه وانكر المقره فذكر عوى الصبي مع احتمال اقراره قول المقره
 واما العبد فلا يقبل اقراره بما يتعلق بمرأته من نفسه لولا انهم بيع في المال بعد العتق وقيل
 يتبع في الجارية راسه وكذا لو اقر بمجدد وتقرى ولو كان باقدا له في التجارة فاقرب ما يتعلق بها قبل
 ويخذهما في يده والرايين يتبع بر ولو اقر بما له ضله كالطلاق قيل ولا يقبل اقراره
 عليه مع تكميله الا في حق الموطأ فلو اقر بخيانتهم على الكاف وانكر سلام الى المحض عليه
 مع انساب ولا يجوز له الفل باقل الامرين لان ذلك وصيف للولي واما الاختيار
 فلا يقبل اقرار السكره بما اكره عليه الا مع ظن او اقرارا اختياره كان سكره على امره فيمنه
 او بان يدينه ولا فرق بين الاكره على الاقرار بالحد بالاختيار والمال واما المحض فياني
 استبا بثلثة اسدها الربض وبعضى اقرار المريض مع بره وصدق في الولد وان اقرار
 التمه والخرج من الثلث وقد مر وثابنا السقف ويقبل اقرار السفه في غير المال كالحج

٩٩٩

الاول ان كان المقر خياستل عن مراده وان كان متاخر في الاستماع من زيد وعمره
فان اشقت اليه حلقا واقسم لها وليس بذلك العبد لا بنسب الاقرار اليها في كلام
مقل وجوعه عن الاول الى الثاني بحيث لا يكون محققا وتحسينا فالعلم لم يحصر
الحق بينهما اما تخصيص احدهما فلا ولا يفتقر المقر بالحياة فلو اقرت ولو اقرت
سببا مكا كالمعامله والحما في حال الحياة صح ويكره المقر بتركه يفتقر بها الكفر
ثم الدين ثم الوصية ثم الديات وان كان سببا كالمعامله بعد الموت فهو كعتيق
الاقرار بالمتاخر وان ذكر الحما عليه بعد الموت فالأقرب للمعاصي ويصرف في المتاخر
وجه البر ولو اقرت له بغيره سمع محققا في تاسع المحقق ولو اقر في غيره فمضاهج
ولو كان اقر فمضاهج كقرش وميم يمكن الصحر ويصرف الى من يريد منه ميم او من
صحته الاقرار لا دم حر اعل على الشايع وفيه صدق ان قلنا ان لم يكن كونه نبي للمال لا يحد
لمصالح في آدم ويشكل بخروج اهل الزينة حديد ولو اقرت ذلك على كلامه لا يشترط
انحصار المقر له فلو المقر الفقير او المسكين او بني تميم ثم يستفسر ان كان ما مضاهج في التميم
وعنه بحسب السكان وان كان من باب ما ان المصروف كاركه صرف كما صرفه المذكور
وان كان ما يستوعب فيه اهل البلد اعطى لمن في البلد ولا يجب تبيع الغائب ولو اقر
بالزكوة او المحسن في وجهه فلو رجع عن ذلك لم يسمع وان كان لا يدعي له **درس** يفتقر
للمقر باربع امور الاول ان يرضى عليك فلو اقر محرم للغير لم يصح وان كان صغيرا تحت
يه وكذا لو اقر بكل هراش او فضله انسان او جلد المشبه الا ان يقر بالسلخ
فالاقرار بالصحة ولو اقر بوجه خطه او قرصه فالاقرار بحسب تسليمه الى المقر له
ان له عده الا فان اشيع فالاقرار بان يخرج بغيره من العبد الى مثله ولو اقر المحرم المحسن
للكافر صح وضمن قيمته ان كان المقر مسل او قد تلف وشك ان كان المقر ذميا على ما

سلف من الخلاف ما لو اقر الذي قبله ذميا من غير اولى او سلا فدية او قراضه او صداقة
فان تفتقر عليه بالثاني في غير ذلك المقر فلو قال ملكي لفلان بطل وكذا لو قال
داري على الخلاف ولو قال هو لفلان وهو ملكي الى الآن فهو من باب تفتيق الاقرار
بالمسا في ولو شهد الشاهدان ان اقر له بداري ملك المقر الى حين الاقرار بعد الشهادة
ملك المقر له الثالث فلو اقر في غيره فلو اقر المقر في الرقبة ان ثبت شرعا العتق بطل
ولو اقر بغيره ثبت وقدر بطل اقراره وهل يسمع وعنه بعد اقراره الاقرار بغيره اذا ادعى عليه
العلم بالوقت فيمكن من حقه ولو اقر بداري فلو اقر بداري بداري على الاحتياط
ان بعد ويمكن اعتبار قصد المقر وطلب الاستفسار ولو اقر بالملكات للغير ومدة المقر
ببرهان ان كان محتمل القبول ان يطلق وان ذكر ان كان ملكه قبل الكفاي يوجب لا يطل الكفاي
مع كذب وان قال ملكه بعد الكفاي فهو من تفتيق الاقرار بداري ولو اقر المحرم له
يفتقر حتى الموت من الامع الصدق فان تلك نفاذ الاقرار وان يجره من المقر له المقر له
ويصح الاقرار بالدين كالعين فلو قال الدين باسمي على زيد ليكره واسمي في الكفاي بداري
اقراره وقيل كونه وكذا يفتقر في الاقرار بالاجازة والبيع او الوافرة المله بصلتها والولد
من المولد والحال بطل التحلف فان اسنده الى هذه الاسباب لما الاقرار وان اطلق
او ذكر سببا ملكا كاسمها الصالح او المحل له او البيع او الهبة عند من سجد بها فالاقرار بغيره
الاقرار بالاربع كون المقر تحت المقر فلو اقر بداري للغير في مثله ولو اقر محرم بغيره
في غيره فكذلك فلو صار المقر عليه بداري فلو اقر بداري العبد باذن الحاكم او
بغيره فصح وكان استغناء من طرفه وتعام من طرف البايع فلا يثبت فيه الجلب ولا الجحون
للمشترى ويقتضى بالشراء ثم ان كان قد اقر بان العتق عن صاحب اليد او انجز الاصل او انجز
عتق صاحب اليد الا ان لا والله عليه مضاعف المدة ولو قد على مقاسمة افسك فذلك

١٩٩

في سوره مكنون فقا وعالم البحر لا مع اشقاء الامر بان كان قد اقره بقول المسألة فلا
ومات العتيق بعز وادف فله اخذ قد العن لان كان صادقا فله المقاصه وان كان كاذبا
فانجى له وفيه شك لان الاول القول العتيق بخبر الشرا لان قد ذلك خبرا على العبد
ورما كان عاجزا عن التكسب فلا يقدر اقراره في حقه الا ان يحصل اقراره بشا جعته ياشو
او يصدق العبد على الخبر الثاني جواز المقاصه فانفع ما لا يترتب اقرارا استلزم القابل
فلا خلاف وقد يجاب بان مثل هذا النوع من غيب فيه الاستقراء ويكون ذلك ضمن على
القابض لظنه **دوس** اذا اقر باليمين لم يمتد دعوى المقر الى اقراره عليه فهو دعوى متا
ولم يمتد الى اقراره عليه وكذا الكيل ولو اقر بما لم يصر الى الوقت الغالب والكيل الغالب
فلو تساوى امران مختلفا في الاصلية فصرنا الى اقراره الى الاسلاميه
الامع تصد المقر ويصح الاقرار باليمين ويستفاد ان الشئ جليس حتى يمين ولو جاز دعوى في
دوال عنه ولو يمين عينا الزود طفا لا اعلام اوقالا انقر السيتا كن قول فبين انقر
يمين قال الفاضل بشكل بما لا يمين على المدعى الامع الرد فبما قل مشرا في رد فشر
فقال للمقر له اريد عشر من ايم تسع دعوى الا اذ ما لا يمين من ايم لا عشر من ايم ياني
دعوى له الدعوى بها نقبل قول المنكر مع عيبه وعدم اليقين ثم لا لفاظا بهم كثره
لذكرها حتى عشر الاول الشئ وهو اعم من المال فلو فصره بحد فذا حتى شق قد قبل
ولو فصره بالخبر والسرجهين الجسر له يقبل لان الدين دعوى الملك وذلك ليس بمال ولا يحتمل
القبول وهو قول الفاضل لصدق الشئ عليه وان كان المنفعة بروحهم اخذه شيت
الاختصاص فيه فالو كذا يقبل لو فصره بحبه خطه او حتى لغيره اخذه على الغير وقيل
لا يقبل لان لا فقه له ولا يصح الدعوى به ومنع الفاضل من عدم صحة الدعوى بما مال
فصره بما لا يباح اقتاوه كالحجر يسيل وبلد الكلب والخمر غير المحترمة فان لا يقبل لان ليس

فيه حتى يختصا صرا بالوضو بما لا يباح الا شقاع له يقبل وكذا الوضو والسلام والعبا
نوم وضو التيميم عند عطاسه وان كان في الخبر حتى المسلم ان يعرفه اذا مرض ويحييها
سلمه وحيث ان اعطس لانه لا يخبر عن مثله عاره واحتمل قوله الفاضل هذا الخبر ولو قال
عصاك شيئا وضو نفسه له يقبل اذا فصره الغضب ولو كان عيدا لم يقبل لا تقاسم
العقل هذا الغايه الثاني المال ولم يمتد تفسيره بما يتناول ان قل لا يفرقه كالكلمة العقوبه
والخمرين والخطرات والسرجهين الجسر ولو قلنا هاهنا في الشئ ولو كان المقر كافر كما في بيع
معتقهم في الماسيه وجرنا الفاضل تفسيره للمال بخبر الخطه والخمر لا بما مال وان لم يغير
اذا المال اعم من القول الثالث اسماء الاجناس كالزيت والذهب والفضه وشمس
ذلك بخبر ذكره والمقر قوله في وصفه فقد نه عنه ولا فرق بين المعروف في ذلك والمسمى
الا شقاع المحل على العزم الرابع ضيع الجمع ونحوه على الثلثه نصا عدا ملكات وكثره
معرفة ومنه طوقا له على داليم وضو هابنهم لم يقبل ولو فصره هابنهم يبا ولا
لمنى الاجتماع او اجتماع من القاطنين بان قل الجمع اثنان فالأقرب القبول الخاص صحيح
اذا جرد هابن المميز له تفسيرها بما يصدق عليه ذلك المدرك لالف والمال فلو قال
له على الف ففسر هابن اثنان حتى قبل ولو فصره هابن ما ولا ان هذا الف حتى لو يقبل
ولو عطف عدد اخر غير من داليم واسطه ان يغير واسطه ليس التيميم الى المعطوف مثل له على الف
درهم وعشرون ومائة الف وعشرون مالا جعل التيميم في العدد الاخير فقد قال الشيخ
يسرا وقال له على مائة وله على عشرون درهمه ليس لتعابر الجمل وكذا القول له على مائة
دينار وعشرون درهمه ليس له مالا ليس لتعابر هابن في سريانه الجسر مالا
ولو قال له خمسة عشر درهما فكل داليم قطع السادس الا بما في محتمل اللفظ
بحسب الصلة مثل له على من واحد الى عشر واحتمل ثمانية واختاره ابن دريس وعشرون

٩٩٩
٩٩٩
٩٩٩

تعد واختاره الشيخ في الكاين باعتبار دخول الطرفين وعدمه ولما زاد مجموع الاعداد
في خمسة وخمسون وبما بران ياد على اجزاء اعداد واحد ويضرب الجميع في نصف العدد
الاخير السابع الابهام للوصف قال له على درهم اقص او زيفاً وصغير قبل تفسيره
مع انصال اللفظ كالمع الفضل ولا يقبل في الزيف بالعلو من ولو قال له ما عظيم او
جليل او نفيس او عظيم او قال اي ما او عظيم جيل فمر بما يجوز لان كل ما عظيم
وكنه لو قال حقير ولو قال اكثر من مال فلان لانه بقدره ولو ادعى جمل ثدوه حلف
وقصر عاقبته ولو قال بان مال فلان حرام او عين وما اقررت بجلال او دين والحلا
والدين اكثر نقلاً ويقا من العين له يقبل عند الشيخ ويقبل عند القاضي حينه ولو
قال له على اكثر من ما لزمه ما جاز في زياده ولو قال ما له على اكثر من ما لزمه نعم
اللام قوله فكذلك ولو ان فتح اللام حتى لا يقرأ بما راو بطلان لانه لا يلزم من قول الراي
عليها بشيئها وجهان ولو قال ما اكثر قال الشيخ في الكاين لزمه ثمانية ادها
كان ادعوا كره ان ادعى اطلاق القياس ولا يستعمل الاكثر في القرآن بغير ذلك مثل
فيه كثر مذكر كثر والشيخ يقول فلو عرف شرعي وتبعه القاضي وبر قال بن الحنبل
جعل حكم العظيم حكم الكثير **درس** التاسع الابهام في الحر ولو قال له نصف شرعي
يحول ولو قال له درهم نصف قيل يصير نصف الضعف الى الضعف الدرهم لقرينة العطف
ولو قال له على جز من درهم شرعي ما شاء ولو قال عظم درهم او اكثر لانه نصف درهم
واذا في زياده واليه الرجوع فيها ولو قال له قريب من درهم الظاهر نكر المثل ويحتمل
تفسيره بما شاء لان القرب من الاسماء الاضافية فلا تخص شيئ بعينه ولو قال له
جز من مالي فمر بما شاء وكذا تضديد لفظا وخطا ومهما وشي ولا يحل على الوصية
وقال بن الحنبل ولو قال له في هذا العبد شي فله سدس وان قال جز فله سبعه وان قال

مهم فله غنة كما يحمله على الوصية لا استقرار عرف الشرع بذلك التاسع الابهام بكذا فلو قال
له على كذا فهو كذا لشي ولو ضره بالدرهم فعا او نصبا او جوا فالا فبانه واحد فان رفع على
البدل والنصب على التيقن والجر على الاضافه ويحتمل في الحر بعض درهم ونصف عما شاء وكذا قال
في الخلاف بل زده ومع النصب عشرين ومع الحر ما رتبنا على ان كذا كذا عن العدول ان قال العبد
المعسر عشرين مصوب بعشرين او قال العبد المعسر عشرين ما رتبنا على ان كذا درهم او نصبا او جوا
فهو كالاول وفي الخلاف لو نصب واحد عشر ولو قال كذا وكذا وضره بالدرهم فعا او نصبا او
جوا وقال مع النصب احد عشر ون يمكن حمله على من استقر في عرفة ذلك او على من علم تضده
وبين ونه ما لا رجحان العاشر الابهام بالعطف وشبهه فلو قال له على درهم ودرهم ودرهم فله
ثلاثة فلو قال اردت بالثالث تأكيد الثاني قبل الاول لا تأكيد يكون تكبر اللفظ بعينه ولا اصل
بأثره الدرهم الزايد ولو قال اردت من اتيك اولا لولا يقبل اعدم الاول وجوه في
الثاني والثالث والفضل بين المركب والمركب ولو قال في العطف اولا وهم واما في العطف
ثانيا لم يقبل دعوا التأكيد للتايد ولو قال الدرهم درهم فاحد ولو قال درهم فاشان فلو قال له
فاردت درهم فاشان فلو قال فاردت درهم لازم قل بعينه لولا لغة القرية ولو قال له
درهم فرق درهم او تحت درهم او فوق درهم او تحت درهم او قبله ومعه او بعده فاحد لا خصال راو
بالدرهم الزايد لانه يلفظ في الغلبة والبعد بضعف الاحتمال من حيث انها ظاهرة في
الوجوب ولو ضره فله في درهم الزايد وتحت القيصه الجاوي عشر الابهام بالظرفيه
وشبهها فلو قال له زيت في حجرة او من زعمك او قماش غصبة او لفة في صندوق او غصبة
سيفا في خزان او خط في غصبة او ما يجر على سرج او يدخل الطرف وكذا السرج وقال بن الحنبل
كل ما لا يجد بغير طرف كالحسن فاقراره اقرار نظريه وليس بذلك وجعل الاقرار بالمال
اقرار بالسرج بخلافه عند علي بن ابي اسد اوجب فانه يدخل لانه اهليه الامساك ولو قال

١٩٩٩

له جزء منها زيت الى آخر الظروف فهو اقرار بالظرف خاصة على الاقرى ولو قال خاتم فيه
 فصر او قصر على حاتم لم يدخل النص في الاول ولا الخاتم في الثاني ولو قال له جارية رجاءيا
 روي حامل صح استبا الحل على الاقرب ولو قال له في هذا العبد العبد وهو مضره يوزن
 ثمن نصفه الف درهم قبل وله النصف ولو قال واشترت بنا النصف بدرهم لم تغير الحكم
 ولو قال بعد عنى العاقبة ثمة كان اقرارا بالاقراض ولو قال ارش حيا بقتل ولا يلزمه الاقام
 لو نقص العبد ولو قال اوصى لمن ثمة بالف بيع وصرف اليه ان احتمله ولو قال هو من
 من عنده على الف احتمل القبول لان بيعه من البيع ويكون له في ثمة ذلك الثاني عشر لا يبايئ
 الاعيان وشبهها ولو قال له هذا الثوب وهذا العبد طرب بالنبيين فلو ذكره المقر لم يلف
 وانفزع الحاكم ما اقر به واقفه في يد المقر فلو عاد المقر له الى الصدق سمع ولو قال له على
 الفاد ما راحتم المطالبه بالنبيين ولزم الاول ولو قال ما راحتم احتمل لزم الثاني
 ولو قال دينا او درهم طربا باي ان الثالث عشر لا يبايئ المستخرج بطريق استخرج المحركات
 وهو فلو كان مستترا لو كان المقر عالما بذلك العبد وعمره تلك العباءة فلو لقي
 العاوى الصفة لم يثبت الحكم ولو سمع من مقر صفة حكم بها عليه ظاهر فلو ادعى الجاهل
 كان ممكنا في حقه احتمل في تاسماع دعواه فلو قال لمن يدعى على حال ونصف العبد والعمر
 على مال ونصف مال زيد لكل منهما اربعة لان زيد شيئا والعمر مال ونصف شيء فلهما
 مال بعد ذلك الثلثة اربع شئ فالشيء بالان كل مال ونصف فيكون اربعة ثم شيئا عن زيد
 الاربعه الرابع عشر لا يبايئ المحكم استخراجه من غير حساب ولا يرجع الى المقر كقول الله على
 من الفضة بذلك هذه الصخرة او بعد ثمن عبد زيد او بعد وثيقه كقول الله على
 ذلك في التقدير الخامس عشر لا يبايئ من حيث العموم فلو قال لمن يبيع ما تحت يدي
 او يبيع الى صح الاقرار واخذ فلو قال ثمة فلي امكن هذا تحت يدي حال الاقرار قبل

منه ولو قال لاحق لي عندك اوفى بذلك ثم راي عنده شيئا فقال ما كنت اعلم به بناوه
 لي سمعت دعواه لا سكا فيجوز المشتبه **دوس** في الاصل لا يبايئ الا شئنا الوفا له درهم
 بل درهم فواحد على الاقرى ولو عين احد ما واهبهم الاخر فكذا ذلك على الاقرى
 ولو عين ما فاثان ولو قال درهم بل درهمان فاثان وكذا بالعكس ولو قال له
 درهم بل دينارين معا ولو قال ماله درهم بل درهمان ثبنا معا وكذا لكن درهمان
 وقواعد الاستثناء ثمان الاولى الاستثناء من الاثبات نفى وبالعكس فشره الا
 واحدا ونزوت عقيب النفي فلا يرد دفع وعقيب الاثبات ثمة اذا نصب ولو نصب
 عقيب النفي فلا تثنى ولو رفع عقيب الاثبات فلا دفع ويحجب الجميع ويكون الاوصاف
 ولو قال ما اقرضت منه عشرة الا خمسة امكن وجوب الخمسة للنصب على اليد
 عدم وجوب شئ للنصب على اصل الاستثناء وقيل ان قصد النفي سبب التركيب وهو
 عشرة الا خمسة فلا تثنى عليه وان قصد طلب العشرة لا غير وقصد بالانقص فبالسلب
 لزمه خمسة وهذا الترجيح يمشي على تقدير الغضب على الاستثناء او على البذل وربما
 حصل الاختلاف لان في مثل ماله عشرة الا خمسة والنصب وهو بعيد لان قصد سلب
 العشرة لا غير يقتضي الرفع الى البذل الثاني الاستثناء المتكرر ويجوز عطف حكم
 المشتق الى الواحد فيخرج الجميع او يدخل الجميع وكذا لو كان الثاني اكثر او مساويا للاول
 وان كان بغير عطف مالموا شفا العطف ونقص الثاني عن الاول فانه يرجع الى
 الاستثناء الاول فلو قال له عشرة الا تسعة وعدل الى الواحد فثمة لا نأخذ بالحل
 المنعبر ويى الافراد هنا فتقطعا من المثبت ويى الانفراج فيجب الباقي ولو انه
 لما وصل الى الواحد قال لا اثنين الا ثلثة الى التسعة لزمه واحد كما انتم الان فارجع
 الى الان فارجع فيكون ثمانية واربعين والافراد الى الافراد يكون تسعة واربعين

١٩٩
 ١٩٩
 ١٩٩

فان سقطت الاول من الثانية ففي واحد ولو قال عشرة الا عشرة الاربعه صحيح
الاستثناء ان ولزمه اربعة لان عشرة الاربعه ستة وهي المنفية ولعل الاستثناء
الثاني بطل الاول ولو قال عشرة الا ثلثه واثنين ولو قال عشرة الا ثلثه الاربعه في
ثلثه سواء وجد الواحد والا وكذا عشرة الا ثلثه حمل على الثاني لا على التاكيد
الثالث الاستثناء المراد كونه عشرة الا خمسة امسته المخرج منها الاقل اخذ اوله
الاوابعه محتمل استخراج الاكثر اقصارا على التيقن ويحتمل طلب التيقن منه فان قلنا
اخرج الاقل الرابعة الاستثناء في الجنس حقيقه ومن غلبه محتمل على الاول ولو
اجز عن رادف الجانح الاقرب الى القول فلو قال له الف درهم الا ثوبا اجز عن رادف
الاخر ايج طوبى بفسية قيمة الثوب فان بقي ليدوها شيئا صح وان استعجب بطل
الاستثناء ويحتمل بطلان التفسير فيفسره بما سبق وتصوره ان يكون عليه الف
فيلف صاحب الحق على المدين ثوبا او يدفع اليه ثوبا فصار على هذه الصورة ولو
قال له على الف درهم اذني درهم ولو اخذ درهم واحد غيرهما كالجوز قبل فان بقي شيء
بعد الدرهم صح وان لم يبق فاقرب بطلان الاستثناء ويلزمه الفجره ولو
قال له الفنا الواحد كلف التفسير فان فضل احد ما بقيه الاخر فلو قال ردت
النفصل قبل ودعني ما تقدم ولو قال له على مال الا ما لا او شي الاشياء حمل على
اقل يتمل فيكون ثوبا على اقل يتمل وبا الاستثناء نقص ذلك التاكيد وقال بعض
العامة هنا مستعجب فبطل الاستثناء ويجب اقل يتمل وهو موافقه في الحكم
ومخالفه في التقدير فانها على التقدير الثاني لا يحتاج الى تفسير اللفظ الثاني
بل يكفي تفسير اللفظ الاول وعلى ما قلناه يطالب بتفسيرها وتبر عليه الاستثناء
من الجنس وغيره واستغرق الاستثناء او غيره وعندي ان يحمل الاستغرق في هذا

بالمثل

بالمثل كذا الشيء والمال من اللفاظ المتواطئة الصالح لكثير والقليل بجان يكون الشيء
المثل الاول مساويا وغير مساوي **وردس** القاعدة الخامسة الاستثناء المستغرق بالمثل
ولا يحمل على العاطف ولما دعاه لم يجمع منه ويحتمل ان يكون الباقي من الماخوذ على الاقوى
وتفريه في الاصول فلو قال له عشرة الا عشرة لزمه عشرة ولو قال الا تسعة فواحد
السادس اذا تعقب الاستثناء حمدا فالمنصوص في الاصول العود الى الاخير وربما
حصلت قرينة تجب العود الى الجميع ثم قد تقدمت الاعراض في الستين والستين منه
فيحل حذيفة في الستين الجميع كما يحتمل في الستين من العود الى الجميع فها امثلة الاول
له عشرة دراهم وثوبا لادريها فان جمعنا بين الجملتين كان الدرهم مستثنى من
الدراهم لان الاستثناء المنفصل بجان وهو معارض بان العود الى الاصل لا يحدو
من الجان الثاني له دينار وعشرة دراهم الا ثوب قيمته ثمانية فان جمعنا كانت الثمانية
منه على عشرة والديناران عدنا الى الاخر كان اقربا دينار ودرهمين الثالث
له درهمان ودرهم لادريها فان جمعنا لزم درهمان وهن ظاهرا للقرينة وان لم يجمع
لزم ثلثه لاستغرق الاستثناء الرابع له ثلثه لادريهين ودرهما ان جمعنا ثلثه
المستثنى لزمه ثلثه وان لم يجمع لزمه درهم الخامس له ثلثه لادريها ودرهمين ان
جمعنا ثلثه وان لم يجمع فدرهمان السادس له درهم ودرهم ودرهم لادريها
ودرهما ودرهما يلزمه ثلثه جمعنا بين الاعراض وان لم يجمع لانا ان جمعنا صار
مستغرقا وان لم يجمع فالواحد مستغرقا الاجزاء السابع له درهم ودرهم لادريها
ان جمعنا فليده درهم والا فدرهمان ورده الفاضل بالتناقص للنقص على الافراد
وانما احتمل ذلك فاجمع لان يحتمل ان يرا به بعض افراد كيار بالقوم في قومهم
جاء القوم لان يراهم عدلين وهو مرفوع باسكان التجوز عن النصف بدعها الصخر

١٧١٢ ٨٩٩

قلنا له درهم الانصف فكان استثنى من كل درهم نصف ونصف درهم على ان ولو
العتق ثلثا بر الف اثنين بعد الفجاه والاصولين فكان قال له درهمان الادرمات
لانواع في صحته ورجل الشيخ في الخلاف وكان الاستثنى من الغير صحيحه الى مقام محيل
التاقتن مثل له هذا الدرهم الانصف لثامن انما يجمع العدد للفرق ما لم يكن قبله
فلو اشار لم يجمع مثل له على هذا الدرهم لاهنا الدرهم فانه اجل الاستثناء قطعاً وكذا
لو قال له هذا العبد وهذا العبد لاهنا العبد وهذا العبد لقاعدة التا بعه
الاستثناء من الاعيان صحيحه سواء كان ما دوات الاستثناء كقوله هذه الدار لاهذه
الباب وهذا الخاتم الا نضد وبغيرها كقوله له هذا الدار والعتق والحقاقم الفص
ل ولو قال له هذه العبد لاهنا العبد خرج من الاقرار ولو قال لواحدا عتق ما
شأ فلو ما قال لواحدا عتق صحيح ومن بطله بعد موت الجميع سواء استثنى في وقتكم
لان الجوز قائم والعتيق اليه الثامنة قد يكون الاستثناء مجملاً ولا يعرف طريق
غير في المقر من جميع اليه مثل قوله عشرة الا قد مال لزبد ولا زنه هذه الصحه مثل
السائل الحسابيه كقوله لعمر عشر الانصف ما نزل يديسته الا ثلث والعمر فلعمر
شي فليزيد سنه الا ثلث شي فلعمر وعشر وسدس شي الا ثلثه عدل شأ فاذ جرت
وقالت لبق سبعة عدل خمسة اسدس شي فالثي ثمانية وخمسان وهي امره ولي ثلثه
وخمس وان شئت ثلث يزيد في العمل فلن يثو فلعمر وعشره الانصف شي فليزيد سنه
شي الا ثلثه وثلثا عدل شأ ويعد الجوز والمقابل به بقي اثنان وثلثان فعدل خمسة اسدس
شي فالثي ثلثه وخمس في لزيد ولعمر وعشره الانصف هذه وهو احد ذلك الخامس
فاذا اتى من عشره بقي ثمانية وخمسان **درهم** في الاقرار بالنسب يشترط في صحة الاقرار
ببطله المقر وعقله وعدم كذب الشرح له فلا جره باقر لا الصبي والمجنون ولا اقرار

من

من اتقى بالغير شرعاً سوا اقر بغيره ولا سخره ولا غيرهما مما ينافي ذلك السبب الشرعي
كنا المتق عنه شرعاً كولد الزنا وان كان على فراشه وولد اللعان وان كان الابن زنه
ثم ان كان المقر به ولداً استثنى فيه مع ذلك خمسة شروط الاول ان لا يكون بالجنس
فلو اقر منه من هو في سنة او سن واصغر بما اقضى العادة بان لا يلبه بطل الاقرار
ولو بصادق **فرض** لو دخلت جرم حراماً الاسلام ومها ولداً فاستخلفه سلم وذي
مقيم باراً الاسلام لمحق له الا ان يعلم عدم دخوله دار الحجب وعدم خروجه الى دار
الاسلام وعدم مساحقتها الموطورة فلا يلحق ككذب الجنس اياه ولا يكفي إمكان نقاذ
الناس في قايده اليها بقصد وقطره لا بخلاف منه الثاني ان لا ينافي غيره فلو تنازع
لم ثبت لاحد ما الا بالدين والقرعة الثالثه الصديق ان كان اهلاً له كالحق اليه بالغ
وبلفظ اعتباره في طريق التليط والصغير والمجنون وبثب نسب ولا جره بالاقرار بغير اهلية
ولو طلب احلاف المقر فليس له لان غاية ما استخرج تصديقاً وكراهة كليهما غير صحيح
لان يوجب النسب ان يصريح باليقول ولا يفتوح في ذلك التهمة فاستيفان مال الصغير
دار الميت الرابعه ان يكون المقر باقراً فلو اقرت الام فلا بد من التصديق على الاقرار كما كان
اقامتها البينة على الولادة والاقرار بالولادة اقراراً بوجوب الام وان كانت معرفة المقر
لا احتمال كونه غير شبهه او كراهة فاسد الخامسة ان يكون ولداً للصلب فلو اقر منه
فدله فان اعتبر التصديق وان كان المقر غير الولد فله شرطان آخران الاول
ان لا يكون بالجنس كما لو اقر بسخره من مبيع ولده من اب المقر او من لولده من المقر بهما
او مساواة الثاني تصديق به فلو اكد به فلا نسب ولان صدق اقراره لا يقيد بالتوارث
الى وارثهما الا مع الصادق فقال في المبسوط يتدرى التوارث الى اولادها لا غير ثم
هنا مسائل لو استلحق ولداً حراً ميتة بوسيلة لمحق به ولو لم يدين ومات عين التوارث

٥٩٩
٥٩٩
٥٩٩

الوجهان الخامس عشره لوقال هذا ولد من الزنا فهو من باب تفصيله لاقران بما فيه
 فعله بعد اول كلامه وليحق او باخوه فلا ثبت له حكم النسب الشرعي فظهر السادسة
 عشره لوقال باخ من الاب والاب من جده فحق بنوه في موضع محو النفي لم يتولد
 وان تصادقا ولم مات الاب وما على الصادق واستلحقه بعد موته لانه نفي ثبت
 نسب وجهان من حكم الشرع بنفي البنوة فيمنع ثبوت الاخوة التي هي فرع لها لا قرب
 ان كان استلحاق بان فيه بما را على الاب وبشرط الوارث ان يعقل وفيه خط للمورث
 وهو ضعيف ورجح الفاضل الالتحاق السابعة عشره لوقال هي اخی فاقصر ثم قال
 اردت اخوة الدين والرضاع فالوجه القبول لا مكانه ووجه عدم القبول ان خلا في الحقيقة
 الثامنة عشره قسم في البسوط الاقارب النسب الى الاقارب بالنسب على نفسه والاقارب
 على غيره وعلى الاول الاقارب بالولد الثاني الاقارب بمن عدها فان المقرب الاخ مقرب
 على الاب والمقرب العم مقرب على الجد ولم يعتبر في الصغير القديون بعد بلوغه في الصغيرين
 معا بل لو انكر البنوة بعد بلوغه لم يعقل انكاره وظاهره ان الاخ لو انكر الاخوة بعد
 بلوغه لم يسمع ايضا والشهود باعتبار صدق غير الولد بعد بلوغه التاسعة
 عشره لوقال باخ فكن بالمقربة صدق بعد موت المقرق ارثه فظهر من انكار
 استحقاق الوارث غيره ومن نفي الالف من ثبوت الاخوة وهذا التكتيب ولو
 اقر الاب ببنوه الكبر فكذب فلا مات رجوع الى الاعتراف فلا شكال بحاله
 ولو اقر الابن بانه رجل فأنكر فلا مات اعترف بالابوة له فلا شكال
 هنا ضعيف لان الاقارب بالبنوة بعد الموت مسموع في الكبير والصغير عند
 الاصحاب بخلاف الاقارب بعينهما من النسب فيترك هذا الاقارب
 منزله الاقر المتبدا والله الموفق تم الجزء الاول من كتاب

الدروس وملوه ان شاء الله تعالى الجزء الثاني كتاب المكاسب

١١١
 ١١١
 ١١١

كتاب المكاسب

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال الله تعالى لم يزل عليكم جناح ان تغفروا فضلا من ربكم نزلت في تجارها الحج وقالوا يا ربنا
 من فضل الله وعمن النبي صلى الله عليه واله انما قال لقوم سمعوا قول الله تعالى ومن
 يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب فكفر اعراس الطلب وقلنا يا اهل
 العباد من فعل ذلك لم يستجب له ذلك عليكم بالطلب وقال صلى الله عليه واله
 الا اذا روي الامين نفث في دعوى لا تموت نفس حتى تستكمل رزقا فانما نقل الله
 واجملوا في الطلب ويراد به عدم الباطل في الطلب والطلب من وجه جميل كما روي
 عن الصادق عليه السلام لكن طلبك للمعاشه فوق كسب التضييع وروى طلبك للمعاشه
 الرافعي بن بنيه الطحيني اليها وقال عليه السلام في حكم آل داود لما دالوا في غزوات
 محرم وقال عليه السلام الكاد على عيالها كالجأهر في سبل الله وقال الكاظم عليه
 السلام يا كسل والخجروا من ايماننا انك خطك من الدنيا والآخرة وقال الباقر
 عليه السلام من ثاول شيئا من المحارم فاصه الله برز الحلال وقال النبي صلى الله
 عليه واله نعم العون على تقوى الله نعم التقى وقال صلى الله عليه واله من المروة اصلا
 المال وقال عليه السلام ان النفس اذا احزنت فربما استقرت وقال عليه السلام يا ربك
 لا تسني بكرها واذا ادا احدكم فليترك اليها وليس على المشي اليها وقال ابو بصير
 عليه السلام ان الله يحب المحرفين الامين وعن الكاظم عليه السلام وقد عمل بيده في الرض
 لعان رسول الله صلى الله عليه واله عمل بيده وامير المؤمنين عليه السلام وهو عمل النبيين

والمرسلين

والمرسلين والصابحين وقال الصادق عليه السلام اني اشترى ان يراني الله عز وجل اعمل
 بيدي واطلب الحلال وعن امير المؤمنين عليه السلام من اياه رزق ولو حبل الية رجلاه و
 لم يمد اليه يده ولم يتكلم فيه لم يلسانه ولم يضره من كان من كراهه عز وجل ومن يتق الله يجعل
 له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب روي عن النبي صلى الله عليه واله من طلب العلم
 تكفل الله برزقه وقرئان يعطى عليه قلوب اهل الصالح وقال الصادق عليه السلام
 ان الله تبارك وتعالى جعل لرياق المؤمنين من حيث لا يحتسبون وذلك ان العبد اذا
 لم يعرف وجه رزقه كثير دعاؤه وقال عليه السلام اني الله عز وجل لان يحبل رزق المؤمنين
 من حيث لا يحتسب وكان اهل المؤمنين عليه السلام كثير اما يقول اهلنا ان الله
 عز وجل له يحبل العبد وان استجد حمله وعظمت حيلته وكثر تكايله ان يلبس ما سعى
 له في الذكر الحكيم ولم يحبل من العبد في ضعفه وقلة حيلته ان يلبس ما سعى له في الذكر الحكيم
 فالعالم بهذا العامل بعظم الناس راحته في منفعة والعالم بهذا التاركة له اعظم الناس
 شغلا في مضرة وقال عليه السلام انما لا ترجوا رجى منك لما ترجوا فان موسى بن عمران
 خرج يقبض نارا لاهله فكل الله نعم ورجع نبيا وخرجت بكرا سافرا سلت مع سليمان
 وخرج صحرة فخرجون يطالبون العسر اليسرون فزجوا من منين وقال الصادق عليه السلام
 قال رسول الله صلى الله عليه واله ما من فقير سأل الله من فقير سأل الله من فقير قصد بعض
 الاسراف الا في الحج والعمرة وحملة امرأته طيبا وافق فقدا وفهم فضلا دروس
 قد يحبل الكسب اذا رقت تحصيل قوته وقوت عياله الواجب الفقير عليه وقد يستحب
 اذا قصد الحج والعمرة ان يشغل على وجع فريح وهذا تمام احدها ما حرم من غير العيا
 يتحرم فعله او نقله وتعليقه واستأجره والتكسب به الا اغنيا العريس اذا لم يدخل الرجا
 على المرأه ولم يتكلم الباطل ولم يلعب بالمال في ذكره القافى وحرمه بناديس في

١٩٩

كالعور من اللامى ولدون والمزنا والقصب والرقص والتفريق واللات الغاروهيا
العبادة كالصلب والصنم وعمل السلاح وبده مساعده عدو الدين سوا كانا كاهنا
او فناء وقدين ودين بحال الحرب وهو ظاهر الاخبار وكبره لاسمها وكذا كبره مع ما
يكن كالدرع والبعض والحف والتخفاف وهو الذي يلبس والتجمل ولو علم ان الخالف
يستين بالسلاح على قتال اهل الحرب كبره وهو مروي عن ابي جعفر عليه السلام في
بيع السلاح على اهل الشام ان الله يدفع بهم الروم ولا يدفع به على قطاع الطريق وبهتهم
وحيت حرمنا بعه فهو باطل وبيع المعيب وما يجرد من السكر ليعمل سكر الخشب و
الحجر ليعمل صنفا او صفا واما صليبا الاثالة فهو في دوا حريم بالنسج من بعله وليس
فيها ذكر النساير واختار ابن ادريس والفاضل ان النبي صلى الله عليه وآله لم يهاطل بحرس
وكنا يحرم بيع التراب ليعطى بالصنم والصلب واجاره النساكين والحجرات للحرمات
الا ان يقصد اذنه الخمر والاذن لا يخرز برونه الا ما لا تقع مقصودا فيه للعقار كالحشار
وفضلات الانسان ويجوز بيع دوا القرو برونه والتحل مع انحصارها ومشاهاه ما يرفع
الجماله عنها ولا يجوز بيع المسوخ ان قلنا بدم دفع الزكاه عليها الا القليل لعظم الاشباع
عظم ما السباع مما يصلح للصيد يجوز بيعه كالعهد والهنر والبازي وقول القاضى
بالصدق ثمن الخمر ولا يقصر فيه غير الصدقه من ولد ولو ما يصر حراما بجمته
واما غيره كالاسد والتمر والنسرا الشحان على التحريم لبيع الكسب بها ونقل في
البسوط الاجماع على ذلك في مثل الاسد الذي يقال له الجند لا يصرف ثمنه الا
بكل نحو من السباع والمسخ في طعام او شرب وابن ادريس ذلك تبعا للاجماع
مجلد هابا على دفع الزكاه عليها او ما الكلاب فاقصدا على جواز بيع الصايد وفيه
الشيخ بالسارق يفتح السنين وضام اللام نفس بل لا يفرجها لمن وعلى منع بيع كل الماش

واختلف في كل كلب الحايط والرنج والماشى فنع من بين في الخلاف وبطل القاضى
الرجل يجوز وفانا لا يدرى ابن حمزة ولو قلنا بالمنع من بيعها فقها رأت على القائل
ميا فان شاء الله تعالى ويجوز اقتناء الجرو والتعليم ولو قبل الهراش التام جاز ولا يلحق
كلب الما بالبرى خلافا لابن ادريس ولا يجوز اقتناء الحيات والعقارب والحيات
والسباع الصاربه والترايق الشتمل على محرم والسمم الخالب من السمعه ويجوز بيع
لبن الارن والمراه لا الرجل والنخشي وليس الملك فاذا الطريق من قبل الشفع بلذنه
دم الوروق وزايعها الا عيان النجسه والنخسه غير القابله للطهارة وفي الفضلات
الطاهره خلاف فحرم الفندمها الا بدلا لابل وجوز الشفع في الخلاف والبسوط
هو الاقرب لطهارتها ونفها **دور** ونها معها اعلق حتى غير الباغ بر كمال الشر وما
يختص بمن الاشياء وان لم تكن والوقوف المطلق ومن وجد عنده سرقه وعصب
فاقام منه بالشر لا يدفع عنه قرا العتقان ان كان جاهلا ويخبره الكما في الرجوع على
من شامع تلقاها ويجوز للمولى تقويم امته المولى عليه وشرها ولا يجوز مباشرتها قبل
ذلك وقال الصدوق يجوز داب مباشرة جازية لابن مالم يكن معها الخمر حتى يبعها
ويحمل على ما فعل ذلك بطريقه الشرعي ويجوز التناول من مال الولد الصغير حيث
يجب نفقه الاب ومن مال الكبر حيث يمتنع من الاتفاق الواجب ولا يجوز تناوله
الا من مال الولد شيئا الا باذن المولى ومقاصه وليس لها الاقراض من مال الصغير
وجوزه على بن ابي بصير والشيخ والقاضى وربما حمل على كراهية الوصي ولو صالح الولى
غيرهم اليميم دون حقه يدعى الصالح ويرادعى اذا كان المقر عبدا ولو كان نكرا
او موسرا لم يرد ويجوز شرآما ياخذ الجايز باسم الخراج والزكاه والمقاسم وان كان
مستحقا للدون ولا يجازيه منه اذا لم يعلم بعضها وان علم بدت على المال كان جهله

الرجل يجوز وفانا لا يدرى ابن حمزة ولو قلنا بالمنع من بيعها فقها رأت على القائل

تصدق بها عنه واستطاع بن ادريس بحفظها والوصية بها وروى انها كالقطعة قال
ينبغي استخراج خمسها والصدقة على اخواتها منها والظاهر ان زاد استحباب في الصدقة
ترك اخذ ذلك من الظالم مع الاختيار افضل ولا يعارضه احد من المحققين عليه السلام
سواء كان معوية لان ذلك من حقوقهم بالاصالة ولا يجب رد المقاسم وشبهها على المالك
ولا يميز رضاه ولا يمنع تظلم من اكل له ولو كان العالم تظلم لان العالم الظالم عنه
فعمد به معاملته الظلم ولا يحرم بقول الصادق ع كل شيء فيه حرام وجلال فهو جلال
حتى يعرف المحرم بعينه ولا فرق بين نفع الجوارياها او وكلية وبين عدم النفع فلو كان
مها وقبل الثلث او وكلية في نفسها او باعها او سجن في المالك وفي ذمتها جاز ان تاكل ويجوز
على المالك المنع وكذا يجوز ما بالعارضات والهبة والصدقة والوقف ولا
يجل تناولها بعينه ذلك والاجر الخاص ليس له العمل به لئلا يفسد في زمان الاجارة
بخلاف المطلق وان جعل الصدق بالماء ومن مال الزوجه لا مع نية او اضاره وليس
لغيرها ذلك ولا هاتان اول غير ذلك لما دوما ادم بكم المنيح والحجزة في تعدد الى الحجزة
الفاكهة نظر وان وجب حرم عليه تناول شيء من مالها الا رضاه او لو ملكته بالاكراه
الشرايير ويحتمل كراهه جعله صدقا لغيره لا باذنه او يجوز للوكيل القاض في دفع
الى مثل اعطاء عماله اذا كانوا منهم والتفصيل اذا كانوا من جنس واحد وفي جواز اخذه
لنفسه رواية صحيحة وعليها الاكثر وما جعله الشيخ مكرها والرواية اخرى صحيحة
المنع والفضلات عند الصانع كتراب الصاغر يجب دفعها الى المالك ان كان جمل تصدق
بها عينا او قيمته ولا يجوز تملكها ولو كان الصانع مستحقا للصدقة وفي رواية على الصانع
صدق بالتراب المالك ولا هلك او قريبت وان لم يجر من استخراجه صاحب التمس
سواء للصدقة ولا يجوز بيع الوقف سواء كان على جماعة عابدين او خاص وفي التحسين

السكنى

نظر الظالم فقيرين بعده ومع اقتنائها بالمدة المعلوم منه يجوز له بيعه وكذا لا تنعاهم الولد الا
فيما سلف ولا يجوز شراء المشتبه اذا كان اصله المحرم كما لا يخفى بالخطر ومعلوم ان في دين
الكافر وكذا الجليل ويجوز شراءه مما من المسلم ومن الجمل حاله اذا كان في بلد الاسلام
واما المشتبه الذي اصله الا باخر فحيزا شرعا وكما لما المتبع المشتبه استنادا لغيره في التجاسه
والمشتبه الذي لا يعرف له كافي بالظالم والمعرف بالجهل والسرقة فيجوز شراؤه
تركه ولو **مردود** وما دهم ما يجب على المكلف فعله ما عينا كالصلوة اليوميات وكما يبر
كفيل الميت وتكفيل الصلوة عليه وفي فتاوى المرتضى هذا واجب على الولي
فانما الاستاجر عليه جاز والى جمل التحريم ما بين الكفن والماء والكافر فليس بجرام ولو
استاجر على ما زاد على الواجب من هذه جاز كما انفصل في المسدود وان في الكفن وتبين
القبور والحمل الى المشاهد الشريفه ولو لم يجره عليه لم يحرم اذا كان هو المقصود وكما
الاجيب الذي يحرم اخذ الاجرة عليه تعليم الواجب عينا او كفاية من القرآن الكريم والفقه
والاشياء اولى المعارف الالهية بطريق التلميح ولا تحرم الاجرة على المعلوم الارسل والطب
والحكمة اما القضاء او فاعرف من يستلزم الا لا يحرم عليه الاجرة ويجوز العن المتكلمين غيرها
وقال الملبق عليه السلام الرضا في الحكم كقول الله ورسوله وكذا يحرم الاجرة على وصيفة الامانة
واقامة الشهادة وتخلعها فان قام غيره مقامه ولو اخذ الاجرة على ما زاد على الواجب من
الفقه والقرآن جاز على كراهية ويناك مع الشط ولا يحرم لقول الصادق عليه السلام لان العلم
اعطاه رسول الله كان ساسا فلما استاجر لغيره ما يدرى الى مبتاهج ولا يحرم ان
كان تركه ولو قد صدق له بغير شرط فلا كراهية ولا روية عن النبي صلى الله عليه واله فيمن على
عليه السلام منع الاجرة على تعليم القرآن تحمل على الواجب وعلى الكراهية وكذا الرواية عن
الباقر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله من استخرج الناس اليه ليقفهم في العلم

١٩٩

الشيء ويجوز الاستيلاء على عقد النكاح وغيره من العقود ما على قديم الصيغة والظاهر على
المستألفين فلا فرق بين الاستيلاء على العقد في الامتلاك ويجوز الاستيلاء على النسخ
القرآن والفقهاء وان تعين فعلهم ونقل بن ادریس علی جواز اخذ الاجرة على نسخ القرآن و
الفقهاء تعين تعليمه ونقل بن ادریس علی جواز اخذ الاجرة على نسخ القرآن وتعليمه
في الاستيلاء مع الشرط والرواية التي ضعفت السند والاجماع على جملته مما لم يمتد
حل الاجرة ولو سلمت الرواية جلت على الكراهة والاعتناء بالمعادل جازية بل مستحبة وتجب
مع الزام او عدم وجود غيره ويحرم عن الجواز لا مع الاكراه فينفذ ما اكره عليه الدماء
المحرمة قال الصادق عليه السلام من اسوداسه في ديوان ولو شاع حشر الله يوم
القيامة من غير ان يظن القيام بالحق والاحسان بالشرع لم يحرم ويجوز له ان كان مجتهدا
اقامة الحدود ومقتدا بغير المال وليس له تحمل الضرر اليسير في ذلك ولا يجوز
تحمل الضرر الا في الكثرة في نفسه او في غيره من غير جوارح قريب من من ويجوز تحمل في المال
ولا يجب وهذا ما سأل بجواز المقاصلة للشرع عند من الورع على كل اهل البيت ان يتحمل
الانصاف الى له اخذه ظلم ولا حيانته وانما اخذت مكان ما الى الذي اخذت في له اورد عليه
شيئا للرواية التي ذكرها في الحديث وكذا في احد الشرعيين اذا خاف الشريك مقابلة بفضله
الا باذن الرواية الثانية لا يجوز بيع الشركات قبل الحيابة كالكلالة والمأوى والدار والحجامة
والتراب ويجوز بعهده وان كثرت وجوها ولا يجوز بيع الارض المفتوحة عنه ولا بيع ما
يؤمن به من الشجر وقت الفتح نعم لو وجد فيها شيئا من ذلك جاز بيعه وربما قيل فيها
شيئا الا ناره وروى ابو بصير جواز بيع ارض الخراج من صاحب اليد والخراج على المشتري
وفي رواية سمع ابن الفضل ابي الربيع الثانية يجوز اخذ الاجرة على كتابة العلم
المباحة ويكره على كتابة الخفن مع الشرط في الرواية ويكره كتابته بالذهب وبمشير

بل رواه محمد بن ابي القاسم قال الصادق عليه السلام لا ينبغي ان يكتب الا بالسواد ولا يحرم ذلك
على الاخرى الا بعد حرم بيع الحروف وشراؤه ولا عبرة باذنه ولو كان حراما نعم لما ثبت به عليه
بعد جاز حصول الرق حينئذ ويجوز جازية واجازة المحرقة العمل للمباح الخامسة لو باع
الصحف على كافر بل على الاصح وقيل يصح وقيل به مهر بعد على مسلم ويجوز مع كتب
السنن على الاخرى السادسة يحرم التطفيف في الكيل والوزن قل ام كثر ولا قربا من الكبار
بترعد الله عليه السابعة يحرم بيع ما لا يحل كالكذب لا يفتع بركض الرخم والمعادن ويجوز
بيع ما يورث ويشتع بغيره كبيع جوارح الطير على القول بجواز بيعها الثامنة يحرم بيع
على الاذان والاقامة ولا يخرم فعلها ولو اخذ الاجرة خلافا للقاضي ويجوز الاذان
من بيت المال التاسعة لا قربا لبيع حيا الحيوان غير الاربع اذا كان فيه نفع وفاقا
لان الجوز وادريس وخلافه الشامي من العاشر حرم الجوز الذي من الجوز ولا
فعله دليله الاماروى العامة وقدره الفاضل يطلب هو البطلان بخره لا يجوز سكو
طريقه يغلب فيه تلف النفس مطلقا والمال المضرب اخذ الاجرة على ترويق المساجد
في خرفتها ويجوز بيع طير غير لما اكل اذا ذكي وكان مما يقع عليه الذكاة قبل ذبحه لهما
وان حرمنا استعماله قبل ذبحه الثانية عشرة لا يجوز للاجير على عمل القصير عما استوجبه
ولو زاد عن ذلك في الجوز مكان افضل ولو رخص بالنزاهة بعض المستأجرين كره ومنه من يفتي
للمسلم الترويق بين الصبيان ويكره تفصيل بعضهم على بعض في التعليم الاجرة الامع الشرط وقال
بن ادریس اذا اجرت نفسه لتعليم شخص جاز التفصيل بحسب وان استجر لتعليم مطلقا حرم
التفصيل وان كان اجرة بعضهم اكثر ورواه جرحان المسلم عن الصادق عليه السلام تشبه
بالكراهية الثالثة عشرة يجوز بيع عظام الغنم والحماد الا شاط منها فقد كان المصادق ع
مطبوقا ولا كراهية وفاقا لابن ادریس والفاضل وقال القاضي يكره بيعها وتحتها **درس**

في المناهي وفي اقسام ثلثه احدها ما نهى عنه فبطلت به كبيع حمل الحمل الذي نتاج الشايج
او البيع باجل الى نتاج الشايج والملاخي وفي ما في الارحام والمضامين وفي ما في الاملاك
والاملاك كالباع في الظلم من غير وصف او تعليق البيع على المجلس والمنازه على تفسير
الملازمه وقد يفسر بالمعاطاه وهو ضعيف ومع الحماه مثل بيتك ما يقع عليه حاصل
او ما يقع عليه حاصل من الارض او يحمل نفس على الحماه معا ومعين في سماء البيع شرط
الابايع واما معين بقدا او نسبة فالأولى الصلح وحمل الذي على الكراهه والمقرض
يخرج بقدا كشرط الصالح عن الكسره وبيع الكسره باطل الا ان يرضى به الا كراهه ولو خاف
من ظالم فاقرب بين كان تجزئ فخرم فمكده على المقرله ومن المناهي الربا سواء كان في البيع او في
القرض او في المعاوضات على الابايع وانما ما نهى عنه بغيره فلا يفسد به ما كان في
البيع على بيع آخر وفرا الى الزيادة على المشتري بعد ثقل الثمن وادارة العقد على من البايع من
زمن التجار يشتري منه ما زيدا من المشتري به لبيعها باقتصر منها وحلها من ثقل التجار
الامر من التجار بان ادريس فمقتضى الفاضل وقطع الفاضل ان كراهه الدخول في السوم وشه
البيع بعد ما اجمعه وبيع المتكف منه التجار وهو دفع السعر من لا يري الشراء للمص عليه
وكراهه فوم والاقرب التجار لا يفسد به ولا يفسد العقد فليس التجار اذا كان من البايع
اطلعه وقال القاضى تجزئ المشتري لا نرد ليس وقطع في المبسوط بانه لا حاد اذا لم يكن الطاه
للبايع وقرى عدم التجار بعض مع سواها ثمرة في الفاضل ان التجار بالعين كمنه من العقود
ومنه تلقى الركبان لا يفسد فاشح فاشح البايع والشرا عليه من مع حمل سعر البذل والزيادة
عن الاربعه او اتفق من غير قصد او تقدم بعض الركبان الى البذل والسوق فلا يفسد فخرم وقرى
روا به مال لا تلقى ولا تشتري ما تلقى ولا تاكل منه وفي حجة التجار كقول الشافعيين
وابن ادريس فظاهر المبسوط وفي النهاية والمفتن كره حلالا الذي على الكراهه في البيع صحيح

على الفقهاء خلافا لابن الحنفى وتجيز الركب وفادى ابن ادريس لما روى عن النبي صلى الله عليه
والله فمن تلقى فضا حبل الساعه والتجار ومع الغنن نقوى ثبوت التجار وفي من لا يحكم
وهو جليل الغلات الاربع السن والذيت والمليح على الاقرب فيما قرنا للغلات والافخر فخر
مع حبل الساعه اليه ونقنتها الزيادة على ثلثه ايام في العلاء وبيع في الرخص للمواير
فخير على البيع حينئذ ولا يفسد عليه الامع القدر لقول النبي صلى الله عليه وآله انما السعد
الى الله تعالى ولا يفسد في الرخص قطعا فخرم قبله **ومنه** وانما ما نهى عنه بنى من ولا يفسد
كبيع الاكفان والريقين والذبا حاد والمخرضه والفسابه والحكاك والفساجه والتجارت
وامر النبي صلى الله عليه وآله يفسد كبيعها في علف الناحي وكذا كسب القالب مع الشطوط
ضربا للفحل وكسب الاماها الامع الا ما نهى وكسب الصيد ومن لا يبيع له وكسب التجار
للمقرين بالدين والقس ومعاملة الطفل لا ضرورة والسفله والابن والتجار فخرم وروى
العاهات ومعاملة الاكرام اليهم ومناكحتهم وعلل ابن ادريس بانه لا يصير له ان يفسد
مخالطة الناس وروى البصاير ومعاملة اهل الذمه والبيع على المومن لان يشتري باكثر
من ما يودعهم فبيع عليه فخرم اليوم ويشتري التجار فخرم في ما بالضرورة وروى علي بن
سالم عن ابيه عن الصادق عليه السلام ان من غنيت القابم الربح على المومن وفي حشره
يكون دبا والربح على المومر دبا لا يحسن ودخل السوق ولا يقلب القابم في الثمن ويخرج
المبيع ومنه من المتعاقدين وكتمان العيب الظاهر واليمن على البيع وروى كراهه الرجوع الى الشرا
باليمن والسومها بين طلوع النجود وطلوع الشمس وظهنا حديد الشايع واخفاه اذا كان
يظهر للخص والاستسقاء بعد العقد تاكيد التجار النبي صلى الله عليه وآله
اكرامه لا يروى عن الصادق ع قولا ولا فعلا كما روى عن تركه قولا وفعلا في البيع في بيع
يخفى فيه العيب والاستقصاء في الامور على الصادق عليه السلام من استقصا فخرم اما

والزيادة وقت النفاذ حال الكسوة قال ابن ادریس لا يكره وقال الفاضل المراد بالكسوة
مع عدم رضا البائع بالثمن ومضرة الحاضر للباي وفي المبسوط لا يحنن فيما يضطر اليه
الحاضر وفي الوسيلة التي عن بيع الحاضر للباي في البدو ولا في الحضر ما بين ادریس
يكره اذا تحكم على الحاضر فباع بدون اذنه او كرهه على البيع بغيره الراي ليس بشي لا خلا
في سبيل السمرة في الامتعة المحلولة من بلدي بلدي **في** الاقرب بقوى الذي الى الملبس
للقوى لا يشترط في اقله الموباء اليها وانما يكون ذلك مع جعل البدوى والقروى بالبدوى
لأنه يشرى لها ما لا يقرب الكراهة من الكراهة والصباغة وتولى الكيل والزمن
العارف بهما وطلب الحاجة من حديث النعمي والخالف والسلطان وشراؤا كل نفسه
سبه على نفسه ودوى هشام واستحق المنع من الشراء لا باس بالحنان والخصف وذكره الاستحباب
في الخصف فان ذكره اشرف الوجوه وكما كرهه لما اشترطه على الوجه بالحق ولا يذهب جانه
وفي مكاتب الصفاة لا باس باسجرة البدوة ولجاجة الانسان نفسه للاعمال الدينية
دوى عما والكراهية مطلقا ودوى بن مسكان لا باس بما افضل من موعى عليه السلام ومع
الشيخ فيها بالكره لمن تخاف التقصير دون غيره وعن الرضا عليه السلام كل شي عفى فيه
المعبد بنو لا باس وكان السواد عن بيع الرقيق وقال الباقر كان اهل الكوفة يمارفون
ويكره الا انزالا لثاقه وولدها طفل الا ان يخرج او يصدق بزواجر التجار على العتق وانما
نفاذ العرس وبيع الملك لا يضره الا ان يشترى خيرا منه **در** في اداب التجارة ودوى
الشفقة فيما يترداه وتقرير الاستحادة والسهولة والعلم وانما الكيل والزمن ولا تقرب
من المتباينين بذلك ولا يوصى على السلام والتسوية بين الماكس وغيره والا قالوا التسامح
في البيع والشراء ولا اقتضاه والقضاء ودوى في التقاضي من الغريم المثل المحلوس والمكسوة
وقبض الناقص واعطاء الرجوع والمباكره في طلب الرزق والكره لثا الشراء فان عشد

الشر وسؤال البركة في الشراء والمجزة في البيع والا شغال مما يفسد من افعال التجار والى غيره
ملازمه بان يركب فيه وشراء العقار وتفريق في مواضع ومعاملة من شافى خبر الرزق
والغرم قال الصادق عليه السلام ما في الاعمال شي اسحب الله تعالى من الزيادة وما يبعث
نبي الا كان زيدا الا ادریس فان كان خيالا وقلم الصنف والخروج من البلد عند الحاجة
واعلام الافح العسر والاقتضاه في المعيشة والاحسان الى الاسخا للثمن ليعمل السلطان
والرفق في المعيشة واسراقة من المشهور بما الصانع والناظر الى الصلوة واعطاء الصانع
لغير خطها من الزم ودوى سمع ان سهر الليل كله تحت المكافاة على الهدى ومشاورة
الحلأ فيها اذا كانت طعاما فاكه او غيرها وتحت التجارة في بدوين في الدين او يصلى
فيه على الشيخ ويستحب التعرض للرزق ولأنه يمكن له بضاعة كثيرة فيفتح بابه ويحيط بساطه
ويستحب طالب الرزق الرجوع بغير الطريق الذي خرج به فانه اذن له ويكره كثر الفراق
والزوم والكل والعجز والتمني وباشره دناءة الامر بنفسه بل كارهها ونهاش العقارب
الرفق والامل والدعاء في الاسواق بغير فائدة وتولى الصاعقات الظلم والدخول في الرب
وايمان شارب الخمر واشترط الناحية لاجل لا باس بجمع عدم الشرط وبيع الصحيح ويستحب
شراؤه واجلب شي للرزق والصدق وعن الصادق عليه السلام من طلب التجارة استغنى ان
تسعة عشر والرزق في التجارة ودوى ان التجارة تزيد العقل وتزكها ينقصه وعن الكلثم
عليه السلام ان الله ابى ان يحصل بغير المؤمنين بمكروا ورجع المؤمن بمكروا ورجع المؤمن بمكروا
فيل قد وهبوا ويكره لكنا سحر سكر عدم الرجوع واستقلال قليل الرزق فيجزم الكثرة وحل
المال في الكرم لانه مضاعف ويستحب كتمان المال علون الاسخا وقال الصادق عليه السلام
اشترى وان كان خاليا فان الرزق نيزك فالشر ويستحب بقاء صاحب السلم بالسر
والدعاء عند دخول السوق لقوله اللهم اني اسألك من خيرها وحيدها لها واعني بك

من شراها وشاها لئلا إذا جلس تحت المهادين وعلى على النبي واله صلى الله عليه واله
وقال اللهم اني اسئلك من فضلك حلا لا طيبا وعز لا يذل من ان اظلم واظلم واغمر في
لك من صفته خاسرة وعين كاذبة خاذا اشترى شيئا قال لك اللهم اني اشترى بها نفسي فيه
من فضلك فاجعل لي فيه فضلا لك اللهم اني اشترى به النفس فيمن رزقك فاجعل لي
فيه رزقا واذا طلب شرا وابورا سا قال اللهم ان كانت غنيمة البركة فاحصلها المنفعة يمين
الناسية فيسر لي شراها وان كانت غير ذلك فاصرفني عنها الى الذي هو خير لي منها فانك
تعلم ولا اعلم وقد روي في حديث عن عطاء بن الساجي قال الصادق عليه السلام من غش
عش في ماله وان لم يكن بال غش في اهله واسر الكاظم عليه السلام بطرح دينار بعش
بعد قطعه بصفته في البالوعة وليس في شرا الخطة القوت ويكره شرا الدقيق ويشد
كرهه الحنظل ويشحب كل الطعام والا فصار على العاشر في بلدة فان من السعادة
كتاب البيع قال جل جلاله واحل الله البيع وحرم الربا
وقيل لما لان على نقل الدين بعض مقدم على الرضا فالإيجاب بعث وشرب
ملك والقبول بعث واشترى وتملك وقبلت بصيغة الماضي فلا يقع الأمر
المستقبل ولا ترتيب بين الإيجاب والقبول على الأقرب فعاقا للقاضي وبشرط بينهما
التطابق فلو قال بعتك العبد بال ألف فقال قبلت احدهما بصفته لم يصح وان تساويا
فيمر واولا بالطلان فالزوال بعتك العبد بال ألف فقل احدهما بخمس ما لم يكن الإيجاب
لو دفع المقابل الاعلى نصف العبد فبشرط لا شاعده ولا يدع تخلف ان او شرا وسال
ولا يكفي الكتاب بوجاره او خلع الكتاب ولا الاستحجار المبرج بال ايجاب مثل من اراد يفتني
فيقول بعتك خلافا للقاضي واشاره الاخرين ان فهمت كاللفظ لا المقاطعة وان
كانت في المحقرات نعم يباح التصرف في وجوهه بل من ذهب احد العينين ونظر من

الميزان

الميزان لا كفارة بها مطلقا وهو شرطك ومن الماعطاه ان يدفع اليه سلعته بمن يوافقه عليه
من غير عقد ثم يملك عند القبض فليكن به الثمن المسمى وبشرط ان يقبض المدين والعرض عن
العقد او عن عرض آخر فان ساعده فذاك لا فكه سعي يوم القبض ولا يخرج الى عقد وليس
لها الرجوع بعد التراضي ولا الكتاب حاضر كان او غايبا ويكفي لو تعدد النطق مع الاشارة
بمعنى كمال المتعاقدين بل هو هذا وعقلها بعد الصبي باطل بل ان ذل له الولي واجازة لها
يلغى عثره في الاثر وكما عقد المجرى ولا فرق بين عقد بها على مالها او غيره باذن المالك
او غيره وفي معناه السكان واختيار ما فصد المكرة باطل الا ان يرضى بعد الاكراه لا فريب
ان الرضا كان فيمن قصد الى اللفظ دون تدلوله فلو اراد حتى ارتفع قصد له من الرضا
كالسكان وقصد بها فلا يفيد من التناول والساعي والمالك الطعنة كمالها حكم
كالاب والمهر والموسى والوكيل والمحاكم والمينة والمقاص فيع افضل غير لازم الاعجاز
ففيقل من حين العقد والطله الشيخ في الخلاف والبسطا ورايدين الى النبي صلى الله عليه
واله عن بيع ما لا عليك ويحمل على نفي المزمع ولو ضمن المالك الموضع فيه ووقف في الاثر
ولو ثبت العقد عن العبد والتمن ذلك ان اجازة شاعده واجازة عقد على البيع صح وما بعد
خاصه وفي الثمن يفسد ولا يقع في ذلك علم المشتري بالعيب ولو فسخ المالك العقد لعين
ورأى بها ونافها فان هلكت جمع على من يشاء او القرض على المشتري مع العلم وعلى
الناصب مع الجهل او دعواه لو كاله ويرجع الثمن مع وجوه على كل حال وكذا من نقله
جاهلا اذا جمع على المالك بالقيمة ولو زادت القيمة فالأقرب رجوعه الى كاله ايضا
ولا يمنع من الرجوع انشاعه بالخدمة واللين والصرف كما كان الفرو خلافا للبسطا
المعبر بالقيمة يوم التملك على الأقرب ولو اختلفا فيها حلفت الغارم وفي لهما بل في التملك
ولا يشترط الاجازة في الحال ولا كون المجهول حاصلا حين العقد ففصح اجازة الصبي المجهول

كتاب البيع

فظهر من الخلاف المنع ولو اجزء بالقد فقص او زاد تخير في اخذ المصنف مع القصر ان
 شاء وقيل في الارض باخذها جميع الثمن وروى الترمذي من الارض والمجاورة فها ان
 كانت للمبايع وما يقصد طعمه او ريحها الاولى اعتباره او وضعه ولو خلاصتها صح وتخير
 مع العيب وكما ما يقصد بالاختيار كالتخير في البض والبطيخ وثبت الارش مع التصرف
 فيما له بغيره ولو لم يكن له بغيره بطل البيع من حينه ويحمل من اصله في تركه على
 المشتري على الاول وعلى المبيع على الثاني فيسترد الثمن على التقديرين ظاهر الجواب
 بطلان البيع من اصله ولا فرق بين المبيع وغيره وقال سائر المالكية في الرد ان قصر
 ولو تم المبيع من العيب فيما لا يقدر كسوره العيب صح عند الشيخ واتباعه ويكفل
 بان اكله بالالباطل ان لا عرض هنا ويخبر ثلث المسك في فانه وان تفوق بارسال
 خط فيه وفقه احوط ثم تخير اشترى ان ظهر فيه عيب ولو باع المشاهير بعد جده
 صح ويراعى البقاء على العهد فان اختلفا حلف المشتري لاصالة بقاءه به على الثمن
 وقيل للمبايع للاستحباب ويخبر مع العين الموصوفة فتخير من وصفه ولو وصفها
 اجنبي تخبر مع عدم المطابقة ويكفي بقاء البعض مما يدل على الباقي وينبغي ان يخله
 في العقد فيطل برونه على الاقرب ولو لا بعضا وصف الباقي تخير في الجمع او اقر
 بخلافه وخيار الرضى يجرى ويجوز ان اتنا للضرورة بحسب العادة ولو زاد ونقص
 جان بوضاه ولو باع العنق الموزون بغيره بطل برونه الاقرب الجواز **دوس**
 في المشتري الاسلام سوا المصحف والرفيق المسلم الا ان يكون ممن ينعق عليه او
 شرط عليه العنق على الاقرب ولو اسلم عبد الكافر بيع عليه ثم اشترى المثل فلو لم
 يوجد راعب حيل منها حتى لو وجد الراعب ونفقت عليه وكسب ثابت لا اقرب
 ان لا يجوز اجارة العبد المسلم للكافر سوا كانت في الذمة او مغبه وجوزها الفاضل

في الذم والظاهر ان زاد اجازة الجدة المسلم وشترط في المبيع العترة على تسليمه ولو باع
 الطير في الحق لم يصح لامع اعتياده لجمع وكذا الترانة الماء ولو كان يمكن تسليمه
 فلو باع الطير في الهواء لم يصح لامع اعتياده الرجوع بعد جده بالاصطفا او ان
 اذا كان معلوما مختصا ولو باع بغير اشار او ضالا بطل ولو باع الاقرب منفردا
 لم يصح الا على من هو في يده ولو باع منه الى ما يصح بغيره منفردا صح ويكون
 الثمن باذنه ولو لم يجده وجوز للمرتضى بغيره منفردا لمن يقدر على تحصيله وهو حسن
 ولا يجوز مع الرهن الا برضا الرهن ويخبر مع الجاني خطا وهو او شبههما
 ويضمن المولى اقل الامرين من قيمته وارش الجاني ولو مضى للمخني عليه او وليه
 اشترى العبد فبطل البيع وكذا لو كان معسرا وللمشتري مع الجاهل لفرز ملكه
 ماله بغيره المولى ولو كانت الجاهل بعد افا الاقرب بالصح ويكون راعي فان قيل
 بطل البيع وكذا لو استرق ولو كانت صرفا واستوفى بقاءه ببيع والمشتري الجاني
 مع جهله وضع الشيخ من بيع الجاني عمدا ولو وجب قبل العبد برونه عن فطره او
 عكاز برونه الاقرب المنع من صحه بغيره نعم لو اتيته في الحار برونه قبل العترة عليه صح
 وكذا يصح بيع المرتد لغير فطره ويكون راعيا بالنزير وفي بيع سرت مكه خلاف بيني
 على ان ينافق عنه او صلحا وعلى ان يحكمه احكام المجدام لا ونقل في الخلاف
 الاجماع على المنع من بيعها وان جارها وهو مردى عن النبي صلى الله عليه واله
 يشترط في البيع الملك فلا يقع على الحر ولا على الكلاب قبل حياض تركه ولا على تجر
 العادة بملكه كحبه حنظل ولا على غيره بغيره ما لا كفا في المثل لو لفت ويردها
 ان بقيت ويشترط معاينة المشتري للمبيع فان باع عبده نفسه فالاقرب البطان
 ولو جملنا الكتاب بغيره صح نعم لو اشترى نفسه لغيره صح وان لم يقدم ذنبا السيد

وكان الرباع نفسه باذن السيد ويشترط تعيين المبيع فلو باع شاه من قطع او
عبدا من عبيدا ومن عباين بطل وكذا الرباعه قطعاً واستثنى منه شاه ميمته
ولو باع ذراعا من ثوب معلوم المساحه وقصدا معينا وان تخار احد ما باءا
بطل وان قصدا لا شاعه صحيح ولو قال ابتاعك عشر من هنالك الى حيث يتمها الاقرب
الصحة ولو باع مائة من ممتا على الاجزاء صحيح وكذا عشر طنان من الفصيل المتماثل
ومضى المبيع ما بقى القدر بحسنه زيد من معويرو يجوز شراء جزء مشاع معلوم
بالنسبة من معلوم العقد تساوت الاجزاء وتختلف ولا يجوز بيع ما هو مشرد
في الاقتره الا ان يكون بائنا على اى كتاب يفصله او يذكر البائع ذلك فان
طابق ولا يخير المشتري والطريق والربيع لوفيهما البيع اشترط علمه ما قلنا بهما
بطل ولو شرط عدمهما صحيح وان اطلق دخل الطريق فان اتحد صحيح ولا بطل ولو
فقد تخير المشتري وان حقت ملك البائع وقال بحقوقه ما قلنا من جميع الخلق
قطا للفظ ولو باع من دار بحقوقه فذلك فليس ملك من جميع جوانب الدار
ويجوز البطلان في الموضعين لئلا يلحق المحرق على القدر الضرودى وهو تحصيل
في السلوله بجانب واحد ان له معين ولو كان هنالك الطريق الى الشارع وفي
ملك المشتري امكن الاحتداد به وشمل الجميع ويجوز على كراهية بيع ما بالنمو
المصنع والبيع مع المحل وبدونه ومنع الخزايا والزوايا والشرايا وسما با بالفلوس
بيع المعدن المملوك ولو اختار ارضا فظهر فيها معدن ملكه تبعاً واسمع امر الملك
والوقت فقد سبق **رس** في القدر والنسبة لا يجب تعيين احد ما في العقد لان
مطلقه شمل على القدر فان شرطه اكد فاد التسلط على الصخر اذ عين زمان القدر
فاخل بالمشتري به وان شرط النسبة افقر الى تعيين الاجل المضبوط فلا يجوز

الثاني

الثاني بقدم الحاج وادراك الثمار فبطل ويجوز بالنمو ونحوه المهرجان والخصم
والفطير وشعر الجمل اذ عرفها المتعاقبان فلو باع ربا ونقدا ودينارين الى اثنى
فالرؤى عن على عليه السلام لزوم اقل الثمين واما الاجلين وعليه جماعة و
يعارضه المني عن عيينة في بيعه وجهالة الثمن ومن ثم اطله في البسط والحلوى
وبلارعا بن حمزة فيا دليس والفاضلان ولو باع كذلك الى اجلين فكذلك الاول عند
المفيد رحمه الله مع ان حكمه بالبيع في الموضعين وجعله المرتضى مكرها وقال
بن الحنبل لا يحل فان هلكت السلعة اقل الثمين فقد ان اجرة المشتري جاز و
الاثر بالصحى ولزوم الاقل ويكون اذا اخبر بائنا من جهة المشتري لازما من طرف البائع
لرؤاه بالقل فالزيادة ربا ولاجلها لورده المني وهو عند مانع من صحة البيع **فبيع** لو
باعه ثمن واحد بعضه نقدا وبعضه نسبة صحيح قطعاً وكذا الواجبه نحو ما علموه
وكذا لو باع سلعة في عقد ثمن احدها نقدا والاخر نسبة ولو تقادى الاجل
الى ما لا يبقى اليه التبايعان غالباً كالف منه ففي الصحيحين من حيث خرج الثمن
عن الاشفاق به ومن الاجل المضبوط وحاوله عن المشتري وهو اقرب صحيح مبدأ
عقد الاجل من العقد لمن التفرق ولو منعه البائع من قبض المبيع لم يقدح ذلك
في مضي الاجل وهذا ويجوز شراء ما باعه نسيه قبل الاجل مطلقاً وبعده فيمخر
الثن مطلقاً ويحلله مع التساوى ومع الزيادة والنقصان فالاقرب بالجواز في
النهاية لا يجوز شراؤه بنقصان عما باع به ولو كان المبيع طعاماً اشتراه البائع بعد
الاجل صحيح على كراهية لرواية محمد بن الحنفية ولو اشترى منه طعاماً اخره بدله جاز
نادا ونقص فقال في الخلاف لا يجوز الزيادة لاوله الى طعام بطعام بزيادة
ويصعب بان العرض دأبم لا طعام والعينية لغة وعرفا شرا العين له فان جاز

الاجل فاشترى منه عينا اخرى نسيه ثم باعها وقضا الثمن الاول كان جائزا لم يكن
عنده على عيبيه ولو باعها بشرط القضا منه بطل الشرط والبيع عند الشيخ والشرط
وحده على اختلاف قوله وصحهما الفاضل وقيل العينة شرطا باعده نسيه
قال بن اديب اشتقاقي من العين وهذا التقدير فشرها بشرطين نسيه من له عليه
دين ثم يبيعها عليه بغير نقد او يقضي الدين الاول ويجوز شراء الموصوف فان لم
يكن عند البائع في الحال لا يشترط فيه الاجل اذا كان تمام الوجه بالنقد ومنع بن
ادريس عن منع ولو قال له اشترى له هذا المتاع من فلان ودخلت فيه فاشتره
صح ولا يلزم الامر بالشر ولو كان قد قاطعه على ثمن معين فليس هذا من باب النسي
عن بيع ما ليس عنده ولا يجب دفع الثمن قبل حلوله ولا قبضه ويجب عند الحول
ولو اشاع البائع ثم ولو هلك بعد قبضه في مال مالم يقطع به المشتري او يمتد
وللمشتري التصرف فيه فيقضى ذمته وهذا حكم عام في كل عتق عن قبض حقه
نعم يجب دفعه الى الحاكم ان لم يكن واجبا بن ادريس على الحاكم القبض ومنع
من اجبار المستحق على قبضه واذا يبره وهو بعد **دور** فيما يدخل في البيع والضا بط
سراعاة مدلول اللفظ لغة وعرفا او شرعا ولنذكر هنا الفاظ تسعة لاجدها الارض
والساحل والبقعة والرمصة لا يدخل في البناء ولا الشجر ولا الزرع ولو قال يبيعنيها
على الاصح نعم لو قال وما اشتمل عليه او ما اعلق عليه باهبا دخل ذلك كله ولو
منه اذا اشترطه لفظا حيث لا يدخل في محاله فان كان بناء او حرا نارا وان
كان زعنا فاتي الحصاد ولو كان نخلا فخره بعد اخرى فان كان ذلك حرجا فاشترى
والا فخره الاول للبائع والباقي للمشتري قاله الشيخ والقاضي وذكر الفاضل حمله
للبائع على كل حال وبقي حتى يستقاع ولو شرط المشتري دخول الزرع جائزا وان

كان

كان سبلا او قنطا بفتح او في الميسر لا يصح بسبل والقطن للجمل مع ان جرد
بيع السبل والبذر مع الارض وفي المختلف ان كان البذرا باعدا دخل في الشرط وان
كان اصلا بطل والوجه الصحيح مطلقا ودخل الارض فيهما ان اشترى بالعلم وان
نقد او اشاعه فمحمل الخيار لم يعلم ويدخل المعدن على الاقرب فلو حمله البائع
تخييرا وكذا البيع البر والعين وما وما ولو ظهر فيها او حصره معدن لم يلزم العيب
فكذلك للبائع الخيار مع عدم العلم بالخيار والمخوفة تدخل فان حضرت بالخرق
الزرع فاشترى الخيار مع عدم العلم ولا تدخل الخجرات المدفونة وعلى البائع نقلاها
ومنه المحقق فان علم المشتري فلا خيار ولا اقله الخيار فان غاب شيء من المنافع على
البائع للبادرة بالنقل فان تركه كان لا ضرر فيه فلا خيار للمشتري نعم له ان يملكه بالنقل
لو اذ ملكه للمشتري لم يجب عليه قبول ولا اجرة للمشتري عن زمان النقل وانها
القرى والمدسكة والضيق في عرف أهل الشام وتناول دورها وطرقها وما حانها
لا اشجارها ومنزلها اعمالها الشجر او القرية وتعارف ذلك ما هو الغالب الآن في
النما البشائر والبايع ويدخل فيه الشجر والارض والحجار والبناء الذي جرت العادة
بكونه فيه دون غيره والحجار والسرب ولو باع بلفظ الكرم تارة للعيب لا غير الاع
قربه نخرة وفي دخول العرش وجمان اقر بهما دخول الميثب منه وما واكثر يا
دون المغلوب بما اذا كان يابعا واستثنى نخله او شجرة معينة فلا يدخل في الخرج
الهادي حرا يدها من الارض وانما العار وشميل الارض والبناء اسفل وعلا
والبحار المعروف بها وانما اقر كلها والبير والحوض وما وهما والطريق والابواب الميثب
والرفق الميثب والسلم الميثب والديج والمناخ ولو استقل الاعلام يدخل الا
بالشرط والقرية وعليه تحمل رواية الصفار الى المعكروني عليه السلام بعدم دخول

الاعلى ولا يدخل شجرها وما بها من الثمر منقوله ولو كانت مدفونة كالحامس او مثبتة كالرعي
المشترى وفي المبسوط يدخل الثمر والشجر في بيع الدار والخول في المدونة لانها كالخزانة
الرعي المثبتة اعلاها واسفلها وهو قوله في الخلاف ووافقنا خلافه على الرعي وهو
اعلم بما قال نعم لو كانت الحامس مثبتة في الجدران قرب دخولها ومنع في المبسوط من
دخول ما بالبيير في الدار لانه ما به منع من حصره فنع من دخوله وتبعها القاضى
خالفهما القاضى وخامسها السرق والحان ويدخل فيهما الارض والركاكن وابوابها
وطرقها ودفنها المثبتة وخزانها وسقفها وغرفها ولو كان باب الدكان مما
يقبل فالأقرب دخوله للعرق وسادسها الشجر ويدخل فيه الكبر والصبرة والاعضان
طالعروق الحان والسرب ولا تدخل الارض الا مع الشرط والقربة نعم يستحق البقايا من
فلو انقلعت شجرها لم يكن له عرس اخرى ولا استخلاف في رخصتها الا بالشرط ولا تدخل
الفرغ الا بالشرط ولا تدخل الثمرة الا طلع الثقل قبل ان يبر اذا كان اناثا او ثقل بالبيع ولو
اثر له يدخل ولعل البعض فكل حكمه فان عثر التميز اصطلاحا لا فرق بين ان يوربها
او لا للواقع وقال بن حزمه ذابغ الشجر قبل ان يبر او يوربها والثمر للمشترى وهذا رد على
المشتري بقبضها الا ان البائع عثرها والبائع بقبضها ان لم تضر الاصول ولو تضر راعيا
ولو تضر احدما احتل تقدم صاحب الثمرة وتقدم المشتري وهو خير القاضل
ولو انقطع الماء وتضر الاصل بقاء الثمرة ليس له اعتق وان كان كذا في ان خضا عليه
الخفاف ولو نقص الحول والقابل اجر على القطع ولا ارش على المشتري لان قطع مستحق
يحمل على الارش لانه نقص دخل على مال غيره ونفعه **في** انظرها المشتري غير
نظيرت سوربه فله الفسخ عند الشئ لقوات بعض البيع في ظنه وانكره القاضى لعدم العيب
وتعريضه للرجاء لان قوات بعض البيع من العيب لا تقرط لا يري على الاصول

ظنه

ظنه البائع سوربه فظهرت غير سوربه فله الفسخ ان تصاد في الظن ولو ادعى احد ما على
صاحبه علم الحال فانكر احتمال احواله النكر ونقصي ما ظنه هذا ولو ظنرت ثمره بعد
البيع فالمشتري ولا يدخل وان كان جديدا في الشجر وكذا ورثه ما به العبد ولا مد
تناول ثابته الساتر للعره دون غيرها على الاقرب ولا تناول ماله وان قلنا يملكه الا
مع الشرط فيلزم في العلم والحرز من الرأى وانما الكاب يتناول اجزاه وجذعه ويخطه
ومن من الاصول والحاشي بالاداء المثبتة فيه ولا يدخل ما يعلم نظر في الرجل للفرغ
ويدخل مع العاير النمل ولا يدخل الرجل والمقدولا بالشرط وتاسعها الحمام ويدخل فيه
بوتور من قنن من خزانة ما به احواله وسطحه وبيوتها ولو كان يتبع من مباح دخلت
الساقية والا قرب يدخل قدره المثبت ولا يدخل مطلقا اذا حمله لا قدره وما رده وعليه
تسليم اليه مفرع من الرأى وكذا العمارة **در** في القبض وحكم العقد تعاقب العوضين
الا ان يشترط تأخير احدهما اذا كان عيني او واحدا ولو شرط تأخيرها وما في الذمة
بطل لا يرفع الكالى بالكالى فان تنازع في القدم تعاقبا مع سلكه ان هناك تعيين او لا
وفي المبسوط والخلاف بوجه البائع او لا لان الثمرة تابعة للبيع والقبض ينقل الصانع اذا
لم يكن له خياره تسلط على الضرف غير تحريم ولا كراهه ويبيع البائع من فسخ البيع في تأخير
التمن وبدونه الا قرب الكراهه في بيع المكيل والموزون وتياك في الطعام قبل قبضه وقال
القاضى لو قلنا بالتحريم لم يفسد البيع وحمل الشئ الاجاره والكاتب على البيع قال لان
الكاتب الاجاره ضمان من البيع وانكره القاضى ولان المملوك ليس بمكيل ولا موزون
وهما على الخلاف للمجموع على جواز بيع غيره قبل القبض ولو ثقل اليه في بيعه كالحص
او خلع وصداق او عوض اجاره فلا كراهه في قبضه ولو حال غير المملوك اليه
على السلم منه فهو كبيع قبل القبض ولو نزع اليه ما لا يشتري بطل ما نفسه بطل ولو

قال اشترى ثوبا قبضت نصفه في على القليلين ولو قال قبضت ثوبا لم ينسك في على ثوبين
 القبض ولا اقرب جملته ولو قال اخذنا ثوبا من ثوبين فاصح ولو قبض احد الثوبين فباع ثم
 تلف عين القبض لم يطل البيع الثاني وان بطل الاول وعلى البايع بطل ما باعه مثله ان
 قيم يوم تلف العين ولو اعترض عن السلف قبل قبضه في على القليلين ولو اعترض عن
 القبض او المصوب جان وبغير ثمن العرض على المصوب كان الدفع زمانا في القبض كان العرض
 وفي السلم كان التراضي ولو انتزج البيع قبل قبضه تخير المشتري في الفسخ ومنه القصة على
 البايع لو لم يفسخ ولو بذل البايع للمشتري ما انتزج لم يزل خياره وقال الشيخ بطله كما لو انتزجت
 اللقطة للبيعه والخطه غيرها وقال الشيخ فبيع البيع مع عدم التحديد لان تسليم البايع للجميع
 والوجيز كما لا دلالة له حسب البيع قبل قبضه فله الفسخ لا ان يمكن اعادته في زمان لا يقيد
 بمعوض ولعله يفسخ لم يكن له مطالبه البايع بأسره على الاقرب فعمد عند البايع عليه
 الاجرة ولو ملك البيع قبل القبض فن البايع ولو ابراه المشتري من العنان مع ان التنازل التجدد
 من العقد والقبض للمشتري وهو في جبايع ما انزلها له كما اجب في المشتري الفسخ ومطالب الاجرة
 ولو كان المملوك لبايع فاقرب تخير المشتري بين الفسخ بمطالب الثمن وعدمه فطالب
 بالقيمة ولو تعيب من قبل الله تعالى او من قبل البايع للمشتري الفسخ على الارش على الاقرب
 ولو كان من قبل اجني فالارش عليه للمشتري ان الثمن والمبايع ان يفسخ كما اشكاله في قبض
 الثمن على العينين فاصدا ان تلف بعضها لم يفسخ ولو تلفه المشتري فهو قبض ولو جني عليه
 فالاقرب بانه قبض ايضا ولو قبض بعض البيع وملك الباقي فهو تخير ان البايع والمشتري
 الفسخ للقبض ولو تلف بعد قبض المشتري فهو من ماله الا ان يخص الخيار فيكون من
 البايع مع ان التنازل للمشتري ولو دفع المشتري يمانه في البايع فهو قبض عند الحلبي والمطهر
 في البيع والتمره زياده تفاوت بها الكايل والملازمين في بياحه ولا يفي لها ولا يفي

البايع

البايع نقص الثمن والمشتري نقص البيع حلف الاخران حضرا لم يفي الا اعتبارا للاحلاف ومحتل
 بقديم مدعي التمام ان افشى القبض بطلان العقد كالسلم والصرف من الفرق ولا مدعي
 القبض ولو احتل لدى المالك قبض الجميع قبل قول المالك مطلقا والقبض غير المتناول والمخاير
 بعد دفع اليد وفي الحيوان نقله وفي العترة كليله ووزنه ودره ونقله وفي الصنف حصفه في
 اليد وقبل التحايله مطلقا ولا بأس في فعل العنان لا في ذوال التحريم والكل اعم من البيع
 قبل القبض فعمد لم يخل منه من لكل فاشع حتى يكتله لم يتقل اليه العنان ولا يفي
 الاعتبار الاول عن اعتبار القبض ويجب التسليم بغرها فلو كان فيها لا يخرج الا بغيره
 وجبا رده على البايع ولو قبض غير ذل البايع اشقل اليه العنان ولعله يمكن ما فاضل في
 البايع للتاخير عن التسليم لاجرة العترة على البايع في البيع وعلى المشتري الثمن ولو لا على
 آثره ولو ابراه فالسابق فان قدرنا كان العرض في ليه طرف العقد فلهما او كانا لاختلاف كان
 مرادهما مجرد العقد ولو مضامن فولية الطرفين اشع استخداما وعليه يحمل كلام الاصحاب
 ان لا يجمع بينهما الواحد لا ضمان على الدلالة مع القرب ويقيم ثوبه بين في عدمه وفي
 التلف والقيمة وقيل للمالك في عدم الرد ولا دليل على الدلالة استحقاق المبيع والثمن او
 قيمتهما ولو تبرع بالبيع والشراء فلا جرة له وان جاز المالك **رسم** في الشرط يجوز ان شرط
 ما يقع في عقد البيع فليكن الشرط من المشرط عليه فان احل في المشرط الفسخ وهل ذلك الخيار
 عليه فيه نظر ولو شرط ما هو قضية العقد فمكروه ولو شرط ما يافيه كعدم القبض بالبيع
 والهب والاشهاد والوطا وشرط البايع وطا لامة واخير تسليم البيع الى مده غير معينه
 او شرط المشتري تاخير الثمن كذلك او شرط كون الاسود او ان يرجع الثمن ان تعصب
 منه وان يكون تلفه من البايع متى تلف او شرط عدم الحماه بطل وبطل على الاقرب
 وصح شرط بقاء الذبح الى سبيلها والتمره الى ايمانها ولو شرط المشتري انعقاد التمره و

انما جازية الزرع سبلا وشبهه بما ليس بعهود بطل وباطل وصح اشتراط عمل محال ما
مع الشرائع والمقنن وعقد بيع وهبه او تزويج او سلف او قرض او قراض او قرض وكذا ما
او رهن او ضمان على الثمن او المبيع في السلم او شرط اشتغال المبيع على صفقة كمال مقصودة او
اشتغال الثمن عليها ولو كانت غير مقصودة فالباطل لكن يتعلق بالمعنى المشتري كاشتراط
الاشترى صحيح ولو كانت غير مشروعة بطل كاشتراط سبيله بالعبادة فيظهر عالميا واشتراط الكفر
فيظهر مسلميا قال الشيخ لا خيار له لان الاسلام يعلو ولا يبلى عليه وقال ابن ابي عمير
له الخيار للخلافه ولا يصح بيعه على الكافر ويستغرق وقتا في الخدمه والصحيح الاول
لما قاله الشيخ والاعراض الدينيه لا تعارض الاخرى ولو باع القميص بفضه او بوجع
ما عليه صحا وتوقف فيه المحقق ولا وجه له واشتراط كسطن الطعام على البائع فالمراد
الخيار ومنعه في الميسر ويجوز اشتراط الجوده والرجح في الامتداد الصديق والعقد والكلب
ولو شرط بيع المبيع على البائع بطل لا للدور بل لعدم قطع نية الملك ولو شرط بيعه على
غيره فالوجه الصحة ولو شرط رهن الوضمان جبا القين بالمشاهده او الوصف فيجوز
صحته الاطلاق ويجوز الرهن على حافظ الحق والضامن على المورس بالاذن ولو شرط
الاثباته فيقترن القين بالشهود ولو عينهم لم يملكه بل يملك التملك ولو شرط رهن
المبيع على ثمنه ومنعه الشيخ ولا يكتفى عقد المبيع عن عقد الرهن ولو جمع بينهما في عقد
واحد وقدم الرهن بطل ولو قدم المبيع مثل بعثك الدار بما مراد فستامد بانقال
اشترت ورهنت خفيه وجمعا اقربهما المتع بعدم ثبوت الحق حال الرهن ولا يجوز اشتراط
العقود على البائع ولا اشتراط الولايه ويجوز عن المشتري ويجوز مطلقا عليه وكسب قبل العقد
للمشتري ولو انفق قبل المبيع كيف وللبائع الفسخ والرجوع بالقيمة وقبل الرجوع بما يقضيه
شرطا للعقد ويضعف بان الشرط لا يوزع عليها الثمن ولو تكلل به البائع عوق وله تجزؤا تجزؤا

عن ملكه مبيع وهبه او وقف فطلب ابيع فسخ ذلك كله ولو سقط البائع الشرط جازا لا في العقد
لما قلنا حتى السبد حتى الله ثم بولومات قبل العقد والخيار بجاله ويجوز اشتراط العمل
الجاري والاداء فيفسخ لو ظهرت جماله ولو حمل الحمل جزاء من المبيع فالأقوى الصحة لا من
بمعنى الاشتراط ولا يصح الخيار لان البائع ولو شرط انما تحمل قال الشيخ والمعاذني لم يجز البيع
الا ان تحمل ولو لم تحمل فليشترى فسخه وامضاه وبطله القاضل وان حملت لا يخرجه
عبارتها اشارة الى صحة العقد وعدم لزومه وان كان غير جائز لانا الشرط غير معلوم الزرع
ولينهما الطراد في كل شرط مجهول وانما الفرق بين الشرط الصحيح والمفسد الا في جواز
العقد وعدمه وهو غريب وروى محمد بن مسلم النبي عن مقاطعة الطحان على دقيق بقدر
حظته وعن مقاطعة العصار عن كل صاع من السمسم بالشيخ معلوم مقداره ووجهه
الخروج عن البيع والاجاره ولو شرط البائع للمريون ولو لم يرض المشتري بالمبيع بطل العقد
ويجب رده **فروع** لو قال نعم من فلان فالفدي على وقصد الضمان صح لا بل منه فان
شرطه البائع ولما تضمن فله الفسخ ولو قال وعلى عشره قال الشيخ يصح وبطله القاضي فيها
الى ان الثمن لا يكون على غير المشتري ويمكن ان يقال هو جمل البائع لا من الثمن كما قال
طلقوا لعقود وعلى الفخ فانه لائق على صحة الثاني ويجوز الجمع بين مختلفين كبيع وسلم
وبيع واجاره وبين مختلفات وليسقط الثمن ان احتج به الثالث لو صالح على الشرط
بموضع صح ان لم يكن عقدا ولو كان من الطرفين ولو شرط في عقد اخر سقط هذا الشرط صح
ايضا ولو شرط تأجيل الدين الحال لزم وكذا لو شرط حلل الدين للمرجع الرابع لو شرط
رهنه فان ذلك الرهن او مبادى الضمين فان كان بعد الرهن والضمان لم يرد وان كان
قبله فله الفسخ **درس** في المراجعة وتايبها البيع ينزل خيار يعني داس المال مساو متدنى
افضل من باقي الامتياز وبالاخبار مع الزيادة بل تجزؤا مع النقصه من اضعف ومع

المساواة قوايه واعطاء البعض اشريك ولو جعل في المهر المحقد الرجاء الاصل والوزن
يقل ويجب حفظ الامانة بالصدق في الثمن والموزن في ثمنها والاشبار عظام من يوسيا
النقص ولا يحل الاخبار بالعين ولا بالبيع وان كان نفعه او ولد نفعه ولو اخطأ
الشراخيبر كان غشاسرا ما ولو باعده والحال هذه تخير المشتري مع العلم بالخبر ويقل
بعثك بكذا ورج درهم ولا يقل ببيع العشرة درهم فكه والشيخ قول بالخبر واختاره
الشافعيان ويجب الاخبار بالاصل ولو اخطأ في المهر في المشتري مثله في المبسوط والاختلاف
والسراخيبر في المشتري بين الفسخ والخذل الثمن حاله ولو اشترى امعة صفقة مشع ببيع
من محله مطلقا قال في الجيد والقاضي محو زيف الا تفاضل في كل واحد والتساوي والعبارة
اشترت بكذا وشبهه ولو عمل فيه نفسه قال وعلت فيه بكذا او اسير عليه جازان
يقول ذلك وان يقيمه ويقول يقوم على او اسير مالى على الاصح ومنع في المبسوط من اس
مالى هذا ولو اخذ ارش الجارية لم يجز ويصح منها بل الاخبار عما نقص بها لا ينفع الموزن والكنس
والدواء ويضم اسير الدلال والكيل والوزن والحفاظ والمخزن ولو حفظ البائع عن في
زمن الحيا راسط عند الشيخ ولو زاد له صفقة هذه بناء على ان المبيع انما يملك باقتضا الحيا
والبني ضعيف والطلاق القاضى ان هبة شئ من الثمن يسقط في الاخبار ولو قد على الدلال انما
بغير عقد وحصل الزيادة لم يخرج منه بل يحتج اذا باع مملوك الزاد عند الشيخين الصحيحين
بن مسلم وان باعده بالقيمة فلا شئ له وان نقص ثم الدلال ولو با الدلال لطلب القيمة قل
الامرة لا غير سوى التحيلين بن الامرين فلا يجوز الاول اثبت لا يرحم الله مشروعه وجبالة
العرض غير صابره لعدم اقتضائه الى المتنازع عودى بن راشد فيمن اشترى جارية وجعل
للمبيع نصف مجربا بعد نفوقهما ان زوجا ان احبب المال احدنا ومنطق حتى المبيع
شئ ظهر كذا المشتري سوا كان في مجلس الثمن او قد له او صفه ولو ادعى البائع الغلط

في الاخبار لم نسمع دعواه ولا يشترط الا ان يصدق المشتري وله احوال في عدم العلم ولو
قال المشتري اشتريه وكل واحد قام به سمع وترد فيه الشيخ والمواضع كما لم يجز في الاخبار
واحكامه ويضيف ووضعه كذا ويكن لنفسه الى المال ولو قال بعثك بكذا ووضع درهم
من كل عشرة فالثمن تسعون ولو قال لكل عشرة اسير من احد عشر خرا من درهم وضابطا لضافه
الى الاصل ونسبها الى المجموع ثم اسقاطها فالباقي من الثمن ولو قال وصيغة العشرة درهم جعل
الاسير نظرا الى معنى الاضافه من اللام ومن ان اثبت الاضافه لظرفه في كالتبعية والشيخ
طرد الحكم بالاضابطه وصيغة درهم من كل عشرة كما لم يحمل من ابتداء الغاية ويحمل العشرة درهم
للبائع وما التولية في البيع براس المال ويشترط فيه علمه ولفظا كايبيع ولو قال بعثك بالعقد
اسيرا ولو قال بعثك بالسلعة لاحتل الجوز والشرط هو ان يحمل فيه نصيا براس الدرهم مع
ايضا ولو في لفظ الشرط فالظاهر الجواز فيقول شركك في هذا الساع صفقة نصف ثمنه وقد
يقول في سبع اسير المهر وخمساها كما لو اشترى ثلثة ثوبا بالسوية لكن ثمن احد عشر درهما والآخر
خمسة عشر والآخر عشرة ثم باعوا بعد الاخبار بخمسة واربعين فهو ماضعوا لنفسه الى الاول
وقوله بالنسبة الى الثالث في وثرا بجمعة بالنسبة الى الثالث وكذا راجعه مساوية لا يقيم على
داس هذا مع قدر العقد ولو كان العقد واحدا بالخمس وربعه كان الثمن مقسوما على راس المال
ولو انقص من العقد ثمن كل ثلثة فهو كالعقد المتعدد **درس** في بيع الجوز كل جواز مملوك
ناسي وغيره يصح بيعه لجمع وبيع جزاء منه معلوم شاع لاصدين لا مع وجود ما نفع كاستيلاد
والزوجة الابان بن غير ضميمه وعدم القدره على التاميم ولو اشترى جزاء سلوانه صح مع
الاتباعه ولو اشترى الراس والجلد فالرؤى الصحيحان في بيعه ذلك ولا كان للبائع شركا
بنسبة القدر ولو شرط بجمعة لا قرب جملنا لشرط اذا كان ما يقصد بالبيع فان مشع لا قرب
تخير البائع بين الفسخ وبين الشرا ببا القيمة وجوز سلا استثناء اللحم بالوزن في صغير بن

الحين فافترقوا والمرضى وان ادريس يجوز استئذان الراس والحبل ولا يشتركان
في حيوان الا بغير العينة لغاؤكان فيهم على نسبة الثمن ويصح بيع الحامل بعد وفتره عنه
ولا يصح افراده بالبيع وقال الشيخ في المبسوط والقاضي ولا افراده عنه فيحل البيع لاستئذان
البائع وكما سئل عندهما لو كان الحامل جزءا وهو بعد ويصح بيع المرتبة من ثله لا عن فقره على
الاخرى ويصح استئذان البائع طحا الجارية نعم لو شرط تزويجها وتخليها اسكن الحق والمطلق
بيع الحامل وحل عند ما خلا لا لاكثر حيث يخل في البيع فهو صفر تبا لانه فلي
اجمعت قبل القبض وفي حيا المشتري فله الرجوع بتفاوت ما بين الحبل والحاض
ويحل البيع في بيع الباق مع الاطلاق ولو شرط البائع له يخرج عن البيع والامر بغيره
يشركه بملك نصفه نصف الثمن فان نقد باذنه صرحا او خفي رجع عليه ولا فلا يرجع
وطاهر ان ادريس ان قضيه الام لاذن في التقدي لا يحقق الشركة وفيه منع ظاهر وروي
الحلي في مشري ما يرفعوا نقد عني والرجوع ينشأ من كان اذا نقد ولو تلفت موضع
ضمان المشتري فهو بينهما ولو اراد الشركة باقل من الا النصف او لاكثر اتبع فلو تنازعا في
النقد فان كان في الارادة حلف الاخر وان كان في نية التوكيل اسلف التوكيل ان فقصر عما
دعيه التوكيل وان نعم التوكيل ان اشترى الثلث فقال النصف احتمل ذلك لان عرفه
تقديم التوكيل لان التوكيل مدعي زيادة اصل عدما وحكم على الحيوان بحكمه في هذا
الباب ولو قال الرجوع لنا ولا خسران عليك فحق صحيحه دفاعه في الشركة في جارية صحيحه
رواهما ليعلم ومعناه ان ادريس لان مخالفا قضيه الشركة قلنا لانهم ان تبعية المال
لانهم اطلقوا الشركة المطلقة ولا اقرب تعدى الحكم الى غير الجارية عن المصالح ويملك
الادوي بالشيء في التولية وقد سبق من يفتق عند الملك فاذا اقرب جرد التحرير بالعبودية
قبل ولا يقبل رجوعه سو كان المقر سلا او كافرا مسلما وكان لمسلم ولو اقرب ذلك

العبد بعد ثم انكر العبد البيع بعد موث البائع له يقبل منه سو كان علبه ليلام لا ويملك غيره
الادوي من الحيوان بالاصطفا في الرضخ ثم التولية وفي اسباب الملك الاستفهام
المعاصرة والتولية في غيره ولا لوث **فردس** يستحب بيع المملوك اذا ذكره صاحبه لغيره على
يقطين وتقييد اسه عند الشراء والاقرير المملوك في الملك المباح وروي كراهة التمييز
وسميون وشبهه ويستحب الطعنه حلالا والصدقة عند ما رفته درهم ويكره ان يرث عنه في
المران عند ما سئل ان لا يفتل دله بزاره ويحذر النظر الى وجهه من يريه لثاها وحاسنها وهل
لن النظر الى جسد هامن تحت الثياب بل والى العورة نظرا اقرب رعاها التحليل من المولى وفي رواية
يصير لا بأس ان ينظر الى محاسنها وبمسما لا ينظر الى مالا ينظر اليه ويكره طابعه
انما بالملكان والعقد من مخافة العار والعقد اشكر كراهه من الملك وروى عن ادريس ما على
كفر ولد الزنا وخبره الكافر وفي التقدي من منع بكرة الحج والتزويج من الزانية ومن
لا يزوج ولا يطيب ولدا سواه من حرما او اشترت به الى سبعة ايام واختلعت والتقدي بين
الاطفال ولما تمت الى سبع سنين وقبل الى المربع مدة الرضاع ففي رواية سماعة يحرم الا
برضاهم واطلق المفسر والشيخ في الخلاف والمبسوط التحريم وضاد البيع وهو ظاهر الاخبار
وطرد الحكم في ام الام وابن الحين طرده فمن يقوم مقام الام في الشفقة وافضل البيع في
السبا يكره ذلك في غيرهم والمحلون على كراهة التقدي وتخصيص ذلك بالام وهو
نقوى للشيخ في الفتوى من النهاية واختلعت في كون العبد ملك وظاهر الاكثر ذلك وفي
النهاية بملك ما ملكه من لاه وفاضل الصريه وارث الجارية يعني حبلها الصريه في حله
تزوج منه وبشره وعقده لا بمعنى علق نقيه المال ولا يدخل في بيع الرقيق عند
الاكثر الا بشرط سوا علم السيد ام لا وقال القاضي مع علم المشتري وقال ابن الحين ذلك
اذا علم برؤس مع العبد ولو اشتره وماله صح وله بشرط على ولا يقضي من ان ان قلنا

ملك وان احلناه اشتراطا وادبر زواره مصر حتى اخلنا في جوانه ماله على غنم وروى
الفصيل ان لو قال له لا يبيع ما به ملك على ثلثا من ماله كان له مال حينئذ فطلق
في صحيحه الجاهلي انهم لم يبيعوا له ما به ملك وقال الشيخ وتابعه لو قال لا يبيعني اشتري فقلت على
كذا لو لم يكن له مال حينئذ وهذا غير المروى وان كان يادريس ومن تبعه للزوم وان
كان له مال بناه على ان العبد لا يملك ولا اقرب ذلك في صورة العرق لمحقق المحقق السيد
فلا يجوز لا يبيع له صورة الرواية فلا مانع منها على القولين اما على انه تملك فظاهر او ما
على عدمه فظاهر ويجوز ان سبى الظالم وان كان كله للامان في صورة غرضه لم يضر لانه
او قبله لم يضر في غير هذا ولا فرق بين كون الظالم مسلما او كافرا ولو اشترى حر من مثله
جاز ولو كان من يبيع عليه قبل كان استغنا فاحذر من العبد ولو كان مثله ولا يفرق
بر احكام البيع بالنسبة الى المشتري وروى ابن بكير تحريمه شرائه اذا اهلك في الثالثة
فمن مال البائع اذا لم يحد شيئا لم يفسد في ماله مع مبيعه في عدم الحرث وفي
رواية الحسين بن زيد عليه السلام عن الصادق ع عن النبي صلى الله عليه وآله لا يحلف على
عدم الرضا وضمن البائع فيها لا اله الا على ان يرضى به كان من المهور بما كان ذلك لان
الرضا سقط الحيا ولو ان له تلفظ به ولا يعلم ذلك لا يستغن ثم في حيث المير وقد يعلم
منها سماع دعوى التيمم والكره المحقق في النكاح وضعف طريق الدلالة قلت ان في حاله
فخاويل وقد ذكره في التهذيب وفي صحيحه على بن رباب اذا احدث المشتري حدا اكثر
ما كان حراما قبل الشراء اولى منه فبعض من خياره وذلك يدل على ان الرضا يبرئ
ولكن الحديث دليل عليه فان لم يكن عليه دليل مع تجويزه وجب الحلف مع الناس
البائع وتعدى على بن يقطين فيمن اشترى جارية وقال احك بالثمن ان جاء الى ثمنه الا
فلا يبيع له وهذا الحكم نافذ **مس** يجزى استبدال المنة على كل من البائع محضه فان اشتريت

فخمس وادعين يوم اقال المنة ثلثا ثمنه ولو اجر البائع الثمن واستبدلها سقط عن المشتري
وانما يحرم من الرط دون مقدماته للرواية الصحيحة عن محمد بن زياد وفي المبسوط يحرم ولا
استبدل في الصيرة والياستبدل الماله هو الحاصل الا ان حصة ما استبدل الحاصل بوضع
الحمل الا ان يكون عن زنا فاحذر منه والمشمون لا يشترى بها اربعة اشهر وعشرة ايام وروى
عن القائل لا خير وان الرط يدبرها كونه الى ان تضع في رجل وان نزل كره بيع الرطل ويحجب
عنه فطله من الماله كما يجب الاستبدال في كل بيع يحجب كل ملك ذلما وجاز كثير من العقود
وانما لا يورث وقصره بن ادريس على البيع وان جبا استبدل المنة له وله كيف اخبرنا البائع
وهو ضيف ولم تفت في زمان الاستبدال في مال صاحب اليد الا ان يكون الخيال للمشتري فمن
البائع ولو وضعت عند عدل فملا كما لمن البائع الا ان يكون بعد قبض المشتري وفي الخيال
ولا يجب ضمها عند العدل وان كانت حسنة ولو شرط الرضا لم لا ان يقع على غيره
والنقد على البائع منه الاستبدال عند التحسين والفاصل تارة يقول بشرط الرضا عند عدل
وتارة يقول النقد على المشتري لانها تامة للملك ولو طوى المشتري في مدة الاستبدال عزم
العلم بالتحريم ولم يحن بالعدل في سقوط الاستبدال حينئذ فظهر من عدم الخروج عن عمد تروى
اشعار غير تزلو ظهر ولعله يمكن تجرده ونحوه ولو طوى المالك المالك احد نصيب غيره مع
العلم ونحوه عليه فبعض نصيب المشتري يوم وضع خياره وقصر له ولد فبعضه بغيره ولو طوى
ليقطع منها بقدر نصيبه وفي رواية من سنان عليه اكثر الامرين من قيمتها يوم القديم
ثمها واختاره الشيخ في دخولها في البكارة في المهر ونظر ولو طوى اشفاق الاستبداله
وجبا العقار الما العشرة ونصف على بعد يرى البكارة والثوب او مهر المثل على خلاف وفيه
الولد ان سقط حيا واجرة مثله ويرجع على البائع مع جعلها وادعاء الاذن بجميع ذلك
على الاصح ولو كان عالما بالاستحقاق والتحريم فهو ذان وولده راق وعليه المهر ان

عاما واحدا اجماعا والمشرع عدم جوازه اريد من عام لم يخالف فيه الا الصدوق
الصحيح يعقوب بن شبيب رحلت على عدم بدو الصلاح ولو باعها قبل ظهورها
مضمنا احتمل ان لا يردس جوازه ولو عاماما واحدا ثم انقضى بالبيع وهو الاصح والجواز بغير
سماع ولو ظهرت ولم يبدو صلاحها وباعها ازيد من عام او مع الاصل او بشرط
القطع او مع الضمير صحيح وكذا لو بيعت على مالك الاصل في اصر قولي الفاضل وجبه
الصحة انه كما يجمع بينهما في عقد ويضعف تقديمهما على الجميع والمنع اخترا والخلاف
وبدون واحد من هذه الشروط مكره على الاقوى جمعنا من الاخبار وقال سداد
ان سلت الشرع لم يسمع والاربع للمشتري بالثمن والحاصل للبائع **بيع** على ان شرط
بدو الصلاح لو ادرك بعض البستان جازع الجميع ولو قسم بستان آخر منعه الشيخ لظاهر
رواية عمار والوجه الجواز رواية جماعيل بن الفضل واعتقادهما بالاصل هذا ويجوز
اشتراط التجرد من الثمرة في تلك السنة وهو غير ما مع حصر النبيين سوا كان من حصر
الباراد وغيره ولو شرطهم ما يجرد من بستان آخر عاماما او عامدا من احتمال الجواز يحمل على
مطلق البيع قبل الصلاح على القطع بل يصح على قول او يلغى ويطلق على آخر ويد
الصلاح في الثمرة وهو ما يلو في الغالب انعقاد حصره لا ظهوره وهو مذهبنا في ظاهر
نور وفي باقي الثمرة انعقاد حصره بدو ودره ويدوي ابو بصير اشتراط الآسن من الآفة
ويجوز بيع الثمرة الظاهرة الخفية في قسرا وقسرين وبيع المحصر بوات بعد انعقادها
وان لم يباها غطها القطع ولقطات معلومة وبيع ما يخرج كالرطب والبقل جره و
جرات وما يخرج طكا كالحنا والتوت والاس خطه وخرطأت والمجمع في اللقطة
والخجرة والحلوة الى العرف ولو باع الخجرة الثانية او الخجرة ما الثانية جاز عند بن
حزمه ويشكل بالجها له فيسطل الا بالاتباع كما قاله الفاضل ومنع الشيخ من بيع

الطنخ

الطنخ والفنا والخيار والباراد بخان بعد ظهوره قبل بدو الصلاح الا بشرط القطع
والوجه الجواز ويحمل الاطلاق على بدو الصلاح ويجوز بيع الزرع فاما راجيا
باراد كان ام لا وبيع سنبلة حاصدة بضع الصدوق من بيع الزرع قبل السنبلة الا مع
العقد والوجه الجواز والمحصار على المشتري وكذا لو باع فضيلا ولو اتي فضله
البائع او تركه باجرة وكذا الثمرة بشرط الصرام ولو باعها مطلقا وجب ثمنها الى ان
ان حذر ما عرفنا من بر او طيب او تمر او غنم او ذيب او طلاء ولو اضطرر بالمعرف
فالاعقاب ومع النساوي يحتمل وجوب التمين والحمل على اقل المراتب لا يلتزم في
على اعلاها صيانة المال المشتري واستثناء البائع الثمرة كذلك والسقي لكل منهما
جائز ما لم يتضرر ولو تقابلت حجت مصلحة المشتري ويحتمل ترجيح مال الثمرة شرا
كان لو اعيانها ويقتصر على الضرر في فان تنازعنا حكم بالمعرف ولو منع احد هما الآخر
من السقي فذلك ماله لا ينقص فمن ولا يشتري بخلاف شرط قطعه جندعا وجب
الا ان يشترط التأخير الى اجل مدين فيجب ويسقي لو فقر اليه ولو اجره عن وقت
الوجوب خاتم فلو لا يشتري وعليه اجرة الارض واجرة مالكها ان سقاه وداعاه
وله يشترط المظنم اذن المشتري واشترطه بن ادريس ودواية العنوي مطلقا ولا
تدخل الثمرة قبل التباير في بيع الاصل في غير النخل الا ان ينقل بالبيع وطرد الشيخ الحكم
في المعروضات وعرف في عدم دخوله في غيرها كالحب وجميع البائع في عين ماله
عند التفليس وفي دخوله الورد قبل انعقاد الثمرة في بيع الاصل خلاف ما دخله
الشيخ في ظاهر كلامه ومنعه الفاضل وادخل الشيخ ايضا الجوز في بيع شجر الورد
بعد الفاضل وابن حزمه ومنع المحققون ذلك وهو قوي **بيع** فيضد المزانية وي
بيع الثمرة بالثمن وان لم يكن منها خلافا للخلاف والا قرب بعد الراس بالثمن

وكما لو قال له ويبيع السيل من الخطه والشعر بالحب من حبس وان لم يكن منه
خلدا للشيخ ويحرم بيع العربان فقد عند بلوغها ثمر او تباع بقدره وهي مخلقة
واحدة في دار البز في دوائر الكوفي وقال للمروني والجمهور ولبستان فيشتري
ثم ينادي لهما او مستاجرهما او مستعيرهما ثم من غيرهما قد مر وصف حاله
ان لم يقبض في المجلس خلافا للمبسوط وطرد الحكم بوجوب التقاض في المجلس في
الرويات ولا يشترط المطابقة في الخصر الواقع بل يكفي الفلز ولا يجوز المعاصلة
حين العقد ولا يمنع من صحته بيعها بلوغ النصاب ولا يجوز ثمنها الثلاثين
والثمن وقيل يجوز خصه ولا تكفي الشاهدة في الثمن المجموع ثمنها ولو ادى عنها
نخله اى يجعل له ثمنها عامها ثم اشترى المعزى ثمنها منه ثم جاز على الاثر
ولو فضل مع الفقير ثم فاشترى به ثمن نخله لياكله بطبا في الاثر جواز ولو
اشترى زيد من نخله لاجود ويظهر من ان ادريس ولا غيره في غير النخل وجواز
بن الحنبل بيع ما المقصود منه مستودكا لحوز الثوم والبصل ومنعه جماعة
والافرى الاول تحكيم المعرف ولو با الجواز الصلح ويجوز تقبيل الشريك بحته
صاحبه من الثمره يخبر معلوم وان كان منها وهو نوع من الصلح لا بيع وقاره
مشروطا بالسلامة والبايع استثناء حصه مشاعه من الثمره واطال معلومه
فحق على الاشاعه حتى لو تلف شيء سقط من اثنين مقابلتها اذا كان غير تقريط
في الموضعين اما لو استثنى ثمرات معينه فلا وقد يفهم من هذا التوزيع شرط
سواصاع من الصبره على الاشاعه ولو باعه صبره من الثمره باخرها من جنبها
او غيره من غير اعتبار بطل وان تطابقا عنده ولم يمانعوا وجعله الشيخ من
بالطابق مع المتساوي الخمس وعدم الممانعة مع اختلافه وهو من باب الكفا

المشاهد

بالمشاهد وهلاك الثمر بعد القبض وهو التحليل من مال المشتري ان لم يكن الخيار
مختصا به وقوله من البايع الا ان يكون بسبب اشترى ولو تلفها البايع فالمشتري
تفرغ المثل وفتح البيع ولو تلفها الاجنبي قبل القبض فله الفسخ ايضا والزام
الاجنبي فان فسخ طالب البايع والاجنبي ولو تجددت ثمره او لفظه للبايع
قبل القبض ولا يميز فالمشتري الفسخ وان بدل له البايع الجميع او ما شاء على
الافرى ولو كان بعد القبض اصطحا وما تجدد من الفضل بعد قطعه للبايع
الا ان يقع الشراء على الاصل وما يثبت من الجبل المشتري سببه للمشتري لا كرب
الارض ولو اشترى ثمره بشرط القطع فتركه حتى انبع فله وعليه الاجرة ولا شركة
عندنا قال الشيخ وبن ادريس ان كانت الارض خراجية فعلى المشتري الخراج دون
الاجرة وان كانت عشرية فعليه الاجرة والركه والمروى في الفضل تركه مشر
حتى يسئل ان عليه طسوا الارض ولا يجوز بيع البذر الكامن ولو صرح عليه
جاز ويجوز بيع البذر الكامن لشترى الثمره معها قبل قبضها بحسن الثمن وغيره زاد
التمن وانقص ولو اشترى ورق التوت او ثمره لم يستبع احدهما الاخر ولو
اشترى الاصل لم يتبع الثمره وفيه ثمة الورق نظروا ورق النخا والاسر وكذا
قضي بما اعتد قضيه كالحلوان وحيث قلنا بالتبعية يربص به الى وان اخذه
عرفا ولو بايع الاصل قلنا بدخول الورق واستثناء البايع فهو كما استثناء البايع
الطلع قبل التاير فمقتضاه بتبعته الى وان بلوغه ولا يبرهنه اشتراط القطع
ولو عبرنا في شر الطلع لان ذلك ليس بملك متجدد بخلاف الشراء قبل بيع الاصل
سببه في ذل الملك واستثناءه سببه في التداك فهو كالحادث قلنا الب
في الزوال هو البيع المطلق لا طلق البيع وليس الشرف على الزوال ولما لا يزال كالزائل

العائد لا يتقدر على الوجود له بمنزلة الموجود وروى يعقوب بن شبيب ان الشري
ثمه وفي بينهما فصح المشتري ان لم يتضها بعد صرامها لا يصلح فظاهر الكراهية
وفي حصة الحلبي جواز بيع الثمر بقرض الثمرة والعيب بيب كذلك وهو اردو
روى ابو اشتراط الامن من الكافة في بيع الثمرة وهو على الذنب وروى جماعة جواز
بيع الثمرة قبل حرج نفعها مع الضمير وهو متروك ويجوز بيع الكلام للملك والمير
لمشتري بيع ما اشتراه بشرط الوعى مع المشتري ويجوز باكثر ولو كان قبل عمل في جاز
والظاهر انه على الكراهية مع ان الراوى سمع بشرط مقدر ما رعاه بما يرفع
الجهالة ولو اعطى الزداع نصف بده ونصف ففقته على الشكر جاز ويكره
ان كان قد ظهر ولا يصلح **د** في النزاع ولا فاقا له اطلاق الكيل والوزن يحل
على المتعارفة في بلد العقد فان دافا لا غلب فان تاريا وجب التمين فطلب
بدونه ولو عينا غير متعارفة لم يوجب في القدي كذلك ولو تاريا في القدي
المعين تجالفت ولو ادعى احدهما العقد الفالب قيل يرجح ولو تاريا في يد الثمن
حلف البايع مع بقاء المبيع والمشتري مع تلفه على الاثر ونقل المبيع عليه في
التخلف والرواية مرسله وتكلم بن الحيز يحلف المشتري ان كانت في يد واحد
فيه حدثا ويحلف البايع ان كانت في يده فيتخير المشتري بين الاحتذير والتكلم في
قال الحلبي تجالفتان تنازع في البيع والمثل قبل المتقاضى ويفسخ البيع وله بيعه له
بعد القبض وقال بن ادريس يحلف صاحب اليد واحتمل الفاضل الخالف قطعا
حلف للمشتري مطلقا وما نادى ولو تنازع في يد المبيع حلف البايع وفي قديمة تجالفت
وكنا في قديم الثمن المعين او جنبه او في قديمين العوضين كقولنا بيبك العبد والدار
فيقول بيبني الجارية بالبتان عليها يحل قول النبي صلى الله عليه وآله اذا اختلف

المشازمان

المشازمان تخالفوا تراوا واختلاف الورث كما المتبايعين وما قبل يحلف ورثه
البايع في المبيع ورثه المشتري في الثمن حرمان قاعدة تقديم المنكر فضرر للرواية
على مورد **هـ** لو تخالفنا في زمن الخيار المشترك تخالفا ويجعل المدم لانها
يملك ان الفسخ والوجه الاول ما لم يفسخ احدهما والعرض من اليقين نكول الكاذب
دوام العقد باحلاف وان حلفا فالفسخ امر ضروري شرع لتقدير مضار العقد وعليه
تفريع الخالف في عقد المضاربة ومحرى الخالف في ما ير للعقد الجارية على هذا النقط
الثاني اليادى باليمين من يفيقان عليه فان اختلفا عينا الحكم ثم يحلف على
التقى خاصة فان كل احدهما حلف الآخر على الاثبات ولو جزم من التقي والاثبات
في اليقين فالاقرب منع لان موضع الاثبات بعد النكول ولو نكلا عن اليقين فحلفا
الثالث اذا حلفا ان كلاهما احتمل ان يفسخ العقد فاضاذه على وفق التمين متدد
وعلى وفق احد مما يحكم ويحتمل ان يتنزل فيفسخ التماثلان او احدهما او يفي
احد مما يدعى الآخر ويفسخ الحكم اذا جزم من قوافقه شعاعا من فسخ لئلا
يقول النزاع وعلى الانقضاء يفسخ من جنبه لان اصلها انما كان مالكا
وعلى الفسخ من حين انشائه ثم انفقنا على الفسخ وفسخ الحكم ففسخ ظاهر واجبا
ولو نكلا احدهما فان كان الحق فذلك والا ففسخ ظاهر الرابع في منع كل منهما
من التصرف مما وصل اليه بعد التنازع تردد من قيام الملك وتوقع زواله فهو
كالزابل وارلى بعدم الجواز بعد التخالف لنا كسب الزوال ولو قلنا بالانقضاء
منع قطعا الجازس لو تخالفا بعد هلاك المبيع فمن مثلها او فتمت ايام الهلاك
على الاقرب ولو عابت فادىها ولو آتت فالقيمة للحيول له ثم تروان اذا عادت وان
هنا واجرا وكرتب العقود باقية ويشقل الى القيمة في الكتابة وفي الرهن و

الاجارة وجهان نبيان على المحل على الكتاب او الا باق ولو دعي صاحب العين
بناخذ الاخذ الى قبل الرهن او فراغ الاجارة احتمل اجابته ان سلم العين واقطع
الصمان وجوزناه والاله بحج السادس ولو تنازعا في قد التمس بعد الاقاله والفتح
نحيا حلف البيع السابع لو تنازعا في التقدر والنسبة او تعدد الاجل او اشتراطه من
معتين على البيع او التمس حلف النكاح لو تنازعا في الصحة والفساد حلف مدعي
الصحة ولو ادعى الصغر او السفه او الجنون وقد كان موصوفا بهما احتمل اختلافه
اعرف واحلف الآخر في صحة البيع ولو كان مدعي البعض الآخر فاحلف مدعي
الصحة هنا اوجه كما لو قال المشتري للمبايع بعني بصدك وادعي البايع البلوغ
اما الا قاله في صحة البيع فليس بها في حق المتبايعين ولا غيرهما ساكنات قبل القبض
ام لا وسوا كانت قبل القبض البيع عقارا او غيره فلا يثبت بها شفع ولا خيار والمجلس
وقبح في الجميع والبعض وان كان معلوما مع قيام السوء وتلفها يفرم المثل والقيمة
ولا يصح الاقاله بزيادة في التمس او تقص ولا يقط بها السيرة الدلال والكيال والوزنات
وانا قد وصورته ان يقول نقابلنا او نقا نحن او قلنا فقبل الآخر ولو لم يمس
منه الا قاله فقال قلنا فقبلنا فقبلنا فقبلنا فقبلنا فقبلنا فقبلنا فقبلنا
مقامه ومع عدم عامه باجابه نعم لو باه فقال قلنا فقبلنا فقبلنا فقبلنا
في الاكفاء بالقول العقلي هذا احتمال **كتاب السلم والتلف**
وهو العقد على مضمون في الدية موصوف بمال معلوم يقبض في المجلس او الاجل
معلوم وشرعية اجماع وآية الدين تزل فيه عند بن عباس وعليه النص في صفة
الايجاب في السلم سلمت اليك واستلفتك كذا الى كذا والمقبول من المسلم اليه
قبلت وشبهه والايجاب من المسلم اليه بالبيع والتخليك واستلفتك وكذا

او ينفذ البيع بانقضاء السلم على الاقرب وليحق السلم احكامه البيع باسها ونخص
بشرط ستة الاول ذكر الجنس وهو اللفظ الدال في الحقيقة النوعية هذا المحظ
والشعر والوصف وهو الفارق بين اصناف ذلك النوع كالضاربة والحلقة فيطل
المسلم على الاختلال بهما او باحدهما ولو تعدد للوصف بطل ايضا كاللحم والخمر
والليل والخمير ولا يمنع من الناز من السلم اذا سكن الوصف والمعتل لا يضاف
التي يختلف التمس بهما لا يتباين بمثله ولا يجب الاستقصاء فلو استغنى ولو في
عمل الجرد بطل والاصح ولا يشترط ذكر السلامة من العيب فان اطلاق محل عليه
نعم لو ذكره مستحب وكفى في كل وصف اقل ما يطلق عليه قبل ويجب ذكر الجوده
اذا الرواية بالاجماع وفيه نظر ولا يجوز اشتراط الاجود اما الا بداهة وفيه وجه
من عدم الوقوع وان طلب اربا بما يخسر عطف فيكون في ان يكون في الرتبة الثانية
من الراد وهذا القدر معلوم ويصح السلم في الحب والتمر واللبن والشحم والطيب
والثوب والدقيق والذهب والفضة والحديد والرصاص والحاس بنوعيه و
الحجوان واللالا الصفار دون الكبار والياقوت والفرو زج والبرج وادع
ضبطها وعظم الاختلاف باختلاف اصنافها والاقرب جواز السلم في العتيق
وشبهه من الجواهر التي لا يتفاوت التمس باعتبارها تفاوتنا وبيع الجوز السلم في
الادوية البسيطة المركبة اذا علم المتعاقدان ساقطها وكذا في المختلطة المقصورة
الاخرى كالعنا في من القطن والخمر الذي فيه المحرير ولو لم يعلم بقدر التخليطين
اذا كان عرفا سطر ولو اضطرب وجب معرفته قدره ولو كان التخليط غير مقصود
كالانقحة في الحب والماء في الخمر لو يضر جهالت وان كان خلل الزبيب والتمر
لا يربين بذكر حوض الخمر وجوده ونفوده وليس دهن الورد والتفاح من

الخطاطة لأن تزويجها بالجواهر ولذلك مما تقدم به البلوى ثلثه عشر أحدها الرقيق
فيذكر فيه الذكورة ولا نثره والنوع واللون والسن والقدر الطويل والقصير
والربعة ولوقده بالأسبار كالحجفة والسته احتمل المنع لاضماره الى العزف
يحتمل وجوب ذكر الكجل والدعج والرجح وحكم الوجه في الجحير وكونها خمسة
رأى الملمس ثقله الرود اذا صعدوا ذلك متفاوت الثمن به وعدم غيرها والا قرب
وجوب تعيين البكارة والثوبه مع لامة فلو اطلق بطل ولا يشترط ذكر البكارة
فلو ذكرها روي العرف ويحمل على اقل درجه ويحمل البطلان لعدم انضائها
فان مرجعها الى الاستحسان والشبه المختلفين باختلاف الطباع ولا يجب التمسك
لأحاد الاعضاء لعدم تفاوت الثمن فيه وربما أدى الى غرة الوجود وكذا لو شرط
الولد مع الام المقصود بها التفرق ولو قصد بها التحريم كما ان تحريمها لا لعدم
واولها الجواز بالاحتياط كونها حاملا سو كانت حسنة او شوهاء ومنع في
طمنه لعدم امكان ضبط وصفه ومنع في التحريم من شرط الحمل في الحيوان
كله والوجه الجواز ولا يجب وصف الحمل لانه تابع وثامنها الابل فيذكر السركا الثاني
والذكورة ولا نثره واللون كالاسود والاسمر والصف والعربي والنجاشي
التاج اذا كان معروفا عام الوجود كالعبادي والامنا الخيل فيذكر الذكورة
والانثى والسن والنوع كالعربي والتركى واللون ولو ذكر الشيات كالانثى
الحجل والطيمن جازان لو يجب ذكرها وادبها البقر الحير يتعرض فيه السن
والنوع والذكورة ولا نثره واللون والبلد وخاسها الطير يتعرض فيه للنوع
واللون وكبر الحشا وصغرها لان سنها غير معلوم ولكل ما يعلم منه يرجع فيها
الى البنية فان تغدت فالى السن ان كان رقيقا صغيرا الى الرقيق ان كان بالغا

فان تغدت فالى سن اهل الحجرة وسادسها روية الحيوان كاللبن واللبا والسمن والزيد
والرايب والصوف والشعر والوبر فيعرض فيه اللبن للنوع كالماعز والمري والبق
بعد اهله ولينم عند الاطلاق حليب بومه وفي اللبن ذلك ويزيد في اللون
الطنخ او عدسه في السمن النوع كالبقرى واللون والحاشية والعاقرة وفي الجبن ذلك
والوطور واليبس وكذا القش ولا تظور بما وجب في القواش ذكر الوبى او
غيره لقواته من ذلك وفي الزبد جميع ما تقدم في الصوف والشعر والوبر للنوع
والزمان والطول والقصير والنعومة والخشونة والذكورة والانثى وان ظهر لها اثر
في الثمن **دس** وسابعها الثياب وليذكر فيه ان النوع والبلد والصفاء والعلظ
والنعومة او اضدادها ولا يجب ذكر الوزن لصره ولها حمام عند الاطلاق وان ذكر
المقصود جاز فان اختلفت البلدان ذكر كلاهما كالبقل والقبطي والرومي
يحيى لاشتمال المصنوع فيذكر كونه واشباعه او عدمه ولا فرق بين المصنوع بيد
الشيخ او قبله على الاقوى وضع الشيخ اذا صبغ بعد غزله لان الصبغ مجهول ولا يمنع
من معرفته الخشونة والنعومة وفي وجوب ذكر عدد الخوط نظرا لثمنه بذلك لاشتمال
بين اهله وثاثيره في الثمن وثامنها الحرير والكسف والكتان ويذكر فيها البلد
واللون والنعومة والخشونة ويختص الحرير بالفاظ والوقد ويجوز السلف في جود
القرن فيذكر اللون والطراة واليبس والبلد واطله الشيخ اذا كان فيه دود لان
الحق يقصد بالخروج والبيت لا يصح بيعه فلما هو كوى التمر في بلد لا يقيده والكسف
بوجوب ذكر خلوته او عدمه فصل يحمل على الاطلاق على عدمه وهو بعيد الامع
القرنية ولو اسلف في القزل وجب ذكر ما سلف واشترط الفاظ والرق ولم يند
الى غزله سواه بعينها بطل وتاسعها الجيوب والفواكه والثمار فيذكر في الخطط

البلد والحجارة والعق واللون والكبر والصغر والصلابة وضعها ولا يشترط ذكرها
عام او عامين وان ذكره جاز وفي الشعر والقطيبه ذلك كله وفي الثمن البلد
النوع والكبر والصغر والحجارة والعقاة واللون ان اختلف النوع وفي الرطب ذلك
كله لا العقاة ويحب القفاف ولو شرط المصنف والمذهب لزيم وفي الزبيب البلد
والنوع والكبر والصغر واللون ان اختلف نوعه والمزيت وغيره وله انخفاض من
التمر والزبيب الحالى من انحشاله ولا يجب تناسل الجفاف وفي الفواكه البلد والنوع
والطراة وضعها واللون ان اختلف وفي الحوز الصف والصغر والكبر والبلد
المحدث والعتيق وله تنوع القشر العليا وكذا اللون وفي الطلاء البلد والنوع
المحدث والعق واللون والصفاء التزام ويجب كونها ذهب ثلثاه فصاعدا خاليا
من النفل غير المعتاد وان فهم اليه طرقة اشترط كونها مما يصح فيه السلم ولو كانت
من آدم احتل المنع لعرضه ولا قرب الجواز لعدم تعلق الغرض بجميع اوصافه
وفي السيلان العصر والبلد والنوع والقوام وفي الدبس ذلك ولا يمنع منه سليس
النار ويجوز السلم في المصفر من الرطب والتمر ويوصف به مضمنا وعاشها العسل
في ذكره البلد والزمان واللون ويجعل الاطلاق على المصفر لا الشدة ويجعل
المصفر على المسمه النار الا ان يشترط ذلك وحادي عشرها الخشب والخشب فذكر
النوع والبس والرطوبة والطول والخن ولا يجان في الخشب نعم بذكره الغلظ
او الرقة واللون وفي خشب العرش ذلك ويزيد النسخ والعقد في عشرها الخبز
واللبن ولا يضر في الخبز النوع واللون والعقد واللون واللطي يزداد الرقة والخن
والبلد وفي اللبن الثا لبا المشهور والمكان الذي يضرب فيه وكذا في الاذخر
ويزيد فيه اللون ثالث عشرها الا انه فيذكر النوع والشكل والقدر والطول

السود والسود وكذا مضمونا ووضعها واللون خلافا للشحن ويدار الباب على الامور
العرفية ربما كان العوام يعرف بها من الفقهاء وحط الفقهاء اليان الا جمالى **درس**
الشرط الثاني التقدير بالكيل او الوزن فيما يكال او يوزن وفيما لا يضبط الا بالبر
وان جاز سعة حتى اذا كان الحطب والحجارة ويجوز السلف في المعداد الذي لا يعظم
تفاوتها بعد كالحوز واللون بخلاف الرمان والبض ولا يجوز بيع الوزن ولو
جمع بين المعداد والوزن بطل وان كان انبا او سحر اجاز عند الفاضل ولو سلم في
الكيل وزا او بالعكس فالوجه الصحة لرواية وهب عن الصادق عليه السلام و
يشترط في الكيل والصيغة العونية فلو شأ الى وضعه او نحوه بطل ولو عينا ما
او صيغة من جملة المشهور لغا التيقن ولا يطل العقد في الاصح وكذا الوشوط في البيع
وله مل الكيل وما يحتمله بلاهر وثقله ودق ولا وضع كف على جانبه الا ان
يتمسح به العافع ويشترط في العقد انه تضمن الجماله الشرط الثالث ان يكون
المسلم في دياره لا من موضع لفظ التلف لغزو شرعا ولو سلم في عين كانت بما
ولو باع موصوفا كان سلبا نظر الى المعنى في الوصفين وليس لنا من السلف في
العين اشترط اجل لا تحمله العين لان الاصح انه لا يشترط الاجل نعم يشترط التصريح
بالجول وعموم الوجوه عند العقد ولو قصد الجول ولم يتلفظ به صحايه ولو
قصد الاجل اشترط ذكره فيطل العقد بوجوه ولو اطلقا العقد حمل على الجول
ويشترط في الاجل التيقن بما لا يحتمل الجماله ويجعل المشهور على الاهلية
اسكن ويكمل المنكر ثلثين على الاقوى ويلقى اليوم اذا وقع السلم في ثا لير
قيسوف من آخر بقدر ما مضى قبل العقد سواء كان ذلك اليوم المستوفى من
اطول واخصر للتساع في مثله ولو قال الى سنة فالاجل آجرها وتعمل على

الهلالية الا ان يعنى التسمية ولو قال المرحوم بالجمعة فالاجل مما يصدق
الاسم ولو عين اول رجب او اخره سماه على اول جزئ منه او اخره لا على الضمين
ليطل العقد ولو قال في رجب او في الجمعة تحمل وجوه الشيخ فيقول على الجزء الاول
ويحوز الاجل بشهر الجمع اذا عرفنا هاء والياء ونداءه من جان اذا علم انها تحمل
البطلان لانها عيانان عن توفى الا عند المن بآنها الشر الى اول نقطة من الحمل
والميزان وذلك لان العلم الامن الرضوى الذي لا يقبل قوله وجده وحقه من
صديق له العلم بعيد وكذا الفضيحة والحجس والعظيمة شرط العلم عند العقد ولو وقت
بالحصار والصوم وشبههما بطل ولا يشرط في الاجل الوقوع في الشهر فلو وقت
بعض يومه جان ونوع من الحندين النقص عن ثلث ايام وهو قول الاولين ولا
شيئ في الكثرة الى حدود منع ابن الحندين من ثلث سنين للمنى عن بيع سنين ولعله
الكرهية ولو قال الى المجلس حمل على الاقرب وكذا الى دمع وجمادى فان التعين
اولا الشرط الرابع استناد المسلم فيه الى ما يحمل عادة فلو اسنده الى انسان معين
او قرى قسليه بطل ولا يلحقه الاستناد الى بلد معين بالعين لان الدين خالص
له وان كان وجه القضا او متينا ولا يصح عدم الحصاده **درس** الشرط الخامس
قبض الثمن قبل الفرق فبطل بدونه ولو قبض البعض صح فيه وتخير المسلم اليه
ولو فارقا المجلس مصطحيين ثم بضا صح ولو كان المقبوض عن غير المجلس او مستحقا
بطل الا ان يكون المجلس تاما او يكون الثمن معينا ولو شرط كون الثمن حولا
بطل لان من بيع الكالى بالكالى وان قبض في المجلس لقص الاجل ولو شرط كونه
من دين عليه فالوجه ايضا دقا فالشيخ ولو شرط بعضه بطل فيه ولو اطلقا
ثم نقاصا في المجلس فالظاهر ان يجاز ويقع التقاصر فاما ان كان المجلس والصف

واحد

واحد يلزم من رد العقد دينا دين وبشكل صحته ولو شرط تأجيل القبض بطل في
الجميع مجمله ما يولد المقبوض ويحمل الصحة ويقسط فيما بعد بيع سلقين فتشترى
احدهما وتظهر من الحندين جواز تأخير قبض الثمن الى ثلث ايام وهو من ذلك الشرط السادس
العقد على التسليم عند الاجل فلا يصح الجزا لالعقد ولا فيما بينهما ولا يكفي وجوه في
بلده ولا ينقله اليه الا ما ذكره او مصادره ولو عين بلده كيف وجوه في
غيره وان عقد ينقله اليه ولو اسلم فيما لم يجر وجوده عند الاجل مع اسكانه كالكثير الفا
في البوكير فان كان وجوده نادرا بطل وان اسكن تحصيله لكن بعد شفقة والوجه ان
لا الزامه ببيع اسكانه ويحمل المنع لا بغيره **في** لو شرط نقل الفاكه من بلد بعيد الى
بلد قبل وجوده في بلده صح وان كان بطل مع الاطلاق ولا يجب عليه البيع فيها
والفرق بينه وبين البوكير لانها مسنودة عند العقد بخلاف ثمار البلدان ولو فرض
تصد ذلك البلد صح هذا ولو انقطع الاجل بعد ان لم ينفذ مع القدرة لان تارة
التوقع هذه السنة بقبضه الاجل ومورد العقد انما هو الذمة بل تخير وليس فريضة
بخلاف خيار العين لان تأخيرها لا يشطاد وتأجيل الاجل لا يلحق بعد العقد ولو صح
بالامهال ففي بطلان خياره نظير من تجدد الحق حالها الا انها خيار المولى فيها
ولا تتركها خيار الدين الموجه ومن ان الامهال احد شقي التخير وقدره واولا في
الابطال ما اذا كانت اطلت خيارى وقرى ان ادريس بعدم الخيار تجدد التسليم
فيه نادرا ويخرج الخيار لو مات المسلم اليه قبل وجود المسلم فيه ولو قبض البعض
تخير ايضا وله اخذ ما قبض والمطالبة بخصم من غيره من الثمن وفي تخير المسلم اليه
حنذا وجوه في التقيض الصفقة عليه نعم لو كان لا انقطاع بتفريطه فلا خيار له
ولو علم لا انقطاع قبل الاجل ففي الخيار وجهان كما يخالف على الكل الطعام

غدا يتلف قبل الغد ولو كان يوجد في مباح آخر لم يجب نقله مع الشقة ولا مع غيرها إذا
كان قد عين البلد ولا لوجب ولو اعتاض عن المسلم فيه بعد انقطاعه جاز إذا كان
بغير مجلس الثمن أو ببيع المساواة وبطل مع الزيادة عند الأكثر وهو في الرواية أشهر
وقال الصدوق والمجملون يجوز وهو ظاهر مسلم بأن وكاتب بن فضال **روس**
في اللواحق لا يكفي المشاهدة في الثمن الذي ثابته الاعتبار خلافا للثمن وتوقف
الفاضل في الكفاية في المزدوع وقطع الشيخ باشتراط ذرعه وليس قبا كما لا يشترط
في البيع ويجوز ذكر الثمن نقدا أو عوضا ماله يود إلى الربا ومنع المحسن من جواز
اسلاف غير التقديس ضعيف وكما منع بن الجبيل من اسلاف عرض فعرض إذا كانا
مكليا أو موزعينا ومعدودين كالسمن في الزيت ومنع من اسلاف الحجار ويجوز
السلم في الجواز مع المشاهدة عند الشيخ قبل وهو خروج عن السلم لأن دين ويمكن
حمله من باب تسهله إلى بلد واعتبار مشاهد جميع الغنم بل كقول المعتز
في الوصف الحسن واختلاف خلقه وعدم ذلك له الوزن على القيمة ولو طرأ على
الجواز إذا أسند إلى غنم أرض معين ويحتمل الجواز فيما قطع قطعاً متيناً كما قاله
والسنة فيذكر الطول والعرض والسلك والوزن والعجبة منع لعدم تساوي السلك
أقول ثالثاً اشتراطه إذا كان بحمله مؤنثاً وبعده ذكره إذا كان في مكان قصد
مفارقة ولا اقرباً لشرطه مطلقاً ومجيباً لموصوف عند الاجل والابرأ ما
أرى قبضه الحاكم فان تلفنا وتعد الحاكم في التمسع ولو دفع احوذ وجب القبول
خلافاً لابن الجبيل لرواية سليمان بن خالد إذا شرط فيها طيب نفسها ولا يجب
القبض قبل الاجل وإذا شئى الضرر عن المسلم ولم يتعلق عرض الدافع بغير الربا
وموجب حلول الجواب من التراب والقشر غير المعتاد وحلوا الخطر من الشغل لا

ان يذكر اختلافهما أو يرد عن الحيات البيرة ولو أسلم في شاة لبون فله حليها قبلها
أو المسلم ويجوز السلم في السلك والمخارحيا وميتاً وميتاً وفي الضمع والطير
الارضي والطين الحيثي ساد جاز مع لا سجا والواحد أسلم حالاً أسلم المبيع في المجلس
ففي الكفاية وبر عن تسليم الثمن فطر من خرج عن بيع الدين بمثله ولو حال التمز
نقضه البايع قبل التفرق صح والأصل على الأقرب فيما ولو حال البايع على المشتري
أشترط قبض المحتال في المجلس على الأصح وجوب الجحان أن الحوالة كقبض ولد
صالح البايع عن الثمن عن مال فالأقرب الصحة وأشترط قبض مال الصلح ويجوز للراي
الرهن والصين وكل شايع وإن كان أصلاً فاحت مع التبين ولو دفع أزاراً لو زيد
جاء في غير الربوي وبطل فيه على الأقرب ولو تأنى عاق في قبض قبل التفرق أو بعده
حلف مدعي الصحة ولو أقام عليه في على ربح الدخول والحاج في قبض منه
القبض لشأنه على الأثبات ولو قال البايع قبضته ثم رددت لك قبل التفرق
فانكر السلم حلف البايع ولو أسلم أحد الغريمين وهذا السلم بحالاً لا ان يكون السلم
فيه حتم أو خيراً وله قبضه في بطل ولو أسلم عرضاً في عرض ثم جاز بالثمن وهو على
الضمان وجب القبول ولو كانت له فلا عقر عليها أو طيباً ويجوز تعدد السلم
فيه في العقد الواحد اختلافاً لأجل الاتفاق فلو قبض البعض الثمن ونزع على الجميع
يجوز بعد قبل حلوله ولو كان توكيداً ولو صالح عليه قبل الحلول فلا توى الاجزاء
ولو وجد المشتري بالقبض غشاً فلا ريب ولا الرد والمطالبه بالسلم **كتاب**
الخيار أو أو أودع تسعة أحدها خيراً والمجلس لقوله صلى الله عليه وآله السعان
بالخيار ماله مفرقاً إلى بيع الخيار أو خيار الشرط فأنزل في وان تفرقاً أو بيع شرط
فيه تجيل ثم خياراً وهو النطاق على الالتزام في العقد وما روى عن أبي الوثين

عليه السلام اذا صفق الرجل على البيع فقد وجب له المبيع غير فان اذ لم يذكره وان
الوجوب بمعنى سببية الملك ويختص البيع بانواعه وثبت لهما اذا صافى المجلس
فاذناه مصطلحين ولا عبرة بالمحال ويجوز في المغارة المبطله خطره لصدها بما
ليقط باشتراط سقوطه في العقد لا قبله خلافا للخلاف وبإيجابها للعقد وإيجاب
احدهما ورضا الآخر وبقرههما اسقطا خيار المجلس والخيار والمعاذ عن اثنين له
الخيار وبطلان باطل بخيار المتعاقدين ولو قال له اختر الا مضى فقال اختر بطل
خيارهما وان اختار الفسخ انفسخ وان سكت بخياره باق وخياره الباقي على الاخرى لم يمتد
الخبر وقد ثبت لاحدهما الخيار لان المضمون ضيق ولو قال له اختر الفسخ فالحكم بتقديم
وبخياره الباقي هنا بسكون الخطاب ولو قال اختر فالحكم كذلك ولو قصر في الشئ
بطل خياره وحده ولو قصر في اذ تعارض فسخ احدهما وإيجاب الآخر قدم جانب الفسخ
ولو مات احدهما او ماتا فلولدت والول والول واخي عليه فالول ولو خسر
اعتمد على الاشارة او الكتاب بالقبض فان تعدل استعلاهما الا قرب بخير الحكم كما
فيه الصلح وبعبارة الشيخ بخير الول ولو خسر الول ثم زال العقد فلا ينقص ولا عبرة
بالفرق كرها مع منهما من الخيار فان زال الاكراه فلهما الخيار في مجلس الزوال
لظواهر عند الشيخ ولو لم ينعما من الخيار بطل الخيار لعدم العقد **بيع** اسقط
الفاضل الخيار في شراء القريب ما المشتري فلققه عليه ولا نوطن نفسه على الغير
اذا اقراد بالعقود اما البائع فلما ذكر وتقلب الحق ويقتل ثبوت الخيار وهما بناء على
ان الملك باقضاء الخيار وثبوت البائع لان نفوذ الحق لا يزال حقه السابق وحديث
يمكن وقف الحق ونفذه فيغير المشتري القيد لو فسخ البائع ويجري مجرى التلف
الذي لا يمنع من الخيار الثاني لو اشترى العبد نفسه فكالا ولعنده ان فلان يحرره

كالكتاب الثالث لبيع او اشترى من ولده الا ضعف الا قرب ثبوت الخيار للموهم
في قوله ثبوت ولو اشترى من جانب الطفل ومن جانب الطرف الاخر باق الرابع
لا خيار في الاجارة والا فانه لا يملكها لاسيما عندنا وكذا الخوالة والصلح على الاصح
والهبة بشرط الثواب قضاء العين عن الدين والقصر والشفعة الخ مما ثبت في بيع
خيار الزويزة ولا يمنع الجماع الخيارين وكذا بيع خيار الشرط والمحو لثالثا لم يثبت
في الصرف تقاضا او لا فان التزم به قبل القبض وجب التقاضين فلو هرب احدهما
عصى وانفسخ العقد ولو هرب بطل التزامه فلا يصعب ويحتمل في اعدم النص لاطلاق
لان للقبض من خلافة الزم فله تركه السابع لو تبادلا بالعقد على بعد فقط صح العقد
ولهما الخيار على الاخرى وان تعاربا للتقل ودفع عدم الخيار لا يترجمهما في مجلس
عزنا الثامن لو تنازعا في الفرق حلف المنكر ولو تنازعا في الفسخ وكانا قد تفرقا قد
نكره ولو قال احدهما قد تفرقا قبل الفسخ وقال الآخر فسخا قبل التفرق احتل تقديم
الاول لاصاله بقاء العقد وتقديم الثاني لانزله فسخ عليه ويدعي فسادا والاصل
صحته لان الفسخ فعله **بيع** وثا منها خيار الشرط وهو جائزها ولا احدهما ولا يتقدم
بالثلاثة نعم في شرط ضبطه بما لا يحتمل التقاوت ويجوز اشتراطه الاجنبى منفردا فلا اعتراض
عليه ومنهما لو بيع احدهما ولو خولف لم يكن اعتبار فعله والا لم يكن اذ ذكره فأيده
وقلب بن حمزة ان رضى الاجنبى لزم وان لم يرض بخير المشتري ولو لم يشرط كثر من
المشتري ولو شرط الخيار لاحدهما او في احدي العيين منها بطل ويصح في جميع
العقود لا النكاح ولا يصح في الاول والعقد والعقود على خلاف فيما لا في الطلاق
وقطع البيع ويزال ليس بمنع في الصرف فاليقين بالاجماع ومنع الفاضل الاجماع
واتخلف قوله في ضمانه ولم نعلم وجب المنع من صحته ما من سائر المسائل وعند

شرطهم وجوز في المبسوط والقاضي وابن ادریس دخول وخروج خيار المجلس في الكالة
والعارية والوديعة والجمالة والقرض وفي الخلاف يدخل فيها الشرط ولا يدخل
خيار المجلس جماعا والفاضل لا يرى للخيارين معنى لانهما عقود جائز على الاطلاق
يرفع احتمال ادعائهم مع التصرف منع الخيار ومنع في الخلاف من دخول خيار الشرط
في الصلح وهو بعيد وجوزنا اشتراطه في القسمة والتجارة والبيع
الخيار وله نصيبا منه ففي فساد العقد والمحل على الثلثة قلان ونقل في الخلاف
الاجماع على انصرف الى ثلثة الثاني لو شرط الاستمرار صح ولم يخرج الى مدة عند الشيخ
ويكفي بالغير الثالث بعده من العقد عند الفاضل لان تقييد اللفظ وللازم
الفرق بين الفرق عند الشيخ وابن ادریس على التأسيس وتقاضي من اجتماع المثلثين
الرايع يجوز اشتراط مدة من العقد يلزم بينهما ولو شرط للزوم ففقد الخيار
وقتا متتابعين في مدة معينة احتمل الجواز هنا مسائل يجوز اشتراط المبيع عند
رد الثمن مع تعيين المدة فليس للبايع الفسخ بدون رد الثمن او مثله ولا يحل الاطلاق
على العين ولو شرط رد العين احفل الجواز لان المشتري كما ان التلف منه وادبر
اشحن بن حمار **في** لو شرط الرجوع بغير بعض الثمن او الخيار في بعضه ففي الجواز
نظروا كذا الرضا الثمن يجوز بالرد في كل نجم بقسطه او لا يقسط ولو شرط للمشتري
او رجوع الثمن اذا رد المبيع جاز ويكفي الفسخ شرطا براد المبيع فلو فسخ قبله لم يرد
شرط الا بجماعين واتحد الوقت صحا قطعاً وان غابا لمقتضى احتمال رجوعهما فالسابق
يرجع فان ذلك رجع الاخر الثاني في ملك المبيع بالعقد او بعد الخيار بمعنى الكشف
او العمل خلاف ما خذناه ان الناقل للفقد والعرض بالخيار الاستدراك وهو
ثانيه وان غابا الملك التصرف المشع في مدة الخيار ودمما قطع الشيخ بملك المشتري

اذا اختص بالخيار وظاهر ابن الجوزي توقف الملك على القضاء والخيار فالتمس على
النقل للبايع وعلى الاخرين المشتري الثالث لو شرط الخيار ضمن تعين عليه فهو كما
من في خيار المجلس الوارد لصاحب الفسخ والامضاء في حضور الاخر وغيبته
بحكم حاكم وعدمه نعم ثبت توقف على الاثبات مع النزاع وقال ابن الجوزي في
في الخيار المختص الفسخ والامضاء بحضور الحاكم والاثبات وفي المشترك لا ينفذ
الفسخ والامضاء بحضورهما قال ابن حزم لا بد في المشترك من اجتماعهما على
الفسخ والامضاء وفي المبسوط لا خلاف في جواز الامضاء بغير حضور الآخر الخامسة
التصرف في مدة الخيار الجواب من المشتري وفسخ من البايع ولا يحتاج البايع الى
فسخ ولا المشتري الى ايجاب الا في رواية الكوفي وفيها ان اقامة في السوق وله
بيع فقد وجب عليه وفي صحه عقد البايع رجحان ولو تعاوضا قدم الفسخ وليس
للبايع التصرف في مدة الخيار المختص بالمشتري وفي جواز العكس وتصرف كل واحد
منهما مع اشترط الخيار وجمان نعم ترتب عليه اذ في الخلاف لا يانم المشتري
بالوطى في الخيار ويمكن حمله على المختص ولو وطى المشترك والمختص بالبايع لم يمنع
البايع من الفسخ فان فسخ قال الشيخ والقاضي وجميع فقهاء الولد والعقود على المشتري
بناء على الاشكال واكره ابن ادریس والفاضل وروا ان الامه تضره مستولده في بيع
قيمة ما منع الشيخ الاستبلا لا ان يعود اليه السادسة لو تلف المبيع قبل قبض
المشتري بالخيار فلو فسخ البايع رجع بالبذل في صورة عدم ضمانه ولو فسخ المشتري
رجع بالثمن وعدم البذل في صورة ضمانه ولو ارجعه المشتري في صورة التلف قبل
القبض لم يرد ثمنه يقتضي البايع القبض والمثل وفي النجاشية فيما لو تلف يده في خيار
نظر السابعة يجوز فسخ الثمن قبض المبيع في مدة الخيار بغير ذكر احد والعرض للفسخ

لا ياتيهما الثامنة لافرقته التصرف بين تلافى العين او نقلها عن الملك او نقل
اذا الملك كالاستخدام والمباشرة حتى القبلة واللس بشهوه بل النظر الى ما يحترق
لغيره لرواية علي بن رباب ولو قبل المشتري باذنه فهو تصرف وكذا لو رضى التاسع
اشتمى بعضهم من التصرف بركوب الدابة والطحن عليها وحملها او بما يفرح بها
ليخرج وليس بعيد فلا اشكال في جواز اشتراطه مع لغا الخيار العاشر لو اعتق المشتري
في خياره نفذ العتق في الحال او في الخيار وقول الشيخ ينفذ بعده مدة الخيار
درس وثالثا خيار الحيوان وهو ثلاثة ايام من حين العقد والمقرب للمشتري
خاصه وقال المرتضى لهما والرواية صحيحة لا ان الشهر رواية في الإجماع
فما ضمنا ونحمل ذكر البايع فيها على التزامه بما يفعله المشتري في الخيار وما
حملت على ما اذا كان العوضان حيوانين وليست بما تقدم ولا فرق بين الامه
والحلي الخيار في الامه مدة الاستبراء وما بها خيارا لآخر من بايع
من غيرهما بصل كمال العوضين ولا اشتراط اجل فللبايع الخيار بعد الثلثة في بيع البيع
فروع قوله في المبسوط الاول بشرط معين فعلى هذا لو اشترى في الذم له ويطرح
الحكم من كان سلبا او غيره الثاني لو تلف المبيع بعد الثلثة فمن البايع اجماعا
في الثلث قولان فخذ المقيّد وسلا من المشتري وعند الشيخ والاكثر من البايع
وهو الاقوى لرواية عقبه بن خالد قال في حمله وهو ظاهر كلام الحلبي من انه
قال المشتري ان عرض عليه التسليم وارضاه الفاضل الثالث لا خيار للمشتري
بعد الثلثة ولا ينافي ظاهر كلامهم مع انه يلوح منه جواز تأخير الثمن اذا لم يحكم
باجباره على النقد الرابع لو قبض المشتري بغير إذن البايع لم يضر الحكم ولو اذن
له فمضى الشيخ بالحكم باق وحكم بانزول بعد الثلثة هنا يكون من مال البايع

الخامس قال الصدوق في مثل الامه اذا جاز بالثمن الى شهر والا فلا بيع له لرواية علي بن
يقطين ومضى نادره السادس ظاهر الاكثر ان البايع يملك الفسخ والمطالبة بالثمن
بعد الثلث وظاهره في التجديد والبيع في المبسوط بطلانه والذي في الرواية لا بيع بعد
الثلثة وحمل على عدم نفى لزوم السابع لو اشترى الثمن قبل الفسخ بعد الثلثة
حكم الفاضل بعدم جواز الفسخ لئلا يسبب ويحمل حمل له لوجوب مقتضاه فليست صحيحة
الثامن لو شرط الخيار واحد مما تغيرت الصورة عند الفاضل ويحمل اطرافها فان
اشتراط المشتري فسخ البايع بعد الثلثة فلو شرطناه وخرج الخيار فذلك التاسع
لو قبض الثمن ثم ظهر مستحقا وبعضه فلا قبض ولو قبض المبيع فلا خيار وفي بعض كلام
الشيخ ان للبايع الفسخ متى قبض الثمن وفيه قوة وخاصها خيار ما يقصد والميت
وهو ثابت للبايع عند انقضاء الهاء وتفرغ عليه كغيره سلفا لا قربا لطلال الحكم
في كل ما يبيع اليه الفاسد ويخوف ذلك ولا يقيد بالليل ويكفي في الفساد
نقص الوصف قبله الرغبة كما في الخضروات والطب واللحم والعنب وكثير من الفواكه
وهل يتبرأ خوف فوات السوق من الفاسد فيه نظير من لزوم الضرر بقصد السعر
من اقتضاء العقد للتعهد والتفريط من البايع حيث لم يشترط النقد **درس** وسادسا
خيار العبر وهو ثابت في قول الشيخ واتباعه لكل من المشتري والبايع اذا عين مالا
تفاوت به الثمن فالبايع وقت العقد مع جملة بالقيمة ولا يقدر العين بغير العرف
ولو دفع الغائب التفاوت او قبل المعبر من الزبون او تصرف فيه بما لا يخرج به
عن الملك او بما يخرج به اذا كان المعبرون البايع لم يزل الخيار وحيد لمنزلة العبر
لو فسخ وليس للبايع فسخ المبيع الثاني مع احتماله كالتفخيخ وما قال المحقق في
الدرس بعدم خيار العبر ويظهر من كلام ابن الجوزي ان البيع سني على المكاسبة

المعالم وله يقف فيه على رواية سوى حيد الضرر فلفى الركنان وفي الخلافة لم يند
الى الاجماع ولا الى خيار الاصحاب واكثر الفوائد المذكورة والاصح ثبوت وفوته
حتى علم به وبجحدته وفيه مع الحمل باحدهما وما بهما خيارا للرؤية وهما ثابت
بمع الايمان الشخصية مع عدم المطالبة فيحين من وصف له ولو وصف له ما ولد
نقص تجبر او يقدم قول الفاسخ منهما وهو قروي على الاصح وكذا خيار الغبن ولو شرط
رفضه فالظاهر بطلان العقد لغيره وكذا خيار الغبن ويحتمل الفرق بينهما لان الفرق
في الغبن سهل الا انه بخلاف الرواية فيصير اشتراطه رفع خيار الغبن ولو شرط
رفع خياره في التاخير جاز ولو شرط البايع ابا له ان لا يظهر على الوصف فالاقرب
الصادق انها خيار التذليس وفوت الشرط سواء كان من البايع والمشتري فيتمتع
فواته من الفسخ والامضاء بغير ارشاد في اشتراط البكارة فيظهر سبق الشربة فان الارش
مشهور وان كانت رواية ليس مقطوعة ولو جعلنا الشربة عينا كما يشترطه مذهب
القاضي حيث ثبت الارش مع عدم شرط البكارة وابن ادریس اعترف بانزول ليس
وجيز من الرد الارش ومعه في المختلف ولو لم يعلم سبق الشربة فلا خيار لانها
قد ذهب بالتعديل الحكم ومن التذليس الضرر في الشاء ولنا قرة بالبقره على
الاصح ونقل فيه الشيخ الاجماع وطرد بن الجندل الحكم في الحول الادنى وغيره
وليس بل التذليس والتذليس وثبت باعتراض البايع ونقص جلبها في التنازع عن الحمل
الاول فلو تساوت الحملات في التنازع اودت لللاحقة فلا خيار ولو اذت
بعد النقص في التنازع لم ينزل الخيار والشيخ وجه ثبوت الخيار بالضرر وان لم
يقص اللبن الظاهر بخبره وادار اللبن ان كان باقيا ومثله او قبله ان كان
تالفا وارشد ان يعيب وان لم يحد من جنبا او سنا فالظاهر ان كان التالف ولو قلنا

برذه ما زاد بالعمل وفي استرجاع اللبن المتجر دائمال ينبغي على ان الفسخ رفع العقد
من اصله لو من حينه وقطع الشيخ بعدم استرجاعه لانه حدث في ملكه وقال يرد
عوض اللبن صاع من يارود ثم قال تقدير قيمته وان است على قيمة الشاء وورد في وجوب
قبول اللبن على البايع وقطع بن البراج بعدم الوجوب بل يمين الرضاع وهو الغاضل
مع قبول اللبن مع اعترافه بعدم وقوفه على حديث منظرنا وفي التذيب ولو لم يجز فيمن
شاه فامسكها ان شاء ثم ردها ردمها ثلثا ما من الطعام ان كان شربة لبنا ولم
يذكر المضرة وكذا في النهاية وانكره بن ادریس لان ان يكون صراة **فروع** لو قلنا بقوله
ابن الجندل في قصره لا دمية ولا لان ردة اللبن امر محجب انما التمن ولو وجب فيه في
الشاه والبقوة لعدم الضر وعدم الانتفاع بما يقع في المضرة الثالث في الاقرار بان
حسين ما اتفاه والحق ورساله عند ردة البايع كالضرر في ثبوت الخيار الثالث
لورضي بالضرر في جرد باعيا بعد الحمل فلم يرد له اعده ان كان اللبن باقيا لا فلا
لتلف المسع ما اللبن الحادث فله ولا يمنع طلبة من الرد منع الفاضل من الرد في الصورة
الاحقة لكان التصرف ويحتمل المنع في الاول ايضا لان الحمل انما يتقرر بالرد في التصرف
الراجح لو علم المشتري بالضرر فلا خيار ولو علم به بعد العقد قبل الحمل فيجوز له
الفاضل مع وقوفه في ثبوت الخيار قبل التنازع لو جلبها النخاس لو تصرف بعين
الحمل فلا بد من لا ثبت بالضرر يارشد السادس في قبيل الخيار بالثالث لكان خيارا للحمل
صريح به الشيخ عدوى العامة الثالث لكان التصرف ونظير الفايده ولما سقط خيار
الحول السابع هذا الخيار على القول اذا علم به والظاهر سداده بامتداد التنازع ان
كان ثابتا به والا فحين العلم ونسب التصرف في الرد مع التصرف بالطريق
حبل الامتد ويزيد معها نصف عشر قيمتها وقال الحلبي العشر وفضل بن ادریس النكاح

والشئ ترد في يد جليل من العشر وفي اخرى بدنيا وفي اخرها كبرها فانها الشئ
لما بقده نصف العشر وما حمل على حملها من الشئ وشبهه ولو علم بعد العلم بالحمل
يقين الارش ويقين من التنديب جواز الرد ولينها العشر عقوبه وجعله عملا للمواظبه
واكثر الاخبار مقيد بعدم العلم وحذا الشيخ في يد العشر المهر من الكتاب قلت
والصدق ذكر جلالها فيها نصف العشر وفي يد الجدين كمال الحمل من المهر والبيع
من كلام النماير وحذا ترجمه لزوم الرد للحكم بطلان البيع وتبرجه وجوب العقوبة
ملكه حال الوط الا ان يقول الرد يفتح العقد من اصله او يكون المهر جبر الحجاب والبيع
كما في لبن الشاه المصراه او غيرها عند الشيخ والاخبار مطلقه في الحمل وهذا الصحيح ولو
كان العيب غرض حمل وطى يقين الارش اجماعا من المجعوف وكذا لو تصرف في الرد
في مقدار تطرس البنيه ومن النص على اسقاط خيار الحيوان وان الوط يجوز
بالمهر بخلاف المقدمات ومن التدليس جعل الشراء المحمدا سبطا والرجل الاصفر
احمر والامر ايضا فان شرط المشتري ذلك فلا خيار له لا فيه الشيخ ترد **دوس**
واسمها خيار العيب من الرد الارش ما لم تصرف بقطع التوبه خيارا لمقتضا وصغه
وشبه ذلك فحين الارش وضابط العيب ما زاد على الخلقه ونقص الجبر عن النسي
كفوات محضه ورض كجوف وجنام ورجس وقرن لكون الارش وهذه الاربعه
بها الرق ولو تجردت بعد العقد ومنه ما لم تصرف في الارش ومنه المحمدي في
الظهر والصدق والسمع والا باق المتقدم على العقد وعدم حيز من شأنه المحضر
ويخرج من ابن دريس انكار كون عيبا والروايه صرحه كون عيبا وعدم شرط الكعب
وهي قضيه بن علي مع محمد بن مسلم والدي في الزنث والسن اذا زاد على المعتاد
الحمل للزبه دون الداء والمرض المستعمل والعارض المحمدي يوم والخروج في الرقبه وبل

الكثير

الكثير في الفار ش طارنا وان يحمل الشيخ هذه الثلثه غنيا والسرقة والخيانة والمحق الدين
وشرب المسكر والنجاسة في غير ثايل الظاهر وفيه اذا احتاج ردائها الى مؤثر
او اقضى نقضا في المبيع وعدم الختان في الكبر اذا لم يعلم حليه من المذات لم يكن
صغيرا او امه فليس يجب وقال الشيخ عدم الختان ليس عيب مطلقا وكونه زينا وكثرة
اعسر على الاقرب واستحقاقه المحل والتعريف والخوف والقتل او القطع اما الكفر
القرار وعدم المعرفة ضايع وكونه عيبا او صاميا او متروجا او جاعا او جاك او كين
الامة متروجا وعنده فليس عيب ويقوى كون الكفر عيبا وفاقا لابن الجين في احد
قوله **فروع** لظهر تحريم الامة على المشتري بسبب اوضاعه او صاهره ونفى كون عيبا
تطرس بعض اشفاعه وعدم صدق المحمدي عليه مع بقا القيمة السوقية اما تطرس الامة
بكونه المشتري عاجز عن الاقتضاء فلا رد هنا قطع الامع الشرط وقال الشيخ لا رد
ولن شرط وهو بعيد ثم اطلاق العقد واشتراط الصحة يقتضي السيلانه من العيب
سقط خيار العيب باسمه لا بغيره احدها علم المشتري بقبل العقد وانها ان يوصي
به بعده غير مقيد بالارش والامان ان يبيع اليه منه فضلا وفي البشري بمجلا كثر
بريت من جميع العيوب قولان اشهرهما الاكفاء علم البائع بالعيب فعمان هل
يدخل العيب المتجدد بعد العقد وقبل القبض او في ذم خيار المشتري فيه نظر من
العموم من ان مفهوم البشري من الموجود حال العقد فم لو صرح بالبراه من المتجدد
بكونه من عيب تلفت بغير ذم خيار المشتري فالأقرب عدم ضمان البائع
كما لو علم
لما علقه الخيار بالمقتضى ضمان العيب معينه واقرى اشكاله ما لو تلف بغير عيب
اخر تجرد في الخيار ولا يعبأ ان يتجدد بعد قبض المشتري في غير مدة الخيار للمشتري

اول السنة فيما سر ولا تجدد قبل القبض وفي الخيار فالمشتري الرد وليس له اخراج
على الارش عند الشيخ ناقل فيه عدم الخلاف لو اخطأ على جنان بعد ما منع الاجماع
اوله ما راد به اجماع العامة لان ضمان الكل يقتضي ضمان الجنب الا ان يقال للجن
لا ينقسط على الاخر مع الارش في العيب السابق على العقد اما الرد فينقسط وفي
الارش تابعه احدها التصرف في البيع مع علم العيب ولا كان التصرف ناقلا للملك
اولا سيقول المعلن اول لان ما عاد اليه بعد خروج ملكه ولا قال الشيخ ان كان بعد
علمه بالعيب وما عاد اليه قبله رده وقال الذي يذهب لا يمتنع من الرد لان له
الرجوع فيها بخلاف الحق وسوى بناديس فيها وجعل ان جزمه التصرف بانها
من الارش اذا كان بعد العلم بالعيب والارش بعد الحق للمبايع ولا يجب صرفه في
الرقاب وكذا لو قبله البايع فله ارش السابق وهذا الشيخ ركب الدابة في طريق
الرد وجعلها واحدا لم يمنع بقا الخيار وتبعه الفاضل اما العلف فليس في الارش
فليس تصرف قطعا ولو نقلها من السوق الى لونه فان كان قريبا عاده فكالعلف
وان كان بعيدا او مشكلا على خطر فهو تصرف على الرد وانما حدوث عيب عند
المشتري مضاف عليه الا ان يرضى البايع بده مجبورا بالارش او غير مجبور ولا
يجب البايع على الرد واخذ الارش ولا تجوز المشتري منه وبين المطالبة بالارش
ولو قبل البايع الرد لم يكن للمشتري الارش بالعيب الاول عند الشيخ ومن هنا
الباب لو اشترى صفقة متقدده وظهر فيه عيب ولف احداهما لو اشترى
اشان صفقة فاشع احداهما من الرد فان الاخر يمنع منه وله الارش سواء توقيت
المعين او تحددت لقسماها ام لا ورده في موضع من الخلفه المسمى وجرى بحري
عقد في قطع في المبسوط والشرك من الخلاف يجوز فخره وهو خير من الجحد

طاب

طاب اديس والفاضي ونفاه في الهنا وهو قول المفيد والحلي ولو اشترى من
اشين فله الرد على احدهما دون الاخر قطعا وكذا لو اشترى بصفقتين من واحد
نوع لو جردنا الاجل المشتري بالرد لم يجزه لاحد الورث عن واحد لان القدر
طاري على العقد سواء كان المردود خيار عيبا وغيره ومنه لو اشترى شيئين فاحدهما
فظهر العيب في احدهما فليس له رده وحده بل رد ما اوامسا كما وارث المعيب ولو
اشترى حاملا بشرط الحمل وقتنا برخوله فرضت ثم ظهر على العيب فليس له ان يرد
بالرد لا التحريم التفرقة بل لا يحاد الصفقة ولا فرق بين الامة وكذا لو حملت احدهما عند
المشتري لا يتصرف في الحمل له وان فسخ ورد الامة لم ينقص بالحمل او لو ادها واطلقها
ان الحمل عند المشتري يمنع من الرد لا نرا ما فعله او اما له المراجعة حتى ضربها بالحمل
وكلاهما تصرف والها اذا اشترى من يثق بنفس الملك وتبين الارش هناك ويمكن
ردها الوجه الى التصرف وابعاد اسقاط الرد في موضع تلكه ونحوه الارش ولا
فرق بين قوله اشترى الارش او اسقط الرد واما الارش فينقسط ويحق الرد في
من ضمنين بانها انشا الله **نوع** قال في المبسوط لو وهب المشتري للعيب وابو
من عنده فلا ارش له لانها ليس من رده ثم ان عاد ملكا رعا دال ان رده والا احسن
ارشه فظاهر بان الارش انما يكون مع القدره على الرد وان الرد جاز مع هذا التصرف
وفيها مخالف **نوع** سيار العيب على المزاح في الفسخ كحصول البايع وعينه قبل القبض
ومعه فلو تنازعا في ذلك وكان الخيار بانها انشا الله الفسخ ويمكن جعل اقراره
انشا ان كان قد زال كالمفقت العين المدعى الى البينة ومع عدمها لا يثبت الفسخ
وله خلافنا لا يجوز ان ادعى عليه الفسخ **نوع** اذا انقضى البيع الفسخ قبل المشتري رده
الوحيد ذلك لا يخرج عن الحقين ويحتمل مواخذه له باقراره ويحتمل ان

ان ياخذ اقل الارض من الارش وما زاد على القيمة من الثمن انفق لانه زعمه
ليشترى استرداد الثمن ورد القيمة مع القصاص في قدر القيمة بقي قدر الارش مستحقا
على التقديرين ثم الفسخ يقضي دفع العقد من حين ثبوت التجدد من العقد والفسخ
للمشتري لان الخارج بالعمان وبشكل ان كان المبيع مضمنا على البائع كما لو كان للمشتري
لان الخارج بالعمان بيده وفي مدة خيار المشتري بسبب الشرط او بالاصل بخيار
المحوان ولو جعلنا الثمن اقل للملك للضمان فلا اشكال ان المشتري على كل حال و
الشيخ يحمله تارة ثابعا للضمان وتارة للملك ويوجب على البائع الاعلام بالعيب
على المشتري ان علمه البائع بغير علم الغش ولو تبرأ من العيب سقط الرجوع وقال الشيخ
الاعلام احوط وكيفية معرفة الارش ان يقدم صححا ومعيابا ويخذه من الثمن مثل لب
نقص العيب عن الصحيح لا تفاوت ما بين المعيب والصحيح كما قاله علي بن ابي بصير والمفيد
لا يكون مساويا للثمن وكما هما معا على غالب الاحوال من مثل الشيء بغيره ولو اختلفت
المقومات اترعت قيمة من المجموع ونسبتها اليه بالسوية ففي القيمتين يؤخذ نصفهما
ومن الثلث ثلثها وهكذا وتشرط في المقوم العدالة والمعرفة والعقد والذكورة و
ارتفاع التهمة **فروع** لو زادت قيمة المعيب على الصحيح كافي الحضي احتمل سقوط الارش
وبقاء الرد لا غير ويشكل مع حصول مانع من الرد كحدوث عيب او تصرف فان العيب على
المعيب فترد والرد يضاد الثاني لو اشترى روبا بمجلسه وظهر فيه عيب من الجنس
فله الرد لا الارش حد من الرد مع التصرف فيه اشكال ولو حدث عيب عيب
استحقاق ردده وضمن الارش كما لمقبوض بالسوم ويحمل الفسخ من المشتري ان
من الحاكم ويرجع الثمن ويعزم قيمة ما عنده بالعيب القديم كالتلف من غير الجنس
والاولى ترى ان بعد بالموجود معدوما خلافا لاصل بيع لو اختلفت احوال

القديم

المفيد فلا اقرب باعتبار يوم العقد لان حين الانشغال على الاصح ومن قال بالقضاء
للمتأخر احتمل تقوى مبيع وهو ضعيف لانا لو سلمنا ذلك فالمتأخر في المعاد غير انما هو
العقد واما اعتبار انشغال الضمان فاضعفت وقوى الشيخ اعتبار اقل الارش من يوم
يوم العقد والقبض فلو تنازعنا في سبب العيب جلف البائع ولو كان هناك قرية تشهد
للمشتري واقاد ان القطع فلا يمين وقضية البائع كذلك ولو تنازعنا في المبرى وفي علم المشتري
حلف ولو تنازع البائع كون المعيب مبيع حلف ولو صدق على ان مبيعه معيب وانما يقرب
المشتري حلف المشتري ولو تنازعنا في تصرف المشتري وحدوث عيبه حلف ولو كان
العيب شاهدا غير المتفق عليه فادعى البائع حدوثه والمشتري سبقه فكما العيب مقرب
لو ادعى البائع زيادة العيب عند المشتري وانكر احتمال خلف المشتري لان الخيار مضمون في اليد
موهومة ويحمل حلف البائع اجزاء الزيادة بحرى العيب الجديد ولو حدث في البيع عيب
غير مضمون على المشتري لم يمنع من الرد وان كان قبل القبض وفي مدو خيار المشتري للظن
او الاصل فله الرد ما دام الخيار ولو خرج الخيار ففي الرد خلاف بين بن غاوتين والمحقق
يخذه من ثمة لان من ضمن البائع ومنعه المحقق مكان الخيار وقد زال ولو كان حدوث
العيب في مبيع مبيع صحيح في مدة الخيار فالباب وقد ثبت الخيار بالشركة وبعض الصفقة
والا فلاش والوقاه مع الرفاه ويجوز ذلك مما هو مذكور في مواضعه لاحتواء قوله المشتري
الا منه عقدها فطهرها الزوج ثم ظهر عيب فان كانت جكر فلا رد ولا ارش وان كانت
ثيبا احتمل ذلك لان كثر من المشتري وهو مختار الفاضل واحتمل الرد لان الوطى مشد
الى العقد السابق من البائع وهو حرة القاضى الثانية التحلاف في اخذ الارش في العيب
الحالات في خيار المشتري كالتحلاف في الحدوث قبل قبضه فليزم البيع في النهاية
القاضى والحلبي جونا الارش هنا كما قالوا به ثم وفيه قوة الثالثة ظاهر المفيدة

عيبه

ان يحدث العيب عند المشتري لا يمنع من الرد بل لكل اذا كان غير خفي عن المشتري على المبيع
 الرابع جعله في الخلاف قطع الثوب وبيع ما وصفه وبيعه ما تعاضل الارش ولا كان
 باقيا وقيل للمبايع استرداده ودفع ثمنه الصنف فلا ارش للمشتري وفيما اشكال وقطع القابل
 بالارش فيما كانا **كتاب الربا** وهو حرام بالنسب والاجماع ومن اعظم
 الكبائر حتى ان الدرهم منه ستمائة من سبعين زنية فباعت محرم وحله المتساويان منسأ
 المقددان بالكيل والوزن اذا تعادتا في القدر والحلول والتأجيل وفي القرض مع جز الفسخ
 وضابط الجنس تحول اللفظ المحاض كالتزامل بجميع اصناف العنب والطعام الشامل
 للخطبة والشعر على الاظهر لظواهر الاخبار الصحاح به التحاليل من المارض وفيها ان الشعر
 من الخطبة والشعر والاصل وفروعه جنس كاللبن وما جعل منه والعنب والتمر وما جازعتهما
 ولحم الغر والسمان جنس بشمول الغنم هما والبقر والحمار من جنس والعرب والحاج في جنس
 والطيور اجناس والحمام كله جنس على الاقرب وانما يتصور الخلاف في الطير اذا بيع بمحرم
 زنا وفي اتحاد السمك واختصاص كل جنس خلاف الشيخ على الاتحاد وهو قوي والذهب
 ما يتبع ما يعص منه وكل ما تخرج من الحبل من النفض والورد والبان فجنس والحل المتخذ
 من التمر يحالف على الخبز واللحم والشحم مختلفان اما الالب هو الشحم فالظاهر اتحادهما
 والحدوده والرداه والمصوغ والحل والحق والعيب لا اثرهما في الاختلاف ولا يختلف
 الجنس اذا كانا تفاضل فعادوا في النسيه خلاف فتنة بن الحيند والحسن وهو ظاهر الحيند
 وسلا والقباني لقوله عليه الصلوة والسلام فما الربا في النسيه وقال الباقر عليه السلام
 اذا اختلف الشبان فلا بأس مثلين بمثل يابسه وحوزه الشيخ والمتاخر على كراهيه
 لقوله صلى الله عليه وآله اذا اختلف الجنس بمثل بمثل وان اختلفت تبعوا كيف شئتم
 ومجيئنا بجلبى على الكراهيه وفي ثبوت الربا في المعدود لان شترهما الكراهيه

الصحيح

الصحيح محمد بن سالم وزاده والتحريم خبره المفيد وسلا ردا بن الحيند وله تعقلهم على المانع
 ولو تفاضل المعدودان نفيه الخلاف ولا ريب الكراهيه في الغر في الخلاف حيث منع من
 بيع الثياب بالياب المحيوان بالحيوان نسبة شرا لا ولا تفاضل في الحب ان قال منع بيع
 ذلك بكماله مع التماثلين والتساويين فثبتوا الاول كلامه بزيادة التحريم لان المسئلة
 اجماعيه ولا يجوز بيع اللحم بحيوان من جنسه على الاصح ويجوز بيعه ادرى ذلك شاذ
 روى اسمعيل بن الفاضل بن ابي عمير اخذ الغنم من اخيه واشترى بها مال ذكرها يمانا وبالعكس
 ولو ابدل بغيره فلا بأس وكذا قال بكونه اخذها على ان يدفع اليه في كل سنة من الابل
 ولو ابدلها بغيرها معا وما له حال الجفاف وطوبى ساع من اتفاق الحال ولو اختلف الحال
 فالشهر منع بيع الرطب بالتمر تساويا وتفاضلا للربا وقاله الاستبصار وتبعه بن ابي
 بصير ومساويا على كراهيه لعدم التصريح في الربا وما العنب بالزبيب وغيره مما ينقص عند
 الجفاف بغير من منع هناك جواز فيه تماثلا في الغر ومنع منهما ان الجوز والحسن
 حرمه والفاضل وهو اولى مسايل منع في المنابر من بيع الحسن بالزبيب تفاضلا في ثوبه
 على روايات قاهرة الدلالة وظاهره في الكراهيه ومنع فيها من بيع الحسن بغيره والكتان
 بغيره وتبعه بن ادرى وسجوده الفاضل مع التساوي الثانيه ياب الرقيق بالخطبة ومن
 استأجر عند الشيخ وابن ادرى خبرا لان الوزن اصل للكيل وقال الفاضل ما عا حرم
 بالاشركلا متساويا لان الكيل اصل في الخطبة والروايات الصحيحه بصره بحول التماثلين
 وليس فيها ذكر العبادا والثالثه لا يمنع الزوان والشيلم الفصل في الخطبة عن التماثل في الم
 يد عن العادة وكذا الشيخ في العسل فلما في الحبل والخمر والبطيخ الاربعة يجوز الربا في
 الطين الارمني واما الحراساني المأكول فسد لاكل حرام باعده بغيره وغيره تماثلا
 او تفاضلا ولا يغير لاكل جائز فان خصت العادة بكماله ووزنه كان ردوا ولا فلا خلاف

القاضي والشيخ فحرم بيع الطين لما كثر الخامسة لا يحري الربا في الماء وان وزن ولو كثر
اشترط ما في صحة بيعه نقدا ولو سلف ما في ما لم يجل احتل ان يكون ربحا لا اشتراط
الوزن حثيثا في السلم فهو كذا الحجازة والتلويح والحطب ولا يجوز بيع الحطب وقفا في
بعض البلدان لان الوزن غير شرط في صحة **درس** قال الصادق عليه السلام لا ربا الا
فيما كالا او وزن او لمعبرا الكيل والوزن محمد بن الحسن عليه وآله مما علم ذلك فيه
اتبع وحري فيه الربا وان تغير حاله بعد ولا فرق بين ان يكون ذلك في يده عليه السلام
او في يد آخر اذا اقره عليه عليه وما لم يعلم حاله يتبع عاده البلدان فان اختلفت القريب
ان لكل بلد ما يوجب فيه مجير الى العرف الخاص عند تقدير العام ومطلب التجار ولا
وابن ادريس القدر على جانب العدد والخطا فاحدا بالاسوطة والمقرب هنا جالس المقدر
ان له يقدر بغير حكمة خطه وما نقص عن اذنه ذهب او عظمه كره حديدا وان كان
بيع هذه وفيها من غير اعتبار جاري والمصير ان يخرج عن الوزن كما ان ثوبه يمكن روبا
ويخرج عن الربا ببيع كل من العوضين ثمن والتفاضل ببيع كل ذلك والبيع باليساوي
وهو الربا من غير شرط والضميمة كدرهم معدن او درهمين او مدين ودرهم
معدن او مدين او مدين ودرهم والظاهر انه لا يشترط فيها قصد الخلف وكذا الدرهم
ربوي ولا يشترط في الضميمة ان يكون ذات وقع ولا ضمينا رابا الى الف درهم ثم لا نفق
درهم جاري او ربا في الحجاج ويجوز بيع شاه ذات لبن بشاه مثاها او خالاه وطم من جنسها
وجنسها وكذا دجاجها بها بغير تخالاه وشعوله وبشعوله وكذا الدجاجة ربا في المعدن
ومحجر التفاضل بين الوزن واللبن والجبن والحليب والحض ومن اللبن والمصل والمقط
والربا بالزبد ولا قطب الاقط والمصل والمصل وكذا ذلك في احد العوضين انوى غير
اغفر كالدرا الموهوب بالذهب والصفير والواص المشتملين على الذهب والفضة ولا يجب

التفاضل قبل الفرق الا في المصروف والمشتق في المبرأ بشرط القبض الثمن في المجلس وفي موضع اخر
مع الاصطحاب بقبض ما على المبرأ التحلية قبل الفرق وهو من ركنه ولا ربا من الزجرين اذا
وسعه على الاقرب لا بين الولد ووالده وان علا ولا بين الولد وعبده ان قلنا لم يلزم العبد
الا ان يكون مشتركا ويجوز اخذ الفضل من المهر في الاعطاة الفضل وفي جواز اخذ الفضل
من الذي خلا فاقرب المهر ولا يجوز اعطاة الفضل قطعاً وابن الحنفية جواز اخذ الولد الفضل
من والده الا ان يكون له وارث وعليه دين فظاهر عدم جواز اخذ الولد الفضل وان لم
كان للولد وارث اشبع الربا من جانيين وهما ضعيفان لان مال الولد في حكم مال الولد مطلقا
والعمول من جنسين اذا بيع بهما جان بحد مما مع زيادة تقابل الآخر ويجب على اخذ الربا
روى في العيينة وقلت ما بالانحراف واما جاهد عند المتأخرين وقال الصادق عليه السلام لا يبيع
الا ثلثا للاب والواحدة عن الباقيين عليهما السلام وهو العقد **درس** اذا باع احد العقدين صاحبه
مدر صرف محري في الربا مع اتحاد المجلس ومحجب فيه التفاضل فبطل ربه ولو فضله في يد
فرا فاقبله ولو فارقا المجلس متصاحبين حتى يتفاضل من اذنه ما في موضع اخر جاز الا تفرق
ولو اقرضه بعد قبضه جاز ان كان حلي حيلة ولو وكل احدهما او كلاهما القبض اشترط
قبض الاكل قبل الفرق ولو كان وكلاهما العقد فقط اعلم الموكل ولو اشترى الموهوب الوعد
اشترط قبض ثمنه في المجلس فلو لم يلقها بطل العقد ولو اشترى منه احد العقدين الآخر
ولما قبضه ثم اشترى بعد التحريم بطل الشراء الثاني ولو تفرقا بطل الاول ايضا ومع قبض
الاول بطل العقد الثاني وان لم يفرقا وان لم يفرقا بالان نفس العقد بطل خيار المجلس
وقال ابن ادريس ان كان القدر المتباع والا سيما مع العقد الثاني اذا تفاضل في المجلس
وان كان ثلثا لزمه بطل الثاني لان بيع دين بدين ولو اقرض عن الدين الاخر كان صفيين
وذلك في شرط القبض في المجلس للعوض ولا يضر كون المقتضى من جملته لان تراصهما يقط

الاخذ وفي البسوط لفظ المبيع فلو قبض منه بغير بيع لم يكن ضررا ومن ولا يصح التفاضل
 عنه وجوز التبادر ولو اضطربا في الذم كان بيع دين دين ولو تنازعا احتمل الجواز وقد
 مر في الكايز وعلى قول الشيخ محتمل المبيع في دينه وعبد بن دينار ما اطلاق الجواز ولو اطلق
 وما لا جاز وفي صحيحه الحق بن عمار وعبد بن دينار يحوزون على القدر الذي صاحبه وان لم يتقيا
 معا الا ان القدين من واحد وتظاهروا ببيع وان ذلك توكل للصبر في القبض وما في
 الذم مقبوض وعليه بن الجيد والشيخ واشترط ابن ادرس القبض في المجلس وهو يارد
 لا يشترط في بيع القدر الذي في الذم تخصيص فتمت خلافا لابن ادرس قرا من بيع الدين
 بالدين ورد ان القبض في المجلس اشترطه عن القدر المانع من بيع الدين بمثلته نعم ليشترط علم
 العوضين بالوصف الراغب للجهالة والمفتش من القدين يبيع بغيرهما او باحدهما مخالفا
 او مما لا يرد مع زيادة تعاقب النش وان لم يعلم قد تقدمت القدر اذا علم وزن المبيع وترا بحد القدين
 يبيع بالآخر ويعوض ولو اجتمعا وسما بهما جاز وكذا زاب الساعة وبحسب الصفة هيناء
 بمثلته مع جمل اربابها لا انا المصوغ من الجوهري والحلي منهما يبيع بغيرهما او بهما مع وزن
 المبيع وان لم يعلم وزن كل واحد منهما اذا لم يمكن التخليص ولو بيع بالجنس الواحد لم يجز الا
 ان يقطع بزيادة الثمن وقال الشيخ رحمه الله بالاول مخالفة على طلب الزيادة والصفه
 المركب المحل بان القدران علم مقدار الحبله بيعت كيف كان مع تخلف من الزايد وان جملت
 ولم يمكن التزاع لا بغيره بغير حبله او بغيره بغير حبله او بغيره بغير حبله وقال
 الشيخ لو اراد بيعها بالجنس فم الباشا فظاهر ان الضمير الى الحبله فاعلمه اراد ان يبيعها بغيره
 لا بغيره بغيره اليها الحلي او شيئا آخر بغيره اليها الى الحلي تكثير الثمن من الجنس وربما حذر
 على الضمير الى الثمن وهو واضح وهذا مسائل قال في البسوط لو تخارفا قبل التقاضين بطل
 الصرف ومنه الفاضل ان لو حذر الفسخ ان اتيه لوباع احدهما فاقبضه بغيره لم يملك

الفرق قال جمل الجواز وفاقا للفاضل ومنه الشيخ لا يمنع الاسترخاء ورد بان القدر بغيره
 الخيار الثالث لو قبض زايه عن ماله كان الزايد ما لم يمسوا كان غلطا او عدا وفاقا للشيخ
 ويجوز بيعه وشرائه من دين او موصوف به وشرائه بقدر من ماله او غيره مع القبض في المجلس
 ولو كانت الزيادة لا اختلاف الموازين او لا وان المعناه في حل الرابض لا يشترط منه ضعف
 دينار محل على الثمن الا مع شرط غيره او اقتضاء العرف ذلك ولو اشترى ميسرا آخر بضعف
 دينار فبطله ثقتان فان بذله دينار زاد حيزه لو شرط في العقد اعطاء صحيح عما لم يحضر عند
 الشيخ ثم العقد الاول والا اما اذا لم يزد الزايد فالحق بالاول هي زيادة مقدار من العين
 فيكون صفه بمجمله فيفقد العقدان واما اذا لم يلزم فالقصد في الثاني لا في الحق بالاول زيادة
 غير ممكنة ويقتضي حمله الثمن الثاني ويحتمل الجواز وفاقا للفاضل لان الزايد في
 الحقيقة انما يثبت في الثاني ويوزن بزيادة صفه مضافه الى العين فلا يكون مجمله ومنه الفاضل
 حمله الزايد لان كونه النصف من الصحيح معلوم وعلم قيمة غيره شرط لان الصفه غير متقرب به
 في نفسه وعموم المسلمين عند شرطهم ويجوز الحقها بالاول لانهم اولا الخامسة هي ما وزن
 بالاهنا وفي غيره كذلك ويحتمل ان يكون هذا التقدير اذا كان احد العوضين والافاقه من
 بالبا او تظهر الفايده في بيع حيوان او بيع مقدار يحوزون فلو ظهر القدر ثانيا او ثلثا من غير المجلس
 وكان ميسرا بطل العقد لان الاثمان يقين بالتيقن عندنا ولو ظهر بعضه بطل فيه ويجوز في
 الباقي وان كان غير معين فله الا بال ماله بغيره وان كان البس من الجنس كخشب الجوز
 ودهاة السكر فان يقين قليله الا بال ماله بغيره من رده ومن الارش ان اختلفت المجلس
 وان اختلفت الزايد لا غير وان لم يقين فله الا بال ما دام في المجلس وان لم تقربا لم يحزن
 الا بال على الاقرب وله الرد في البسوط والشيخ وابن حزم يخبر عن الفسخ والابال والرضا
 بجائز ولو بقدر ابا اتحاد المجلس وفي المختلف له الا بال دون الفسخ لعدم التيقن وبطل

بانها تفارقا قبل البذل وقال ابن الحيز مجازا لاجال ما لم تجازي زيد من غير دخل مع النبي
ولم يقبل بالنعين وعدمه وفي رواية اخرى عن الكاظم عليه السلام شارة اليه ولو
الارش بعد الفرق في المختلفين وجب كونه من غير المقتدين فلو اخذه من اصحاب المقتدين
لم يجز ولو ظهر بعضه معينا من الجنس بالحكم وليس لها فزاد بالرد لا مع رضا صاحبه الساد
دوى ابن الصالح مجازا لاجال درم طارح يدع عليه عرضا الصاع حاتم وحكم جماعة مجازا
يغدر درم يدع مع شرط صياغ حاتم قال بن ادريس لان الزيادة ليست عينا ورد بان الربا
يحصل بالزيادة الحكم فظاهرهم مجازا للتدبير الى غير ذلك فان عقدوا على الرواية فلا
دلا لهم فيها والوجه المنع مطلقا والرواية في الاسارة لا يجوز وكان العمل مجازا وروايت
الدرهمين اذا طارح الخالص والعلة غيره السابقة مجوزا لتعامل بالدرهم المقتضيه
اذا كانت معلومه الصرف وان جعل غشها وان لم يعلم صرفها لم يجز الا بعد بيان غشها
وعليه محل الروايات وروى يرياد احاد الفضة المثلين فلا بأس من **رفع** لو قبض
مغشوشا على انها سجاد فله ردها ولو كانت قد روج بالخيار على الجاهل لم يجز ان يخرجها
على الجاهل لمجاهلها لانه تحريم الربا يعم الاخذ والمعطى معا على التحريم والقول
الصادق عليه السلام لا زبد والمستزدي في النار ولو اضطر الراعي لا سرجه فلا قرب
او ارتفاع التحريم في حقه لانه دوى ذنابه وغيره مجازا مع الزنا من الدرهم فله دوى
منزوكه معارضه ما يشترطها معضده بالقوى العاشر لو كان له عليه احد المقتدين قد دفع
اليه الاكثر قبضا ولم يجز اسبه احتسبت بغيره يوم القبض لا زحسين الا يقال وفي رواية
اصحى لا تجلس منفعة عنه ويجوز ان يقضه داهم ويشترط فدها با رض استوى للراعي
الحاد عشره مجوزا لتعامل بالدرهم العدد وان اشتملت على تفاوت لم يرد ان كانت
معلومه الصرف ولا تير بالحاج ولو افضى عن العديريه ونبيه جازا اقل التفاوت ولو

شرط

شرط المفروض ذلك وعلم التفاوت لم يجز وهو مروي الثاني عشره لو جمع بين الربوي وغيره
في عقد جاز فان كان مستقلا على احد القدين اشترط قبض ما يوزن في المجلد الثالث عشر
لو ابعده يداهم صرف عشره صح مع العلم لا مع الجمل ولو قال بدينار لا ادعها وكان معلوم
النسبة صح وان كان مجملها اونسه بما يستعمل بطل القول على عليه السلام لعل الدينار
يصير بداهم الرابع عشره يكره مع دابر اخرى واشترط زيادة على احداهما بل مع كل منهما
فمن ويجوز ذلك مع اختلاف الجنس **كتاب الدين** عن النبي صلى الله عليه وآله
الدين هم بالليل ومثله بالناور وعن علي عليه السلام مثله وزاد قضاء في الدنيا وقضاء في
الاخرة وقول النبي صلى الله عليه وآله من الدين ومن ثم كرهنا الاستانارة لا كراهه مع
الضرورة فقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله والحسان وعليم دين ولو كان له
مال اذ اخفف والكره وكنا لو كان له ولي يفضيه وان لم يجز عليه قضاؤه قال الت
ساقط ما بن ادريس لان عدم وجوب الفضا لا ينافي في دفع القضاء ولا تجب الاستانارة للمخ
لم يجز ولو يكن له ما يرجع اليه ولكنها اجازة خلافا لظاهر كلام ابن ادريس معنى جوازها و
قول الصدقة المستحق اول من الاستانارة يحرم الجلبى الاستانارة على القادر على القضاء ويجوز
القضاء بغيره عليه وروى انه يفيض من المعونة بقدر قصور النبي ويكره للمدين النزول على
الغريم فان تركه الاقامة فله فادون ويكره الا زيد وقال الحلبي يحرم الزاوي وفي رواية
سماعه لا يأكل من طعامه بعد اكله ويجوز على المدين لا قضاء في النفقة ويجزم الاخرى
ولا يجز للفقير وهل يجز الا قرب ذلك اذا دفع عياله ويسحب احساب هذه الغريم من
دينه للربا وعن علي عليه السلام وما كوفي لم يجزها فخره ويجوز مع عدم علم الاعوان
فحب عليه الخروج من الدين ولا يثبت له الا اذا لا سكنى وما يابى الدين والحكم بوقوت
يوم وليه له ولو اوجب النفقة ولو فصل من الدنيا ففصله وجب بهما لو كانت ثمنه

ففي وجوب الاستبدال بحديثه خلاف ظاهر بن الوليد الرجب ولو باع احد هذه
 جانبا من ثمنها والروايات تدل على استحباب منه من بيع داره وكذا ان اخذ ثمنها ولو باعها
 الى المحرم حرمت المطالبة والرواية تدل على تحريم المطالبة لو طفر في المحرم من غير قصد
 الالتجاء وقال علي بن بابويه ولو طفر في المحرم لم يخبر طالته الا ان يكون قد انقضى في المحرم
 والحق الفاضل والحلي محمد بن علي بن ابي الله عليه وآله لما اوردوا في المختلف تركه الظاهر
 ان دانه خارجا المحرم ولو دانه فله يكره وهذا ادو منع بعض المتأخرين من فعل المباد
 الموسع لما فيه في اولها وقاها وحكم بطلانها اذا طربا وكانت ذكوة او خسا الخير
 العالم به وجوب من حرمه صلاة المطالب اطل الوقت ويجوز انكسب القضاء الدين على
 الاقوى بالمليق للدين ولو كان اجاره نفسه وعليه تحمل الرواية عن علي عليه السلام
 لو غلب الدين وجب نية القضاء والغرل عند اداء الموت واطلق الشيخ وجوب الغرل
 وابن ادريس عدم وجوبه ولا اشهاد ولو غرس منه صدق به عنه وقال ابن ادريس في
 الى الحاكم وان قطع على موته واغنى الوارث كان للامام والحكم الثاني لا شك فيه ولما
 الاول فالحق التحجير بينه وبين بقائه في يده او الصدق مع الضمان ولا يجوز مطالبة
 المعسر مع ثبوت اعساره او علمه لمدين به ولا حيلته وله الانكار مورا ثم يقضي مع
 اليسار ولو طلف ظمنا او مورا ثم مات وورث المال ويجوز اخذ المال نصف الدين
 المال قاله الشيخ ومحمد بن ادريس على المضاربة لتعد حمله على غير ذلك ويقضي بقفه
 الزوج له استدانها او اذن في الاستدانة او لا لا يقضي بقفه الا قارب مطلقا
 الا مع اذنه واذن الحاكم في الاستدانة ويجوز اقتضا الدين من اثمان المحرمات
 اذا كان البايع ذميا مستترا ولو كان حربيا لم يصح وكذا لو طاهر واطلاق الشيخ محلي
 على ذلك ولا تصح المضاربة بالدين للدين ولا لغيره لعدم تعيينه فلو ضارب ويصح

فالرجح لصاحب المال المدين ان كان هو العامل او المدين ان كان غيره العامل الا ان
 يشترى في الذمة فيكون الرجح له وعليه الاثم والضمان ولو بيع الدين وجب على المدين
 اقباض الغريم وان لم ياذن البايع في الاقباض فان كان الشئ اقل من غير المدي
 قاله المتأخرون وروى محمد بن الفضل وابن حمزة لا يرفع المدين اكثر من دفع
 المشتري ولا سافرضها وحمل على الضمان ولو كان الدين مؤجلا لم يجب عليه
 مطلقا وقال ابن ادريس لا خلاف في تحريم بيعه على من هو عليه مباح الحال لا بالتول
 ولو كان حال اجازة بيعه بالعين والدين الحال لا بالوجه ايضا وتحمل الدين للمدين
 بموت الغريم ولو مات المدين لم يحمل الا على رواية في بصير واختارها الشيخ والفا
 والحلي ولو قل فدية كاله ولو كان عمدا لم يخجل لورثة القصاص لا بعد اداء الدين
 على المشهور وفيه الطبري بهذا الدبر وجوز التحليل القصاص مطلقا ومن
 وجد عين ما لفعله اخذها من ترك الميت اذا كان في المال وفاء والا فلا قاله الاصح
 لرواية ابن وكذا وقسم الدين لم يخجل والحاصل لهم ولنا وى عليهم ولو اصطلى على
 ما في الذم بعضا يفيض فالأقرب جملته ولو باع كلا نصيب بمال مدين او دين حال
 واحاله به على الغريم الاخر جائز ولو حال كل منهما صاحب دين له على الغريم من غير
 سبق دين فالأقرب بانزله لانه لو قيل في المعنى ولا يجوز بيع البهم من الزكاة
 او الخمس والزرق على ميت المال قل قبضه عدم تعيينه ولا يبطل الحق بتأخير المطالبة
 وان طال التلدة ويؤى بولس من ترك المطالبة بحق له عشر سنين فلا حق له
 ومن عطل ايضا ثلث سنين متواليه لغيره اخبرت من يده وقال الصدوق من
 ترك داء او عقدا او ارضاء في غيره ولم يطالب ولم يخاصم عشر سنين فلا حق له
 والسنة ضعيف والقول نادرا في وقت وجوب انظار المعسر من من افقوه في المعروف

وغيره وقال الصدوق ان لو افق في المعصية طرأ وان كان مسرور فيه بعد مع ان
المفق في المعروف واسع محتجا على الزكوة له ولا يشترط في الحاقها بالعرف اعلام الغريم
بالفرم على قضاة خلافا للحلي وفي رواية من سله الامام بقضي الديون ما خلاهم
النساء ورمي اسهل على ما زاد على الضرورة **درس** في مدانية العبد ولا يجوز للعبد
الضرورية نفسه وما في يده باكتساب الاذن للمولى سواء قلنا بملكه ام لا ولا تصرف
بغير اذنه بغير رضا المستحق فان كان على ادعى فحق بقبته وان كان على غيره فعلق
بكبه وكذا ما رضى به المستحق كالبيع والا قراض بدون رضى السيد يتبع باذنه
ولو كوتب مطلقا او مشروطا في التبعيه نظر في رقة نعم لو خرج من المطلق شي لم يكن التبعيه
بقدره ولو اجتمع اذن السيد ورضى المستحق فان كان كاحافيا انشا الله تعالى
وان كان غيره فان كان بيده مال تجاره تعلق بها لان وجب الاذن في الاثر لم
الرضا بالاداء واقر بذلك ما في به وهو يتعلق بكبه من احتطاب واحتشاش
والنقاطا شكل اعدم ثا ولا اذن في التجاره اياه وانما لا اذن في اذن ضاى للمولى
من كسبه ولو اشترى الماذون فيه للتجاره وطولب باليمن وان علم البائع كونه اذونا
بخلافه لو كبله قضاء العرف جعل الماذون قائما مقام السيد ما في به اذا هو
منخرم عنه بخلافه لو كبله فان عرضه للزوال ولنفسه ولطولب السيد جاز
ولا ينفك الحجر عنه بالاذن فلو عين له نوعا من التجاره او زمانا او قصر عليه واشترى
بالنقد الا ان يمين له المولى النسبه وكذا البيع ولو اشترى له في الزمير باذن وتلف
اليمن قبل القبض ضمن المولى وليس له الاستدانة الا مع الاذن صريحا او جوى كشره
الحجاره ويقتل اقراره ان كان لغريمه ويؤخذ ما في به وقال القاضى لاذن له
يوما فهو اذون باحصى الحجر عليه ويجوز عنده تعلق الاذن على الصفة كقول

الشهر

الشهر وليس له اجارة نفسه ولا التمتع ولا تصرف في رقبته ولم يذن له فيها في اجارة
رقبته ودوا بر نظره من انها لا تشي تجاره ومن ان التجاره بما تملها وهو قريب قال
القاضى يجوز نفسه وليست اجاره غيره وبذراع وليست اجاره الارض ويجوز له الركيل لا
الاذن العبد في التجاره ليصير قائما مقامه وليس له ان يذنه عنه ويقر بالاذن لهما ^{دة}
الحال ويقتل بغير الاذن للاستصحاب ولا يكفي سكوت السيد في الاذن فيما سكت
عنه ولا غيره وقال القاضى ان له بيده مالا في التجاره وبذراع حتى قال لو اذن له
في القضاة بصوره او الصبي صار ماذونا في كل تجاره وهو من ولا ان لا يشتري من يمين
على سيدة ولو كتبه الديون لم يزل ملك السيد عما في به نصرة في الديون فان
فضل عليه شي استغنى على قول الشيخ في النهاية لصحة ان يصير في البسوط يتبع اذنه
يجوز وفي رواية اخرى ان باعه السيد غيلة وان اعتقه فعلى الماذون وقال القاضى
ولو ظهر اشتقاق ما باعه الماذون رجع المشتري الجاهل عليه او على مولاه وليس له معاملة
سيدة ولا يثبت كونه ماذونا بقوله بل لا بد من بيته او شياع ويجوز ان يحجر عليه السيد
وان لم يشهد وقال القاضى لا بد من اشاعة في سوقه وعلم الاكثر ولا يكفي علم الواحد
والاثنين بل الواحد السامع الحجر بماملته لعدم تمام الحجر وهو بعيد ولو قال
حجر على السيد لم يعامل وان انكر السيد الحجر لا نه المتعاطى للعقد ولو تصرف غير المالك
وقف على اجارة السيد فان اجاز ملك المشتري والمقرض والا رجع فيه بالكتبة
تلف بيع به اذا تجرد والا كان ضاميا ولو استدان باذنه واجاز ترزيم المولى مطلقا
وفي النهاية ان اعتقه مع بطلان الاذن على المولى وبزوال الحلي ان استدان لنفسه
ان كان السيد غيلة **درس** في القرض وهو معروف بآية الشارع انما عا الحقا حين

مع رخصته في غير المجلس غالبا وان كان من التقدي رخصته وبما هو الصادق
معرفا وهو افضل من الصدقة العامة حتى ان دهما بشفرة دهما القرض ثمانية عشر
لان القرض يرد فقرض دائما والصدقة تنقطع وودي ان القرض من ثمانية
الصدقة يرد ويجعل على الصدقة الخاصة على الارحام والاعلام والامرات وهو عقد
ايجابا اقرضتنا واسلفتنا وملكك وعليك رد عوضا عنه مثلا قيمته ونصف
فيه او اشفع كذلك وشبهه بقول قلت وشبهه والا قرب الاكفاء القبض لان جميعه
الى الاذن في التصرف واهله اهل البيع ويحيز للوطا اقرض مال الطفل عند الصلحة
بالرهن وان تعذر فيه اذا خاف التلف وقبضه كقبضه ولا يحجب القرض المورس
يستحب للقرض اعلام المقض بياره او عماره وجلس قضايا ومطله ولا يكون اقرض
حسرا القضا وليس فيه خيار وان شرطه كفي ولا يجوز اشتراط ان ياده في العين او
الصفة سواء كان ربها ام لا للمتي عن قرض من نفعه اقل شرط فله رد بعد الملك ويكره
مضيقا مع القبض خلافا لابي حنيفة نعم لو تبرع الاخذ براد يدينه او وصفا جاز
لان النبي صلى الله عليه وآله اقرض بكرافه ديار لا ويكره لو كان ذلك في نية ما لم
يذكره لفظا وفي رواية في الربيع لا بأس ويجوز اشتراط رهن وضمين والاعادة في
ارض اخرى ولو شرط فيه رهنا على دين آخر او كغير ذلك فلا غائل في ان يكون
المضيق جواز ان يشترط عليه اجارة او بيعا او قرضا الا ان يشترط سببا او اجارة
عوضا للمثل وجوز الشيخ اشتراط اعطاء الصحاح بدل العلة وتبعه جماعة من الحلبي
اشتراط العين من التقدي بل المصنع منهما واشتراط الخالص من القرض وصحبه
يعقوب بن شعيب بن حماد الطائي حبه بدل العلة وقال الباقر بن عبيد السلام للقرض
ما جرت منه محمول على التبرع ولو شرط المقرض ان يقضه قرضا او ياخذ العلة عوضا

الصحاح لم يقض القرض لان عليه لاله ويجوز في الاول المنع اذا كان كتمان التبرع
والفرق وملك بالعقد مع القبض فله الامتناع من العين قاله القاضيان
خلافا للبسط والاختلاف ويد البذل مثلا او قيمة ولو رد العين في المثل وجب
القبول وكذا في القمي على الاصح ونقل فيه الشيخ الاجماع ويجوز قبولها
ان تساوت القيمة او زادت وقت الرد وان نقصت فلا وهو عقد جابر من طرفيه
فلكل منهما الرجوع في الجميع والبعض في المجلس وغيره ولو اقرضه مستفرا قاله الخا
لجميع دفعه وبالعكس وكذا التبرع يدفع المقرض دفعه ولو دفع البعض وجب على
المالك قبوله وبطالب المالك في الحال ولو قال اجلتك الى شهر لم تأجل وكذا في
الدوين نعم يستحب الوفاء بالشرط والطلاق العقد يقضي الرد في مكانه ولو شرط غير
جائز لو دفع اليه في غير مكانه مع الاطلاق او في غير المكان المستلزم له محجب القبول
لان كان الصالح للقبض ولو طأ اليه في غيرهما لم يحجب الدفع ولذا الصالح للدفع
نعم لو اضاها مطلقا **دوس** انما يصح القرض مع تملك المقرض واجازة المالك
وعلم العين بالمشاهدة فيما يكفي فيه ولا اعتبار كيل او ذنا او عدد او فيما شاع ذلك
ويجوز اقرض المثل اجماعا وكذا القمي الذي يمكن السلف فيه وفيما لا يضبطه
والوصف كالجواهر واللحم والمجلدات مع اتفاقهم على جواز اقرض الجوز على القرض
العام ولا يجوز السلم فيه والسلم للبسط والجواز للسرايم ثم المثل يثبت في الذمة
مثله والقبض قيمته مال المحقق الى ضمان المثل ايضا وتظهر الغاية مما اذا وجد
مثله من كل الوجوه التي لها دخل في القيمة ودفعه التبرع فعلى قوله يجب قبوله
وعلى التمسك لا يجب وفيما اذا تغيرت اسعار القمي فعلى المثل والمعتبر قيمته يوم القبض
وعلى الآخر لو دفع العوض وهو ظاهر الاختلاف لان النبي صلى الله عليه وآله واخذ

قطعة من كرت قصعة اخرى وحكم بضماد عايشة انا حفصة وطعاما مثالا
 قلنا معارض بحكمهم بالقيمة في حق النقض وحكاية الحال لا نعم فلعلمه وقع التراضي
نوع لو اقضه المقترض غير معتبره بعد لما لك وضمنه القابض فان تلفت ونذر
 استعماله فالصالح ب ولو شرط بها وسوغ للمرتمن الانتفاع به جاز واستثنى
 في النهاية وطه الامه فلعلمه اراد من غير تحليل بل بمجرد الشرط والاذن السابق وفي
 طحوه وتبعه بن ادريس و مراد مع التحليل ج ملك المقترض بالقبض على المبيع
 قول الشيخ ولا يقبل التصرف في الملك لان فرع الملك فيمنع كونه شرط فيه ولا تنقضا
 عن الهبة المملوكة بالقبض وقبل ملك التصرف بمعنى الكسب عن سبق الملك للمالك
 عقدا محققا ولقد اعترض فيه سافى الصرف بل راجع الى اذنه لا لان التصرف
 ولا لان يحل ان لا يملك المالك والعين وهو كالعاقبة فلي اخرج ان التصرف يفتقر
 عليه عتق ما قبض وله وطه الامه ودها ما لم تقصص وتحمل فلوردها وتبين
 القبض استمرت وان تنقضا على الارث جاز ولا تبين المحل من رجعت اليه وعليه فقيها
 يوم القبض وفي التراجع في المنفعة والتفقد نظر اخر في ذلك وفي الخلاف والمبسوط لا تنص
 هناك ولا في اقراض الجوازي وقبضه الاصل الجوازي لو اقضه نصف دينار ونصف
 عبد ذوالية الدينار ثمانا والعبد ثمانا او مثل الدينار لم يحجب القبول وان دفع
 يجعله اما لو كان عليه نصف آخر فانه يحجب لظن في العين للمقترض عينا فله رد
 ولا ارش فان اسكنها فغلبه مثاها او قيمتها معينة وهل يجب اعلام المقترض الجاهل
 بالعيب عندى نظره من اختلاف الاعراض وحجم ما ذه التراجع ومن قبضه الاصل
 نعم لو اختلفا في العيب جلفا المقترض مع عدم البينة ولو تجرد عنه عيب اخر منع من
 الرد لان رضا المقترض به بجائنا او بالارش ولو اشترى العيب من المقترض صح الشراء

وعليه بد مثله وقيمة ولو جهل المقترض العيب فله الفسخ ان اشترى بالعين وان اشترى
 في الذمة طال به بصحيح واحجب المقترض المدفع قضاء لو سقطت معامله باللام
 المقترضه فليس على المقترض ولا مثله ان يغير فقيما من غير المحل من غير اذنه
 الرابع لا وقت العقد ولا وقت القبض خلافا للنهاية وقال ابو الجهم والصدوق عليه
 ما يتقن من الناس والعقود ان لا يكون الا بالاشهر ولو سقطت معامله بالذمة
 فليس على المشتري الا الاول ولو تباعا بعد السقوط وقبل العلم فالاول نعم بخلاف
 في فسخ البيع وله ضمان ج لو ادعى المقترض بمال القرض المقترض او غيره صح ولو قال
 اظمت فانت في مال اوبى كان وصيه ولو علق باب قبل بطل والفرق تحقيق بطل
 اذا اختلفا ان لا قرب العمل بقصد فان الاول محقق في العبادتين ط لو اسلم عرض
 الخمر او مقترضه سقط لا قرب انتم القيمة باسلام الغريم ولو كان القرض خنزيرا
 او اثاره فالاقيمة في الموضعين وعلى القول بضماد مثل فهو كالاولى لا
 يجب على المقترض اصال المقترض الى قضاء وطه وان كانت قبضه اعرف ذلك
 ولو اشترط فيه الاجل لم يلزم ولو شرط تأجيله في عقد لازم قال الفاضل يلزم
 ثوبا للذمة ويشكل بان الشرط في اللانهم يجعله جائزا فكيف يعكس في ذم العاين
 بن سعيد فمن اقترض الى اجل ومات قبل وفينا اشترى بجوازنا انا اجل ويمكن جعلها
 على الذم **كتاب الصلح** قال النبي صلى الله عليه وآله الصلح جائز
 بين المسلمين الاصلح اصل ما لم يجرم حلالا ولا اقربا اصل لا في البيع والخبير
 والاحارة والعارية ولا براه كما في المبسوط فعلى هذا يكون مباحا ان وقع ابتداء
 بعد تنازع على جميع العين وان وقع على بعضها بعد اقرار فهو صحيح وان وقع على
 دين باسقاط بعضه فهو باء وعلى منفعة فهو اجارة ولو اقر له بالمنفعة ثم صاح

المقره على الاشفاق فهو عار به فيثبت احكام هذه العقود والاصح ان نترفع العلم
نه الموضوعين اذا لم يكن يصح على الاقرار ولا النكاح مع سبق نزاع ولا من يستبيح
المدعى ما يدفع اليه النكاح صلحا ان كان المدعى يحقها ولا فهو حرام باطنا ولو صالح
اجنبي المدعى عن النكاح صلحا كان اذنا ولا لا نفي معنى فني الدين ويخرج عليه
ان دفع المال باذنه سواء صالح باذنه لا ولا لا فلا جوع لا نترفع فانه في البسط
وتوقف الفاضل في الرجوع اذا صالح بغير اذنه وادى باذنه وهو قوي لان الصلح يلزم
المال الاجنبي فلا عبره بالاذن لان نقول الصلح يوقف على ارضا المدعى عليه
والاقرار بانه ان صالح ليرد هو فله عقره بالاذن وكذا لو صالح سلفا على اجنبا
لان صالح ليرد المدعى عليه توقف على اجازة اقرار صالح لنفسه صح وان عقلت
المخصوصه اليه فان تعدد عليه انتراع الصالح عليه الفسخ لعدم سلامة العرض
ولا فريب انتراع المدعى عليه بالحق قبل الصلح او لا على الاقرى ولا مدعى الجنب ان
ويكل المدعى عليه في الصلح فصالح المدعى صح فان نكح المدعى عليه وكان حلف
وله اجاره العقد بعد حلفه وقبله ولو صالح عن غير الربوي بقبضه صح وكان
ربويا صالح بجنسه مدعى احكام الربا لانها عامه في المعاوضات على الاقرى
الا ان نقول الصلح هنا ليس معاوضة بل هو في معنى الاقرار وهو الاصح لان النبي
قال لكعب بن مالك اترك الشطوط تبعه بنفسه ودوى ذلك عن الصادق عليه السلام
ونفي ان يكون صور تصالحا على الف بخر ما لم يقل قال بهذه الخمس ما نظرت
المعاوضه ولا اقرى جوازها ايضا لا شرا كما في الغايه **فريق** الاقرار لا تقادري
رضا الغريم هذا وان لم يشترط في الاقرار القول بل عادة للفظ ولا يراد له ان يكون
صالح على بعض الشترط القبول لا نفي معنى هبل باقي ويجعل البطلان لا يحيل

بعض

بعض ملكه عوضا عن كل ملكه وهو غير معقول فان جردناه فليس له رجوع في القيد لثبات
لان كان في معنى العبد لا ان نقول بالقرع ولما تلف ثوبا قيمته عشرة فصالح باذن
انقص فالمشهور الجواز لان مورد الصلح الثوب وليشكل على القول الاصح ضمان
القبلي بقبضه فيؤدي الى الرأى ومن ثم منع في المخالف والوسط ولو صالح على
الف بخر ما لم يرضه وادى من الباقي صح لفظ الاقرار فلو استحق المالك لم يكن الرجوع
الاقرار ولو ضمن الاقرار والصلح وقتا يجوز فيه الصلح والاقرار ولو كانت الما غير
معينه لم يطل وطالب بانه والصلح لازم من طرفه لا يفسخ الا بالتقابل او ظهور
الاستحقاق في اخذ العوضين ولا يكون طلبه اقرارا للصحة مع النكاح ولو اطلب البيع
او الهبة او التملك والهبة فهو اقرار في الجملة وفي كونه اقرارا للخاطب نظر من احتمال
وكانت حتى لو ادعى وكالتة خرج عن كونه مقرا له ويصح الصلح بين منفعه ما وبها على
تمائل او يخالف ولو تعدد العلم باصالح عليه جائز كما في دارت بتد علمه بصحة
وكما لو اتبع مع الالهة بحيث لا يتميز ولا يضر الجماله ورواية منصور بن حازم تدل عليه
ولو كان تعدد العلم اعدم المكيال والميزان في الحال ومما سار الحاجة الى الاستئصال فالأقرب
الحيل ولو علم احدا وجب اعلام الآخر وايصال حقه اليه فلو صالح برون حقه
له بعد اسقاط الباقي الا مع علمه ورضاه ورواية بن الحسنه فصح فيه ولا يفسد في مورد
الصلح ان يكون ما لا يفسخ عن القصاص اما عن الحد والتعزير والقسم من الزدجاق فلا
ولو صالح عن القصاص بغير النسخ فهو فاسد على الاول ويثبت عليه بطلان الحق ولا
وجوب الرد على الاصح لان الفاسد يفسد ما تضمنه وكل ما لا يصح الصلح على النحر
والخنزير وما نهى عنه الصلح الشاهد ويشهد وكيف او لمة لقري بن حنبل
يقرب بوجده اسلة وكذا لا يصح الصلح على النحر والخنزير وما نهى عنه يمين ولا على ترك

التحق بها على التوا السابعة يصح الصلح على التفرقة والزرع قبل بدو الصلاح وان مضى منها
لاصال الصلح ويجوز جعلها عوضا عن الصلح على الاقرى ولو جعل العوض متى الزرع
والشجر بما لم يدره معلومها لاقرى الصلح وكذا لو كان معوضا ومنع الشيخ من ذلك بحمله
الماء مع انقاذ الجوز بيع ما العين والبيع ومع جزي مشاع منه وجوز جعله عوضا
للصلح اذ منه لو صالح على الف وجعل بالف حال احتمال الطلاق لا يرقى معنى اسقاط
الاجل وهذا لا ينفذ باسقاطه نعم لو دفعه اليه وترضايا لكان ولو صالح عن الحال بالجل
مطل زاد في العوض او لا ولا يجوز تأجيل الحال والفاضل حكم بقسط الاجل في الاول فتمت
في الثانية عللا بالصلح اللازم ولو صالح على الف حال بخس ما تفرق جله فله من جملته
ولا يلزم الاجل بل يستحب الوفاء بالناسبة لولا دعاه على ما ذكره من صالح بعض احوال عند
ولا تحقق هنا فدية الهبة لانه بالنسبة على المدعي عليه ملك وان كان بالنسبة للمدعي
هبة العائنه لادعي عليه فانكر فضا الحاصل بعضه حين مال الصلح وجعله في الذمة لجهة
الصلح على انكاره ولا يكون فرع الا لا لعدم اعتراف المدعي عليه بالحق فمقتضى وجوب المدعي
عليه في التصديق بطول الباب في **كتاب نزاحم الحقوق** يجوز فتح

لاعر

لاهل اللدب وغيرهم التسع اللدب وضاف لان احيا الطريق بخير ما يزاوه مشترك بين مارة
المسلمين فليس للاختصاص المانع من المشترك وكذا لا يجوز للفرس فيه وان كان هناك مشترك
ولان التوافق قد يعدم ليلاد ويزوجم فيه التماس ولا ترفع تطاول الا منتهى يقطع اثره ولا يستل
في ذلك ويجعل حوله ما لم يتضرر بالمارة من ذلك كالروشن والسباط ويضعف بانها في الهواء
بخلاف الدكة والحصرة **فروع** للفاضل ان في برأسه لهدم وقوفه على نص فيه ولو تفرق من
الروشن للاشراف على جاره منع منه ان كان لا يمنع من تعيين ملكه بحيث لا ينفذ بالفرق
ان ساطع على ملكه مطلقا والروشن يشترط عدم التضرر لان الهول ليس ملكه ولما السكة التفرقة
اي المشقة الاسفل فلا يجوز احداث روشن ولا جناح فيها الا باذن جميع اهلها اسر كان
نوا سفلها اذا علها ولا فتح باب داخل من باب ريد بابا ولا يجوز اسخراج بابا ولا ليدل الاول
على قول ولما اذن اهل الاسفل فادخل الباب قبل اهل الاعلى المنع من اشكال اسفلهم ان
ومن الاحتياج اليه عند زحام الدواب والناس وهو اقوى وكذا لا يجوز فتح باب لغيره لا يستل
كالا سقاة دفعا للتبعية على قرا لاوقات ولا نصب ثريات ولو اذنا في ذلك كله جاز ولم يجمع
نفاذا ان لا تزعجهم او ما لم يضر على ذلك بعض خائفة لا زم مع تعيين المدة وان كان غير عتف
يحي على اصال الصلح او فدية المعادير ويجوز ان يرد الهواة بالصلح وان كان لا يفرق البيع بآد
على الاصل الترويح ويجوز فتح روزنة او شبك وان اهدا زوا او نوا كان في اسفل الرب فصلة معهم
مستور فيها لا ارتفاعهم بها وقال ساجد الاصحاب ان ذال باب الحاجج انما التناك
الى موضع بآبرم لا يشاركه حتى ان الداخل ينفرد بما بقي ويجعل التناك في الجمع كالفصل لاجبا
الى ذلك عند زحام الاسما العوض لا يقال فله في الاول ليس الخراج حتى في المنع من
الروشن ويشبه فيها داخل من ديك في اذن من له حتى على الثاني لا بد من اذن الباقي وهو
عند فنى ويجوز للاخي دخول السكة التفرقة بغير اذن اهلها عمدا بشاها حال الحاجج

هم

على الضرب بهم ولزمنا احداهم هدم ذلك ولا يجوز منع الذي من الطريق الثاني فلهذا وضعت
رضاعا ما ولو كان له داران متلاصقان الى سكتين مرفعتين فالأقرب لانه فتح باب
بينهما واستطراهما وكل دار على ما كانت عليه في استحقاق الشفعة بالشركة في الطريقين
فأما الشيخ شتر الأهل الزاقيين في الدعوى المجانبين وأولى بالجواز إذا كان بينهما الى
طريقين نافذين وفتح باب ذى السكة الى الطريق وكذا يجوز العكس على الأقوى وليس من جازف
بغيره في الطريق الثاني منع المحاذي من الروشن والجناح ما لم يمتد لطرف خشبة على
ملك الآخر فان سقطت المالك المبادرة لا باجته في الأصل **فروع** لو جعل المقابل دوننا
تحت روضتين مقابلته أو فقهه قبل السابق منه لو اوقف فيه على كلام وقضية الأصل عدم
المنع إلا ان يقال لما ملك الروشن ملكا قراره وهواه وهو بعيد لأنه ما دون في الأفعاف
ليس ملزوما للمالك الثاني لو كان في الدوب المرفوع سجدا أو من سائر أياها أو سقايا شرط
مع ذلك أهلها في البرد عدم تصرف المسلمين أيضا لتعلق حقوقهم الثالث يجوز عمل مرداب
في الطريق الثاني إذا أحكم أجزاه وله يحفر الطريق من وجهها وله يكن في المرفوع له يحفر وإن
أحكم الأباذنه ومثله السابق من الماء إذا لم يكن لها رسم قديم ومنع الفاضل من عمل الثاني
وان أحكم الأريج عليها في الثاني إذا ما لو عملها بغير أريج فانه يمنع إجماعا ويجوز لكل أحد أن يثا
فروع في الجدار وما يخص فلما لكل التصرف فيه بما شاء من فتح كوة للاستضاءة ووضع
الحذوع وعجز ذلك الحق رفعه من الدين وتخرج من هذا جواز إدخال الباب بغير إذن
الجار فالحرف في قوله التمس جاره وضع حذوعه عليه استحبابه الإجماع وقوله صلى الله
عليه وآله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمنع جاره من أن يضع خشبة على
جداره يحول على أن يكد في استحياب الأسعاف ولو سعت فوضع قبل جداره الرجوع
في قبضة لا نزعاه ويجعل المنع من القصر للضرر الحاصل به فانه يردى إلى جوارب ملك

المستعير

المستعير فم كونه له المجرى فيها بعد الرجوع وفي الميسر لا يرجع حتى يجزى لأن البناء المالك
والضرر ولو قلنا بالرجوع ففي غرضه الأرض وجهان من استناد الترخيط الى المستعير ومن
مخوف ضرره بفعل غيره ولو قلنا بالأرض فملكه قبل هو عرض ما نقصت الآلات بالهدم
وتفاوت ما بين العاسر والخراب كله محفل ولو هدم الجدار وأزال المستعير فلهذا
الرجوع قطعا ولو سكت له يحفره أو لا يذن بغيره من سواها بقبضة الأولى وبغيره ولو صالحه
على الوضع بغيره من معلوم إلى أجل معلوم جاز في شرطه شاهدا والخشب وصف ما يدعى الجدار
يكون الرصالحه على البناء على حائطه ذكر من البناء وطوله ولو صالحه بغيره من فكاك الصلح
على بعض الحدين ولو الدين مع الأقرار وعندي غيره لوقفه لا ان يجعله هبة أو يرد من **فروع**
لو كان الجدار للسجد وشهد من الوقوف العامة لم يحفر أحد البناء عليه ولا الوضع بغير إذن
المالك قطعاً وليس له ان يذن بغيره من على الظاهر والمخالف **فروع** لا ضرر على الوقف احتل
الجوار نظر إلى المصلحة وعدمه لأنه تصرف في الوقف بغير موضع ولا ترش شبهة وهذا أقوى
وأما الجدار المشترك فلا يجوز أن لا يقع به في وضع أو زواج أو فتح كوة بضم الكاف ونحوها إلا
بإذن الجميع وكذا ضرر بالوقف ومساكنه بتمام لا ويجوز أن لا يقع بالاستناد إليه ولا استطلا
بطله لهم وبغيرهم وكذا يجوز للجدار المخصص عملاً بشا هذا الحال نعم ليس حديث من الأثر
محمل كاستادنا وإسما ولا الكفا بطله لأنه تصرف في ملك الغير بما هو نطة الضرر وأهل
المالك الجدار منع المشد والمستطل إذا كان المجلس مباحا الأقرب بالمنع مع عدم الضرر
وحكم الفاضل بان المنع من الاستناد لا تصرف ويجوز فقه الجدار بطله لا عوضاً
طوله امتداده من رابته من البيت إلى الزاوية الأخرى ومن حدار البيت إلى جدار آخر
من أرضه وليس المراد به ارتفاعه من الأرض فان ذلك في عمقه والعرض هو السطح الذي
يرضع عليه الجذوع ولو كان طوله عشرة جاز وكذا الواقفاه في كل من الترخيض الطول

ونصف العرض بان يصير لكل واحد ذراع في كل طول غيره جائز وكانوا يفتتحوه في كل العرض
ونصف الطول بان يصير لكل واحد منهما طول خمسة في عرض ذراعين ثم القسم بغيره في موضع
جاريه في الامرين والشرجاء في الثاني دون الاول الاسع نرايهما كما لو نقصاه وانقصاه
الاية والقرعة مشع في الاول بل كل وجه لصاحبه ويجوز في الثاني ومنه فطره من
عليهما او على احدهما وطلبه الآخر في فستة نراض والا في قسمه اجبار ولو طلبها المتضرر
اجل الآخر وكذا قسمه عرضة قبل البناء **درس** لو انهدم الجدار او انهدم له بحيث على
الشرط الاجابة الى عمارته ولو هدمه ففصله اعادته ان سكت انما ثلثه كما في الجدار ان
بعض البنايين والمزارع والافا لادش والشيخ اطلق الاعادة والفاضل الارش ولو بناه
احدهما بالانكسار ككان بينهما في توقفه على اذن الآخر مع اشتراك الاساس احتمال
قوى ولو اعاده بالله من عده فالجانب ملكه والتوقف هنا على اذنه اقوى ومنع الشيخ من
التوقف على اذن الآخر وله منع الآخر من الوضع عليه في الثانية دون الاولى نعم للشرط
مطالبة بدمه وقال الشيخ او عطية نصف قيمة الجائط ويضع عليه والحيار بين
الهدم واخذ القبول الثاني وكذا لا يجاب اجابة لشرط الى عماره الرعي المشترك والنمو
الدعاب والعلو والسفل في الدار ولو استحق آخر ما لم يوضع بانظر جزعه على ملك
غيره فليس له مساعده المالك في عماره الجري ويجب على المالك ذلك ولو احتاجت
الساقية الى اصلاح ولا يحسن صاحب السفل ولا العلو على بناء الجدار الحاصل للعلو
ولا على جدران البت لان يكون ذلك لازما بعقد ولو سلكا دارين متلاصقين فليس
لاصدهما مطالبة الآخر برفع جزعه عنه ولا منه من التجديد ولو انهدم السقف لالم
يعلى على اي وجهه الجدران كونه معرض وتقل فيه الشيخ عدم الخلاف نعم لو دعي احدهما
الاستحقاق ونفاه الآخر فزنا احتمال حلف المنكر وعليه الفاضل وقيل للشيخ ان على مدعي

الدارية والعين على الآخر ولا يندم الجائط المشترك بينهما ما صلح على ان يبايه ويكون لاحد
اكثر مما كان له بطول الصلح لان فيه باب الملم بوجده قال الشيخ ويمكن القول بالجواز مع شأ
الالات والوصف ومساواة الارض يار على ان الصلح اصل وان كان يميز عن الا ان
يجعل المانع من عدم وجوده لان الذي هو من ضروري من الجائط وعدم اسكان
ضبطه ولكنه ضعيف ولا ما جازا لا استيجار على البناء المقدر على العمل او تقول الشارط
على نفسه شريع بحيث يترك من عمله والشارط لنفسه غير متبرع فيشرط له في مقابلته من
الشرط ويجوز ان اشترط لطفلك اكثر من الات لا من الجدار بعد البناء لا يتعلق ملك
من عين وهو شمع لا متاع الاجل في الملك ولو انفر واحدما بالعمل وشرط لنفسه اكثر من
الاخر قطعاً وفي التذكرة اطلق جواراً اشترطه اكثر لعموم المسلمين عند شروطهم ويجوز
يجري الاستيجار على الطحن يجز من الدقيق وعلى الارض اج يجز من الدقيق فانه ملك في
الحال ويقع العمل فيها هو مشترك بينهما من غيره وعلى هذا يملك اكثر في الجائط منيا وهو
قوى ولو كان لاحدهما السفل والآخر العلو لم يكن للاسفل منع الاعلى من وضع ما لا
يتاثر من السقف من الاستد لو كان السقف له ولو كان للاعلى لم يكن لمنع الاسفل من
الاستكان وله منه من ضرر وبذنيه ولا ينفذ من يتعلق بالانثار ولو جعل
عرض الصلح عن الدعوى مجرى الماء في ارضه يندم الجري ولو لا عرضا لا عقلا ان من
ملك شيئا ملك ثلثه الى تخوم الارض ولو جعله اجزى الماء في ساقية محفورة شاعده
جوارا فاندت المدقة قال الشيخ ويكون فرع الاجاره وفي الجري فرع البيع قال الشيخ ولو
كانت الساقية غير محفورة لم يجز الصلح على الامتناع لان فيه استيجار المعلوم وليشكل
بان كان يمين سكان الجوار اطلاقا وعرضاً واشترط حفره على المالكين على الجري
ما انهم لو كانت الارض موقوفة واستأجرة لم يجز وارضا حفره على الدعوى على اجراء

الماء من سطح على سطح المدعى عليه استقر علم سطح المدعى ولا فرق بين الاقرار بالمدعى
ثم الصلح وبين الاقرار بالشيخ فرب المسئلة مع الاقرار كما هو مذهب بعض العامة بخلاف
الصلح على اذالة النيران والحذر عن ملكه كما يجوز على اثباتها ويجوز الصلح على قضاء
الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير وتعيين الدرك الا جازة ويجوز الصلح على الاستطرق
كما يجوز على اسرار الماء ولا يشترط ضبط من يمنع الاستطرق ولو باع الاجزاء والاستطرق له
يجوز لان موضع البيع الايمان وكذا يصح الصلح على حق الهدى ولا البيع ولا الاجارة ومن
استحق لجزء الماء في ملك غيره فليس له بطريقه يغير حاجته ولو استأنم المالك له يجب على
المستحق مشاركة في المعامره وان كان يسبب الماء ولو سرت عروق الشجره او فروعه الى
ملك الغير فله حقه ان امكن والا فله عطفها من حيث ملكه ولا فرق بين ان يكون الفرع
في ملكه وهذا هو الاحتجاج الى اذن الحاكم كما له استخراج بعضه من داخل المزارع بغير اذنه فم
يا من صاحبها يقطعها فان اشغ قطع هو ولو صالحه على ابقائها على الارض او في الهواء
جاز موافقا لا ثوبا ليدلها انما الاعضاء والموقوف بحسب ظن اهل الجرحه وتقدر الزيادة
وليس لها نقاد ان تحت الاعضاء تحتقر بل القطع **ور** في التنازع وفيه سائل
لو ادعى دارا على اثنين فصتقه احدهما فله نصيب فان باع فلا خسر الشفعة وان ما يري
حقت ملكها وان اخذت كالا رث فلا اغرافه بطلان البيع ولو صالحه فلا شفعة
قطعا اذا جعلناه اصلا الثاني لوتنازعها في جدار جاري بين داريهما فان كان اتصالا
احدهما اتصالا تصبفاي بها حل الاجارة للبين وكان عليه قبرا وغرنا وستر
او حذر على الاقرى فهو لصاحب اليد فعليه البين مع فقد النية ونفي الشيخ في الكتابين
من الشيخ بالجدع لان كذا الجدار سود الدارين ولا كذا ظاهره على ان في داريهما
ووضع الحين اختصاص بمن ديا شفاع كما اختصاص احد الساكنين بزيادة الاسته

ولو كان اتصال مجاوره ولا اختصاص لاحد مما تخافا او قسما نفسيين قال الشيخ والفرع
قبر وكذا لو كان اتصالهما او جندو عمما عليه ولا عبرة بالكتابة والترويق والوجه الصحيح
من اللين ولو بناء بانصاف اللين والروافذ والطين وفي الشيخ في الجرح لمعان القط
قول شمس الدين القل والارض المقدس على الترتيب من حج وبالحا وره لا رخصه يرو
المسناه والمرزبين والمليكن كالجدار **فرع** لو بني الجدار على حيزه داخل طرفه في بناء
احد مما فني الشيخ من نظر من ان لا ارش او كالحجر ولا اتفاقا على ملكه الحين لصاحب
الجدار المخرج فيه فاحتمل اختصاصه اقوى الثالث لوتنازعها في الارش والجدار فاقام
بين الجدار وهذا قول في الارش وكذا الجرح في المفرس والفرق بينهما من الجرح وان
كون الجدار جارا بل بين المليكن مارة على اشرال اليد ولا دلا على اشرال اليد في الارش
فاثبت الجدار لاحدهما اختصاصا الرابع لوتنازع ذو الفرقة وذو البيت فجدد الجدار
ذو البيت وقال بن الجرح هو بينهما لان حاجتهما اليه واحدة وارتضا في المختلف وفي
جددنا الجدار ذو الفرقة للميلان المحض وفي سقفها كذلك وفي السقف المتوسط في
الاشتراك مع حلقهما او كرهاي لا اختص الجدار وفي المبسوط يقسم بعد التخالف
والفرع على سوط وترد في الخلاف بين الفرقة والتخالف وقال بن الجرحين ان دارين جدار
صاحب الفرقة لا يملك التصديق من تخالف البيت واختاره في المختلف ولو لم يكن
احداث السقف ان كان ان جاز صيفا حلف صاحب البيت لا يملكه الجرحه لو كان
على بن خرفه ففتح بابا الى آخره فانما حلف صاحب البيت لا يملكها بعلو كان
للآخر عليها يد تصرفا وسكني حلف لان به اقوى السادة تنازع صاحب
الاعلى وصاحب الاسفل في حصة الخان الذي رماه في صدقه فالأقرى القضاة
بقدر الحر بينهما اختصاص الاسفل بالباقي وربما سكن الاشرال في العرصة لان صاحب

الاعلى لا يكلف المرو على خط مستوي لا يمنع من وضع شيء فيها ولا من الجلوس قليلا ولا
كان مرقاها واهلها فالأقرب بان لا يشارك للأسفل في العرصة الا ان نقول في السكة التي
بأشراك الفضلة بين الجميع وليزده ان العرصة يحيط بها الاعلى كما يحيط بها الاسفل
ولو كان المرقاها في ظهره فاحصا على صاحب الاسفل بالعرصة انفس السابعة تناهيا
في المرقاها وحمله في الاعلى وفي الخزانة تحتها ولو اتفقا على ان الخزانة لصاحب
الاسفل فالذي جعل السقف المتوسط بين الاعلى والاسفل فيقتضي بهما ولا عبرة
بوضع الاسفل الاية وكذا في الخزانة اذا ثبت الدجمل الاعلى فهو في الاس الثانية له
تنازع ركب الدابة والمثبت لمجاهاها فيها سوا عند الشيخ في الخلاف والاحتمالية
في المتوسط وعند ابن ادریس والاحتمال اختصاص الركب بين واختاره القائلان
وكذا لا يشرى بركب دفعا لكل على الحمل وغيره لان الاستدلال حاصل منهما انصرف
والنقطة لا يعاونه ولا عبرة هنا كركب الركب غير متساوية الدواب وكذا المثبت
مقتضى ذلك ولو كان يدين ما ثبت وكنه مع احدهما فلا ترجيح برأسه لان سعي اليد
حاصل لهما ولا ترجيح ما الركب واللايس فلهما مع اليد التصرف **كتاب**
الشفعة وهي من فعله من شفع كما كننا اذا جعله شفعا فان الشفع يحمل بضيقه
شفعا بضمير جرير واصلاها العقوبة لان كل من الورين بقوى بالآخر وشرا حافيا
ملك ما يرى ثبت بالبيع لشريكه قد علم على شريكه ما لا ينقل عادة مع قراره
بينهما اجماع الاعلى بالشفعة جابر بن زيد ولا يقدح خلافه مع الطعن في عقيدة
بالخروج وثبت في الارض الاموال وفي المساكن ولا اشجار والبيع ولو اشتركت غرضه
بين اثنين واخص احدهما بالسقف واتفاه السقف عنهما فلا شفعة فيها عدا فاضل
لعدم قرارهما ولو كان السقف للشريك كان في اهل الاثبات له ولو علل ان لا لا

البنا ثبت فيها الشفعة بنها الارض والارض هنا كان جردا بخلاف الاصحاب في
المقول فثبتها فيه المرتضى وهو ظاهر المقيد وقول الشيخ في المناهية بن الحيد والحلي
والقاضي وابن ادریس وظاهر المتوسط والمتأخرين فيها بنه واثبتها الصدوقان
في الحيوان والرفق والفاضل في العبد الصحيح والحلي ورسالة يونس تدل على عدم
وليس بعيدا على القول بغيره ما عن النقل لوضعهما الى غير المقول له شفعه ولو يقع
ويوجد آخر ما يخصه من الثمن يوم العقد وقال الشيخ بجواز الشفعة في الشفعة او حصر
بالعادة ليدخل الدقاب فانه لو ان سكن نقله الا ان العادة بخلافه فيثبت فيه الشفعة
لا في حاله ودولا بالمقولة عادة وانما ثبت في الدقاب بنها الارض ثم انقلها
في اسكان القسمة على قولين مشهورين فعلى اشتراط فلا شفعة فيما لا يمكن قسمة
كالحمائم والصير والمضاد الضيقة والنهر والطريق المصيق وكذا الا الواح الا ان
تكون قسمة اشجارها ومنها **فروع** لو اشتملت الارض على شيء لا يمكن قسمتها ولو سكن
ان يملك البر لا حد ما مع قسمة الارض ثبت الشفعة في الجميع قبل وكذا لو كان جبل
اكثر من الواح او ازيد لما فيه من الرحي ويلزم منه لو اشتملت الارض على حمام
او بيت ضيق لم يكن سلاسة الحمام او البيت لا حد ما ان ثبت وعندي فيه نظر الثالث
في وجوب قسمة ما هنا سائر وانما ثبت الشريك لا الجار ونقل الشيخ فيه اجماع
خلافه لظاهر الحسن وقدم عليه الخياط وهو شاذ ولا مع القسمة لا مع الاشراك
في الطريق او النهر والذين يقبلون القسمة في الخلاف ولا يثبت لادرين شريك
على الاشهر ويكاد ان يكون اجماعا كما نقله ابن ادریس وقول بن الحيد فيمن
مع الكثرة نادرا وكذا قول الصدوق فيمن تافى غير الحيوان مع وفي الحيوان مع
الشريك الواحد وادبر عبد الله بن سنان نعم يقول بن الحيد روايات منها صحيح

منصورا بن حازم ومال اليه الفاضل في الاختلاف الاول حملها على القيمة ثم يختلف
هذان في شرهما بحسب الروس او بحسب السهام فالصدق على الاول بل بن الحيد
على الثاني ويجوز عنده فتمها على الروس لما روى عن امير المؤمنين عليه السلام الشفعة
على عدد الرجال ويشترط انقال المحصر بالبيع فلا شغل يغيره من الصلح والاجاز
والهبة والارث والصدوق فلا شفعة ونقل الشيخ فيه الاجماع وشذ قول بن الحيد
بشوبها في الوهب بمرض او غيره ولا يثبت لذي على سلم وان كان البايع ذميا
وفي رواية الكوفي ليس للميرود والشاري شفعة والظاهر المراد به على المسلم
ويشترط كون ملك المأخوذه طلقا ولو كان وقفا ربيع المطلق ان استحق صاحب
الوقف شفعه ونقل الشيخ في المبسوط فيه عدم الخلاف انقص الملك عدم التصرف
فيه وقال المرتضى المناظر في الوقف من امام وصي وولي الاخذ بالشفعة وقال
بناديس **رد** ذلك سخيا ان كان الموقوف عليه واحدا وانضاه التنازل
وهو مبني على ملكه الوقف وان هذا الملك الناقص كما ثبت فيه الشفعة لبيع **نعم**
الوقف في صورة الجواز ثبت لاخر الشفعة قطعا واحتربا بالشريك القديم من الغارات
فلا يشير تأمعه فلا شفعه وكذا لا شفعه للآخر على المتقدم ولو رعى السبق ولا
بنيه سمع من السابق في الدعوى ومن صاحب العيدين ولو ابدل الدعوى فاذا انكر
الدعوى عليه او اخلف للدعي واخذ نصيب صاحبه ومقطعت دعوى صاحبه
لنقال ملكه ولو لكل المدعي عليه ثانيا وهو المدعي ان اخلف صاحبه واخذ حصته
ولا تكفي العيدين الاولى لانها على التقى ولو اقام احد ما بنيه ضمما له ولو اقام
بنتين على الاعمال اذا التباظ على الاول يفرع وعلى الثاني كما لو لم يكن بنيه
والفرع اقوى ولو اقام احد ما بنيه بالربن عزنا ببيع فلا جبر بها

بشرط

يشترط قدرة الشفع على البين فلو اعترف بالشراء او حاضر او هرب فلا شفعة فلو
قال الثمن غائب فامسها اجل ثلاثة ايام ولو كان في بلد آخر اجل زمانا يبيع فيها
ولا يبر ولا ثلث الا ان يصير المشتري فيسقط ولا يجب على المشتري قبول المهر
او الضامن والعرض ويدفع الثمن قبل تسليم البيع حين القدر المشتري ولو سلم الخصم
الثمن الى يده فاعطى حتى انقضت فله الفسخ واستردا البيع ولو كان المشتري غائبا
فله الشفعة اذا علم وان تقاول زمانا فان لم يتمكن من المطالبة في القيمة بنفسه او
وكيله ولا جرة تمكن من الاشارة على المطالبة ولا يثبت للمريض الذي لا يمكن
من المطالبة كالغائب وكذا المحبوس فلما اوجب بغيره ولو قدر عليه ولم يطالب
بطلت رثبت الشفعة للصبي والمجنون والفقير فطالب الولي مع العظم فلو ترك
فله المطالبة بقدر ذلك المانع والا قربان للولي ذلك ايضا اطلاق الترتيب
ولو اخذ لبيع العظم جاز بهم نقصها وثبت للفلس وللغرماء من غير ذلك المال
منها كونه او رضى المشتري بزمته تعلق بالنقص حتى الغرماء وثبت للكاتبة بزمته
وليس للولي الا غرض عليه بخلاف الماذون فان له منه ويثبت للعامل فان ترك
فله الملك الاخذ وليس للمالك اخذ ما اشتراه العامل بالشفعة بل له الفسخ الصاربه
فيه فان كان يبيع ملك العامل نصيبه ولا فله الا جرة والعامل اخذ النقص الذي
اشترى في شركة نفسه بالشفعة وان قلنا ان الوكيل باخذها **فروع** الولي لاثنين
لوا ب نصيبا لاحدهما في شركة فله الاخذ بالآخر ولو باع الولي نصيبه للمشارك غيره
ومن المولى فله الاخذ ولو باع نصيب المولى عليه فله الاخذ لنفسه وفي الاختلاف
نفي اخذ الولي لنفسه الشفعة وكذا الوكيل لرضاها بالبيع ويضعف بان تمديد
طريق الشفعة ومنع الشيخ اخذ الرضى الشفعة لكن زعمنا بتعليل الثمن لا اخذه

نفسه ويضعف بانه ليس له الخيار والاصل الا ما قال وليس الوصي الشراة لنفسه
فيه منع وجوز ذلك في الاب والجد لان شفيعه كما سلمه وضع الشيخ ايضا من اخذ
الوكيل لا يمتار به في تعليل الثمن ولا يجوز شراؤه من نفسه لان لا شفيع له لانه
لا يملك ابتداء في غل الارث والوصية ولو انفصل جاز ولو وصيه الاخذ له بعد
كما له نظر الثالث المعنى عليه كالتأخير وان تطاول الاغرا ولا يعلية لاحد فلو
اخذ له اخذ لغيره فان افاق واجاز ملك من حين الاجازة لا قبلها فانما لا يشتري قبلها
الرباع لو باع المكاتب شفيعا على المولى بعض ما المكاتب الكتاب ثبت الشفعة
لشريكه وان كان شرطها وضحت كما تبين فالأصل بقاء الشفعة اعتبارا بحال البيع على
خيار البائع او لها قال الشيخ لا شفيعه بناء على عدم البيع وهو قول الجيد وقال
بنا ديس ثبت على الاشغال وظاهره بطلان خيار البائع الاخذ وقال الفاضل
اخذ مراعى فان نفع البائع بطل الاخذ والاصح ولا اعلم به تايل وقال الشيخ ان
اختص به المشتري ثبت الشفعة وله المطالبة بما قبل انقضاء الخيار ويلزم على
قول الفاضل ان يكون المطالبة سماعا يمكن القول بان الاخذ بطل خيار المشتري كما
لو اراد الرد بالعيب فمخذ الشفعة ولان العرض الثمن قد حصل من الشفعة لان محاب
ان المشتري يريد دفع الدية عنه **فمنع** لو كان الخيار للمشتري فباع الشفعة نصيبه
فالشفعة للمشتري الاول وفي بقاء شفعة البائع لو باع قبل العلم وجهان يأتیان
انشاء الله تعالى ولو كان الخيار للبائع او لها فالشفعة للبائع الاول عند الشيخ
وابن الجيد لان المبيع لا يثقل عنه ومن قال بالامتنان فالشفعة للمشتري الاول
السادس انما ياخذ المشتري بالثمن الذي وقع عليه ولا يلزمه الدلالة ولا اجرة
النافذ والوفاة وما لا يريه المشتري للبائع وان كان في مدة الخيار ولا ما ينقصه

البائع

البائع عن المشتري قال الشيخ ولحق الزيادة والقصص بالعقد في الخيار بناء على من ذهب
في الاشغال السابع لو باع شفيعا في المرض وجازي من وارث وغيره فان خرج من
الثالث قد اجماعا باخذ الشفعة بذلك الثمن وكذا لو اجاز الوارث ولو زاد ولم يخبر
اخذ ما استقر عليه العقد بمحضه من الثمن ولو اراد المشتري الفسخ لتفويض الشفعة
فيما لا يجرى المشتري بقدر المبيع او الثمن او جنسه وحلوله او اجماله وان
اشترى نفسه او غيره او شركه غيره فترك الشفعة ثم شى خلاف الخبر فله الاخذ الا
ان يكون في الاشغال ثمن من جنس فظهر الثمن اكثر فانه اذا لم يرغب بالاقول
وكذا لو تبين ان المبيع اكثر من اشغال الثمن **فمنع** حتى يطلب الشفعة على الفور عند
الشيخ واتباعه فمضى علم وهل مع القدرة بطلت ونقل فيه الاجماع وقال بنا بوب
وابن الجيد والمقتضى ناقلا الاجماع وابن ادریس لا يطل بالزحى ولو نظر في
فاقطع من الخيارين ولكن في بقاءه على بن هريار دلاله ما على العقد مع اعتدائها
بنفي الضرر عن المشتري لان ان تصرف كان معرضا للنقص وان اهل انفق فائدة
المالك وقال المرتضى يزول الضرر مع رضه على الشفعة اما ان يتسلم او يترك الشفعة
وفي هذا الماسم بالقرآن له عرضه في الحال فاذا ترك بطلت والوجه الاول
لما اشهر من قوله صلى الله عليه وآله الشفعة كحل عقال اي ان لم يتدبر فان
البعير كحل عقاله ولا يمنع الفور بكون الثمن مؤجلا فياخذ به في الحال ولو يريه
عند الاجل ان لم يكن مليا ان يضا المال وقال الشيخ في احد قوله وهو
خبرة بنا الجيد بل ياخذ بالثمن حاله ولو خرا الاخذ في الاجل ويكون هذا عذر
فلا يطل شفيعه بكونه عن الطلب اذا لا يريه فيه ولا يبرئ الا شهدا ولو لم
نات المشتري حل ما عليه دون الشفعة ولو مات الشفعة لم يحل ولو قلنا بالانقضاء

الاول بطلت باعمال الطلب وحل عتوت المشتري والشفيع الا ان لو مات المشتري
لم يحل ما على الشفيع ولا ينعى المشتري الا ان يرضى لغيره الشفيع ولو اشتراها من غيره
قال الشيخ للشفيع التأخير الى الحصاد دليل لا يدل ثمنه انما ينفعه انما لا ينفعه و
قبل بل ياخذ في الحال او يتركه يحفظه على الفور فلا يجوز في المسلمين قرعة
من العتوت التأخير الى الصبح والى الطهارة والصلوة والاكل ولا شرب والخروج
من المحام والمحاق الباب ولا الاذان والاقامة ومداة الجماعة وطلب شيئا
ولو كان المشتري عنده ولم يمنعه اشغاله عن مطالبته فترك بطلت ولو اخبر
مخبر لا يعمل بقوله فهو معذور بخلاف المصوم فالعدل بين اوسع القرينة بالعدل
بل لو صدق الصبي والمراة والفاسق القرينة اولها ولو مطالب بطلت ولا اقرب
ان الدنيا وجهالة الغرير اعذار فمن يمكن ذلك في حقه ولو حضر بها السلام
والعدا العتاد وله السؤال عن كنية الثمن والشفيع ولو قال اشتريت وخيضا او
غالبا وانا مطالب بالشفيع بطلت لا يفتول وعدم العلم بالبيع عند قطع اقل
نازع المشتري حلف الشفيع ويحرم الدعي بتبين الشفيع وحده وقد اثنى في
انكر المشتري ملكة الشفيع فالاولى القضاء للشفيع باليد لا بما كالا للملك وسلطه
على البيع والشرف والمفاضل قبل الزامه بالبينة على الملك لان اليد المعلومه
لا راد بالحلف فلنا معارض مثله ولو قال المدعي عليه بالشفيع لم اشتره وعاوثة
والله حلف الا ان يقيم الشفيع بينه وبين البائع ويكفيه اليقين على تقي استحقاق الشفيع
وان جاب بعدم الشراء ولو اقامها فاقام الشريك بينه وبين المشتري حكم الشيخ بالفرع
ويمكن تقديم الاتباع ان شهدا بملك البائع او ثبوت يد لا يثبت بحق عليه
الارث ولو ادعى الشريك الاتباع منه فاقامت بينه وبين الشفيع بالاتباع فان كانتا

مطلقتين

مطلقتين ومنه الاتباع متاخره التاريخ او قديمه بان البائع باع ما هو ملكه ولم
يقدم بينه وبين الاتباع قدمت بينه وبين الشفيع ولو اخرجت بينه وبين الاتباع فثبت ان المودع
او دعي ملكه واطلقت بينه وبين الاتباع قدمت بينه وبين الاتباع فثبت ان المودع وكتب
المشتري ثبت الشفيع ولا بطلت ولو اخرجت التاريخان فثبت ان المالك فالوجه الفرع
ولو قال المطالب بالشفيع اشتريته لزيد وصدق زيد فالشفيع عليه وان كان حكم
بالشر المخرى واخذ الشفيع ولو قال زيد هوف ثم اشتريته خاصه الشفيع ولو كان زيد غائبا
فالارث باخذ الشفيع والعايب على حجة ولو قال اشتريته لمن عليه ولا يبرأ لظاه
ثبوت الشفيع لان من ملك الشراء ملك الارث وهو مقصود بالوكيل فالاولى
الاعتقاد على اصاله صحة اخبار السلم ولا يرفع اقراره بين على المولى عليه كما
نص عليه في قوله تعالى فليملل وليه بالعدل نعم لو قال اولا هو المطلق ثم قال
اشترته لم يمكن هنا عدم الشفيع لثبوت الملك بالاول فلا يقبل الا ان يما يرضى
ولو كان شقص يد حاضر فادعى شراؤه من مالكه وصدق الشريك ففي اخذه
تطهر له اقرار من ذي اليد او اقراره على الغير وكذا الوبايع ذو اليد دعيا للوكالة
ودفع الشفيع احيب قلنا يجوزنا الاخذ بالعايب على حجة فاذا حضر وانكر
حلف واثبت به واخرج به ممن شاء منهما ولا يرجع الشفيع على الوكيل والفرق اشتراط
التلف في يد الشفيع ولو اخذ الشفيع اعتقادا على دعوى الوكيل رجوع عليه لا يبرأ
والوجه في الاول عدم رجوع احدهما على الآخر لا عرفان المرجوع عليه بقلم
الراجع **ورس** لو عفا الشريك عن شفيعه بطلت وكذا الوصوح على تركه الحل
مال وطل ايضا يجها له الثمن بان يشره الوكيل ويتقدم عليه به وقال المشتري
انسي وحلف وتبلغ الثمن المعين قبل قبضه على قول الشيخ وتقرى بعضهم

بهاها وفضل كون التلغ قبل اخذ الشفع او بعده فيلزم الاول دعنا الثاني و
ظهور استحقاته ولم يخبر بالكله بخلاف الثمن غير المبيع وخلاف ما ورد في الشفع الثمن
فظهر استحقاتها لا يطل به الامع عليه باستحقاقه اذا جعلها فريده ولو اقر
المبايعان باستحقاق الثمن ولكن الشفع فله الاخذ وعليه الثمن ان ادعى عليه
ولو كان الثمن غنيا كالعبد والجوهر ففي استحقاق الشفعه قولان مشهوران وقال
بن الحنبل يكلف الشفع رد العين التي وقع عليها العقد ان شاء ولا فلا شفعه له و
دوا به ربن بن حزم فيها المام به ودوا ترين رباب غنيا المام بالطلان حتى يكون
الثن مثليا وهو جنة المختلف ولا قربا نريخذ بقيت يوم العقد عملا بالعموم
السالم عن معارضه صرح فلو وجد البايع به غنيا فزده فان كان بعد اخذ الشفع جمع
بقية الشقص على المشتري رادت عن الثمن والا لا قربا نريخذ بقيت يوم العقد جمع
بالزاده على الشفع فقد تناقض حتى الشفع بالسبق حتى البايع يعود للمالك
اصلها باطل الضرر عليه في قول الشقص والشفعه وضبت اذ لا الضرر فلا
يكون سببا في الضرر وما قيل حتى البايع اسبق لاستاده الى العيب المقارن للعقد
والشفعه ثبت بعد فيكونا ط من الشفع وعندي فيه نظره ولو اخذ البايع ان ش
الثن رجع بالمشتري على الشفع ان كان اخذه بقيمة الثمن ميا ط لا فلا فذلك البايع
الرد لا ريش فلا رجع الشفع لشي لا يركا سقاط بعض الثمن ولو عاد الشقص الى
ملك المشتري بعد اخذ الشفع لم يكن له رجع على البايع ولا للمبايع اخذه فتراد من
مطلانا مع الشفع نصيب بعد عليه مع شريكه ولو كان قبل عمله لم يطل عند
الشيخ اعتبارا بالسبق لاستحقاقه وابطلها الفاضلان لزوال سبب الاستحقاق لان
الشفعه لا زالة الضرر ولا ضررها بل لا اخذ يحصل الضرر على المشتري لا في مقابلة

دفع

دفع الضرر عن الشفع ومنها ان يترك عن الشفع قبل العقد او باذن للمبايع في البيع
او يترك على البيع عند الشفع او يترك للمشتري فيه قاله في النهاية خلافا للسيرط
لان الدعاء له بالبركه يرجع الى نفسه وقال الشيخان لو عرض المبايع الشقص على المشتري
ثم لم يملو فاني ثم باعه به او اكره فلا شفعه له لا يذنا نريخذ الضرر عنه ودوا جاز
عن النبي صلى الله عليه وآله لا يحل ان يبعه حتى يرضه على شريكه مؤذن بذلك
خالف بن الحنبل وبن ادريس لان نزول معاملة محبذ توقفت في المختلف وليس للمعد
للمبايع او للمشتري اسكن بقا حقه لا تقدر للسبب ولا نريخذ المبيع من النزول قبل العقد
والوكالة لاحد عملا بحجج الحمله على اسقاطها بايقاع الهيب مع التقرير ويزاده الثمن
ويبر من الاكذار ويقاض عنه بالاكل وبيعه المشتري سلعة باصاف ثم يشتري
الشقص بذلك الثمن **فرفع** لوقا بالمشتري معنى الشقص وهى اوقا سنى فهو
رضه بطل الشفع بخلاف صالحى على اسقاطها فانه لا يطلها فان صالحى والا فله
المطالبة ب لوقا اخذت نصف الشقص خاصة بطلت لان العفو عن البعض
يطلها لانها لا تتحرر كالفصاص والاضر على المشتري ويحتمل ان يكون ذلك اخذنا
للجميع لان اخذنا لا يتم الا باخذ الكل ولو اقتصر على قوله اخذت نصفه فوجبان
من بان ولو ط بايقا لان اخذ البعض لا ينافى اخذ الكل الا ان يورى الى الترخي
حج لوجعل المبايعان الشفع اختيارا فاللزم لم يطل على الاقوى لا بتحديد
الطريق ويحتمل الجدل ان اطلنا شفعه الوكيل في البيع اوفى اشر الا ان اختياره
من تمام العقد ولو كان الثمن عرضا قويا وقلنا بثبوت الشفعه واختلاف في قيمته
عرض على المعري فان تعدد لها كرويه ثم قدم قول المشتري في القيمة على الاقرب
لان الاصل بقا ملكه لا بقرله ولو قال لا اعلم قيمته حلف ولا شفعه في المختلف

المبايعان في الثمن فقد مر حلف البائع واخذ بما ادعاه المشتري ولم يجمع المشتري الى
قول البائع له نفعه الا ان يصدق الشفع ولو اختلفا المشتري والشفيع في قدر حلف
المشتري لا نرا عرف بالعقد وقال بن الحين يحلف الشفع لاصالة البراءة ولو اقاما بينه
قال الشيخ يقدم بين المشتري اما لان الداخل والما لان بينه تشهد بزيادة وقال
بن ادريس بين الشفع لان الخارج واحتمل الفاضل القرع رق لوباعه بما رطل حظه
فهنا على الشفع زبنا او كمال فيؤتى بيل كيلها منى على ان دفع الحظ من الشفع
بازا وحظه المشتري واما اذا الشقص وعلى ان يبع الحظ بهما بالوزن هل يجوز ان لا
فان قلنا باذا الشقص وزنا بهما بالوزن فعليه ما رطل وهو الاقوى والاوجب
الكيل **مسألة** لا يملك الشفع بالمطالبة ولا يدفع الثمن مجردا على قول حتى يقول اخذت
الشقص او قلته بالثمن وشبهه ولا يحتاج الى عقد جديد بينه وبين المشتري ولا
الى رضا المشتري ولا يكفي قضا القاضي من دون التسليم واولى منه بالعدم ان اشار
الشاهدين وليس له الاخذ حيا بالجلس ولا غيره ولو دفع الثمن لم يقبض الاخذ ولما
يقبض المبيع ملك ولا تصرف ولا ينزل على الخلاف في بيع المشتري قبل القبض لو قلنا
نعوم الشفعة للكيل والموزون ولو دفع المشتري بما خيرا لثمن ملك بالاختصاص
ولا بد من معرفة قدر المبيع والثمن وشاهد المبيع او حلف فيكون له خيار الفسخ لو لم
يطابق وهل للمشتري المنع من تسليم الثمن حتى يراه الشفع يحتمل ذلك لانه لا يسق
بالثمن قبل الزيادة ويجب على المشتري تمكين من الزيادة بعد العقار ولو لم يعلم
كثيرا بطل الاختصاص اخذت مما كان مما كان للمنفرد ولا يطل بذلك
شفعه ولا يجب على المشتري دفع الشقص الا بعد قبض جميع الثمن ولو ضم الشفع
الغيره اختص الشفع بالحكم واخبار للمشتري لان بعض الصفقة محدد في ملكه

من

ثم لو كان قبل القبض او في مدة خياره قلنا بعدم الاختصاص ان القول بالخيار وال
هنا العيب مضمون على البائع ورواها الشقص المفصلة للمشتري والمتصلة للشفيع
لوباع شفيعين من دارين وكان للشريك واحدا فله اخذ مما واخذ احداهما ولا يطل
بالشفعة الا قاله ولا بالرد بالعيب ولا بالتصرف فان تصرف بمثل الملك فلا شفيع
ابطاله حتى الوقت ولو كان بالبيع فلما لاخذ بما اشار من العقد وكل عقد اخذ به
صح ما قبله وبطل ما بعده والمدرك على الماخذ من غير جمع على الشفع بالثمن لغير
استحقاق الشقص ولو بين كون الشقص مبيعا بعد اخذ الشفع فله رده وليس له المطالبة
بالادش الا ان يكون المشتري قد اخذ من البائع ولو كان المشتري عالما بالعيب فلا
رد له واخذ الشفع بجميع الثمن فالاخر ان المشتري ادرش مع جملة من جمع به على
الشفيع ولو اشتراه المشتري بالمثمن من العيوب وله يعلم الشفع فله الفسخ ولا يحلف
المشتري اخذ الشقص من البائع وتسليمه الى الشفع بل يحلف عند قبضه ان يكون قبضه
المشتري فالرد عليه ولا يملك الشفع فسخ البيع واخذ من البائع ولو تلف المبيع من
يد المشتري شققت الشقص ولو تلف بعد المطالبة لم يقط فبطلت به بغيره وتلف
بعضه اخذ البائع ان اشار بحصة من الثمن ولو تلفه المشتري بعد المطالبة ضمن الشقص
ولو كان مما لا يقطع عليه الثمن كما لو اخذ الشفع بالجميع وترادف العيب مضمونا
على المشتري ولو اهدمت الماردا الشقص لانه كانت مشفوعة لبا انما قلل الخراج
الاستحقاق نقلها فان الزيادة قبل الاختصاص للمشتري وان كانت طلقا له وروى في
الشيخ هو للشفيع لو دخله في البيع والبيع قبل المطالبة بغير اجرة لا بغيره فانها
اما الثمن والبناء فلا يقرب الا بصا مما لا فرق بين ان يبيع او بين ان يبيع
او فيما يحيز له بالقسمة ويصو القسمة بان لا يعلم المشتري بالبيع او يكون الشفع غايبا

فما سمى كيلة او الحاكم او صبا او محمدا فبقا هم وليه فان قلعة المشتري فليس له ارث
ولا تسمية الارض عند الشيخ والفاضل في الخلاف وجب الارش لا ينقص دخله على
ملك غيره فالحاصل ملكه لا ينقص منه ملكه فاجاز الشفع بجميع الثمن ان شاء او بيع
ولو له قلعة فله الشفع قلعة ويضمن ما نقص من الغرس والبساتين والحق في الخلاف في الخلاف
واذا اراد الشفع بملكه لم يقدم مستحقا للبقاء ولا مفعولا بل يقوم الارض مشغولة
وخالية فالغاوت فبقا او يقوم الغرس والمنا معقبا باستحقاق الترك باجرة و
الاخذ فبقته وهذا لا يتم الا على قول الشيخ بان الشفع لا يملك قلعة وان يجازي الي
القيمة لو طلب قلعة وهو شكل **ومن** في الواجب وهو سائل الغرض ان الشفعة
لا توثق الا ان الطريق ضعيف بطريق زيد ولم يتوقف عليه الاجماع ولا قول الاكثر
فان المفيد والمرضى وابن المجيد اشتوا هذا ارث والشيخ الفاضل ابو ابراهيم في
الخلاف والى الارث عام لا يفيض الرواية تخصها الثانية انهما على حد التال
فله عفو الا واحد فله الجميع وليس هنا شبهة على الكثرة لان مصدرها واحد فغنى
نقسم على الهدام لا على الروس فلان وجهه مع الوالد الثمن ويظهر من الشيخ ان منى على
الخلاف في القصد مع الكثرة ووجه في الخلاف بان استحقاقه عن رده ثم المستحق للجميع
ونسبة اليهم الارث المقتضى للتوزيع بحسبه ذلك ان يقول هل الوارث اخذ
نسبا ان شريانا ام اخذه للورث بقدر ما ثم يخلفه منه فعلى الاول تجب القوت الرتبة
وعلى الثاني لا الثالث لو ادعى الشريك مع نصيب من آخر فانه كخلفه ثبت الشفعة
للشريك على البايع من اخذه له بافراده وانكره بن ادليس لانها بيع بثبوت البيع والاخذ
من المشتري وهل للبايع احلافنا المشتري يحتمل المنع لوصول الثمن اليه والثبوت للرجل
الدرك عليه وهل الشفع احلافنا المشتري ايضا فانه وجهان من وصول الشفع اليه

ومن

ومن فائدة الدرك **في** لو اقر البايع بقبض الثمن من المشتري بغير ثمن الشفع لا بدعيه
اخذ حقيقة الحاكم فان رجع المشتري الى الاقرار بالبيع فهو له ولا فان رجع البايع عن
قبض الثمن من المشتري فهو له الرابعد لو بيع بعض دار الميت في دينه فلا شفعة
لوارثه اما لان التركة ملكه فالزائل ملكه وانما ان مجموع التركة على حكم مال المورث
وانما ملك بعد قضاء الدين فيكون ملك المورث متاجرا ولو قلنا يملك المورث
الراي عن قسمة الدين احتمل الشفعة لان شريك كما لو كان شريكا قبل الموت و
قلنا بدم ملكه الشقص مع الدين الخامسة لو ادعى المشتري بالشقص لا يمنع حتى
الشفيع فاذا اخذه فالثمن للمورث انما يتعلق الوصية ولو ادعى بشقص فباع شريكه
بعد موت الوصي وقبل قبول الوصي له فاستحقاقه واستحقاق المورث وجبا
مبنيان على ان القبول هل هو كما شفا او قل وعلى استحقاق ليس له المطالبة
قبل القبض وهل يكون عندنا في التأخير لا قرب لا وللمورث المطالبة على الرجوع
لا صا لعدم القبول فان قبل الوصي له طالب حينئذ السادسة لو تنازع الشري
والشفيع في الثمن فشهد البايع للمشتري لم يقبل لان شريده على فعل نفسه وان شهد
للشفيع احتمل القبول قبل القبض لان نقل استحقاقه ولا يقبل بعده لان نقل
العهدة على نفسه السابعة لو انكر المشتري الشر اخلف فان كل حلف للشفيع
واخذ الشفعة واجبا للمشتري على قوله وبراءة ذمة الشفع وصرف الى الحاكم
فيجعل مع الاموال الصاعدة وهو الذي قوله الشيخ فاذا جئ من صاحبه فلا يضر
لثانيه والمنا سبب للاصل الصدقة ويحتمل كون لبيت المال كقول العامة الثا
لاشفعة للمورث عند العقد على مسلم وفي ثبوته على الكافر نظر اقره اذا كان عن
سلطنة بقرار ملكه ومن الحجر عليه ولو اراد من عبد العقد فكن لك ولو اراد احتل

البطلان لما فات البادوا وحمل البقاء ليوم كون الشبهة عند التاسعة لوقام
المشتري بنيه فالعفو وقام الشفع بنيه بالاختلاف السابق فان قارضنا
احتمل جميع المشتري لان الخارج والمبت وقديس بيني لما يخفى على من اخذ
واحتل جميع الشفع بناء على جميع ذي اليد عند التعارض العاشر لا قبل
شهادة البائع بالعفو ما قبل قبض الثمن فلان له علقه الرجوع بالاملاس وما بعد
فلنوقع الترادف باسبابه ويحتمل القبول هنا لا لقطع العلة ولما دعي على احد
وارتفع الشفعة العفو فشد اثنان برقبته عفوهما لم يقبل للتمسك ولو كان بقدره قبلت
ولما عاد الشهادة المردودة بعد عفوهما لم يقبل للتمسك السابقة الحادية عشر
ادعى الشريكين في الشفعة العفو فحلف احدهما ونكل الآخر لا يرد اليين على المشتري
اذ لا يستفد به شيئا ولو كل الحاضر منهما ففي حلف المشتري وجهان من نوع حلف
الغائب اذا قدم فلا فائدة ومن اعتبار الحال فلعل الآخر ينكل اذا حضر ويصدق
وهذا اقوى الثانية عشره اذا اخذ الحالف من الشريك جميع الشفع فان صدق
صاحبه على عدم العفو فاحمه وان ادعى عليه العفو فاحمه ولا يمكن نكوله
الاول مقوطا **فدس** في فروع الكثرة عند من اثبتها من الاصحاب وكثير ما ياتي
نفوذ الشريك الواحد فلنشترط في عشر فرعا لو كان ملك من اخوين ثم مات
احدهما عن اثنين مناع احدهما فصيده الشفعة من الممجان اخيه لتحقيق الشراكة
ولا يختص بها ابن الاخ من حيث اختصاصهما بولاء الاب دون العم لان اختلاف
اسباب الملك لا اثر لها لو باع احد الشريكين بعض نصيبه من رجل ثم باع
الباقى من آخر فلي المشهور للشريك لا اخذ منهما او ترك وعلى الكثير له اخذ نصيب
الاول والثاني وفي مشاركة الاول له او حصة المشارك لا يمكن شريك عند العقد

وعدها

وعدها لان ملكه سخر الشفعة ولا يكون سببا في استحقاقها والتفصيل ان عفا عنه
شارك لقرارد ملكه وبشكل بان القرار لما حصل بعد استحقاق الشريك الشفعة فلا
يكون مقادرا للقاعدة ولا ينعطف بان حقيقة الملك سابقه لوعفا بعض الشركاء
فللباقين لاخذ الجميع والترك ولو كان الباقي واحدا ورعا اسكن سقوط حقه
لا غيرا ويقال لا يصح عفو لان الشفعة لا تنقض وهو بعيد وعفو من الواحد من
على ذلك ويحتمل بطلان حقه كما انهم يمتنعون بالورش اذا عفا عن بعض حقه وصرح
في الميسر بان الآخر لاخذ ولو قلنا انهم اخذون لانفسهم لا بخلاف الورث
لهم كالشركاء المتقدمين ذلك لو كان الشفعة عينا فخص واحد اخذ الجميع او ترك فانا
حضر آخر شارك الاول لا نراه وثوق باخذ الغائب فاذا حضر اناك اخذ من كل منهما
ثلث ما في يده ويحتمل ان يقال من بعد الاول لا اقتصار على نصيبه لئلا يضر
المشتري له لو حضر احد الشركاء فطلب التأخر الى حضور الباقي من احتل ايجابه الى
ظهور هذه بمنزلة ملكه وذلك كل الثمن في مقابلة ما لا شق بقاء وعدمه لا يمكن
من اخذ الكل وكان مقصرا وفي الاول قول آخر انه في المبسوط ولو حضر الثالث
فله يظفر لا باخذ الا باخذ الاخذين فالأقرب بان يربط بثلث ما في يده خاصة
لان المعتبر الذي يستحقه ويحتمل مشاطرة لا نراه قولنا وان كانت في الاستحقاق
ولما اقصى الاول لا لا مشاركة للثاني في فعله السابق لان ملكه متاخر عنهما وليس
السابق اخذنا بالنسبة عن الثاني اذ لا يملك له حكمه عليه نعم لو كان في كل واحد
بحق الوكاله لم تحقق المشاركة ثم اذا جوز للثاني اخذ نصيبه فحصل الثالث
اخذ الثلث مما في يده الثاني وضعه الى ما في يده الاول وشاطره فيقيم الشفع على نفسه
بدا الاول سهو للثاني في ثلث فاذ اضيف سهم الى المستصارت سبعة لا يضيف لها

نصير الى ثمانية عشر وجه ان الثاني ترك سد ما كان له اخذه فنقص في حق نفسه
 وحق الثالث فتشاع في الجميع وهو الاول له يعفو عن شيء فشا وبما يحتمل ان لا
 ياخذ الثالث من الثاني شيئا بل ياخذ نصف ما في الاول فيقسم المشقوق للثالث
 بناء على ان دخل الثاني لا يعفو عن السدس والا لا تجز بطلان حقه لان العفو
 عن البعض عفو عن الكل على الاحتمال السابق واما اخذ كل حقه وبالحمله اذا
 جعلناه من النصف والثلث وتجزئ الثلث لا يكون ذلك عفو عن السدس ط لو
 حضر احد الشركاء فاخذ دقا سم وكله العاشر ثم حضر آخر فله فتح القسم والشاكة
 ولا عبرة برد الحاضر فلن جاء بعده الاخذ بذلك الجميع على المشتري وان اخذ بعضهم
 من بعض في لرباع بعض الشركاء نصيبه من آخر فالشقة باجمها للباقين ولا
 شيء للمشتري لان لا يستحق الانسان على نفسه خفارا في البسط لقيام السبب
 انه يمنع الغير من اخذ نصيبه لا بمعنى الاستحقاق وما الى اله الفاضلان وتردد
 في الخلاف بآ لرباع واحد من اثنين فصاعدا في عقد واحد فالتشيع الاخذ من الجميع
 ومن البعض ولا يشارك بعضهم لعدم تديم الملك ولو تعاقبت العقود ففي الشركة
 الوجه المتقدمه واختار المحقق الشركة مع العفو على القول بعدم الكثرة للتشيع
 الاخذ من الجميع والترك للفاضل قول بان لم اخذ عما واخذ احد عما ويشكل
 بان يردى الى كثره الشركاء ولو باع اثنان من اثنين فمما يشترع عقد واحد بعد
 العقد بالنسبة الى العاد والمقدور له يجب لو كانا احدهم غايبا اخذ الحاضر
 الشقص ولو غايبا احدهما حضر الغايب فله ثلث ما بيد الحاضر ويقضي على الغايب
 ثلث ما اخذ فلا فرق عندنا بين حضوره وغيبته ولو قد زاد اخذ من احدهما
 فكذلك ويجعل على ان يشاطر الباذا لا لا يسع لأن غير ما في يد فلو بدل بعد ذلك

المشع

المشع اخذ منه الباذا سدس ما سدد ولا آخر كذلك في كل واحد منهم ثلث النقص
 وتصح من ثمانية واربين ثم تقوى الى ثلثه **كتاب الرهن**
 وهو لغة الثبات والادام ومنه رهن رهنه واللغة الغالبة رهن ورهان لغه قري
 وثيقه للدين ويستوفى المال وجوز به بالنض والاجماع ويجوز منفرا وحضرا
 والا يرضى بغيره يخرج الاغلب ولا يجب الرهن واجبا برهنت ووثقت وهذا
 رهن عندك او وثيقه والقبول قبلت وان ثبت وشهد وكيفي اشارة الى
 ويجوز لغه الغريبه وقا للفاضل ولا يجوز بلفظ الاق ولو قال اخذه على ك
 او مالك فهو رهن ولو قال اسكه حتى اعطيك مالك واداد الرهن جاز ولو اداد
 الوديعه واقتب فليس به رهن ثم لا للفظ على اقل احتملا وهو لان من طرق الرهن
 خاصته والفرق ان يسقط حتى غيره والمرتين حتى نفسه والقبض شرط فيه على
 الاصح وخالف في ما الشيخ في احد قوله بان ادبى والفاضل يمكن بعدم
 الوفاء بالعقد ويرفعه خصوص الا بهاد الوعد على الاشتراط كما شرط التراضي
 في التجارة والعدا في الشهادة حيث لا يمتا في دواير محمد بن قيس لا رهن الا
 مقبوضا وتفرع عليه ذم مع وفرة عن المرتين والقيام بمقامه ولو وكل الرهن
 ليقضه من نفسه او وكل عبده او مستولنا فالأقرب الجواز ب القبض هنا
 كما تقدم في البيع من الكيل او الوزن او النقل في العقول والمخالي في غيره ولو
 رهن ما هو في يد المرتهن صح وفي اقتضاه الى اذن جديد في القبض عن الرهن
 خلاف عند الشيخ فيقره حكى ان لا يرضى بغيره ان يمكن فيه ج لا بد منه من اذن
 الرهن لان من تمام العقد ولو قبض من دون اذنه ولو رهن المشاع جاز واقتصر
 الى اذن الشريك في العقول وغيره وقال الشيخ انما يميز اذن الشريك في العقول كالحجر

هنا فلا يتبع بها المرتين الا خدمه المدينه فانما الجماعه قد سلف ولا رهن احد العبد
او العبد لا بعينه للغير بل ظاهره لانه بغير علم الراهن المرتين بالمره من مشاهد او
وصفا هو ظاهر الشيخ حيث يعم من رهن الحق بما فيه من الجماعه وجوز الفاضل
ما كتبه غيره عن غيره والشيخ نقل الاجماع على بطلان رهن ما فيه ويصح رهن الحق
عنده ولا رهن غير المملوك الا ان يحجزه المالك ويضم الى المملوك صحيح فيه ووقف
في غيره على الاجازة وتصح الاستعارة للرهن لان الموثق باعيان الاسوان من المنافع
وليس بضمان متعلق بالمال لان قول الزم في ذلك وفي رهن هذا العبد بطلان الاستعارة
في اقتضاء العار به الى الزم كما لا عاره للدين الا ان يقال الميراث المستحق الضمان
عنه في ذمته ومصرفه هذا العين وفي المبسوط هو عارية وهذا ما قيل ولو قال
ارهن عبدك على ذمتي من فلان صحيح فاذا قيل كما لو صدر من المستير وهذه الاستعارة
لزم بقض الرهن نعم للميراث المطالبه بفكر في الحال وعند الاجل في الرجل وفي
المبسوط المطالبه بفكر قبل الاجل لان عارية وتبعه الفاضل في التذكرة وفي غيرها
ليس له ولو لم يقضه المرتين فلم يعم الرجوع ولو جعلنا ضمانا لان الضمان لا يعم
بدون القبض هنا الثانية لا يجب على المستير ذكر دين وجبته بوصفه
وحلوله وانما جعلنا عارية ولا يجب بناء على ان الضمان المجهول باطل
وفيه خلاف باق انشاء الله تعالى ولو على كل حال لو عين امر فخطاه الراهن غلته
الفتح الا ان يكون ما عدل اليه داخل في الاذن كالرهن على نقص قدره ويحتمل
في الزاوية صحة في الماذون فيه لوجود المقضي الثاني له هلك في يد المستير
قبل الرهن فلا قربا شفا الضمان على التقديرين لعدم سوجه وله هلك عند المرتين
او حتى يقع في التجاير ضمن الراهن على القول بالعارية لا على القول بالضمان قاله

الشيخ

الشيخ مع انه لو دفع اليه مال لم يصرفه الى دينه خففه وانفرد ان هذا القول يفتي للشيخ
بخلافه المستعان فان قد لا يصرف في القضا ويجوز عدم ضمان الراهن على القول
بالعارية كما حد قول الفاضل لا هذا ما ينعقدنا الا ان يقول الاستعارة المرصدة
للتلف مضمون وهو ظاهر المبسوط والتذكرة والضمان على المرتين على القولين
الرابع ليس المرتين بعد ذلك اذ لا ان يكون وكلا لا شرعا او صيا على القولين
فلما اشع الراهن من الاذن اذن الحاكم ويجب على الراهن بطل المال فان تعذر
باعتض من اكثر الاسرين من قيمته وثمنه ولو لم يجمع ما قل من قيمته بالاعتبار بطلان
تتباين بكما تحج في الماتر صحيح ضمن الراهن النقص على قول العار به وعلى الضمان
لا يرجع لان الضمان انما يرجع ما غرمه الخامس لو تبع مبيع رهن بالعارية والغير
جان لا يتر في معنى قضا الدين ويلزم العقد من جهة القبض فان سفل لا يرجع على
الدين ولو اذن له المالك في المبيع والقضا اذ ان في القضا اذ اذن له المبيع اجتمعت جميعه
لا تملك الى ذلك الوقت وعدم تعيينه للقضا اذ هو كالمقتضى فتم الرجوع الدين
قبضا الدين صحيح قطعا ولكن بناء الاول على القولين العار به يرجع عليه وعلى
الضمان لا يرجع كالضامن **دوس** لا يصح رهن ارض الخراج لانها ليست بملك
على الخصوص ويصح رهن ما به من البنا والشجر ولو قلنا بملكها كما بناها فصح
رهنها ولا رهن الحق والخزير عند المسلم وان كان الراهن ذميا او ضما عند رهن
ولا رهن المصحف والعبد المسلم عند الكافر الا ان يرضع عند مسلم ولا رهن
الوقت وان اتخذ الموقوف عليه المنع من حقه بعد اول عدم ملكه او تمام ملكه
رهن المدي بطلان الذمير عند الفاضلين على القولين يجوز بيع الخنزير فيصيح
حذره وقال في النهاية بطل رهن المدين وفي المبسوط صحيح وبطل تزيين قمرى

صحته فان يبع بطل الذم لا فهو بخلافه وتبعه من ادريس وهو حسن ذم من ذى
 الخيار جازم ويكون من البائع فخر من الشترى اجاره ولو من غيرهم انقلس عليه
 التالى له الرجوع فيها قبله فالاجود اتسع واول منه لو من الزوج نصف الصداق قبل
 الطلاق غير المهره ومن المهره بنه موضع صحيح في الخيار الرجوع كره من ذى
 الخيار لو من الزوج عن غير فطر جازم ولو كان عنها وفات السلطان قبل جازم هو
 ظاهر الشيخ وطلق بن الجيد اتسع والفاضل في لان الا ان يكون له ولو جازم من
 حاله فله فخر بيع الشرط بعد مجوز من الجار يولد لها الصغير ولا بحث فيه وبدنه
 فتبا عن معاد من التفرقة ويكون قلم من ما قبلها ثم ما ان يقوى ما جعلا ثم
 الولد حده او تقوم الام وحدها ومع الولد وكل منهما وحده لان الام نفس فيها
 اذا تمت اليه فكان اشتغالها بالخضاع والولد متصرف فيهما متصرفا الصياحه
 فغير الام وحدها ان الرهن ودد عليها متفرقه وهو قول الشيخ وكذا الحمل بعد
 الارتمان وقتنا بعد دخول النماء المتولد ولو كان قد شرط عدم دخله ويجوز من
 الجاني بعد الخطا خلافا للخلاف بينهما حتى التجايع يقدم فلان فتكرار الويل للمهر
 ولا يقع في التجايع بالفاضل من ولو اقر المهر بن التجايع وصدق المهر من فكان
 التجايع وار صدقة الراهن خاصة لم ينفذ في حق المهر بن ولا عين عليه الا ان يعي
 عليه العلم وار صدقة المهر بن خاصة بطل الرهن الا ان يعي الحق على ما يدين
 احدا ويفضل منه فضل عن التجايع ويحتمل بقاء الرهن لعدم صحة قول المهر بن
 او اعتزل الراهن بالصحة **فروع** لو بيع الرهن لكتيب المهر بن فحق الرجوع الحق عليه
 على الراهن وجمان من قضاء دينه ومن عدم نفوذ اقراه في حق المهر بن ب
 لو جنى بعد الرهن قدمت التجايع في العمد والخطا فان اقبل فالرهن بحاله ولو

انكسر

انكسر المهر بن على ان يكون له الرجوع على الراهن وعلى ان يكون العمد هنا على مال
 الفلج والدين الاول جازم لو جنى على مولا عبد اقتص منه ولا يجوز اخذ المال
 من المهر بن في الخطا والعمد ولا فتكا كذا لان المال ليس عليه مال ولا ان تم تحصيل
 الحاصل ولو جنى على مولا مولا ثبت للمولا ما كان للمهر بن من المهر بن
 الا ان ابا الثقل وليس له العفو على مال الا ان يكون من مولا غير مولا من المهر بن
 عليه او عنده واختلاف الدبان فحذ نقل ما قبل التجايع بل ان الحق عليه الى منته
 هذا ولا يصح رهن المهر بن المياه غير المحشوره ولا الطير في الهرام لعدم اسكان القبض
 نعم لو قبضت العاده بعوده صحيح اذا قبض ولا رهن ام الولد في غير ثمنها لو كان المهر
 او مورا ولا في ثمنها مع اليسار ويجوز مع الاعسار كحذنها وارهنها ولو في ظاهر
 بن الجيد جواز رهنها مطلقا ولم يستبد الفاضل **فروع** لو رهنها فخذ له اليسار
 انفق الرهن وجب الدفء ويحتمل بقاءه حتى لو في مجوز تجدد اعساره قبل الايفاء
 لعله اقرب **دوس** يدخل في الرهن فيه متصلة كانت او منفصلة على الشهر
 نقل فيه بن ادريس الاجماع وخالف فيه الشيخ في الكماين وتبعه الفاضل وهو قول
 عن المحقق في الدرس بانه يجد شاهد على القولين غير ان المعتمد المشهور والفاضل
 تمسك بقاير الحق ان عار والسكرى ولا دلاله فيهما نعم لو شرط انشاء ودخولها صحيح
 ولو شرط دخولها نال الخلاف عندنا وان لم يصح رهن المهر بن لا نمانا بانه هذا
 فرق بين المستولن بما كال ولد والفرقة وبين غيره ككسب العمد وعقر الابه ونفقة الرهن
 لا على المهر بن فان اتفق متبرعا فلا رجوع وان كان باذن الراهن او الحاكم عند تمده
 او بعد عند تمده الحاكم رجوع به على الراهن ولو كان منفقه كما لو كسب ولد في الشهر
 بجزا لا انتفاع بهما ويكون بازاء النفقة وهو في رواية ابي ولا دوالسكنى وفي التمد

ان اشفع ولا يرجع بالتفد ومنع من ادريس من الاشفع فان اشفع نقاضا وعليه المستحق
طالوتان ليسا صريحتين في المقابلة ولا ما قد بين المقاصد نعم لان على جواز ذلك
وهو حسن لا يضيغ المنفعة على المالك نعم بحسب استئذان ما كان ولا فالحاكم ولو
رهن ما تشارع اليه الفاسد قبل الاجل قطعا وشرط بيعه عند الاشراق عليه صحيح ان
شرط تقوى البيع بطل وان اطلق بطل عند الشيخ في الكتابين لان المطلق يقتضي قصر
الرهن عليه وصح عند الفاضلين وبيع ويجعل ثمنه هذا المصل ولو تم فانه
فهو اذ كان بالحق وبيع عند الاشراق على الفاسد ولو كان على دين حال او من اجل
قبل تسارع الفاسد دفلاها من الصحيح وان طرأ الفاسد قبل القبض بطل وان كان
بعده لم يفتح المقعد ولو قلنا بطلان رهنه مع عدم شرط البيع لان الطاري لا يباين
المقارن ومن ثم لم يعلق الرهن بالقيمة ولو تلف الرهن فتلغى دين ولا يجوز
الدين ابتداء فحينئذ تشاع وتعلق ثمنه **فروع** لو اتفق المزارعان نقل الرهن عند
الخوف من الفاسد الى عين اخرى احتل الجوان لان الحق لا يبدل وما يجري مجرى
بيعة وجعل ثمنه رهنه ويحتمل المنع لان النقل لا يشترط في الاول وبيع الاول
من بقا الاول فان قلنا بجواز النقل هنا فهل يجوز في رهن قائم لم يقض له نقص
وهما مرتبان واولى بالمنع لان المتعرض للفاسد يجب ببيعة فهو في حكم العايب
ونقل الحق الى هذا العايب معهود ولا خلاف هنا بان لو رهن نصيبه في بيتين
من حبله دار مشترك صحيح لان رهن الشارع عند اجاز فان استقسم الشريك فظهرت
الفرقة له على الميت فهو كالرهن بالدين قيمته ولا يحولف بالتلف من قبل الله
فما لي لو حق العبد عند شرط تقوى الصحيح رهنه قبله وجه انهم ابقوا الملك
واصاله عدم الشرط ولا سبب العتق سابق والشرط متوقع على الاول لو وقع الشرط

اعو

اعتق ولم يعتق وخرج عن الرهن ولا يجب اقامته بدله اذا كان الرهن عالم بالجلالة
الا فالقرب الرجوع هنا ولا كراهة في رهن الامه نعم يكره تسليمها الى الفاسق و
وخصوصا الحنابلة ان يكون محرما له والمبسرط كره رهن الامه لان قرضه عند امانة
نقد ولو رهن الثمرة على الشجرة بعد ذلك الصالح وقبله جاز ومنه اصلاح على الراهن في
لو اختلطت بالمتلاحق قبل القبض فالأقرب الفسخ ولو كان بدين لم يفسخ وكذا القفط من
الحبائر وحينئذ يصطالحان وفي المبسرط لو رهن لفظة منه الى اجل يحصل فيه الاختلاط
بطل ولا يدخل الثمرة غير المبررة في رهن التخلل الامع الشرط لاختصاص البيع بالحق ولو
رهن المحبائر والشجرة ففي دخول الاثنين والفرس وجب بعد ان يستحق بقاءهما فيما اجمدا
لا يدخل الا رهن رهن الشجرة وان كانت قليلة لا يفتق بها على حالها **ادرس** يجوز
اشتراط السابغ في الرهن دون غيره كشرط عدم تسليمه وعدم بيعه وتوقفه على
رضا الراهن واجبي فيصد ويصد وفي المبسرط لا يفسد الرهن ولو شرط الراهن
على المجل الزيادة في الاجل صح عند الفاضل خلافا للمبسرط حيث ابطال الشرط والرهن
ولو شرط في الرهن انتفاع المثل فهو جاز ولو شرط بملك الزيادة المتفصلة فسد وانصد
على الاقرب لعدم ترصدهما بدونه ولو شرط كونه مبيعا عند الاجل بطل لان البيع
لا يكون معلقا والرهن لا يكون موقفا الا بالوفاء ويضمن بعد الاجل لا قبله احوافا
لغاسد البيع والرهن بالصحيح في الضمان وعدمه ويمنع الراهن من كل تصرف يزيل
الملك كالبيع والهبة وبياني في حق الراهن من الرهن من آخره ويعوضه للنقص كالوط
والترديج وفي رواية الحجازي يجوز وطها ساروي متروكة ونقل في المبسرط الاجماع
ولا فرق بين الماسون حبلها الصغار وياس ومن غيرها ولو وطها لم يجز ويعقد
الامع الشبه ولو حملت صارت مستولدة ولا قيمة على الراهن ان قلنا بعدم بيعه

التمادي في الرهن وان قلنا بالتبعية فكذلك لان الحجر لا يقيد له ولا ان استحقاق الرهن من
ثبوت قيمته في ذمة الراهن وهو بعيد او وجوب اقامه بها تدرس سبق حق الراهن
وعموده التي عن سببها قيام بها وتوقع فضاء الدين وموت ولدها ولو كانت هذه
في ثمن رقبتهما فيها الوجه وفي الخلاف يلزم الموسر اقامة بدلهما وتباع على
المعسر والاطاق ولو وطى الرهن فمن ان الامع الشبهة وعليه العفر وان طارعه
فلا شيء وولده دفع مع العلم ومع الحمل من عكس بقبته ولو اذن له الراهن فلا مهر ولا
قبض عليه عند الشيخ وهو بعيد لان يحمل على التخليه لكن كلام الشيخ فيه لان
الفرض من الرهن الوثيقه ولا وثيقه مع تسليط المالك على البيع والوط وغيره من
المنافع الموضعه للنقص او الاطلاق وليس له ان يجران كان الذي حاله لان
الاجازة تقلل الرغبة فيه وان كان موجلا والمدة لا تنقص قلبه فكذلك وان
كانت لعرض فالاقبال بطلان للفرض بالنقص وقلة الرغبة وكذا يمنع من
الاتفاق موثر كان او معسر لان لا يجرى ابطال الحجر لان يفصل بالكد ولا
يلزم من نفوذه في حصر الشريك نفوذه هنا القيام بحق حصة سباني ذلك
ولو اقل الرهن له في هذا الحق لانه لا يقع سلقا واولى منه اذا بيع في الرهن ثم عاد
اليه ولو اذن الرهن في ذلك كله جاز وكذا لا ينصرف فيه الرهن الا باذن
الراهن او اجازة الا الحق فانه باطل ان له اذن وليس له اذن الفحل المرهون
سواء قصت قيمته ام لا وما لا تراه على الاثر فان كانت ادسية منع منه وكذا
غيرها على الاثر لا يعرضها للنقص وقال الشيخ ليس للرهن منه من الاذنه
مطلقا والراهن رعي الماشية وحقن العبد وخفض الجارية الا ان يردى
الى النقص وتابى الفحل والمداواة مع عدم خوف الضرر وكذا يجوز المداواة

من الرهن وفي جواز نحو تزويج الامه او العبد بعد ان الرهن للشيخ فلو كان
وعلى القول لا يسلمها الى الزوج فيمن انزله وهو قريب وكذا يجوز تدبيره لانه
لا ينافي الفرض خلافا للشيخ وينبغي الراهن من الفرض لانه مقصود الارض ومن
الزوج وان لم ينقص بل الارض حصال المداواة فلو فصل قلنا عند الحاجة الى البيع ولو
حمل السيل قوى مباحا فيقت فليس له الزامه بان لا قبل حلول الدين لعدم
شديده فان احتاج الى البيع فقلعه ان اقتصد الرهن فان بيعا معا فحق في بيع الرهن
على ما تقدم بانه في بيع الام مع ولدها ولو اشتراط ضمان الرهن بطلان ويجوز صحة
العقد ولا ضمان ويجوز اشتراط الوكالة للرهن والرخصة ولو ارشده ولا يجزى ولا
ملك الراهن فيها ولو مات احدكما اشغلت الرهسة دونها الامع الشرط واشتراط
وضعه على يد عدل فضاء او اشتراط وكالته في بيعه وليس للرهن غزله
والرهن غزله عن البيع لان البيع محقق ولهذا فيفتقر الى اذن عند حلول الاجل
ولا يفتقر الى اذن الراهن ولو مات العدل ونسق او جرحا ونفى عليه ذلك الامانة
والوكالة وكذا لو صار عدلا لاحد ما لان العدول لا يفتقر على عدوه فان انقضا
على غيره والا استأمن الحاكم ولو باع فالقن في يده امانه فلو تلفت في ضمان
الراهن ولو ظهر البيع مستحقا فاللذات عليه لا على العدل الا ان يعلم بالاختصاص
ولو اختلف فيما يباع به مع بقدر البلد ثم المثل جاز لو كان موافقا
للدين اذا احتاج احدهما ام لا ولو كان فيه فقدان بيع باعها فان تساوى
فينا سببا الحق فان بايانه عين الحاكم ان اشتقا من التبين ولو كان احد
المتباينين امهل صرفا الى الحق تدين والمعدل رده عليها لان قول الوكالة
جائز من طرف الوكيل ابا فان اشعرا اجبرها الحاكم فان استقر فبها الحاكم

عن لا يحفظه وليس له تسليمه الى الحاكم الا مع قدرهما ولو دفعه الى احدهما
صغر هو والمدفع اليه واقررا الضمان على من تلفت في يده ولو اضطر العبد
الى السفر او ادركه مرض خاف منه الموت او عجز عن الحفظ وتعددا سلبا الى
الحاكم فان تعدد فالى عدل الشهاده عدلين ولا يجوز عند العبد الا باذن ولا
وكنا الكاتب اذا كان مجانا وان كان مجعلا او اجرة له فيترادى المولى فيجوز
اشتراط رهن المبيع عن الثمن وفاقا وبطل الشيخ العقد به لانه شرط رهن مالا
عليك المبيع قبل تمام العقد ولان قضيه الرهن الامانة والمبيع الضمان وهنا
متافيان ومنعه بناديس ويظهر من الخلاف صحة البيع وفساد الشرط **دوس**
في الرهنان به وهو الحق الثابت في الذمة وان لم يستقر الذي يمكن استيفائه
من الرهن فلا يصح الرهن على غير الثابت كمن ما سئلت به او اجري ما يتاخر
وما لم يجز له قبل العمل وان كان قد حصل البذل به والديه قبل استقرا
الجنایه وان حصل الجرح ويجوز بعد الاستقرا في النفس والطرف فان
كانت مؤجله فبطل الحول على الجاني او على العاقله في شبه العمود والخطار
ومحذور على الدين المؤجل والعرف بمعنى السحق عليه فيه خلاف العاقله فانه
لا يعلم المضرور عليه عند الحلول ويحتمل قويا جواز في الشبهه على
الجاني نفسه ولو علم بان الاستحقاق لم يستقر الا بالحول في الجنایه على الجاني
والعاقله الا انه ينقص بالرهن على الثمن في الخيار فالظاهر جواز اخذ الرهن
من الجاني كالدين المؤجل وفي جواز الرهن على الاعيان المضمونه كالغصوب
والمستام والمعاريه المضمونه وجهان والجواز قوي ويجوز ان يمان على مال
الكاتب على الاقوى وان كانت مشروطه وعلى مال سبق والرهن اذا اصرح لزوما

وعلى الثمن في مدة الخيار وان كان معرضا للزوال فاذا فسخ بطل الرهن وهل يجوز
مقارنة الرهن للدين فيه وجهان فيقول بعتك الدار بما مر وارتمت العبد
مبا فيقول بثلثهما او اشترت ورهنت ولو قدم الرهن لم يجوز ويجوز الرهن
على عمدة الثمن لو خرج مستحقا وكذا المبيع والاجرة وعوض الصلح ان جاز الرهن
على الاعيان ولا ضرر بجلس الرهن دائما مستندا الى الرهن ولعلهما اذا من
الاستحقاق فيضا فحان والتقييد بما كان الاستسقاء للخرج الاجارة المتعلقه
بدين المجر كالاجرة الخاص فانه لا يندله يستوفى المنفعة من غيره فلا يمان
على المنفعة ولو استاجر مطلقا جازا لانه يمان على المنفعة لا يمان في العمل منه يمان
الرهن وليستاجر غيره ولو رهن المستاجر على مال الاجارة حتى فاسد العمل يموت
وشبهه فهو كالرهن على الاعيان المضمونه ولو رهن المرهون عند الميراث فجاز ان
شرط كونه عليها فالرهن الاول باقية ولا يشترط فسخ الرهن وجعله عليها
لولا لشرط الرهن الاول فان انقضا على ارادة المبيع فكذلك وان اطلقا فبطلان
الاول تردد كما لو رهنه عند اخيه فاجاز الميراث الاول ويجوز ان يارة في الرهن على
الحق الواحد ويكران رهنين ثم ان شرط في الرهن ان يكون على الحق وعلى كل جزء منه
لم ينفذ ما دام من الحق شيء وان شرط كونه رهنه لا على كل جزء منه صح وانفصح باذا شيء
من الحق وفي وجوب القبول هنا نقض الحق تردد من اذابر الى الضرر بالانقضاء
ومن قضيه الشرط وجوده فبعض بعض الحق في غير ما يلزم منه نقص في السالبه كالسلم
وغير المبيع وان اطلق في حمله على المعنى الثاني او الاول نظر من المتقابل بين الاجزاء
في المبيع فكذلك الرهن واذ النظر الى غالب الوثائق فان اغلب معلق الاعراض استيفاء
الرهن عن اجرة وهذا اقوى وقال في المبسوط انه اجماع ويجوز لمولى الطفل رهن

ماله اذا افتقر الى الاستدانة لاصلاح مال استيفاه اعودوا ملققة ويجوز الان بها
له اذا تعلق العوض باء ماله لهيب والفرق والحقق او خطر السفر للمباح ان
سببه نفسه للصحة بن ياره الثمن وشبهه ويجوز ثوبا او لوطى طرفي الاحجاب والقبول
لوقوع بنيه وبينه ولا يكفي اخذ الشئ عن الآخر ولكاتب الارتمان والرهين
مع العنطه واذا السيد **فيديو** اذا جردنا الرهن على الاعيان المضمينة فعنا الاستيفاء
منه ان تلفت او تفضيتا ونقد الرد والا فلا يفتن ذلكا حتى يخرجه الرهن
عليه وبالعكس ب الضمان للثمن في مدة الخيار سني على القول بالا شقال العقد
والاله بخير والفرق بينه وبين مال الجماله قبل الرد ان سبب الاستحقاق في الثمن
البيع وقد كمال وسبب الاستحقاق في الجماله العمل ولما يكامل ولو قبل بالسو
في الخيارا ممكن نج لوقال بعتك الدار بما به بشرط ان توهبي العبد بما فقال اثنت
ورهنه فقال الباع اذ تمت صح فطعا ولو لم يقل فيه وجهان سببان على مسئله
المقارنه فان منعها بعد كمال سبب الرهن اعني سقي البيع من الاحجاب والقبول
هنا اولى وان جوزناه فكالمشوط لكون الرهن من مصلحة المبيع ويجوز اشتراطه فيه
فتشريكه معه اولا احتمل الخيار هنا تحصيل المصلحة ولا تفي معنى الانتزاع ويحتمل
المنع لان سقي الرهن هناك موجودا بخلاف هذه الصورة فان لم يوجد لا سبق
الاحجاب والاشراط المتقدم لا يدق بل حكم حكم الاستيجاب بل اضعف منه
لو دفع الرهن الجاني بشرط ضم العذر الى الرهن فقد تقدم حمانه لان الحق لا
لعدوما وقد اتفقوا عليه ولو شرط في الرهن على الدين الثاني فيجوز الاول ففي
اشراطه هنا بعد لان المشرق على الزوال اذا استدركنا لزال العام فالزوال
يلحق طوقه فيصح الرهن عليه وعليه الدين العالف ويحتمل المساواة لانها بذلك

منه كالدائم والاحباب لم يشترطوا المنع **فيديو** في الاصكام لا يشترط الاجل في دين
الرهن وكذا في الارتمان فان شرطه لم اذا كان حالا او اجل الاجل لم يدين فان
اشع الرهن من الافاء وكان المرهين وكلا او العدل باع واستوفى دينه فان فضل
شئ رده وان فضل عليه شئ طال به وهو اولى من غرماء المفلس وكذا غرماء الميت على
الاصح وفي رواية عبد الله بن الحكم اذا قصر مال عن دينه فالمرهين وبخبره سواء مجزبه
وفي رواية لم يردى كذلك دوى مكانه ويجوز ان يبيع المرهين على نفسه وولده اذا كان
وكيلا ويظهر من ابن الجعد المنع ومع عدم الوكالة لستنا ان صاحب فان نقد والحكم
وقال الحلبي اذا نقد المرهين فالاولى بتركه الى حين يمكن استينافه لروايتهم واي
يكبر ويجعل على الكراهية ولو اشع المرهين من البيع والتوكيل للحاكم جلبه وتفرجه حتى
يبيع نفسه والمرهين امانتي بالمرهين لا يفتنه الا بعدا وتفرط على الاثره وفعل فيه الشيخ
الاجماع ما وادوى عن القصاص بين قهته وبين الدين محمول على التفرط ولو هلك بعضه
كان الباقي موهنا ويزك نثر المتاع المحتاج الى النثر بفرط لوجبه العنان خلافا للصدق
وفي رواية في العباس دلاله على قوله ولو اختلفا في ثلغ حلف المرهين مطلقا وقال بن
الجعد انما يخاف مع الجماعة الطاهره او ذهاب متاعه ولو ادى العباس ولو اختلفا في
القسم فالأكثر على حلف الرهن لسقوط امانته من يفرطه وقال الحلبيون يحلف
المرهين للمصل والمعتبر بالقيمة يوم التلف وقال بن الجعد لا على من التفت الى الحكم
عليه بالقيمة ويلوح من الحقق الاعتبار بغيره ما يوم تبصنا بنا وعلى ان القيمة فيمن مثله
وفي كلام ابن الجعد يحلف المرهين ايا ماله ولو اختلفا في قدر الثمن فالمشهور حلف
الرهن للصحيحة محمد بن مسلم وقال بن الجعد يحلف المرهين اذا لم يرد عن قيمته
الرهن لرواية التكرير وحملها الشيخ على ان الاولى المرهين تصديق ولو اختلفا في

فد المرهن حلف الراهن ولو اختلفا في قيمته فكذلك ولو كان شرطاً في عقد كان
تخالفوا وبطلوا واختلفا في متاع فقال المالك وديعه وقال القابض رهن بالشهر
حلف المالك سوا صدقه على الدين ام لا وقال الصدوق يحلف القابض وبالأول
صححه محمد بن مسلم والثاني موثق بهما بن صهيب وقال ابن حمزة ان
اعترف بالدين حلف القابض والا حلف المالك ثبت للعمدة والأول أقوى
ولو اختلف في متاع تلف هل هو وديعه او دين حلف المالك لا قضاء ثبت
اليد الضمان وقال ابن ادریس يحلف المودع للأهل والأول أقوى لموافقة
ابن عمار وهذه المسئلة استطرد يذكرها في رهن التمديد ولو اذن المرهن في
العقار والوطوع جمع قبل فعلهما فله ذلك فان لم يعلم الراهن بالرجوع فلا اثر له
وكذا البيع وقال الشيخ بطل البيع وان لم يعلم الراهن كما لو كان له الأصل ممنوعاً
انشأ الله ونفيح الرهن بالأداء لا بدواً ولا قباض والضمان ونفيح المرهن
وبقي امانته في يد لا يقبل قوله في رد ما لا يتيه ولو كان له دينان برهين فادى
عن احدهما ففتح منه دون الآخر ولو كان باحدهما رهن فادى عنه فليس للرهن
بالدين الحال ولو اختلفا في المصروف اليه حلف الراهن فان لم يشيأ قال الشيخ
يفصرف الآن الى ما شاء وكذا لو ابراه من غير قيمين واختلاف القاضل **در**
اذا رهن دارا السكنى كره بهما اللوايز ولو مات وعنده رهن فان علمت بعينها
لو احد او مات بها بنيتها فذلك والا فهي كما لو رواه العلاء عن الحسن عليه السلام
فاما تلف الرهن فاخذ به انقلت الرهانة اليه لغير عقد جديد دون الركاك
الوصية وكذا لو اقر المرهن بالدين لغيره ولو اسلم اليه في متاع ولو تبن ثم تقابلا
بطل الرهن وليس له امساكه على ما سأل لعدم الايمان عليه ولو مات المرهن

فللوارث

فللوارث من استبان الراهن فان تقفوا على ابنه والا عين احاكم ولا يفيح الرهن
بالاجارة الصحيحة ولا الفاسدة وان كان المساجر المرهن وصح ان يمان العين المساجر
عند المساجر وغيره لكن بغيره القبض اذ نه ولو اذن المرهن المرهن في البيع قبل
الاجل صح البيع ويكون الثمن رهنا ان شرطاه والا فلا وهو قريب من اتفاقهما
على نقل الوثيقة الى عين اخرى ولو اختلفا في الاشرط حلف الراهن ولو اختلفا
في البينة لم يلغى الرهن ولو قال اذنت بشرط ان عطيتني حتى الآن وكان
من جلا فالأقرب صحة ولو اختلفا في هذا الشرط حلف المرهن عند الشيخ ولو كان
اذن المرهن في البيع بعد حلول الاجل كان الثمن رهنا وان لم يشرط ذلك لا اثر
فضيه عقد الرهن وكذا يقول الشيخ في المسئلة الأولى لان الاجل عنه لا يقطع بهذا
الشرط ولو اذن الراهن المرهن في البيع قبل الاجل لم يحجز المرهن من الثمن حتى
يحل ولو رجع المرهن في الاذن جان لعدم بطلان حقه ولو ادعى الرجوع حلف
الراهن ان ادعى عليه ولو صدقه على الرجوع وادعى كونه بعد البيع قال المرهن
قبله فان تقفوا على مبيين وقت احدهما واختلفا في الآخر حلف ادعى الآخر عن
ذلك الوقت ولو اطلقا الدعوى وعينا وقتا واحدا حلف المرهن لكافي الدعوى
فيمتازان وبقي استحباب الرهن سليمان عن المعارض ومن عنده رهن فأن
حجج الراهن الدين او اذنه فله المقاضة وليس للمرهن تكليف الراهن ما اذا
الحق من غير الرهن وان قدر عليه الراهن ولو بذل له الراهن الدين فليس له
البيع ولا يكلف المرهن احصاء الرهن قبل استيفاء الدين وان كان في مجلس
الحكم لقيام وثيقة القضاء دينه وسؤره الا حصار بعد القضاء على الراهن ولو
قال الراهن المرهن بعد انفسك لم يصح البيع لان غير المالك لا يبيع لنفسه بل يقبل

يعلى اوبه مطلقا على الاقوى حملا على الصحيح ولا بد من الاذن في الاستيفاء فان
 قال استوفى ثم انقلص على الاقوى فيحدث فعلا احدا من كل اوردنا ونقل
 لدلالة اللفظ عليه ويحتمل الاكتفاء بدوام اليد قبض الراهن واليه من المبيع
 والغاصب والمستيسر وكذا لو قال قبضت على ثم انقبضت لقلنا واثم مسك لفساد
 والا فربما قبض لنفسه باذنه وان لم يقبضه الراهن وان كان كيدا او مونا
 او طعنا ما لو كان الشر غير مقدّمهما فالظاهر انه لا اشكال فيه للصحة مع ذلك
 قبل قبضه عندنا بعين الاختلاف **مس** لو رهنه لستانا واختلفا في تجديد قبض
 الشر حكم بما يقضيه المحققين غير معين فان امكن الامر حلف الراهن للاصل
 فاذا مات الموهون فموتته فحين على الراهن لانه في نفقته ويجوز للراهن
 علاج الداء بما يراه البطار ولو افسخ الرهن وطالب به الموهون وجبت
 المبادرة الاضرورة كاعداء الدرب وخوف الطريق او الحجج الشديدا
 قضيت وقت الصلوة الواجبة او رهن المشتري الموهون عينا من الرهن
 بذاته صح وبطل الرهن فان تلفت العين قبل القبض عاد الدين والرهن قاله
 في المبسوط قال وكذا لو قبضه ثم تقابلا عاد الدين والرهن كما لم يصير بصير
 خيرا ثم يعود خلا ولو رهن الوارث التركة المستغرقة بالدين بنى على الملك فان
 نفيا له يصح وان ملكناه ففي الصحة وجهان نعم لان تعلق الرهن اقوى
 من حيث انه يعقد ولا ينافي معنى الموهونة والوجهان حكاهما الشيخ ساكبا
 عليهما وان سجدناه فلا شئ للموهون الا بعد اخلاص من الدين لانه سبق التعلقين
 ولو اقر المتعاقدان بالقبض واكره العدل لم يوثق في العقد ولو اقر الراهن
 كان الاقرار بوط الامه ومجارات بولده عن الحاقه به حتى ولا يفيخ الرهن



ان كان الاقرار قبله انفسخ الا ان يكون في غنى رقبها وفي الخلاف لا يفيخ مطلقا
 لان ام الولد يصح سها في الحمله وقد يموت الولد ولو رهنه عصيرا فصار حرا
 فاختلغا في القبض هل كان قبل الحزن او بعده قدم قول المدعي لكادارة الصحة
 وان كان الراهن وتزود الشيخ من البناء على الظاهر ومن ان القبض قبل الموهون
 فيقدم قوله فيه ولو اختلفا في تقديم العيب حلف الراهن الا مع قرينه
 الحال بقدمه فلا يمين عليه او مع قرينه الحال باخره فيحكم بمن غير معين
 الراهن وهذان الفرعان مع استرط الراهن في البيع وهذا منتهى

ما بلغ المصنف رحمه الله تعالى

م الكواب المسطاب بعود الله الملك الوهاب

في يوم الخامس من شهر شوال حرم الخير والايقال

سنة سبع عشر والف سدا لعبد المتوكل

الادمال آل النبي امير الدين محمد بن يوسف

الشريف السلفي رحمه الله

١٢١

١٣١٣

سنة ١٣١٣